

جَمْعُ الْمَعَانِي الدَّرَجَةِ وَالْمَبَاحِثِ السَّنِيَّةِ
فِي تَفْهِيمِ الْبَرِّيَّةِ

جَمْعُ الْمَعَانِي الدَّرَجِيَّةِ وَالْمَبَاحِثِ السَّنِيَّةِ فِي تَفْسِيرِ الْبَرِّيَّةِ

تفسيده:

محمد بن عيسى الوارثي

(من علماء القرن التاسع للهجرة)

عن شيعته

أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي

(من علماء القرن الثامن للهجرة)

تقديم وتحقيق:

د. أحمد بن محمد باضل

١٤٤٥/ ٢٠٢٤ م

منشور من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية -



محمّد بن عيسى
جميع الحقوق محفوظة

الكتاب : جمع المعاني الخيرية والمباحث السننية في تقييد البرية
تقييد : محمد بن عيسى الوارثني (من علماء القرن التاسع للهجرة)
عن شيخه أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأنصاري (من علماء القرن الثامن للهجرة)
تقديم وتحقيق : د. أحمد بن محمد فاضل
الطبعة الأولى : 1445 هـ / 2024 م
الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
الإيداع القانوني : 2024MO1916
رقم : 978-9920-652-99-5
لصناعة وهندسة :

Maill Print

شارع محمد عبدو عمارة المهدي رقم 18
الهاتف : +212 37 31 16 (5) +212 61 36 88 80 - المحمول :
البريد الإلكتروني : mailprintsarl@gmail.com

القسم الأول :

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

مقدمة:

الحمد لله منزل الكتاب ومجري السحاب، ومعلم العلوم والآداب، نحمده سبحانه حمد الحامدين التالين للكتاب، ونشكره شكر كل عبد أواب، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد خير من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، صلى الله عليه وعلى آله وصحابه البررة الأنجاء، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الجزاء والحساب.

أما بعد؛

فهذا تحقيق لشرح أرجوزة الدرر اللوامع، في أصل مقرراً الإمام نافع، للعلامة النحرير البارع، سيدي محمد بن عيسى الوارثي رحمه الله، والموسوم بـ "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية" قيده عن شيخه العلامة المقرئ سيدي أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي رحمه الله، ويُعدُّ التقييدَ الثاني عن الشيخ الأغصاوي بعد تقييد تلميذه عبد القوي بن أحمد بن عمران المجاصي، الموسوم بـ "الفصول في شرح الدرر اللوامع لأبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي".

ويندرج شرح "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية" ضمن الشروح الكثيرة على "أرجوزة الدرر اللوامع في أصل مقرراً الإمام نافع" للعلامة المقرئ أبي الحسن علي بن محمد الرباطي التازي (ت730هـ) رحمه الله، هذه الأرجوزة التي حظيت بعناية كبيرة فائقة منذ نظمها وإلى الآن: تداولوا وحفظوا وشرحوا وبيانوا، ولاسيما من علماء بلدنا المغرب الأقصى.

فتحقق لها من العناية والاهتمام والخدمة ما لم يتحقق لغيرها؛ حتى شُبِّهَتْ في شهرتها بشهرة متن الآجرومية في النحو، للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن آجروم الصنهاجي (ت723هـ) رحمه الله تعالى (1).

وهذا لعمري دليل على إخلاص مؤلفها وناظمها ابن بري رحمة الله عليه، وهو القائل:

(20) نَظَّمْتُهُ مُخْتَسِبًا لِلَّهِ غَيْرَ مُفَاخِرٍ وَلَا مُبَاهٍ

قال الشيخ الأغصاوي - رحمه الله - عند شرح هذا البيت: "وهو كما قال، والدليل على ذلك والبرهان عليه: أن كل ما أُلْفَ ابتغاء وجه الله - تعالى - تغبط به الناس وأسرعوا إلى درسه وحفظه، وكثر انتفاعهم به" (2).

ولا داعي لسرد شروح "الأرجوزة" وتتبع المخطوط الموجود منها والمفقود، وذكر المحقق منها والمطبوع، فقد كفانا ذِكْرُ ذلك كُلُّ من حقق شرحا من شروحها، أو ترجم مؤلفها، أو بين قيمتها وفضلها، ومنهم الأستاذ الدكتور عبد الهادي حميتو في موسوعته الغنية الموسومة بـ "قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش: دراسة وبحث في مدارسها الفنية ومقوماتها الأدائية، وامتداداتها في المغرب والأندلس إلى أواخر القرن العاشر الهجري".

فقد بين - جزاه الله خيرا - ما لقيته الأرجوزة من اهتمام وعناية لدى مشيخة الإقراء بالمغرب والأندلس وإفريقية والمشرق، وذَكَرَ بجمع ممن جردوا أقلامهم لشرحها وبيان مقاصد النظم فيها، حيث قال: "ونريد الآن أن نتبع ما لقيته هذه الأرجوزة من عناية لدى مشيخة الإقراء وعلية العلماء، ممن جردوا أقلامهم لشرحها، وبيان مقاصد الناظم فيها، محاولين تقصي هذا النشاط في

(1) - الأعلام للزركلي 5/5.

(2) - قسم الدراسة (ص:121) من هذا الشرح.

مختلف الأقطار في المغرب والأندلس، وبعض أقطار إفريقية والمشرق...⁽¹⁾.

وقد ذكر لها من الشروح والحواشي ثلاثة وخمسين شرحا، عرف بكل شارح ومحش ومنهجه، وعلق على ذلك بما هو مفيد في بابها، وقال بعيد ذلك: "هذه أسماء ثلاثة وخمسين تأليفا على هذه الأرجوزة ما بين شرح وحاشية، وهو ما تأتي لي حتى الآن التعرف على وجوده، أو على ذكره، كما سقته منسوباً إلى المصدر الذي ذكره، وهو عدد لا نحتاج معه إلى الإفاضة في القول عن مبلغ العناية بهذه الأرجوزة في جميع الأقطار المغربية الآخذة بقراءة نافع، ولا شك أنه قد فاتنا عدد آخر من الشروح والحواشي لم نتمكن من الوقوف على أخباره، وخاصة في المناطق الصحراوية، وما يليها من البلاد التي أخذت بهذه القراءة، كبلاد السنغال ومالي، وغيرهما من الجهات"⁽²⁾.

ثم ذكر مؤخرًا في محاضرة مسجلة خص بها طلبة معهد ابن القاضي بمدينة سلا أن شروح "أرجوزة ابن بري" قاربت اليوم السبعين، وأن فضيلته ما كان يعرفها من قبل ولم يسمع بها، وقد طبع الآن كثير منها بدولة موريتانيا. فإذا كان الأمر بهذه الكثرة، وكانت "الأرجوزة البرية" بهذه المكانة، فليكن ذلك دليلاً على بيان عظيم اهتمام أهل هذه الربوع بالقرآن الكريم، وتحقيق قراءة إمامهم نافع بن عبد الرحمن المدني (ت169هـ) - رحمه الله - برواية راوييه: قالون عيسى بن مينا بن وزدآن (ت220هـ)، وورش أبي سعيد عثمان، (ت197هـ) رحمهما برحمته الرحمان.

(1) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 157/4 للدكتور عبد الهادي حميتو.

(2) - نفسه 220/4.

وإذا تقرر ذلك وعلم كان كافيا ومغنيا عن بسط الحديث عن "الْبَرِيَّةِ" وشروحها عدداً وبياناً لمنهج كل شارح الذي سار عليه في الشرح، وكيفية تناوله لكلام الناظم؛ ليتعين الانصراف -اختصاراً- إلى الحديث عن تقييد الشيخ العلامة سيدي محمد بن عيسى الوارثي رحمه الله، الذي قَصَدَتْ هذه الدراسة ضبط نصه والتعليق عليه ثم إخراجَه للأمة - كما أراده مؤلفه - للانتفاع به؛ لما له من أهمية فائقة عظيمة، وقيمة علمية رفيعة، أذكر بعضها لاحقاً عند الحديث عن قيمته وأهميته، ومنهج المؤلف فيه.

بواعث تحقيق شرح: "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية"

بواعث ودواعي اختيار تحقيق الكتاب تكمن في خدمة التراثي القرائي ولا سيما المغربي منه؛ لتستبين من خلاله جهود علمائنا المغاربة فيما قدموا لأمتهم الإسلامية من خدمة متميزة للقرآن الكريم، زيادة عما امتازوا به من إتقان حفظه وضبط مرسومه وقراءاته ورواياته وطرقه، ولهم في ذلك كله الشأو الذي لا يدرك. لذلك حرصت أن يحقق هذا الشرح ويخرج إلى الأمة الإسلامية لتنتفع به كما أراد له مؤلفه، وليضاف أيضاً إلى قائمة تلك الشروح الكثيرة المعينة على فهم أبيات أرجوزة "البرية".

ثم إن نفسي أيضاً تواقة للقيام بعمل أخدم به كتاب ربي الذي يسر لي حمله في صدري، وعشت معه تالياً ومعلماً محفظاً في عدة مساجد في سوس بمملكتنا المغربية الحبيبة، ثم مدرسا لمادة علومه بجامعة أبي شعيب الدكالي بكلية الآداب بمدينة الجديدة.

هذه البواعث والدواعي وافقت رغبة الشيخين الدكتورين الفاضلين: الشيخ المقرئ المسند الدكتور: عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي، والشيخ الدكتور المقرئ المسند: توفيق بن أحمد العبكري، اللذين تتبعا هذا العمل بالاقتراح والرعاية

والسؤال عنه حتى استوى على سوقه ووصل إلى نهايته، ففضلهما عليه -بعد فضل الله- كبير، أسأل الله المنان أن يكتب لي ولهما أجره في ميزان الحسنات، وشيوخنا ووالدينا من آباء وأمهات، إنه سبحانه سميع مجيب الدعوات.

ولما ذكر من بواعث وأسباب أخلصت في العمل لربي، وما آلوت جهدا في توفية هذه الأمانة والمسؤولية حقها حسب قدرتي وطاقتي، رغم قلة بضاعتي وضعف زادي وحولي وقوتي، فطلبت من الله عوني، وشمرت للجد عن ساعدي، فتوالت خطواتي في العمل بعد تحصيل نسختين خطيتين منه تم تحقيق المتن وفقهما (1) دون توقف حتى يسر الله -عز وجل- إتمامه وإكماله.

وقبل ولوج باب قسم التحقيق أحب أن أقدم بين يديّ دراسة مقتضبة مكونة من فصلين ومجموعة من المباحث والمطالب، وقد جاءت على النحو التالي:

- الفصل الأول: الشيخ المقرئ العلامة ابن بري الرباطي التازي وتراثه العلمي.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياة الشيخ المقرئ العلامة ابن بري التازي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وولادته ونشأته.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الثاني: مكانة ابن بري وتراثه العلمي.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مكانته العلمية.

المطلب الثاني: تراثه العلمي المحقق والمخطوط.

(1) - سيأتي - إن شاء الله تعالى - الحديث عنهما، والتعريف بهما، ووصفهما وصفا كاملا، في المبحث الخاص بهما من قسم الدراسة.

المطلب الثالث: وفاته.

– الفصل الثاني: الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي،
وتقييده: "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية".

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول الشيخ: أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي،
ومُقَيِّدُ شرحه محمد بن عيسى الوارثي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي.

المطلب الثاني: المقيد محمد بن عيسى الوارثي.

المبحث الثاني: الشرح: جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في
تقييد البرية.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسم الشرح.

المطلب الثاني: سبب تأليفه.

المطلب الثالث: نسبته إلى مؤلفه.

المطلب الرابع: نسخه.

المطلب الخامس: مصادره.

المطلب السادس: منهج المؤلف فيه.

المبحث الثالث: خطة تحقيق الشرح.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كيفية العمل في تحقيق الشرح

المطلب الثاني: تحقيق النص.

المطلب الثالث: تكشف النص.

ذلك ما سيتناوله قسم الدراسة والتقديم من هذا العمل، بشكل مختصر غير مسهب، فأقول مستعينا بالله -عز وجل- سائلاً منه التوفيق والسداد، والعون والتوفيق إلى بلوغ القصد وتحقيق المراد، فهو الهادي والموفق إلى سبيل الرشاد:

الفصل الأول:

الشيخ المقرئ العلامة ابن بري الرباضي
التازي وتراثه العلمي

المبحث الأول: حياة الشيخ المقرئ العلامة ابن

بري.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وولادته ونشأته.

قبل بسط مطالب هذا المبحث لا بد من الإشارة إلى أن التعريف بابن بري وأرجوزته البرية مما لا ينبغي أن تُسَوَّدَ فيه كثرة الأوراق، وتطول به صفحات المقدمات والكتب والشروحات؛ إذ تناوله بالتعريف وبسط القول فيه غير واحد قبلي من الذين تناولوا بالتعريف والبيان "البرية" وموضوعها، وشروحها وحواشيها؛ لذلك أرى لزوماً أن يُختَصَرَ التعريف بالشيخ اختصاراً غير مخل، ويحال على مصادر ترجمته لمن أراد أن يتوسع في ذلك، وأكتفي هنا بومضات وإشارات خفيفة تخص اسمه ونسبه وولادته، وشيوخه وتلاميذته ومؤلفاته⁽¹⁾.

أولاً: اسمه:

هو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسن الرباطي⁽²⁾، ويقال: الأرباضي، نسبة إلى أحواز تازة، التازي التسولي الأصل، الشهير بابن بري، من فخذٍ من أهل تازة، يقال لهم "بنو لنت"⁽³⁾.

(1) - "ن" للتفصيل في ترجمة الشيخ أبي الحسن ابن بري: كفاية المحتاج للعلامة التنبكتي، (ص: 246)، ترجمة رقم: (351)، والفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، 230/1، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، 716/1، وإيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي 468/1، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة، 221/7، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة 108/3.

(2) - نسبة إلى رباط تازة، المدينة المعروفة بشرق المغرب؛ سمي بذلك لأنه كان موضعاً ومركزاً لنشر القرآن والعلم.

(3) - تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي 12/2، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة 95/4.

ثانيا: نسبه:

عرف ابن بري -رحمه الله- بالنسبة إلى رباط تازة، فقيل في نسبه: الرباطي التازي، أو التسولي التازي، وقد انتقل أهله من "بني لنت" إلى مدينة تازة، وبها كانوا يعيشون في مكان سمي عند المؤرخين بـ"زقاق الزفانين" (1).

ثالثا: ولادته ونشأته:

ولد أبو الحسن علي بن محمد بن بري بتازة سنة: (660هـ) وبها نشأ ودرس واجتهد كثيرا في الذكر والبحث والمطالعة، وكانت مدينة تازة يومئذ من المراكز الثقافية الهامة التي نالت عناية الملوك المرينيين؛ إذ أسسوا بها دار الإمارة، وبنوا فيها المساجد والمدارس وعمروها، ووقفوا عليها الأوقاف المغلة، وكانوا ينزلونها ويتفقدونها، وينتخبون من أبنائها الكتاب والمؤدبين ورجال القضاء والمفتين؛ جريا على العادة في استقطاب النخبة الممتازة من الكفاءات إلى العاصمة العلمية فاس، فنال أبو الحسن ابن بري حظه من هذا، وكان ممن استُقدم إلى فاس؛ ليصبح بعد ذلك كاتباً في ديوان الخلافة سنة: (724هـ) (2).

المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته.

أولا: شيوخه:

لا شك أن لأبي الحسن بن بري شيوخا كثيرا أخذ عنهم علم القراءة وغيره من العلوم، حتى أصبح علما مُقدّما له اختياراته المميزة له عن غيره،

(1) - الفجر الساطع لابن القاضي 235/1.

(2) - نسب غير واحد هذا القول إلى الرحلة الحجازية لأبي محمد الإسحافي (مخطوطة القرويين) رقم 1259، منهم الدكتور عبد الهادي حميتو في موسوعته: "قراءة الإمام نافع عند المغاربة" 96-95/4.

لكن جل المترجمين لم يذكروا له إلا شيخا واحدا، وهو أبو الربيع ابن حمدون الذي صرح بروايته عنه في أرجوزته حيث قال:

(28) حَسَبَمَا قَرَأْتُ بِالْجَمِيعِ عَنْ ابْنِ حَمْدُونِ أَبِي الرَّيِّعِ (1)

يقول الدكتور عبد الهادي حميتو: "وهذا تقصير شنيع في حق إمام كبير كأبي الحسن، بل في حق تاريخ المدرسة المغربية في القراءة بوجه عام، وذلك لما له فيها من مكانة خاصة، يمكن اعتباره معها قيود قراء المغرب في زمنه، وعميد الاتجاه الأثري في المنطقة، وهو المذهب الرسمي الذي كان ابن بري رأس الطبقة التي تصدرت لرسم خطوطه ومعالمه، وكان عمله نبراسا هاديا من بعده لكل آخذ بمقرا نافع..." (2).

وأضاف غير واحد من المتأخرين ممن ترجموا ابن بري شيوخا آخرين؛ استنادا إلى ما جاء في رحلة أبي محمد الشرقي بن محمد الإسحاقى الوزير الفقيه صاحب "الرحلة الحجازية إلى الحرمين الشريفين" المتوفى بعد سنة: (1150هـ)، حيث ذكر في رحلته هذه أنه مر بتازة، فزار بها مجموعة من شيوخها، بما فيهم ابن بري، وبعض شيوخه تبركا بهم.

وبناء عليه ذكروا من شيوخ ابن بري والده محمد بن علي، وأبا جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، وأبا الحسن علي بن سليمان القرطبي، وابن المرحل المالقي، إضافة إلى شيخه المشهور: أبي الربيع سليمان بن حمدون الأنف الذكر.

وأذكر ترجمة مختصرة لهؤلاء الأعلام المذكورين مرتبا إياها على تاريخ وفياتهم:

(1) - البيت الثامن والعشرين من أرجوزة الدرر اللوامع (ص: 14) تحقيق: الدكتور توفيق العبقري.

(2) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 98/4.

1 - مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن أبو الحكم المالقي، المعروف بابن المرحل (ت699هـ).

الأديب المقرئ اللغوي المشهور، كان يتردد بين سبتة وفاس، وأقام في هذه الأخيرة زمانا، ولعله أخذ عنه خلال المقام بها، وقد انفرد بذكر أخذه عنه الشيخ أحمد بابا السوداني (ت1036هـ) - رحمه الله - في كتاب "كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج" (1).

2 - أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي، الحافظ المشهور (ت708هـ).

أخذ عنه في مدينة سبتة، التي كان ابن الزبير يتردد عليها بعد أن أصبحت ولاية تابعة لمملكة بني الأحمر بغرناطة سنة: (705هـ) (2).

3 - أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي (ت709هـ). وهو الذي نوه بأخذه عنه "مقرأ نافع" مما ذكر في الأرجوزة: حَسَبَمَا قَرَأْتُ بِالْجَمِيعِ عَنْ ابْنِ حَمْدُونِ أَبِي الرَّبِيعِ (3)

4 - أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد القرطبي، شيخ الجماعة بفاس (ت730هـ).

وكان لأبي الحسن هذا شرف وقدر كبير وتلامذة كثر بفاس، ولا شك أنه أخذ عنه بها؛ ولذلك قال الدكتور عبد الهادي حميتو: "وَأَخَذُ ابْنُ بَرِي عَنْهُ

(1) - كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج (ص:269) بتحقيق محمد مطيع طبع وزارة الأوقاف المغربية.

(2) - تاريخ ابن خلدون 228/7، والاستقصا 46/2-49.

(3) - البيت الثامن والعشرين من أرجوزة الدرر اللوامع (ص:14).

أمر طبيعي؛ اعتبارا بما كان له في المنطقة من شفاف قدر، وجمال ذكر، وكثرة أصحاب، ونبيل مشيخة...⁽¹⁾.

5 - والده: محمد بن علي بن بري التازي.

وأخذه عنه ربما كان في المرحلة الأولى من حياته العلمية، وقد عده غير واحد من الباحثين في مشيخته؛ نظرا لما حُلِّيَ به من صفات المشيخة والعلم والإتقان، فيمكن أن يكون ابنه أبو الحسن قد انتفع به في صغره.

قال محقق "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع": "وكان والده من أهل العلم والفضل، أخذ عن والده كثيرا في مراحل الأولى، ثم استوطن مدينة تازة، وأخذ عن بعض علمائها..."⁽²⁾.

هؤلاء همُ الشيوخ الملحقون بشيخ ابن بري المشهور سيدي أبي الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي (ت709هـ)، كلهم أخذوا عن "الرحلة الحجازية إلى الحرمين الشريفين" لأبي محمد الشرقي رحمه الله، باستثناء والده الذي ذكره محقق: "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع" وأبي الحكم ابن المرحل (ت699هـ) الذي انفرد بذكره الشيخ أحمد بابا السوداني في كفاية المحتاج⁽³⁾.

ثانيا: تلامذته:

لم يُحْتَفِ الشراح والمترجمون ابنَ بري بذكر من أخذوا عنه من تلاميذ، فكانوا يكتبون فقط بترجمة شيخه أبي الربيع سليمان بن حمدون الشريشي

(1) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 102/4.

(2) - "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع" محمد محمود التلميذي: (ص:14).

(3) - قد ذكر الدكتور عبد الهادي حميتو علماء آخرين ممن كانت لهم بابن بري صلات علمية، فلترجع أسماؤهم والتعريف بهم في كتابه: "قراءة الإمام نافع عند المغاربة" 106/4.

(ت709هـ)، أما التلاميذ فَقَلَّ من ذكر له تلميذا، ومن ذكر له تلامذة فإنه لا يزيد عن ذكر اثنين فقط، هما:

1 - يوسف بن علي بن عبد الواحد، أبو الحجاج السدوري

المكناسي، مقرئ غرناطة، محقق صالح، ومقرئ محدث، انتفع به جماعة كثيرون، قرأ على أبي الحسن علي ابن بري بجامع القرويين بفاس سنة: (723هـ)، وعنه أخذ منظومته: "الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع" به، وقد أقرأها أيضا لطلبته بالمدرسة اليوسفية بغرناطة سنة: (744هـ).

قرأ عليه تلميذه أبو عبد الله محمد بن ميمون البلوي البرية، وفارقه وهو على قيد الحياة سنة: (770هـ)، وله نحو سبعين سنة تقريباً⁽¹⁾.

2 - أبو مهدي عيسى بن عبد الله الترجالي، ويعد من تلامذة ابن

بري البارزين، وللشيخ عليه يد التعليم والإقراء، وله على الشيخ يد الشفاعة عند السلطان ليصبح كاتبه ومؤدب ولي عهده، ومعلوم أن ابن بري لم يطلب منه ولاية الكتابة، وإنما كان بسبب أن أبا مهدي المذكور، وَلِيَ قضاء مدينة تازة، فصعب عليه أن يكون هو قاضيا، وشيخه ابن بري شاهدا يأتي إليه لأداء الشهادة، ولغيرها مما يحتاج العدل فيه إلى القاضي، فتسبب لكتابته لِلْمَلِك؛ فنقل ابن بري بعد ذلك إلى فاس؛ ليصبح كاتباً في ديوان الملك، وأستاذاً لولي العهد أبي الحسن علي المريني آنذاك⁽²⁾.

هذان هما تلميذا ابن بري المذكوران له، ولا شك أن غيرهما كثير لم تسعف به كتب التراجم، منهم من قرأ عليه في مسقط رأسه تازة التي قرأ بها وعَلَّمَ في رباطها كثيرا، ومنهم من درس عليه في فاس التي انتقل إليها كاتباً ومدرسا، وترجع فيها على كرسي الإقراء بجامع القرويين لسنوات، فدرس عليه

(1) - ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء 401/2 - 402، ترجمة رقم: 3932.

(2) - الفجر الساطع لابن القاضي 231/1-232.

بها خلق كثير، فرحمهم الله أجمعين، وحشرنا وإياهم يوم القيامة في زمرة سيد الأولين والآخرين، نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

المبحث الثاني: مكانة ابن بري وقرائه العلمي

المطلب الأول: مكانته العلمية.

بالنظرة السابقة إلى شيوخ وتلامذة الشيخ الإمام المقرئ سيدي أبي الحسن علي بن محمد بن بري، ندلل على مكانته العلمية، دون ما رجوع إلى شهادة علماء عصره ومن جاء بعدهم، لكن إن اجتمع هذا وذاك كان فضلاً وزيادة في التوثق والدلالة على علو مكانة الشيخ، وقد حقق الله -عز وجل- للشيخ أبي الحسن علي ابن بري مكانة علمية كبيرة، شهد له بها أهل زمانه ومن جاء بعدهم، ومن الشهادات في حق ابن بري ممن عاش معه، ومن أتى بعده وعرف قيمته وقدره، ما يلي:

1 - شهادة الشيخ المقرئ أبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الشهير بالخرّاز (ت718هـ) -رحمه الله- قال فيه: "الفقيه الأفاضل، والكاتب الأبرع الأكمل، النحوي، اللغوي، العروضي، الفرضي"⁽¹⁾.

فوصفه -رحمه الله- بالفضل والبراعة والكمال في اللغة والنحو والعروض والفرائض، علاوة على الكتابة التي كان يشتغل بها في الديوان الملكي. وشهادة الخراز -رحمه الله- من الشهادات الهامة المقبولة في حق ابن بري؛ لأنه عاصره وخابره، وعلم شأنه وحاله وعلمه، ووضع شرحه على أرجوزته في حياته.

2 - شهادة الشيخ أبي عبد الله محمد بن شعيب المجاصي (ت732هـ)، رحمه الله، فقد حلاه في تقييده على الدرر بـ: "الفقيه،

(1) - القصد النافع لبغية الناشئ والبارع (ص:33).

المقرئ، الأصولي، المحقق، صاحب الكلام البديع، والخط الرفيع،
النحوي الأديب الأريب الضابط"⁽¹⁾.

فوصفه -رحمه الله- بالفقه والأصول والقراءة، والتحقيق والضبط والنبيل
وحسن الكتابة، وهو من المعاصرين لا بن بري أيضا.

3 - شهادة الشيخ محمد بن عيسى الوارثي في بداية هذا الشرح مما
سيأتي في أوله حيث قال: "الشيخ الأستاذ الحاذق، النحوي الكاتب
الأبرع".

فوصفه هو الآخر بالحذق والبراعة، مع الدقة في ضبط علم النحو،
وحسن الكتابة والخط، وهي أوصاف قلما تجتمع في واحد، ومحمد بن عيسى
الوارثي، قريب العهد من زمان ابن بري.

4 - شهادة الشيخ أبي زيد عبد الرحمن بن القاسم المشهور بابن
القاضي (ت1082هـ) -رحمه الله- الذي حلاه بـ: "الشيخ الفقيه
الأكمل، الراوية المتقن البليغ، الكاتب البارع، النحوي اللغوي، العروضي
الفرضي، أبو الحسن علي بن الشيخ الأفضل، المتقن البليغ..."⁽²⁾.

فوصفه كحال متقدميه بالكمال في الفقه والرواية، والإتقان في النحو
واللغة والفرائض والبلاغة.

وابن القاضي -رحمه الله- خبير برجال الفن ومؤلفاتهم وشروحهم، فكان
هو الآخر راوية متقنا بليغا، يشهد له بذلك شرحه الجامع الماتع: "الفجر
الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع".

5 - شهادة الشيخ سيدي إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني
التونسي (ت1349هـ) رحمه الله، قال فيه: "الإمام الفاضل، العالم

(1) - شرح المجاصي على الدرر اللوامع (ص:8) تحقيق الدكتور: عبد اللطيف الميموني.

(2) - الفجر الساطع لابن القاضي 231/1.

الكامل، القارئ المحقق، والمقرئ المدقق، ذو العلوم الرائقة، والمصنفات الفائقة...⁽¹⁾.

فحلاه بصفات عظيمة من العلم والعمل، والبراعة في شتى العلوم عقليها ونقلها، من القراءات وتوجيهها، والتفسير والحديث والفقه والفرائض وتوابعها، واللغة والنحو والعروض والكتابة وأدبيتها.

وأعظم ما يجلي ويظهر قيمة ابن بري بعد هذه الشهادات العلمية من المشيخة الجليلة الرفيعة: مؤلفاته العلمية الغنية، التي أذكرها في المطلب الموالي:
المطلب الثاني: تراث ابن بري المحقق والمخطوط.

ترك الشيخ ابن بري -رحمه الله- آثارا علمية جمة في مختلف العلوم والفنون، منها ما وصلت إليه أيدي المحققين فتناولتها بالتحقيق والدراسة، ومنها ما بقي مخطوطا ينسب إليه، وينتظر الكشف عن مكامن وجوده؛ لدراسته وتحقيقه، وإبراز درره للانتفاع به.

وترتيب آثاره -حسبما وصل إلينا- كالآتي:

1 - أرجوزة: "الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع"⁽²⁾، وهي التي سنقف عند مقفل معانيها من خلال الشرح الذي بين أيدينا: "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية".

2 - القانون في رواية ورش وقالون، وقد "انفرد بذكره ونسبته إليه محمد الشرقي الإسحافي في رحلته، ولا أعلم له وجودا في الخزائن"⁽³⁾.

(1) - النجوم الطوالع على الدرر اللوامع (ص:3).

(2) - اعتنى بتخريجها وتحقيق أبياتها والتعليق عليها الشيخ الدكتور: توفيق بن أحمد العبقرى.

(3) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 116/4.

3 - "طرر على الدرر اللوامع" كتبها على شرح الخراز حين قدمه إليه⁽¹⁾.

4 - "رجز في مخارج الحروف وصفاتها" مطبوع مع "الدرر اللوامع" بعنوان: الذيل⁽²⁾.

5 - "ذكر الظاء على حروف المعجم" نسبه إليه الدكتور محمد جبار المعبيد في مقال له نشر بمجلة معهد المخطوطات العربية، وذكر وجوده في المكتبة السلیمانیة باسطنبول، مجموعة شهيد علي باشا برقم: (7740) في الصفحات 19-22⁽³⁾.

6 - "إجازة نظمية" وهي في أبيات أجاز بها أبا عمرو الفشتالي⁽⁴⁾.

7 - "مختصر شرح الإيضاح" في النحو لابن أبي الربيع العثماني الإشبيلي نزيل سبتة، وقد ذكره له عامة الذين تعرضوا لذكر مؤلفاته، ومنهم ابن القاضي⁽⁵⁾.

8 - "شرح التهذيب في اختصار المدونة" لأبي سعيد البراذعي (ت372هـ)، قيل: ابتدأه ولم يكمله⁽⁶⁾.

9 - "تأليف في الوثائق" ذكره له ابن القاضي وغيره⁽⁷⁾.

(1) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 116/4.

(2) - طبع مع المنظومة بعناية وتحقيق الدكتور: توفيق بن أحمد العبكري.

(3) - مجلة معهد المخطوطات العربية- الكويت، المجلد الثلاثون الجزء الثاني (ص: 589).

(4) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 116/4.

(5) - الفجر الساطع لابن القاضي 232/1.

(6) - نفسه.

(7) - نفسه.

10 - "شرح قصيدة أبي علي الحسن بن عطية الونشريسي في علم الفرائض"، ذكر الأستاذ محمد المنوني -رحمه الله- وجود نسخة منه بالخزانة الحمزاوية⁽¹⁾.

11 - "شرح كتاب العروض لابن السقاط" واسمه "شرح الغموض من مسائل العروض"⁽²⁾.

12 - "كتاب الكافي في علم القوافي" نسبه له بروكلمان، وذكر وجوده مخطوطا بخزانة الأسكوريال برقم: (330)⁽³⁾.

13 - "اختصار شرح الشريشي على مقامات الحريري" ذكره له أبو محمد الشرقي بن محمد الإسحافي في "الرحلة الحجازية إلى الحرمين الشريفين"⁽⁴⁾.

14 - "كتاب اقتطاف الزهر واجتناء الثمر" وهو اختصار لكتاب: "زهر الآداب وثمر الألباب" لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري (ت453)، توجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة الحسينية بالرباط تحت رقم: (374)، وأخرى بدار الكتب المصرية⁽⁵⁾.

15 - "قطعة أدبية" نشرها عبد القادر زمامة -رحمه الله- في "الوجدادات" بمجلة دعوة الحق، نقلا عن مخطوطة ديوان أبي العباس الهلالي⁽⁶⁾.

(1) - محمد المنوني مجلة تطوان العدد 8 سنة: 1963م.

(2) - حقق من قبل الدكتور محمد الأمين المؤدب وطبعته مؤسسة الرحاب الحديثة سنة 2023م.

(3) - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 350/2.

(4) - الرحلة الحجازية لوحة: (29) (مخطوطة القرويين رقم: 1259).

(5) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 118/4.

(6) - مجلة دعوة الحق العدد: (277) جمادى الأولى: 1410هـ/ دجنبر 1989م (ص: 123).

تلكم أهم آثار ابن بري المنسوبة إليه، وكل ذلك يدل على علو كعبه وسامق مكانته في جميع العلوم نقلها وعقلها، وأنه علامة زمانه الموسوعي في جميع ضروب العلوم بلا منازع.

المطلب الثالث: وفاته.

توفي أبو الحسن علي بن بري - رحمه الله - يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شهر شوال عام: (730هـ) على الصحيح الذي ذكره الوزير أبو محمد الإسحاقى⁽¹⁾.

وذكر ابن عبد الكريم الأغصاوي أن وفاته كانت بفاس، وذكر ابن القاضي أنه دفن ببلده تازة سنة: (730هـ)⁽²⁾.

والخلاف الجاري في مكان دفنه أهو بفاس أم بتازة؟؟، يقطع دابر المتواتر عند أهل تازة من كونه مدفوناً بها مع شيخه أبي الربيع ابن حمدون، وعلى قبرهما قبة، وقد زار قبره الوزير الإسحاقى تبركا به في رحلته إلى الحجاز كما تقدم. والله تعالى أعلى وأعلم.

فرحم الله شيخنا العلامة المقرئ الأصولي البارع الفقيه المحقق، العروضي اللغوي المدقق، سيدي أبا الحسن محمد بن علي بن بري، وجزاه الله الجزاء الأوفى، عما قدمه من خدمات جليلة للقرآن الكريم لغاية نفع الأمة، وجعلنا وإياه ممن سبقت لهم من الله الحسنى، ونفعنا بعلمه آمين.

(1) - الرحلة الحجازية لوحة: (29) مخطوطة القرويين.

(2) - الفجر الساطع لابن القاضي 235/1.

الفصل الثاني:

الشيخ: أبو الحسن علي بن عبد الكريم
الأغصاوي وتقييده: "جمع المعاني الدرية
والمباحث السنية في تقييد البرية"

المبحث الأول: الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي، ومقيد شرحه: محمد بن عيسى الوارثي

المطلب الأول: الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي.

لم نَجِدْ علينا المصادر المترجمة للقراء بترجمة مختصرة أو مفصلة للشيخ المقرئ أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي رحمه الله، كل ما هنالك فقط ذكر لاسمه مجردا عن حياته ودراسته، وشيوخه وتلامذته وآثاره.

وقد سعت في هذا الباب جهدي -حسب المستطاع- مستقرا بعض مصادر التراجم، وسائلا أهل الفن المبرزين فيه عن معلومات عن حياة الشيخ الأغصاوي وما يمت لها بصلة، فلم أجد ضالتي عند أحد، فرأيت أن أكتفي بما قال لي أستاذنا الدكتور توفيق بن أحمد العبقري عندما شكوت إليه عدم وقوفي على ترجمة للشيخ توفيه حقه، قال لي: "عمله هو الذي سيعرف به" يقصد شرحه الذي بين أيدينا الموسوم بـ: "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية"، وهو كما قال جزاه الله خيرا، فشرحه مكين عظيم، جمع فيه فوائد ودررا قل أن تجدها في غيره، وسيأتي ذكر ذلك قولاً وعملاً في حينه وإبانته. وفي انتظار أن نقف على شرحه متأملين لدرره، ومستاقين من عظيم موارده، أذكر النزر القليل الذي وقفت عليه من ترجمة الشيخ الأغصاوي وشيوخه وتلامذته، فأقول:

هو الشيخ: أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي، يغلب على الظن أن ولادته كانت في نهاية القرن السابع الهجري، وبداية القرن الثامن منه⁽¹⁾.

(1) - بحث مرقون بكلية الآداب بمراكش بعنوان: دراسة وتحقيق لكتاب الفصول: قسم الإمالة (ص:9) للطالب الباحث عبد الباري شكري، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: توفيق العبقري.

وهو ما استنتجه الأستاذ الدكتور عبد الهادي حميتو -حسبما نقل عن
فهرسة المنجور- حيث قال: "فيكون صاحب "الفصول" -على هذا- معاصراً
لابن بري"⁽¹⁾.

قلت: ومما يقوي عندي معاصرته لابن بري: أنه كان يثني على منهجه كل
ما استخرج درة غامضة من درر المتن، ويدعو لابن بري بالنفع بالعلم، وبالجزاء
الحسن.

ومن أمثلة ذلك ما نجده عند شرحه لقول ابن بري -رحمه الله-:
56 (وَأَقْصُرْ لِقَالُونَ يُؤَدِّهِ مَعًا وَنُؤْتِهِ مِنْهَا الثَّلَاثَ جُمَعًا

قال الشيخ أبو الحسن الأغصاوي -رحمه الله-: بعد أن بين معنى البيت،
وذكر حكم الهاء المتصلة بالفعل المجزوم وأقسامها الثلاثة، وأمثلة كل قسم قال:
"وذكر الناظم -عفا الله عنه- هذه الأقسام كلها بأحكامها وعللها جزاه الله
خيراً ونفعه بعلمه"⁽²⁾، فدعا له بالعفو الذي يدعى به عادة للحي، ولو كان ابن
بري ميتاً في زمانه لقال: "وذكر الناظم رحمه الله".

وأخرى عندي هي أقوى من هذه، وهي أن الأغصاوي -رحمه الله- لما
تعرض لبيان معنى قول الناظم في البيت العشرين بعد المائة، في قوله:
120 (وَنَقْلُوا لِنَافِعٍ مَّنْقُولًا رِدْءًا وَءَالَانَ وَعَادًا أَوَّلِي

استشكل -رحمه الله- لفظة "النقل"، الواردة في البيت مرتين، هل هي من
نقل الحركة؟، أو نقل الرواية؟.

فبين أن لفظة "نَقْلُوا" الأولى في البيت هي من نقل الرواية، ولفظة "مَّنْقُولًا"
الثانية من نقل الحركة، وقال قوم بالعكس، لكن الشارح أبا الحسن الأغصاوي

(1) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 168/4.

(2) - سيأتي ذلك مفصلاً في (ص: 176) عند شرح البيت المذكور من هذا التحقيق.

حسم الخلاف بسؤال ابن بري عن الإشكال، فأجابه أنه يقصد نقل الرواية، لا نقل الحركة، يظهر ذلك من قوله: "قال ناظمها: والوجه الأول أردت، عفا الله عنه"⁽¹⁾.

ومعلوم أن الناظم لم يقل هذا في منظومته، ولا له شرح على المنظومة قال فيها ذلك، فلم يبق إلا القول بأن الشيخ الأغصاوي عاصره وسأله عن هذا الإشكال فأجابه عنه.

وفي هذا دلالة قوية على كون ابن بري كان حيا معاصرا للشارح الشيخ أبي الحسن الأغصاوي؛ لذلك -في نظري- كان يدعو له بالعفو والنفع بالعلم، وكان يرجع إليه فيما أشكل عليه من النظم، كما في المثالين المذكورين، والله -تعالى- أعلى وأعلم.

شيوخ الأغصاوي:

لم تسعف التراجم بذكر شيوخ أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي، وما جمع عن شيوخه لا يتجاوز اثنين هما:

1 - : أبو الحسن الصُّغَيْر -بفتح الصاد وضمها مع كسر الغين وفتحها- علي بن عبد الحق الزرويلي المتوفى بفاس سنة: (719هـ) عن سن عالية تقارب مائة وعشرين عاما.

فقيه مشهور من أعلام المدرسة الفاسية في الفقه، تصدر لذلك عُمره، وكان يدرس بجامع "الأزدع" بعدوة القرويين، وقد ذُكر عنه أنه كان يفتح في مجلسه ما ينيف على ثمانين ديوانا يعرضها حفظا عن ظهر قلب، وولي القضاء بتازة ثم بفاس، وأخذ الفقه عن راشد بن أبي راشد الوليدي وانتفع به، وعليه كان اعتماده،

(1) - انظره في (ص: 309) عند شرح البيت المذكور.

وأخذ عن صهره أبي الحسن بن سليمان، وأكثر تأليفه في فقه المذهب، وألف على الشاطبية شرحاً سماه "الشعلة"⁽¹⁾.

وعنه أخذ الشيخ الأغصاوي كما في فهرسة المنجور، حيث ورد فيها قوله: "ويتصل هذا السند من طرق عديدة لكثرة أصحاب القوري ... وكثرة أصحاب أبي الحسن الصغير، كالفقيه مصباح، وابن عبد الكريم الأغصاوي..."⁽²⁾.

2 - : أبو عمران موسى بن محمد بن أحمد الصلحي المرسى، الشهير بابن حدادة، من أعلام مشيخة المدرسة الأصولية بفاس، كان حياً بفاس سنة: (723هـ)⁽³⁾

قال مقيد الفصول عبد القوي بن أحمد بن عمران المجاصي تلميذ الأغصاوي في باب المد عند ذكر وجوه المد في ﴿سَوَاءٌ تَيْهَمَا﴾⁽⁴⁾: "وهذه الوجوه حفظها شيخنا عن شيخه الأستاذ أبي عمران بن حدادة"⁽⁵⁾.

تلاميذ الشيخ الأغصاوي:

ما قيل عن شيوخ أبي الحسن محمد بن عبد الكريم الأغصاوي، يقال عن تلاميذه، فلم يُذكر له (على استحياء) إلا تلميذان:

(1) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 68/4.

(2) - فهرس أحمد المنجور (ص: 20) بتحقيق: محمد حجي.

(3) - من مصادر ترجمته: جذوة الاقتباس 347/1 ترجمة رقم: 370، وأسهب الشيخ عبد الهادي

حميتو في ترجمته في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 349/2.

(4) - الأعراف: 26.

(5) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 168/4.

1 - محمد بن عيسى الوارثي، صاحب الشرح الذي بين أيدينا: "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية"، وسيأتي بعض ما جمع عنه في المطلب الموالي.

2 - عبد القوي بن أحمد بن عمران المجاصي، الذي قيد عنه شرحا آخر على الدرر اللوامع سماه -"الفصول في شرح الدرر اللوامع". ولعل تسمية شرحه بالفصول مأخوذة من قول المجاصي: "فكنت أقيد الفصول كلها بتفريقها، وكنت أتردد عليه -يعني شيخه ابن عبد الكريم الأغصاوي- في سؤال ما أشكل علي حتى قيدته كله"⁽¹⁾. وقد قيد شرحه: "الفصول" المذكور في حياة شيخه الأغصاوي عام: (756هـ) مما يدل على أنه كان حيا وقتئذ، والله -تعالى- أعلم.

وفاة الشيخ الأغصاوي:

سبقت الإشارة إلى أن الشيخ أبا الحسن الأغصاوي من معاصري ابن بري، وأن تلميذه المجاصي قيد عنه الفصول عام: (756هـ)، وعليه قد يستنبط منه أن وفاته كانت في أواخر القرن الثامن الهجري⁽²⁾.

المطلب الثاني: تلميذه محمد بن عيسى الوارثي.

يخصص هذا المطلب لكاتب التقييد: "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية" أبي عبد الله محمد بن عيسى الوارثي، الذي قيده عن شيخه أبي الحسن محمد بن عبد الكريم الأغصاوي، كما فعل زميله المجاصي بتقييد الفصول.

قال الوارثي -رحمه الله- في مقدمة التقييد: "هذا ما قُيِّدَ عن الأستاذ المرحوم أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي [...] مما عُنيَ بجمعه

(1) - مقدمة الفجر الساطع لأحمد بن محمد البوشيخي 56/1.

(2) - "ن" قراءة الإمام نافع عند المغاربة 168/4.

وتهذيبه العبد المذنب الفقير إلى عفو ربه وغفرانه، محمد بن عيسى بن محمد الوارثي، نفع الله به والديه وما أعاناه به على طلب العلم، وأدى عنه فرضهما.

قال عبيد الله بن عيسى المذكور: سمعت أكثر ما أودعت هذا الكتاب من الشيخ أبي الحسن المقيد عنه المذكور، بعد أن استأذنته في جمعه، فأذن لي في ذلك، نفعه الله بما علم، فلقد أوضح السبيل وأثار الدجى، وسميته بـ"جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية"⁽¹⁾.

وأبو عبد الله محمد بن عيسى الوارثي، ينسب إلى بني وارتن بتازة، وهو من علماء القرن التاسع، ولم تسعف المصادر أيضا بترجمة مفصلة عن حياته أو مختصرة، كل ما هنالك بعض الإشارات الخفية، ومن بينها أنه عاش إلى ما بعد سنة: (800هـ)، حيث قرأ على الإمام أبي عبد الله القيسي الكفي، صاحب: "الميمونة الفريدة في نقط المصاحف للبعة"، والقيسي هذا توفي سنة: (810هـ)⁽²⁾.

هذا مجمل ما جاء عن الشيخ أبي الحسن محمد بن عبد الكريم الأغصاوي صاحب الشرح، وتلميذه أبي عبد الله محمد بن عيسى الوارثي، مما أسعف به البحث المضني، ولعل قادم الأيام يكشف لنا عن تراجم مفصلة للشيخين نضيفها في ملحق تتميما للعمل، أو تضاف في طبعة ثانية منقحة مزيدة بإذن الله تعالى.

المبحث الثاني: جمع المعاني الدرية، والمباحث السنية، في تقييد البرية.

المطلب الأول: في تحقيق اسم الشرح.

(1) - اللوحتان الأولى من النسختين المعتمدتين في التحقيق انظرهما في بداية قسم التحقيق.

(2) - "ن" قراءة الإمام نافع عند المغاربة 146/4.

الشرح الذي بين أيدينا يسمى بـ"جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية"، وقد أُخذَ هذا الاسم مما ذكره مقيده سيدي محمد بن عيسى الوارثي في مقدمة تقييده حيث قال -رحمه الله-: "قال عبيد الله بن عيسى المذكور: سمعت أكثر ما أودعت هذا الكتاب من الشيخ أبي الحسن المقيد عنه المذكور، بعد أن استأذنته في جمعه، فأذن لي في ذلك، نفعه الله بما علم، فلقد أوضح السبيل وأثار الدجى. وسميته بـ"جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية"⁽¹⁾.

وشاع الاسم نفسه وتواتر عند المهتمين بالبرية وشروحها من قَرَأَ القرآن الكريم والمتخصصين بالبحث في علومه، وأكتفي باثنين من هؤلاء المهتمين المتخصصين:

أولهما: الأستاذ الحسن طالبون محقق كتاب: "تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع" للشيخ أبي زكرياء يحيى بن سعيد السملالي الكرامي (ت 900هـ)، فقد ذكر المحقق هذا الشرح بهذا الاسم ضمن زمرة شروح ابن بري الذين سرد أسماءهم في المبحث الثالث المعنون: بـ"شرح الدرر اللوامع" وجعله تحت الرقم الحادي عشر فقال: "...شرح محمد بن عيسى الوارثي، وهو أشبه بتقييد، قيده المؤلف المذكور عن شيخه أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي [...] واسم هذا الشرح: "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في شرح البرية..."⁽²⁾.

والثاني الأستاذ الدكتور عبد الهادي حميتو، ذكره ضمن شروح ابن بري تحت رقم: ثمانية، حيث قال: "شرح الوارثي المسمى بـ"جمع المعاني الدرية

(1) - "ن" الصفحة الأولى من قسم التحقيق.

(2) - كتاب تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع" تحقيق: الأستاذ الحسن طالبون، قسم الدراسة (ص: 108).

والمباحث السنية في تقييد البرية"، وهو في الحقيقة تقييد آخر عن الشيخ أبي الحسن بن عبد الكريم الأغصاوي، قيده عنه المسمى محمد بن عيسى الوارثي؛ نسبة إلى بني وارتن⁽¹⁾.

وبذلك أمكننا أن نقول جازمين: إن اسم شرحنا هذا: "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية" لم يختلف أحد ممن تحدث عنه من أهل الشأن في اسمه ولا نسبته لمقيده ومؤلفه، لكنهم ميزوه بالشرح الصغير، حتى لا يختلط بالتقييد الآخر عن الشيخ المسمى بالفصول.

وفي الحقيقة تقييد محمد بن عيسى الوارثي: "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية"، هو الذي ينبغي أن يوسم بالكبير مقارنة في منهجه بمنهج تقييد المجاصي، فتقييد المجاصي لا يتجاوز في شرح البيت الواحد أحيانا عدد أصابع اليد الواحدة، مكتفيا بالمعنى القرائي للبيت، وخاتما بإعرابه، بينما تقييد الوارثي يسهب الكلام في صفحات، ويذكر ما هو قرائي ونحوي وبلاغي، ويُعنى بذكر الخلاف وتوجيهه، وغير ذلك مما سيقف عنه القارئ في هذا العمل إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: سبب تأليفه.

للعلماء في تصنيف الكتب أو وضع الشروح عليها أسباب تدعو إلى ذلك، منها أن تكون دعوة أو أمرا من سلطان، كالموطأ للإمام مالك رضي الله عنه، فقد قيل: إن أبا جعفر المنصور⁽²⁾ قال للإمام مالك -رحمه الله تعالى-: "ضم هذا

(1) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 171/4.

(2) - أبو جعفر المنصور: الخليفة العباسي، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ولد سنة خمس وتسعين بالشرارة، وكانت خلافته من سنة ست وثلاثين ومائة، إلى آخر سنة ثمان وخمسين ومائة، توفي سنة: (158هـ) "ن" ترجمته في تاريخ بغداد بتحقيق بشار 244/11.

العلم يا أبا عبد الله ودونه كتباً، وتجنب فيه تشديدات ابن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، واقتصد أواسط الأمور، وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة".

وفي بعض الروايات: "وَأَلَّفَ لِلنَّاسِ كِتَابًا وَوُطِّئَ لَهُمْ تَوَطُّةٌ"، حتى قيل: إن الإمام مالكا قال: "إنه علمني كيفية التأليف" (1).

وقد يكون سبب التأليف طلباً من بعض طلبة الشيخ، وقد يكون بسبب توضيح مسائل غوامض في الكتاب لم تُوضَّح من قَبْلِ مَنْ سَبَقَ، أو لم يُطْلَعْ على توضيحها عند من لحق.

وهذه الأسباب -التي ذُكِرَتْ- أحدُ مقاصد سبعة لا يؤلَّفُ مؤلَّفٌ إلا من أجلها، وقد جمعها سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي (ت1175هـ) -رحمه الله- في بيتين قال فيهما:

فِي سَبْعَةِ حَصَرُوا مَقَاصِدَ الْعُقُلَا مِنْ التَّأْلِيفِ فَاحْفَظْهَا تَنْلُ أَمَلًا
أَبْدَعُ تَمَامَ بَيَانٍ لِاخْتِصَارِكَ فِي جَمْعٍ وَرَتَّبُ وَأَصْلَحُ يَا أَخِي الْعَمَلَا (2)

وتقييد "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية" لا يخرج عن واحد من هذه السبعة، وإن كان مقيده سيدي محمد بن عيسى الوارثي -رحمه الله- لم يكشف عن سبب جمعه، وإنما اكتفى فقط ببيان أنه عُيِّنَ بجمعه وتهذيبه عن شيخه أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي، بعد أن استأذنه في جمعه فأذن له في ذلك.

لكن يتبين من خلال دعاء دعا به لشيخه حينما قال: "نفعه الله بما علم، فلقد أوضح السبيل وأنار الدجى" (3) أن الشيخ أبا الحسن الأغصاوي وضع

(1) - ينظر ترتيب المدارك للقاضي عياض 24/1.

(2) - نور البصر في شرح المختصر (ص: 107).

(3) - تنظر الصفحة الأولى من قسم التحقيق (ص: 62).

شرحه هذا لطلبته تعليماً وبياناً وتسهيلاً لهم لمحتوى منظومة البرية، فكان الشرح يلقي عليهم في حلقات متسلسلة متتابعة، يحضرها طلبته من كل حذب وصبوب مستفيدين ومفידين، فانتفع بهذا الشرح في زمان الأغصاوي خلق كثير، ونقلوه بعد أن استوعبوه إلى غيرهم، حتى وصلنا -والحمد لله- غضا طرياً، على يد الفقيه المقرئ سيدي محمد بن عيسى الوارثي، رحمه الله ونفعنا بعلمه وعلم شيخه وشيوخنا أجمعين.

المطلب الثالث: نسبة الشرح إلى مؤلفه.

نسبة تقييد: "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية" إلى محمد بن عيسى الوارثي وشيخه الأغصاوي -رحمهما الله- نسبة مؤكدة، حيث ذكره غير واحد من شراح الدرر اللوامع، وأفاد منه فوائد ذهبية، في توضيح مسألةٍ مّا قرائية، وأذكر طائفة منهم على ترتيب وفياتهم:

1 - أبو عبد الله محمد بن محمد بن المجراد السلاوي (ت 778هـ) -رحمه الله- في شرحه الموسوم بـ"إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع"، وإن كان يبهمة ولا يسميه، وقد كشف عن بعض مكانته ابن القاضي (ت 1082هـ) -رحمه الله- في الفجر الساطع عند ذكر إمالة المنون حيث قال: "قلت: وما فهم الخراز، هو الذي فهم منه آجانا والمطماطي، والمراد بالبعض في كلام المجراد هو "الوارثي" (1).

2 - الشيخ أبو راشد يعقوب الحلفاوي من علماء القرن التاسع، تلميذ أبي عبد الله القيسي، شيخ الجماعة بفاس (ت 810هـ) -رحمه الله- في شرحه الموسوم بـ"شرح الدرر اللوامع"، ويشير إلى الوارثي بحرف الواو (2).

(1) - الفجر الساطع 322/3.

(2) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 175/4.

3 - أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت1082هـ) - رحمه الله - في
 الفجر الساطع، الذي كان يختار كلامه ويقدمه على كلام المجاصي. وفي هذا نجده
 يقول عند إعراب لفظ: "المنفصل" الوارد بعد لفظ: "قبل" الظرفية من بيت:
 (117) حَرَكَةُ الْهَمْزِ لَوْرُشٍ تَنْتَقِلُ لِلْسَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلُ الْمُنْفَصِلِ⁽¹⁾
 وأنه نعت بعد نعت، وأجمع الشراح على ذلك، وخالف المجاصي فقال فيه:
 مخفوض بإضافته إلى "قبل"، ثم يقول مستدلاً بكلام الوارثي - رحمه الله -: "قال
 الوارثي: ولا يجوز أن يقال: إنه مخفوض بالظرف، لأن الظرف مبني على
 الضم لانقطاعه على الإضافة..."⁽²⁾.

وفي نقل آخر عند تقدير الفاعل المستتر في فعل: "وَيَبْدَأُ اللَّامُ" من بيت:
 (119) وَيَبْدَأُ اللَّامُ إِذَا مَا اعْتَدَا بِهَا بَغَيْرِ هَمْزٍ وَصَلَ فَرْدًا⁽³⁾
 بدأ في إعراب البيت فقال: "يبدأ فعل مضارع، والفاعل مضمَر يعود على
 ورش.

المجاصي: الفاعل: القارئ.
 وقال الوارثي: ويظهر أن الفاعل: ورش فقط؛ لتقدم ذكره دون غيره،
 هذا من جهة اللفظ، وأما من جهة المعنى فالحكم عند قالون كورش⁽⁴⁾.

(1) - البيت رقم 117 من متن الدرر اللوامع (ص:25).

(2) - الفجر الساطع 15/3.

(3) - البيت رقم 119 من متن الدرر اللوامع (ص:26).

(4) - الفجر الساطع 20/3، وقد نقل كلام الوارثي بتصريف، فالذي عندنا في قسم التحقيق كما
 سيأتي عند شرح البيت (ص:310): "قوله: (وَيَبْدَأُ اللَّامُ) فاعل (يَبْدَأُ) يظهر أنه ورش فقط؛ لأنه
 المتقدم الذكر دون غيره، هذا من جهة اللفظ، أما في المعنى: فالحكم عند قالون في حركة النقل في
 الاعتداد بها وترك الاعتداد بها كورش، على ما نبين في موضعه إن شاء الله تعالى".

وفي البيت نفسه نقل عنه إعراب "فَرْدًا"، وأنه حال دُكِّرَ باعتبار تذكير الحروف فقال نقلا عن الوارثي: "ذَكَّرَهُ بملاحظة تذكير الحروف" (1).

4- أبو القاسم أحمد التازي، حيث قال في نظم: "الدرة السنية في ترجيح خلاف البرية" في باب صلة هاء الضمير مشيرا إلى قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مَوْمِنًا﴾ (2) والخلف فيه عن قالون:

وَرَجَّحَ الْخَرَّازُ وَصَلَهُ كَمَا فِي شَرْحِهِ الْوَارِثِيُّ قَدْ رَسَمَا (3).

ولعل فيما ذكرته كفاية في إثبات نسبة هذا التقييد المبارك -الذي بين أيدينا- للعلامة محمد بن عيسى الوارثي رحمه الله.

المطلب الرابع: نسخ شرح جمع المعاني الدرية.

اشتغلت في تحقيق "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية" على نسختين عتيقتين:

النسخة الأولى الأصل: وقد أمدني بها زميلي الأستاذ الدكتور الطيب شطاب الذي ظفر بها إثر إشرافه على معرض للكتاب نظمته مؤسسة: "إعدادية علي بن أبي طالب" بدوار "تَمَعَايْتُ" ضواحي مدينة أكادير بالمغرب، فحرص على تصويرها بعد استعارتها من مالكها.

وهذه النسخة التي جعلتها أصلا مقابلا عليه، ورمزت لها بحرف: "ش" أخذنا من الحرف الأول من لقب الأستاذ الطيب شطاب الذي أسدانيتها، فيجب أن تنسب إليه ويشكر عليها؛ عملا بقول المصطفى -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ

(1) - الفجر الساطع 20/3.

(2) - طه: 74.

(3) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 175/4.

لَمْ يَشْكُرِ النَّاسُ، لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ»⁽¹⁾. فجزاه الله خير الجزاء، وأثابه على هذا العمل الجليل الذي أسهم به خدمة لكتاب الله عز وجل، وإثراء للمكتبة الإقرائية. وتقع هذه النسخة ضمن مجموع ضم أيضا شرحا على مورد الزمان للخرز، وعدد لوحاتها: مائة وأربع عشرة لوحة (114)، ومجموع صفحاتها: مائتان وثمان وعشرون صفحة (228)، مقاسها: 15/19 في كل صفحة اثنتان وعشرون سطرا في الغالب، خطها مغربي مدمج (أي: مزيج بين الخط المغربي الجوهري والمبسوط)⁽²⁾، تلون العناوين فيها وتكتب أبيات البرية باللون الأحمر، وعلى هوامشها بعض التعليقات القليلة.

وأول هذه النسخة مبتور، وقد قَدَّرْتُ ما يُتَرَكُ منها بستة عشر سطرا، وتبدأ من قول المصنف -رحمه الله- وهو يتحدث عن البسملة: "الخامس: في حكمها، هل هي آية من كتاب الله تعالى؟، أو ليست بآية؟. وتنتهي بقول الناسخ: "وكان الفراغ من نسخه⁽³⁾ عند الزوال من يومه الخميس ثمانية وعشرين من شهر الله المحرم، في سنة: أربعة بعد الألف، والحمد لله لمن له الحمد بلا نهاية. وكتبه عبد الله بن محمد المجلاوي كان الله له وعفا عنه.

ثم أنشد ثلاثة أبيات شعرية بعد ذلك قال فيها:

(1) - أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم: 7504 والترمذي في سننه، من أبواب البر والصلة، باب

ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، حديث رقم: 1955

(2) - أفادني ذلك الخطاط المغربي عبد العزيز مجيب الدكالي البنوري -حفظه الله- بعد عرض المخطوطة عليه.

(3) - في النسخة من نسخته.

كَتَبَهُ⁽¹⁾ الْمَجْلَاوِي بِالْيَمِينِ يَرْجُو بِهِ الْعَفْوَ مِنَ الرَّحْمَنِ
 مَنْ نَظَرَ فِيهِ مِنَ الْإِخْوَانِ فَلْيَدْعُ لِي بِالْعَفْوِ وَالْغُفْرَانِ
 لِأَنْتَ لَسْتُ بِذِي تَبَيَانٍ وَلَا بِنَحْوِي رَفِيعِ الشَّانِ
 ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين، قال
 -عز وجل-: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾.

والسبب في جعل هذه النسخة أصلاً مقابلاً عليها - وإن بُتر جزء يسير من أولها - كونها أقدم من النسخة الآتي الحديث عنها؛ إذ أُرخَّ الانتهاء من كتابتها - كما سبق - بالثامن والعشرين من شهر محرم سنة: أربع وألف للهجرة النبوية: (1004هـ)، ولا تبعد إلا بقرنين فقط عن عصر المؤلف.

أما النسخة الثانية: فتأخر نسخها إلى حدود سنة: (1181هـ) - كما سيأتي - مما لُوَحِظَ الفرق فيه بمائة وسبع وسبعين سنة. وقد أُلْحِجَ - أحياناً - إلى منهج التلفيق بين النسختين، إن لم تظهر كلمة أو كلمتان أو أكثر من النسخة الأصل، أو يكون المعنى يحيل إثبات ما في النسخة (ش)، فأكتبها حينئذ من النسخة المقابل عليها، دون ما إشارة إلى ذلك في الهامش، حتى لا أثقل الهوامش بكثرة التعليقات، فأشوش بذلك على قارئ هذا العمل.

النسخة الثانية المقابل بها: نسخة خزانة تطوان تحت رقم: (558م) في مجموع من الصفحة 6 إلى الصفحة 182 من القطع الصغير، وقد أمدني بها

(1) - في النسخة كتابه.

(2) - يونس: 10.

الأستاذ الدكتور حسن حميتو رحمه الله وأثار عليه قبره ببركة القرآن، وهي من خزانة أبيه الدكتور سيدي عبد الهادي حميتو أطال الله في عمره ونفع بعلمه، وهو الذي أفدتُ منه كثيرا في هذه الدراسة بزيارته في بيته بسلا، أو بالاتصال المباشر به عن طريق الهاتف وهو الكثير، ولم يرد لي -جزاه الله خيرا- طلبا أو استشارة.

فشكر الله سعي الأستاذين آل حميتو، وجعل مساعدتهما وتيسيرهما لي الحصول على مصورة من هذه النسخة في ميزان حسناتهما، وأجزل الله لهما الأجر والمثوبة في الدارين آمين.

وهذه هي النسخة الوحيدة المعروفة شرقا وغربا لتقييد الوارثي عن شيخه أبي الحسن الأغصاوي على منظومة ابن بري، لا يعرف الباحثون غيرها؛ حتى قال عنها الأستاذ الدكتور عبد الهادي حميتو: "لا أعلم لها ثانية"⁽¹⁾، وقد فتح الله - عز وجل والحمد لله - بالحصول على الثانية كما مر.

وقد رمزت لهذه النسخة بحرف: "ت" أخذنا من الحرف الأول لخزانة تطوان التي تنسب إليها النسخة؛ حتى لا نغمط الخزانة أيضا حقها، بعد الشكر والثناء على من ساعد في الوصول إليها.

وعدد لوحات هذه النسخة: إحدى وثمانون لوحة (81)، ومجموع صفحاتها: مائة واثنان وستون صفحة (162)، مقاسها كل صفحة: 15/15 في كل صفحة واحد وعشرون سطرا، باستثناء الصفحة الأولى والأخيرة.

(1) - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 171/4.

خط هذه النسخة مغربي مجوهر⁽¹⁾، جميل أصيل وواضح، كتبت أبيات البرية فيها بلون أحمر، وكذا لفظة: "قوله"، الواردة عند شرح مفردات أبيات البرية، وعند إعراب الأبيات، وعلى هامش لوحاتها هذه النسخة بعض التعليقات القليلة أيضا. وأول هذه النسخة: "الحمد لله رب العالمين، وصلاته على محمد خاتم النبيين، وعلى آله أجمعين، هذا ما قُيِّدَ عن الأستاذ المرحوم أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي رضي الله عنه وأرضاه، وأنزله منزلة الأبرار بمنه وكرمه، لا رب غيره، والخير خيره، وذلك في مجلس إقرائه على الأرجوزة المسماة بـ"الدرر اللوامع" الموضوععة في مقرا الإمام نافع، تأليف الشيخ الأستاذ الحاذق النحوي الكاتب الأبرع، أبي الحسن علي بن الشيخ أبي عبد الله بن علي بن محمد بن الحسن الرباطي الشهير بابن بري، عفا الله ورضي عنه وأرضاه، وغفر لوالديه ونفعه بما وعى وبلغ، مما عُنيَ بجمعه وتهذيبه العبد المذنب الفقير إلى عفو ربه وغفرانه، محمد بن عيسى بن محمد الوارثني، نفع الله به والديه وما أعاناه به على طلب العلم، وأدى عنه فرضهما.

قال عبيد الله بن عيسى المذكور: سمعت أكثر ما أودعت هذا الكتاب من الشيخ أبي الحسن المقيد عنه المذكور، بعد أن استأذنته في جمعه، فأذن

(1) - أفادني ذلك الخطاط المغربي عبد العزيز مجيب الدكالي البنوري - حفظه الله - بعد عرض المخطوطة عليه.

لي في ذلك، نفعه الله بما علم، فلقد أوضح السبيل وأثار الدجى، وسميته بـ"جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية".

وآخرها: "كتب بخطه لنفسه ولمن شاء الله بعده عنه، أحمد بن محمد⁽¹⁾ بن سليمان بن سليمان⁽²⁾، الزوادي الأندلسي الأنصاري، الخزرجي أصلاً، الأنجري داراً ومنشأً، اللهم اغفر لكاتبه ولولديه ولأشياخه، ولمن نظر فيه وأصلح فيه ما ظهر من زيادة أو نقص، ولجميع المسلمين والمسلمات، يا أرحم الراحمين يا رب العالمين، وكان الفراغ منه يوم عرفة، عام واحد وثمانين ومائة وألف، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً".

هاتان النسختان اللتان وصلتا إلى يَدَيَّ، وتعاملت معهما في تحقيق هذا التقييد المبارك، فنسخته وكتبته كما أراد له مؤلفه، وقيده عنه مقيده، حسب جهدي وطاقتي، فأرجو أن أكون قد وفيت بالذي علي، ووُفِّقْتُ لخدمة هذا السفر العلمي الماتع، وما التوفيق إلا من عند الله، وهو حسبي ونعم الوكيل.

المطلب الخامس: مصادر الشرح.

تنوعت مصادر الشيخ الأغصاوي — رحمه الله — في شرحه هذا ما بين كتب التفسير والقراءات والحديث وبين كتب الفقه واللغة، فقد نقل عن المصادر الأصيلة المتقدمة في هذه الفنون؛ وكان منهجه في التعامل معها والنقل منها متنوعاً، فتارة يسمي المصدر مع مؤلفه، وتارة يكتفي بذكر اسم المؤلف مجرداً عن مؤلفه، وهذا

(1) — لعله محمد فتحا، ولذلك كتبه بالألف.

(2) — هكذا في النسخة كررت سليمان مرتين.

الأخير هو الكثير عنده، وفي النقول تارة ينقل النص بكامله دون تصرف، وتارة ينقله بما هو قريب منه، وتارة ينقله بالمعنى، وهذا هو الشائع الكثير عنده.

وهذه قائمة مصادره التي وردت في الشرح، مرتبة على وفيات مؤلفيها، بعد ترتيب فنّها، وسأذكر في ما يتعلق بفنّي التفسير وعلوم القرآن المطبوع من هذه الكتب والمخطوط، أما كتب فنون: الحديث، والفقه، واللغة، والمذكورة عنده، فكلها مطبوعة منشورة.

وسيجد القارئ كل مصدر محال عليه عند الذكر في هوامش قسم التحقيق - إن شاء الله تعالى - إن تيسر الوصول إليه.

1) كتب التفسير وعلوم القرآن:

- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت 207هـ)⁽¹⁾.

- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)⁽²⁾.

- رغائب القرآن، لأبي مروان عبد الملك بن حبيب السلمي (ت 238هـ)⁽³⁾.

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعالبي النيسابوري (ت 427هـ)⁽⁴⁾.

(1) - مطبوع بتحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة بمصر في طبعته الأولى بدون تاريخ.

(2) - مطبوع بتحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق - بيروت) الطبعة الأولى 1415هـ/1995م.

(3) - مذكور للمؤلف في كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 909/1.

(4) - مطبوع بتحقيق مجموعة من الطلبة تحت إشراف: الدكتور صلاح باعثمان، والدكتور حسن الغزالي، والدكتور زيد مهارش، والدكتور أمين باشه الناشر: دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1436هـ/2015م.

- فضائل القرآن، لأبي الحسن محمد بن علي بن صخر الأزدي (ت443هـ)⁽¹⁾.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي (ت542هـ)⁽²⁾.
- مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمد بن عمر، فخر الدين الرازي (ت606هـ)⁽³⁾.
- العقد الفريد لأبي عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت328هـ)⁽⁴⁾.
- 2) **كتب القراءات:**
 - التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)⁽⁵⁾.
 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي (ت437هـ)⁽⁶⁾.

(1) - مذكور للمؤلف في كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 1277/2.

(2) - مطبوع تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى 1422هـ.

(3) - مطبوع نشرته دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الثالثة 1420هـ.

(4) - مطبوع في ثمانية مجلدات طبعته دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى 1404هـ.

(5) - مطبوع بتحقيق: الدكتور محمد غوث الندوي، طبعة الدر السلفية، الطبعة الثانية 1402هـ/1982م.

(6) - مطبوع بتحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1404هـ/1984م..

- التنبيه في قراءة نافع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)⁽¹⁾.
- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)⁽²⁾.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)⁽³⁾.
- إيجاز البيان في قراءة نافع بن عبد الرحمن، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)⁽⁴⁾.
- التمهيد في حرف نافع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)⁽⁵⁾.
- مفردة الإمام نافع بن عبد الرحمن المدني، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)⁽⁶⁾.
- التحديد في الإتيان والتجويد، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)⁽⁷⁾.

(1) - مذكور للمؤلف في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 280/2.

(2) - مطبوع عن جامعة الشارقة، الطبعة الأولى: 1428هـ/2007م.

(3) - مطبوع بتحقيق: الدكتور خلف حمود سالم الشغدلي، طبعته دار الأندلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1436هـ/2015م.

(4) - طبع منه القسم المتعلق بعلوم القرآن، بتحقيق الدكتور: غانم القدوري طبعة جمعية المحافظة على القرآن الكريم 2019.

(5) - مذكور للمؤلف في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 24/6.

(6) - مطبوع بتحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن دار البشائر، الطبعة الأولى: 1428هـ/2008م.

(7) - مطبوع بتحقيق: الدكتور غانم قدوري حمد الناشر: مكتبة دار الأنبار - بغداد الطبعة: الأولى 1407هـ/1988م.

- الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح (ت476هـ)⁽¹⁾.
- القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري (ت488هـ)⁽²⁾.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد (ت540هـ)⁽³⁾.
- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي (ت590هـ)⁽⁴⁾.
- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف، لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي (ت590هـ)⁽⁵⁾.
- التجريد الكبير، للقاضي أبي الحسن علي بن سليمان (ت730هـ)⁽⁶⁾.
- القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الشريشي المعروف بالخرار (ت718هـ)⁽⁷⁾.

(1) - مطبوع بدار الكتب العلمية: الطبعة الأولى 1421هـ/2000م.

(2) - مطبوعة بتحقيق الدكتور: توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م.

(3) - مطبوع بدار الصحابة للتراث. بدون تاريخ.

(4) - مطبوعة بتحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الوثائقي للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة: 1426هـ/2005م.

(5) - مطبوعة بتصحيح الشيخ علي الصبّاع مطبعة مصطفى محمد بمصر، بدون تاريخ.

(6) - جرد فيه الخلاف بين الأئمة الثلاثة: أبي عمرو الداني، وأبي محمد مكي القيسي، وأبي عبد الله بن شريح ولم أقف عليه مطبوعاً.

(7) - مطبوع بتحقيق: التلميذي محمد محمود، دار الفنون للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1413هـ/1993م.

3) كتب علوم الحديث:

- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ).
- الفائق في اللفظ الرائق عن النبي الصادق، لمن له الخير لاحق، لعبد المحسن بن عثمان بن غانم التنيسي المتوفي في القرن الخامس الهجري.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ).

4) كتب الفقه:

- متن الرسالة، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت386هـ).
- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت386هـ).
- البيان والتحصيل، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت520هـ).

5) كتب النحو واللغة:

- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو، الفراهيدي البصري (ت170هـ).
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه (ت180هـ).
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ).
- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت516هـ).

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ).

- هذه - باختصار - بعض من المصادر التي تطرق إلى ذكرها الشارح الأغصاوي - رحمه الله - في شرحه هذا، فسمّاها باسمها وأفاد منها نقولا في كل مسألة قرائية.

وهناك مصادر أخرى يسمي الشيخ مؤلفيها فقط دون تعيين كتبهم، ومؤلفوها لهم أكثر من كتاب في الباب، كالداني وابن شريح ومكي بن أبي طالب القيسي، وهنا تم في التحقيق الرجوع إلى كل تلك المصادر للوقوف على الكلام المنقول منها وتحديد مكان النقل مع الإحالة عليه في الهامش، مما سيقف عليه قارئ هذا التحقيق إن شاء الله تعالى.

وفي آخر البحث سأورد مسردا لجميع المصادر المذكورة في الشرح، مرتبا إياها ترتيبا أبجديا، يساعد كل باحث على الرجوع إليها، للمقارنة بين كلام الشيخ والمنقول عنها، والله - تعالى - الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المطلب السادس: منهج المؤلف في الشرح.

من أهم السمات المنهجية التي ميزت شرح "جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية" ما يلي:

- السمة الأولى: أنه يأتي بيت أو بيتين وأحيانا بثلاثة أبيات من نظم

البرية، حسبما يقتضيه المعنى فيقوم بحل معانيها، والتمثيل والاستشهاد لها من المصادر المتقدمة، ثم يختم بإعراب كلِّمها مفردة مفردة.

- السمة الثانية: أنه يبدأ أولا بإجمال الكلام ثم يفصله تفصيلا شافيا

كافيا، لا يُبقي إشكالا، ومن أمثلة ذلك نجد يقول في البسملّة: "قال الشيخ - عفا الله عنه -: جرت عادة المؤلفين - رضي الله عنهم - أن يبدؤوا كتابهم بالكلام على البسملّة على جهة التبرك بأسماء الله - تعالى - وصفاته، فكل

واحد يتكلم فيها على حسبما يريد أن يشرع فيه، ونحن نتكلم فيها كلاماً مختصراً على إرادة البيان والتبرك بها. والكلام فيها في خمسة فصول...⁽¹⁾.
ثم سرد -رحمه الله- تلك الفصول وعاد لشرحها عن طريق اللف والنشر المرتب فيقول: "فأما فضلها فهو كثير من أن يحصى، وردت به أخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم..."⁽²⁾.
ثم يسرد بعضاً من الأحاديث الواردة في ذلك، وإن كان بعضها فيه مقال لا ينهض حجة.

- السمة الثالثة: يُعنى ببيان مسائل الخلاف الدقيقة، ويبين أقوال الأئمة فيها، ويرجح ما يراه مرجحاً بالأدلة التي ينقلها عن علماء القراءات، ومن الدليل على هذا تحريره الخلاف الوارد بين الأئمة في مقدار مد الصيغة، هل يحتمل الزيادة أو النقص على القصر المعروف له، وذلك عند قول ابن بري -رحمه الله-:
67 (وَفِي الْمَزِيدِ الْخِلَافُ وَقَعًا وَهُوَ يَكُونُ وَسْطًا وَمُشْبَعًا)
فقال مبيناً -رحمه الله-: "...لما تكلم في البيت الذي قبل هذا على مد الصيغة، وقال: القراء اتفقوا على قصره، ولم يختلفوا فيه، أخبر في هذا البيت أنهم اختلفوا فيما زاد على الصيغة، وهو المتوسط والمشيّع.
وهذا الخلاف الذي بينهم فيه هو في المراتب كما قدمنا، فكل أحد فيها على قدر طبقتة، وقد قدمنا الاختلاف في ذلك.

(1) -تنظر (ص: 63) قسم التحقيق.

(2) - الصفحة نفسها من قسم التحقيق.

فمذهب الناظم -عفا الله عنه- إلى أنهم لم يختلفوا في مذهب الصيغة، بل اتفقوا فيه؛ لأنه لا يحتمل النقص والزيادة، واختلفوا في المزيدي الذي يحتملها.

وذهب أبو الحسن علي بن سليمان -رحمه الله تعالى- إلى أنهم اختلفوا في الجميع، واحتج لذلك ونصره بما يوقف عليه في تجريده، وزعم أن ذلك هو الصواب، وغلط من ذهب إلى القول الأول⁽¹⁾.

فهذه السمة تبين منزلة الشيخ وعلو كعبه في فقه مسائل الخلاف القرائية الدقيقة، وسعة اطلاعه على ما قيل فيها، وأنه اختار مذهب الناظم، مخالفا ما ذهب إليه أبو الحسن بن سليمان في كتابه: "التجريد الكبير" الذي جرد فيه الخلاف بين الأئمة الثلاثة: أبي عمرو الداني، وأبي محمد مكي القيسي، وأبي عبد الله بن شريح.

- السمة الرابعة: التدقيق في كلام ابن بري، وتتبع ما خرج فيه عن شرطه الذي قال فيه:

(27) سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِي إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتْقَانٍ

فقرر -رحمه الله- أن ابن بري قد يكون خرج عن شرطه حين رجع المد في عين: ﴿كَيْهَيْعَصَ﴾، وعين: ﴿جَمَّ عَاسَى﴾ بقوله:

(83) وَمَدَّ لِلْسَّاكِنِ فِي الْفَوَاتِحِ وَمَدَّ عَيْنٍ عِنْدَ كُلِّ رَاجِحٍ

فقال: "يفهم منه أن غير الراجح القصر، وهو ضد المد، وليس كذلك، بل غير الراجح التوسط، هذا على ما قدمنا من مذهب الحافظ والشيخ، بل الراجح عند الشيخ التوسط كما مضى، ويندفع هذا الاعتراض بالحمل على

(1) - تنظر (ص: 194) من قسم التحقيق.

مذهب ابن شريح؛ إذ الراجح عنده الإشباع، والمرجوح القصر، وعلى هذا التفسير يكون قد خرج عما شرط في الصدر من الإتيان بمذهب الحافظ حيث قال: سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِي...". ثم قال -رحمه الله-: "ولكن هذا أمر خفيف"⁽¹⁾.

وهذا منهج حاز فيه قصب السبق الشيخ الأغصاوي -رحمه الله- عن بقية شروح ابن بري، ولذلك قال: "هذا تحصيل القول في هذه المسألة على الجملة والتفصيل، ولم أسبق لتنزيله هكذا على هذا الكتاب فانظره"⁽²⁾.

- السمة الخامسة: أنه يستشعر سؤالاً أو أسئلة ثم يجيب عنها واحداً واحداً، ومن أمثلة ذلك ما ذكر في مد اللازم الحرفي لأجل السكون، وأن السكون قد يتحرك للنقل، فهل يبقى المد في الحرف نظراً لأصله؛ حيث إنه كان ساكناً؟ أم يلغى المد لحالته المنطوق بها؟.

فقال -رحمه الله-: "وظاهره أيضاً: تَحَرَّكَ الساكن لحركة عارضة، نحو: الميم من هجاء ﴿أَلَمْ يَأْتِ اللَّهَ﴾⁽³⁾ و﴿أَلَمْ أَحْسِبْ﴾⁽⁴⁾ أو لم يتحرك، وفي هذا وجهان: الإشباع بالنظر إلى الأصل، والقصر بالنظر إلى الحالة. وقد يقال: إن الناظم لم يترك هذا التنبيه وقد قدمه في قوله: (وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا)؛ يعني من الهمزة والساكن على ما قدمنا هنالك، فتأمله وهو بين"⁽⁵⁾.

(1) - تنظر (ص: 229) من قسم التحقيق.

(2) - نفسه.

(3) - آل عمران: 1.

(4) - العنكبوت: 1.

(5) - تنظر (ص: 228) من قسم التحقيق.

– السمة السادسة: أنه يستدرك على الناظم ما ترك، مما كان ينبغي أن يُذكر لتعلقه بذلك الفصل أو الباب، فيبينه ويمثل له، ومن ذلك استدراكه على الناظم مُبتدأ المد وأدناه، وغايته وأقصاه ومراتبه، في باب المد عند قوله:

63) الْقَوْلُ فِي الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ وَالْمُتَوَسِّطِ عَلَى الْمَشْهُورِ

قال: الكلام فيه في عشرة فصول، ففصل من تلك الفصول ما أتى به الناظم وزاد ما تركه وقال: "وذكر الناظم جميع ما بقي من الفصول إلا مُبتدأ المد وأدناه، وغايته وأقصاه، ومراتب المد" فأما مبتدأه وأدناه: فمقدار حركتين، وذلك ألف [...] وأما غايته وأقصاه. فمقدار أربع حركات [...] وأما مراتب المد فهي خمس..."

ثم بين ذلك – رحمه الله – وأوضحه إيضاحاً بيّناً قال عقبه: "فتأمل ما بين ورش وقالون في المد من التباعد، فَمَنْ لا يفرق بين مد ورش وقالون، فليس بمحقق".

ثم قال عقبه: "وهذا معنى دقيق لا يفهمه إلا الحاذق، هذا هو الكلام في مقدمة هذا الباب..."⁽¹⁾.

ومن هذا أيضاً أنه بين الحروف المظهرة والمدغمة من المتماثلة والمتقاربة مما ذكر الناظم – رحمه الله – في باب الإظهار والإدغام، ومثل لكل حرف بما يناسب من الآيات القرآنية، ثم استدرك على الناظم بأنه لم يذكر مسائل وحروفاً أخرى ما كان ينبغي له تركها، فقال: "وبقيت عليه مسائل لم يُدرَ ما حكمها؟، فإن كان تركها لأنها معلومة، فغيرها كذلك، وإن تركها لأنه أغفلها، فلا ينبغي له إغفالها لأنها كثيرة"⁽²⁾.

(1) – انظره في قسم التحقيق من (ص: 188).

(2) – انظره في (ص: 341) من قسم التحقيق.

ثم شرع يفصلها حرفا حرفا، قائلا: منها اللام ﴿فُلٌ﴾ عند النون، وكذلك اللام من ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾، و﴿وَأَرْسَلْنَاهُ﴾، وشبهه. ومنها: الراء عند اللام، نحو: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ﴾ ونحوه. والطاء عند التاء من ﴿أَحَطْتُ﴾، و﴿بَسَطْتُ﴾، إلى غير ما ذكر هنالك، مما سنقف إن شاء الله عنده⁽¹⁾.

— السمة السابعة: إتيانه بفوائد تزيد عن الشروح التي سبقته، مما يدل على موسوعيته واطلاعه عليها كلها، وفي ذلك نجده يقول عند شرح البيت التالي:

72) وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا وَلِسُكُونِ الْوَقْفِ وَالْمَدُّ أَرَى

قال: "قوله: "لِمَا تَغَيَّرَا" قد أولع الشراح بأن يقولوا: —يعني— لما تغير من الهمز، قلت: وكذلك لما تغير من السكون"⁽²⁾.

ثم مثل لذلك بما يوضحه ويجليه من الآيات القرآنية.

أما المقيد سيدي محمد بن عيسى الوارثي —رحمه الله— فإنه ينقل كلام شيخه بدقة وأمانة علمية، كما قرره عليهم الشيخ وفهموه منه، ويضيف إليه شرحا وتوضيحا إن احتاج الأمر إلى ذلك، وقد يعقب على شيخه الأغصاوي، إن رأى وجها آخر في مسألة ما، من ذلك ما ذكره عند بيت:

118) أَوْ لَامَ تَعْرِيفٍ وَفِي كِتَابِيهِ خُلْفٌ وَيَجْرِي فِي ادِّغَامِ مَالِيهِ

أي: إن خلافا حصل في الهاء من ﴿مَالِيَةٍ﴾، هل تدغم في الهاء من

﴿هَلَكَ﴾ أو لا تدغم؟.

(1) — قسم التحقيق: (ص: 342).

(2) — قسم التحقيق: (ص: 203).

فقرر الشيخ الأغصاوي فيها ما قرر، ووجه كل خلاف وجهته اللائقة به، ثم بين عقبه أن ذلك غير منصوص عليه عند أحد، وأنه تخريج من الناظم - رحمه الله - لم يسبق إليه.

لكن المقيد سيدي محمد بن عيسى الوارثي رد على شيخه في هذه المسألة، وبين أن الشيخ أبا محمد مكي سبق إلى ذلك وبينه في كتابه: "التبصرة" و"الكشف" فقال: قال شيخنا: "قوله: (وَيَجْرِي فِي إِدْغَامٍ مَالِيَةٍ)، يظهر منه أنه تخريج وليس بمنصوص، وأن الناظم لم يسبق إليه، وهكذا كان شيخنا يقول، وليس كذلك، بل نص على ذلك أبو محمد مكي في كتابه"⁽¹⁾.

فانظر - رعاك الله - كيف تدخل التلميذ هنا مصححا كلام شيخه؛ لما تفرضه الأمانة العلمية من بيان، وكان ذلك منه في أدب تام، وحسن تقدير لشيخه واحترام.

- السمة الثامنة: أنه ينقل كلام من سبقه من الشراح في أدب واحترام دون تحريج عند مخالفته لهم لما تم نقله عنهم، بل أكثر من هذا لا يسمي مخالفة تأدبا معه، ومن الأمثلة على ذلك نقله لكلام أبي عبد الله محمد الخراز (ت 718 هـ) من شرحه: "القصْدُ النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع" في الوقف على ﴿ءَاتَيْسِ، اللَّهُ﴾⁽²⁾ بياء ساكنة سكونا ميتا عند قالون، وذلك عند شرحه لبيت:

226) لَكِنَّهُ وَقَفَ فِي آتَانٍ قَالُونُ بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِسْكَانِ

فبين الخراز أن الناظم ابن بري - رحمه الله - عطف الحكم بـ (لَكِنَّ) التي تؤذن بمساواته لورش في حذف هذه البياء في الوقف؛ لأن إطلاق اللفظ مؤذن بذلك،

(1) - تنظر (ص: 304) من قسم التحقيق.

(2) - النمل: 37.

فكان ينبغي أن لا يعطف بـ(لكن)؛ إذ هي تثبت للثاني ما انتفى عن الأول، وأصلح البيت قائلا: "ولو قال:

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ قَالُونَ فِي آتَانِ الْوَقْفُ بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِسْكَانِ

لكان نصا على الخلاف"⁽¹⁾.

هنا تدخل الشيخ الأغصاوي -رحمه الله- في أدب فقال: "والجواب عن هذا الاعتراض وهو العطف بـ(لكن) أن نقول: سلمنا أن (لكن) تثبت للثاني ما انتفى عن الأول، ولكن الرواية ههنا في البيت التي لم يُرَوَّ غيرها: (لكن) بتشديد النون التي للاستدراك والنصب، وليست (لكن) المخففة التي هي للعطف في نحو قولك: ما قام عمرو لكن خالد.

وعلى تقدير أن تكون (لكن) التي تثبت للثاني ما انتفى عن الأول، فمعنى إخراجها هذه الياء، أنه أخرجها بعض الإخراج، وهو أنها ثبت لها ما لم يثبت لغيرها، وهو جواز الوجهين فيها بخلاف غيرها⁽²⁾.

فهنا يستنبط أن الشيخ الأغصاوي -رحمه الله- كان قمة في احترام المخالف وتقديره، وعدم ذكر اسمه للتشهير به، وإنما كان يناقش أسماء مجهولة، فيقول وقد ذكر بعض الناس، أو اعترض بعض الناس.

تلكم باختصار بعض من سمات منهج تقييد الوارثي عن شيخه أبي الحسن الأغصاوي -رحمهما الله- في شرح البرية، وستقف -أيها القارئ الكريم بإذن الله تعالى- على أماكن أخرى تستعذب من خلالها منهج الشيخ وتلميذه في هذا الشرح العجيب البديع عند قراءتك له، فتدرك قيمته وأهميته بين شروح البرية، وفقنا الله -عز وجل- لإتمامه حسا ومعنى آمين.

(1) - "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع" (ص: 333).

(2) - انظر ذلك في قسم التحقيق (ص: 497).

المبحث الثالث: خطة تحقيق الشرح: المطلب الأول: كيفية العمل في تحقيق الشرح.

سلكت في تحقيق هذا الشرح المنهج المعتمد عند محققي التراث، حسبما سبقت لي من تجربة في التحقيق، وحسبما أخذته أيضا عن شيوخ فن التحقيق في الجامعات المغربية، في مادة المكتبة وتحقيق النصوص التراثية⁽¹⁾.

وأرسم خطوات العمل في الآتي:

1 - كتابة المتن:

كتبت المتن من النسخة الأصل (ش) مقابلة على نسخة (ت)، وقد أُلجأ - أحيانا - إلى منهج التلفيق بين النسختين، إن لم تظهر كلمة أو كلمتان أو أكثر من النسخة الأصل، أو يكون المعنى يحيل إثبات ما في النسخة (ش)، فأكتبها حينئذ من النسخة المقابل عليها، دون ما إشارة إلى ذلك في الهامش، حتى لا أثقل الهوامش بكثرة التعليقات، فأشوش بذلك على القارئ.

وإن سقط شيء من نسخة (ش) كتبته من نسخة (ت) وجعلته بين معقوفتين هكذا: [...] وعلقت عليه بقولي: ما بين المعقوفتين ساقط من (ش)، وإن سقط شيء من نسخة (ت) جعلته بين هلالين هكذا: (...) وقلت: ما بين الهلالين ساقط من (ت).

وإن بدا لي رأي آخر مخالف لما في النسختين أعلق به في الهامش فأقول: كذا في النسختين معا، ولعل الصواب -والله أعلم- كذا، ثم أعلل وجهة الصواب في نظري.

(1) - أخذت علم هذا الفن عن أستاذي: الدكتور عبد اللطيف الجيلاني، والدكتور مصطفى طوبي - حفظهما الله - إبان تدريسهم هذه المادة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير في سلك الإجازة سنة: 2004م، وفي سلك الماستر بكلية الشريعة بأيت ملول. سنة: 2006م، كما أخذت هذا العلم في دورة متكاملة عن الدكتور قاسم السمرائي العراقي بالرباط سنة: 2010م.

2 - أبيات البرية:

رقمت أبيات البرية قبل الشرح عند ذكر الناظم لها، وكتبتها مضغوطة مشكولة، ومُمَيَّزَةً كلماتها داخل الشرح وواضحة بكتابتها بين هلالين مشكولة مضغوطة أيضا.

3 - علامات الترقيم وتبعاتها:

وضعت العلامات الضابطة للقراءة حسب السياق والمعنى، فجعلت الفاصلة (،) عند نهاية الجملة، وجعلت النقطة (.) بعد تمام المعنى، أو نهاية الفقرة، والنقطتين (:) عند القول والتفسير، والعارضتين (- -) للجمل الاعتراضية، وعلامة الاستفهام (?) عند السؤال.

واستعملت المعقوفتين ([]) لما أثبت من نسخة: (ت) مما لا يوجد في النسخة الأصل (ش)، أو استنادا إلى المعنى الذي يقتضيه المقام عند ما يحصل غموض في المخطوطة أو تصحيف وتتفق عليه النسختان، أو اعتمادا على المصدر الذي نقل منه المؤلف رحمه الله.

واستعملت الهلالين: (...) لما انفردت به نسخة: (ش) من الزيادة وسقط من نسخة: (ت).

أما القوسان المزهران: ﴿ 》 فجعلتهما للآيات القرآنية، وحرصت أن يكتب القرآن برواية ورش عن نافع، بالخط المغربي المعروف.

وجعلت: القوسين المزدوجين « » للأحاديث النبوية، والآثار الواردة عن الصحابة.

وجعلت المزدوجتين القائمتين "... " لما نقل من المصادر التي اعتمدها المؤلف رحمه الله.

4 - نهاية لوحات المخطوطتين:

وضعت الخط المائل/ لنهاية كل لوحة من النسختين: (ش) و(ت)، ويقابله في الهامش على يسار الصفحة رقم اللوحة المنتهى منها هكذا: [1/ش] أو [1/ت]، مع تسلسل الأرقام إلى نهاية المخطوطتين.

5 - فهرسة العناوين.

جعلت لكل فصل عنوانا رئيسا في هامش الصفحات أيسر الورقة، وبعده عناوين فرعية عند كل فصل، ولم أخلط ذلك بالشرح صونا له من كل دخیل، عكس ما يفعله بعض المحققين، حيث يجعل ذلك وسط الورقة بين معقوفتين (□).

6 - المثبت في الهوامش:

لم أثبت في الهوامش عند المقابلة من السقط أو الزيادة إلا ما لا بد منه مما يتوقف عليه المعنى، أما ما كان غير ذلك فلا أثبته؛ تخفيفا للهوامش؛ وصونا لنظر القارئ من التشويش.

المطلب الثاني: تحقيق النص.

طريقتي في تحقيق النص لم تكن بدعا مما سار عليها أهل الفن المهتمون بتحقيق التراث، فقد حاولت ما استطعت ترسّم طريقتهم، واقتفاء أثرهم في هذا، فلهم فيه السابقة، فكانت الطريقة المشتغل بها على كالتالي:

أولا: عزوت الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية.

ثانيا: خرّجت الأحاديث النبوية والآثار بالإحالة على مصادرها وكتبها وأبوابها وأرقامها، حسبما وصلت إليه.

ثالثا: عرفت بالأعلام الواردة أسماؤهم في الشرح، إلا من اشتهر منهم شهرة تغني عن التعريف به كالصحابة والتابعين، أو من لم أعثر له على ترجمة، حسب جهدي وطاقتي.

رابعا: شكلت الأبيات الشعرية، ونسبُها إلى قائلها، وعزوتها إلى مصادرها المذكورة فيها حسب الموجود منها.

خامسا: نسبت -حسب المستطاع- النقول إلى أصحابها، حسب توفر المصدر المنقول عنه، وأشارت في الهامش إلى محل النقل من المصدر بحرف "ن" هكذا؛ اختصار لكلمة "انظر".

المطلب الثالث: تكشيف النص.

تسهيلا على القارئ الكريم وعونا له على الوقوف على ما يريده من النص المحقق، وضعت في آخر التحقيق فهرس متعددة ومتنوعة؛ تكشيفا لما يحتوي عليه النص من فوائد علمية. ورتبت ذلك الترتيب الآتي:

- فهرس الآيات القرآنية، وأورد فيه بعضا من الآية إذا ركبت من كلمتين فأكثر، أما الكلمة الواحدة من القرآن فإني أكتفي بعزوها في هامش الورقة المذكورة فيها، دون ذكرها في فهرس الآيات.

- فهرس الأحاديث النبوية.

- فهرس الآثار الواردة في المتن مع ذكر قائلها.

- فهرس الأعلام الواردة أسمائهم في المتن.

- فهرس الكتب المذكورة في المتن.

- فهرس الأماكن الواردة في المتن.

- فهرس الأبيات الشعرية الواردة في المتن، وقد رتبته على قافية الحرف

الأخير من البيت.

- فهرس المصادر والمراجع.

- فهرس محتويات قسمي الدراسة والتحقيق.

والله -جل وعلا- أسأل أن يتقبل مني هذا العمل، ويجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يجزي عني خيرا من وجهي إليه من شَيْخِي الدكتورين: العلامة المسند المقرئ الحافظ سيدي عبد الرحيم نبولسي، والعلامة المسند المقرئ الحافظ سيدي توفيق العبقري، أو

أمدني بنسخه الخطية من أستاذي الكريمين، الدكتور سيدي حسن حميتو رحمه الله،
والدكتور سيدي الطيب شطاب حفظه الله.

وكذا كل من ساعدني من زملائي، ومن استعنت بهم على العمل حتى رأى
النور، وعلى رأسهم فضيلة الشيخ المسند المقرئ الحافظ، الدكتور عبد الكريم حريري
العبدى الأسفى، وارث سر عمه المقرئ المسند سيدي الطاهر حريري العشراوي رحمه
الله تعالى، فقد أفدت منه كثيرا في هذا العمل منهجا وعلما، جزاه الله عني وعن العمل
خير الجزاء.

ولا أنسى ستة طلبة أساتذة مجدين قابلوا واشتغلوا معي على قسط من هذا
العمل، فأبلوا فيه البلاء الحسن، فاستدعى المنهج أن يعاد النظر فيما قدموا، لكن
جهدهم وأجرهم ثابت عند الله عز وجل.

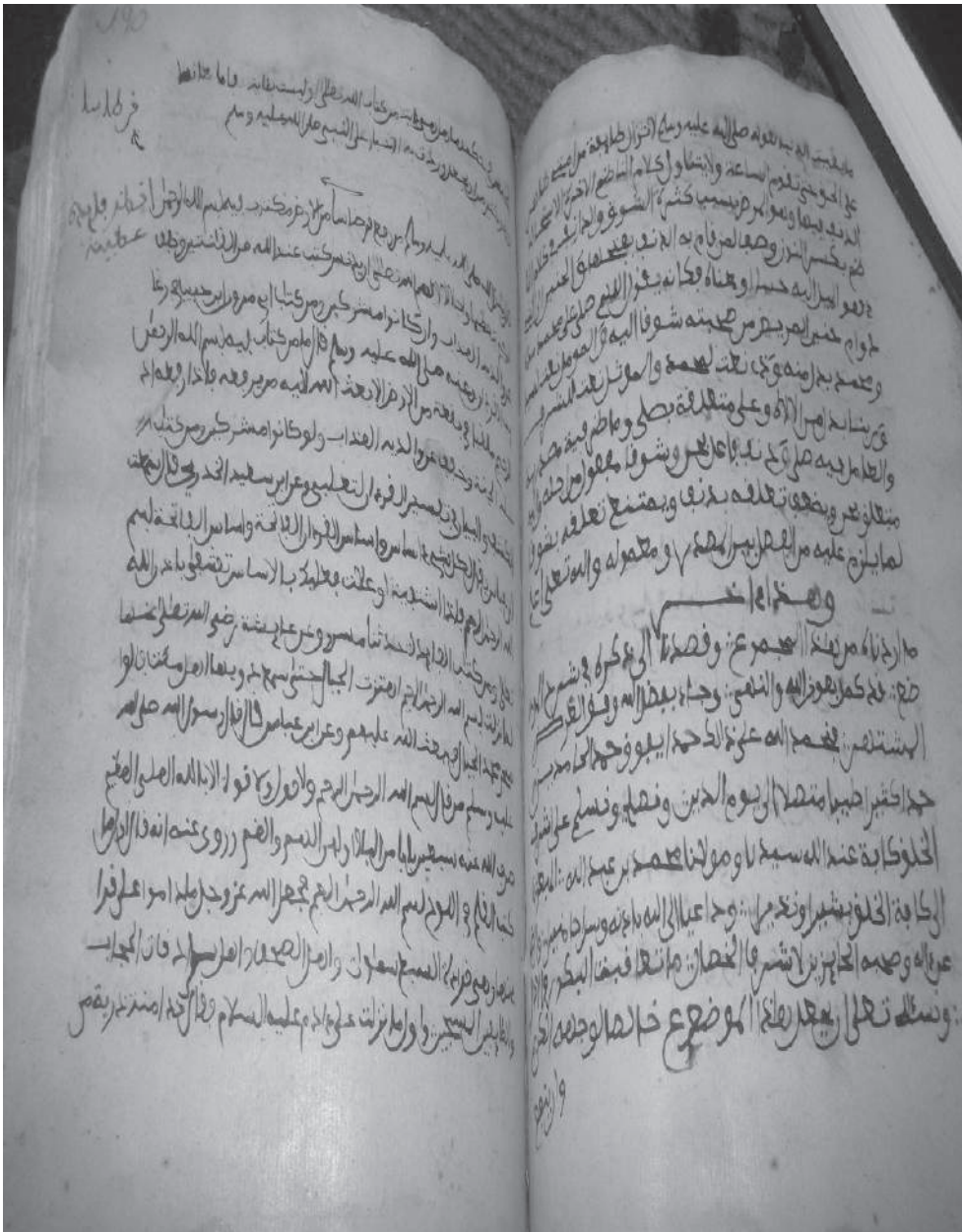
وجزى الله عني خيرا زوجي وأم أولادي التي كانت أيضا سنداً وعونا لي في المقابلة
بين النسختين، أثابها الله -عز وجل- وأصلح لها في ذريتها الذكور والإناث آمين.

كما نسأله -جل وعلا- أن يشملنا جميعا بوسع نواله، وأن يجعل أعمالنا
خالصة لوجهه، وأن يحفظ مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمدا السادس بما حفظ به
الذكر الحكيم، والسبع المثاني والقرآن العظيم، قرير العين بولي عهده الأمير مولاي
الحسن، فلا تخفى -حفظه الله- خدمته للقرآن الكريم طبعا ونشرا وتشجيعا لأهله،
فجزاه الله خيرا على ما قدم لدينه ووطنه وشعبه وأمته.

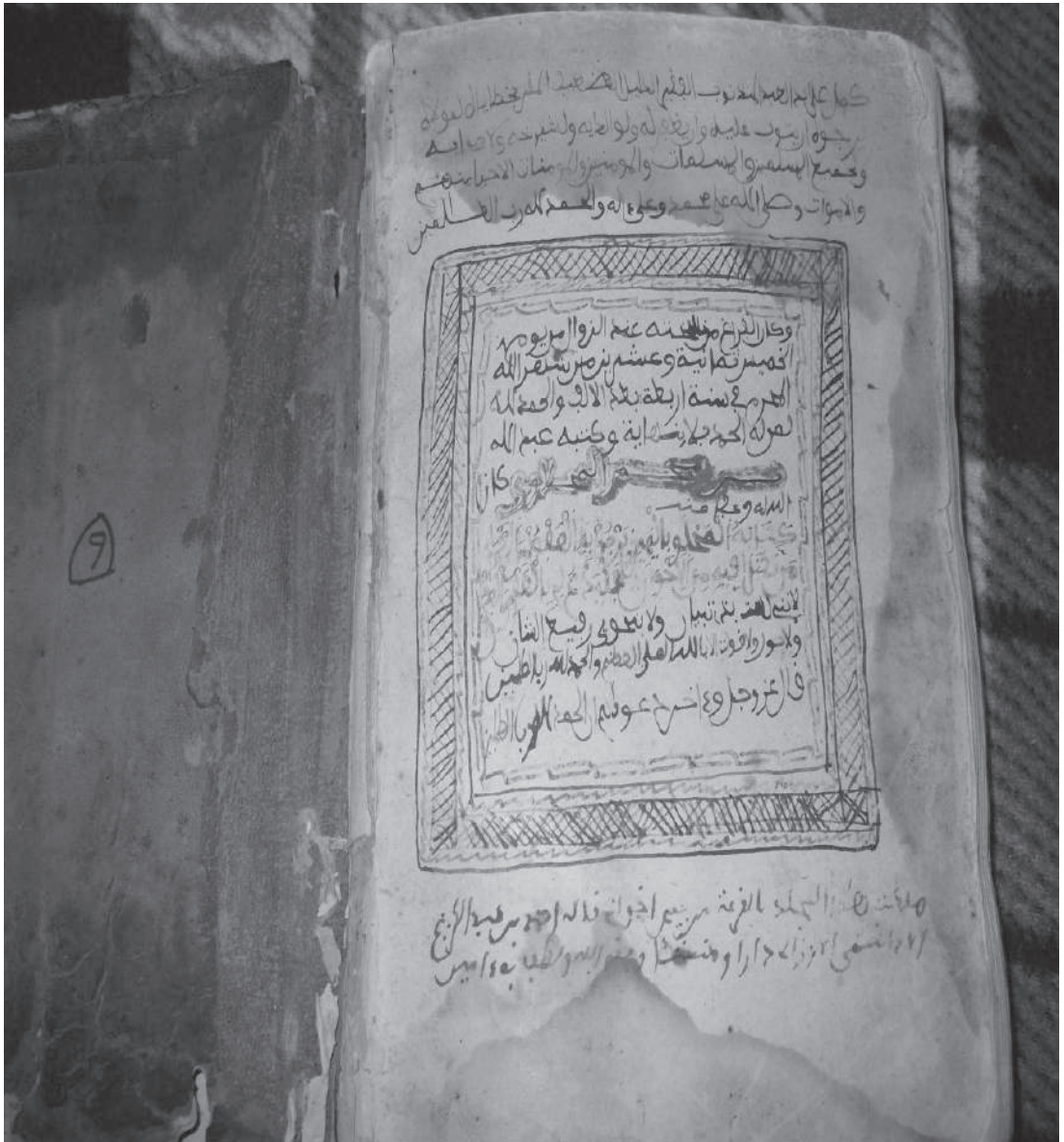
وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله
رب العالمين.

وكتبه عبد ربه: أحمد بن محمد فاضل، بمدينة أسفى ليلة الجمعة
14 من شهر رمضان من عام 1441هـ، الموافق لـ 08 من شهر ماي من عام
2020م. ثم أعيد تصحيح ملاحظاته صباح يوم الثلاثاء فاتح شهر رمضان
1445هـ الموافق لـ 12 مارس 2024م بمدينة الجديدة.

صورة اللوحة الأولى من نسخة: "ش"



صورة اللوحة الأخيرة من نسخة: "ش"



صورة اللوحة الأولى من نسخة "ت"

بسم الله الرحمن الرحيم
وعلم الله اني قد توفيت في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

[illegible]

اسم الخارج

م
الشيخ الفاضل

الکلی علی اسم
من اوص 5

३७

چند
رقعة

[illegible]

12.01

القسم الثاني :
التحقيق

[بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.]

الحمد لله رب العالمين، وصلاته على محمد خاتم النبيين، وعلى آله أجمعين. هذا ما قُيِّدَ عن الأستاذ المرحوم أبي الحسن علي⁽¹⁾ بن عبد الكريم الأغصاوي رضي الله عنه وأرضاه، وأنزله منزلة الأبرار بمنه وكرمه، لا رب غيره، والخير خيره، وذلك في مجلس إقائه على الأرجوزة المسماة بـ"الدرر اللوامع" الموضوعة في مقر الإمام نافع، تأليف الشيخ الأستاذ الحاذق النحوي الكاتب الأبرع، أبي الحسن علي بن الشيخ أبي عبد الله بن علي بن محمد بن الحسن الرباطي، الشهير بابن بري، عفا الله ورضي عنه وأرضاه، وغفر لوالديه ونفعه بما وعى وبلغ.

مما عني بجمعه وتهذيبه العبد المذنب الفقير إلى عفو ربه وغفرانه، محمد بن عيسى بن محمد الوارثي، نفع الله به والديه وما أعاناه به على طلب العلم، وودى⁽²⁾ عنه فرضهما.

قال عبيد الله بن عيسى المذكور: سمعت أكثر ما أودعت هذا الكتاب من الشيخ أبي الحسن المقيد عنه المذكور، بعد أن استأذنته في جمعه، فأذن لي في ذلك، نفعه الله بما علم، فلقد أوضح السبيل وأنار الدجى، وسميته: بـ"جمع المعاني الدرية والمباحث السننية في تقييد البرية".

قال الأستاذ أبو الحسن -رحمه الله-:

1) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْثَرَنَا كِتَابَهُ وَعِلْمَهُ عَلَّمَنَا

(1) - في نسخة (ت): "هذا ما قيد عن الأستاذ المرحوم أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم الأغصاوي"، والصواب: أبي الحسن، يدل على ذلك قول المؤلف الآتي: "سمعت أكثر ما أودعت هذا الكتاب من الشيخ أبي الحسن المقيد عنه المذكور بعد أن استأذنته".

(2) - كذا في نسخة (ت) قال الشيخ الدكتور عبد الهادي حميتو "وهو استعمال دارجي يقصد به أَدَّى".
"ن" قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش 172/4.

قال الشيخ⁽¹⁾ -عفا الله عنه-: جرت عادة المؤلفين -رضي الله عنهم- أن يبدأوا كتابهم بالكلام على البسملة على جهة التبرك بأسماء الله -تعالى- وصفاته، فكل واحد يتكلم فيها على حسب ما يريد أن يشرع فيه.

قال: ونحن نتكلم فيها كلاما مختصرا على إرادة البيان والتبرك بها والكلام فيها في خمسة فصول:

الكلام
على البسملة

الأول: في فضلها.

والثاني: في كيفية نزولها.

والثالث: في تفسير ألفاظها.

والرابع: في إعرابها⁽²⁾.

والخامس: في حكمها، هل هي آية من كتاب الله -تعالى- أو ليست بآية؟.

فأما فضلها: فهو كثير من أن يحصى، وردت به أخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فضل
البسملة

[فمنها ما حكاه أبو الحسن محمد بن علي بن صخر الأزدي⁽³⁾ في كتاب:

(1) - كلما قال الوارثي في هذا الشرح: "قال الشيخ"، فإنه يقصد به شيخه أبا الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي المقيّد عنه، إلا إذا قال الأغصاوي: قال الشيخ، فإن الأغصاوي حينئذ يقصد أبا محمد مكي بن أبي طالب القيسي، وإذا قال الحافظ، فإنه يقصد الداني، وإذا قال الإمام، فإنه يقصد ابن شريح، فليتنبه إلى هذا فإنه سيرد كثيرا في هذا الشرح المبارك.

(2) - ما بين المعقوفين مبتور من نسخة (ش) ومثبت من نسخة (ت).

(3) - أبو الحسن محمد بن علي البصري نزيل مكة وقاضيتها، القاضي الإمام المحدث الثقة، صاحب المجالس المعروفة، وغير ذلك. حدث بمصر والحجاز واليمن، وانتقى عليه الحافظ أبو نصر السجزي. توفي سنة: (443هـ) ترجمته في العبر في خبر من غير 283/2، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب 192/5.

"فضائل القرآن" عن أنس قال: [⁽¹⁾ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ رَفَعَ قِرْطَاسًا مِنَ الْأَرْضِ مَكْتُوبًا فِيهِ بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تَعْظِيمًا وَإِجْلَالًا لِاسْمِ اللَّهِ - تَعَالَى - أَنْ يُدَنَّسَ، كُتِبَ ⁽²⁾ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْقَانِتِينَ، وَخَفَّفَ عَنْ وَالِدَيْهِ الْعَذَابَ وَإِنْ كَانُوا مُشْرِكِينَ» ⁽³⁾].

ومن كتاب أبي مروان بن حبيب [السلمي] ⁽⁴⁾ في "رغائب القرآن" عنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَا مِنْ كِتَابٍ فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مُلْقًى فِي بُقْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَنْ يَرْفَعُهُ، فَإِذَا رَفَعَهُ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ، وَخَفَّفَ عَنْ وَالِدَيْهِ الْعَذَابَ، وَلَوْ كَانُوا مُشْرِكِينَ» ⁽⁵⁾ .

(1) - ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (ش).

(2) - في نسخة (ت) كتبه الله من القانتين.

(3) - في نسخة (ت) "وإن كانا مشركين" بالثنائية. والحديث قال عنه الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: "رواه ابن عدي عن أنس مرفوعاً، وفي إسناده من قيل: إنه كذاب، وقيل: متروك". "ن" الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة 277/1.

(4) - "السلمي" ساقطة من نسخة (ش) وابن حبيب السلمي هو: عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون، الفقيه المالكي، أشهر من أن يعرف، صاحب كتاب: الواضحة في الفقه والسنن (238هـ) من مصادر ترجمته: ترتيب المدارك 122/4-142، وسير أعلام النبلاء 102/12، والديباج المذهب 8/2، وشجرة النور الزكية (ص: 74-75).

(5) - في نسخة (ت) "وإن كانا مشركين" بالثنائية، والحديث عند الطبراني في المعجم الصغير بلفظ: «ما من كتاب يلقي بمضيعة من الأرض إلا بعث الله - عز وجل - إليه ملائكة يحفونه بأجنحتهم، ويقدسونه حتى يبعث الله إليه ولياً من أوليائه، فيرفعه من الأرض، ومن رفع كتاباً من الأرض فيه اسم من أسماء الله تعالى، رفع الله اسمه في عليين، وخفف عن والديه العذاب، وإن كانا كافرين». "ن" المعجم الصغير الطبراني باب الحاء: من اسمه الحسين، حديث رقم: 403. وقد أورده ابن الجوزي في العلل بلفظ قريب مما ذكر من طريقين عن علي رضي الله عنه، وقال عقبه: "ليس في هذه الأحاديث ما يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما حديث علي - عليه السلام - ففي الطريق الأول المفيد ليس بشيء، ولم يسنده إلى شيخ معروف. قال ابن عدي: وهذا متن لا يصح عن علي رضي الله عنه. وأما الطريق الثاني ففيه غياث، وقد كذبه، وفيه =

ومن كتاب الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي⁽¹⁾: وعن [الشعبي]⁽²⁾ قال: سمعت ابن عباس يقول: «لِكُلِّ شَيْءٍ أَسَاسٌ وَأَسَاسُ الْكُتُبِ الْقُرْآنُ، وَأَسَاسُ الْقُرْآنِ الْفَاتِحَةُ، وَأَسَاسُ الْفَاتِحَةِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِذَا اعْتَلَّتْ أَوْ اشْتَكَيْتَ فَعَلَيْكَ بِالْفَاتِحَةِ تَشْفِي»⁽³⁾.

ومن كتاب الفائق في اللفظ الرائق⁽⁴⁾: "وحدثنا مسروق عن عائشة رضي الله عنها-: «لَمَّا نَزَلَتْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اهْتَزَّتْ

=الجرَّاحُ أبو وكيع، قال يحيى: كان وضاعا للحديث، وقال الدارقطني: ليس بشيء. "ن" العلل المتناهية في الأحاديث الواهية 81/1.

(1) - في (ت) "للتعالبي رضي الله عنه" والثعلبي أو الثعالبي هو: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، النيسابوري، المفسر المشهور، كان أواخر زمانه في علم التفسير، وصنف (التفسير الكبير) الذي فاق غيره من التفسير، وقال السمعاني: يقال له: الثعلبي والثعالبي وهو لقب لا نسب، روى عن جماعة، وكان حافظا عالما بارعا في العربية موثقاً، أخذ عنه أبو الحسن الواحدي، وذكره عبد الغفار بن إسماعيل الفارسي في (تاريخ نيسابور) وأثنى عليه وقال: «وهو صحيح النقل موثق به، حدث عن أبي طاهر بن خزيمة، والإمام أبي بكر بن مهران المقرئ، وكان كثير الحديث كثير الشيوخ»، توفي سنة: (427هـ) من مصادر ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان 1/ 79-80 والوافي بالوفيات للصفدي 307/7 ترجمة رقم: 3299 وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 4/ 58-59 ترجمة رقم: 267.

(2) - في النسختين معا عن أبي سعيد الخدري، و"الشعبي" مثبت من المصدر المنقول عنه: الكشف والبيان عن تفسير القرآن 128/1.

(3) - ورد اضطراب في النسختين معا (ش) و(ت) في نقل هذا الأثر بزيادة وتقديم وتأخير، وقد اعتمدت للتلفيق بين النسختين ما في تفسير الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، والأثر ذكره الثعلبي -رحمه الله- عند تعداده أسماء الفاتحة، ومن بينها اسم الأساس، وقد تصرف المصنف -رحمه الله- في المنقول عن الثعلبي، انظره كاملا في تفسير الثعلبي: الكشف والبيان عن تفسير القرآن 128/1.

(4) - في (ش) ومن كتاب الفائدة، والمثبت من (ت) وكتاب الفائق في اللفظ الرائق عن النبي الصادق، لمن له الخير لاحق، هو لعبد المحسن بن غانم المتوفي في القرن الخامس، والكتاب - حسب علمي - ما زال مخطوطا توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية برمز: ك-1941.

الْجِبَالُ حَتَّى سَمِعَ دَوِيَّهَا أَهْلُ مَكَّةَ، فَقَالُوا: سَحَرَ مُحَمَّدٌ الْجِبَالَ، فَبَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ [دُخَانًا حَتَّى ظَلَّلَ مَكَّةَ]»⁽¹⁾.

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، صَرَفَ اللَّهُ عَنْهُ سَبْعِينَ بَابًا مِنَ الْبَلَاءِ، أَوَّلُهُنَّ الْهَمُّ وَالْغَمُّ [وَاللَّمَمُ]»⁽²⁾.

وروي عنه⁽³⁾ أنه قال: «أَوَّلُ مَا كَتَبَ الْقَلَمُ فِي اللَّوْحِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَجَعَلَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- [هَذِهِ الْآيَةُ أَمَانًا لِحَلْقِهِ]⁽⁴⁾ مَا دَامُوا عَلَى قِرَاءَتِهَا، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَهْلِ السَّبْعِ السَّمَاوَاتِ، وَأَهْلِ الصُّحُفِ، وَأَهْلِ سُرَادِقَاتِ الْحِجَابِ⁽⁵⁾، وَالطَّائِفِينَ السَّائِحِينَ.

وَأَوَّلُ مَا نَزَلَتْ عَلَى آدَمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فَقَالَ: قَدْ أَمِنْتُ ذُرِّيَّتِي مِنْ / [1/ش] الْعَذَابِ مَا دَامُوا عَلَى قِرَاءَتِهَا.

ثُمَّ رُفِعَتْ بَعْدَهُ فَنَزَلَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فِي سُورَةِ الْحَمْدِ، فَتَلَاهَا وَهُوَ فِي كَفَّةِ الْمُنَجِّيقِ، فَجَعَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ بَرْدًا وَسَلَامًا.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ش)، والحديث عزاه السيوطي في "الدر المنثور" 31/1، والشوكاني في "فتح القدير" 30/1 لأبي نعيم والديلمي عن عائشة.

(2) - "واللهم" ساقطة من (ش). والحديث بدون ذكر البسملة موجود كتاب: الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك لابن شاهين (ت385هـ) (ص: 104) حديث رقم: 341. وفي سند الحديث: أحمد بن بديل قال فيه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال 305/1: «ولأحمد بن بديل أحاديث لا يتابع عليها عن قوم ثقات، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه».

(3) - في نسخة (ت) "وعن عكرمة أنه قال".

(4) - ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ش).

(5) - في نسخة (ت): "وأهل سرادقات البحر، والكروبيين والصافين المسبحين". قلت: والكروبيون هم المقربون إلى الله من الملائكة، منهم: جبريل وميكائيل وإسرافيل في رأي بعض المفسرين، "ن" المعجم الوسيط، باب الكاف، 781/2.

ثُمَّ رُفِعَتْ بَعْدَهُ فَنَزَلَتْ عَلَى مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فِي الصُّحُفِ،
فَبِهَا قَهْرٌ / فِرْعَوْنَ وَسَحَرَتْهُ، وَهَامَانَ وَجُنُودَهُ، وَقَارُونَ وَأَشْيَاعَهُ.

ثُمَّ رُفِعَتْ بَعْدَهُ فَنَزَلَتْ عَلَى سُلَيْمَانَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فَعِنْدَهَا قَالَتْ
الْمَلَائِكَةُ: الْيَوْمَ تَمَّ -وَاللَّهُ- مُلْكُكَ يَا ابْنَ دَاوُدَ، فَلَمْ يَقْرَأْهَا سُلَيْمَانُ عَلَى
شَيْءٍ إِلَّا خَضَعَ، وَأَمَرَهُ اللَّهُ -تَعَالَى- يَوْمَ أَنْزَلَهَا أَنْ يُنَادِيَ أَسْبَاطَ بَنِي
إِسْرَائِيلَ: أَلَا مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَسْمَعَ أَمَانَ اللَّهِ فَلْيَحْضُرْ إِلَى سُلَيْمَانَ
فِي مِحْرَابِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقُومَ خَطِيباً، فَلَمْ يَبْقَ
مَحْبُوسٌ فِي الْعَذَابِ وَلَا سَائِحٌ إِلَّا هَرُولٌ إِلَيْهِ، حَتَّى اجْتَمَعَتِ الْأَخْبَارُ
وَالْعِبَادُ وَالزُّهَادُ وَالْأَسْبَاطُ كُلُّهَا عِنْدَهُ، فَقَامَ فَرَقِي الْمَنِيرَ، وَهُوَ مَنِيرُ
الْخَلِيلِ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- وَتَلَا عَلَيْهِمْ آيَةَ الْأَمَانِ، وَهِيَ: بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَلَمْ يَسْمَعْهَا أَحَدٌ إِلَّا امْتَلَأَ فَرَحاً وَسُرُوراً، وَقَالُوا:
نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ حَقّاً حَقّاً، فَبِهَا قَهْرٌ سُلَيْمَانَ مُلُوكَ الْأَرْضِ.

ثُمَّ رُفِعَتْ بَعْدَ سُلَيْمَانَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فَأَنْزَلَتْ عَلَى الْمَسِيحِ عِيسَى
بْنِ مَرْيَمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فَفَرَحَ بِهَا وَاسْتَبَشَرَ بِهَا الْحَوَارِيُّونَ، فَأَوْحَى اللَّهُ
-عَزَّ وَجَلَّ- إِلَيْهِ: يَا ابْنَ الْعَذْرَاءِ: أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَيْكَ؟، فَقَالَ
أَنْتَ يَا رَبِّ أَعْلَمُ بِذَلِكَ، فَقَالَ آيَةُ الْأَمَانِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،
فَأَكْثَرَ مِنْ تِلَاوَتِهَا فِي قُعُودِكَ وَقِيَامِكَ وَمَضْجَعِكَ، [وَمَشْيِكَ وَذَهَابِكَ،
وَصُعُودِكَ وَهُبُوطِكَ، فَإِنَّهُ مَنْ أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَفِي صَحِيفَتِهِ] ⁽¹⁾ بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثَمَانُ مِائَةِ مَرَّةٍ، وَكَانَ مُؤْمِناً بِي وَبِمَرَدِّيَّتِي لَهُ، أَعْتَقْتُهُ مِنَ
النَّارِ وَأَدْخَلْتُهُ الْجَنَّةَ، فَلَتَكُنْ فِي افْتِتَاحِ قِرَاءَتِكَ وَصَلَاتِكَ، فَإِنَّهُ مَنْ جَعَلَهَا
فِي افْتِتَاحِ قِرَاءَتِهِ وَصَلَاتِهِ إِذَا مَاتَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُرَوِّعْهُ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ،

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش)، ومكانه بياض بقدر سطر.

وَأَهْوَنُ عَلَيْهِ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ، وَمَضِيقَةُ⁽¹⁾ الْقَبْرِ، وَتَكُونُ رَحْمَتِي عَلَيْهِ،
وَأُفْتَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَأُنَوِّرُهُ مَدَّ بَصَرِهِ، وَأُخْرِجُهُ مِنْهُ أَبْيَضَ الْجَسْمِ، أُنَوِّرُ
الْوَجْهَ يَتَلَأَلُ نُورًا، وَأُحَاسِبُهُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَأُنْقِلُ مِيزَانَهُ، وَأُعْطِيهِ النُّورَ التَّامَّ
عَلَى الصِّرَاطِ حَتَّى يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَأَمْرُ الْمُنَادِي يُنَادِي بِهِ فِي عَرَصَاتِ
الْقِيَامَةِ، (وَعَرَصَاتِ الْجَنَّةِ)⁽²⁾ بِالسَّعَادَةِ وَالْمَغْفِرَةِ.

قَالَ عِيسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ-: رَبِّ هَذَا لِي خَاصَّةٌ؟، قَالَ: لَكَ
خَاصَّةٌ، وَلِمَنْ تَبِعَكَ وَأَخَذَ بِأَخْذِكَ، وَقَالَ بِقَوْلِكَ، وَهِيَ لِأَحْمَدَ وَأُمْتِهِ [مَنْ
بَعْدَكَ]⁽³⁾.

وَأَخْبَرَ عِيسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- أَتْبَاعَهُ بِهِ فَقَالَ: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ
يَأْتِي مِنْ بَعْدِي إِسْمُهُ: أَحْمَدٌ﴾⁽⁴⁾، مِنْ صِفَتِهِ: (كَيْتَ وَكَيْتَ)⁽⁵⁾، وَأَخَذَ
مِثْلَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِهِ، وَجَدَّدَ عِنْدَ مَا رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ لِأَصْحَابِهِ.
[فَلَمَّا انْقَرَضَ]⁽⁶⁾ الْحَوَارِيُّونَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَجَاءَ الْآخِرُونَ فَضَلُّوا
وَأَضَلُّوا، وَبَدَّلُوا وَاسْتَبَدَّلُوا بِالَّذِينَ [دُنْيَا، رُفِعَتْ عِنْدَهَا]⁽⁷⁾ آيَةُ الْأَمَانِ
مِنْ صُدُورِهِمْ، وَبَقِيَتْ فِي صَدْرِ مُسْلِمِي أَهْلِ الْإِنْجِيلِ، مِثْلَ بَحِيرَا⁽⁸⁾

(1) - في (ت) وضغطة القبر، والمعنيان متقاربان.

(2) - في نسخة (ش) في عرصات القيامة، وعرصات الجنة بالسعادة والمغفرة.

(3) - "من بعدك" مثبتة من (ت).

(4) - الصف: 6.

(5) - "كيت وكيت" ساقطة من (ت). وكيت وكيت كناية عن القصة أو الأحذوثة، وأصلها كيه وذيه،
بالتشديد، فصارت تاء في الوصل، "ن" لسان العرب مادة: "كيت".

(6) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(7) - "وأمثاله" ساقطة من (ش).

(8) - بحيرا راهب كان ببصري من أرض الشام في صومعة، اشتهر في كتب السير أنه دار بينه وبين أبي
طالب عم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حوار جاء فيه: "ما هذا الغلام منك؟ فقال: ابني، فقال له=

[وَأَمثَالِهِ] ⁽¹⁾، حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَأَنْزَلَتْ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ الْحَمْدِ بِمَكَّةَ، فَأَمَرَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ تُكْتَبَ فِي رُؤُوسِ السُّورِ، وَصُدُورِ الْمَسَائِلِ وَالِدَفَاتِرِ.

وَكَانَتْ تَنْزِلُ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَتَحًا عَظِيمًا، [فَحَلَفَ رَبُّ الْعِزَّةِ بِعِزَّتِهِ أَلَّا] ⁽²⁾ يُسَمِّيَ بِهَا مُؤْمِنٌ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا بَارَكْتَ عَلَيْهِ، وَلَا يَقْرُوهَا مُؤْمِنٌ إِلَّا نَادَتْهُ الْجَنَّةُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، اللَّهُمَّ ادْخُلْ عَبْدَكَ فِي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِذَا دَعَتِ الْجَنَّةُ لِعَبْدٍ بِهَذَا اسْتَوْجَبَ دُخُولَهَا» ⁽³⁾.

وأما كيفية نزولها: فحكى أبو عبيد القاسم بن سلام ⁽⁴⁾ في كتاب

كيفية نزول
البسملة

=بحيرا: ما هو بابنك وما ينبغي لهذا الغلام أن يكون أبوه حيا، قال: فإنه ابن أخي، قال: فما فعل أبوه؟، قال: مات وأمه حبلى به، قال: صدقت، قال: ارجع بابن أخيك إلى بلده، واحذر عليه اليهود، فوالله لئن رأوه وعرفوا منه ما عرفت ليبيغنه شرا، فإنه كائن لابن أخيك هذا شأن. تهذيب السيرة لابن هشام 182/1.

⁽¹⁾ - ما بين المعقوفين ساقط من (ش) ومكانه بياض.

⁽²⁾ - ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ش) ومكانه بياض بقدر كلمتين.

⁽³⁾ - الحديث -حسب اطلاعي- لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب التخریج، والذي وجدته في كتاب: "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال" للمتقي الهندي (ت975هـ): "إن أول شيء كتبه الله في اللوح المحفوظ: بسم الله الرحمن الرحيم، إني أنا الله لا إله إلا أنا لا شريك لي، إنه من استسلم لقضائي، وصبر على بلائي، ورضي بحكمي، كتبته صديقا، وبعثته مع الصديقين يوم القيامة (ابن النجار عن علي) "ن" كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي حديث رقم: 8659.

⁽⁴⁾ - أبو عبيد القاسم بن سلام من أبناء أهل خراسان. وكان مؤدبًا صاحب نحو وعربية. وطلب الحديث والفقه، وولي قضاء طرسوس أيام ثابت بن نصر بن مالك، ولم يزل معه ومع ولده. وقدم بغداد ففسر بها غريب الحديث، وصنف كتبًا وسمع الناس منه، وحج فتوفي بمكة سنة: (224هـ) من مصادر ترجمته الطبقات الكبرى 253/7.

"فضائل القرآن" له عن الحارث العكلي⁽¹⁾ قال: «[قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ⁽²⁾: كَيْفَ كَانَ كِتَابُ] ⁽³⁾رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: إِلَيْكَ، فَقُلْتُ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَقَالَ: ذَلِكَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ، كَتَبَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَجَرَتْ بِذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَجْرِي، ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرِبِلَهَا وَمُرْسِيَهَا﴾⁽⁴⁾، فَكَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ، فَجَرَتْ بِذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَجْرِي، ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿قُلْ دَعُوا اللَّهَ أَوْ دَعُوا الرَّحْمَنَ﴾⁽⁵⁾، فَكَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ، فَجَرَتْ بِذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَجْرِي، ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾⁽⁶⁾ قال أبو عبيد: "أَرَاهُ قَالَ: "فَكَتَبَ بِذَلِكَ»⁽⁷⁾.

(1) - في نسخة (ش) "العقلي" وفي (ت) العقيلي والمثبت من فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: 216)، والحارث العكلي هو ابن يزيد: قال ابن سعد في الطبقات الكبرى 325/6: "كان ثقة قليل الحديث". وفي تقريب التهذيب (ص: 148): "الحارث بن يزيد العكلي الكوفي، ثقة فقيه من السادسة، إلا أنه قديم الموت».

(2) - الشعبي: أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي، سمع من ابن عباس وابن عمر وجابر، روى عنه أبو إسحاق وابن عون. ثقة مشهور فقيه من الثالثة، أرسل عن كبار الصحابة، مات سنة: (109هـ) من مصادر ترجمته: تقريب التهذيب (ص: 287).

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ش) وما في نسخة (ت) موافق لما في فضائل القرآن للقاسم بن سلام "ن" فضائل القرآن (ص: 216).

(4) - هود: 41.

(5) - الإسراء: 109.

(6) - النمل: 30.

(7) - "ن" فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: 216) والأثر أخرجه أبو داود في مراسيله عن أبي مالك قال: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يكتب «باسمك اللهم» فلما نزلت: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، كتب: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» انظر المراسيل حديث رقم: 35.

وقال صاحب/ العقد⁽¹⁾: "قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِي⁽²⁾: لَمَّا نَزَلَ الْكِتَابُ اسْتُفْتُحَ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فَاسْتُفْتُحَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَصَارَتْ سُنَّةً"⁽³⁾.

تفسير
البسمة

وأما تفسيرها: فقال الشيخ: لا شك أن هذه الباء زائدة داخلية على "اسم" للإلصاق، وهي حرف جر، وكسرت هذه الباء -لأنها لا تعمل إلا الجر- بكسرة اتباعا. هذا قول الجرمي⁽⁴⁾.

وقال سيوييه: "ليس كسر لازم، إلا كسرٌ بالإضافة ولا مِها"⁽⁵⁾.

فيدل هذا على أنه ليس بالحروف ضم ولا فتح، فجعلوا فيها كسرا، فقال

الجرمي: "إنما كسرت اللام؛ لأن عملها/ الكسر، قياسا على الباء".
و"اسم" اختلف في اشتقاقه على قولين:

القول الأول: قال البصريون: إنه مشتق من سما يسمو، إذا ارتفع بالاسم، كأنه علا وارتفع على صاحبه.

(1) - كتاب: "العقد الفريد لأبي عمر، شهاب الدين أحمد الأندلسي المعروف بابن عبد ربه (ت328هـ).
(2) - إبراهيم بن محمد الشيباني البغدادي أبو اليسر، المعروف بالرياضي، كان أديبا مرسلًا، شاعرا أحسن التأليف، له مؤلفات في فنون من العلم، ومُسند في الحديث، وكتاب في القراءات، سماه سراج الهدى، وكتاب لفظ المرجان، وقطب الأدب، وغير ذلك من الأوضاع، توفي سنة: (838هـ). من مصادر ترجمته: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية 110/1.

(3) - العقد الفريد لابن عبد ربه 240/4.

(4) - الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحاق، النحوي المشهور، روى القراءة عن سيوييه، ويونس بن حبيب عن أبي عمرو، وروى القراءة عنه أبو عثمان المازني توفي سنة: (225هـ) ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء 146/1. ترجمة رقم 1444.

(5) - الكتاب 340/3.

وقال الكوفيون: هو مشتق من السمة، وهي العلامة، فالاسم علامة لصاحبه يعرف بها، فهو من وَسَمَهُ يَسِمُهُ، إذا عَلَّمَهُ، قال -تعالى-: ﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ﴾⁽¹⁾ أي: يجعل علامة على خرطوم.

فعلى قول البصريين: المحذوف منه لام الكلمة، وهو الواو، وأصله سمو، فحذفت الواو وعوض منها ألف الوصل، مثل: ابن، أصله: بنو، فحذفت الواو، وعوض منها ألف الوصل.

وعلى قول الكوفيين: المحذوف منه فاء الكلمة، وأصله وسم، فحذفت الفاء، وعوض منها ألف الوصل.

والذي يدل على أنه محذوف منه حرف، وأنه اسم معرب متمكن، وهو على حرفين، -وأقل ما يوجد عليه الاسم المعرب المتمكن على ثلاثة أحرف أصول، وهذا على حرفين- فبالضرورة أن [فيها محذوفاً]⁽²⁾.

فعلى قول البصريين كما قدمنا هو لام الكلمة، وأصله سمو، وعلى قول الكوفيين المحذوف منه فاء الكلمة، وأصله وسم كما تقدم.

قالوا: وما قاله الكوفيون أولى من جهة المعنى؛ لأن الاسم [علامة لصاحبه يعرف بها]⁽³⁾.

وما قاله البصريون: أولى من جهة النظر والقياس.

قالوا: وذلك من ثلاثة أوجه:

- الوجه الأول: أنك تقول: سميت ابني، ولا تقول: وسمته.

- الثاني: أنك تقول في تكسيه، أسماء، والأصل: أسماو، فأبدلت الواو

همزة، ولم يقولوا في تكسيه: وسام.

(1) - القلم: 16.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

الثاني في هذا الوجه: التصغير؛ لأنهم يقولون: في تصغيره سُمِّيَ، ولم يقولوا: وُسِّمَ، وهذا بين لمن تأمله وأنصف.

- **والثالث:** أنا وجدنا العرب إذا حذفَت لام الكلمة عوضت منه ألف الوصل نحو: ابن، وإذا حذفَت فاء الكلمة عوضت تاء التأنيث نحو: عدة وزنة، هذا هو الكثير، وهذا عوض فيه ألف الوصل فهو محذوف اللام. وبعده⁽¹⁾ (الله) جل وعز اسمه.

قالوا: هذه الكلمة هي اسم الله العظيم الأعظم، الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى، وهو اسم للموجود الحق الذي لا يقع على غيره، بخلاف إله، فإنه يقع على كل معبود عُبدَ بالحق أو بالباطل.

وهل هو مشتق أو جامد؟، في ذلك قولان، أشهرهما: أنه غير مشتق.

ثم إن الذين قالوا باشتقاقه اختلفوا في ذلك على قولين:

الأول: إنه مشتق من قولهم: (أَلَهُ العبدُ رَبَّهُ يَأْهُهُ إذا عبده، والله -عز وجل-

معبود.

وقيل: إنه مشتق من قولهم⁽²⁾: وَلَهُ يَوْلُهُ إذا تحير، فهو من الوله الذي هو

التحير؛ لأن الله -عز وجل- تتحير العقول في معرفته.

فعلى القول الأول: أصله أَلَهُ، ثم في تصريفه بعد ذلك قولان:

الأول: إن الهمزة فيه حذفت حذفاً على غير قياس، فقليل: أَلَاه، فدخلت

الألف واللام للتعظيم، وفخمت اللام زيادة في التعظيم، فصار «الله» كما ترى.

(1) - أي: بعد "بسم" يأتي لفظ الجلالة الذي هو: "الله".

(2) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

وقيل: بل اللام دخلت للتعظيم أيضا، فنقلت حركة الهمز إلى اللام وحذفت، وفخمت اللام للتعظيم أيضا، فبقي كما ترى: "الله" (1).
وبعده: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)، قالوا: هما صفتان غالبتان من الرحمة. و(الرَّحْمَنُ): مختص به - سبحانه وتعالى - لا يقع على غيره.
ومعنى (الرَّحْمَنُ): الذي وسعت رحمته على كل شيء.
واختلف هل (الرَّحْمَنُ) أبلغ من (الرَّحِيم)؟، أو (الرَّحِيمُ) أبلغ؟ (2).
ف قيل: (الرَّحْمَنُ) أبلغ؛ لأنه فعلا ن من أبنية المبالغة، وهو أكثر حروفا منه، وقيل: لأنه وسعت رحمته كل شيء.
و(الرَّحْمَنُ): لم يبح لأحد التسمي به؛ لما فيه من الدلالة على عموم الرحمة. و(الرَّحِيمُ) بعده كالتميمة له والرَّدْفِ.
وقيل: هو أبلغ، واستُدِلَّ على ذلك/ بأن (الرَّحْمَنَ) صفة غالبية في الرحمة [3/ش] لجميع خلقه في الدنيا، ولبعضهم في الآخرة، و(الرَّحِيمَ) إنما هو للمؤمنين في الآخرة فقط، يشهد لذلك قوله - تعالى -: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ (3).
ولا عموم بينهما ولا خصوص.
وقيل: (الرَّحِيمُ) أبلغ من (الرَّحْمَنِ)؛ لأنه من أبنية المبالغة نحو: قديم، وعليم، وغفور، وخلاق.

(1) - قال الهاللي (ت1175هـ) - رحمه الله - في نور البصر: "وقد اختلف القائلون باشتقاقه في أصله اختلافا كثيرا، ولا دليل قطعي لأحد منهم، وأكثرهم يقول: أصله إله بمعنى مألوه، أي: معبود يقال: أله يأله إلهة كعبد يعبد عبادة وزنا ومعنى، ثم حذفت همزته شذوذا، وعوض عنها حرف التعريف، وجعل علما، وقيل: أصله الإله بحرف التعريف، فنقلت كسرة الهمزة إلى لام "أل" وحذفت الهمزة قياسا، ثم أدغمت اللام في اللام شذوذا؛ لأن القياس أن لا يعتد بالعارض". نور البصر في شرح المختصر (ص: 127).

(2) - في (ت) واختلف هل الرحمن أبلغ، أو الرحيم؟.

(3) - الأحزاب: 43.

وقدم (الرَّحْمَنُ) على (الرَّحِيمِ)؛ لأنه (لا يكون) ⁽¹⁾ تابعا لما قبله في بعض المواضع، كالأسماء الجامدة نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ⁽²⁾.
وَأَخَّرَ (الرَّحِيمِ)؛ لأنه لا يكون إلا تابعا، وَقُدِّمَ (اللَّهُ)؛ لأنه اسم، و(الرَّحْمَنُ): صفة، والاسم: قبل الصفة.

وَأما إعرابها: فقال الشيخ لا شك أن (يُسْمِ اللَّهُ) جار ومجرور، ومضاف إليه، واختلف بما يتعلق، فذهب البصريون إلى أنه يتعلق بفعل محذوف، والتقدير: أبدأ بـ(يُسْمِ اللَّهُ) وأفتح بـ(يُسْمِ اللَّهُ).

وذهب الكوفيون إلى أنه يتعلق (بفعل) ⁽³⁾ محذوف [على أنه خبر ابتداء مضمّر] ⁽⁴⁾، والتقدير: ابتدائي كائن أو مستقر (يُسْمِ اللَّهُ)، أو افتتاحي كائن (يُسْمِ اللَّهُ).

وقيل: الباء زائدة لا تتعلق بشيء، وهي مثل قولهم: (بحسبك درهم)، والدهرم خبر المبتدأ، والتقدير: حسبك درهم، أي: يكفيك درهم، وكذلك هذه. /
(و(اسْمُ) على هذا مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: اسم الله الرحمن الرحيم: ابتدائي وافتتاحي.

و(الرَّحْمَنُ): فيه مذهبان:

- الأول: -وهو المشهور- أنه بدل من الله؛ لأنه جرى مجرى الأسماء الجامدة كما قدمنا؛ لأنه جاء غير تابع لما قبله، قال -تعالى-: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ⁽⁵⁾ وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ ⁽⁶⁾ وقال: ﴿قُلْ

(1) - ساقطة من (ت).

(2) - طه: 4.

(3) - ساقطة من (ت).

(4) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(5) - طه: 4.

(6) - الرحمن: 1 وقد سقطت من (ت).

ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ⁽¹⁾، [وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْنُونَ]⁽²⁾.

- وقيل: إنه نعت؛ لأنه مشتق من الرحمة كما قدمنا.

و(الرَّحِيمُ): نعت بلا شك.

وأما حكمها: هل هي آية أو ليست بآية؟، فقال الشيخ: لا خلاف في التي في سورة النمل أنها آية من القرآن. واختلف في التي في فواتح السور، فمذهب مالك⁽³⁾ - رحمه الله تعالى - أنها ليست بآية، ومذهب الشافعي⁽⁴⁾ إلى أنها آية، ومذهب ابن المبارك⁽⁵⁾ إلى أنها آية من كل سورة، وهو آخر قولي الشافعي⁽⁶⁾. وفي تحصيل آخر: اعلم أن البسملة في سورة النمل آية من القرآن بإجماع، وأما الواقعة في أوائل السور ففيها اختلاف.

(1) - الإسراء: 109.

(2) - الفرقان: 63 وهي مثبتة من (ت).

(3) - إمام الأئمة، وفخر علماء الأمة: مالك بن أنس بن مالك، بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث، أشهر من يعرف ولد سنة (93هـ) وتوفي سنة: (197هـ) ترجمته موسعة في ترتيب المدارك للقاضي عياض: باب في نسب مالك 104/1 والديباج المذهب 17/1، ووفيات الأعيان لابن خلكان 135/4.

(4) - أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يلتقي معه في عبد مناف، ولد بغزة، ثم حمل إلى مكة وهو ابن سنتين، وعاش أربعاً وخمسين سنة، وأقام بمصر أربع سنين ونيفاً، ثم توفي بها سنة: (204هـ) تنظر ترجمته في الطبقات الكبرى للسبكي 50/1.

(5) - أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي، جمع بين العلم والزهد، تفقه على سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وروى عنه الموطأ، وكان كثير الانقطاع محباً للخلوة شديدة التورع، توفي سنة: (181هـ) ترجمته في وفيات الأعيان 32/3.

(6) - في (ت) وهو أحد قولي الشافعي.

وأما التي في أول أم القرآن: فمذهب مالك وأصحابه أنها ليست بآية،
وذهب الشافعي إلى أنها آية⁽¹⁾.

وأما الواقعة في أوائل السور غير أم القرآن فجمهور العلماء يقول: إنها غير
آية، وقال ابن المبارك: إنها آية من أول كل سورة، وفيه نظر.
والاحتجاج للمذاهب يذكره الفقهاء، ولسنا الآن بسبيله⁽²⁾.
وهذا هو الكلام في البسمة مختصرا مخلصا مهذبا.

ثم الكلام على التصلية على النبي بعدها على جهة الانجرار، والكلام فيها في
ثلاثة مواضع:

- الأول: في عطفها على البسمة.

- الثاني: في تفسير ألفاظها.

- الثالث: في حكم الصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم-
وفضلها.

حكم عطف
التصلية على
البسمة

فأما عطفها على البسمة: ففي ذلك وجهان:

أحدهما: جوازه، فتقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

الوجه الثاني: منعه، فتقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

(وأيهما أولى؟، قال الشيخ: الأولى أن يقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، بغير واو)⁽³⁾.

(1) - في (ت) ومذهب الشافعي وأصحابه.

(2) - وكتب أحكام القرآن والفقهاء غنية بذكر هذه الاختلافات.

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

وقال: لَأَن بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ جملة خبرية، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ جملة (فعلية) ⁽¹⁾ ومعناها الدعاء والطلب، فلا مناسبة بينهما، والمستحب في عطف الجمل بعضها على بعض التناسب ⁽²⁾.

وَمَنْ جَوَّزَ دخول الواو قال في الكلام حذف، والتقدير: أبتدئ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وأقول: صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، قال: لَأَن العرب تحذف القول كثيراً.

وذهب إلى هذا المذهب من المتأخرين أبو محمد بن السيد ⁽³⁾، واحتج له ونصره، وقال: "ألا ترى إلى قوله -تعالى-: ﴿وَالْمَلَكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾" ⁽⁴⁾ أي: يقولون: سلام/ عليكم على حذف القول" ⁽⁵⁾.

[4/ش]

(1) - "فعلية" ساقطة من (ت).

(2) - وفي عدم جواز عطف الدعاء على الخبر يقول ابن فائد الزواوي -رحمه الله- في منظومته الشهيرة:

وَفِيهِ مِنْ نَحْوِ فَصَلٍ لِلْسَّبَبِ *** وَلَا تُقَلُّ لِلْعُطْفِ إِذْ عَطْفُ الطَّلَبِ
مَمْنُوعٌ أَوْ مُسْتَقْبَحٌ عَلَى الْخَبَرِ *** وَعَكْسُهُ كُتِبَ فَأَنْتَ تُخْتَبَرُ

"ن" المنهل العذب الحاوي، شرح أرجوزة الإمام الزواوي، للبعلقي (ص: 86).

(3) - أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي؛ كان عالماً بالآداب واللغات متبحراً فيهما مقدماً في معرفتهما وإتقانهما، سكن مدينة بلنسية، وكان الناس يجتمعون إليه ويقرؤون عليه ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم جيد التفهيم ثقة ضابطاً، ألف كتباً نافعة ممتعة منها: كتاب المثلث في مجلدين، وله كتاب "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب" وشرح "سقط الزند" لأبي العلاء المعري. وكتاب "شرح الموطأ" وغيرها من المؤلفات (ت 521هـ) من مصادر ترجمته: وفيات الأعيان 96/3.

(4) - الرعد: 25.

(5) - رسائل في اللغة: "رسائل ابن السيد البطليوسي" (ص: 281).

قال الشيخ: يريد أن يقول: وذلك أن حذف حرف واحد، وهو الواو أولى من حذف "أقول"، وهي جملة من فعل وفاعل.

تفسير ألفاظ
التصليّة

وأما تفسيرها: فقال الشيخ: (صَلَّى) لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء، والتقدير: اللهم صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، ونظير ذلك قولهم: رحمك الله وغفر لك، والتقدير: يرحمك الله ويغفر لك.

ومعنى الصلاة الدعاء، قال الله العظيم: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾⁽¹⁾ أي: أدع لهم، ومنه الحديث المروي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطَرًّا فَلْيَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ لَهُمْ»⁽²⁾ أي: فليدع لهم.

وقيل: هي بمعنى الرحمة، وفي الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى أَبِي أَوْفَى»⁽³⁾، حين أعطوا الزكاة، أي: ارحمهم واغفر لهم. وقال -تعالى-: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَّا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾⁽⁴⁾ يعني: دعاء الرسول، ومن ذلك قول الأعشى⁽⁵⁾ يصف الخمر:

(1) - التوبة: 104.

(2) - أخرجه مسلم بلفظ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطَرًّا، فليطعم» من كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، حديث رقم: 106.

(3) - أخرجه عبد الرزاق في المصنف حديث رقم: 6957.

(4) - التوبة: 100.

(5) - أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل له صحبة، ويقال: إنه كان نصرانياً، وهو أول من سأل بشعره، ووفد إلى مكة يريد النبي -صلى الله عليه وسلم- ومدحه بقصيدته التي أولها: أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدَا *** وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ الْمُسَهَّدَا.

توفي سنة: (7هـ) "ن" معجم الشعراء (ص: 401).

وَصَهْبَاءَ طَافَ يَهُودِيَّتِهَا وَأَبْرَزَهَا وَعَلَيْهَا خَتَمٌ
وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنْهَا وَصَلَّى عَلَى دَنْهَا وَارْتَسَمَ⁽¹⁾

أي: دعا لها بالسلامة من التغيير والفساد.

(عَلَى سَيِّدِنَا) السيد: هو الشريف، وسيد القوم أشرفهم، قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ»⁽²⁾، أي: أشرفهم [وأفضلهم، وكذلك صهيب: سيد الروم، أي: أشرفهم، وبلال: سيد الحبشة، أي: أشرفهم]⁽³⁾.

وقال بعض العرب: "السَّيِّدُ: مَنْ إِذَا أَقْبَلَ هَبْنَاهُ، وَإِذَا أَدْبَرَ عَبْنَاهُ"⁽⁴⁾؛ لأن الفاضل هو الذي يحسد، ويوقع في عرضه، والناقص لا يلتفت إليه. وقد صرح الشاعر بهذا في قوله:

وَلَا خَلَوْتَ الدَّهْرَ مِنْ حَاسِدٍ فَإِنَّمَا الْفَاضِلُ مَنْ يُحْسَدُ⁽⁵⁾
وكذلك قول الآخر -أنشده ابن مجاهد-⁽⁶⁾:

(1) - ديوان الأعشى (ص: 85).

(2) - أخرجه أحمد في المسند حديث رقم: 10987 وابن ماجه في السنن من كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، حديث رقم: 4308، والترمذي في أبواب المناقب باب في فضل النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: 3615 وقال: حديث حسن.

(3) - بين الهالين ساقط من (ش).

(4) - "ن" كتاب الحيوان للجاحظ 301/2.

(5) - ذكره عبد الله بن محمد بن يوسف العبد لكانى الزوزني المتوفى سنة: (431هـ) في "حماسة الظرفاء، من أشعار المحدثين والقدماء" غير منسوب. "ن" حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء (ص: 36).

(6) - أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المقرئ أبو بكر، قال الخطيب: كان شيخ القراء في وقته، والمقدم منهم على أهل عصره، مات فيما ذكره الخطيب في شعبان سنة: (324هـ)، من=

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ
كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوَجْهَهَا حَسِداً وَبُغْضاً إِنَّهُ لَدَمِيمٌ⁽¹⁾
وكذلك ما أنشده الحريري⁽²⁾ في درته:

إِنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لَأْتِمِهِمْ قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ / وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظاً بِمَا يَجِدُ
(أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرُدُّ)⁽³⁾
وأصله: سَيُودُ، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، كَمَيِّتٍ وَلَيِّنَ.

قال الفراء⁽⁴⁾: أصله فَعِيلٌ بتقدسم العين، واحتج بأنه لا يوجد في الكلام
فَعِيلٌ بكسر العين، إنما جاء فَعِيلٌ بفتح العين نحو: صَيَّرْتُ وَخَيَّفْتُ: للفلاة
الواسعة، وَضَيَّعْتُ للأسد⁽⁵⁾.

وقال البصريون: هو فَعِيلٌ بكسر العين كما قدمناه، واحتجوا بأنه يبنى من
المعتل بناء لا يكون من الصحيح، وهذا معتل، ألا ترى أنهم قالوا: قاض وقضاة،

=مصادر ترجمته: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: 153) وغاية النهاية في طبقات
القراء 139/1.

(1) - نُسِبَتِ الْبَيْتَانِ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ فِي دِيَوَانِهِ (ص: 129).

(2) - الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَثْمَانَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيُّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ: (516هـ). صَاحِبُ
الْمَقَامَاتِ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، نَزَلَ بِبَغْدَادَ وَسَكَنَهَا، مِنْ مَصَادِرِ تَرْجُمَتِهِ تَارِيخُ بَغْدَادَ 106/21 وَسِيرُ
أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ 14/338-340.

(3) - الْأَبْيَاتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ وَهِيَ فِي دُرَةِ الْعَوَاصِفِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِفِ لِلْحَرِيرِيِّ
(ص: 167) وَالْبَيْتُ الثَّلَاثُ سَاقِطٌ مِنْ (ت).

(4) - الْفَرَاءُ يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ، يَكْنَى أَبَا زَكْرِيَا، صَاحِبُ كِتَابِ: مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَاللُّغَاتِ، وَالْمَذَكَّرِ
وَالْمُؤَنَّثِ، وَغَيْرِهَا، تَوَفَّى سَنَةَ: سَبْعٍ وَمِائَتَيْنِ، (207هـ) مِنْ مَصَادِرِ تَرْجُمَتِهِ: تَارِيخُ مَوْلِدِ الْعُلَمَاءِ
وَوَفَايَاتِهِمْ 2/460.

(5) - "ن" الزاهر في معاني كلمات الناس 1/91.

وغازر وغزاة، فجمعوا على فُعَلَةٍ بضم الفاء وفتح العين واللام، ولا يجمعون غير المعتل على ذلك، [فالمعتل جنس على حِيَالِهِ⁽¹⁾]، والصحيح جنس على حِيَالِهِ، وفاعل في الصحيح بجمع على فاعل وفُعَل وفَعَال، نحو: ضارب وضُرْب وضُرَّاب. وإضافته إلى الضمير يحتمل وجهين:

- أحدهما: أن تكون مقدرة باللام، والتقدير: سيد لنا على جهة الاستحقاق.

- والثاني: أن تكون بمعنى مَنْ، والتقدير: سَيِّدٌ مِنَّا. (وَمُحَمَّدٌ): اسم عربي، وهو على وزن مُفَعَّل من الحمد؛ سمي به وصار علما له صلى الله عليه وسلم.

وهو من أبنية المبالغة، والتضعيف الذي فيه للتكثير، أي: لتكثير المحامد، وهي الأوصاف المحمودة، وتكثير الحمد، أي: أن الناس يحمدونه كثيرا، فهو كما تقول: كَرَّمْتُهُ فهو مُكْرَّمٌ، وَعَظَّمْتُهُ فهو مُعْظَّمٌ، ويقال: كَسَّرْتُ الإِنَاءَ فهو مُكْسَّرٌ، إذا بالغت في كسره، قال الشاعر: في التكثير:

..... إِلَى السَّيِّدِ الْقَرَمِ الْجَوَادِ الْمُمَجَّدِ⁽²⁾

ويقال: رجل محمود ومحمد، فمحمد: يدل على المبالغة، ومحمود: لا يدل عليها، قال الشاعر:

فَلَسْتُ بِمَحْمُودٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحَبْنَطِيُّ الْخُبَاتِرُ⁽³⁾

(1) - ما بين الهاليتين ساقط من (ش).

(2) - الشطر الثاني من بيت لميمون الأعشى، وقد ورد في النسختين معا (ش) و(ت) "إلى السيد الفرد الجواد الممجّد". ويروى "إلى المَاجِدِ" قال في التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملتن 103/20 "ويقال: هذا رجل محمود، فإذا بلغ النهاية في ذلك وتكاملت فيه المحاسن والمناقب فهو محمد، قال الأعشى: إِلَيْكَ أُبَيِّتُ اللَّعْنَ كَانَ وَجِيفُهَا *** إِلَيَّ الْمَاجِدِ الْقَرَمِ الْجَوَادِ الْمُمَجَّدِ.

(3) - ذكر هذا البيت غير منسوب لقائل في غير ما مصدر، "ن" على سبيل المثال لا الحصر: أنساب الأشراف للبلاذري 28/12 وشرح المفصل لابن يعيش 46/1.

وَالْحَبْنُطُ: الكبير البطن، والحَبَاتِر: القصير.

قال ابن أبي الربيع⁽¹⁾: هو صفة منقولة إلى التسمية.

قال زهير⁽²⁾:

أَلَيْسَ بِفَيَاضٍ يَدَاهُ غَمَامَةٌ ثِمَالُ الْيَتَامَى فِي السِّنِينَ مُحَمَّدٌ⁽³⁾

أي: كثير الحمد، (وبهذا سمي النبي -صلى الله عليه وسلم- وَجَدَ وَكَرَّمَ وَشَرَّفَ وَعَظَّمَ - محمد)⁽⁴⁾.

وإعرابه بدل من (سَيِّدَنَا).

(وَأَلِّهِ)، أَلَّه: -صلى الله عليه وسلم- اختلف فيهم، ف قيل: هم نفسه،

وقيل: عشيرته، وقيل: أَلَّه: كل من آمن به واتبع سنته.

وقيل: أَلَّه: أولاد على رضي الله عنه، وأولاد العباس، وأولاد عقيل، وأولاد

جعفر.

و(آل): لا يضاف إلا إلى الأسماء [الظاهرة عند بعض النحويين، وهو

مذهب أبي جعفر النحاس⁽⁵⁾، فلا يجوز عنده آله وآلك وآهم، قال: وأما⁽⁶⁾

الصواب أن يقال: وأهله.

(1) - محمد بن سليمان بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين الهواري، المالكي، المعروف بابن أبي الربيع؛ كان فاضلاً أديباً، توفي سنة: (673هـ) من مصادر ترجمته فوات الوفيات 3/371.

(2) - زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مُضَر. حكيم الشعراء في الجاهلية وفي أئمة الأدب من يفضلّه على شعراء العرب كافة. (ت 13ق. هـ) معجم الشعراء العرب (ص: 1328). ورجال المعلقات العشر (ص: 29).

(3) - "ن" الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري 1/207.

(4) - ما بين الهالين ساقط من (ت)

(5) - أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، مفسر وأديب ونحوي، ولغوي، وفقه، رحل إلى بغداد وأخذ عن المبرد والأخفش والزجاج وغيرهم، له تصانيف منها: معاني القرآن، وتفسير القرآن، وإعراب القرآن، والناسخ والمنسوخ وغيرها، توفي بمصر سنة: (338هـ). من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء: 23/12.

(6) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

وإلى هذا ذهب أبو بكر الزبيدي⁽¹⁾ في كتابه الموضوع في لحن العامة، وهو مذهب الكسائي⁽²⁾.

وقال بعض النحويين: ليس هذا بصحيح، والصحيح إضافته إلى المضممر وإلى الظاهر، واستدل على ذلك بأدلة كثيرة، أحسنها قول عبد المطلب:

وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكَ⁽³⁾

(وَصَحْبِهِ)، اختلف فيهم أيضا، فقيل: كل من ولد في زمانه وآمن به، رآه

أو لم يره.

وقيل: من رآه، سواء روى عنه وطالت إقامته معه، [أو لم تطل.

وقيل: من طالت إقامته معه ولم يرو عنه.

وقيل: من طالت معه⁽⁴⁾ وروى عنه.

(وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا)، سَلَّمَ أيضا لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء، أي: اللهم

صل عليه وسلم عليه، وهو مشتق من السلامة.

وقيل: من السلام الذي هو اسم من أسماء الله تعالى.

فمعنى الأول: أي: آمَنَهُ الله -تعالى- وسلَّمه.

ومعنى الثاني: ألقى عليهم سلامه.

(1) - هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله الأندلسي الإشبيلي صاحب التصانيف. سمع سعيد بن فحلون، وقاسم بن أصيغ، وأبا علي القالي، وعبد الله الرياحي. روى عنه: ولده؛ أبو الوليد محمد بن محمد، وإبراهيم بن محمد الأفليلي، توفي سنة: (ت379هـ) من مصادر ترجمته سير أعلام النبلاء 393/12.

(2) - هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن تميم بن فيروز الكسائي الكوفي، المقرئ النحوي، كان إمام الناس في القراءة في زمانه، وأعلمهم بها وبالنحو ولغة العرب، لقب بالكسائي لكونه أحرم في كساء، ولد في حدود سنة: (120هـ) وتوفي سنة: (189هـ) ترجمته في غاية النهاية 535/1.

(3) - بيت من مجموعة أبيات لعبد المطلب جد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يستنصر بها عام الفيل، حين دخل أبرهة مكة بفيله يريد هدم الكعبة. "ن" الروض الأنف للسيهلي 267/1.

(4) - ما بين الهالين ساقط من (ش).

وأما حكم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم: فقال القاضي أبو الفضل عياض⁽¹⁾: "الصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم- فرض على الجملة غير محدودة بوقت من الأوقات؛ لأمر الله -تعالى- بالصلاة عليه، ومحمل الآية عند العلماء على الوجوب، وأجمعوا عليه، وحكى أبو جعفر الطبري⁽²⁾: أن محمل الآية على الندب، وزعم أن ذلك إجماع، قال: ولعله فيما زاد على الواحدة، والواجب منه الذي يسقط به الحرج وإثم ترك الفرض مرة في العمر، كالشهادة له بالنبوة، وما عدا ذلك فمندوب مرغّب فيه من سنن الإسلام وشعار أهله"⁽³⁾.

وأما فضلها: فكثير جداً، وردت فيه الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم، فمنها ما جاء عنه -صلى الله عليه وسلم- وهو حديث حسن مشهور: أن الله -تعالى- عز وجل - قال له يا محمد: «أَمَا يُرْضِيكَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ إِلَّا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ عَشْرًا، وَلَا يُسَلِّمَ عَلَيْكَ إِلَّا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ عَشْرًا»⁽⁴⁾. (وروى عنه -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «الصَّلَاةُ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، وَحُبُّ الْمَلَائِكَةِ، وَسُنَّةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَنُورُ الْمَعْرِفَةِ، وَأَصْلُ الْإِيمَانِ، وَإِجَابَةُ الدُّعَاءِ، وَقَبُولُ الْأَعْمَالِ، وَبَرَكَةٌ فِي الرِّزْقِ، وَرَاحَةٌ لِلْأَبْدَانِ،

(1) - هو: أبو الفضل: عياض بن موسى اليحصبي، سبتي الدار والميلاد، أندلسي الأصل، كان إمام وقته في الحديث وعلومه، عالماً بالتفسير وجميع علومه، فقيهاً أصولياً عالماً بالنحو واللغة، وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، بصيراً بالأحكام، عاقداً للشروط، حافظاً لمذهب مالك، له مؤلفات كثيرة، منها كتابه المشهور في تراجم المالكية: "ترتيب المدارك" توفي سنة: (544هـ) من مصادر ترجمته: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب 46/2.

(2) - هو: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، أحد الأعلام وصاحب التصانيف المشهورة، من أهل طبرستان كان كثير الطواف والعبادة، توفي سنة: (310هـ) من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء 173-165/11.

(3) - الشفا 140/2.

(4) - أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم: 16361 في مسند أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري.

وَسِلَاحٌ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَكَرَاهِيَةٌ لِلشَّيْطَانِ، وَشَفِيعٌ بَيْنَ صَاحِبِهَا وَبَيْنَ مَلَكِ الْمَوْتِ، وَسِرَاجٌ فِي الْقَبْرِ، وَفِرَاشُ الْقَبْرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَتَاجًا⁽¹⁾ عَلَى رَأْسِهِ، وَلِبَاسًا عَلَى بَدَنِهِ، وَنُورًا يَسْعَى بَيْنَ يَدَيْهِ، وَسِتْرًا مِنَ النَّارِ، وَحُجَّةٌ بَيْنَ يَدَيِ الرَّبِّ، وَثَقْلًا فِي الْمِيزَانِ، وَمِفْتَاحًا لِلْجَنَّةِ، وَثَبَاتًا عَلَى الصِّرَاطِ»⁽²⁾.

وفي الخبر عنه أيضا -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ثَمَانِينَ مَرَّةً، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ ثَمَانِينَ سَنَةً، قِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ ثَمَانُونَ سَنَةً؟، قَالَ -صلى الله عليه وسلم- غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ، وَلَأَقْرَبَائِهِ، وَلَأَخْوَانِهِ»⁽³⁾⁽⁴⁾.

وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، [وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا]⁽⁵⁾ وَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ»⁽⁶⁾.

(1) - في كتاب: "تنبيه الغافلين بأحاديث سيد المرسلين" (ص: 275) حديث رقم: 377: "فإذا كانت القيامة، صارت الصلاة ظلا فوقه، وتاجا على رأسه..."

(2) - الحديث في فضل الصلوات المكتوبة، لا في فضل الصلاة على رسول صلى الله عليه وسلم، وقد أسنده أبو الليث السمرقندي في كتاب: "تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين" إلى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده، ولم أقف على من ذكر درجته، وفيه إسقاط وتصرف ما أدري هل هو من الناسخ أم من المؤلف. "ن" تنبيه الغافلين: (ص: 275) حديث رقم: 377.

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(4) - الحديث في "الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك" لابن شاهين: (ص: 14) وقد ورد بلفظ: «الصلاة على نور على الصراط، فمن صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة، غفرت له ذنوب ثمانين عاما». قال الدارقطني: "نفرد به حجاج بن سنان عن علي بن زيد فلم يروه عن حجاج إلا السكن بن أبي السكن قال ابن حجر في تخريج الأذكار: والأربعة ضعفاء وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر وضعفه ابن حجر" "ن" فيض القدير 249/4.

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من النسختين معا ومثبت من سنن أبي داود.

(6) - أخرجه أبو داود في كتاب المناسك، باب في الصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم- وزيارة قبره، حديث رقم: 2042.

وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلْيُصَلِّ عَلَيَّ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا»⁽¹⁾.

وعن أنس أيضا أنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا»⁽²⁾، وَحَطَّ عَنْهُ عَشْرَ خَطِيئَاتٍ، وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ». وفي رواية: «كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ»⁽³⁾.

وعن زيد بن الحارث قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «مَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَأَنْزِلْهُ الْمَقْعَدَ الْمُقَرَّبَ عِنْدَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي»⁽⁴⁾.

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أُولَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً»⁽⁵⁾.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ»⁽⁶⁾.

(1) - أخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب عمل اليوم والليلة، باب ثواب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: 9806 وأخرجه الطبراني في الأوسط باب الألف، باب من اسمه إبراهيم حديث رقم: 2767 وابن السني في عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا ذكر عنده النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: 380.

(2) - في (ت) عشر صلوات.

(3) - لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ المذكور عند المصنف، والذي عند مسلم بلفظ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا» صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، حديث: 408.

(4) - أخرجه الطبراني في المعجم الكبير في باب الرءاء، حديث: 4480.

(5) - أخرجه الترمذي في سننه من أبواب الصلاة، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: 484 وقال عقبه: "هذا حديث حسن غريب".

(6) - أخرجه الطبراني في الأوسط في باب الألف، باب من اسمه أحمد، حديث رقم: 1835 وقال: "لا يروى هذا الحديث عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به: إسحاق".

وفي بعض الآثار عنه -عليه السلام- أنه قال: «لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ مَا أَعْرِفُهُمْ إِلَّا بِكَثْرَةِ صَلَاتِهِمْ عَلَيَّ»⁽¹⁾.

وقد ذم النبي -صلى الله عليه وسلم- من لم يصل عليه، فروي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرْتُ عَنْدهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ، وَرَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ ثُمَّ أَنْسَلَخَ قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لَهُ، وَرَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ أَدْرَكَ عَنْدهُ أَبَوَاهُ الْكِبَرَ فَلَمْ يُدْخِلَاهُ الْجَنَّةَ». قال الراوي: وأظنه قال: "أَوْ أَحَدَهُمَا"⁽²⁾.

وعن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «الْبَحِيلُ الَّذِي ذُكِرْتُ عَنْدهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ»⁽³⁾.

وعن جعفر بن محمد عن أبيه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ ذُكِرْتُ عَنْدهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ خَطِيءٌ طَرِيقَ الْجَنَّةِ»⁽⁴⁾.
وفضل الصلاة عليه⁽⁵⁾ كثير لا يحصى.

واختلف في الصلاة على غير الأنبياء هل هي تجوز أو تمنع؟
حكم الصلاة على غير
الأنبياء

(1) - ذكره القاضي عياض بلفظه في الشفاء غير مخرج، قال السخاوي في "القول البدع في الصلاة على الحبيب الشفيع" (ص: 129): "وفي بعض الآثار مما لم أقف على سنده: "ليردن الحوض علي أقوام ما أعرفهم إلا بكثرة الصلاة علي، صلى الله عليه وسلم".

(2) - أخرجه بهذا اللفظ الترمذي في سننه من أبواب الدعوات حديث رقم: 3545 وقال: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه".

(3) - أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في شعب الإيمان، باب تعظيم النبي وإجلاله وتوقيره صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: 1465.

(4) - الحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، باب تعظيم النبي وإجلاله وتوقيره صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: 1472 وقال: هذا مرسل، وقد روينا من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ خَطِيءٌ بِهِ طَرِيقُ الْجَنَّةِ".

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

فقيل: لا يصلى إلا على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مذهب ابن عباس.

وقيل: لا يصلى إلا على الأنبياء خاصة: النبي -صلى الله عليه وسلم- وغيره، وهو مذهب سفيان⁽¹⁾.

وروي عن مالك المذهبان، والمشهور عنه الثاني.
وقيل: يُصَلَّى على النبي -صلى الله عليه وسلم- والأنبياء غيره، وغير الأنبياء، وهو مذهب يحيى بن يحيى⁽²⁾.

قال القاضي أبو الفضل عياض -رحمه الله-: "والذي ذهب إليه المحققون وأميل إليه ما قاله سفيان، أنه لا يصلى إلا على الأنبياء، وأنه شيء خُصَّوًّا به تكريماً وتعظيماً لهم، كما خُصَّ الله -سبحانه- عند ذكره بالتنزيه والتقديس، لا يشاركه فيه غيره، وأما غير الأنبياء فيذكر بالغفران والرضا والرحمة"⁽³⁾.

تم الكلام في البسملة والتصلية.

ثم الكلام في قول الناظم -رحمه الله تعالى ورضي عنه وغفر له ولوالديه-:

1) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْثَرَنَا كِتَابَهُ وَعِلْمَهُ عَلَّمَنَا

الكلام على
الحمدلة

(1) - أبو عبد الله سفيان الثوري الكوفي: شيخ الإسلام وإمام الحفاظ وسيد العلماء العاملين في زمانه، طلب العلم وهو حَدَّثَ باعتناء والده المحدث الصادق: سعيد بن مسروق الثوري، وكان والده من أصحاب الشعبي وخيشمة بن عبد الرحمن ومن ثقات الكوفيين، وعداده في صغار التابعين. توفي سنة: (161هـ)، من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء 6/621.

(2) - يحيى بن يحيى بن بكير بن وسلاس بن شملل بن صيغا، يكنى أبا محمد. توفي سنة (234هـ) من أصحاب مالك، وآخر من روى عنه الموطأ. من مصادر ترجمته: ترتيب المدارك 3/379 والديباج المذهب الصفحة (ص:350).

(3) - بتصرف من الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض 2/82.

قال الشيخ -رحمه الله-: ابتدأ الناظم كتابه بالحمد تأسيساً بكتاب الله عز وجل، واقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم.
فأما الكتاب: فإنه مبدأ بالحمد.

وأما السنة: فالحديث المشهور أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أُنْتَرُ، أَوْ أَجْذَمُ»⁽¹⁾.
بمعنى أنه ناقص (في الشرع، أو غير محمود)⁽²⁾.

حقيقة الحمد
لغة وشرعا

[ومعنى الحمد في اللغة: نقيض الذم، وقيل: هو الثناء على المحمود بأي خصلة كانت، سواء كانت محمودة في الشرع أو غير محمودة]⁽³⁾.
وحقيقته في الشرع: هو الثناء على المحمود بالصفات المحمودة شرعا، فقيده الشرع الثناء بأن يكون محمودا شرعا.
وعمت اللغة جميع المحامد، ألا ترى أنهم يحمدون الرجل بقتل النفس، والشجاعة في قتل المسلمين، وشرب الخمر والقمار.

قال عنتره⁽⁴⁾ يخاطب عبلة ويصف نفسه بسفك الدم:
فَلَرُبَّ أَبْلَجٍ مِثْلَ بَعْلِكَ بِإِدْنٍ ضَخِمَ عَلَى ظَهْرِ الْجَوَادِ مُهَبَّلٌ
غَادَرْتُهُ مُتَعَفِّراً أَوْصَالَهُ وَالْقَوْمُ بَيْنَ مُجَرَّحٍ وَمُجَدَّلٍ⁽⁵⁾
وليس ذلك محمودا في الشرع إلا في الجهاد.
وقال طرفه بن العبد⁽¹⁾ يمدح قومه أيضا كذلك:

(1) - أخرجه أبو داود في سننه، من كتاب الأدب، باب الهدى في الكلام، حديث رقم: 4840.

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(4) - عنتره بن شداد بن عمرو بن معاوية ابن قراد العيسى: أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى من أهل نجد، كان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسا، يوصف بالحلم على شدة بطشه، وفي شعره رقة وعدوية، من مصادر ترجمته: المؤلف والمختلف للدارقطني 1722/3.

(5) - "ن" ديوان عنتره ضمن أشعار الشعراء الستة الجاهليين 141/2.

ذُلُّ الْغَارَةِ فِي إِفْزَاعِهِمْ كَرَعَالِ الطَّيْرِ أُسْرَابًا تَمُرُّ
نَذْرُ الْأَبْطَالِ صَرَغَى بَيْنَهَا مَا يَنْبِي مِنْهُمْ كَمِيٍّ مُنْعَفِرٍ⁽²⁾

هل الحمد والشكر

مترادفان أو معنيان؟

فمدحهم بسفك الدم، وهو كثير في أشعار العرب وأشعار غيرها.

قال⁽³⁾: واختلف هل الحمد والشكر بمعنى واحد؟، أو بمعنيين؟.

فذهب جماعة أنهما بمعنى واحد، وهو مذهب [الطبري]⁽⁴⁾ وثعلب⁽⁵⁾.

وهو الظاهر من كلام سيبويه؛ لأنه قال: وقالوا: حمدته أي: جزيته وقضيت
حقه⁽⁶⁾.

وذهب آخرون إلى أنهما بمعنيين، فيكون الحمد بمعنى المدح، ويكون الشكر

بمعنى الجزاء، فقالوا: "الحمد لله" ثناء عليه بأوصافه، و"الشكر" ثناء عليه بأفعاله
وإنعامه.

قال أبو محمد بن عطية⁽¹⁾: وهذا أصح معنى من أنهما بمعنى واحد⁽²⁾.

(1) - هو طرفة عمرو بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، توفي سنة:

(569م). قال ابن قتيبة: هو أجود الشعراء قصيدة، وله بعد المعلقة شعر حسن، من مصادر ترجمته:

طبقات فحول الشعراء 137/1.

(2) - ديوان طرفة بن العبد (ص: 45).

(3) - أي: الشيخ الأغصاوي رحمه الله.

(4) - في (ش) البصري، والصواب ما في (ت) وهو الطبري؛ لوجود ذلك في المصدر المنقول عنه:

"المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية 66/1، وقد سبق التعريف بأبي جعفر الطبري
في (ص: 85).

(5) - العلامة، المحدث، إمام النحو، أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني، مولاهم

البغدادي، صاحب "الفصيح والتصانيف". و"اختلاف النحويين"، و"القراءات"، و"معاني القرآن"،

وغیرها. توفي سنة: (291هـ) من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي 5/11.

(6) - "ن" تصحيح الفصيح وشرحه (ص: 141).

قال الشيخ: فإذا قلنا: إنهما بمعنيين، فأيهما أعم من الآخر؟
فلأهل العلم في ذلك مذهبان.

فقليل: الحمد أعم من الشكر؛ لأنه يكون على النعماء، وعلى صفة في
المحمود من سخاء أو شجاعة أو غير ذلك.
والشكر لا يكون إلا على النعماء.

وقيل: الشكر أعم من وجه آخر، وهو أن الحمد لا يكون إلا بالقول، لقوله
-تعالى-: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽³⁾، و﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ
لِلَّهِ﴾⁽⁴⁾.

[6/ت]

والشكر يكون باللسان والقلب والجوارح الظاهرة، ويعضده ما روي عن النبي
-صلى الله عليه وسلم- أنه قام حتى تورمت قدماه، فقليل له في ذلك، فقال:
«أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا»⁽⁵⁾. ومعنى «تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ»: انتفخت.

[7/ش]

قال المتنبي⁽⁶⁾ في قصيدته/ يعاتب فيها سيف الدولة أولها:

(1) - عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، بن عطية يكنى أبا محمد، فقيه عالم بالتفسير والأحكام
والحديث والفقه والنحو واللغة والأدب، ولي القضاء بمدينة المرية وكان غاية في الدهاء والذكاء والتهمم
بالعلم، صاحب تفسير: "المحرر الوجيز" توفي سنة (546هـ) من مصادر ترجمته: الديباج المذهب في
معرفة أعيان علماء المذهب 57/2.

(2) - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية 66/1.

(3) - النمل: 62.

(4) - يونس: 10.

(5) - أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب قيام النبي -صلى الله عليه وسلم- الليل حتى ترم قدماه،
حديث رقم: 1130، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في
العبادة، حديث رقم: 2819.

(6) - أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الكوفي الكندي، شاعر حكيم، أحد
مفاخر الأدب العربي، له الأمثال السائرة والحكم البالغة المعاني المبتكرة، قال الشعر صبيًا، وتنبأ=

يَا أَعْدَلَ النَّاسِ إِلَّا فِي مُعَامَلَتِي فِيكَ الْخِصَامُ وَأَنْتَ الْخَصْمُ وَالْحَكْمُ
إلى أن قال:

أُعِيدُهَا نَظَرَاتٍ مِنْكَ صَادِقَةً أَنْ تَحْسَبَ الشَّحْمَ فَيَمَنَ شَحْمُهُ وَرَمٌ⁽¹⁾
أي: انتفاخ.

وقول الشاعر:

أَفَادَتْكُمْ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا⁽²⁾
قوله: (لله)، أي: المستحق له على الحقيقة.

(قال الشيخ: الألف واللام فيه للجنس، أي: جميع المحامد لله - تعالى - على الحقيقة، ولغيره على المجاز)⁽³⁾، وقد قدمنا الكلام على هذه اللفظة.
قوله: (الَّذِي أَوْرَثَنَا كِتَابَهُ)، قال الشيخ: أي: أعطانا كتابه.
قال: وأصل الميراث في اللغة: البقية، فكأن الوارث [يأخذ ما فضل عن موروثه، قال الشاعر:

عَفَا غَيْرَ إِرْثٍ]⁽⁴⁾ مِنْ رَمَادٍ كَأَنَّهُ حَمَامٌ بِالْبَادِ الْقَطَارِ جُثُومٌ⁽⁵⁾

=في بادية السماوة (بين الكوفة والشام) فتبعه كثيرون، فتاب ورجع عن دعواه. وفد على سيف الدولة ابن حمدان صاحب حلب فمدحه وحظي عنده، ومضى إلى مصر فمدح كافور الإخشيدي وطلب منه أن يوليه، فلم يوليه كافور، فغضب أبو الطيب وانصرف يهجوّه. توفي سنة: (345هـ) مقتولا من قبل: فاتك بن أبي جهل الأسدي، في طريق عودته إلى بغداد. "ن" معجم الشعراء العرب (ص: 799).

(1) - ديوان المتنبي مع شرحه للواحيدي (ص: 242).

(2) - البيت بلا نسبة في الكشف للزمخشري 7/1، وتفسير ابن كثير 23/1، والدر المصون 63/1.

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(4) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(5) - البيت لمساعدة بن جؤية "ن" لسان العرب مادة: (أرث).

أي: غير بقية من رماد.

وأشار بذلك إلى قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾⁽¹⁾ الآية.

والذين اصطفاهم الله -عز وجل- من عباده هم جميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم، من قرأ القرآن ومن لم يقرأه؛ [إذ معناها: أورثناهم أحكامه وشرائعه، وكل واحد على انفراده تجري عليه أحكام القرآن من قرأ ومن لم يقرأ]⁽²⁾، إلا أن لمن قرأه مزية ودرجة (على من لم يقرأه)⁽³⁾.

وقال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: وتلا هذه الآية: «سَابِقُنَا سَابِقُ، وَمُقْتَصِدُنَا نَاجٍ، وَظَالِمُنَا مَغْفُورٌ لَهُ»⁽⁴⁾.

وروى أبو أمامة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قرأ هذه الآية وقال: «كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ»⁽⁵⁾. فنسأله -جل وعلا- أن يجعلنا ممن دخل في عموم الآية. قوله: (وَعِلْمُهُ عَلَمْنَا)، أي: وَعِلْمَ القرآن علمنا.

وعلم القرآن كثيرة:

منها: علم التفسير.

ومنها: علم الأحكام.

ومنها "علم الغريب"⁽⁶⁾.

(1) - فاطر: 32.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(4) - ذكر في أكثر من مصدر لتفسير القرآن منها: تفسير القرآن من الجامع لابن وهب 5/2.

(5) - أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، في كتاب البعث والنشور، فصل في بيان كبائر الذنوب وصغائرهما وفواحشها، حديث رقم: 294.

(6) - في (ش) علم التوحيد.

(ومنها: علم الأسرار الدنيوية.

ومنها: علم العربية) ⁽¹⁾.

ومنها: علم الناسخ والمنسوخ.

(ومنها: علم اللغات) ⁽²⁾.

ومنها: علم الإعراب.

ومنها: علم التلاوة.

(إلى غيرها من العلوم التي يُطلع الله عليها بَعْضَ خواصه لما اصطفاهم به من

حكمته، وفضلهم به تفضيلاً) ⁽³⁾.

قوله: (وَعِلْمُهُ)، يحتمل أن يكون مفرداً أريد به الجمع، فيكون معنى قوله:

(وَعِلْمُهُ عَلَّمَنَا)، أي: وعلومه عَلَّمَنَا، فإنه لا يريد نفسه وحده، بل هو وغيره،

ما لم يَعْلَمْهُ هُوَ عِلْمُهُ غَيْرُهُ.

ويحتمل أن يريد بقوله: (وَعِلْمُهُ)، المفرد وهو المصدر؛ لأنه لا يثنى ولا

يجمع؛ لأنه يدل على القليل والكثير من جنسه.

ويحتمل أن يريد وعلم الله - عز وجل - عَلَّمَنَا، فيكون ضمير المفعول عائداً

على الله تعالى، ويدخل في العلم المذكور علم القرآن وغيره من سائر العلوم.

قال الشيخ: والأول أولى؛ لأنه فيه التنبيه على ما أراد أن يشرع فيه، وهو

علم القرآن، كما جرت عادة المؤلفين أن ينبهوا في صدور كتبهم على ما يريدون

من العلم، ونبه عليه أيضاً بقوله:

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

جَاءَ بِخَتَمِ الْوَحْيِ وَالنُّبُوءَةِ (1)

وصرح به في قوله:

وَبَعْدُ فَأَعْلَمَ (2)

إعراب البيت:

(الْحَمْدُ): مبتدأ، وخبره في المجرور بعده، (الَّذِي): نعت أو بدل، أو مفعول بفعل محذوف، و(أَوْرَثْنَا): فعل ماض ومفعول، (كِتَابُهُ): مفعول ثان ومضاف، و(عِلْمُهُ): مفعول مقدم ومضاف، (عَلَّمْنَا): فعل ماض ومفعول. ثم قال - رضي الله عنه -:

(2) حَمْدًا يَدُومُ بِدَوَامِ الْأَبَدِ ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ

قال الشيخ: أكد في هذا البيت الحمد الذي في البيت قبله؛ لأن حمدا هكذا مصدر، [وهو مؤكد] ⁽³⁾، كما تقول: ضربت زيدا ضربا، وأكرمته إكراما، فكأنه يقول: أحمد الله حمدا دائما لا انقطاع له.

قوله: (يَدُومُ)، أي: يبقى ببقاء الله، والدوام هو البقاء.

قوله: (بِدَوَامِ الْأَبَدِ)، أي: ببقاء الأبد، والأبد: عبارة عن الزمان الذي لا انقطاع له.

قوله: (ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ)، أي: صلاة الله - تعالى - على محمد.

(1) - تتمه البيت كما سيأتي: «لِخَيْرِ أُمَّةٍ مِنَ الْبَرِيَّةِ» وهو البيت الرابع من أبيات "الدرر اللوامع" وسيأتي الكلام عنه قريبا في الشرح إن شاء الله تعالى.

(2) - البيت كاملا "وَبَعْدُ فَأَعْلَمَ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنِ *** أَجْمَلُ مَا بِهِ تَحَلَّى الْإِنْسَانُ" وهو البيت السادس من أبيات "الدرر اللوامع" وسيأتي الكلام عنه مفصلا قريبا بإذن الله تعالى.

(3) - ما بين المعقوفين ساقطة من (ش).

لما حمد الله -تعالى- وأثنى عليه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم. وذلك من الأدب معه صلى الله عليه وسلم، وتأسيا بفعل الله؛ [لأن الله] ⁽¹⁾ - تعالى - قرن اسمه باسمه فقال: "لا إله إلا الله محمد رسول الله". وقد قدمنا معنى الصلاة، ومعنى هذا الاسم، الذي هو محمد صلى الله عليه وسلم.

الإعراب:

(حَمْدًا): مصدر، (يَدُومُ): فعل مضارع، (بِدَوَامٍ): متعلق بـ(يَدُومُ)، و(الْأَبَدُ)، مضاف إليه. (ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ): جملة معطوفة على الفعل المحذوف الذي ناب المصدر منابه، الذي تقديره -أن لو ظَهَرَ- أحمد الله حمدا يدوم بدوام الأبد، وأصلي/ على محمد صلى الله عليه وسلم. ثم قال -رضي الله عنه-:

(3) أَكْرَمُ مَنْ بُعِثَ لِلْأَنَامِ وَخَيْرُ مَنْ قَدْ قَامَ بِالْمَقَامِ

قوله: (أَكْرَمُ مَنْ بُعِثَ)، أي: أشرف من أرسل إلى (الْأَنَامِ)، و(الْأَنَامُ): هم الخلق.

[7/ت] قال الشيخ: ومعناها/ في البيت على الجملة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أشرف الخلق، وأشرف الأنبياء عليهم الصلوات والسلام، وفضله -صلى الله عليه وسلم- مشهور معروف لا يخفى ولا ينكره إلا كافر مشرك بالله عز وجل. قوله: (بِالْمَقَامِ)، أي: في المقام، فالباء ظرفية، كما تقول: زيد بالبصرة، أي: في البصرة.

والمقام: مقام إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام، فقد روي أن النبي -صلى الله عليه وسلم- التمس الحجر الأسود، ورمل ثلاثة أشواط، ومشى أربعاً، فلما

(1) - ما بين المعقوفين ساقطة من (ش).

فرغ عاد إلى المقام فصلى ركعتين، وقرأ - صلى الله عليه وسلم - قوله - تعالى - : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾⁽¹⁾، فهو المقام، وهو الذي أراد.

إعراب البيت:

(أَكْرَمُ): فيه روايتان: بالرفع على القطع، وهو خبر ابتداء مضمر، وبالحذف على أنه نعت لـ (مُحَمَّدٍ) صلى الله عليه وسلم، و(مَنْ): نكرة موصوفة، وصفاتها: (بُعْثَ)، والتقدير: أكرم شخص مبعوث للأنام، و(لِلْأَنَامِ): متعلق بـ(بُعْثَ). ((وَحَيْرَ): فيه روايتان على ما تقدم في (أَكْرَمُ)، (قَدْ): حرف تحقيق، (قَامَ): فعل ماضٍ، (بِالْمَقَامِ): متعلق⁽²⁾ بـ(قَامَ).

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

4) جَاءَ بِخَتَمِ الْوَحْيِ وَالنُّبُوءَةِ لِيُخَيِّرَ أُمَّةً مِنَ الْبَرِيَّةِ

5) صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ تَكْرُماً

قوله: (جَاءَ)، قال الشيخ: الفاعل بـ(جَاءَ)، النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: (بِخَتَمِ الْوَحْيِ وَالنُّبُوءَةِ)، قال: الختم يطلق بإزاء معنيين:

- الأول: بمعنى الفراغ، فإذا قلت: ختمت العمل أي: فرغت منه.

- الثاني: بمعنى الطبع، فإذا قلت: ختمت الكتاب، أي: طبعته؛ لئلا يُطْلَعَ

على ما فيه. فقد جاء: «كَرَّمُ الْكِتَابِ خَتْمُهُ»⁽³⁾، أي: الطبع عليه؛ لئلا يُطْلَعَ على ما فيه.

⁽¹⁾ - البقرة: 124. والحديث أخرجه النسائي في سننه في كتاب مناسك الحج، باب الذكر والدعاء

على الصفا حديث رقم: 2974.

⁽²⁾ - ما بين الهاليتين من إعراب: "خَيْرٍ" إلى قوله متعلق ساقط من (ت).

⁽³⁾ - «كَرَّمُ الْكِتَابِ خَتْمُهُ» حديث أسنده سيدنا عبد الله بن عباس للنبي صلى الله عليه وسلم، "ن"

مسند الشهاب حديث رقم: 39.

قال: وهو ها هنا [يحتمل المعنيين: يحتمل] ⁽¹⁾ أن يكون بمعنى الفراغ، فيكون معناه: أن النبوة فرغ منها، لا نبوة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ويشهد لذلك قوله -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ الرِّسَالَةَ وَالنُّبُوَّةَ قَدْ انْقَطَعَتْ، فَلَا نَبِيَّ بَعْدِي وَلَا رَسُولَ». قَالَ: فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، فقال -صلى الله عليه وسلم- «إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ» فقالوا: يا رسول الله: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟، فقال: «رُؤْيَا الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ النُّبُوَّةِ» ⁽²⁾.

قوله: (وَالنُّبُوَّةُ)، النبوة فعولة، ويقال فيها: نُبُوَّةٌ بتشديد الواو على إبدال الهمزة واوا، وإدغامها في الواو، وهي مأخوذة من أنبا ينبئ إذا أخبر عن الله برسالته. [وقيل: مأخوذة من النُّبُوَّة وهو مكان ما تقدم] ⁽³⁾.

قوله: (لِخَيْرِ أُمَّةٍ مِنَ الْبَرِيَّةِ)، أشار إلى قوله -تعالى-: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ ⁽⁴⁾ الآية ⁽⁵⁾.

و(الْبَرِيَّةُ)، الخلق، وهو مأخوذ من برأ الله الخلق إذا اختارهم وأنشأهم ⁽¹⁾، فهي فعيلة بمعنى مفعولة، أي: إنها مخلوقة، ودخلت الهاء للمبالغة، أي: إنها شديدة الافتقار إلى تعلق القدرة بها.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند بلفظ: «إِنَّ الرِّسَالَةَ وَالنُّبُوَّةَ قَدْ انْقَطَعَتْ، فَلَا رَسُولَ بَعْدِي وَلَا نَبِيٍّ»، قَالَ: فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، قَالَ: «وَلَكِنَّ الْمُبَشِّرَاتُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: «رُؤْيَا الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ النُّبُوَّةِ» حديث رقم: 13824.

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش)، وقوله ما تقدم لا معنى له، والسياق أن يقال فيه: وهو مكان مرتفع، قال في اللسان مادة: نبأ: "قال الفراء: النبي: هو من أنبا عن الله، فترك همزه. قال: وإن أخذ من النبوة و النباوة، وهي الارتفاع عن الأرض، أي: إنه أشرف على سائر الخلق، فأصله غير الهمز".

(4) - آل عمران: 110.

(5) - في (ت) زيادة: فإذا أريد المبالغة في الارتفاع فيقال نبا يزيد زيدا
إِذَا بَلَوتِ السِّيفَ مَحْمُوداً فَلَا تَذُمَّهُ يَوْماً أَنْ تَرَاهُ قَدْ نَبَا.

وقوله: (صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا)، قد قدمنا معنى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم.

وقوله: (رَبُّنَا)، أي: مالكنّا ومصلحنّا، والرب: المصلح، ويقال: رب الدار، ورب الدابة، فإذا أطلق من غير إضافة ولا تقييد، لا يقال إلا لله تعالى.

وقوله: (وَسَلَّمَا)، قد تقدم كذلك معناه.

(وَالِه)، كذلك.

(وَصَحِيهِ)، كذلك.

وقوله: (تَكْرُمًا)، أي: تفضلاً منه عليهم؛ لأن ذلك ليس بواجب عليه سبحانه؛ إذ لا يتحتم عليه ثواب، بل الثواب منه فضل ورحمة، والعذاب منه عدل.

الإعراب:

(جَاءَ): فعل ماضٍ، (بِخْتَمٍ): متعلق بـ(جَاءَ)، (الْوَحْيِ): مضاف إليه، /
(وَالنَّبُوءَةِ): معطوف على مخفوض، (لِخَيْرٍ): متعلق بـ(جَاءَ) أيضاً، (مِنْ
الْبَرِيَّةِ): متعلق بمحذوف؛ لأنه صفة لـ(أُمَّةٍ)، (صَلَّى): فعل ماضٍ، (عَلَيْهِ):
متعلق بـ(صَلَّى)، (رَبُّنَا): فاعل ومضاف، (وَسَلَّمَا): معطوف، (وَالِه): معطوف
على الضمير في (عَلَيْهِ). والأولى أن لو أعاد الخافض وقال: (وَعَلَى آلِه)، ويتخرج
ذلك على وجهين: إما الضرورة، وإما مذهب الكوفيين اتَّبَعَ في ذلك؛ لأنهم
يجيزونه⁽²⁾.

(1) - في (ت) والبريئة هم الخلق، وهو مأخوذ من برأ الله الخلق يبرئهم إذا أوجدتهم.

(2) - إعادة الخافض عند العطف على الضمير لازم عند جمهور البصريين إلا في الضرورة، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم، وهو اختيار ابن مالك، قال في ألفيته:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى *** ضَمِيرِ خَفَضٍ لِأَزْمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا إِذْ قَدْ أَتَى *** فِي النَّشْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُشَبَّاتَا

"ن" ألفية ابن مالك في النحو والصرف مع شرح شرح المكودي (ص: 231).

(تَكْرُماً): مصدر في موضع الحال.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

(6) وَيَعُدُّ فَاعْلَمُ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنِ أَجْمَلُ مَا بِهِ تَحَلَّى الْإِنْسَانُ

(7) وَخَيْرُ مَا عُلِّمَهُ وَعَلِّمَهُ وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ لَهُ وَفَهِمَهُ

قوله: (وَيَعُدُّ)، قال الشيخ - رحمه الله -: هذه كلمة يستعملها المؤلفون عند

تمام خطبتهم، وهي كلمة مبنية على الضم لانقطاعها عن الإضافة، وتستعمل من غير "أما" كما فعل المؤلف، وتستعمل مع "أما" كما استعملها الشيخ أبو محمد بن أبي زيد⁽¹⁾.

وقد تستعمل "أما" دون "بَعْدُ" فيقال: أَمَّا مَا كَانَ مِنْ كَذَا [فالحكم فيه كذا]⁽²⁾.

قال⁽³⁾: ويُقال: إنها فصل الخطاب الذي أوتي داود عليه السلام⁽⁴⁾.
قوله:

(1) - ذكرها في النوادر والزيادات 5/1 حيث قال: "أما بعد ، يسرنا الله وإياكم لرعاية حقوقه، وهدانا إلى توفيقه". وأبو محمد شهرته تغني عن التعريف به، فهو: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني، الملقب بمالك الصغير، إمام المالكية في وقته وقدمتهم، وجامع مذهب مالك وشارح أقواله، كان واسع العلم، كثير الحفظ والرواية، وكتبه تشهد له بذلك، ويجمع إلى ذلك صلاحاً تاماً، وورعاً وعفة. توفي سنة: (ت386هـ) "ن" في ترجمته: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 215/6، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، 427/1، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية، 143/1.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - أي: قال الشيخ الأغصاي رحمه الله.

(4) - أي: المشار إليه في قوله -تعالى-: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ، وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾

[سورة ص آية 19].

وَبَعْدُ فَأَعْلَمَ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنِ أَجْمَلُ مَا بِهِ تَحَلَّى الْإِنْسَانُ

أي: علم القرآن أجمل وأحسن/ ما اتصف به الإنسان؛ لأن الحلية والوصف [8/ت] بمعنى واحد.

قال أبو القاسم الشاطبي⁽¹⁾:

حُلَاهُمُ بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُفَصَّلًا⁽²⁾

أي: صفاتهم.

وجملة ما في البيت: أن [علم القرآن]⁽³⁾ أحسن العلوم، والدليل على ذلك: أن شرف العلم إنما هو بشرف المعلوم. والمعلوم هنا: القرآن، وهو كلام الله -تعالى- المكتوب بين دفتي المصحف، وشرفه معلوم لا يخفى، فلا شيء أشرف منه، كما قال -عليه السلام-: «إِنَّكُمْ لَنْ تَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ بِأَفْضَلِ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ»⁽⁴⁾. يعني القرآن.

(1) - أبو القاسم الشاطبي الرعيبي المقرئ الضير، صاحب منظومة: "حز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع". قرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي. ثم بعد بلده تصدر للإقراء بمصر، فعظم شأنه، وبعد صيته، وانتهت إليه الرئاسة في الإقراء، وبها توفي سنة: (590هـ). من مصادر ترجمته: معرفة القراء (ص: 312).

(2) - الشطر الثاني من البيت الثامن عشر من متن الشاطبية.

(3) - ما بين المعقوفين ساقطة من (ش).

(4) - الحديث أخرجه الترمذي في سننه في أبواب فضائل القرآن حديث رقم: 2912. والحاكم في المستدرک في کتاب فضائل القرآن، باب أخبار في فضائل القرآن جملة حديث رقم: 2039، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وعن عطية بن قيس عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «مَا مِنْ كَلَامٍ أَعْظَمُ⁽¹⁾ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ كَلَامِهِ، وَمَا رَدَّ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ كَلَامًا أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِ»⁽²⁾.

فلذلك كان علمه أفضل ما به (تَحَلَّى الْإِنْسَانُ)، أي: أحسن ما به اتصف الانسان.

[وسمي إنسانا؛ قيل: مأخوذ من الأنس؛ لأنهم يتأنس بعضهم ببعض، ولا يقدر على التوحش، ومنه قول الشاعر:

وَمَا سُمِّيَ الْإِنْسَانُ إِلَّا لِأُنْسِهِ وَلَا الْقَلْبُ إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَلَّبُ⁽³⁾

وقوله: (وَخَيْرُ مَا عِلْمُهُ وَعِلْمُهُ)، الشيخ: أشار الناظم إلى قوله -صلى الله عليه وسلم-: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعِلْمُهُ»⁽⁴⁾.

وفي رواية أخرى: «خَيْرُكُمْ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَأَفْرَأَهُ»⁽⁵⁾.

فقال الناظم: (وَخَيْرُ مَا عِلْمُهُ وَعِلْمُهُ)، فقدم التعليم على العلم، وهو خلاف الحديث، وخلاف الضرورة؛ لأن التعلم قبل التعليم؛ إذ لا يُعَلَّمُ أَحَدٌ ما لم يعلم.

فأجاب عنه الشيخ بأن قال: الواو لا ترتب عند البصريين، وعلى تقدير أنها ترتب (على مذهب الكوفيين)⁽¹⁾، ألجأه إلى ذلك ضرورة الشعر.

(1) - في النسختين معا "أفضل"، والمثبت من سنن الدارمي.

(2) - سنن الدارمي، كتاب فضائل القرآن، باب: القرآن كلام الله حديث رقم: 3396 قال المحقق للكتاب: "في إسناده ضعيفان: عبد الله بن صالح، وأبو بكر بن أبي مريم، وهو أيضا مرسل".

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش) ولم أقف على من نسب البيت لقائل معين.

(4) - أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه. حديث رقم:

5027.

(5) - هذه الرواية أخرجه الطبراني في الأوسط باب الباء: من اسمه بشر، حديث رقم: 3062.

وفيه تنبيه آخر، وهو: أن في الحديث الثناء على المعلم، [وفي الرجز الثناء على العلم]⁽²⁾.

الجواب عن ذلك أنهم: -أعني المعلمين- ما نالوا ذلك إلا بسبب العلم، فلذلك أوقع الثناء في الحديث عليهم.

وقوله: (وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ لَهُ وَفَهَمَهُ)، الشيخ: هو يقول: إن خير أرجى ما أعمل الإنسان فيه فكره وتدبره وفهمه: القرآن؛ لأن فيه المواضع البليغة، وكفى به واعظا، وفيه الأحكام، وفيه القصص والأخبار، بخلاف غيره من الكلام الذي ليس فيه إلا نوع واحد.

وقوله: (وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ)، الشيخ: السين والتاء إنما يكونان للطلب في غالب أحوالهما، نحو: "استسقى" بمعنى: طلب السقي، و"استرشد" بمعنى: طلب الرشد، وقد لا تكون للطلب، ويكون استفعل بمعنى أفعل، أو فعل، وهي ههنا كذلك.

(وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ) بمعنى عمل الفكر.

وقوله: (وَفَهَمَهُ) أي: علمه.

الإعراب:

(وَبَعْدُ): ظرف زمان مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، والعامل فيه (اعْلَمْ)، (أَنَّ): حرف توكيد ونصب، [و(عِلْمَ الْقُرْآنِ): اسمها، وخبرها: (أَجْمَلُ)، وهي مع اسمها وخبرها في موضع نصب]⁽³⁾ سدت مسد المفعولين لـ(عِلْمِ). و(مَا): أيضا نكرة موصوفة، والتقدير: أجمل شيء يتحلى به الانسان. (وَحَيْرُ): معطوف على (أَجْمَلُ)، و(مَا): مثل التي قبلها، (عِلْمُهُ): فعل ومفعول،

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

و(عَلَّمَهُ): معطوف، (وَاسْتَعْمَلَ): معطوف، (الْفِكْرَ): مفعول له متعلق
ب(اسْتَعْمَلَ)، و(فَهَّمَهُ): معطوف.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

8) وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَهْرَ فِي عِلْمِهِ مَعَ الْكِرَامِ الْبِرَّةِ

قال الشيخ: أشار الناظم إلى ما روي عن النبي / - صلى الله عليه وسلم - أنه
قال: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبِرَّةِ»، وهو حديث صحيح خرجه
مسلم وغيره⁽¹⁾.

والمهرة: جمع ماهر، ككافر وكفرة، وبار وبررة، وساحر وسحرة.

ومعنى «الْمَاهِرُ»: الحاذق بالقرآن، والحاذق في علم القرآن.

وقوله: (فِي عِلْمِهِ)، [أي: في علم القرآن].

وقوله: (فِي عِلْمِهِ)،⁽²⁾ أبدل من الباء فاء، وفي الحديث: «الْمَاهِرُ
بِالْقُرْآنِ».

إقوله: (مَعَ الْكِرَامِ الْبِرَّةِ)، الكرام: جمع كريم، والبررة: جمع بار، وهو
المطيع.

و(الْكِرَامُ الْبِرَّةُ)، هم السفرة الكرام.

وقيل: الرسل منهم، أي: من الملائكة.

وقيل: هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم.

(1) - أخرجه مسلم في الصحيح في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الماهر في القرآن،
والذي يتستع فيه حديث رقم: 798 ، وأخرجه أيضا البخاري بلفظ قريب منه في كتاب تفسير
القرآن، باب: «يَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَيَأْتُونَ أَفْوَاجًا» حديث رقم: 4937.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

وفيه تنبيه آخر، وهو أن الظاهر من الحديث: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ» أي: ⁽¹⁾ الذي يحفظه ويتقن حفظه، فإن تمام الحديث يدل على ذلك، وهو قوله -صلى الله عليه وسلم-: «وَالَّذِي يَقْرُؤُهُ وَيَتَتَعْتَعُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ فَلَهُ أَجْرَانِ». فقال -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ الْمَاهِرَ بِهِ» وهو الذي يحفظه، ويتقن حفظه، «مَعَ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَتَتَعْتَعُ فِيهِ» وهو الذي يشق عليه حفظه، واستحضاره «لَهُ أَجْرَانِ».

والتتبع: العي بالكلام، فلو قال: في حفظه لكان أحسن، ولكن الأمر في هذا أسهل؛ لأن ذلك كله مهارة بالقرآن.

الإعراب:

(وَجَاءَ): فعل ماضٍ، (فِي الْحَدِيثِ): متعلق بـ(جاءَ)، (أَنَّ الْمَهْرَةَ): مع اسمها وخبرها، وهو في قوله: (مَعَ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ): في موضع رفع على أنها فاعلة بـ(جاءَ).

[9/ت]

فإن قيل: وذلك "أَنَّ" سدت مسد الفاعل، لا بد من سبك/ الفاعل اسما ظاهرا من خبرها، فيصير مصدرا، أو يضاف إليه اسمها، فإذا قلت: أعجبتني أنك قائم، وأنتك منطلق، كان التقدير: أعجبتني قيامك وانطلاقك، فما تقديره ههنا؟
قلت: الجواب بأن ذلك صالح، إلا أنه لما كان الخبر ظرفا ولم يكن اسما ظاهرا، لم يصلح أن يقدر من لفظه، ولكن يقدر بما تعلق به ذلك الظرف، وهو الثبوت والاستقرار المحذوف، الذي تقديره -أن لو ظهر- وجاء في الحديث: أن المهرة في علم القرآن ثابتون أو مستقرون مع الكرام البررة.
فتقول في تقديره هنا: وجاء في الحديث ثبوت المهرة في علم القرآن مع الكرام البررة، أو جاء استقرارهم معهم، فافهمه وهو بين.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قوله: (فِي عِلْمِهِ): متعلق بـ(الْمَهَرَّة)؛ لأن فيه رائحة الفعل؛ لأنه جمع اسم الفاعل الذي هو ماهر.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

(9) وَجَاءَ عَنْ نَبِيِّنَا الْأَوَّاهِ حَمَلَةُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّهِ

(10) لِأَنَّهُ كَلَامُهُ الْمُرْفَعُ وَجَاءَ فِيهِ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ

قوله: (وَجَاءَ عَنْ نَبِيِّنَا الْأَوَّاهِ)، الشيخ أشار إلى الحديث المروي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «أَهْلُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ»⁽¹⁾.

وفي حديث آخر: «إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ»، قيل: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «حَمَلَةُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ»⁽²⁾.

ونقله المؤلف بالمعنى، وأجاز بعض العلماء نقل الحديث بالمعنى.

وقوله: (الْأَوَّاهِ)، أي: كثير التأوه؛ لأنه من أبنية المبالغة، والتأوه الخشوع، والتضرع، وقيل في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾⁽³⁾: إنه الخاشع الخاضع.

وقوله: (حَمَلَةُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّهِ)، جمع حامل، كطالب وطلبة، وماهر ومهرة، وساحر وسحرة.

قوله: (لِأَنَّهُ كَلَامُهُ الْمُرْفَعُ)، الشيخ: هذا جواب على تقدير سؤال، كأن قائلًا قال له: ومن أين نالوا ذلك فكانوا أهل الله؟ قال: (لِأَنَّهُ كَلَامُهُ).

الضمير في قوله؛ (لِأَنَّهُ)، عائد على القرآن، والضمير في قوله (كَلَامُهُ)، عائد على الله جل ثناؤه.

(1) - أخرجه السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالصحة.

(2) - أخرجه الإمام أحمد في المسند: مسند المكثرين من الصحابة حديث رقم: 12292.

(3) - هود: 74.

قال: وهذا على جهة التشريف والتكريم والتقريب إليه، يدل عليه ما رواه ابن عباس-رضي الله عنهما- أنه قال: «أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ»⁽¹⁾.

قال الشيخ: فينبغي لمن جعله الله -تعالى- في هذه المنزلة أن يخلص العمل والطلب لله تعالى، وأن يكون له حامداً، ولنعمه شاكراً، وبه معتصماً، وعليه متوكلاً، وأن لا يعمل عملاً يظهر أنه لله -تعالى- وهو يريد به الرياء، فذلك الشرك الأصغر، وقد قال -تعالى-: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾⁽²⁾.

وروي عن عبد الله بن حبيب السلمي⁽³⁾ أنه قال: "بلغني أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «الْقُرْآنُ أَعْظَمُ حُرْمَةً مِنْ كُلِّ شَيْءٍ دُونَ اللَّهِ، وَمِنْ حُرْمَةِ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ»⁽⁴⁾، وَالْقُرْآنُ وَقَارُ اللَّهِ، فَمَنْ وَقَرَ الْقُرْآنَ فَقَدْ وَقَرَ اللَّهَ، وَمَنْ اسْتَخَفَّ بِالْقُرْآنِ فَقَدْ اسْتَخَفَّ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى»⁽⁵⁾.

وعنه -صلى الله عليه وسلم-: «يُجَاءُ بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صُورَةِ رَجُلٍ شَاحِبٍ -معناه متغير اللون⁽⁶⁾- فَيُرَادُّهُ النَّاسُ حَتَّى يَقِفَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَقُولُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: كَيْفَ وَجَدْتَ عِبَادِي لَكَ؟ فَيَقُولُ يَارَبِّ مِنْهُمْ

(1) - الحديث عند الطبراني في الكبير برقم: 12662 وكذا عند البيهقي في الشعب برقم: 2447.

(2) - لقمان: 12.

(3) - عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي الضرير مقرئ الكوفة، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ولأبيه صحبة، إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً، أخذ القراءة عرضاً، عن عثمان بن عفان وغيره من الصحابة، ولازم زيد بن ثابت ثلاث عشرة سنة يأخذ عنه القرآن، قال ابن مجاهد: "وأول من أقرأ بالكوفة القراءة التي جمع عثمان -رضي الله عنه- الناس عليها. توفي في ولاية بشر بن مروان سنة ثلاث وسبعين". من مصادر ترجمته: غاية النهاية 413/1 ترجمة 1755.

(4) - في (ش) زيادة الوقر.

(5) - لم أقف على من خرج بهذا اللفظ حسب بحثي.

(6) - الشرح من المصنف الأغصاوي رحمه الله.

مَنْ كَانَ يَصُونُنِي وَيَتَلُونِي آتَاءَ اللَّيْلِ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ، وَكُنْتُ أَظْمِي نَهَارَهُ/ وَأَنْصِبُ لَيْلَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ مُسْتَحِقًّا بِي، صَادًّا عَنِّي، فَيَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لَا أَكْرِمَنَّ الْيَوْمَ مَنْ أَكْرَمَكَ، وَلَا أُهَيِّنَنَّ مَنْ أَهَانَكَ، قَالَ: فَيُدْعَى يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ فَيَأْتُونَ»⁽¹⁾.

فنعود بالله -جلت قدرته- أن يجعلنا ممن يشهد القرآن عليه، ويقول: «كَانَ صَادًّا عَنِّي».

وقوله: (وَجَاءَ فِيهِ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ)، يعني في القرآن.

قال الشيخ: يشير أيضا إلى الحديث المروي في ذلك عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَمَا حِلٌّ مُصَدَّقٌ، وَمَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَجَا، وَمَنْ مَحَلَّ⁽²⁾ بِهِ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَبَّهُ اللَّهُ -تَعَالَى- عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ»⁽³⁾.

ومعنى (شَافِعٌ مُشَفَّعٌ)، أي: أنه تقبل شفاعته ولا ترد، وليس كغيره؛ لأنه قد يشفع من لا تقبل شفاعته، فأخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- أن القرآن لا ترد شفاعته؛ لشرفه وكرمه عند الله تعالى.

وقوله في الحديث: «وَمَا حِلٌّ مُصَدَّقٌ»، أي: أنه إذا شهد على أحد صُدِّقَ، فَيُسَارَّ به إلى النار، ويشهد لهذا التفسير ما روي عن ابن مسعود أنه قال: «يَجِيءُ

(1) - لم أقف عليه بهذا اللفظ والذي وجدت في مسند الإمام أحمد حديث رقم: 22976: "يَجِيءُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ فَيَقُولُ لِصَاحِبِهِ: أَنَا الَّذِي أَسْهَرْتُ لَيْلَكَ، وَأَطْمَأْتُ هَوَاجِرَكَ".

(2) - يقال: محل به، إذا سعى به إلى السلطان، "ن" مختار الصحاح مادة: "محل".

(3) - الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ: «الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَمَا حِلٌّ مُصَدَّقٌ، فَمَنْ جَعَلَهُ إِمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ» حديث رقم: 8655، وأخرجه أيضا البيهقي في شعب الإيمان، حديث رقم: 1855.

الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَشْفَعُ لِصَاحِبِهِ، فَيَكُونُ قَائِدًا لَهُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ وَيَكُونُ سَائِقًا لَهُ إِلَى النَّارِ»⁽¹⁾.

فنسأله -جل ثناؤه، وعز جاره، وتكاملت قدرته- أن يجعلنا ممن يشفع له القرآن بمنه وكرمه، وفضله وجوده، وألاً يجعلنا ممن يشهد عليه القرآن.

الإعراب:

(وَجَاءَ): فعل ماضٍ، (عَنْ نَبِينَا): متعلق به، و(الْأَوَاهِ): نعت، (حَمَلَهُ الْقُرْآنُ أَهْلُ اللَّهِ): مبتدأ، وخبره، وهذه/ الجملة تبين الفاعل، وتدل عليه، -أعني الفاعل ب(جاء) الذي تقديره؛ -أن لو كان ظاهراً- وجاء الحديث أو الأثر، وهو: (حَمَلَهُ الْقُرْآنُ أَهْلُ اللَّهِ).

قوله: (لِأَنَّهُ): هي لام العلة، (كَلَامُهُ): خبر، ومضاف إليه، (الْمُرْفَعُ): نعت للكلام، وهو مرفوع، (وَجَاءَ): فعل ماضٍ، (فِيهِ): متعلق ب(جاء). وقوله: (شَافِعٌ مُشَفِّعٌ): كما قدمنا في جاء قبله. ثم قال -رحمه الله-:

11) وَقَدْ أَتَتْ فِي فَضْلِهِ آثَارُ لَيْسَتْ تَفِي بِحَمْلِهَا أَسْفَارُ

الشيخ: أخبر في هذا البيت أن الآثار في فضل القرآن كثيرة، تعجز الأسفار، والكتب الضخام عن حملها، ولم يتعرض لذكرها، واكتفى منها بما ذكر. وقوله: (فِي فَضْلِهِ)، أي: في فضل القرآن، و(آثَارُ) جمع أثر، وهي الأحاديث المروية عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وعن الصحابة والتابعين. وقوله: (لَيْسَتْ تَفِي بِحَمْلِهَا أَسْفَارُ)، أي: لا تطيق الأسفار حملها لكثرتها على جهة المبالغة.

(1) - أخرجه الدارمي في سننه في كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن، حديث رقم:

وأما الأسفار: فلا تعجز عن حمل شيء قل أو كثر.
 قوله: (تَفِي)، هو من الوفاء، وأصله من وَفَى مثل: "وَعَى" و"وَشَى"،
 والمضارع يفي، فحذفت منه الواو؛ لأن أصله يُوْفِي لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم
 حذفت مع التاء، والنون، والألف، بالحمل على الياء، وهو كثير في كلامهم⁽¹⁾.
 و(أَسْفَارٌ)، جمع سَفَرٍ، قال الفراء: "وهي الكتب العظام"⁽²⁾.
 وهو مأخوذ من قولهم: سَفَرَتِ الْمَرْأَةُ عن وجهها إذا كشفت عنه، وحطت
 عنه النقاب؛ لأن السفر يكشف عما فيه⁽³⁾.

ومنه اشتق السَّفَرُ؛ لأنه يكشف أحوال الناس، وبه تختبر الرجال، (وبه يتبين
 الصابر الجيد الكريم الرحيم السمع من غيره؛ لأنهم قالوا في أمثالهم: "إِذَا طَالَتْ
 الْأَسْفَارُ تَحَابَّتِ الْأَحْمَالُ، وَتَبَاعَتِ الرِّجَالُ")⁽⁴⁾.

قال الإمام علي-رضي الله عنه-: «مَنْ أَتْنَى عَلَيْهِ جَارُهُ فِي الْحَضَرِ،
 وَمُرَافِقُهُ فِي السَّفَرِ، وَمُجَالِسُهُ فِي الْأَسْوَاقِ، فَلَا تَشْكُوا فِي صَلَاحِهِ»⁽⁵⁾.

الإعراب:

(قَدْ): حرف تحقيق، (أَتَتْ): فعل ماضٍ، وعلامة التأنيث، (فِي فَضْلِهِ):
 متعلق به، (آثَارُ): فاعل بـ(أَتَتْ)، (لَيْسَتْ): فعل ماضٍ، وعلامة التأنيث،
 (تَفِي): فعل مضارع، (بِحَمْلِهَا): متعلق بـ(تَفِي)، (أَسْفَارُ): اسم (لَيْسَ) على

(1) - مما حفظناه إبان الطلب قول أحدهم شاكية ما يتعرض إليه من تضيق بين قومه:

وَكُنْتُ كَوَاوٍ بَيْنَ يَاءٍ وَكُسْرَةٍ *** فَحَقُّ مِثَالِي الْحَذْفُ فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ.

(2) - معاني القرآن للفراء 155/3.

(3) - "ن" لسان العرب مادة: "سفر".

(4) - ما بين الهالين ساقط من (ت)، والمثل بهذا اللفظ لم أقف عليه في كتب الأمثال.

(5) - ذكره الغزالي في إحياء علوم الدين 82/2 غير منسوب لأحد.

مذهب من أعمل الأول، وخبرها في (تَفِي)، وفاعل بـ(تَفِي) على مذهب من أعمل الثاني⁽¹⁾.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

12) فَلَنَكْتَفِي مِنْهَا بِمَا ذَكَّرْنَا وَلَنَصْرِفِ الْقَوْلَ لِمَا قَصَدْنَا

13) مِنْ نَظْمٍ مَقْرَأَ الْإِمَامَ الْخَاشِعَ أَبِي رُوَيْمٍ الْمَدَنِيَّ نَافِعٌ

قوله: (فَلَنَكْتَفِي)، أي: فلنجتزئ (مِنْهَا)، أي: من الآثار.

قوله: (بِمَا ذَكَّرْنَا)، / يعني قوله: (وَخَيْرُ مَا عَلَّمَهُ وَعَلِمَهُ)، وقوله: (وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَهْرَةَ)، وقوله: (وَجَاءَ فِيهِ شَافِعٌ مُشَقَّعٌ)، وقوله: (وَجَاءَ عَنْ نَبِينَا الْأَوَّاهِ).

وقوله: (وَلَنَصْرِفِ الْقَوْلَ لِمَا قَصَدْنَا)، أي: نَرُدُّ القول لقصدنا.

قال الشيخ: وفسر (مَا قَصَدْنَا) بقوله: (مِنْ نَظْمٍ مَقْرَأَ الْإِمَامَ الْخَاشِعَ أَبِي رُوَيْمٍ).

قال: فهو يقول: الآثار في فضل القرآن كثيرة، تعجز عن حملها الأسفار، ولم نقصد إليها باستيفائها، وإنما ذكرت ما ذكرت منها ما تيسر على حسب الانجرار⁽²⁾.

قوله: (مِنْ نَظْمٍ) أي: من جمع؛ لأن النظم أصله في اللغة الجمع.

(1) - ومسألته تسمى عند النحويين بالتنازع في العمل، فمنهم من يعمل الأول لسبقه، وهو مذهب أهل الكوفة، ومنهم من يعمل الثاني لقربه، وهو مذهب أهل البصرة، قال ابن مالك -رحمه الله- في ألفيته:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ *** قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ *** وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهُ

"ن" متن الألفية مع شرحها لابن عقيل 157/2.

(2) - في (ت): وإنما ذكرت ما ذكرت على حسب الانجرار.

ومنه قول الشاعر: وهو من الحماسة:

تُخْلِي الْجَمَاحِمَ وَالْأَكْفَ سِيُوفُنَا وَرِمَاحُنَا بِالطَّعْنِ تَنْتَظِمُ الْكُلَى⁽¹⁾
أي: تجمعها، ونظيره قول أبي بكر بن النطاح⁽²⁾:

قَالُوا وَيَنْظِمُ فَارِسَيْنِ بَطْعَنَةٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ وَلَا يَرَاهُ جَلِيلًا
لَا تَعْجَبُوا فَلَوْ أَنَّ طُولَ قَنَاتِهِ مِثْلُ إِذَا نَظَّمَ الْفَوَارِسَ مِثْلًا⁽³⁾

أي: يجمعها في رمح واحد، وهذا في غاية المدح بالشجاعة.

قوله: (مقرا الإمام)، مصدر كالمضرب وَالْمَأْتِي⁽⁴⁾، وهو بمعنى القراءة، أي:

من (نَظَّمَ) قراءة: (الإمام الخاشع أبي رؤيم).

وذكر في هذا البيت: اسم نافع، وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم

المدني، مولى جعونة بن شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب.

وقيل: حليف العباس بن عبد المطلب.

وقيل: حليف بني هاشم.

وذكر نسبه فقال: (المدني)، نسبة إلى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم؛

لأن إقامته بها كانت، وبها كان يقرئ.

وذكر كنيته فقال: (أبي رؤيم)، وله خمس كنى، وأشهرها ما ذكر الناظم.

أولها: أبو رؤيم، وأبو نعيم، وأبو عبد الرحمن، وأبو عبد الله، وأبو الحسن.

(1) - أي: الكُلِيَّة من القوس: ما بين الأبهـر و الكبد، وهما كليتان؛ كما في الصحاح. أو هي أسفل

من الكبد؛ وقيل: هي كبدها، والبيت للأفوه. "ن" تاج العروس، مادة: "كلى".

(2) - أبو بكر بن النطاح الحنفي، شاعر غزل، من فرسان بني حنيفة من أهل اليمامة. انتقل إلى

بغداد في زمن الرشيد، واتصل بأبي ذُلف العجلي، فجعل له رزقا سلطانيا عاش به إلى أن توفي سنة:

(192هـ). "ن" معجم الشعراء العرب (ص: 1006).

(3) - "ن" الأماي لأبي علي القالي 247/1.

(4) - ومنه قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ مريم: 16.

ونافع من الطبقة الثالثة بعد الصحابة، قالوا: وكان محتسبا فيه دعابة، ومعنى دعابة أي: مرح.

وكان أسودَ شديد السواد، وأصله من أصبهان فيما ذكر الأصمعي⁽¹⁾. قالوا: وكان -رحمه الله تعالى- إذا تكلم بالقرآن تشم من فيه رائحة المسك، ف قيل له: يا أبا عبد الرحمن: أتطيب كلما قعدت تقرأ؟، فقال -رحمه الله تعالى-: "مَا أَمْسُ طِيْبًا، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ فِيْمَا يَرَى النَّائِمُ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَهُوَ يَقْرَأُ فِي فِي، فَمِنْ ذَلِكَ تُشَمُّ الرَّائِحَةُ مِنْ فِي" ⁽²⁾. وتوفي بالمدينة عام تسع وستين ومائة في خلافة الهادي⁽³⁾. قاله إسحاق المسيبي⁽⁴⁾.

وقيل: سنة تسع وخمسين ومائة، في خلافة المهدي⁽⁵⁾، والأول أصح.

(1) - عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع، كان إمام زمانه في اللغة، قال الشافعي: "ما عبر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي"، وقال ابن معين: "لم يكن ممن يكذب، وكان من أعلم الناس في فنه"، وقال أبو داود: "صدوق، وكان يتقي أن يفسر حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم- كما يتقي أن يفسر القرآن". توفي سنة: (217هـ). من مصادر ترجمته: الوافي بالوفيات 126/19، ووفيات الأعيان 170/3 - 175.

(2) - دليل الحيران على مورد الظمان (ص: 55).

(3) - الهادي: موسى بن المهدي بن محمد بن المنصور، كان شجاعا كريما. بويع له بالخلافة بعد موت أبيه، وكان الهادي مقيما بجرجان، يحارب أهل طبرستان. توفي سنة: (170هـ)، ومدة خلافته سنة وشهران. "ن" سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي 398/3.

(4) - هو: أبو محمد إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن المسيبي المدني، إمام جليل، أخذ القراءة عن نافع، توفي سنة: (206هـ)، من مصادر ترجمته: غاية النهاية 157/1.

(5) - محمد المهدي بن عبد الله أبي جعفر المنصور، وهو ثالث الخلفاء العباسيين، وصل إليه الخبر بموت أبيه، وبالبيعة له في منتصف ذي الحجة، لأن القاصد وصل من مكة إلى بغداد في أحد عشر يوما، فبايعه أهل بغداد. توفي سنة: (169هـ). "ن" المختصر في أخبار البشر 8/2.

ويذكر أنه لما حضرته الوفاة قال له بنوه: أوصنا، فقال: ﴿بَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ/ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾.
وسنذكر سند قراءاته بعد هذا - إن شاء الله - مع روايته⁽²⁾.
وقوله: (الْحَاشِع)، أي: المحبت المتواضع.

[11/ت]

الإعراب:

قوله: (فَلَنُكْتِفِي): اللام للامر، و(نُكْتِفِي): جزم بها، وأثبت الياء لضرورة الشعر، أو على لغة من يجري الياء مجرى حروف الصحة، فيثبتها، وينوي فيها السكون، كما قال الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي⁽³⁾

على أن هذا لا يقال فيها بالياء لغة، وإنما محلها الضرورة.

(مِنْهَا): متعلق ب(نُكْتِفِي).

وقوله: (بَمَا): كذلك، و(مَا): موصولة بمعنى الذي، وصلتها: (ذَكَّرْنَا)، والعائد عليها محذوف؛ لأنه منصوب بالفعل ليس في الجملة ضمير يعود على الموصول غيره، والتقدير: بما ذكرناه.

(1) - الأنفال: 1.

(2) - ترجمة الإمام نافع مفصلة في معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، (ص: 64)، وغاية النهاية في طبقات القراء، 330/2 - 334.

(3) - البيت لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، وكان سيد قومه، وهو أول قصيدة له في خلاف كان بينه وبين الربيع بن زياد العبسي. وتتمة البيت: "بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ". وهو في لسان العرب فصل القاف مادة: "قدر".

قوله: (وَلَنْصَرِفَ): جازم ومجزوم، (الْقَوْلُ): مفعول، وَخَرَّكَ الْفَاءُ بالكسرة على أصل التقاء الساكنين، وهي الفاء التي سكنت للجزم واللام في (الْقَوْلُ)؛ لأن اللام في (الْقَوْلُ): لام التعريف ساكنة، وألف الوصل يسقط في الدرج لا عبرة بها. قوله: (لِمَا): متعلق بـ(نَصَرِفَ)، و(مَا): موصولة أيضا، وصلتها قوله: (قَصَدْنَا)، والضمير محذوف تقديره قصدناه.

قوله: (مِنْ/ نَظْمٍ): لا يتعلق بشيء؛ لأنها [للبیان، أي] ⁽¹⁾: لبيان ما وقعت عليه (مَا) في قوله: (لِمَا قَصَدْنَا). (مَقْرَأَ): مضاف (الإمام): كذلك (الْحَاشِعِ): نعت، (أَبِي رُوَيْمٍ الْمَدَنِيِّ): نعته، (نَافِعِ): بدل.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

14) إِذْ كَانَ مَقْرَأً إِمَامَ الْحَرَمِ الثَّبَتِ فِيمَا قَدْ رَوَى الْمُقَدِّمُ

15) وَلِلَّذِي وَرَدَ فِيهِ أَنَّهُ دُونَ الْمَقَارِيئِ سِوَاهُ سُنَّةٍ

قوله: (إِذْ كَانَ مَقْرَأً إِمَامَ الْحَرَمِ)، إلى آخر البيت.

الشيخ: هذا جواب أيضا على تقدير سؤال، كأن قائلًا قال له: لأي شيء اخترت مذهب نافع دون غيره من المقارئ؟؛ إذ المقارئ كثيرة؟.

فقال: (إِذْ كَانَ مَقْرَأً إِمَامَ الْحَرَمِ)، قال: وأراد بالحرم حرم مدينة النبي - صلى الله عليه وسلم - لا حرم مكة؛ لأن نافعًا مدني، والمكي: عبد الله بن كثير. قوله: (الثَّبَتِ)، أي: الثبت (فِيمَا قَدْ رَوَى)، (الْمُقَدِّمِ) على غيره.

وقوله: (وَلِلَّذِي وَرَدَ فِيهِ)، أي: اخترته أيضا (لِلَّذِي وَرَدَ)، أي: جاء (فِيهِ). والذي ورد فيه هو قوله: (دُونَ الْمَقَارِيئِ سِوَاهُ سُنَّةٍ)، أشار إلى ما رواه سعيد بن منصور ⁽²⁾ قال: سمعت مالك بن أنس يقول: «قِرَاءَةُ نَافِعٍ سُنَّةٌ» ⁽¹⁾.

(1) - ما بين المعقوفين ساقطة من (ش).

(2) - هو: سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني أبو عثمان، محدث حافظ توفي سنة: (227هـ) من مصادر ترجمته: ميزان الاعتدال للذهبي 391/1، وتذكرة الحفاظ للذهبي أيضا 5/2.

قال: أبو محمد مكي⁽²⁾: يعني سنة أهل المدينة، وغير أهل المدينة⁽³⁾.
ومعنى قول الناظم: (أَنَّهُ دُونَ الْمَقَارِئِ سِوَاهُ سُنَّةٍ)، أي: ورد فيه دون غيره،
لا أنه سنة دون غيره، بل القراءة كلها سنة، ولا مدفع لأحد فيها⁽⁴⁾.

الإعراب:

(إِذْ): حرف تعليل لا يتعلق بشيء؛ لأنها حرف من الحروف، وليست من الظروف، (كَانَ): فعل ماضٍ، (مَقْرَأً): خبر كان، واسمها مضمر فيها يعود على المقرئ المتقدم، (إِمَامَ الْحَرَمِ): مضاف إليه، (الثَّبَتِ): نعت، (فِيمَا): متعلق به، أعني بـ(الثَّبَتِ)، (قَدْ): حرف تحقيق، (رَوَى): فعل ماضٍ، (الْمُقَدِّمِ): نعت، (وَلِلَّذِي): معطوف على موضع (إِذْ)، (وَرَدَ): في موضع الصلة للذي، (فِيهِ): متعلق بـ(وَرَدَ)، (أَنَّهُ): أن واسمها في موضع رفع، على أنها خبر ابتداء مضمر، ويحتمل أن يكون في موضع خفض، بدل من الذي، والعامل في (دُونِ): (وَرَدَ)، و(سنة): خبر (أَنَّ).

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

(16) فَجِئْتُ مِنْهُ بِالَّذِي يَطْرُدُ ثُمَّ فَرَشْتُ بَعْدُ مَا يَنْفَرُدُ

(1) - ذكره ابن مجاهد في كتاب السبعة (ص: 62) ولم أقف عليه في سنن سعيد بن منصور.
(2) - هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني، ثم الأندلسي القرطبي، أستاذ القراء والمجودين، قرأ القراءات بمصر على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه طاهر، وقراءة ورش على أبي عدي عبد العزيز، وسمع من أبي بكر محمد بن علي الأذفوي، وقرأ عليه يحيى بن إبراهيم بن البياز، وموسى بن سليمان اللخمي، وأبو بكر محمد بن المفرج وغيرهم، توفي سنة: (437هـ) من تأليفه التبصرة في القراءات السبع، والكشف عليه، ومشكل إعراب القرآن، والرعاية في التجويد، والموجز في القراءات، وغير ذلك من المؤلفات. ترجمته في غاية النهاية 309/2.
(3) - التبصرة (ص: 230).

(4) - نفسه.

17) فِي رَجَزٍ مُّقَرَّبٍ مَشْطُورٍ لِأَنَّهُ أَحْظَى مِنَ الْمَنْشُورِ

الشيخ: أخبر في البيت الأول أنه أتى أولاً بالأحكام المطردة التي تجري نسقا واحداً، وقاعدة واحدة، نحو: المد والقصر، والتحقيق والتسهيل، والإظهار، والإدغام، وغير ذلك من المطرد، مما⁽¹⁾ تجمعها قاعدة واحدة، نحو ما ذكر في قوله: **الْقَوْلُ فِي فَرَشِ حُرُوفٍ مُّفْرَدَةٍ**⁽²⁾

قوله: (فَجِئْتُ مِنْهُ)، أي: من هذا المقراً (بِالَّذِي يَطْرُدُ)، (ثُمَّ فَرَشْتُ)، أي: بسطت، وأصل الفرش: البسط، ومنه اشتق الفراش لانبساطه على الأرض، ومنه قيل للزوجة: فراشا.

قوله: (فِي رَجَزٍ)، الرجز: أحد أنواع الشعر كالمديد، والطويل، والبسيط، وغير ذلك، وهو مسدس في الدائرة مبني على مستفعلن ست مرات. نحو قول الشاعر:

كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الرَّاجِرِ وَمَسْحِهِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ⁽³⁾

وقوله: (مُقَرَّبٍ مَشْطُورٍ)، أي: قريب المعنى، (مَشْطُورٍ)، أي: مقسوم.

قوله: (لِأَنَّهُ أَحْظَى مِنَ الْمَنْشُورِ)، أي: أسهل للحفظ من المنشور، والمنشور هو الكلم المفترق، نحو: الرسالة، والمدونة، والتلقين، وابن الحاجب، وغير ذلك من التأليف⁽⁴⁾.

(1) - في النسختين معا: ما لم تجمععه.

(2) - الشطر الأول من البيت (227)، من متن البرية وشرطه الثاني: "وَقِيْتُ مَا قَدَّمْتُ فِيهِ مِنْ عِدَّةٍ"، وسيأتي شرحه في باب "القول في فرش الحروف" (ص: 499).

(3) - البيت من منشود سيويه كما ورد في لسان العرب 141/5، ومن منشود ابن سيده، كما في تاج العروس 37/14.

(4) - يقصد الرسالة في الفقه لابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ)، بدليل اقترانها في كلامه بأسماء مصادر المذهب المالكي، والمدونة في الفقه لسحنون، والمنسوبة إلى إمام مالك (ت 179هـ)؛ لأنها اشتملت على فقهه، والتلقين للقاضي عبد الوهاب (ت 422هـ)، وابن الحاجب يقصد جامع الأمهات، أو المختصر

وهذا مثل ما قاله الحُصْرِي⁽¹⁾:

رَأَيْتُ الْوَرَى فِي دَرْسِ عِلْمِي تَزْهَدُوا فَقُلْتُ لَعَلَّ النَّظْمَ أَحْظَى مِنَ النَّثْرِ⁽²⁾

الإعراب:

(جِئْتُ): فعل وفاعل، (مِنْهُ): متعلق به، (بِالَّذِي): كذلك، وصلة الذي (يَطْرُدُ)، والعائد عليه الفاعل المستتر، (ثُمَّ فَرَشْتُ): معطوف، (بَعْدُ): ظرف زمان مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، (مَا): مفعولة بـ(فَرَشْتُ)، / (يَنْفَرِدُ): صلة لها، (فِي رَجَزٍ): متعلق بـ(جِئْتُ)، (مُقَرَّبٍ مَشْطُورٍ): وصفان؛ (لِأَنَّهُ): اللام للعلة، (أَحْظَى): خبر (أَنَّ)، (مِنَ الْمُنْثُورِ): متعلق بـ(أَحْظَى).
ثم قال -رحمه الله تعالى-:

18) يَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبَصُّرُهُ وَلِلشُّيُوخِ الْمُقْرئينَ تَذَكُّرُهُ

أخبر في هذا البيت أن هذا الرجز ينتفع به المبتدئ فيبصره بما لا يعلم،
وينتفع به المنتهي؛ لأنه يذكره ما نسي أو غفل عنه، قال الشيخ: وهو لعمرى /
كذلك.

الإعراب:

الفرعي، وهو لأبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، وهو كتاب قصد مؤلفه من وضعه جمع ما تقدمه من مسائل الفقه، وفروعه ملخصة من أقوال علماء المذهب وكتبهم المشهورة.

(1) - وهو: أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري القيرواني (488هـ)، أديب علامة مقرئ ماهر، قرأ القراءات على عبد العزيز بن محمد، وعلى أبي علي بن حمدون، وعلى الشيخ أبي بكر القصري، الذي تلا عليه السبع تسعين ختمة، من مصادر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء 550/1.

(2) - البيت رقم: 05 من القصيدة الحصرية (ص:90).

(يَكُونُ): فعل مضارع، وخبرها (تَبْصِرَةً)، والمجروران متعلقان بمحذوف تقديره: تبصرةً وتذكراً، ولا يجوز أن يتعلقا بهذين الظاهرين؛ لأن فيه تقديم الصلة على الموصول وهو المصدر، و(المُقرِّين): نعت للشيخ.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

(19) سَمَّيْتُهُ بِالْذُّرْرِ اللَّوَامِعِ فِي أَصْلٍ مَقْرَأَ الْإِمَامِ نَافِعٍ

ذكر في هذا البيت أنه سمي هذا الرجز بـ"الذُّرْرِ اللَّوَامِعِ"، وهي جمع درة، وهي الياقوتة المضيئة.

قوله: (اللَّوَامِعِ)، أي: الساطع، وهي الشديدة البياض والضياء، يقال: أبيض ساطع، وأبيض يضوي، أي: شديد البياض، وأَحْمَرُ قَانٍ، وَأَسْوَدُ غَرِيبٌ⁽¹⁾، وَأَصْفَرُ فَاقِعٌ⁽²⁾.

وأما البهيم فقد قال أبو محمد الحريري في درة الغواص: "يقال للسواد والبياض والحمرة، ولا يختص بلون من الألوان"⁽³⁾.

الإعراب:

(سَمَّيْتُهُ): فعل وفاعل ومفعول، (بِالذُّرْرِ): جار ومجرور متعلق به، (اللَّوَامِعِ): نعت، (فِي أَصْلٍ): مصدر في موضع الحال من (الذُّرْرِ)، ويحتمل أن تكون متعلق بـ(سَمَّيْتُهُ)، والأول أبين.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

(20) نَظَّمْتُهُ مُحْتَسِباً لِلَّهِ غَيْرَ مُفَاخِرٍ وَلَا مُبَاهٍ

(1) - ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَايِبُ سُودٌ﴾ فاطر:

(2) - ومنه قوله -تعالى-: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ البقرة:

(3) - درة الغواص في أوهام الخواص (ص: 243).

قوله: (نَظَّمْتُهُ)، قد قدمنا معنى النظم، يقال: نظمت الشعر ونظمته مشدداً، والأول أكثر.

وقوله: (مُحْتَسِباً)، إلى آخر البيت، أخبر أنه جمع هذا المقراً، وهذا الرجز، وهذا النظم، (مُحْتَسِباً لِلَّهِ)، أي: متوكلاً في الأجر عليه، ولم يؤلفه لأحد من أبناء الدنيا.

قال الشيخ: وهو كما قال، قال: والدليل على ذلك والبرهان عليه: أن كل ما ألف ابتغاء وجه الله -تعالى- تغبط به الناس وأسرعوا إلى درسه وحفظه، وكثر انتفاعهم به، نحو: الجمل، والشايطيتين: الصغرى والكبرى، والرسالة في الفقه، (والمدونة، وابن الحاجب، والتلقين)،⁽¹⁾ وغير ذلك من الكتب⁽²⁾. وهذا الكتاب تغبط الناس بدرسه، وانتفعوا به.

الإعراب:

(نَظَّمْتُهُ): فعل ماضٍ وفاعل ومفعول، (مُحْتَسِباً): حال، (لِلَّهِ): متعلق بـ(نَظَّمْتُهُ)، (غَيْرَ): حال، وإضافتها غير محضة، (مُفَاخِرٍ): مضاف إليه، (وَلَا مُبَاهٍ): معطوف.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

21) عَلَى الَّذِي رَوَى أَبُو سَعِيدٍ عُثْمَانُ وَرَشٌ عَالِمُ التَّجْوِيدِ

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - المؤلفات بعنوان الجمل كثيرة، منها: "الجمل في النحو" لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، و"الجمل" للزجاجي (ت339هـ) و"الجمل" لابن خالويه (ت370هـ) وغير ذلك مما يحمل هذا الاسم، أما الشايطيتان الكبرى والصغرى، فالكبرى هي: "حرز الأمانى ووجه التهاني"، وتسمى أيضاً بـ"القصيد"، وبـ"اللامية"، أو "الشايطية الكبرى"، وموضوعها: القراءات السبع المشهورة، وأما الصغرى فهي: "عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد"، وتسمى أيضاً بـ"الرائية"، و"العقيلة". "ن" قراءة الإمام نافع عند المغاربة 111/2.

22) رَيْسُ أَهْلِ مِصْرَ فِي الدَّرَايَةِ وَالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ فِي الرَّوَايَةِ

قال الشيخ: هذا البيت الأول أيضا جواب لسؤال مقدر: كأن قائلا قال له: أخبرت أنك نظمت هذا على مذهب نافع، ورواته كثيرون، فعلى أي رواية نظمته؟.

فقال:

عَلَى الَّذِي رَوَى أَبُو سَعِيدٍ عُثْمَانُ وَرَشَ عَالِمُ التَّجْوِيدِ

وأتى في هذين البيتين باسم هذا الراوي، وبكنيته، وبلقبه، وزاد مع ذلك صفات حسنة، فقال في كنيته: (أَبُو سَعِيدٍ)، ويكنى أبا عمر، ويكنى أبا القاسم، والأول أشهر.

وقال في اسمه: (عُثْمَانُ)، [وهو عثمان] ⁽¹⁾ بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن سابق المصري، مولى الزبير بن العوام.

وقال في لقبه: (وَرَشٌ)، ومعنى ذلك: أنه لقب به لشدة بياضه؛ لأن الورش شيء يصنع من اللبن، شديد البياض، وهو الْأَقِطُ ⁽²⁾.

قوله: (عَالِمُ التَّجْوِيدِ)، أي: عالم بإتقان القراءة، وإعطائها حقها من التمثيط والإشباع، والتحقيق والتسهيل، إلى غير ذلك من أحكام القراءة. ثم قال: (رَيْسُ أَهْلِ مِصْرَ فِي الدَّرَايَةِ)، الرئيس: المقدم، والشريف، والسيد، هذا كله بمعنى واحد.

ويقال: رَيْسٌ وَرَيْسٌ بالإدغام لغتان حكاهما صاحب "الصحاح" ⁽³⁾، وأنشد:

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - في مختار الصحاح مادة: أَقِطُ (الْأَقِطُ) بوزن الكتف معروف، وربما جاء في الشعر (إِقِطُ)، وهو لبن مجفف يطبخ به.

(3) - وهو: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ) تأتي ترجمته - إن شاء الله تعالى - في (ص: 131) حين يذكره باسمه.

تَلَقَّى الْأَمَانَ عَلَى حِيَاضِ مُحَمَّدٍ ثَوَلَاءُ مُخْرِفَةً وَذُنْبٌ أَطْلَسُ
لَا ذِي تَخَافُ وَلَا لِهَذَا جُرْأَةً تُهْدَى الرَّعِيَّةُ مَا اسْتَقَامَ الرَّيْسُ⁽¹⁾
[فقال: الريس]⁽²⁾.

وقوله: (أَهْلِ مِصْرَ)، نبه على موضع سكناه، فقوله: (أَهْلِ مِصْرَ)، أي: أنه كان في مصر، وولد بمصر سنة: عشر ومائة، وقرأ على نافع سنة: خمس وخمسين ومائة.

وروى عنه أبو يعقوب يوسف بن / عمرو بن يسار الأزرق⁽³⁾، وأبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن الأصبهاني⁽⁴⁾، وداود ابن أبي طيبة⁽⁵⁾، وغيرهم. وقوله: (فِي الدَّرَايَةِ)، أي: في المعرفة والضبط والإتقان، وهو مثل ما تقدم في (عَالِمِ التَّجْوِيدِ).

الإعراب:

(عَلَى الَّذِي): متعلق بـ(نَظَّمْتُهُ).

وقوله: (عَلَى الَّذِي رَوَى أَبُو سَعِيدٍ): في موضع الصلة للذي، والعائد محذوف، (عُثْمَانُ): بدل، (وَرَشٌ): يجوز فيه الخفض على الإضافة، ولكنه لم يُرَوْ،

(1) - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة: "رأس".

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - هو: أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق المدني، ثم المصري، لزم ورشا مدة طويلة، وجلس للإقراء، وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات، وترقيق الراءات، (ت240هـ)، من مصادر ترجمته معرفة القراء الكبار (ص: 107).

(4) - أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العتقي المصري، أحد الأئمة الأعلام، وهو راوٍ مشهور بالقراءة، متصدر ثقة. أخذ القراءة عرضاً عن ورش، وله عنه نسخة، توفي سنة: (231هـ)، من مصادر ترجمته: معرفة القراء (ص: 108)، وغاية النهاية 389/1.

(5) - داود بن أبي طيبة المصري أبو سليمان بن هارون بن يزيد، قرأ على ورش، وتحقق بالأداء. توفي سنة: (223هـ) من مصادر ترجمته: معرفة القراء الكبار (ص: 107-108).

قالوا: وهو أحسن من الإِتباع، [ويجوز الإِتباع] ⁽¹⁾./ (عَالِمُ التَّجْوِيدِ): نعت، (رئيسُ): خبر ابتداء مضمر، أو نعت، (أَهْلُ مِصْرَ): مضاف إليه، (فِي الدَّرَايَةِ): متعلق بـ(رئيسُ)، (وَالضَّبْطُ وَالِإِتْقَانُ): معطوف، (فِي الرِّوَايَةِ): متعلق بـ(الإِتْقَانُ)، أو بـ(الضَّبْطُ)، على طريق التنازع.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

(23) وَالْعَالِمُ الصَّدْرُ الْمُعَلَّمُ الْعَلَمُ عِيسَى بْنُ مِينَا وَهُوَ قَالُونَ الْأَصَمَّ

(24) أَثْبَتُ مَنْ قَرَأَ بِالْمَدِينَةِ وَذَانِ بِالْتَّقْوَى فَرَانِ دِينَئِهِ

قوله: (وَالْعَالِمُ)، هذا معطوف على قوله: (أَبُو سَعِيدٍ)، [أي: (عَلَى الَّذِي رَوَى أَبُو سَعِيدٍ)] ⁽²⁾.

قوله: (الصَّدْرُ)، والصدر: المُقَدَّم، ومنه: سمي الصدر صدرا؛ لأنه مقدم على الجسد.

والصدر أيضا: الشريف، ومنه: صدر المجلس وهو أشرفه، ويحتمل هذا المعنى.

(الْمُعَلَّمُ)، أي: قالون، روي أنه كان يعلم الناس العربية.

قوله: (عِيسَى بْنُ مِينَا)، هذا اسم له، وهو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمرو بن عبد الرحمن المدني، مولى الزهريين فيما قاله أبو عمرو ⁽³⁾ وغيره. وقيل: مولى الأنصار فيما قاله الأهوازي ⁽⁴⁾.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - ما بين المعقوفين ساقط أيضا من (ش).

(3) - يقصد أبا عمرو عثمان بن سعيد الداني الأموي، المتوفى -رحمه الله- سنة: (444هـ)، من مصادر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء 503/1 ترجمة رقم: 2091. وسيأتي تعريف المصنف به قريبا عند قول الناظم -رحمه الله-: سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِي *** إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتْقَانٍ.

(4) - الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأستاذ أبو علي الأهوازي، صاحب المؤلفات، شيخ القراء في عصره، وأعلى من بقي في الدنيا إسنادا، إمام كبير محدث، ولد بالأهواز، وقرأ بها ثم قدم دمشق سنة إحدى وتسعين

قوله: (وَهُوَ قَالُونُ): هذا لقب له، وروي أن نافعا لقبه بذلك؛ لأنه كان ربيبا له، ومعنى قالون بلسان الروم: جيد؛ لقب به لجودة قراءته. وروي أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كانت له جارية وكانت تقول: أنت قالون؛ أي: أنت رجل صالح. وقوله: (الأَصَمُّ)، قال أبو عمرو: "وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: كان قالون أصمَّ يُقْرَأُ القرآن ويفهم خطأهم ولحنهم بالشفة"⁽¹⁾.

وهو مدح في حقه بلا شك. وقوله: (أَثَبْتُ مَنْ قَرَأَ بِالْمَدِينَةِ)، أي: أكثر تحقيقا من كل من قرأ بالمدينة، ومعناه -والله أعلم- على نافع، ونبه بذكر المدينة على نسبه. قوله: (وَدَانَ بِالتَّقْوَى)، أي: اتخذها عادة؛ لأن الدين معناه العادة. قال امرؤ القيس⁽²⁾:

كَدِينِكَ مِنْ أُمِّ الْخُوَيْرِثِ
البيت. أي: كعادتك.

قوله: (فَزَانَ دِينَهُ)، أي: أحسنه، والدين: دين الإسلام. ولد⁽⁴⁾ سنة عشرين ومائة، وقرأ على نافع سنة خمسين ومائة، وتوفي بالمدينة قريبا من سنة عشرين ومائتين.

فاستوطنها، وأكثر من الشيوخ والروايات، توفي سنة: (446هـ)، من مصادر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء 220/1 ترجمة رقم: 1006.

(1) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 290/6.

(2) - امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، شاعر يمني الأصل. أشهر شعراء العرب على الإطلاق (ت545م) من مصادر ترجمته: مختصر تاريخ دمشق 33/5.

(3) - البيت كاملا كما في جمهرة اللغة لابن دريد 688/2.

كَدِينِكَ مِنْ أُمِّ الْخُوَيْرِثِ قَبْلَهَا *** وَجَارَتِهَا أُمُّ الرَّبَابِ بِمَاسَلٍ.

(4) - أي: قالون.

وروى عنه أبو نشيط محمد بن هارون⁽¹⁾، وأحمد أبو الحسن الحلواني⁽²⁾، وإسماعيل بن إسحاق القاضي⁽³⁾.

وههنا نذكر السند فنقول: قرأ ورش وقالون على نافع مشافهة من غير واسطة، وقرأ نافع على سبعين من التابعين، والذين سماهم أربعة⁽⁴⁾:

- أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ⁽⁵⁾.
- وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج⁽⁶⁾.
- وشيبة بن نصاح⁽⁷⁾.
- وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي⁽¹⁾.

(1) - محمد بن هارون المروزي المقرئ، توفي سنة: (258هـ) من مصادر ترجمته: معرفة القراء 222/1، وغاية النهاية 272/4.

(2) - أبو الحسن أحمد بن يزيد الحلواني، مقرئ من كبار الحذاق المجودين، توفي سنة: (250هـ)، من مصادر ترجمته معرفة القراء 222/1، وغاية النهاية 159/1.

(3) - إسماعيل بن إسحاق القاضي صاحب قالون، فقيه على مذهب مالك. كان إماما علامة في سائر الفنون والمعارف، فقيها محصلا، توفي سنة: (282هـ)، من مصادر ترجمته: الديباج المذهب 283/1-290، وشجرة النور الزكية (ص: 97-98).

(4) - أربعة كذا في النسختين معا، وهم خمسة، وقد ذكرهم الشيخ بهذا العد الأخير، أعني خمسة.

(5) - أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، وأحد التابعين، كان إمام أهل المدينة في القراءة قبل نافع، توفي سنة: (132هـ)، من مصادر ترجمته: معرفة القراء 172/1، وغاية النهاية: 482/2.

(6) - أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني، مولى محمد بن ربيعة، أخذ القراءة عرضا عن أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عياش بن ربيعة، توفي سنة: (119هـ)، من مصادر ترجمته: معرفة القراء 77/1، وغاية النهاية: 381/1.

(7) - شيبة بن نصاح بن سرج بن يعقوب المخزومي، المدني، قاضي المدينة، وإمام أهلها في القراءات، توفي سنة: (130هـ)، من مصادر ترجمته: غاية النهاية: 329/1.

- وأبو رَوْح يزيد بن رومان⁽²⁾.
- وأخذ هؤلاء القراءة على ثلاثة من الصحابة وهم:
- أبو هريرة رضي الله عنه.
- وعبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما.
- وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي رضي الله عنه.
- وقرأ هؤلاء على أبي بن كعب رضي الله عنه، وقرأ أبي على النبي صلى الله عليه وسلم، وأخذ النبي -صلى الله عليه وسلم- عن جبريل -صلى الله عليه وسلم- عن اللوح عن القلم عن رب العزة سبحانه⁽³⁾.

الإعراب:

(وَالْعَالَمُ): ذكر⁽⁴⁾، (الصَّدْرُ الْمُعَلَّمُ الْعَلَمُ): كلها نعوت، ومعنى (الْعَلَمُ): الشهير، ومنه: عَلَمَ الجيش. (عَيْسَى): بدل، (بُنْ): نعت، (مِينَا):

(1) - أبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي مولاهم القاضي، تابعي مشهور، عرض القرآن على عبد الله بن عياش بن ربيعة، وعليه عرض نافع، توفي سنة: (130هـ) من مصادر ترجمته: غاية النهاية: 297/2.

(2) - أبو رَوْح يزيد بن رومان، المدني، مولى آل الزبير بن العوام، عرض القرآن على عبد الله بن عياش بن ربيعة، توفي سنة: (130هـ) من مصادر ترجمته: غاية النهاية: 381/2.

(3) - في (ش) زيادة: "وتعالى عما يصفون، سبحان الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ط ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وما بينهما، ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَرَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ط ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ / وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فلذلك يقال لقراءة نافع: سلسلة الذهب".

وقد رأيت أن أثبتها هنا في الهامش، وإن وجدت في النسخة الأصل المعتمدة؛ لعدم توقف المعنى عليها؛ إذ كلها صفات لله -تعالى- جل جلاله، وتقديست أسمائه وصفاته.

(4) - أي: ذُكِرَ عند بداية شرح البيتين حينما قال الشارح: "هذا معطوف على قوله: أبو سعيد".

مضاف إليه، (وَهُوَ قَالُونَ): مبتدأ وخبر. (الْأَصَمُّ): نعت، (أَثْبَتُ): خبر ابتداء محذوف من نكرة موصوفة، والتقدير: أثبت شخص، أو أثبت رجل، (مَنْ قَرَأَ): في موضع الصفة، (بِالْمَدِينَةِ): متعلق بـ(قَرَأَ)، (وَدَانَ): فعل ماضٍ، (بِالتَّقْوَى): متعلق به، (فَرَانُ): فعل ماضٍ معطوف بالفاء، (دِينُهُ): مفعول ومضاف.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

(25) بَيَّنْتُ مَا جَاءَ مِنْ اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمَا عَنْهُ أَوْ ائْتِلَافٍ

(26) وَرُبَّمَا أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ مَا اتَّفَقَا فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ

ذكر في هذا البيت الأول أنه يبين في هذا الرجز ما اتفق فيه ورش وقالون عن نافع، وهو قوله: (أَوْ ائْتِلَافٍ)؛ لأن الائتلاف هو ضد الاختلاف، وأنه يبين ما اختلفا فيه، وهو قوله: (مَا جَاءَ مِنْ اخْتِلَافٍ)، وهو كما ذكر.

قوله: (بَيْنَهُمَا)، يعني بين ورش وقالون.

قوله: (عَنْهُ)، أي: عن نافع.

وقوله: (وَرُبَّمَا أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ)، إلى آخر البيت.

يقول: وهنالك موضع أذكر الحكم فيه ولا أنسبه لواحد منهما، ولا أقيده بواحد، بل أطلق القول فيه، فإذا رَأَيْتَ ذلك فتعلم أنهما اتفقا فيه، وذلك نحو قوله:

وَإِذْ لِأَخْرِفِ الصَّفِيرَ أَظْهَرَا (1)

البيت.

وكذلك قوله:

وَتُظْهَرُ الثُّونُ لَوَاوُ أَوْ يَا (1)

(1) - الشطر الأول من البيت رقم 125 من باب الإظهار والإدغام، وتمامه: "وَلِهَجَاءِ جُدَّتَ لَيْسَ أَكْثَرًا" وسيأتي مشروحا مفصلا.

البيت. وغير ذلك.

وقوله: (مَا اتَّفَقَا فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ)، المراد بالإمام هنا نافع.

الإعراب:

(بَيَّنْتُ): فعل ماض وفاعل، (مَا): مفعولة وصلتها (جَاءَ)، و(مِنْ) اختِلَافٍ): هي للبيان، فلا تتعلق بشيء، (بَيْنَهُمَا): ظرف ومضاف، والعامل فيه (اختِلَافٍ)، و(عَنْهُ): جار ومجرور متعلق بـ(جَاءَ)، (أَوْ اِتِّتِلَافٍ): معطوف.

وقوله: (وَرُبَّمَا): رُبَّ: حرف جر، و(مَا): موطئة⁽²⁾؛ لأن رُبَّ لا تدخل على الفعل، ولا تحتاج إلى ما تتعلق به، (أَطْلَقْتُ): فعل ماض وفاعل، (فِي) الْأَحْكَامِ): متعلق به، (مَا): مفعولة أيضا، (اتَّفَقَا): في موضع الصلة لها، والعائد المضمر في (فِيهِ)، (عَنِ الْإِمَامِ): جار ومجرور يتعلق بـ(اتَّفَقَا).

ثم قال رحمه الله -تعالى-:

27) سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِي إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتْقَانٍ

28) حَسَبَمَا قَرَأْتُ بِالْجَمِيعِ عَنْ ابْنِ حَمْدُونَ أَبِي الرَّبِيعِ

29) الْمُقَرَّرِ الْمُحَقَّقِ الْفَصِيحِ ذِي السَّنَدِ الْمُقَدَّمِ الصَّحِيحِ

هذا أيضا جواب لسؤال مقدر، كأن قائلًا قال له: الطريق عن هذين الروایتين كثيرة، فمن أي طريق أتيت به؟
فقال: (سَلَكْتُ)، البيت.

قوله: (فِي ذَلِكَ)، أشار إلى النظم أو إلى الرجز.

قوله: (طَرِيقَ الدَّانِي)، الطريق والسبيل / بمعنى واحد.

[14/ت]

(1) - الشطر الأول من البيت رقم 144 من باب إدغام النون والتنوين، وتمامه: "فِي نَحْوِ قِنَوَانٍ وَنَحْوِ الدُّنْيَا" وسيأتي أيضا بالشرح والبيان من قبل المصنف رحمه الله.

(2) - موطئة كذا في نسخة (ش) والكلمة غير واضحة في نسخة (ت)، وإعراب "ما" إذا اتصلت برب الجارة، أن يقال فيها: كافة.

قال الجوهري⁽¹⁾: "قال الأخفش⁽²⁾: أهل الحجاز يؤنثون الطريق، والسبيل، والصراط، والسوق، والزقاق، وبنو تميم يذكرون ذلك"⁽³⁾.

وقوله: (الدَّانِي)، أي: على طريقة أبي عمرو الداني، وهو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي، شهر بابن الصيرفي، وكان -رحمه الله تعالى- من أهل قرطبة، وسكن دانية فنسب إليها.

وقوله: (إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتْقَانٍ)، يعني أبا عمرو المذكور، فمن حفظه ما روي أنه كان يحفظ ثقل الدابة، وترك مائة مجلد على القرآن، وهو مشهور بالحفظ والإتقان.

قوله: (حَسَبًا قَرَأْتُ)، البيت. أخبر أنه قرأ بمثل ذلك على شيخه، وهو الحاج المقرئ أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي عفا الله عنه⁽⁴⁾.

قوله: (الْمُقَرَّرِ الْمُحَقَّقِ)، إلى آخره، فهذه كلها صفات لشيخه أبي الربيع المذكور.

(1) - هو: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي صاحب الصحاح، إمام اللغة، وأحد من يضرب به المثل في ضبطها، توفي سنة: (393هـ)، من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء 526/12.

(2) - إمام النحو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي، ثم البصري مولى بني مجاشع، أخذ عن: الخليل بن أحمد، ولزم سيبويه حتى برع، وكان من أسنان سيبويه، له كتب كثيرة في: النحو، والعروض، ومعاني القرآن. توفي سنة: نيف عشرة ومائتين، وقيل سنة عشر، من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء 340/8.

(3) - نقله عنه بتصريف، "ن" الصحاح تاج اللغة، وصحاح العربية مادة: "زقق".

(4) - أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي، توفي بمدينة تازة المغربية سنة: (709هـ)، وقد ترجمته في قسم الدراسة (ص: 13)، وتنظر ترجمته أيضا مفصلة في كتاب: "القراء والقراءات بالمغرب لسعيد أعراب: (ص: 22).

وقوله: (ذِي السَّنَدِ)، السند في الحديث: رفعه إلى قائله، قاله الجوهري⁽¹⁾.

الإعراب:

(سَلَكْتُ): فعل ماضٍ وفاعل، (فِي ذَاكَ): متعلق به، (طَرِيقَ): مفعول،
(الدَّانِي): مضاف إليه، (إِذْ): للتعليل فهي حرف، (كَانَ ذَا حِفْظٍ): خبر كان،
واسمها مستتر يعود على (الدَّانِي)، (وَذَا إِتْقَانٍ): معطوف. (حَسَبًا): منصوب
على إسقاط الحافض، و(مَا): موصولة، (قَرَأْتُ): فعل وفاعل، (بِالْجَمِيعِ): متعلق
به، (عَلَى ابْنِ حَمْدُونٍ): كذلك، (أَبِي الرَّبِيعِ) بدل، وسائر البيت مذكور.

[17/ش]

ثم قال / - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

30) أَوْرَدْتُ مَا أَمْكَنِي مِنَ الْحُجَجِ مِمَّا يُقَامُ فِي طِلَابِهِ حِجَجٌ

31) وَمَعَ ذَا أَقْرُ بِالتَّقْصِيرِ لِكُلِّ ثَبَتٍ فَاضِلٍ نَحْرِيرِ

32) وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةَ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فَتِلْكَ النِّعْمَةُ

أخبر في هذا البيت الأول أنه أورد في هذا الرجز من الحجج - بضم الحاء -
وهو الدليل والبرهان - ما يبقى الإنسان في طلبه حججا - بكسر الحاء - وهي
السنون. قال الله العظيم: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٍ﴾⁽²⁾ أي: سنين،
وهو كما قال.

وقوله: (فِي طِلَابِهِ)، مصدر: طَلَبُهُ يَطْلُبُ طَلَبًا وَطِلَابًا، مثل كَذَبَ يَكْذِبُ
كَذِبًا وَكَذَابًا، وَغَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبًا وَغِلَابًا.

وقوله: (وَمَعَ ذَا)، الإشارة عائدة على الإيراد المضمن في قوله: (أَوْرَدْتُ).

قوله (أَقْرُ بِالتَّقْصِيرِ)، أي: أعترف بالتقصير، أي: بقصر الباع في العلم.

(1) - الصحاح تاج اللغة، وصحاح العربية مادة: "سند".

(2) - القصص: 27.

قوله: (لِكُلِّ ثَبَّتٍ فَاضِلٍ نَحْرِيرٍ)، [هكذا يقال نَحْرِيرٍ] ⁽¹⁾ بكسر النون، وهو النبيل الحاذق.

قوله: (وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَةَ)، العصمة: طلب الحفظ والاستجارة بالله من الشيطان الرجيم، وكل ما يؤذي (أو يصد المرء عن القصد) ⁽²⁾.

قوله: (فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ)، أي: فيما أقول وأفعله.

قوله: (فَتِلْكَ النِّعْمَةُ)، الإشارة عائدة على العصمة ⁽³⁾.

قال الشيخ -رحمه الله- لا يشك أحد أن الاعتصام في القول والفعل هي النعمة (التامة الكاملة) ⁽⁴⁾.

الإعراب:

(أَوْرَدْتُ): فعل وفاعل، (مَا): مفعولة وصلتها: (أَمْكَنِي)، وهو فعل ومفعول ونون الوقاية، (مِنَ الْحُجَجِ): في موضع البيان، (مِمَّا): متعلق بـ(أَوْرَدْتُ)، (يُقَامُ): فعل مبني لما لم يسم فاعله، و(فِي طَلَابِهِ): متعلق به، و(حَجَجَ): مفعول لم يسم فاعله.

وقوله: (وَمَعَ ذَا): متعلق بـ(أَقْرُ)، وكذلك: (بِالتَّقْصِيرِ)، و(لِكُلِّ ثَبَّتٍ

فَاضِلٍ نَحْرِيرٍ): نعت بعد نعت.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

33) الْقَوْلُ فِي التَّعَوُّذِ الْمُخْتَارِ وَحُكْمِهِ فِي الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ

الكلام على
الاستعاذة تعريفاً
وحكماً وألفاظاً

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) - في (ش) زيادة: "أي: ﴿وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هَدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وأوتي ما أصله،

ونال مراده بالله تعالى عز وجل".

(4) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

قال الشيخ -رحمه الله-: جرت عادة المؤلفين أن يبدؤوا بعد الخطبة بذكر التعوذ، وهو أول باب من أبواب القراءة.
قال: وذلك على ترتيب القارئ؛ لأن القارئ أول ما يبدأ: بذكر التعوذ، ثم البسملة.

والكلام في التعوذ في مواضع:

- في معناه في اللغة.
 - وفي معناه في الاصطلاح.
 - وفي حكمه.
 - وفي الأصل فيه.
 - وفي ألفاظه هل هي محصورة؟، أو ليست بمحصورة؟.
 - وما المختار منها؟.
 - وما محله هل قبل القرآن؟، أو بعدها؟.
 - وفي فائدته.
 - وفي صفات النطق به.
 - وفي حكمه مع البسملة هل يوصلان؟، أو يفصلان؟.
- الأول: في معناه لغة: معناه في اللغة: الاستجارة والامتناع، والاعتصام بالله تعالى.

وأما معناه عند القراء: فأن يقول القارئ: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" أو غير ذلك من الألفاظ التي نذكرها بعد إن شاء الله تعالى.
وأما حكمه: فذهب جمهور العلماء إلى أنه مندوب إليه مستحب، ومحمل الآية عندهم على الندب.

وقال بعض العلماء: هو واجب؛ لأن الله -تبارك وتعالى- قال: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾⁽¹⁾، (فإذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)⁽²⁾، [والأمر عندهم للوجوب]⁽³⁾،

وأما السنة: فما رواه نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تَعَوَّذُ بِأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»⁽⁴⁾.

وأما ألفاظه: فليست بمحصورة، فبأي لفظ استعاذ القارئ أخذ بالندب وارتفع عنه الحرج؛ لأن الآية ليس فيها بيان شاف.

والذي ورد منها عن القراء أربعة ألفاظ فيما حكى أبو عمرو⁽⁵⁾، وهي:

- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

- وأعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم.

- وأعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم.

- وأستعيذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم.

وأما المختار عند القراء: فنذكره حيث تعرض له الناظم.

(1) - النحل: 98.

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(4) - في (ت) سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يستفتح القرآن بأعوذ بالله من الشيطان الرجيم" والأثر أورده أبو عمرو الداني في "التيسير" (ص: 17) من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه استعاذ قبل القراءة بلفظ "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" قال في التيسير "وبذلك قرأت، وبه آخذ".

(5) - "ن" جامع البيان في القراءات السبع 389/1.

وأما محله: فقليل: قبل القراءة، هذا هو المشهور عند العلماء والقراء،
وذهب أهل الظاهر إلى الاستعاذة بعد القراءة على / ظاهر الآية.
ومعنى الآية عندنا: إذا أردت أن تقرأ القرآن، فاستعذ بالله من الشيطان
الرجيم.

وأما فائدته: فهي ذهاب الشيطان عن القارئ؛ لئلا يشغله عن تفهم
القرآن، أو تذكر⁽¹⁾ الآي؛ ولئلا يصل الشيطان / إلى القارئ، فيُدخل عليه العُجْب
بنفسه -وهو حرام- من أجل أنه يحفظ القرآن ويدرسه، فيُخَاف عليه من العُجْب
والرياء، فإذا ذهب الشيطان عنه ذهب عنه ذلك.
وأما صفة النطق به: فنذكرها في حروف الكتاب.

وأما حكمه مع البسملة: فلا شك أن الوقف على التعوذ تام، وعلى
البسملة أتم، قال الشيخ: ويجوز الوقف، ويجوز الوصل، والوصل أولى؛ لأنه أبلغ في
الاستفتاح، هذا هو الكلام في مقدمة هذا الباب.
(ثم قال -رحمه الله تعالى-: "الْقَوْلُ فِي التَّعَوُّذِ" قال الشيخ: القول
وبالباب)⁽²⁾ والذكر والترجمة كلها بمعنى واحد، وهي كناية عن المدخل إلى الشيء.
وبالباب مذكر، ويجوز فيه تأنيثه على معنى الفرجة، وهو حقيقته في الأجسام،
كباب الدار، وباب المسجد، ومجاز في المعنى، كباب الكتاب.
قوله (فِي التَّعَوُّذِ الْمُخْتَارِ)، أي: هذا باب أبين لك فيه المختار من ألفاظ
التعوذ، وأبين لك فيه صفات النطق به.
و(الْجَهْرُ)، ضد السر، والسر ضد الجهر.

(1) - في (ت) أو تدبر.

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

الإعراب:

(الْقَوْلُ): خبر ابتداء مضمر محذوف، التقدير: هذا القول، ولا يجوز أن يكون مبتدأ، وهو خطأ، (فِي التَّعَوُّذِ): متعلق بـ(الْقَوْلِ)، (الْمُخْتَارِ): نعت، (وَحُكْمِهِ): معطوف، (فِي الْجَهْرِ): متعلق بـ(حُكْمِهِ)، (وَالِإِسْرَارِ): معطوف. ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

34) وَقَدْ أَتَتْ فِي لَفْظِهِ أَخْبَارٌ وَغَيْرُ مَا فِي النَّحْلِ لَا يُخْتَارُ

هذا هو المختار من ألفاظ التعوذ.

قوله: (أَتَتْ)، أي: جاءت (فِي لَفْظِهِ أَخْبَارٌ)، وقد قدمناها.

وقوله: (وَغَيْرُ مَا فِي النَّحْلِ لَا يُخْتَارُ)، والذي في النحل هو المختار على

هذا، ومضمن الذي في النحل: "أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ".

قال أبو عمرو: "وهذا اللفظ هو الذي صار إليه أهل الأداء، واختاره

جميع القراء"⁽¹⁾.

الإعراب:

لفظة (قَدْ): تقدم إعرابها غير ما مرة، فأغنى عن إعادته، (أَتَتْ): فعل ماض

وعلازمة للتأنيث، (فِي لَفْظِهِ): متعلق بـ(أَتَتْ)، (أَخْبَارٌ): فاعل بـ(أَتَتْ)، (وَغَيْرُ):

مبتدأ، وخبره (لَا يُخْتَارُ)، و(لَا يُخْتَارُ): (لَا): نافية، (يُخْتَارُ): فعل مضارع مبني

لما لم يسم فاعله، والمفعول مضمر يعود على غير.

ثم قال -رحمه الله تعالى-:

35) وَالْجَهْرُ ذَاعَ عِنْدَنَا فِي الْمَذْهَبِ بِهِ وَالْإِخْفَاءَ رَوَى الْمُسَيَّبُ

هذا هو الفصل الأخير هل يسر به أو يجهر؟.

قال: (وَالْجَهْرُ ذَاعَ)، أي: ظهر وفشا وانتشر وكثر، (فِي الْمَذْهَبِ)، يعني

في مذهب نافع، (بِهِ): يعني بالتعوذ.

(1) - جامع البيان في القراءات السبع 390/1.

ثم قال: (وَالْإِخْفَاءَ رَوَى الْمُسَيَّبِيُّ)، أخبر أن إسحاق المسيبي روى عن نافع إخفاء التعوذ، وروى عنه ورش وقالون وإسماعيل الجهر، وهو المشهور عن نافع.

الإعراب:

(وَالْجَهْرُ): مبتدأ، (ذَاعَ): فعل ماض في موضع خبر المبتدأ، (عِنْدَنَا): متعلق بـ(ذَاعَ)، وكذلك (فِي)، وكذلك (بِهِ)، و(الْإِخْفَاءَ): مفعول بفعل مقدم، (رَوَى) فعل ماض، (الْمُسَيَّبِيُّ): فاعل وعلامة الرفع الضمة في الياء، وإنما سكن للوزن.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

36) الْقَوْلُ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الْبِسْمَلَةِ وَالسَّكْتِ وَالْمُخْتَارِ عِنْدَ النَّقْلَةِ

الكلام على البسملة
تعريفا وحكما وفائدة
وأقسامها ووجوها

هذا باب البسملة على الترتيب المتقدم، وفصوله عشرة أيضا:

- الأول: في معناها.
 - والثاني: في تفسيرها وقد تقدم.
 - الثالث والرابع والخامس: في إعرابها، وفي حكمها، وفي كيفية نزولها، وقد تقدم جميع ذلك.
 - السادس: في فائدتها.
 - السابع: في أقسامها.
 - الثامن: في من يبسمل ومن لا يبسمل.
 - التاسع: في الوجوه التي تتصور عند من لا يبسمل.
 - العاشر: في الوجوه التي تتصور عند من يبسمل.
- فأما معناها: فقال الشيخ - رحمه الله - البسملة [والتسمية بمعنى واحد، والبسملة مشتقة من قولك: بسمل الرجل إذا قال: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"]⁽¹⁾.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

وبسمل مأخوذ من "بِسْمِ اللَّهِ" فهو مشتق من اسمين؛ لأن المشتق على قسمين:

- من اسم واحد، نحو: ضارب من ضرب، وقائم من قام.
- ومشتق من اسمين، وهو البسملة كما قلنا.

وكذلك هـل / الرجل إذا قال: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، وحوقل إذا قال: "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ"، وحسبل الرجل إذا قال: "حسبي الله".
وأما فائدتها: فالتيمن والتبرك باسم الله - تعالى - وصفاته الحسنی.
وأما أقسامها: وهي بالنظر إلى أين تستعمل، وأين لا تستعمل، فنذكره - إن شاء الله تعالى - عند قوله: (قَالُوا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَلًا).
وكذلك من يبسمل ومن لا يبسمل.

وكذلك الوجوه التي تتصور فيه عند من لا يبسمل، نذكره عند قوله: (وَأَسْكُتْ يَسِيرًا) البيت.

[والوجوه التي تتصور عند من يبسمل، نذكرها عند قوله: (وَلَا تَقِفْ فِيهَا) البيت.] ⁽¹⁾.

ثم الكلام على حروف الكتاب: قوله: (الْقَوْلُ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الْبِسْمَلَةِ)، قال الشيخ: أي: هذا الباب أبين لك فيه أين تستعمل البسملة، وأين لا تستعمل، ومن يستعملها ومن لا يستعملها.

قوله: (وَالسَّكْتُ)، أي: وأبين لك أين يستعمل السكت، وأين لا يستعمل.

قوله: (وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ النَّقْلَةِ)، قال الشيخ - رحمه الله -: هو راجع إلى ما تقدم من استعمال البسملة وغيرها.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

وقوله: (وَالسَّكَّتِ)، هكذا يقال بفتح السين، وهو مصدر، من قولك: سكت الرجل يسكت سكتا/ وسكوتا وسكاتا. ذكر ذلك صاحب "الصحاح"⁽¹⁾.

قوله: (النَّقْلَة)، جمع ناقل: كطالب وطلبة.

الإعراب:

(الْقَوْلُ): تقدم إعراب القول وما بعده، (وَالسَّكَّتِ): معطوف، (وَالْمُخْتَارِ): كذلك، (عِنْدَ النَّقْلَةِ): ظرف ومخفوض به، والعامل فيه (الْمُخْتَارِ). ثم قال - رحمه الله تعالى -:

(37) قَالُوا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بَسْمَلًا وَوَرَشَ الْوَجْهَانِ عَنْهُ نُقْلًا

ذكر في هذا البيت من ييسمل ومن لا ييسمل.

قال الشيخ: فاعلم أن جميع رواية قالون رووا عنه استعمال البسملة بين كل سورتين، ما عدا بين الأنفال وبراءة، على ما يأتي إن شاء الله تعالى. واختلف عن ورش في ذلك، فروى البغداديون عن عبد الصمد⁽²⁾ عن ورش استعمالها كقالون.

وروى المصريون عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش ترك استعمالها. قال أبو عمرو: "وهذا هو المشهور، وهو الذي قرأت به على الكثير من الشيخ"⁽³⁾.

(1) - الصحاح مادة: "سكت".

(2) - هكذا في النسختين معا، والمعروف أن رواية البغداديين عن الأصبهاني، وليس عن عبد الصمد، على أن عبد الصمد روى أيضا البسملة عن ورش، وقد تكرر نظير هذا عن المؤلف كما سيأتي في (ص: 207) و(ص: 253) و(ص: 302).

(3) - جامع البيان في القراءات السبع 400/1.

قوله: (قَالُونُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَلًا)، ظاهره بين كل سورتين حتى الأنفال وبراءة، وهذا أخرجه بقوله بعد (وَلَا خِلَافَ عِنْدَ ذِي قِرَاءَةٍ) البيت.
قوله: (وَوَرَّشُ الْوَجْهَانِ عَنْهُ نُقْلًا):

أما الوجه الأول وهو استعمالها، فرواه عبد الصمد كما قدمنا.
والثاني: هو ترك استعمالها، رواه أبو يعقوب الأزرق كما سمعته آنفا.
فوجه رواية قالون إرادة التبرك والتيمن بها، وقول عائشة - رضي الله عنها -:
«اقْرَؤُوا مَا فِي الْمُصْحَفِ»⁽¹⁾، وهي مكتوبة في المصحف فاستعملها.
ووجه رواية ورش المشهور عندهم أنها لما كانت ليست بآية من أول السور عند جمهور العلماء لم يستعملها، واكتفى بالاستفتاح عند ابتداء القراءة.
وقيل: إنه لم يرو عن ورش استعمالها في كتاب من كتبه.

الإعراب:

(قَالُونُ): مبتدأ وخبره: (بِسْمَلًا)، والألف فيه للإطلاق، و(وَرَّشُ): مبتدأ،
(وَالْوَجْهَانِ): مبتدأ ثان، و(نُقْلًا): في موضع خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره
خبر عن الأول.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

(38) وَاسْكُتْ يَسِيرًا تَحْظُ بِالصَّوَابِ أَوْ صِلْ لَهُ مُبَيِّنَ الْإِعْرَابِ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: هذا البيت جواب على تقدير سؤال، كأن
قائلا قال له: فعلى وجه ترك البسملة، كيف يصنع القارئ فيه؟
فقال: (وَاسْكُتْ يَسِيرًا)، وهذا هو الفصل الذي وعدنا بالكلام عليه، وهو
الوجه التي تتصور عند من لا ييسمل عند وصل السورة بالسورة.

(1) - ذكر في كتب القراءات، ولم أقف على من أخرجه، "ن" إبراز المعاني من حرز الأماني (ص:

65) وسراج القارئ المبتدئ وتذكّار المقرئ المنتهي (ص: 28) والدر النثير والعذب النмир

قال الشيخ -رحمه الله-: يتصور في هذا الفصل وجهان:
أحدهما: السكت بين السورتين، وصفته: أن تسكت من غير تنفس، وهو المختار، قال أبو القاسم الشاطبي -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:
وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ (1)
الوجه الثاني: وصلُ السورة بالسورة من غير سكت، وتَبَيَّنُ الإعراب، والإعراب/: أن تقول: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ أَلَمَ﴾ (2).
 قال الناظم: (وَاسْكُتْ يَسِيرًا)، أي: من غير قطع النفس.
 قوله: (تَحْظُ بِالصَّوَابِ)، هو بالطاء المشالة، ومعناه: تكون لك حظوة، وتوافق الصواب.

وقوله: (أَوْ صِلْ لَهُ)، هو تخيير بين الوجهين، ف(أَوْ) للتخيير، كقولهم: كل تمرا أو زبيبا، أي: كل أيهما شئت.
 قوله: (أَوْ صِلْ لَهُ)، أي: لورش.
 قوله: (مُبَيِّنَ الإِعْرَابِ)، أي: تصل أول السورة التي تريد أن تشرع فيها بآخر السورة التي ختمتها، وتبين الإعراب، كأنك قرأت آية واحدة، لا وقف فيها ولا قطع.

الإعراب:

(اسْكُتْ): فعل أمر وفاعل، (يَسِيرًا): مصدر؛ لأنه أقيم مقام المصدر، (تَحْظُ): فعل مضارع مجزوم على جواب الأمر، وعلامة الجزم حذف الألف، (بِالصَّوَابِ): متعلق به، (أَوْ صِلْ): معطوف بـ(أَوْ) على (اسْكُتْ)، (لَهُ): متعلق بـ(صِلْ)، (مُبَيِّنَ) حال، وإضافته غير محضة، (الإِعْرَابِ): مضاف.
 ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

(1) - الشطر الأول من البيت 103 من متن الشاطبية، وتمامه: "وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا".

(2) - الفاتحة: 7، وبداية سورة البقرة.

(39) وَبَعْضُهُمْ بِسْمَلٍ عَنْ ضُرُورَةٍ فِي الْأَرْبَعِ الْمَعْلُومَةِ الْمَشْهُورَةِ

(40) لِلْفَصْلِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَالصَّبْرِ وَاسْمِ اللَّهِ وَالْوَيْلَاتِ

قال الشيخ - رحمه الله -: ذكر أن بعض الشيوخ المتأخرين، كأبي الحسن طاهر بن غلبون⁽¹⁾، وغيره من أمثاله رضي الله عنهم، [إلا بعض الرواة المتقدمين]⁽²⁾ اختاروا لورش في روايته ترك استعمال البسمة في أربعة مواضع وهي:

- بين المدثر والقيامة.

- والانفطار والمطففين.

- والفجر والبلد.

- والعصر والهمزة.

فقال: (وَبَعْضُهُمْ بِسْمَلٍ)، أي: استعمل البسمة.

قوله: (عَنْ ضُرُورَةٍ)، وهذه الضرورة فسرهما بقوله: (لِلْفَصْلِ بَيْنَ النَّفْيِ

وَالْإِثْبَاتِ)، البيت.

قوله: (فِي الْأَرْبَعِ الْمَعْلُومَةِ)، البيت. كذا عادة المصنفين كلهم في هذه

السور أن يقولوا فيها معلومة، والأربع الزهر، والغر؛ وذلك لشهرتها.

فأما الشاطبي فقال فيها:

(1) - طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الحسن الحلبي، نزيل مصر، أستاذ عارف، وثقة ضابط، وحجة محرر، شيخ الداني، ومؤلف التذكرة في القراءات الثمان، أخذ القراءات عرضاً عن أبيه، وعبد العزيز بن علي، ثم رحل إلى العراق فقرأ بالبصرة، وسمع سبعة بن مجاهد من أبي الحسن علي بن محمد بن إسحاق الحلبي، توفي بمصر سنة: (399هـ)، من مصادر ترجمته غاية النهاية 339/1.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

..... وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بِسْمَلًا⁽¹⁾

وأما الحُصْرِي فقال:

..... سِوَى أَنَّنِي بَسَمَلْتُ فِي الْأَرْبَعِ الْغُرَّ⁽²⁾

ومعناه: المشهورة المعلومة التي لا تخفى.

قال: وحجتهم في ذلك: كراهة قبح اللفظ.

قال: وذلك أنك إذا وصلت أواخر هذه السور بأول التي بعدها، كان في

ذلك قبح.

فالنفي والإثبات في المدثر والقيامة والفجر والبلد، والصبر والويل في العصر

والهمزة، واسم الله والويل في الانفطار والمطففين.

قال: ولهم في ذلك سند.

قال: وهو ما روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن العقيقة، فقال:

«لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ»⁽³⁾.

وقال مالك: "كَرِهَ الْإِسْمَ، لَا أَنَّهُ كَرِهَ فِعْلَهَا؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ"⁽⁴⁾.

وما روي أن خطيباً تشهد بين يدي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-

فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما ووقف.

فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- «بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ»⁽⁵⁾؛

[17/ت]

(1) - الشطر الثاني من البيت 103 من متن الشاطبية، وأوله: "وَسَكُنْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْقُصٍ".

(2) - الشطر الثاني من البيت 29 من متن الحصرية، (ص: 95). ونص البيت كاملاً:

وَلَمْ أَقْرِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مُبَسِّمًا *** سِوَى أَنَّنِي بَسَمَلْتُ فِي الْأَرْبَعِ الْغُرَّ.

(3) - الحديث أخرجه مالك في الموطأ من كتاب العقيقة، باب بيان ما جاء في العقيقة، حديث رقم:

1837.

(4) - ذكره في الموطأ: 715/3 بلفظ: "وَكُنْهُ إِنَّمَا كَرِهَ الْإِسْمَ".

(5) - أخرجه مسلم في كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة حديث رقم: 870.

لأنه خَلَطَ الإيمان والكفر في وجوب الرشد لهما. ولو قال: "وَمَنْ يَعَصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى" ووقف، أو وقف على قوله: "فَقَدْ رَشِدٌ" لكان صواباً، ولم يكن في الكلام قبح.

فهذا هو مستندهم في ذلك.

وبيان القبح في هذا الموضع أنك إذا قلت: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّفْوَى وَأَهْلُ الْمَغِيرَةِ﴾⁽¹⁾، ثم قلت: ﴿لَا﴾⁽²⁾، كأنك نفيت ذلك [عن الله عز وجل]⁽³⁾. وكذلك: ﴿بَادِخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّاتٍ لَا﴾⁽⁴⁾. واسم الله - تعالى - مع الويل قبيح، ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ وَيْلٌ﴾⁽⁵⁾. وكذلك: ﴿بِالصَّبْرِ وَيْلٌ﴾⁽⁶⁾.

الإعراب:

(بَعْضُهُمْ): مبتدأ ومضاف، (بَسْمَل): خبر المبتدأ، (عَنْ ضَرُورَةٍ): متعلق به، (فِي الْأَرْبَعِ): كذلك، (الْمَعْلُومَةُ الْمَشْهُورَةُ): نعتان، (لِلْفَصْلِ): متعلق بـ(بَسْمَل)، (بَيْنَ النَّفْيِ): متعلق بالفصل، (وَالْإِثْبَاتِ) معطوف، وكذلك إلى آخر البيت.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

(41) وَالسَّكْتُ أَوَّلَىٰ عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ لِأَنَّ وَصْفَهُ الرَّحِيمَ مُعْتَبَرٌ

(1) - المدثر: 55.

(2) - القيامة: 1.

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(4) - الفجر: 32 وبداية الآية الأولى من سورة البلد.

(5) - الانفطار: 18 وبداية الآية الأولى من سورة المطففين.

(6) - العصر: 3 وبداية الآية الأولى من سورة الهمزة.

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في هذا البيت في الرد على هؤلاء
 الشيوخ الذين استعملوا البسمة في المواضع المتقدمة: فقال: (وَالسَّكْتُ أَوْلَى عِنْدَ
 كُلِّ ذِي نَظَرٍ)، أي: صاحب نظر سديد وفهم وتحقيق.
 ثم قال: (لِأَنَّ وَصْفَهُ الرَّحِيمَ مُعْتَبَرٌ)، هو يقول: هذا القبح الذي هرب منه
 هؤلاء الشيوخ وقعوا فيه؛ لأن قبح اللفظ موجود معتبر في اسم الله -تعالى- الذي
 هو: الرحيم؛ لأنك تقرنه -أعني الرحيم من قولك: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ-
 بالنفي، والويلات، وهذا أبين.

قال الشيخ: على أن هذه المقالة التي قالوا، غير مروية عن ورش، ولا عن
 رواته، وإنما هي استحسان من أولئك الشيوخ.
 قال: وقد ضَعُفَ ذلك فقال الحُصْرِيُّ:

وَحُجَّتُهُمْ فِيهِنَّ عِنْدِي ضَعِيفَةٌ وَلَكِنْ يُقَوُّونَ الْمَقَالََةَ بِالنَّصْرِ⁽¹⁾

وقال أبو القاسم الشاطبي:

لَهُمْ دُونَ نَصٍّ (2)

الإعراب:

(وَالسَّكْتُ): مبتدأ، (أَوْلَى): خبره، (عِنْدَ): متعلق به، (لِأَنَّ): متعلق
 بـ(أَوْلَى)، (وَصْفَهُ): اسم (إِنَّ)، (الرَّحِيمَ): بدل من (وَصْفَهُ)، (مُعْتَبَرٌ): خبر
 (إِنَّ).

ثم قال -رحمه الله تعالى-:

(42) وَلَا خِلَافَ عِنْدَ ذِي قِرَاءَةٍ فِي تَرْكِهَا فِي حَالَتِي بَرَاءَةٍ

(1) - البيت 30 من متن الحصرية (ص: 95).

(2) - جزء من الشطر الأول من البيت 104 من متن الشاطبية، ونص البيت كاملاً:

لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ *** لِحِمْرَةٍ فَافْهَمُهُ وَلَيْسَ مُحَدِّلاً.

43) وَذَكَرَهَا فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لِأَمْرِ وَاضِحٍ

أقسام البسملة

قال الشيخ: ههنا تذكر أقسام البسملة، فاعلم أنها على أربعة أقسام:

- قسم لا بد فيه من استعمال البسملة.
- وقسم لا تستعمل فيه بحال.
- وقسم يجوز فيه استعمالها، وترك استعمالها، واستعمالها أحسن وأكثر.

- وقسم مثل هذا، إلا أن ترك استعمالها أحسن.

والأول: إذا بدأ القارئ بأول السورة، ما عدا براءة، وهو قول الناظم:

(وَذَكَرَهَا فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحِ).

وقال الشاطبي:

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرٌ مَنْ تَلَا⁽¹⁾

قوله: سواها يعني براءة.

وقال الحصري:

وَإِنْ تَفْتَحَ وَالْحِزْبُ أَوَّلَ سُورَةٍ فَعَوْذٌ وَبَسْمِلٌ أَنْتَ مِنْ ذَاكَ فِي يُسْرٍ⁽²⁾

وأما القسم الثاني: فهو حالة براءة: حالة الابتداء بها وحالة وصلها

بالأنفال، وفي هذا الوجه قال الناظم: (وَلَا خِلَافَ عِنْدَ ذِي قِرَاءَةٍ)، البيت.

وقال الشاطبي:

وَمَهْمَا تَصِلَهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً لَتَنْزِيلُهَا بِالسَّيْفِ لَسْتُ مُبَسِّمًا⁽³⁾

(1) - البيت 106 من متن الشاطبية.

(2) - البيت 31 من متن الحصرية (ص: 95).

(3) - البيت 105 من متن الشاطبية.

وأما الثالث: فهو بين السورتين، يجوز فيها الأمران، والاستعمال أحسن وأكثر؛ لأن ورشا رواه من طريق البغداديين كما قدمنا، وقالون لم يرو غيره، فالأحسن إذاً لنافع البسملة، هذا على الجملة، وأما على التفصيل فلا.

وأما الرابع: فهو عند الابتداء برؤوس الأجزاء يجوز فيه الأمران، وترك البسملة أحسن.

وفي هذا الوجه. قال الناظم: (وَاخْتَارَهَا)، البيت. ونتكلم عليه هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (وَلَا خِلَافَ عِنْدَ ذِي قِرَاءَةٍ)، الإجماع من القراء على ذلك، وفي توجيه ذلك ثلاثة أقوال:

– الأول: الاحتمال أنها مع الأنفال سورة واحدة.

– الثاني: أنها نسخ من أولها شيء، فبقيت كسائر الأجزاء، وهذا يرده جواز البسملة في الأجزاء، وهذه لا يجوز فيها بحال.

الثالث: لأنها نزلت بالسيف، فلم تستعمل فيها البسملة؛ لما في ذلك من نقض العهد على المشركين؛ لأنه – تعالى – لو أجاز البسملة فيها لكان قد وعدهم أنه رحمن رحيم، ثم يقول: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾⁽¹⁾ وربما رُدَّ هذا الوجه.

وأما الذي نسخ من أولها: ففي رواية: (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا يُرْجَمَانِ)⁽²⁾.

(1) – التوبة: 3 من سورة التوبة.

(2) – الموطأ: كتاب الرجم، باب: ما جاء في الرجم حديث رقم: 3044.

وفي رواية أخرى: (لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ وَادٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَوَادٍ مِنْ فِصَّةٍ لَا يَبْتَغَى / ثَالِثًا يُنْفِقُ مِنْهُ، وَلَا يَمْلَأُ بَطْنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ. وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ)⁽¹⁾.

قوله: (فِي حَالَتِي بَرَاءَةً)، قد قدمنا أن لها حالتين: حالة الابتداء بها، وحالة وصل بالأنفال بها.

وقوله: (وَذَكَرَهَا)، البيت.

هذا هو القسم الذي لا بد فيه من استعمال البسملة، [وذلك أن البسملة]⁽²⁾ جيء بها للتبرك، فاستفتح بها في أول السور.

وقوله: (وَذَكَرَهَا)، معطوف على قوله: (فِي تَرْكِهَا)، والتقدير: ولا خلاف في تركها في براءة، ولا خلاف في ذكرها في الفواتح.

قوله: (فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحِ)، جمع فاتحة، وفاتحة كل شيء أوله، والأولى أن لو قال: في أوائل الفواتح؛ لأنه جمع، وهذا جائز، وهو مثل قول حسان -رضي الله عنه-:

لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولِ وَمِنْ عِظَمِ جِسْمِ الْبِغَالِ وَأَخْلَامِ الْعَصَافِيرِ⁽³⁾

فقال جسم البغال: فأوقع المفرد موقع الجمع.

قوله: (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ)، الشيخ: يحتمل أن يكون هذا من كلام المؤلف، أي: وأحمد الله، وهو بعيد جدا، حشو لا فائدة لذكره هنا، ويحتمل أن يريد بالحمد سورة الحمد، وهي الفاتحة، وهي أم القرآن.

(1) - صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب: لو أن لابن آدم واديين لا يبغي ثالثا حديث رقم: 1050.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - "ن" البيت في اللسان مادة: "قوا" ..

قال: وكررها على جهة التشريف لها؛ لأنها شريفة فاضلة، فمما روي في فضلها أنها تعدل ثلثي القرآن⁽¹⁾، وهي السبع المثاني⁽²⁾.

وهذا مثل قوله -عز وجل-: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾⁽³⁾، وكررها وهما داخلان في عموم [الملائكة على جهة التشريف لهما.

وكذلك قوله -عز وجل-: ﴿بَيْنَهُمَا بَلَكُوهٌ وَنَخْلٌ وَرَمَّانٌ﴾⁽⁴⁾، فكرر النخل والرمان وهما داخلان في عموم⁽⁵⁾ الفاكهة.

(1) - حديث عدل الفاتحة ثلث القرآن: أخرجه عبد بن حميد عن ابن عباس مرفوعا، ولفظه: "قَالَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: ثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "فَاتِحَةُ الْكِتَابِ تَعْدِلُ بِثُلَاثِي الْقُرْآنِ". وهو = في كتاب: إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد شهاب الدين البوصيري حديث رقم: 5607، وقد حسنه البوصيري، قالوا: والصواب تضعيفه لتفرد أبان وشهر بن حوشب به، فأما الأول فقد تغير آخره، وأما الثاني فكثير الأوهام كما قال الحافظ. "ن" تقريب التهذيب ترجمة رقم: 138، وترجمة رقم: 2830.

(2) - حديث الفاتحة أنها السبع المثاني: حديث أخرجه البخاري في الصحيح بسنده إلى أبي سعيد بن المعلى قال: كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلم أجبه، فقلت: يا رسول الله، إني كنت أصلي، فقال: "ألم يقل الله: ﴿إِسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾. ثُمَّ قَالَ لِي: «لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ، قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ». ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ، قُلْتُ لَهُ: «أَلَمْ تَقُلْ لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ»، قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ «هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ» صحيح البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، حديث رقم: 4474.

(3) - البقرة: 97.

(4) - الرحمن: 67.

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش)

ويحتمل أن يكون كررها إشارة لمن يقول: لا ييسمل في أولها، وهو رواية حكاه أبو جعفر ابن الباذش⁽¹⁾.

وقوله: (لِأَمْرٍ وَاضِحٍ)، أي: لأمر بين، وهو راجع للفصلين جميعا، براءة، والفواتح، وقد قدمنا بيان الأمر الواضح في تركها في براءة، وفي ذكرها في أول الفواتح.

الإعراب:

(وَلَا خِلَافَ): (لَا) نفي وتبرئة، (خِلَافَ): مبتدأ⁽²⁾، وهو مبني تركيبه مع الحرف، وبني على (الحركة؛ لأن لها أصلا في التمكن، إما طلبا للتخفيف، وإما للاتباع بالحمل على)⁽³⁾ "رَجُلٌ" أو "رَيْبٌ".

(عِنْدَ ذِي قِرَاءَةٍ): ظرف ومخفوض به، والعامل فيه الثبوت، على أنه خبر المبتدأ، (فِي تَرْكِهَا): متعلق بـ(خِلَافَ)، (فِي حَالَتِي بَرَاءَةٍ): أصله حالتين، فلما أضيف إلى براءة، سقطت نون الاثنين على قاعدتها، والعامل فيه (تَرْكِهَا)، (وَالْحَمْدُ): معطوف على الاحتمال المشهور في على، (أَوَّلُ الْفَوَاتِحِ): وهو محكي لا يظهر فيه الإعراب، ولا يجوز فيه الخفض، وهو من باب حكايات

⁽¹⁾ - ذكر ذلك في الإقناع حيث قال: "القسم الأول: أجمعوا على إثبات التسمية في أول فاتحة الكتاب وكل سورة مبدوء بها، ما خلا براءة، إلا أنني قرأت عن الخرقى عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش بتركها في فاتحة الكتاب سرا وجهرا، وهي رواية خلاد الكاهلي عن حمزة، ويجب على هذا ألا يسمى في أول كل سورة مبدوء بها، ولا يؤخذ بهذا. "ن" الإقناع في القراءات السبع (ص: 52)

وأبو جعفر بن الباذش هو: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أستاذ كبير وإمام محقق محدث ثقة مفسن، ألف كتاب الإقناع في السبع من أحسن الكتب، توفي سنة: (540هـ) وقيل: (542هـ) من مصادر ترجمته: غاية النهاية 83/1.

⁽²⁾ - مبتدأ كذا في النسختين معا: (ش) و(ت) ولعله باعتباره أصله، وإلا فهو اسم "لا" مبني على الفتح، كما صرح بذلك المصنف رحمه الله.

⁽³⁾ - ما بين الهالين ساقط من (ت).

الجمال، (لَأْمُرٍ): متعلق بـ(تَرْكُهَا)، أو بـ(ذِكْرُهَا) على الأعمال، (وَاضِحٍ): نعت لأمر.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

44) وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولَى الْأَدَاءِ لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ

كلامه في هذا البيت في القسم الرابع من أقسام البسملة، وهو الذي يجوز فيه الأمران، وتركها أحسن فيه.

فقال: (وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولَى الْأَدَاءِ)، ذكر في ذلك أبو عمرو الوجهين: ورجح تركها⁽¹⁾.

ولم يذكر أبو محمد المكي وابن شريح⁽²⁾ إلا الترك فهو أولى⁽³⁾.
وأما الشاطبي فقال:

..... وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرٌ مِّنْ تَلَا⁽⁴⁾

فذكر التخيير.

(1) - قال أبو عمرو الداني في جامع البيان: "وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أ منع من التسمية، وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل". جامع البيان في القراءات السبع 406/1.

(2) - أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الإشيلي، الأستاذ المحقق، مؤلف الكافي والتذكير، رحل سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، فقرأ على أبي العباس بن نفيس بمصر، وأحمد بن محمد القنطري بمكة، وتاج الأئمة أحمد بن علي، والحسن بن محمد البغدادي، ولقي مكي بن أبي طالب وأجازه، ورجع بعلم كثير، فولي خطابة إشبيلية بلده، توفي سنة: (476هـ) من مصادر ترجمته: غاية النهاية 153/2.

(3) - التبصرة في القراءات لمكي (ص: 60)، والكافي في القراءات لابن شريح (ص: 36).

(4) - جزء من الشطر الثاني من البيت 106 من متن الشاطبية. والبيت كاملاً:

"وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً *** سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرٌ مِّنْ تَلَا.

ووجه استحسان البسملة؛ لفضلها، وإرادة الاستفتاح بها، ووجه تركها؛ لأنها غير مكتوبة في الأجزاء، فلا تقرأ فيها.

واستحسن الشيوخ استعمالها في بعض الأجزاء، وذلك حيث يؤدي تركها إلى القبح، وذلك مثل قوله -تعالى-: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾⁽¹⁾، و﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾⁽²⁾، و﴿إِلَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽³⁾.

وقوله: (أُولِي الْأَدَاءِ)، وهم الذين نقلوا القراءات.

و(الأجزاء)، جمع جزء، ولا يختص بجزء دون جزء، لا أجزاء براءة ولا غيرها، والأجزاء: هم الأرباع، والأثمان، والأعشار، والأحزاب، ولو آية، الحكم سواءً.

الإعراب:

(اخْتَارَهَا): فعل ماض ومفعول، (بَعْضُ): فاعل، (أُولَى): مضاف إليه، (الْأَدَاءِ): كذلك، (لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ): متعلقان ب(اخْتَارَهَا).

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

45) وَلَا تَقِفْ فِيهَا إِذَا وَصَلْتَهَا / بِالسُّورَةِ الْأُولَى الَّتِي خَتَمَتْهَا

قال الشيخ -رحمه الله-: كلامه في هذا البيت في الوجه الذي يتصور عنه من يبسمل.

قال: فاعلم أن في ذلك أربعة وجوه.

- الأول: وصل الجميع: آخر السورة بالبسملة، والبسملة بأول السورة الأخرى.

- الثاني: القطع على الجميع: الوقف على آخر السورة، والوقف على البسملة.

(1) - فصلت: 46.

(2) - غافر: 2.

(3) - النساء: 86.

- الثالث: الوقف على آخر السورة، والابتداء بالبسملة موصولة بأول السورة (التي الشروع فيها) ⁽¹⁾.

وهذه الوجوه الثلاثة كلها جائزة، وأحسنها وأشهرها الأخير منها، (وهو الوقف على آخر السورة، والابتداء بالبسملة موصولة مع السورة الأخرى، من غير تنفس ولا قطع بشيء) ⁽²⁾.

ويظهر من كلام أبي محمد المكي أن الوجه الثاني ممنوع، ولا بد عنده من (وصل البسملة بأول السورة الأخرى على كل حال، ولا يجوز عنده الوقف على البسملة، وإن وقفت على بسملة) ⁽³⁾ السورة قبلها، وأجازه أبو عمرو الداني ⁽⁴⁾.

- الوجه الرابع: أن تصل آخر السورة بالبسملة، وتقف على البسملة، وهذا الوجه متفق على منعه، وهو الذي في البيت.

وقال فيه أبو القاسم الشاطبي -رحمه الله تعالى-:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا ⁽⁵⁾

فنص الناظم على منع هذا الوجه، فدل على جواز غيره، وكذلك الشاطبي رحمهما الله تعالى.

فأما وجه وصل الجميع، فعلى جواز وصل مواضع الوقف، وأما الوقف على الجميع؛ فلأن الوقف في ذلك تام.

ووجه قول أبي محمد المكي الذي منع منه: أنه استعمل البسملة في غير أوائل السور، وهي جيء بها للاستفتاح، وهو بين.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(4) - "ن" التبصرة في القراءات السبع لمكي، (ص: 60) وجامع البيان للداني، 406/1.

(5) - البيت 107 من متن الشاطبية.

ووجه الوجه المشهور: وذلك أن البسملة شرعت في أوائل السور، وذلك محلها، والوقف قبلها على آخر السورة تام.

ووجه المنع في الوجه الرابع هو: نقض الغرض، وذلك أن البسملة - كما تقدم - إنما شرعت للاستفتاح في أوائل السور، فإذا فُصلَ بينها وبين أول السورة الأخرى، صار قد أخرجها عن المعنى الذي جيء بها من أجله، واستعملها في آخر السورة.

قوله: (وَلَا تَقِفْ فِيهَا)، أي: عليها، فاستعمل فيها في موضع عليها، وكذلك الشاطبي في البيت المتقدم، وذلك نحو: قوله - تعالى -: ﴿وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جَذُوعِ النَّخْلِ﴾⁽¹⁾ أي: على جذوع النخل.

[19/ت]

قوله: (إِذَا وَصَلْتَهَا بِالسُّورَةِ الْأُولَى)، الضمير/ عائد على البسملة. وقوله: (خَتَمْتَهَا)، أي: فرغت منها، وقد قدمنا معنى الختم.

الإعراب:

(وَلَا): نهي، (تَقِفْ): جزم بالنهي، (فِيهَا): متعلق بـ(تَقِفْ)، وكذلك (إِذَا وَصَلْتَهَا): فعل ماض، وفاعل، ومفعول، (بِالسُّورَةِ): متعلق بـ(وَصَلْتَهَا)، (الْأُولَى): نعت، وكذلك (الَّتِي)، (خَتَمْتَهَا): فعل ماض، وفاعل، ومفعول. ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

46 (الْقَوْلُ فِي الْخِلَافِ فِي مِيمِ الْجَمِيعِ مُقَرَّبُ الْمَعْنَى مُهَذَّبٌ بَدِيعٌ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: ذكر باب ميم الجمع بإثر البسملة؛ لأن القارئ يقرأ بعد البسملة أم القرآن، وفيها ذكر ميم الجمع في قوله - تعالى -: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾⁽²⁾، فلذلك جعلت بعد البسملة.

(1) - طه: 70.

(2) - الفاتحة: 6-7.

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: وفصول هذا الباب عشرة:

- الأول: في معنى ميم الجمع.

- الثاني: في لغاتها.

- الثالث: في الأصل من تلك اللغات.

- الرابع: في الحروف الواقعة قبلها.

- الخامس: في حكم تلك الحروف.

- السادس: في حكمها بالنسبة لورش.

- السابع: في حكمها بالنسبة لقالون.

- الثامن: في حجة ورش على مذهبه.

- التاسع: في حجة/ قالون على مذهبه.

- العاشر: في صفة الوقف عليها.

[24/ش]

أما حقيقتها: فقال الشيخ -رحمه الله تعالى-: هي الميم الزائدة الدالة على

جماعة المذكّرين نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و﴿فِيهِمْ﴾، و﴿بَيْنَهُمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾،

و﴿أَنْتُمْ﴾، و﴿كُنْتُمْ﴾، و﴿بِهِمْ﴾، و﴿مَوْلَاهُمْ﴾، و﴿غَيْرُهُمْ﴾، و﴿كُنْتُمْ﴾،

و﴿إِلَيْكُمْ﴾، و﴿عَلَيْكُمْ﴾، و﴿كُنْتُمْ﴾، وما أشبه ذلك⁽¹⁾.

فقولنا: الزائدة؛ احترازا من الأصلية، نحو: ﴿نَحْكُمُ﴾، ﴿وَلَا نَكْتُمُ﴾.

وقولنا: الدالة على جماعة المذكّرين؛ لأنها لا يجمع بها وبأهواء إلا المذكر

العاقل، وغير العاقل إذا عومل معاملة من يعقل.

وأما لغتها: فللعرب فيها ثلاث لغات:

- الأولى: الضمة والصلة بالواو مطلقا.

- الثانية: الإسكان وحذف الصلة مطلقا.

⁽¹⁾ - ما بين الهالين ساقط من (ت).

- الثالثة: الضمة والصلة بالواو مع همزة القطع والإسكان فيما عدا ذلك، وهذه اللغات إنما هي ما لم يلقها ساكن.

وكذلك الكلام في أحكامها: ما لم تقع بعدها همزة وصل، فأما إذا وقعت بعدها فالاتفاق من ورش وقالون على ضمها من غير صلة نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾⁽¹⁾، و﴿بِهِمُ الْأَسْبَبُ﴾⁽²⁾، و﴿إِنَّهُمْ إِتَّخَذُوا﴾⁽³⁾، و﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾⁽⁴⁾.

وأما غير ورش وقالون، فمنهم من يضمها مثلهما، ومنهم من يكسرها⁽⁵⁾. وعلى الضم والصلة بالواو مع همزة القطع والإسكان فيما عدا ذلك قول امرئ القيس:

أَمْرُخُ خِيَامُهُمْ أَمْ عُشْرُ أَمِ الْقَلْبِ فِي إِثْرِهِمْ مُنْحَدِرُ⁽⁶⁾

وأما الأصل من هذه اللغات: فقالوا: الأصل منها الضم والصلة بالواو مطلقا، قالوا: والدليل على ذلك من وجهين:

- الأول: كونها مضمومة مع الضمير، والضمير مما يرد الأشياء إلى أصلها، نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾⁽²⁾.

(1) - البقرة: 60.

(2) - البقرة: 165.

(3) - الأعراف: 28.

(4) - آل عمران: 139.

(5) - "ن" ذلك منظوما مع قرائه ورواته في متن الشاطبية: في سورة أم القرآن.

(6) - البيت لمرئ القيس من قصيدة مطلعها:

أَحَارِ عَمْرُو كَأَنِّي خَمِرٌ *** وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِيرُ

"ن" ديوان امرئ القيس بتحقيق: المصطاوي (ص: 105).

- الثاني: الضمير الغائب⁽³⁾ إذا جاوز الواحد يحتاج إلى حرفين بعد الهاء، فقالوا في التنثية: "عليهما" وفي جماعة النسوة: "عليهن"، فيقال في المذكر: "عليهمو"؛ ليصير في مرتبة المؤنث، بل الأولى أن يكون أكثر حروفا منه، فلما لم يوجد إلى أن يكون أكثر حروفا منه سبيل، عُدِلَ إلى التساوي.

وبيان ذلك أن ضمير المؤنثات على ثلاثة أحرف في نحو: "عليهن"؛ لأن الحرف المشدد حرفان، فالنون من حرفين، والهاء قبلها، فذلك جعل ضمير المذكر على ثلاثة أحرف: الهاء من "عليهمو" وشبهه، والميم والواو التي وصلت بها. وأما الحرف الواقع قبلها: (فإنما يقع قبلها)⁽⁴⁾ أربعة أحرف، حرف الكاف نحو: "عليكم"، وحرف الهاء نحو: "عليهم"، وحرف التاء نحو: "أنتم" و"كنتم"، وحرف الهمزة في موضع واحد، وهو قوله -تعالى-: ﴿هَآؤُمْ بِفِرْعَوِّ كِتَابِهِ﴾⁽⁵⁾.

وأما حكم تلك الحروف: فقالوا: حكمها مختلف: أما الهمزة والكاف والتاء فليس إلا الضم، نحو: "كنتم"، و"فيكم"، و﴿هَآؤُمْ﴾.

وأما الهاء فبحسبما يقع قبلها، فإن كان قبلها مضموم، أو مفتوح، أو واو، أو ألف، فإنها تكون مكسورة، وسنذكر هذا في باب الهاء إن شاء الله تعالى. وباقي الفصول نتكلم عليها مع حرف الكتاب إن شاء الله تعالى.

(1) - الأنعام: 122.

(2) - هود: 28.

(3) - في (ت) أن ضمير الغائب.

(4) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(5) - الحاقة: 18.

قال الناظم: (الْقَوْلُ فِي الْخِلَافِ فِي مِيمِ الْجَمِيعِ)، قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: معناه: هذا القول وهذا الباب أبين لك فيه الخلاف الواقع بين ورش وقالون في ميم الجمع، وكذلك الاتفاق الذي ذكره إياه⁽¹⁾ في الترجمة.

وبينا معنى ميم الجمع، [ويقال: إنها ميم الجميع]⁽²⁾ وميم الجمع.

قوله: (مُقَرَّبُ الْمَعْنَى)، أي: أن معانيه سهلة/ للفهم، أي: قريبة له. [25/ش]

قوله: (مُهَذَّبٌ) أي: مَخْلَصٌ محرر من الطعن فيه، يقال: فلان مهذب؛ إذ لم

يكن فيه عيب.

قال: النابغة⁽³⁾:

..... عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ⁽⁴⁾

قوله: (بَدِيعٌ)، أي: حسن، يقال: معنى بديع، وشعر بديع، وكلام بديع،

أي: حسن.

الإعراب:

قوله: (مُقَرَّبُ): فيه روايتان -والله أعلم- بالرفع وهي المشهور، فيكون خبر

ابتداء مضمّر، أي: وهو مقرب المعنى، وبالنصب وهو على الحال من (الْقَوْلِ)، وإضافته لا تعرفه. (مُهَذَّبٌ بَدِيعٌ): صفتان.

ثم قال -رحمه الله تعالى-:

(1) - في (ت) وكذا الاتفاق أذكره إياه في الترجمة.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - النابغة الذبياني زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع، الشاعر المقدم، توفي سنة:

(18ق.هـ). "ن" المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء (ص:252).

(4) - الشطر الثاني من بيت للنابغة، والبيت بشطريه كاملاً:

وَلَسْتُ بِمُسْتَبَقٍ أَحَا لَا تَلُمُهُ *** عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ

"ن" ديوان النابغة (ص:28).

47) (وَصَلَ وَرْشٌ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: كلامه في هذا البيت في حكم ميم الجمع

بالنسبة إلى ورش. فاعلم أن ورشا يضم هذه الميم، ويصلها بالواو مع همزة / [20/ت] القطع، ويسكنها فيما عدا ذلك.

قوله: (وَصَلَ وَرْشٌ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ)، البيت. يعني وصلها بالواو؛ إذ لا

توصل بعد الميم إلا بالواو.

وقوله: (إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ)، له ثلاثة مفهومات:

- المفهوم الأول: إذا أتى بعدها الساكن ما حكمها؟.

قال: حكمها الضم، وحذف الصلة، وقد ذكره بعد في قوله: (وَاتَّفَقَا فِي

ضَمِّهَا)، البيت.

- المفهوم الثاني: إذا أتى بعدها حرف من سائر حروف المعجم ما

حكمها؟.

قال: حكمها الإسكان وحذف الصلة.

- المفهوم الثالث: ما حكمها لقالون؟.

ذكره في البيت الذي بعد هذا.

وقوله: (وَصَلَ وَرْشٌ)، إلى آخر البيت.

أي: أثبت صلتها، وهي الواو كما قدمنا.

وقوله: (هَمْزِ الْقَطْعِ)، احترازاً من همزة الوصل؛ لأن ذلك خاص بهمزة

القطع دون أقسام الهمز الأربعة، على ما نذكر في باب الهمز إن شاء الله تعالى،

بل همزة القطع ههنا خلاف همزة الوصل فتأمله.

وحجة ورش على مذهب الجمع بين اللغتين من الضمة والصلة بالواو

والإسكان، قاله أبو عمرو⁽¹⁾.

(1) - "ن" جامع البيان في القراءات السبع 420/1.

قلت: فيه نظر؛ لأن ورشا -رحمه الله تعالى- ضمها ووصلها بالواو مع همزة القطع، وأسكنها فيما عدا ذلك.

وهذه إحدى اللغات فيها التي استعمل امرؤ القيس في البيت الذي قدمنا له⁽¹⁾، فلم يجمع في مذهبه بين اللغتين، بل استعمل فيها لغة واحدة. فافهمه وهو بين.

والصواب -والله أعلم- أن يقال: إن ورشا ضمها ووصلها مع الهمزة؛ لِيَتَّقُوا بذلك على النطق بها؛ لأنها حرف قوي على ما ذكره في بابه إن شاء الله تعالى، وسكنها في ما عدا ذلك طلباً للتخفيف.

الإعراب:

(وَصَلَ): فعل ماضٍ، (وَرَشَ): فاعل، (ضَمَّ مِيمَ الْجَمْعِ): مفعول ومضافين، (إِذَا): ظرف، وفيها معنى الشرط، (أَتَتْ): تقدم إعرابه غير ما مرة، فأغنى عن إعادته، (مِنْ قَبْلِ): متعلق بـ(أَتَتْ)، والعامل في (إِذَا): (وَصَلَ).

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

(48) وَكُلُّهَا سَكَّنَهَا قَالُونَ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونٌ

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في هذا البيت في حكمها بالنسبة لقالون، قال: فاعلم أن لقالون مذهبين في ميم الجمع:

- أحدهما: الإسكان وحذف الصلة مطلقاً، وهي الرواية المشهورة عنه التي رواها أبو نسيط واختارها، وهي التي ذكرها الناظم عفا الله عنه.

- المذهب الثاني: الضمة والصلة بالواو مطلقاً مع الهمزة، إلا مع الساكن؛ إذ هو محل الاتفاق كما قدمنا.

فقال: (وَكُلُّهَا)، يعني ميم الجمع مع الهمزة ومع غيرها.

(1) - ونصه كما تقدم: أَمْرُخْ خِيَامَهُمْ أَمْ عَشْرُ *** أَمْ الْقَلْبُ فِي إِثْرِهِمْ مُنَحَدِرْ

قوله: (سَكَّنَهَا قَالُونَ)، أي: حذف صلتها وأسكنها؛ إذ لا تصح الصلة مع الإسكان.

قوله: (مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا / سُكُونٌ)، / فإذا أتى بعدها السكون ما حكمها؟، ذكره في البيت الذي بعد هذا.

وقوله: (سُكُونٌ)، إنما يأتي بعدها الساكن بعد همزة الوصل، أو لام التعريف، نحو: ﴿بِهِمْ أَلَا سَبَبٌ﴾⁽¹⁾، و﴿عَلَيْهِمُ الدِّلَّةُ﴾⁽²⁾، و﴿أَحَدَكُمْ أَمُوتُ﴾⁽³⁾، و﴿وَأَنْتُمْ أَلَا غُلُونَ﴾⁽⁴⁾.
أو الفعل⁽⁵⁾ الماضي نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَتَّخِذُوا الشَّيَاطِينَ﴾⁽⁶⁾ وما أشبه ذلك.

وإنما كان ذلك؛ لأن ميم الجمع لا تكون إلا آخرًا في غالب أحوالها، بل لا تكون إلا كذلك، وأما التي لا تكون آخرًا، فلا كلام عليها في هذا الباب.
والساكن الذي يأتي بعدها يكون في أول الكلام ضرورة، وإذا كان الساكن في أول الكلام لزم الإتيان بالهمزة قبله، فلذلك يقال: ما لم تأت من قبل همز الوصل، وإذا أتت من قبل همز الوصل فحكمها الاتفاق فاعلم ذلك.
وحجة قالون على مذهبه المشهور عنه: أنه التزم فيها إحدى اللغات المسموعة فيها واختارها؛ لأنها هي اللغة الخفيفة، ولمَّا يؤدي الضم والصلة فيها

(1) - البقرة: 165.

(2) - البقرة: 60.

(3) - المنافقون: 10.

(4) - آل عمران: 139.

(5) - في (ت) وأما في الفعل نحو ...

(6) - الأعراف: 28.

من توالى الضمات، وذلك نحو قوله: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِىَ اللَّهِ شَكٌّ﴾⁽¹⁾، ففي مثل هذا خمسة ضمات ظاهرة، واثنان مقدرة، وهما في الواو التي توصل به ميم الجمع، وهي في تقدير ضمتين، وحمل سائر المواضع على ذلك. وهذا يقال فيه وفي مثله: بالحمل على موضع الصلة، وإن لم تكن هناك علة، وهو في اللغة العربية كثير.

الإعراب:

(وَكُلُّهَا): مبتدأ ومضاف إليه، ولا يصح فيه النصب، ويكون من باب الاشتغال؛ لأن كُلاً إذا أضيفت إلى الضمير لا تكون إلا مبتدأة وتوكيدا، (سَكَّنَهَا): فعل ماضٍ، وفاعل، ومفعول، في موضع الخبر، (قَالُونُ): فاعل، بـ(سَكَّنَ)، (مَا لَمْ يَكُنْ): (مَا): ظرفية فيها معنى الشرط، وهي تقدر أيضا بالمصدر، والعامل فيها (سَكَّنَهَا)، و(سُكُونُ): خبر (يَكُونُ)، واسمها في المجرور⁽²⁾. ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

49) وَاتَّفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ

ذكر في هذا البيت: أن ورشا وقالون اتفقا على ضمها وحذف صلتها، إذا أتى من بعدها الساكن، وقد قدمنا أن الساكن الواقع بعدها إنما يكون بعد همزة الوصل، نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾⁽³⁾، و﴿بِهِمُ الْأَسْبَبُ﴾⁽⁴⁾، و﴿إِنَّهُمْ إِتَّخَذُوا﴾⁽⁵⁾ وما أشبه ذلك.

(1) - إبراهيم: 13.

(2) - في النسختين كذا: "و(سُكُونُ) خبر (يَكُونُ) واسمها في المجرور. ولعل الصواب - والله تعالى أعلم - و(سُكُونُ) اسم (يَكُونُ) وخبرها في المجرور.

(3) - البقرة: 60.

(4) - البقرة: 165.

(5) - الأعراف: 28.

قال: وذلك على وجهين: أحدهما أن يكون ذلك على قراءة الإسكان مطلقاً، فحركها لالتقاء الساكنين، واختار لها الضم رجوعاً إلى الأصل.

قال: وسواء تحرك الساكن بعدها بحركة عارضة أو ليس، نحو: ﴿بِهِمْ
الْأَسْبَبُ﴾⁽¹⁾ فإن ذلك لا يخرجها عن حكمها، والحركة العارضة لا تراعى /
ههنا، وهي حركة النقل في لام التعريف.

قوله: (فِي ضَمِّهَا)، أي: على ضمها، وقد تقدم مثله⁽²⁾.

قوله: (فِي الْوَصْلِ)؛ احترازاً من الوقف، ويُذكر حكمها في الوقف بعد.

قوله: (إِذَا أَتَتْ)، إلى آخره، وإذا لم تأت ما حكمها؟ الجواب: أنه قدمه.

الإعراب:

(اتَّفَقًا): فعل وفاعل، (فِي ضَمِّهَا): متعلق به، (فِي الْوَصْلِ): كذلك، وهو

العامل في (إِذَا)، و(أَتَتْ): فعل ماضٍ وعلامة، وهو العامل في المجرور بعده.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

50) وَكُلُّهُمْ يَقِفُ بِالْإِسْكَانِ وَفِي الْإِشَارَةِ لَهُمْ قَوْلَانِ

51) وَتَرْكُهَا أَظْهَرَ فِي الْقِيَاسِ وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: كلامه في هذا البيت في الفصل العاشر، وهو

صفة الوقف على ميم الجمع.

قال: فاعلم أنها يوقف عليها بالسكون، وفي جواز الإشارة فيها - وهي الروم

والإشمام، ويأتي بيانهما في بابهِ إن شاء الله تعالى - مذهبان:

(1) - البقرة: 165.

(2) - أي: استعمال في بمعنى على، واستدل له بقوله - تعالى -: ﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ

النَّحْلِ﴾ أي: على جدوع. "ن" فيما سبق في (ص154).

-الأول: جواز ذلك، وهو الذي ذهب إليه أبو محمد مكّي، واحتج

لذلك بأن قال: "وذلك أني لم أسمع فيها/ بمنع ولا إيجاب، غير أنهم أطلقوا جواز الروم والإشمام في كل مضموم أو مرفوع، وميم الجمع من ذلك"⁽¹⁾.

قال: "وليس صلتها بالواو بمانع لها من ذلك، كما أنه ليس صلة هاء

الضمير بمانع لها من الروم والإشمام"⁽²⁾.

- المذهب الثاني: منع ذلك، وهو الذي ذهب إليه أبو عمرو الداني،

واحتج لذلك بأن قال: "وذلك أن ميم الجمع جيء بحركتها ليتوصل إلى الصلة بها، فلما ذهبت الصلة في الوقف بإجماع ذهبت الحركة؛ لذهاب ما لسيبه جيء بها وهي الصلة، فبقيت الميم ساكنة"⁽³⁾.

وقال في الفرق بينها وبين هاء الضمير: [وذلك أن هاء الضمير]⁽⁴⁾ اسم

من الأسماء، والحركة فيها أصلية، وميم الجمع حرف من الحروف، والحركة فيها عارضة، جيء بها ليتوصل إلى الصلة، والحركة العارضة لا يكون فيها روم ولا إشمام، على ما سنذكر في بابه إن شاء الله تعالى⁽⁵⁾.

وهذا هو الكلام في هذه المسألة مختصرا ملخصا.

فقوله: (وَكُلُّهُمْ)، يعني جميع القراء: نافع وغيره.

(1) - من الكشف ببعض التصرف، ونص كلام الكشف كما هو: "وما علمت أن أحدا نص عليها بمنع ولا إيجاب، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام في كل مرفوع أو مخفوض أو مضموم لساكن قبله، أو مكسور لساكن قبله، فالميم من جملة الحروف..." "ن" الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 128/1.

(2) - بتصرف أيضا من الكشف، "ن" الكشف 128/1.

(3) - نقل ذلك بالمعنى أيضا، "ن" جامع البيان في القراءات السبع 834/2.

(4) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(5) - "ن" جامع البيان في القراءات السبع 834/2.

وقوله: (وَفِي الْإِشَارَةِ)، كناية عن الروم والإشمام.

قوله: (لَهُمْ)، لجميع القراء.

(قَوْلَانِ)، بالإجازة والمنع، وقد قدمناهما.

قوله: (وَتَرَكُهَا)، أي: ترك الإشارة.

قوله: (أَظْهَرُ فِي الْقِيَاسِ)، أي: أبين وأظهر وأشهر.

الشيخ قال: وإنما قال ذلك: اعتماداً على مذهب الحافظ أبي عمرو رحمه

الله تعالى؛ لأنه بمذهبه اقتدى⁽¹⁾، وهو الذي نظم عليه، وإن كان كل واحد من

هذين الشيخين إنما قال بالقياس.

قوله: (وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ)، أي: أخذه واستحسنه.

قوله: (جُلُّ النَّاسِ)، أي: أكثر الناس، وجل الشيء أكثره ومعظمه.

الإعراب:

(وَكُلُّهُمْ يَقِفُ): قد تقدم مثله، (بِالْإِسْكَانِ): متعلق بـ(يَقِفُ)، (وَفِي

الْإِشَارَةِ): متعلق بمحذوف؛ لأنه خير المبتدأ، والمبتدأ قوله: (قَوْلَانِ)، (وَتَرَكُهَا):

مبتدأ ومضاف، (أَظْهَرُ): خبره، (فِي الْقِيَاسِ): متعلق به، (وَهُوَ): مبتدأ،

(الَّذِي): خبره، (ارْتَضَاهُ): فعل ومفعول، (جُلُّ النَّاسِ): فاعل ومضاف.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

52) الْقَوْلُ فِي هَاءِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ وَالْخُلْفِ فِي قَصْرٍ وَمَدٍّ زَائِدٍ

الكلام على هاء
الضمير

قال الشيخ - رحمه الله -: هذا باب هاء الضمير، ويقال لها: هاء الكناية،

وكذا بوب الشاطبي - رحمه الله تعالى - فقال: "باب هاء الكناية"⁽²⁾.

قال وجه المناسبة بينه وبين الباب التي قبله بَيِّنٌ، وهو أن في هذا الباب

حذف الصلة وإثباتها، والذي تقدم مثله.

(1) - في (ت) قرأ.

(2) - حرز الأمانى ووجه النهانى في القراءات السبع (ص: 13).

قال وفصولها عشرة أيضا:

- في حقيقتها.
 - وفي لغاتها.
 - وفي الأصل من تلك اللغات.
 - وفي أسمائها.
 - وفي الموضع الذي تضم فيه أو تكسر.
 - أو فيما تتصل به.
 - وفيما يوصل منها وما لا يوصل، ومن يصلها.
 - وبأي شيء توصل؟.
 - ولأي شيء توصل؟.
 - وفي صفة الوقف عليها.
- فأما حقيقتها: فهي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكور نحو:
- ﴿خَلَفَهُ﴾⁽¹⁾، و﴿بِهِ﴾⁽²⁾، و﴿رُسُلِهِ﴾⁽³⁾.
- فقولنا: الزائدة الدالة على الواحد، احترازا من التي تدل على الواحدة نحو:
- ﴿خَلَفَهَا﴾⁽⁴⁾، و﴿رَزَقُهَا﴾⁽⁵⁾.
- وأما لغاتها: فللعرب فيها أربع لغات:
- الأولى: الضم والصلة بالواو، فيقال: ﴿بِهِ﴾ و﴿فِيهِ﴾.
 - الثانية: الضم من غير صلة فيقال: ﴿خَلَفَهُ﴾⁽⁶⁾.

(1) - عبس: 18.

(2) - البقرة: 21.

(3) - البقرة: 284.

(4) - النحل: 5.

(5) - هود: 6.

(6) - عبس: 18.

- الثالثة: الكسر والصلة بياء، إذا جاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة، فيقال: ﴿بِهْ﴾⁽¹⁾، و﴿فِيهِ﴾⁽²⁾.

- الرابعة: الكسر وحذف الصلة، فيقال: ﴿فِيهِ﴾.

وأما الأصل من هذه اللغات: فالضم والصلة بالواو.

قال ابن القصاب⁽³⁾: "وعلى هذا قرئ قوله -تعالى-: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾"⁽⁴⁾.

قال: "وهي قراءة ابن أبي إسحاق"⁽⁵⁾.

قال: "والدليل على ذلك العموم والخصوص، (والافتقار وعموم الافتقار.

فبيان العموم والخصوص)⁽⁶⁾ أن الهاء المكسورة يجوز ضمها ولا ينعكس.

وبيان الافتقار أنك تقول: الكسر في الهاء مفتقر للكسرة قبلها أو للياء"⁽⁷⁾.

(1) - البقرة: 21.

(2) - البقرة: 1.

(3) - محمد بن علي بن عبد الحق أبو عبد الله الأنصاري الفاسي، يعرف بابن القصاب، مقرئ مُصَدَّرٌ كامل، قال أبو حيان: كان يقرئ القرآن بقراءات السبعة ويقرئ العربية أيضاً، من مؤلفاته الكتاب الكبير في القراءات وعللها، وتقريب المنافع في حروف نافع، توفي -رحمه الله- في حدود سنة: (690هـ) من مصادر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء 204/2.

(4) - القصص: 81.

(5) - ابن أبي إسحاق: عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري، أحد الأئمة في القراءات والعربية. أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم. (ت 127هـ) من مصادر ترجمته: غاية النهاية 410/1.

(6) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(7) - في تقريب المنافع: "مسألة: وأصل هاء الإضممار: الضم والصلة بالواو: لهو وعنهو وبهو وفيهو وعلى هذا قرئ: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ و﴿بِهِ هُدًى لِّلْمُتَّفِينَ﴾ هذه قراءة ابن أبي=

وأما أسمائها: فيقال لها: (هاء الإضممار، ومعناه الإخفاء، تقول: أضمرت الشيء في نفسي إذا أخفيتَه وسترته.

ويقال لها) ⁽¹⁾: هاء الكناية، تقول: كُتِبَ عن كذا/، أي: إذا عبرت عنه [28/ش] بكلام آخر.

قال ابن عباس -رضي الله عنهما- في قوله -تعالى- ﴿أَوْ لَمَْسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ ⁽²⁾: [إِنَّ اللَّهَ حَيِّي كَرِيمٌ/، يُكْنِي بِالْحَسَنِ عَنِ الْقَيْحِ؛ فَكُنِّي بِاللَّمْسِ عَنِ الْجَمَاعِ] ⁽³⁾.

وكذلك قوله -تعالى-: ﴿كَانَا يَاكُلُ السَّيِّئَاتِ﴾ ⁽⁴⁾، كناية عن قضاء الحاجة ⁽⁵⁾.

وقوله -تعالى- في سورة الأعراف حكاية عن نبيه [هود] ⁽⁶⁾ -عليه السلام-: ﴿فَالْیَقَوْمِ لَیْسَ بِ سَبَاهَةٍ وَلَکِنِّی رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِیْنَ﴾ ⁽⁷⁾ أي: ليس بي كذب.

وأما ما يضم منها وما يكسر: فذلك بالنظر إلى ما يقع قبلها، فإن كان قبلها ساكن صحيح، أو معتل غير الواو، أو متحرك بالضم، أو بالفتح، فإنها

=إسحاق، والدليل على ذلك عموم الضم في هذا الباب، وخصوص الكسر فيه. "ن" تقرب المنافع في حروف نافع (ص: 86).

⁽¹⁾ - ما بين الهالين ساقط من (ت).

⁽²⁾ - النساء: 43.

⁽³⁾ - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

⁽⁴⁾ - المائدة: 77.

⁽⁵⁾ - "ن" أثر ابن عباس في تفسير السمعي 431/1.

⁽⁶⁾ - في النسختين معا (ش) و(ت) شعيب، والمثبت من سياق الآية، فهي تحكى عن هود عليه وعلى جميع الأنبياء الصلاة والسلام، وليس عن شعيب عليه السلام.

⁽⁷⁾ - الأعراف: 66.

تضم، نحو: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾⁽¹⁾، ﴿وَشَرُّهُ﴾⁽²⁾، و﴿اجْتَبَهُ﴾⁽³⁾، و﴿خَلَفَهُ﴾⁽⁴⁾، و﴿وَرُسُلِهِ﴾⁽⁵⁾.
وإن كانت قبلها كسرة أو ياء، فإنها تكسر، نحو: ﴿فِيهِ﴾⁽⁶⁾، و﴿بِهِ﴾⁽⁷⁾.

قال: وسواء كانت الكسرة عارضة أو لازمة.

وأورد الشيخ ههنا سؤالاً وهو أن قال: ما الفرق بين الهاء والراء؛ لأن الراء لا يخرجها من أصلها الذي هو التفتحيم إلا اللازم، والهاء ليس كذلك؟
فأجاب عنه بأن قال: وذلك أن الهاء حرف خفي مهموس ضعيف، فأدنى سبب يخرجها عن أصله، والراء حرف قوي مكرر، لا يخرجها عن أصله إلا القوي اللازم، وهو بين فانظره.

وأما ما اتصل به: فإنها تتصل بآخر الكلام في الاسم نحو: ﴿رُسُلِهِ﴾⁽⁸⁾ وفي الفعل نحو: ﴿خَلَفَهُ﴾، والحرف نحو: ﴿بِهِ﴾.
ونتكلم على باقي الفصول مع حروف الكتاب إن شاء الله تعالى.
قوله: (الْقَوْلُ)، إلى آخر البيت. أي: هذا القول أبين لك فيه الاتفاق عن نافع في صلة هاء الضمير وحذفها، والخلاف في ذلك.

(1) - البقرة: 196.

(2) - يوسف: 20.

(3) - طه: 119.

(4) - عبس: 18.

(5) - البقرة: 284.

(6) - البقرة: 1.

(7) - البقرة: 21.

(8) - البقرة: 284.

وقوله: (فِي قَصْرٍ وَمَدٍّ زَائِدٍ)، قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: القصر والمد ههنا بمعنى حذف الصلة وإثباتها.

قال: وهذه الاستعارة سُبِقَ بها الناظم سَبَقَهُ بها القراء، وسبقه بها النحويون. فأما سبق القراء فإنهم عبروا عن حذف الألف في ﴿الصَّلَاحِينَ﴾⁽¹⁾، وشبهه بالقصر، وعن إثبات الألف في ﴿الضَّالِّينَ﴾⁽²⁾، و﴿وَالْفَاطِمِينَ﴾⁽³⁾ بالمد.

وأما النحويون فقال سييويه: "ربما مدوا فقالوا: دارهيم ومساجيد"⁽⁴⁾.

الإعراب:

(وَالْخُلْفِ): معطوف على (هَاءِ)، [ولا يصح فيه الرفع على (الْقَوْلِ)؛ إذ تقديره: القول في الاتفاق في هاء]⁽⁵⁾ ضمير الواحد، والخلف فيها كما قدمنا في الشرح، (ضَمِيرُ الْوَاحِدِ): مضاف ومضاف إليه، (فِي قَصْرٍ): متعلق بـ(الْخُلْفِ)، و(زَائِدٍ): نعت للمد.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه و أرضاه-:

(53) وَاعْلَمْ بِأَنَّ صَلَةَ الضَّمِيرِ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ لِلتَّكْثِيرِ

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في هذا البيت في فائدة صلة هاء الضمير.

قال: فاعلم أن هاء الضمير اسم من الأسماء، وهو على حرف واحد، وذلك الحرف حرف خفي ضعيف مهموس، فقدّره بالصلة فقال: (وَاعْلَمْ بِأَنَّ صَلَةَ

(1) - الأعراف: 196.

(2) - الفاتحة: 7.

(3) - الحج: 24.

(4) - الكتاب 28/1.

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

الضَّمِيرِ بِالْوَاوِ)، يعني إذا كان مضموماً (أَوْ بِالْيَاءِ)، إذا كان مكسوراً، وقد قدمنا أن أصلها الضم، فلما وقع قبلها ما يوجب كسرها كسرت، فبقيت الواو بعدها ساكنة، فأبدلت ياء؛ لأنه لا يوجد في الكلام واو بعد كسرة والواو ساكنة.

قوله: (لِلتَّكْثِيرِ)، أي: لتكثير حروف الاسم، وبني هذا الاسم لأجل الشبه الذي بينه وبين الحرف، واختلف في ذلك الشبه ما هو؟.

ف قيل: الافتقار؛ لأن الحرف يفتقر إلى ما يبين معناه، وكذلك هذا الضمير مفتقر إلى ما يفسره ويبين معناه.

وقيل: وجه الشبه بينه وبين الحرف من جهة الوضع؛ لأن الحرف وضع على حرف واحد، وكذلك هاء الضمير بني على حرف واحد، فلما أشبهه أعطى حكمه فتأمله.

وبنى على حركة تقوية له، وخفض بالضممة للفرق بينه وبين المؤنث.

الإعراب:

(اعْلَمْ): أمر، (بِأَنَّ): متعلق به، (صِلَة): / اسم (أَنَّ)، (الضَّمِيرِ): مضاف، [29/ش] (بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ): متعلق بـ(صِلَة)، (لِلتَّكْثِيرِ): في موضع خبر (أَنَّ).

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

54) فَالْهَاءُ إِنْ تَوَسَّطَتْ حَرَكَتَيْنِ فَنَافِعُ يَصِلُهَا بِالصَّلَاتَيْنِ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: الكلام في هذا البيت فيما يوصل من هاء

الضمير [وما لا يوصل، وفي الشروط التي توصل بها.

قال: فاعلم أن نافعاً يصل هاء الضمير⁽¹⁾ إذا وقع بعدها متحرك وقبلها

متحرك في الحالة، وفي الأصل من غير خلاف، نحو: ﴿خَلَفَهُ مِّنْ نُّطْقَةٍ خَلَفَهُ، فَقَدَّرَهُ﴾⁽²⁾.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - عيس: 18 و 20.

فإن وقع قبلها ساكن صحيح، أو غير صحيح فلا يصلها.
وإن كان قبلها في الأصل ساكن، فيأتي حكمها عند قوله: (وَأَقْصُرْ لِقَالُونَ)، إلى آخر الباب.

قوله: (فَالِهَاءُ)، الألف واللام للعهد، والمعهود هاء الضمير في قوله: (الْقَوْلُ فِي هَاءِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ).

قوله: (إِنْ تَوَسَّطَتْ حَرَكَتَيْنِ)، أي: إن كانت بين حركتين، نحو ما قدمنا، ومثاله في المكسورة: ﴿وَمَلَيْكَتِهِ وَكُتَيْهِ وَرُسُلِهِ﴾⁽¹⁾، وما أشبه ذلك.
قوله: (فَنَافِعُ يَصِلُهَا)، اعلم أنه متى ما ذكر نافعاً هكذا وأسند الحكم إليه، فهو مما اتفق عليه ورش وقالون⁽²⁾.

(بِالصَّلَاتَيْنِ)، يريد بالواو إن كانت مضمومة، وبالياء إن كانت مكسورة.
ومفهوم قوله: أنها إذا كان قبلها ساكن وبعدها متحرك نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾⁽³⁾، فإنه لا يصلها، هذا صحيح، وابن كثير يصلها في مثل هذا.
وحجة نافع في حذف صلتها ههنا أن يقال: وذلك أن هذه الهاء حرف خفي (مهموس)⁽⁴⁾ كما قدمنا، وقبلها ساكن، فلو وصلها لوصلها إما بالياء، أو بالواو، وهما ساكنان، فكان يجتمع/ ساكنان والهاء ليست بحاجز حصين؛ لأنها ضعيفة، وجعلها ابن كثير حاجزاً واعتد بها.

(1) - البقرة: 284.

(2) - وقد تقدم هذا في (ص: 129) عند قوله الناظم:

وَرُبَّمَا أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ *** مَا اتَّفَقَ فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ

(3) - البقرة: 1.

(4) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

ومفهوم قوله أيضا: أنها إذا كانت بعد متحرك وبعدها ساكن أنها لا توصل، نحو: "رَزَقَهُ اللَّهُ"، و"خَلَقَهُ اللَّهُ"، و"بِهِ الْكِتَابُ"، و"رُسُلِهِ الَّذِينَ"، وما أشبه ذلك.

وهذا اتفاق ورش وقالون وابن كثير، إلا إذا كان الساكن الواقع بعدها تاء مدغمة، نحو: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾⁽¹⁾، في قراءة البري، فإنه يصلها ههنا.

الإعراب:

(فَالْهَاءُ): مبتدأ وخبره في جملة الشرط والجواب بعدها، (إِنْ): شرط، (تَوَسَّطْتَ): ماض وعلازمة، (حَرَكْتَيْنِ): مفعول به أو ظرف، والتقدير بين حركتين، (فَنَافِعُ): الفاء جواب الشرط وهي لازمة؛ لأن الجواب بالاسم، (نَافِعُ): مبتدأ، (يَصِلُهَا): فعل مضارع ومفعول في موضع الخبر، (بِالصَّلَاتَيْنِ): متعلق به. ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

55) وَهَاءُ هَذِهِ كَهَاءِ الْمُضْمَرِ فَوَصَلُهَا قَبْلَ مُحَرِّكِ حَرِّ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: هذه المسألة تبرع بها؛ لأنه إنما تعرض في الترجمة لهاء الضمير، والهاء من قوله - تعالى -: ﴿هَذِهِ﴾⁽²⁾ حيث ما وردت ليست بهاء الضمير، وإنما هي بدل من الياء، والأصل هذي بالياء، وعلى ذلك أنشد أبو عمرو فقال:

فَهَذِي سُوْفُ يَا عَدِيُّ بْنُ مَالِكٍ كَثِيرٌ وَلَكِنْ أَيْنَ بِالسَّيْفِ ضَارِبُ⁽³⁾

قال: والتبرع جائز جاء به الكتاب والسنة، فالكتاب: قوله - تعالى -: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوِسِي قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾⁽⁴⁾، هذا هو الجواب.

(1) - عبس: 10.

(2) - البقرة: 34.

(3) - البيت لا تعلم له نسبة لقائل معين، وقد أورده الفراء بدون نسبة، في معاني القرآن 164/1. وابن الشجري في أماليه 408/1، ويروى بلفظ يا صدي، بدل يا عدي.

(4) - طه 16 - 17.

وقوله: ﴿أَتَوَكَّوْا عَلَيْهَا وَأَهشُّ بِهَا عَلَى غَنَمٍ﴾⁽¹⁾ إلى آخر الآية تبرع.

والسنة: قوله -صلى الله عليه وسلم-: حين سئل عن ماء البحر فقال: «هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ». وهذا هو الجواب، ثم زاد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»⁽²⁾.

قال: وهذا لا يضر مع حصول المقصود، وإنما يضر النقص، وأما الزيادة فلا. قوله: (وَهَاءُ هَذِهِ كَهَاءِ الْمُضْمَرِ)، أي: أن هذه الهاء حكمها حكم هاء الضمير، توصل بين متحركين مثلها.

قوله: (فَوَصَلُهَا قَبْلَ مُحَرِّكِ حَرْ)، وإنما قال: (قَبْلَ مُحَرِّكِ)، ولم يقل: بين محركين؛ لأنها لا تكون إلا بعد متحرك ضرورة، وهي حركة الذال الذي قبلها.

وقوله: (حَرْ)، أي: حقيق، يقال: حر وحري، وقمن وقمين، / وجدير [30/ش] وخليق، بمعنى حقيق كلها، ومنه قول الشاعر:

إِنَّ الَّذِي وَهُوَ مُثْرٌ لَا يَجُودُ حَرْ بِفَاقَةٍ تَغْتَرِبُهُ بَعْدَ إِثْرَاءِ⁽³⁾

قوله: (فَوَصَلُهَا)، إلى آخره، وذلك نحو: ﴿هَذِهِهٗ إِلَّا نَعْلَمُ﴾⁽⁴⁾، و﴿هَذِهِهٗ سَبِيلِي﴾⁽⁵⁾.

والتي بعد الساكن نحو: "هذه الآية"، و"هذه الأرض"، وما أشبه ذلك.

(1) - طه: 17.

(2) - أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: وقوت الصلاة، باب: الطهور للوضوء، حديث رقم: 60.

(3) - في النسختين معا بعد إضرار، والصحيح المثبت هو إثراء، والبيت ذكر في زهر الأكم في الأمثال والحكم 160/1 غير منسوب.

(4) - الأنعام: 141.

(5) - يوسف: 108.

الإعراب:

(وَهَاءُ): مبتدأ، (هَذِهِ): مضاف وهو محكي، (كَهَاءِ الْمُضْمَرِ): في موضع الخبر، (فَوَضَّلَهَا): مبتدأ ومضاف، (قَبْلَ مُحَرِّكِ): العامل فيه: (وَضَّلَهَا)، و(حَرِّ): خبر المبتدأ، وأصله حَرِّيٌّ على وزن فَعِلٍ، نحو: حَدِزْ، وما أشبهه ذلك، فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت، وبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكن، فحذفت الياء لاجتماعهما، وبقيت الكسرة تدل عليها بخلاف التنوين.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

56 (وَأَقْصُرْ لِّقَالُونَ يُؤَدِّهِ مَعَا وَنُؤْتِهِ مِنْهَا الثَّلَاثَ جُمَعًا

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: كلامه في هذا البيت في الهاء إذا كان قبلها في الأصل ساكن، وفي الحالة متحرك.

قال: ويقال لها: الهاء المتصلة بالفعل المجزوم.

قال: وهي تنقسم في مذهب نافع إلى ثلاثة أقسام:

- قسم: اتفقا ورش وقالون على إثبات الصلة فيه.

وهي ثلاثة مواضع في لفظ واحد: ﴿يَرَهُ﴾⁽¹⁾، في الزلزلة في موضعين،

و﴿يَرَهُ﴾⁽²⁾، في البلد في موضع واحد.

- وقسم: اتفقا على حذف الصلة منه.

وهو موضع واحد، وهو قوله - تعالى - في سورة الزمر: ﴿يَرَضَهُ

لَكُمْ﴾⁽³⁾.

- وقسم: اختلفا فيه، وهو اثنا عشر موضعا، اختلف عن قالون في الثاني

عشر وهو: ﴿يَأْتِيَهُ مُؤْمِنًا﴾⁽¹⁾ في طه.

(1) - في موضعين في الزلزلة في الآية 8 والآية 9.

(2) - البلد: 7.

(3) - الزمر: 8.

وذكر الناظم - رحمه الله تعالى ورضي عنه - هذه الأقسام كلها بأحكامها وعللها، جزاه الله خيرا ونفعه بعلمه.

وقوله: (وَأَقْصُرْ لِّقَالُونَ)، أي: احذف الصلة على ما قدمنا في الترجمة.

قوله: (يُؤَدِّهِ مَعًا)، هما في سورة آل عمران⁽²⁾.

وقوله: (نُؤْتِيهِ مِنْهَا الثَّلَاثَ)، أي: الثلاثة المواضع: موضعان في آل عمران

أيضا، ﴿وَمِنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾⁽³⁾.

وقوله: (مَعًا)، أي: جميعا، أي: هذه المواضع بأجمعها، وهي من ألفاظ

التوكيد.

وقوله: (وَأَقْصُرْ لِّقَالُونَ)، إلى آخر البيت، مفهومه أن ورشا لا يقصرها،

وهذا المفهوم صحيح.

الإعراب:

(وَأَقْصُرْ): فعل أمر، (لِّقَالُونَ): متعلق به، (يُؤَدِّهِ): محكي.

قوله: (مَعًا): حيثما وجدته فيه إعرابان: إما الظرف، وإما النصب على

الحال، وهو في معنى جميعا، (وَنُؤْتِيهِ مِنْهَا): محكي، (الثَّلَاثَ): توكيد.

وقوله: (جُمُعًا) توكيد، ومعناه: جميعا، والأولى أن لو قال: كلها جمعا؛ لأن

أجمع ما تصرف منه أكثر يجيء بعد كل، وقد يجيء دونه هكذا، والألف فيه

للإطلاق، وليست للتنوين؛ لأنه لا ينصرف للعدل فلا يدخله التنوين.

[24/ت]

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

(1) - طه: 74.

(2) - في قوله - تعالى -: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِفِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ

تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: 74].

(3) - آل عمران: 145.

57) نُوْلِهِ وَنُصْلِهِ يَتَّقِهِ وَأَرْجِهِ الْحَرْفَيْنِ مَعَ فَأَلَقِهِ

قوله: (نُوْلِهِ)، أي: و(نُوْلِهِ)، فحذف حرف العطف، وحذفه جائز وفيه خلاف، والكثير جوازه⁽¹⁾، وأراد قوله -تعالى- في سورة النساء: ﴿نُوْلِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾⁽²⁾ فيها أيضا.
وقوله: (يَتَّقِهِ)، هو في سورة النور⁽³⁾.

وقوله: و(أَرْجِهِ الْحَرْفَيْنِ)، يعني في الأعراف، وفي الشعراء⁽⁴⁾.
وقوله: مع (فَأَلَقِهِ)، (يريد سورة النمل⁽⁵⁾)، فلا يدخل فيه الذي في سورة القصص؛ لأنه بالياء⁽⁶⁾.
والأولى أن لو تحرز منه، لكن شهرة هذا الموضع تغني عن التقييد، كالحدود في ابن مالك⁽¹⁾.

(1) - بشرط أمن اللبس، وبقاء معمول ما حذف معها، قال ابن مالك -رحمه الله-:

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْدَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ *** وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ
بِعَظْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ *** مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقَى

"ن" شرح المكدودي على الألفية (ص: 231).

(2) - النساء: 114.

(3) - في الآية 50 ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الَّذِينَ يُرِيدُونَ﴾.

(4) - في الأعراف في قوله -تعالى-: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِصِ حَاشِرِينَ﴾ الآية 110، وفي الشعراء في قول الله -تعالى-: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِصِ حَاشِرِينَ﴾ الآية 35.

(5) - أي: في قوله -تعالى-: ﴿إِذْ هَبْ بِكَلْبِهِ هَذَا بِأَلْفَيْهِ إِيَّاهُمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ الآية 28.

(6) - ما بين الهالين ساقط من (ت) والذي في سورة القصص قوله -تعالى-: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ أَنِ ارْضِعْهُ فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ بَالُغِيهِ فِي إِلِيمٍ وَلَا تَخَافِ وَلَا تَحْزَنِ﴾ [القصص: 6].

الإعراب:

أكثر ما في البيت محكي.

وقوله: (الْحَرْفَيْنِ): توكيد/ أو مفعول بأعني، والعامل في (مَع): (اقْصُرْ) [31/ش] الأول.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

58 رِعَايَةً لِأَصْلِهِ فِي أَصْلِهَا قَبْلَ دُخُولِ جَازِمٍ لِفِعْلِهَا

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: كلامه في هذا البيت في حجة قالون على

قصره هذه المواضع.

ومعناه: على الجملة أنه إنما قصرها؛ لأن هذه الهاء قبلها في الأصل - قبل

دخول الجازم - ساكن، وهي الياء؛ إذ أصل ﴿يُؤَدِّهِ﴾ يؤديه، و﴿نُوتِهِ﴾ نوتيه، وكذلك إلى آخرها.

فراعى قالون ذلك الأصل، [ونظر ورش إلى الحالة ولم يراع الأصل فمدها،

فقبلها في الأصل ساكن، ومن أصل نافع ألا يصلها إذا كان قبلها ساكن، فراعى

قالون ذلك الأصل⁽²⁾.

قوله: (رِعَايَةً لِأَصْلِهِ)، أي: نظرا ومحافظة على أصله، أي: لأصل قالون،

والأصل المراعى أنه لا يصل الهاء إلا إذا كانت بين متحركين، فراعى ذلك الأصل

وحافظ عليه ههنا.

وقوله: (فِي أَصْلِهَا)، أي: إنما راعى ذلك الأصل في أصل هذه الكلمات،

وهذه الهاءات لا في الحالة؛ إذ ليس في الحالة ساكن يراعيه، فافهمه.

(1) - ولذلك قيل في حدوده من خلال ألفيته:

وَيُعْطِيكَ الْأَحْكَامَ بِالْمِثَالِ *** كَعَامِرٍ وَمُذْنِبٍ يَا تَالِ

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قوله: (قَبْلَ دُخُولِ جَازِمٍ لِفِعْلِهَا)، منها ما هو مجزوم للجازم وهو "إِنْ" الشرطية في ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و(مَنْ) الشرطية في ﴿نُؤَلِّهِ﴾ والعطف في ﴿نُصْلِهِ﴾ وكذلك (مَنْ) الشرطية في ﴿نُوتِهِ﴾ الثلاث، وكذلك: ﴿يَتَفِّهِ﴾. وأما ﴿أَرْجِهْ﴾، و﴿بِأَلْفِهِ﴾ فإنما حذفت منه الياء للأمر، ولا يقال فيه مجزوم إلا مسامحة ومجازا عند البصريين، وحقيقة على مذهب الكوفيين، وبهذا الاعتبار أطلق عليه جازم، أو بالنظر إلى الأكثر والله أعلم.

الإعراب:

(رِعَايَةً): مصدر، والعامل فيه (أَفْصُرُ)، أو مفعول من أجله، وهو العامل فيه أيضا، (لَأَصْلِهِ): متعلق به (فِي أَصْلِهَا): كذلك، (قَبْلَ): كذلك أيضا، (لِفِعْلِهَا): متعلق بـ(جَازِمٍ)؛ لأنه اسم.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

59) وَصِلَ بِطَهَ أَلْهَا لَهُ مِنْ يَاتِهِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ عَنْ رُؤَاتِهِ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: هذا هو الموضع المختلف فيه عن قالون. قال وبالجمل: إن الحافظ أبا عمرو ذكر فيه الوجهين وقال: والوجهان صحيحان عنه، يعني حذف الصلة، فترجح من هذا النقل حذف الصلة⁽¹⁾. وقال الناظم: (وَصِلَ)، فأمر بالصلة، ثم حكى الخلاف، فيظهر منه ترجيح الوصل.

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: وهو أولى، ورؤي الوجهان فيها عن قالون، والحلواني، وأبي نشيط⁽²⁾.

قال: ووجه ذلك: الجمع بين اللغتين؛ لئلا يعتقد من نُقِلَ مَذْهَبُ قالون أنه لا يحيز الصلة في ما قبله في الأصل ساكن.

(1) - جامع البيان في القراءات السبع 1359/3.

(2) - نفسه.

وأما سؤال التخصيص فلا جواب عنه ههنا.
 قوله: (وَصِلَ بِطَهَ)، أي: في سورة طه، فالباء بمعنى في ظرفية، وقد تقدم مثلها.

قوله: (الْهَاءُ لَهُ)، يعني لقالون؛ لأنه المتقدم الذكر.
 قوله: (مَنْ يَأْتِهِ)، يريد، قوله: -تعالى: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾⁽¹⁾ الآية.
 وقوله: (عَلَى خِلَافٍ فِيهِ عَنْ رُؤَاتِهِ)، أي: عن رواية قالون، وقد قدمنا أن الخلاف فيه من طريق أبي نشيط والحلواني جميعا، فلذا قال: (عَنْ رُؤَاتِهِ).
 والرواة جمع راو، كقاض وقضاة، وغاز وغزاة، ووال وولاة.

الإعراب:

[صل]: أمر، (بِطَهَ): معلق به، (الْهَاءُ): مفعول، وقصره للضرورة.
 قوله: (مَنْ يَأْتِهِ)⁽²⁾: يروى بفتح الميم وكسرها، فعلى الفتح يكون بدلا من الهاء، وعلى الكسر تكون من لفظ الناظم أي: من لفظ (يَأْتِهِ).
 قوله: (عَلَى خِلَافٍ): متعلق بـ(صِلَ)، (فِيهِ): متعلق بـ(خِلَافٍ)، أو بالصفة لـ(خِلَافٍ)، (عَنْ رُؤَاتِهِ): متعلق بـ(خِلَافٍ).
 ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

60) وَنَافِعٌ بِقَصْرِ يَرْضُهُ قَضَى لِثَقْلِ الضَّمِّ وَلِلَّذِي مَضَى

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في هذا البيت في القسم الذي اتفقا ورش وقالون على حذف الصلة منه، وهو قوله -تعالى- في سورة الزمر: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾⁽³⁾، فقال: (وَنَافِعٌ بِقَصْرِ يَرْضُهُ)، أي: بحذف الصلة منه.

(1) - طه: 74

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - الزمر: 8.

قوله: (قَضَى)، أي: حكم بذلك/ وأمر به وارتضاه.

قوله: (لِثَقَلِ الضَّمِّ)، أشار إلى العلة الموجبة لقصره، ومعناها على الجملة بعد تقرير المسألة: أن السؤال إنما يرد على ورش؛ إذ هو الذي خرج عن أصله، وأما قالون فإنه قصر ما كان مثله، مما قبله في الأصل ساكن لما قدمناه. فمعنى هذه العلة أن ورشا نظر إلى أن أصل هذه الكلمة (يَرْضَاهُ) فقبل الهاء في الأصل ساكن وهو الألف.

وهذا معنى قول الناظم: (وَلِلَّذِي مَضَى)، أي: ولأجل أن قبل الهاء في الأصل ساكن كما مضى في المواضع المتقدمة.

قوله: (لِثَقَلِ الضَّمِّ)، إشارة إلى الفرق بينه وبين المواضع المتقدمة، قال: لأن الضم ثقيل، والمواضع المتقدمة مكسورة، والكسر خفيف؛ لأنه أخو الفتح؛ في أنه يكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم، والفتحة تكون علامة للخفض في الأسماء التي لا تنصرف، نحو: أحمد وإبراهيم⁽¹⁾.

فلما كانت العلة ههنا مركبة من شيئين قويت فمنعت الصلة، وهو بين.

الإعراب:

(نَافِعٌ): مبتدأ وخبره، (قَضَى)، وهو العامل في (بَقَصِرَ)، وكذلك (لِثَقَلِ الضَّمِّ)، و(مَضَى): صلة (الَّذِي).
ثم قال - رحمه الله تعالى -:

61) وَلَمْ يَكُنْ يَرَاهُ فِي هَاءِ يَرَهُ مَعَ ضَمِّهَا وَجَزْمِهِ إِذْ غَيَّرَهُ

62) لِفَقْدِ عَيْنِهِ وَلَا مِهِ فَقَدْ نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدْ

(1) - الأسماء التي لا تنصرف كما علم في محله لا بد فيها من علتين فرعيتين: أو علة واحدة تقوم مقامهما، فمثلاً أحمد وإبراهيم الممثل بهما، ممنوعان من الصرف لعلتين، في أحمد: العلمية ووزن الفعل، وفي إبراهيم: العلمية والعجمة. والعلل التسع جمعها في بيت من قال:

اجْمَعْ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ *** رَكَّبْ وَزْدَ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في هذين البيتين في القسم المتفق فيه عن نافع على إثبات الصلة فيه، وهو ثلاثة مواضع في لفظ واحد. وهو: ﴿يَرَهُ﴾ في البلد⁽¹⁾، و﴿يَرَهُ﴾ في الزلزلة في موضعين⁽²⁾. فتكلم في البيت الأول في حكمه، وفي الثاني في وجه ذلك الحكم فقال: (وَلَمْ يَكُنْ)، اسم (يَكُنْ) مضمَر: تقديره: هو، يعود على نافع. وقوله: (يَرَاهُ)، الفاعل أيضا نافع، وضمير المفعول يعود على القصر، أي: ولم يكن نافع يرى القصر في هاء: ﴿يَرَهُ﴾. فيرى الوصل على هذا. فتأملله فهو بين. وقوله: (مَعَ ضَمِّهَا وَجَزْمِهِ)، أي: مع ضم الهاء وجزم الفعل. وقوله: (إِذْ غَيَّرَهُ)، [يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ بـ(غَيَّرَ) نافع، أي: إِذْ غَيَّرَ نافع]⁽³⁾، هذا اللفظ فأخرجه من القاعدة المقررة في ﴿يَرِضُهُ﴾⁽⁴⁾. ويحتمل أن يكون الفاعل الجزم، والتقدير: إِذْ غَيَّرَ الْجَزْمُ هَذَا الْفِعْلَ بِحذف الألف من آخره، والأول أظهر، والله أعلم. قوله: (مَعَ ضَمِّهَا)، إلى آخر البيت. هذا إلزام وطلب للفرق بينه وبين ﴿يَرِضُهُ﴾، ومعناه على الجملة: أنه يقول: وذلك أن ورشا لم يراع الساكن في الوصل قبل الهاء في المواضع الاثني عشر: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ إلى آخره، ورعاه في ﴿يَرِضُهُ﴾.

(1) - البلد: 7.

(2) - الآية 8 والآية 9.

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(4) - الزمر: 8.

والفرق بينهما أن هذه الهاء مضمومة، وتلك مكسورة، فقصر فيها، ولم يقصر في ﴿يَرَهُ﴾ مع أن الهاء مضمومة مثل: ﴿يَرِضَهُ﴾، وهذا محذوف الألف للجازم، وذلك الألف محذوف للجازم مثله.

فقال -رضي الله عنه- في الفرق بينهما: (لِفَقْدِ عَيْنِهِ وَلَا مِهِ)، أي: لأجل أن ﴿يَرَهُ﴾ فقد منه حرفان، وهما العين التي هي الهمزة، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، واللام الذي هو الألف.

و﴿يَرِضَهُ﴾ لم يفقد منه إلا اللام، وهو الألف الذي بعد الضاء، فوصل ﴿يَرَهُ﴾؛ ليقوم له الوصل مقام المحذوف منه.

وهذا يستدعي: الأصل في هذين اللفظين ما هو؟

فيقول: أما ﴿يَرِضَهُ﴾، فأصله قبل الإعلال يَرْضِي على وزن يَفْعَلُ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فانقلبت الياء ألفا فصار يَرْضَى، فاتصل به ضمير المفعول وهو الهاء، فصار يَرْضَاهُ، فدخل عليه الجازم وهو ﴿إِنْ﴾ الشرطية، فحذف الألف فصار ﴿يَرِضَهُ﴾.

وأما ﴿يَرَهُ﴾، فأصله قبل الإعلال يَرَأِي على وزن يَفْعَلُ؛ لأن ماضيه: رَأَى، فتحركت الياء أيضا وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا فصار يَرَأَى، فانقلبت حركة الهمزة إلى الراء قبلها، وحذفت الهمزة تخفيفا على ما سنذكره/ -إن شاء الله تعالى- في باب النقل. فبقي يَرَى، فاتصل به ضمير المفعول وهو الهاء، فصار يراه، فدخل الجازم وهو ﴿مَنْ﴾ في الزلزلة، و﴿لَمْ﴾ في البلد، فحذف الألف، فصار ﴿يَرَهُ﴾، فبقي من أصوله حرف واحد وهو الفاء، فذهبت العين التي هي الهمزة لأجل النقل، واللام التي هي الألف لأجل الجازم. (فقد ذهب منه على هذا حرفان، وهما اللام والعين، المعبر عنهما بالعين واللام)⁽¹⁾. وهذا بين لمن تأمله وأنصف.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

قوله: (لَفَقَدَ عَيْنَهُ وَلَا مِهَ)، قد بينا كيف ذلك.
 قوله: (فَقَدَ نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَقَامَ مَا فَقَدَ)، أي: قام له الوصل مقام ما فقد.

و(فَقَدَ)، الأول هو (قَدَ)، الذي معناه التحقيق، دخلت عليه الفاء.
 و(فَقَدَ)، الأخير فعل ماضٍ، من فَقَدَ يَفْقِدُ فُقْدَانًا، فالفاء أصلية.
 قالوا: وهذا من التجنيس، وهو اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، وهو من بدیع الكلام ومنه قول الشاعر:

تَقَسَّمَ قَلْبِي فِي هَوَاهُ وَعِنْدَهُ فَرِيقٌ وَعِنْدِي شُعْبَةٌ وَفَرِيقٌ
 إِذَا ظَمِئْتُ نَفْسِي أَقُولُ لَهُ اسْقِنِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءٌ لَدَيْكَ فَرِيقٌ⁽¹⁾

قوله: "فَرِيقٌ" في آخر البيت الأول: من الفريق الذي هو بمعنى الجزء والنصيب والقسم.

و"فَرِيقٌ" في آخر البيت الثاني: الفاء زائدة فيه داخلة على الريق الذي يخرج من الفم.

الإعراب:

(وَلَمْ يَكُنْ): جازم ومجزوم، (يَرُهُ): فعل ومفعول في موضع خبر (يَكُنْ)،
 (فِي هَاءٍ): متعلق به، و(يَرُهُ): محكي، والعامل في الظرف وهو: (مَعَ ضَمِّهَا)
 يحتمل أن يكون (يَرُهُ)، ويرده المفهوم، ويحتمل أن يكون محذوفاً، والتقدير -والله أعلم- يتأكد ذلك مع ضمها إليه، [ويرد هذا كثرة الحذف فانظره.
 و(إِذْ): للتعليل، (لَفَقَدَ): متعلق بـ(يَرُهُ)، (عَيْنِهِ): مضاف إليه⁽²⁾،
 (وَلَا مِهَ): معطوف، (فَقَدَ): تحقيق، (نَابَ): فعل ماضٍ، (لَهُ): متعلق به،

(1) - البيتان نسبهما مؤلف فوات الوفيات إلى أبي الفضل الميكالي "ن" فوات الوفيات 431/2.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(الْوَصْلُ): فاعل، (مَنَابَ): مصدر / (مَا): موصولة مضافة، وصلتها (فَقَدْ)، [26/ت] وهو فعل ماضٍ، وهي مفعولة في المعنى، والتقدير: مناب ما فقد.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

القول في الممدود
والمقصود

63) الْقَوْلُ فِي الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ وَالْمُتَوَسِّطِ عَلَى الْمَشْهُورِ

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: هذا باب القصر والمد، ووجه المناسبة بينه

وبين الباب الذي قبله فيه حذف الصلة وإثباتها، وقد عبر عنه بالمد والقصر، وهذا باب المد والقصر.

ثم قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: الكلام فيه في عشرة فصول:

- الأول: في معنى القصر والمد في اللغة.
 - والثاني: في معنهما في اصطلاح القراء.
 - وفي حروف المد واللين.
 - وفي أسباب المد.
 - وفي السبب المراعى.
 - وفي فائدة المد.
 - وفيما انفرد به ورش دون قالون.
 - وفي مبتدأ المد وأدناه.
 - وغايته وأقصاه.
 - وفي مراتب المد.
 - وفي المواضع التي نقض ورش فيها أصله.
- فأما معنهما في اللغة: فالمد معناه الزيادة، ومنه قوله -تعالى-:

﴿وَيَمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾⁽¹⁾، أي: يزدكم.

(1) - نوح: 12.

وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَأَمْدَدْتُكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾⁽¹⁾.
وتقول العرب: مد النهر إذا زاد فيه⁽²⁾.

ومعنى القصر لغة: هو المنع والحبس، ومنه قوله - تعالى -: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾⁽³⁾. أي: محبوسات على أزواجهن، لا يبيغن بهم بدلا، ويقال للمرأة إذا كانت ممنوعة من الخروج وكانت تلازم بيتها: محبوبة مقصورة، وقصيرة وقصورة.

قال كُثَيِّرُ عَزَّةَ⁽⁴⁾:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ تَعْلَمْ بِذَاكَ الْقَصَائِرُ
عَنِتُّ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخُطَى شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ⁽⁵⁾
ويروى قصورة.

[34/ش] فقال هذا الشاعر لمحبوبته لما كانت ممنوعة من الخروج: أنت جعلتني أحب كل ممنوعة مثلك من الخروج، فلما خاف الإيهام في لفظ قصيرة أن يلتبس بقصيرات القد، رفع ذلك الإيهام فقال: "عَنِتُّ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ" أي: التي تلتزم الحجال ولا تخرج، والحجال: جمع حَجَلَةٍ، وهي: الحجاب⁽⁶⁾.

(1) - الإسراء: 6.

(2) - "ن" لسان العرب مادة: "مد".

(3) - الرحمن: 71.

(4) - كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر، كان شاعر أهل الحجاز في الإسلام، لا يقدمون عليه أحداً، توفي بالمدينة سنة: (105هـ) وقيل: توفي في أول خلافة هشام، وقد زاد واحدة أو اثنين على ثمانين سنة. من مصادر ترجمته: معجم الشعراء (ص: 350).

(5) - ذكره غير واحد منسوباً لكثير عزة، منهم ابن منظور في لسان العرب 99/5 مادة: "بهتر".

(6) - لسان العرب مادة: "حجل".

وأما معناهما في الاصطلاح⁽¹⁾: فمعنى المد: امتداد الصوت بالزيادة فيه؛ [فقولنا: بالزيادة فيه]⁽²⁾ احتراز من الطبيعي؛ لأنه لا مدة فيه، فلا يقال فيه: مد في الاصطلاح إلا مجازاً لا حقيقة.

وأما معنى القصر: فهو عبارة عن عدم الزيادة في الصوت، أو عبارة عن احتباس الصوت بترك الزيادة فيه.

وأما حروف المد: فنذكرها حيث تعرض لها الناظم.
وذكر الناظم جميع ما بقي من الفصول إلا مُبْتَدَأَ المد وأدناه، وغايته وأقصاه، ومراتب المد.

فأما مبتدأه وأدناه: فمقدار حركتين، وذلك ألف؛ إذ الحرف مقدر بحركتين، وأوسطه في التقدير ثلاثة حركات، وذلك ألف ونصف.
وأما غايته وأقصاه: فمقدار أربع حركات، وذلك ألفان في التقدير، قال: وذلك لا يضبط إلا بالمشافهة.

قالوا: والدليل على أن أقل المد ألف: أنهم عبروا عن همزة بين بين، بمدة في مقدار ألف، ويعبرون عنها بألف، وكذلك يعبرون عنها بمدة، ولا مدة أقل من همزة بين بين.

قال الحافظ أبو عمرو في التيسير في همزة: ﴿ءَاذَرْتَهُمْ﴾⁽³⁾ وبابه لورش: "بتحقيق الأولى وبعدها مدة"⁽⁴⁾.

وقد لبس إطلاق المدة عليها على كثير من الناس فأوقعهم في الخطأ، فقالوا: أراد بالمدة: البدل، ولم يرده.

(1) - في (ت): "وأما معناهما عند القراء

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - البقرة: 5.

(4) - نقله بالمعنى "ن" بنصه في التيسير في القراءات السبع (ص: 360).

والدليل على أن أعلى المد أربع حركات في مقدار ألفين: أنهم لا يجيزون الفصل حيث تجتمع ثلاثة ألفات فيما قاعدتهم أن يفصلوا فيه؛ لئلا يخرج عن لغة العرب.

وأما مراتب المد فهي خمس:

- المرتبة الأولى: لورش وحمزة.
- المرتبة الثانية: لعاصم.
- المرتبة الثالثة: للكسائي وابن عامر.
- المرتبة الرابعة: لأبي عمرو من طريق الدوري، وقالون من طريق أبي نشيط.
- المرتبة الخامسة: لأبي عمرو من طريق السوسي، وقالون من طريق الحلواني، وابن كثير.

قال: وإنما ذكرنا مراتب المد للقراء أجمعين؛ لتبين من مرتبة نافع؛ إذ هو المقصود.

قال: فهي رواية ورش عنه في أولى مراتب المد، وفي رواية أبي نشيط عن قالون عنه في المرتبة الرابعة، وفي رواية الحلواني عن قالون عنه في المرتبة الخامسة.

قال: فتأمل ما بين ورش وقالون في المد من التباعد، فَمَنْ لا يفرق بين مد ورش وقالون، فليس بمحقق.

قال: والذي أوجب اختلاف المراتب، سَبَب اختلافهم في تلاوة القرآن، فَمَنْ مَذْهَبُهُ فيها التمثيط والإشباع والترتيل، كانت مدته من نسبة حركاته؛ [لطول المد، وَمَنْ مَذْهَبُهُ في القراءة الهدر والإسراع، كانت مدته قصيرة من نسبة حركاته]⁽¹⁾؛ إذ المدة مقدرة بالحركات. وهذا معنى دقيق لا يفهمه إلا الحاذق.

هذا هو الكلام في مقدمة هذا الباب، وبقي الكلام على حروف الكتاب.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قوله: (الْقَوْلُ فِي الْمَمْدُودِ)، قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: هذا القول أبين لك فيه ما يمد وما لا يمد، ومن يمد ومن لا يمد، (وما يقصر وما لا يقصر) ⁽¹⁾، ومن يقصر ومن لا يقصر، وأين يكون المتوسط؟، [وأين لا يكون؟] ⁽²⁾، ومن أخذ به من القراء؟.

قوله: (الْقَوْلُ فِي الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ وَالْمُتَوَسِّطِ)، أي: في الحرف الذي يمد مداً مشبعاً؛ لأن المد متى ما أطلق عند القراء من غير تقييد، إنما يراد به الإشباع، والقصر يراد به مد الصيغة، والمتوسط بين ذلك. (وَالْمَقْصُورِ)، أي: الذي يقصر ولا يمد إلا مد الصيغة. (وَالْمُتَوَسِّطِ)، أي: فيما يمد مداً متوسطاً.

وقوله: (عَلَى الْمَشْهُورِ)، أي: على أن المشهور فيما ذكر فيه التوسط وغير التوسط؛ إذ قد ذكر/ الناظم جميع ذلك.

وقد/ احتوت هذه الترجمة على أقسام المد الثلاثة: المشبع، وهو المكنى عنه بالممدود، والطبيعي، وهو المكنى عنه بالمقصور، والمتوسط، وهو المسمى متوسطاً.

الإعراب:

(فِي الْمَمْدُودِ): متعلق ب(الْقَوْلِ)، وسائر ذلك عطف، و(عَلَى الْمَشْهُورِ): متعلق ب(الْمُتَوَسِّطِ)؛ لأنه اسم فاعل.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

64) وَالْمَدُّ وَاللِّينُ مَعاً وَصَفَانِ لِلْأَلِفِ الضَّعِيفِ لَزِمَانِ

65) ثُمَّ هُمَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَتَى عَنْ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ نَشَأَتَا

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في هذين البيتين في حروف المد واللين الثلاثة.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قال: فاعلم أنها ثلاثة، كما قال الناظم رحمه الله تعالى:

– الألف من غير شرط.

– والواو بشرطين:

– أحدهما: أن تكون ساكنة.

– الثاني: أن تكون قبلها ضمة.

– والياء أيضا بشرطين: أحدهما:

– أن تكون ساكنة.

– الثاني: أن تكون قبلها كسرة.

فإذا كانتا ساكنتين وقبلهما فتحة نحو: ﴿يَوْمٌ﴾⁽¹⁾، و﴿شَيْءٌ﴾⁽²⁾، قيل

فيهما: حرفا لين.

قوله: (وَالْمَدُّ وَاللِّينُ)، قد قدمنا معنى المد.

ومعنى اللين: ضد الخشونة، وقال الجوهري في "الصحاح": "يقال: لان

الشيء يلين لنا، ضد خشن خشانة، فهو لين"⁽³⁾.

ومعناه ههنا: أن هذه الحروف فيها لين في الصوت، وهو صفة من صفاتها،

وكذلك المد صفة من صفات هذه الحروف، إلا أنه لازم في الألف؛ لأنه يلزم حالة

واحدة، وهو أنه لا يزال ساكنا وقبله فتحة، ولا يلزم في الواو والياء؛ لأنهما قد

ينحذفان ويصيран كسائر حروف الصحة،

(1) – الفاتحة: 3.

(2) – البقرة: 19.

(3) – الصحاح مادة: "لين".

وأما اللين فلازم لهما جميعا في حالة الساكن وفي حالة التحرك، وقد أسقط الناظم هاتين الصفتين، حيث ذكر صفة الحروف لأجل أنه ذكرهما ههنا.

وقوله: (لَا زَمَانٍ)، أي: لا تفارقان الألف.

قوله: (لِلْأَلِفِ الضَّعِيفِ)، الضعيف هو نعت للألف على جهة البيان

والتوكيد، لا أنه يفهم أن هناك ألفا غير ضعيف، كقوله - تعالى -: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ

كَامِلَةٌ﴾⁽¹⁾، و﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾⁽²⁾.

وقوله: (الضَّعِيفِ)، سمي ضعيفا؛ لأنه هوائي لا قرار له في الفم، وليس له

مخرج يتعمد عليه، ولأنه يلزم حالة واحدة، وهو ألا يزال ساكنا وما قبله فتحة، فإذا

تحرك انقلب همزة، فلما كان لازما لها لا ينتقل ولا يتصرف سمي ضعيفا؛ إذ غير

المتصرف ضعيف، وهذا معنى بين.

وقوله: (ثُمَّ هُمَا)، البيت. ذكر فيه شروط كون الياء والواو من حروف المد،

وهما شرطان كما قدمنا.

وقوله: (هُمَا)، يعني المد واللين.

وقوله: (مَتًى)، شرط، وهي ظرفية، أي: إذا (عَنْ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ نَشَأَتَا)،

أي: تولدتا، وإذا لم تتولدا عنهما فليستا من حروف المد واللين، وإنما يكون فيهما

اللين فقط، على ما بينا.

(1) - البقرة: 195.

(2) - النحل: 51.

ولم يذكر السكون؛ لأن تولدهما عن الضمة والكسرة يتضمن السكون، ولا يتضمن السكون ذلك فافهمه.

وفيها تنبيه آخر، وهو قوله: (عَنْ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ)، فعن ضمة راجع للواو، وعن كسرة راجع للياء، يرد الأول للأول، والثاني للثاني.

وهذا يقال فيه: اللف، وهو من بديع الشعر وفصيح الكلام، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾⁽¹⁾.

فقوله: ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ راجع إلى الليل، ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ راجع إلى النهار.

ومنه قول امرئ القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي⁽²⁾

فالعُنَابُ: راجع إلى الرطب، والحَشْفُ البالي: راجع إلى اليابس.

فخرج من هذا كله أن حرف المد واللين ثلاثة: الألف، والواو، والياء.

قالوا: وإنما اختص المد بها دون غيرها؛ لأنها أصوات في الفم، والحركات مأخوذة

منها، وامتداد الصوت بها يتمكن، ولا يتمكن/بغيرها، ويسوغ فيها القصر،

والتوسط، والإشباع، ولا يتأتى ذلك في غيرها من الحروف.

(1) - القصص: 73.

(2) - ديوان امرئ القيس (ص: 139).

الإعراب:

(وَالْمَدُّ): مبتدأ، والخبر (وَصَفَانِ)، و(لَا زِمَانِ): نعت، وهو العامل في قوله:
(لِلْأَلْفِ)، و(هُمَا): مبتدأ، وخبره في المجرور، والعامل في (مَتَى): الثبوت العامل في
المجرور قبلها، وهي شرط، وليست استفهاما؛ لأنه يمتنع أن يعمل فيها ما قبلها
و(نَشَأَتَا): فعل وفاعل في موضع جزم ب(مَتَى)، وبه يتعلق المجرور قبله.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

66 (وَصِغَةُ الْجَمِيعِ لِلْجَمِيعِ تُمَدُّ قَدْرَ مَدِّهَا الطَّيِّعِ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: كلامه في هذا البيت في حكم حروف المد
واللين إذا لم يجاورها سبب يوجب زيادة المد فيها.

قال: فاعلم أنها إذا لم يجاورها سبب من الأسباب، وهو إما الهمز، وإما
السكون، على ما سيأتي به بعد إن شاء الله، لا يزداد فيها على المد الذي لا
يتوصل إليها إلا به، وهو المسمى مد الصيغة، أي: لا يصاغ الكلام إلا به،
ويسمى طبيعيا؛ لأنه طبيعة فيها إذا نقص منه اختلت، وإذا زيد عليه أخرج عن
حقيقته وصار في مرتبة المزيدي.

فقال: (وَصِغَةُ الْجَمِيعِ)، أي: جميع حرف المد واللين.

- الألف نحو: قال.

- والواو نحو: يقول.

- والياء نحو: قيل.

قوله: (لِلْجَمِيعِ)، أي: لجميع القراء.

قوله: (تُمَدُّ قَدْرَ مَدِّهَا الطَّيِّعِ)، أي: لا يزداد في مدّها على طبيعتها؛ لأن ذلك محلّ بها، (وقدر صيغتها قدر ما يمتاز به الحرف عن الحرف، فافهمه)⁽¹⁾.

الإعراب:

(وَصِيغَةُ): مبتدأ، وخبره (تُمَدُّ)، وهو العامل في (لِلْجَمِيعِ)، و(قَدْرَ):

منصوب على المصدر؛ لأنه أقيم مقامه، (الطَّيِّعِ): نعت لمدّها.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

67) وَفِي الْمَزِيدِيِّ الْخِلَافُ وَقَعَا وَهُوَ يَكُونُ وَسْطًا وَمُشْبَعًا

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: لما تكلم في البيت الذي قبل هذا على مد

الصيغة، وقال: القراء اتفقوا على قصره، ولم يختلفوا فيه، أخبر في هذا البيت أنهم اختلفوا فيما زاد على الصيغة، وهو المتوسط والمشبع.

وهذا الخلاف الذي بينهم فيه هو في المراتب كما قدمنا، فكل أحد / (فيها [28/ت]

على)⁽²⁾ قدر طبقته، وقد قدمنا الاختلاف في ذلك.

فمذهب الناظم - عفا الله عنه - إلى أنهم لم يختلفوا في مذهب الصيغة، بل

اتفقوا فيه؛ لأنه لا يحتمل النقص والزيادة، واختلفوا في المزيدي الذي يحتملها.

وذهب أبو الحسن علي بن سليمان⁽¹⁾ - رحمه الله تعالى - إلى أنهم اختلفوا في

الجميع، واحتج لذلك، ونصره بما يوقف عليه في تجريده⁽²⁾ وزعم أن ذلك هو

الصواب، وغلط من ذهب إلى القول الأول⁽³⁾.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

قوله: (وَهُوَ)، الضمير عائد على (المَزِيدِيّ)، أي: والمزدي هو المتوسط والمشبع؛ لأنهما زادا على مد الصيغة، فزاد المتوسط زيادة قريبة، والمشبع زيادة كبيرة.

قوله: (يَكُونُ وَسْطًا وَمُشْبَعًا)، فكل واحد من القراء يقول في مده: مشبع، ولا يقول: مقصور بالنسبة إلى من هو أطول منه مدا، فاتفقوا في التسمية، واختلفوا -في الحقيقة- في الطول والقصر على ما بينهما في المراتب.

الإعراب:

(الْخِلَافُ): مبتدأ، وخبره: (وَقَعَ)، وبه يتعلق المحرور قبله، (وَهُوَ): مبتدأ، (يَكُونُ) خبره، (وَسْطًا): خبر (يَكُونُ)، (وَمُشْبَعًا): معطوف.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

(1) - الأستاذ أبو الحسن علي بن سليمان الأنصاري القرطبي القاضي، زعيم المدرسة الأصولية في قراءة نافع ورائد الاتجاه التوفيقي في القراءة، وشيخ الجماعة بفاس في المائة الثامنة، كان فقيها أستاذا نحويا، ووصفه الكتاني في "السلوة" بـ "الشيخ الأستاذ المقرئ الحافظ الناقد الضابط شيخ الجماعة..."، توفي -رحمه الله- سنة (730هـ) من مصادر ترجمته: غاية النهاية 544/1، وسلوة الأنفاس 228/5.

(2) - يقول الدكتور عبد الهادي حميتو في "قراءة الإمام نافع عند المغاربة": 24/4. "ولا أعلم لكتاب "التجريد" لأبي الحسن اليوم وجودا، ولا رأيت أحدا من المتأخرين ينقل عنه أو يذكره في مرويته، [...] وقد ظل النقل عن "التجريد" لابن سليمان معروفا إلى المائة الحادية عشرة.

(3) - نقل عنه ابن المجراد كلاما مثل هذا في إيضاح الأسرار والبدائع، وتهذيب الغرر والمنافع حيث قال: "وذكره أيضا في تجريده، واحتج له، ونصره بما يوقف عليه فيه. "ن" إيضاح الأسرار والبدائع، وتهذيب الغرر والمنافع، مخطوط لوحة: 47، و"ن" كتاب ترتيب الأداء وبيان الجمع في الإقراء (ص: 70).

68) فَنَافِعُ يُشْبِعُ مَدَّهُنَّهَ لِلْسَّائِكِينَ اللَّازِمِ بَعْدَهُنَّهَ

69) كَمِثْلِ مَحْيَايَ مُسَكَّنًا وَمَا جَاءَ كَحَادِّ الدَّوَابِّ مُدْغَمًا

كل ما ذكر من أول الباب إلى هنا توطئة لمذهب نافع، فأخذ الآن يبين مذهبه، فقال: (فَنَافِعُ يُشْبِعُ مَدَّهُنَّهَ)، أي: مد هذه الحروف المذكورة.

قوله: (لِلْسَّائِكِينَ اللَّازِمِ)، قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: ههنا أخذ يذكر سبب المد.

قال: فاعلم أن سببه همزة أو سكون، وقد ذكرهما، وههنا نذكر ما يراعى من سبب المد وما لا يراعى.

قال: فاعلم أن السبب ينقسم من طريق على قسمين:
[عارض، ولازم.

فالعارض على قسمين] ⁽¹⁾:

- متصل: وهو سكون الوقف، وفي مراعاته خلاف يذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

- ومنفصل: نحو قوله -تعالى-: ﴿قَالُوا إِنَّا طَيِّرْنَا بِكَ وَبِمْسِ

مَعَكَ⁽²⁾، و﴿أَجِبْ لِلَّهِ شُكْرٌ⁽³⁾، و﴿أَلَمْ آءَ إِهْتَرْتُ وَرَبْتُ⁽⁴⁾، وهذا لا يراعى باتفاق.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - النمل: 49.

(3) - إبراهيم: 13.

(4) - الحج: 5.

واللازم على قسمين:

- مظهر نحو: ﴿ءَأْتَمُّ﴾⁽¹⁾، و﴿وَمَحْيَا﴾⁽²⁾، على رواية الإسكان.

- ومدغم نحو: ﴿الدَّوَابِّ﴾⁽³⁾، و﴿حَاقِبِينَ﴾⁽⁴⁾، و﴿الضَّالِّينَ﴾⁽⁵⁾،

وكلاهما يراعى من غير خلاف.

والهمز على قسمين: متقدم ومتأخر.

- فالمتقدم نحو: ﴿ءَادَمَ﴾⁽⁶⁾، و﴿ءَامَسَ﴾⁽⁷⁾، و﴿رَءُوفٌ﴾⁽⁸⁾، وفي

مراعاته خلاف.

- والمتأخر: على قسمين: متصل ومنفصل.

فالمتصل على قسمين:

- ثابت محقق على أصله، ولا خلاف في مراعاته.

- ومغير، وفي / مراعاته خلاف.

وطريقة أخرى: أن تقول السبب على ثلاثة أقسام:

(1) - النازعات: 27.

(2) - الأنعام: 164.

(3) - الأنفال: 22.

(4) - الزمر: 72.

(5) - الفاتحة: 7.

(6) - البقرة: 30.

(7) - البقرة: 12.

(8) - البقرة: 205.

- **قسم:** يراعى من غير خلاف، وهو الهمز المتأخر المتصل الثابت،
والسكون اللازم مظهراً أو مدغماً.

- **وقسم:** لا يراعى من غير خلاف، وهو السكون العارض المنفصل.

- **وقسم:** فيه خلاف، وهو خمسة أشياء:

الهمز المتأخر المنفصل.

والهمز المتقدم مطلقاً.

والسكون العارض المتصل.

والهمز المتأخر المتغير.

ومجاورة السبب لحروف اللين نحو: ﴿شَعْنٌ﴾⁽¹⁾، و﴿عَيْنٌ﴾⁽²⁾.

وذكر الناظم هذه الأقسام كلها.

قوله: (لِلسَّاكِنِ اللَّازِمِ)؛ احترازاً من العارض وهو المنفصل، نحو: ﴿قَالُوا

إِطَّيَّرْنَا بِكَ﴾⁽³⁾.

وأما المتصل: فإن فيه خلافاً، ومذهب المؤلف فيه اختيار المد.

وقوله: (بَعْدَهُنَّ)، يظهر أنه حشو؛ لأنه لا يوجد الساكن إلا بعدهنَّ.

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: وفائدة المد مع الساكن: الفرار من اجتماع

ساكنين:

(1) - البقرة: 19.

(2) - الغاشية: 12.

(3) - النمل: 49.

- الأول: حرف المد.

- الثاني: الساكن الذي بعده، فَمُدَّ؛ لأن المد يقوم مقام الحركة.

قال: لأنه لا يُجْمَع في فصيح الكلام ساكنان إلا بثلاثة شروط:

- الأول: أن يكونا في كلمة.

- الثاني: أن يكون الساكن الأول ألفا.

- الثالث: أن يكون الساكن الأول مدغما.

فإذا انخرم شرط منها لم يجتمعا في الفصيح، وقد يجتمعان شاذًا.

قوله: (كَمِثْلِ مَحْيَايَ مُسَكِّنًا)، يعني على رواية الإسكان.

قوله: (وَمَا جَاءَ)، يعني من الساكن.

قوله: (مُدْغَمًا)، أي: في حال كونه مدغما.

قوله: (كَحَادٍّ)، يعني: ﴿حَادَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ﴾⁽¹⁾، و﴿الدَّوَابِّ﴾ حيثما

وقع⁽²⁾.

الإعراب:

(فَنَافِعُ): مبتدأ، وخبره (يُشْبِعُ)، (مَدَّهْنَهُ): مفعول ومضاف، والهاء

للسكت، كقوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾⁽³⁾، و﴿كِتَابِيَهْ﴾⁽⁴⁾، وكذلك

(بَعْدَهْنَهُ)، ويتعلق (لِلسَّاكِنِ) بـ(يُشْبِعُ)، و(بَعْدَهْنَهُ): يتعلق بـ(السَّاكِنِ)،

(1) - المجادلة: 21.

(2) - وقع في مواطن كثيرة في القرآن، منها: الأنفال: 22.

(3) - البقرة: 258.

(4) - الحاقة: 18.

(كَمْثِل): يتعلق بـ(يُشْبِعُ)، أو بمحذوف تقديره: "مثله كمثل محياي"، (مُسَكَّنًا): حال، (وَمَا): معطوف على (مَحْيَايَ)، وصلتها: (جَاءَ)، و(كَحَادًا): في موضع الخبر لمحذوف، أي: وهو كحاد.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

(70) أَوْ هَمْزَةٌ لِبُعْدِهَا وَالثَّقَلِ وَالْخُلْفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمُنْفَصِلِ

(71) نَحْنُ بِمَا أُنْزِلَ أَوْ مَا أُخْفِيَ لِعَدَمِ الْهَمْزَةِ حَالِ الْوَقْفِ

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في هذين البيتين في السبب الثاني وهو الهمز، وقدمنا أقسامه، وهو معطوف على قوله (لِلسَّاكِنِ)، والتقدير: فنافع يشبع مدهنه للسّاكن أو همزة، ويريد أيضا بعدهن لا قبلهن، ويريد المتصل، ويريد المحقق الثابت.

قوله: (لِبُعْدِهَا)، قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: أشار هنا إلى فائدة المد مع الهمزة فقال: (لِبُعْدِهَا)، أي: لأجل أن الهمزة حرف صعب جَلَدًا⁽¹⁾ بعيد المخرج، فَمَدَّ حرف المد واللين قبلها ليتوصل إلى النطق بها.

وقيل: إن فائدته مع الهمز تقويةً لحرف المد واللين؛ لأنه ضعيف، فلما جاوز الهمزة خيف عليه أن يزداد ضعفاً، فَمَدَّ لِيَتَقَوَّى.

وقيل: فائدته: ليتقوى حرف المد واللين، وليتوصل به إلى النطق بالهمزة.

فعلى القول الأول: عَوَّلَ قَالُونَ وأكثر القراء، فلم يمدوا حرف المد/ واللين إذا تقدمت عليه الهمزة.

(1) - الْجَلَدُ بفتح الحين الصلابة "ن" مختار الصحاح مادة: "جلد".

وعلى القول الثاني والثالث عول ورش، فراعى ملاصقة الهمزة بحرف المد من غير اعتبار تقدم ولا تأخر، فمد مع التقديم والتأخير، فاعلم ذلك.
 قوله: (وَالْخُلْفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمُنْفَصِلِ)، أي: والخلاف جاء عن قالون في المتأخر المنفصل هل يمد لأجله؟، أو لا يمد؟.

ومفهومه أن ورشا لا خلاف عنه في ذلك، وهذا المفهوم صحيح جائز، وروي عن قالون الوجهان: الإشباع والقصر، رواهما أبو نشيط عنه، (وروى القاضي⁽¹⁾ القصر)⁽²⁾، وكذلك الحلواني، والقصر عندهما ليس إلا، فعلى هذا يترجح القصر، فهو المشهور.

وقوله: (الْمُنْفَصِلِ)، ظاهره متصلا في اللفظ، أو ليس كذلك، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾⁽³⁾، و﴿هَؤُلَاءِ﴾⁽⁴⁾، وما أشبه ذلك، في هذا قولان، والمشهور أنها كالأول.

كقوله: (نَحْنُ بِمَا أَنْزَلْ)، يريد قوله — تعالى — في سورة البقرة: ﴿بِمَا أَنْزَلْ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلْ مِنْ قَبْلِكَ﴾⁽⁵⁾.

(1) - أي: إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي صاحب قالون، تقدمت ترجمته في (ص: 126).

(2) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

(3) - مريم: 27.

(4) - البقرة: 30.

(5) - البقرة: 3.

(أَوْ مَا أُخْفِيَ)، يريد في سورة السجدة في قوله -تعالى-: ﴿بَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ

مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾⁽¹⁾، وهذا على جهة التمثيل.

قوله: (لِعَدَمِ الْهَمْزَةِ حَالُ الْوَقْفِ)، أشار بذلك إلى العلة الموجبة للخلاف

في ذلك عن قالون، قال: (لِعَدَمِ الْهَمْزَةِ)، / أي: لأجل أن الهمزة تفقد في بعض الأحوال، وذلك حالة الوقف، فهي كأنها عارضة؛ لأنها تفقد في حالة، وتوجد في حالة، وهذا شأن العارض، يوجد في حالة، ويُعَدَمُ في أخرى.

وقوله: (حَالُ الْوَقْفِ)، يفهم منه أن الحالة التي تفقد فيها الهمزة وهي حالة

الوقف، لا يكون فيها مد، وذلك بين؛ لأنه إذا كان الخلاف في المد مع وجود الهمزة مراعاة لحالة عدمها، فأحرى وأولى أن لا يمد حالة فقداها.

[الإعراب:]

(لِبُعْدِهَا): متعلق بـ(يُشْبِعُ)، (وَالْخُلْفُ): مبتدأ، (عَنْ قَالُونَ): خبر، و(في

الْمُنْفَصِلِ): يحتمل أن يتعلق بـ(الْخُلْفِ)، أو يكون خبرا بعد خبر، (نَحْوُ):

ظرف] ⁽²⁾. (بِمَا أُنْزِلَ): محكي، (لِعَدَمِ): متعلق بالثبوت الذي تعلق به (عَنْ

قَالُونَ)، و(حَالُ): ظرف زمان، والعامل فيه (لِعَدَمِ).

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

72) وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا وَلِسُكُونِ الْوَقْفِ وَالْمَدُّ أَرَى

(1) - السجدة: 17.

(2) - ما بين المعقوفين من قوله: الإعراب إلى هنا ساقط من (ش).

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: لما ذكر الهمز المتأخر الثابت، وذكر بعده المنفصل، أخذ يذكر المتغير فقال: (وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا)، أي: هل يمد؟ أو لا يمد؟ وفيه خلاف بالقصر أو الإشباع.

قال أبو القاسم الشاطبي -رضي الله عنه-:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدَّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا⁽¹⁾

فرجح المد.

قوله: (لِمَا تَغَيَّرَا)، قد أُلِعَ الشراح بأن يقولوا: يعني لما تغير من الهمز. قلت: وكذلك لما تغير من السكون، وذلك نحو قوله -تعالى- في سورة يونس: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُ إِنَّا نَشَاءُ﴾ (2)، و(كذلك: ﴿أَلَمْ يَلْمِ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (3)، وكذلك: ﴿أَلَمْ يَحْشِبِ النَّاسُ﴾ (4) (5)، فإن السكون تغير فيها بنقل الحركة إلى محله، على ما سنذكره ونبينه بعد إن شاء الله تعالى، وفيه خلاف هل يمد؟ أولا يمد؟ وقالوا: هناك سبب الخلاف تغير السكون كما هو في الهمز.

(1) - البيت 208 من متن الشاطبية.

(2) - الموضع الأول من الآية: 51 من سورة يونس، والثاني من الآية: 91 من السورة نفسها.

(3) - آل عمران: 1.

(4) - العنكبوت: 1.

(5) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

وقوله: (لَمَّا تَغَيَّرَا)، تغير الهمز يكون بالإسقاط نحو: ما يفعل قالون في المفتوحتين، وبالتسهيل بين بين، نحو: ما يفعل ورش في ﴿ءَالَسَ﴾⁽¹⁾ بالبدل على الرواية الأخرى فيه.

قوله: (وَلِسُكُونِ الْوَقْفِ)، أي: والخلف في السكون العارض في الوقف، نحو: ﴿تَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾، و﴿تَغْفِلُونَ﴾⁽³⁾، و﴿مَتَابِ﴾⁽⁴⁾، و﴿خَبِيرٌ﴾⁽⁵⁾، و﴿بَصِيرٌ﴾⁽⁶⁾، و﴿الصَّدُورِ﴾⁽⁷⁾ وما أشبه ذلك.

والخلاف في المد لأجل السكون العارض في الوقف.

قال الشيخ: وفيه ثلاثة مذاهب:

- الإشباع، وهو المشهور.

- والتوسط.

- والقصر.

قوله: (وَالْمَدَّ أَرَى)، أي: أرتضيه وأستحسنه وأختاره، وهو الإشباع.

(1) - يونس: 51.

(2) - وردت كثيرا في القرآن من ذلك آية البقرة: 21.

(3) - وردت أيضا كثيرا في القرآن من ذلك آية البقرة: 43.

(4) - الرعد: 31.

(5) - وردت أيضا كثيرا في القرآن من ذلك آية البقرة: 232.

(6) - وردت أيضا كثيرا في القرآن من ذلك آية البقرة: 231.

(7) - وردت أيضا كثيرا في القرآن من ذلك آية آل عمران: 119.

قال الشيخ: وذلك راجع إلى الفصلين معا: تغير الهمزة، وسكون الوقف، فوجه المد في تغير الهمزة مراعاة لأصلها؛ ولأن تغييرها عارض، والعارض لا يعتد به، ومن قَصَرَ نظر إلى الحالة هذه.

وهذا الخلاف لورش وقالون.

ووجه الإشباع في سكون الوقف؛ ليفرق به بين الساكنين، ووجه القصر أن السكون عارض، والجمع بين الساكنين في الوقف سائغ جار فصيح.

قال الحصري - رحمه الله ورضي عنه وأرضاه -:

فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ يَجُوزُ إِنْ وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمُ الْخُرَّ⁽¹⁾
أي: الفصيح.

ووجه التوسط تعارض الدليلين؛ إذ خير الأمور أوسطها.

الإعراب:

(وَالْخُلْفُ): مبتدأ، (فِي الْمَدِّ): خبر، (لِمَا): متعلق بـ(الْخُلْفِ)، (لِمَا): مجرور، و(مَا): موصولة، وصلتها: (تَغْيِيرًا)، والضمير العائد الفاعل، و(الْمَدِّ): مفعول مقدم، والرُّؤْيَةُ ههنا قلبية، تتعدى إلى مفعولين، والمفعول الثاني محذوف، تقديره: والمدُّ أرى أحسن.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

(73) وَبَعْدَهَا ثَبَتَتْ أَوْ تَغْيِيرَتْ فَأَقْصُرْ وَعَنْ وَرَشٍ تَوْسُطُ ثَبَتَ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: هذا ترتيب حسن؛ لأنه لما فرغ من الكلام في الساكن وأقسامه، وذكر بعده الهمز المحقق المتأخر، المتصل والمنفصل، وغير المحقق،

(1) - البيت 52 من متن القصيدة الحصرية (ص: 100).

(وهو المتغير، وسكون الوقف العارض)⁽¹⁾، أخذ ههنا يذكر الهمز المتقدم فقال: (وَبَعْدَهَا)، أي: وبعد الهمزة.

وقوله: (ثَبَّتْ أَوْ تَغَيَّرَتْ)، أي: الحكم سواء، كانت ثابتة محققة على أصلها، أو مغيرة.

فالمحققة نحو: ﴿ءَادَمَ﴾⁽²⁾، و﴿ءَازَرَ﴾⁽³⁾، و﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾⁽⁴⁾، و﴿رَأَوْفٌ﴾⁽⁵⁾، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾⁽⁶⁾، و﴿مُتَّكِّئُونَ﴾⁽⁷⁾، و﴿مُتَّكِّئِينَ﴾⁽⁸⁾، و﴿بِمَالِئُونَ﴾⁽⁹⁾ وما أشبه ذلك.

والمغيرة نحو: ﴿مَسَ - مَسَ﴾⁽¹⁰⁾، و﴿وَلَفَدُ اِوْحَى﴾⁽¹¹⁾؛ لأنها تغيرت بالنقل، و﴿هَؤُلَاءِ - إِلَهَةٌ﴾⁽¹²⁾؛ لأنها تغيرت بالبدل، وما أشبه ذلك.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - البقرة: 30.

(3) - الأنعام: 75.

(4) - البقرة: 13.

(5) - البقرة: 205.

(6) - البقرة: 13.

(7) - يس: 55.

(8) - الكهف: 31.

(9) - الصافات: 66.

(10) - البقرة: 61.

(11) - الزمر: 62.

(12) - الأنبياء: 98.

قوله/: (فَأَقْصِرْ) هذا حكم مطلق، فالمراد به/ ورش وقالون. [30/ت] [39/ش]
فأما قالون: فباتفاق عنه.

(وأما ورش: فمن رواية عبد الصمد، وأما أبو يعقوب فإنما روي عنه
التوسط)⁽¹⁾.

وهذا مما انفرد به ورش - رحمه الله - في هذا الباب، وهو مد حرف المد إذا
تقدم عليه الهمزة.

وكذلك انفرد بمد حرف اللين المجاورة الهمزة.
وأما المجاورة الساكن فإن القراء يمدونه على ما نذكره في موضعه إن شاء الله
تعالى.

وبالجملة ففي هذا الفصل ثلاثة أوجه:

- الوجه الأول: الإشباع: وهو مذهب ابن شريح، وبه أخذ الحصري
في قوله:

وَإِنْ تَتَقَدَّمَ هَمْزَةٌ نَحْوُ "ءَامِنُوا" وَ"أُوحِيَ" فَاْمُدُّ لَيْسَ مَدُّكَ بِالتُّكْرِ⁽²⁾

- والتوسط: وهو الذي ارتضاه أبو عمرو.

- والقصر: وهو للبغداديين عن عبد الصمد عن ورش، والله أعلم.
قال الشاطبي:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصِّرْ وَقَدْ يُرْوَى لِرِوَشٍ مُطَوَّلًا

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - البيت 53 من متن القصيدة الحصرية (ص: 101).

وَوَسَّطُهُ قَوْمٌ كَأَمَّنَ هَؤُلَاءِ ۚ إِلَهَةٌ آتَى لِلإِيمَانِ مَثَلًا⁽¹⁾

فذكر الثلاثة الأوجه.

قال الناظم -عفا الله عنه-: (وَعَنْ وَرْشٍ تَوَسَّطُ ثَبَتٌ)، أي: ثبت التوسط

عن ورش من طريقة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق عنه.

فوجه الإشباع: ما قدمناه من أن المد مع الهمزة، هل هو للهمزة؟، أو لحرف

المد؟، فجعله أهل هذه الرواية لأجل الممدود، فمدوا ليتقوى حرف المد.

ووجه القصر: مراعاةً لأن المد أوتي به للهمزة، فلما تقدمت أمن (من

خفائها وحصل)⁽²⁾ النطق به سهلاً.

ووجه التوسط أيضاً: تعارض الدليلين.

الإعراب:

(وَبَعْدَهَا): متعلق بـ(أَقْصُرْ)، (ثَبَّتْ): ماض وعامة، (أَوْ تَغَيَّرَتْ):

معطوف، (فَأَقْصُرْ): الفاء جواب الشرط المحذوف، والتقدير: ومهما جاءت

بعدها حروف المد واللين فاقصر، أي: أقصرها، فحذف المفعول للعلم به،

و(تَوَسَّطُ): مبتدأ، وخبره (ثَبَّتْ)، وبه تعلق المجرور.

ثم قال -رحمه الله ورضي الله عنه وأرضاه-:

74 مَا لَمْ تَكُ الْهَمْزَةُ ذَاتُ الثَّقَلِ بَعْدَ صَحِيحٍ سَاكِنٍ مُتَّصِلِ

75 فَإِنَّهُ يَقْصُرُهُ كَالْقُرْآنِ وَنَحْوِ مَسْئُولٍ فَقَسَ وَالظَّمَانِ

(1) - البيتین 171-172 من متن الشاطبية.

(2) - ما بین الهالین ساقط من (ت) ومكانه بياض بقدر كلمتين.

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: أخذ يذكر مواضع خرجت عن هذا القانون الذي أعطى بقوله:

(وَبَعْدَهَا ثَبَّتْ أَوْ تَغَيَّرَتْ)، وقد قدمنا أن معناه مهما جاءت حروف المد واللين بعد الهمزة، فالحكم فيهما القصر للجميع، ووسط ورش أو أشبع.

فأخذ يذكر هنا ما نقض فيه أصله فقصره، قال: وهي ثمانية مواضع، كلها ذكرها الناظم -رحمه الله تعالى- فقال: (مَا لَمْ تَكُ الْهَمْزَةُ)، ما ظرفية بمعنى إذا، والتقدير: وعن ورش تَوَسَّطُ ثبت إذا لم تك الهمزة ذات الثقل بعد كذا وكذا.

وقوله: (ذَاتُ الثَّقَلِ)، أي: صاحبة الثقل، [وهو أيضا نعت على جهة⁽¹⁾] التوكيد؛ لا أن هناك همزة ليست صاحبة الثقل، بل الهمزة كلها ثقيلة.

قوله: (بَعْدَ صَحِيحٍ)، احترازا من المعتل نحو: ﴿تَرَآءَا﴾⁽²⁾، فإنه يمد.

قوله: (سَاكِنٍ)، احترازا من المتحرك، نحو: ﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾⁽³⁾، فإنه يمد.

قوله: (مُتَّصِلٍ)، احترازا من المنفصل، نحو: ﴿مَسْ - اَمَسْ﴾⁽⁴⁾، فإنه يمد.

أيضا، فحصل من ذلك أنه يقصر هذا أيضا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الحرف الذي قبل الهمزة ساكنا، صحيحا، متصلا بالهمزة

في كلمة واحدة، وقد استوفاه الناظم.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - الشعراء: 62.

(3) - الحجر: 95.

(4) - البقرة: 61.

قوله: (فَإِنَّهُ يَقْصُرُهُ)، [أي: يقصره] ⁽¹⁾ ورش؛ لأنه هو المنفرد بهذا الباب، دون قالون.

قوله: (كَالْقُرْآنِ)، وكذلك: ﴿فُرْعَانٌ﴾ ⁽²⁾، سواء كان معرفاً أو منكراً ⁽³⁾.

وقوله: (وَنَحْوُ مَسْئُولٍ)، ونحو: ﴿مَسْئُولُونَ﴾ ⁽⁴⁾، أيضاً.

قوله: (فَقِسْ)، أي: فقس عليه ما كان مثله، وذلك نحو: ﴿مَذْءُومًا﴾ ⁽⁵⁾.

قوله: (وَالظَّمَانُ)، أي: ﴿يَحْسِبُهُ الظَّمَانُ مَاءً﴾ ⁽⁶⁾.

ويرد على هذا سؤالان:

السؤال الأول: أن يقال: لم قصر هذا الفصل؟.

الجواب عنه أن يقال: إنما قصره لأن الهمزة فيه بعد ساكن، فهي متحركة،

وأن حركتها لم تنقل إلى الساكن قبلها، فلم يبق ما يوجب المد.

وقد نقل بعد القراء في بعضها، وهو ابن كثير في لفظ: ﴿الْفُرْعَانِ﴾ ⁽⁷⁾

وحمزة إذا وقف/.

[40/ش]

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - البروج: 22.

(3) - في (ت) وكذلك قرآن منكراً.

(4) - الصافات 24.

(5) - الأعراف: 17.

(6) - النور: 38.

(7) - الإسراء: 89.

السؤال الثاني: أن يقال: وذلك الذي توهمتم هو موجود في غير هذا المحل، وهو: ﴿مَسَ - اَمَسَ﴾⁽¹⁾، و﴿وَلَقَدْ اَوْحَى﴾⁽²⁾ في المنفصل، ومع ذلك مد، ولم يراعها وهي موجودة، فكيف راعاها ههنا (وهي معدومة متوهمه؟).

الجواب: أن الهمزة ههنا⁽³⁾ متصلة مع الساكن في كلمة، فلو نقلت لم ترجع إلى أصلها من التحقيق في حال من الأحوال، بخلاف المنفصل، فإنها ترجع إلى التحقيق في حالة الانفصال والوقف على ما قبلها، فكان ذلك ألزم.

قال هذا الجواب مكِّي رحمة الله تعالى عليه، فوجبت مع التوهم⁽⁴⁾.

وهذا الموضع الأول من المواضع الثمانية التي نقض فيها ورش أصله.

الإعراب:

(مَا لَمْ تَكُ): جازم ومجزوم، وعلامة الجزم السكون المقدر في النون المحذوفة، والأولى لو أثبتها؛ لأن بعدها ساكن، و(الْهَمْزَةُ): اسم (تَكُ)، (ذَاتُ): ذُكِرَ⁽⁵⁾، (بَعْدَ): في موضع خبر (تَكُ)، (صَحِيحٍ): خفض بالظرف، (سَاكِنٍ مُتَّصِلٍ): صفتان، (فَإِنَّهُ): الفاء جواب أيضا لشرط محذوف، والتقدير: فإذا كانت كذا (فَإِنَّهُ

(1) - البقرة: 61.

(2) - البقرة: 62.

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(4) - "ن" التبصرة (ص: 259)، والكشف 51/1.

(5) - أي: ذكر إعرابه أكثر من مرة، وهو هنا نعت للهمزة المتقدمة عليه.

يَقْصُرُهُ، (كَالْقُرْآنِ): ذكر مثله⁽¹⁾، (وَنَحْوِ): عطف، (مَسْئُولاً): محكي، (فَقَسْ): أمر، و(الظَّمَانِ): عطف.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

76 (وَيَأْ إِسْرَائِيلَ ذَاتُ قَصْرٍ هَذَا الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ مِصْرٍ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: هذا هو الموضع الثاني من الثمانية، فقال:

(وَيَأْ إِسْرَائِيلَ ذَاتُ قَصْرٍ، أي: الياء من لفظ إسرائيل حيث وقعت.

قوله: (ذَاتُ قَصْرٍ)، أي: صاحبة قصر.

قوله: (هَذَا الصَّحِيحُ)، / [الإشارة عائدة على القصر]⁽²⁾.

[31/ت]

قوله: (عِنْدَ أَهْلِ مِصْرٍ)، وأهل مصر هو ورش، أي: هذا الصحيح عند

ورش، وفيه إشعار بأن هناك وجهين آخرين إلا أنهما غير صحيحين، وهما:

الإشباع والتوسط.

فالإشباع: للإمام ابن شريح، والتوسط: لمكي.

ويرد عليهما سؤالان أيضا:

الأول: [أن يقال: لأي شيء قصر هذا اللفظ؟.

الجواب عنه: أنه قصر لأحد وجهين:

- الوجه الأول]⁽³⁾: أنه اجتمع فيه مدتان فخففه بإسقاط إحداهما.

- الوجه الثاني: أنه اسم أعجمي ثقیل فخففه بأن قصره.

(1) - وهو هنا متعلق بـ "متصل".

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

السؤال الثاني: أن يقال: لأي شيء خففه بإسقاط الثانية؟، فهلا أسقط الأولى؟.

الجواب عن ذلك:

- لأن بها وقع الثقل.

- الثاني: لأنها في الياء، والأولى في الألف، والألف أقوى من الياء في باب المد واللين.

- الثالث: لأن المد الأول سببه متأخر، والثاني سببه متقدم، والمتأخر أقوى من المتقدم.

الإعراب:

(وَيَاءُ): مبتدأ، (إِسْرَائِيلَ): مضاف، (ذَاتُ): خبر، (قَصْرٍ): مضاف إليه،

(هَذَا): مبتدأ، (الصَّحِيحُ): خبر، (عِنْدَ أَهْلِ): متعلق بالصحيح، (مِصْرٍ): مضاف.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

77) وَأَلِفُ التَّنْوِينِ أَعْنِي الْمُبْدَلَةَ مِنْهُ لَدَى الْوُقُوفِ لَا تُمَدُّ لَهُ

هذا هو الموضع الثالث من الثمانية، وهو ألف التنوين التي تبدل منه في

الوقف نحو: ﴿خَطَاءً﴾⁽¹⁾، و﴿مَلَجَاءً﴾⁽²⁾، و﴿كَبُوءًا﴾⁽³⁾، وما أشبه ذلك.

(1) - النساء: 91.

(2) - التوبة: 57.

(3) - الإخلاص: 4.

فقال: (وَأَلِفُ التَّنْوِينِ)، سماها أَلِفُ التَّنْوِينِ مسامحةً ومجازاً، ثم بين ذلك، فقال: (أَعْنِي الْمُبْدَلَةَ مِنْهُ لَدَى الْوُقُوفِ)، أي: التي تبدل منه في حال الوقف؛ لأنك إذا وقفت على المنون المنصوب أبدلت من التنوين ألفاً. قوله: (لَا تُمَدَّ لَهُ)، أي: لا تمد لورش؛ لأنه صاحب الباب، يريد إلا مد الصيغة، وإنما قصرها لأنها عارضة توجد في حالة الوقف، وتعدم وتفقد في الوصل فلم يعتبرها⁽¹⁾.

الإعراب:

(وَأَلِفُ): مبتدأ، (التَّنْوِينِ): مضاف إليه، (أَعْنِي): فعل مضارع الهمزة للمتكلم، وهو الناظم، (الْمُبْدَلَةَ): مفعول به، (لَدَى الْوُقُوفِ): ظرف، وخفض به، أي: عند الوقف، وهو متعلق بـ(الْمُبْدَلَةَ) أيضاً، (لَا تُمَدَّ لَهُ): خبر المبتدأ. ثم قال -رحمه الله تعالى-:

78 وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزِ الْوَصْلِ كـ"إَيْتٍ" لِإِنْعَادِمِهِ فِي الْوَصْلِ

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: هذا هو الموضع الرابع وهو حروف المد واللين

إذا جاءت/ بعد همزة الوصل نحو: ﴿إِيْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا﴾⁽²⁾، و﴿إَيْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾⁽³⁾، و﴿إَيْتِ﴾ حيث ما وقع.

هذا هو مذهب الحافظ أبي عمرو الداني⁽⁴⁾.

(1) - في (ت) فلم يعتد بها.

(2) - الأعراف: 76.

(3) - الشعراء: 9.

(4) - "ن" عنه ذلك في التيسير في القراءات السبع (ص: 31).

وذكر أبو محمد مكي في ذلك وجهين: التوسط والقصر، وذكر فيهما ابن شريح الإشباع والقصر⁽¹⁾.

فوجه القصر فيه أن الهمزة عارضة؛ إذ لا توجد إلا في الابتداء، ووجه التوسط طرد القياس في نظائره.

قوله: (وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزِ الْوَصْلِ)، يعني من حروف المد واللين، ولم يأت بعدها الواو، إلا في ﴿وَتُمِصْ﴾⁽²⁾ والياء في المواضع التي قدمنا.

وأما الألف فلم تأت؛ إذ لا تكون همزة الوصل مفتوحة إلا مع لام التعريف. وقوله: (لِإِنْعَادِهِ فِي الْوَصْلِ)، إشارة إلى العلة في ذلك كما قدمنا.

الإعراب:

(وَمَا): مبتدأ، وهي موصولة، وصلتها: (أَتَى)، (مِنْ بَعْدِ): متعلق به، (كَ"إِتِ") : خبر لمحذوف، وخبر المبتدأ الذي هو (مَا): محذوف، دل عليه (لَا تُمَدُّ لَهُ) في البيت الذي قبله، وتقديره لا تمد له.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

79) وَفِي ﴿يُؤَاخِذُ الْخِلَافُ وَقَعًا﴾ وَ﴿عَادًا أَلْوَبَى﴾ وَ﴿ءَاثَرَ﴾ مَعًا

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: ذكر في هذا البيت أربعة مواضع مما نقض ورش فيها أصله في رواية.

(1) - التبصرة (ص: 259-260)، والكشف 53/1، والكافي (ص: 40).

(2) - البقرة: 282.

فقال: (وَفِي «يُؤَاخِذُ»)⁽¹⁾، هذا هو الموضع الأول، وذكر الحافظ في بعض تواليفه الاتفاق على القصر⁽²⁾.

وإنما ذكر الناظم الوجهين باعتبار ما ذكر الشاطبي - رحمه الله تعالى - حيث قال:-

..... وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ آلَانَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا⁽³⁾

فوجه القصر فيه: لأن الهمزة قد لزمت البدل، فصارت كالنقل المتوهم في «أَلْفُرَّاءِ» وبابه، وقيل: لأنه لا أصل له في الهمز، وهو من واخذ يواخذ بالواو. أورد هذا الوجه أبو جعفر بن الباذش⁽⁴⁾، وجعله صاحب "الصحاح" من ألفاظ العامة⁽⁵⁾.

قوله: (وَفِي «يُؤَاخِذُ» الْخِلَافُ وَقَعًا)، وكذلك: «لَا تُؤَاخِذْنَا»⁽⁶⁾، وشبه ذلك من لفظ المؤاخذة، ولم يذكر فيه مكى وابن شريح إلا القصر⁽⁷⁾. وقوله: و«عَادَاً أَلَاوَلِي»⁽⁸⁾، أي: الخلاف في «عَادَاً أَلَاوَلِي»⁽¹⁾ هل يمد، أو يقصر؟.

(1) - «يُؤَاخِذُ» النحل: 62.

(2) - جامع البيان في القراءات السبع 480/2.

(3) - البيت رقم 174 من متن الشاطبية.

(4) - ذكره في الإقناع في القراءات السبع (ص 232).

(5) - في الصحاح مادة: "أخذ": "وَآخَذَهُ بِذَنبِهِ مُؤَاخَذَةً. والعامة تقول: واخذه".

(6) - البقرة: 285.

(7) - الكشف 52/1-53 والكافي (ص: 40).

والخلاف فيه بالتوسط والقصر، وهما من طريق الحافظ⁽²⁾.
وأما الإمام⁽³⁾، ومكي⁽⁴⁾، فلم يذكر فيه إلا القصر.

ووجه القصر فيه: وذلك أن أصله: (وُولَى) بالواوَيْنِ، الأولى مضمومة، فأبدلت همزة، كما قالوا: وَقَّتْ وَقَّتْ، فصارت (أُولَى)، ودخلت عليه أل للتعريف، فصار الأولى، فنقل نافع حركة الهمز إلى لام التعريف، وأدغم في حركة النقل التنوين من ﴿عَادَا﴾ قبله، فصارت الحركة كأنها لازمة؛ لأنها أدغمت فيها نون التنوين، وصارت الهمزة كأنها لم تكن.

[32/ت] ووجه المد فيه طردا للقياس/، وترك الاعتداد بالعارض، ومراعاة الأصل.
قوله: (و﴿ءَالَى﴾ مَعَا)، يريد في الموضعين في يونس: ﴿ءَالَى﴾ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ⁽⁵⁾، و﴿ءَالَى﴾ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ⁽⁶⁾.

ويريد الألف الثانية التي بعد اللام، وأما الأولى ففيها أيضا خلاف، والمشهور مدّها مشبعة لأجل الساكن في الأصل، وهو اللام.
والأصل في هذه الكلمة قبل الإعلال: (آَن)، دخلت الألف واللام فصار الآَن، فدخلت عليه همزة الاستفهام فأبدلت بعدها همزة الأصل ألفا ولم تحذف؛

(1) - النجم: 49.

(2) - أي: الداني، "ن" له: جامع البيان 480/2.

(3) - أي: ابن شريح، "ن" له: الكافي باب اختلافهم في المد والقصر (ص: 40).

(4) - مكي ابن أبي طالب القيسي "ن" له: الكشف 1 / 51-52.

(5) - يونس: 91.

(6) - يونس: 51.

لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، على ما سنذكره في باب الهمز إن شاء الله تعالى، فصار أَلَان، فنقلت حركة الهمزة الثانية إلى لام التعريف، فبقي ﴿ءَالَسَ﴾.

فهو لازم النقل لورش وقالون، فصارت الحركة في اللام كاللازمة، وكأن الهمزة لم تكن، وصارت كالنقل المتوهم في ﴿أَلْفَرَّانِ﴾ وبابه، فقصر لهذه العلة، ومن مده نظر إلى الأصل، ولم يعتد بالحركة.

والخلاف الذي فيه عن الحافظ أبي عمرو وجهان: القصر والتوسط⁽¹⁾، [42/ش] والقصر عن ابن شريح ليس إلا⁽²⁾، وذكر فيه مكى التوسط ليس إلا⁽³⁾.

الإعراب:

(الْخِلَافُ): مبتدأ، وخبره: (وَقَعَا)، وبه يتعلق المجرور، وسائر البيت محكي.

ثم قال - رحمه الله وعفا عنه -:

80) وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ مَتَى سَكَنَتَا مَا بَيْنَ فَتْحَةٍ وَهَمْزٍ مُدَّتَا

81) لَهُ تَوْسُطًا وَفِي سَوَوَاتٍ خُلْفٌ لِمَا فِي الْعَيْنِ مِنْ فَعْلَاتٍ

قال الشيخ - رحمه الله -: لما فرغ من الكلام في حروف المد واللين، أخذ

يتكلم في حرفي اللين، وقد قدمنا أنهما الواو والياء إذا سكتا وانفتح ما قبلهما،

نحو: ﴿سَوَوَاتٍ﴾⁽⁴⁾، و﴿شَعْرٍ﴾⁽⁵⁾، وما أشبه ذلك.

(1) - "ن" جامع البيان في القراءات السبع 480/2.

(2) - "ن" الكافي باب اختلافهم في المد والقصر (ص: 40).

(3) - "ن" له: الكشف 1/ 51-52.

(4) - ﴿سَوَوَاتِيهِمَا﴾ الأعراف: 19.

(5) - البقرة: 19.

والعين من ﴿كَهَيَّعَ﴾⁽¹⁾، و﴿جَمَّ عَسَقَ﴾⁽²⁾.

قال: وهذا أيضا مما انفرد به ورش دون قالون، أعني مع الهمزة، وأما مع الساكن فلا.

قال: وقد اختلف في مد هذا الفصل على ثلاثة أقوال:

– أحدها: الإشباع.

– الثاني: التوسط.

– الثالث: القصر.

هذه الوجوه كلها لورش رحمه الله.

قال الحصري:

وَفِي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ "شَيْءٍ" وَ"سَوْءَةٍ" خِلَافُ جَرَى بَيْنَ الْأَيْمَةِ فِي مِصْرِ
فَقَالَ أَنَسٌ مَدَّهُ مُتَوَسِّطٌ وَقَالَ أَنَسٌ مُفْرَطٌ وَبِهِ أَقْرِي⁽³⁾

فذكر وجهين: التوسط والإشباع وهو المفرط.

وقال أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله -:

وَأِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَآؤَ فَوَجَّهَانِ جُمْلًا⁽⁴⁾
ثم قال:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرَشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزٌ مُدْخَلًا⁽¹⁾

(1) – مريم: 1.

(2) – الشورى: 1.

(3) – البيتان 58-59 من متن القصيدة الحصرية (ص: 102-103).

(4) – البيت رقم 179 من متن الشاطبية.

فالقصر ذكره أبو عمرو، وأبو محمد مكي عن البغداديين، والتوسط هو المشهور عندهما، وذكر فيه ابن شريح الوجهين: التوسط والإشباع، واختار الإشباع من التجريد⁽²⁾.

فوجه الإشباع فيه بالحمل على حروف المد واللين؛ ولأنها قد حملت عليها في الردف بها في الشعر.

قال ابن كلثوم⁽³⁾:

كَانَ سِيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقُ بَأْيَدِي لَأَعِينَا⁽⁴⁾

وقال في حروف اللين:

كَانَ مُتُونَهُنَّ مُتُونُ غُدْرِ تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرِيَا⁽⁵⁾

وقال في الواو:

إِذَا سَلْتَ عَنِ الْأَبْطَالِ يَوْمًا رَأَيْتَ لَهَا جُلُودَ الْقَوْمِ جُونَا⁽⁶⁾

(1) - البيت رقم 181 من متن الشاطبية.

(2) - "ن" التبصرة (ص: 263) وجامع البيان في القراءات السبع 504/2، والكافي في القراءات السبع (ص: 42).

(3) - عمرو بن كلثوم توفي سنة (39 ق.هـ) (584م) وهو من قبيلة تغلب، ولد في شمال الجزيرة العربية في بلاد ربيعة وتجوّل فيها وفي الشام والعراق، ساد قومه في الخامسة عشرة من عمره. قيل عنه: "لو وضعت أشعار العرب في كفة، وقصيدة عمرو بن كلثوم في كفة؛ لمالت بأكثرها". "ن" جمهرة أشعار العرب (ص 87).

(4) - جمهرة أشعار العرب (ص 284).

(5) - نفسه (ص 293).

(6) - روي "إذا وضعت" مكان "إذا سلت" "ن" جمهرة أشعار العرب (ص 293).

وقد جعلها سيبويه - رحمه الله - بمنزلة حروف المد، فلم يجر نقل الحركة إليها في الوقف، مثل: زيد، وسيف، وأجازه في نحو: عمرو ودعد⁽¹⁾.

ووجه القصر هو: أن الشبه الذي بينها وبين حروف المد واللين قد زال إذا انفتح ما قبلهما؛ ولأن ورشا قد نقل إليهما الحركة في باب النقل، فجعلهما كحروف الصحة، ومن أخذ بالتوسط تعارض عنده الدليلان.

قوله: (وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ مَتَى سَكَنْتَا)، هذا أيضا ضابط، متى ما سكنتا بين فتحة وهمزة في كل موضع، إلا ما يستثنى من ذلك، وظاهره في كلمة، أو في كلمتين، وهذا لا يصح إلا في كلمة، نحو: ﴿شَعْيٍ﴾، و﴿سَوَّاتٍ﴾.

وأما في كلمتين فحكمهما النقل، نحو: ﴿إِبْنَى - اِدَمَ﴾⁽²⁾. و﴿ذَوَاتَى اِكْلِ﴾⁽³⁾. وما أشبه ذلك.

وأما الشاطبي فقد قيده بقوله: "بِكَلِمَةٍ"⁽⁴⁾، وهذا الحكم في حالة الوصل. وأما الوقف: فإنه يصح فيه الإشباع، نص عليه الشاطبي في البيت المتقدم⁽⁵⁾، أعني لسائر القراء.

(1) - لم أهتم إلى مكان ذكره، ووجدت شيئا مما يشبهه في الكتاب في 259/3.

(2) - المائدة: 29.

(3) - سبأ: 16.

(4) - أي: في قوله:

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَاءُ بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ *** بِكَلِمَةٍ أَوْ وَآوٍ فَوَجْهَانِ جُمْلًا

(5) - في قوله:

بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٍ وَرَشٍ وَوَقْفُهُ *** وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا.

وأما ورش فالحكم عنده متحد.

قوله: (مُدَّتَا)، كأن قائلًا قال له: ما صفة المد؟. فقال: (تَوَسُّطًا)، وهذا

على المشهور.

وكأن قائلًا قال له: لمن هذا الحكم؟ فقال (لَهُ)، الضمير عائد على ورش؛

لأنه صاحب هذا الباب أيضا.

قوله: (وَفِي سَوَّاتٍ خُلْفٌ)، أي: هل يجرى مجرى ﴿شَعْنٍ﴾، و﴿سَوَّاتٍ﴾

المفرد؟، أو يقصر؟.

فذهب ابن شريح ومكي إلى قصره، وذهب أبو عمرو إلى مدّها متوسطًا،

صح من التجريد⁽¹⁾.

قوله: (وَفِي سَوَّاتٍ خُلْفٌ)، أي: وفي واو (سَوَّاتٍ) لا في الألف، فوجه

من قصره لاجتماع مدتين، فخففه بإسقاط إحداهما، وكانت الأولى أولى

بالإسقاط؛ لأنها في الواو/، والثانية في الألف، ولأنها في حرف اللين، والثانية في

المد واللين، ومن هذه فعلى قياس الفصل.

قوله: (لَمَّا فِي الْعَيْنِ)، هذا أيضا توجيه للقصر، وبيان ما في العين من

(فَعَلَاتٍ)، وذلك أن (سَوَّاتٍ)، جمع/سوءة، على وزن فَعْلَةٍ، وفَعْلَةٌ إذا كان اسما

يجمع على (فَعَلَاتٍ)، بفتح العين، هذا هو القياس في هذه الكلمة وأمثالها، فكان

حق الواو أن تكون متحركة بالفتح على (سَوَّاتٍ)، فمن نظر إلى ذلك القياس

قصر، ومن نظر إلى الحالة مد.

(1) - التجريد مفقود كما تقدم، و"ن" مكانه: "التبصرة" (ص: 262 - 263) و"جامع البيان في

القراءات السبع" 504/2، و"الكافي في القراءات السبع" (ص: 41).

الشيخ: وإنما سكنت الواو ههنا، وفيما أشبهها، نحو بيضات ولوزات؛ لثلا تنقلب ألفاً؛ لأنها تتحرك إذ ذاك وينفتح ما قبلها، فتصير ساءات وباضات، فتتغير الكلمة، فافهمه وهو بين.

الإعراب:

(وَالْوَاوُ): مبتدأ، وخبره في الجملة التي بعده من الشرط والجواب، والعامل في (مَتَى): (مُدَّتَا)، و(مَا): زائدة، والعامل في (بَيْنَ فَتْحَةٍ): (سَكَّنَتَا)، و(مُدَّتَا): فعل ومفعول لم يسم فاعله، (لَهُ): متعلق بـ(مُدَّتَا)، (تَوَسَّطًا): مصدر في موضع الحال، و(خُلْفٌ): مبتدأ، والخبر في المجرور قبله، (لَمَّا): متعلق بالثبوت والاستقرار، (فِي الْعَيْنِ): في موضع الصلة، (مِنْ فَعَلَاتٍ): (مِنْ) هي للبيان لا تتعلق بشيء. ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي الله عنه وأرضاه -:

82) وَقَصْرُ مَوْئِلًا مَعَ الْمَوْءُودَةِ لِكَوْنِهَا فِي حَالَةٍ مَفْقُودَةٍ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: ذكر في هذا البيت ما نقض ورش فيه أصله من حروف اللين فلم يمهده.

فقال: (وَقَصْرُ مَوْئِلًا مَعَ الْمَوْءُودَةِ)، أي: وقصر واو ﴿مَوْئِلًا﴾⁽¹⁾، مع واو ﴿الْمَوْءُودَةِ﴾⁽²⁾، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويعني الواو الأول من ﴿الْمَوْءُودَةِ﴾. قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: ولا خلاف فيه عن ورش.

(1) - الكهف: 54.

(2) - التكوير: 8.

قوله: (لِكُونِهَا)، أي: لكون الواو [(فِي حَالَةٍ مَفْقُودَةٍ)، أي: لكون الواو]⁽¹⁾ تفقد في بعض تصاريف الكلمة، وذلك أن تقول في تصريفه "وَأَدَّ" والمضارع "يُؤَدُّ"، فتحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وكذلك "وَأَلَّ" "يُئَلُّ"، وأصله يُوئَلُّ، كأصل: "يُؤَدُّ يُوئَدُّ"، فلما كانت تفقد في بعض تصاريف الكلمة، صارت كأنها عارضة فلا تمد.

وقيل: لا تمد؛ لأن الواو أصلها الحركة في "وَأَلَّ" و"وَأَدَّ".

وقيل: إنما قصر ﴿مَوِيَّلًا﴾؛ لأنه رأس آية، و﴿الْمَوْءِدَةَ﴾؛ لاجتماع مدتين، كما في ﴿سَوَاءَاتٍ﴾.

وقيل: لئلا يشبه صوته صوت الهر.

قال الشيخ: وهذا الأخير سمعته في بعض المجالس، ولم أره منصوباً.

الإعراب:

(وَقَصُرُ): مبتدأ، (مَوِيَّلًا مَعَ الْمَوْءِدَةِ): محكي، (لِكُونِهَا): جار ومجرور متعلق بـ(قَصُرُ)، (فِي حَالَةٍ): مجرور متعلق بـ(مَفْقُودَةً)، و(مَفْقُودَةً): خبر (كُونِهَا)، واسمها هي الهاء.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي الله عنه وأرضاه -:

(83) وَمَدٌّ لِلْسَّاكِنِ فِي الْفَوَاتِحِ وَمَدٌّ عَيْنٍ عِنْدَ كُلِّ رَاجِحٍ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: كلامه في هذا البيت في حرف التهجي الواقع في أوائل السور.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قال وهي على أربعة أقسام:

- قسم على ثلاثة أحرف، ووسطها حرف مد ولين.
 - وقسم على ثلاثة أحرف، ليس فيها حرف مد ولين البتة.
 - وقسم منها على ثلاثة أحرف، أوسطها حرف لين.
 - وقسم على حرفين، الثاني حرف مد ولين.
- فالقسم الأول: نحو: "كاف" و"ميم" و"نون" و"صاد" و"سين" وشبه ذلك. فهذا يمد مدا مشبعا للساكن، وعليه تكلم الناظم بقوله: (وَمَدَّ لِلْسَّاكِنِ)، البيت.

القسم الثاني: نحو: "ألف" من قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ﴾⁽¹⁾، و﴿أَلْبَر﴾⁽²⁾،

و﴿الْمَصَّ﴾⁽³⁾ فهذا لا مد فيه البتة؛ لعدم حرف المد، وفيه قال الشاطبي:

..... وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ فَيُمَطَّلَا⁽⁴⁾

أي: وليس فيه حرف مد فَيُمَدُّ.

(1) - البقرة: 1.

(2) - يونس: 1.

(3) - الأعراف: 1.

(4) - الشطر الثاني من البيت رقم 178 من متن الشاطبية، والبيت كاملا:

وَفِي نَحْوِ طَه الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ *** وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ فَيُمَطَّلَا
"وَفِي نَحْوِ طَه الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ".

القسم الثالث: عين من ﴿كَيْهَيْعَصَ﴾⁽¹⁾، و﴿جَمَّ عَسَقَ﴾⁽²⁾، فهذا

فيه وجهان: الإشباع، وهو المشهور، والتوسط، وهو المرجوح، وذكر فيهما القصر، وتكلم عليها في البيت.

القسم الرابع: راء من ﴿أَلَمَّرَ﴾⁽³⁾، و﴿أَلَبَّ﴾، وطاء من ﴿طَسَّ﴾⁽⁴⁾،

وهاء من ﴿طَهَّ﴾⁽⁵⁾.

فهذا وأمثاله لا يزداد فيه على مد الصيغة؛ لعدم سبب المد، وقد روي فيه

الإشباع وهو ضعيف؛ ليجري الباب مجرى واحدا.

قوله: (وَمُدَّ لِلسَّاكِنِ فِي الْفَوَاتِحِ)، أي: أشبع المد لأجل الساكن، وذلك

في القسم الأول.

قوله: (فِي الْفَوَاتِحِ)، أي: في فواتح السور، وفتحة كل شيء أوله، وظاهره

سواء كان الساكن مشددا نحو النون من ﴿يَسَّ﴾⁽⁶⁾، وفي قوله: ﴿طَسَّ﴾⁽⁷⁾

(1) - مريم: 1.

(2) - الشورى: 1.

(3) - الرعد: 1.

(4) - النمل: 1.

(5) - طه: 1.

(6) - يس: 1.

(7) - القصص: 1.

والميم من اللام في قوله: ﴿أَلَمْ﴾⁽¹⁾، أو كان غير مشدّد نحو: كاف، وصاد، من
﴿كَهَيْعَصَ﴾⁽²⁾ وشبه ذلك.

وفيه مذهبان:

[44/ش]

-الأول: تفضيل المد في المشدّد على المظهر/.

-والثاني: التسوية على ظاهر الكتاب.

واختار الحافظ أبو عمرو التسوية⁽³⁾.

واختار الشيخ⁽⁴⁾ والإمام التفضيل⁽⁵⁾.

وظاهره أيضا تحرك الساكن لحركة عارضة، نحو: الميم من هجاء: ﴿أَلَمْ﴾

الله⁽¹⁾، و﴿أَلَمْ أَحَسِبَ﴾⁽²⁾، أو لم يتحرك، وفي هذا وجهان: الإشباع بالنظر

إلى الأصل، والقصر بالنظر إلى الحالة.

(1) - البقرة: 1.

(2) - مريم: 1.

(3) - قال أبو عمرو: "وقال آخرون: لا يبالغ في إشباع التمكن في ذلك، ويسوّى بين لفظ، هو لفظ المظهر؛ لأن الموجب لزيادة المدّ في الضربين هو التقاء الساكنين، والتقاؤهما موجود في الموضوعين من المدغم و المظهر، و هذا مذهب أكثر شيوخنا، وبه قرأت على أصحابنا البغداديين والمصريين، وإليه كان يذهب محمد بن علي، وعلي بن بشر، و الوجهان جيّدان، و بالله التوفيق".
"ن" جامع البيان 506/2.

(4) - في نسخة (ت) شرح مقحم في المتن، ونصه: وحيث ما وجدته (الشيخ) مع الحافظ فلتعلم أنه مكّي، وحيث ما وجدت الإمام معهما فهو ابن شريح، رحمهم الله أجمعين.

(5) - "ن" الكشف باب ترتيب المد في فواتح السور (ص: 64) وجامع البيان 506/2، والكافي باب اختلافهم في المد والقصر (ص: 42).

وقد يقال: إن الناظم لم يترك هذا التنبيه وقد قدمه في قوله: (وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا)؛ يعني من الهمزة والساكن على ما قدمنا هنالك، فتأمله وهو بين. قوله: (وَمَدُّ عَيْنٍ):

المسألة: اعلم أن الذي يتحصل في عين من الخلاف: أن العين من: ﴿كَهَيَّعَصَ﴾، والعين من: ﴿جَمَّ عَاسَقَ﴾، مذهب الشيخ والحافظ⁽³⁾ فيه [34/ت] لجميع القراء - ورش وغيره - جواز الوجهين: التوسط والإشباع، وآخر ما اختار الشيخ التوسط، والمختار للحافظ الإشباع، وإليه أشار الشاطبي في قصيدته بقوله: وَالطُّولُ فُضِّلَا⁽⁴⁾

ومذهب الإمام فيه القصر لجميع القراء، إلا ورشا فعنه فيه التمكين، ويعني به التوسط، فوافق الإمام الشيخ والحافظ في التوسط، وخالفهما في سوى ذلك. حَصَّلَ هذا التحصيل أبو الحسن علي بن سليمان في التجريد له⁽⁵⁾. قوله: (وَمَدُّ عَيْنٍ عِنْدَ كُلِّ رَاجِحٍ)، الشيخ: في هذا الكلام إشكال من وجهين وهما من جهة المفهوم.

(1) - آل عمران: 1.

(2) - العنكبوت: 1.

(3) - في (ت) والإمام والصحيح ما في نسخة (ش) لما سيأتي من ذكر الإمام بعد.

(4) - من البيت رقم: 177 من متن الشاطبية، ونص البيت كاملاً:

وَمَدُّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبَعًا *** وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلَا.

(5) - "ن" مكانه: التبصرة باب ترتيب المد في فواتح السور (ص: 66)، جامع البيان 506/2، والكشف باب اختلافهم في المد والقصر (ص: 42).

- الأول: أنه يفهم منه أنه عند غير ورش من القراء غير راجح، وليس كذلك، ولهذا أصلح هذه الرواية بقوله: (وَمَدُّ عَيْنٍ عِنْدَ كُلِّ رَاجِحٍ) ⁽¹⁾.

- الثاني: أنه يفهم منه أن غير الراجح القصر، وهو ضد المد، وليس كذلك، بل غير الراجح التوسط، هذا على ما قدمنا من مذهب الحافظ والشيخ، بل الراجح عند الشيخ التوسط كما مضى، ويندفع هذا الاعتراض بالحمل على مذهب ابن شريح؛ إذ الراجح عنده الإشباع، والمرجوح القصر، وعلى هذا التفسير يكون قد خرج عما شرط في الصدر من الإتيان بمذهب الحافظ حيث قال:

سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِي ⁽²⁾

ولكن هذا أمر خفيف.

هذا تحصيل القول في هذه المسألة على الجملة والتفصيل، ولم أسبق لتنزيله هكذا على هذا الكتاب فانظره.

الإعراب:

(وَمَدُّ): فعل أمر، (لِلسَّاكِنِ فِي الْفَوَاتِحِ): متعلق به، (وَمَدُّ): مبتدأ، وخبره (رَاجِحٌ)، ومعناه مشهور، وبه يتعلق الظرف.

ثم قال - رحمه الله ورضي عنه -:

84 (وَقَفَّ بَنَحْوِ سَوْفَ رَيْبٍ عَنْهُمَا بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَمَا بَيْنَهُمَا

(1) - كذا في النسختين معا، ولا إصلاح في شطر البيت بل بقي كما هو، ولعله يقصد رواية المكناسي التي ورد فيها: (وَمَدُّ عَيْنٍ عِنْدَ وَرَشٍ رَاجِحٍ)، "ن" متن الدرر (ص: 51).

(2) - الشطر الأول من البيت 27 من المنظومة البرية وتتمته: "إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتْقَانٍ"، وقد تقدم مبينا مشروحا في (ص 125-126).

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في هذا البيت في حروف اللين إذا وقع بعدها الساكن بالوقف، نحو: ﴿سَوْفَ﴾⁽¹⁾، و﴿رَيْبَ﴾⁽²⁾، و﴿غَيْبَ﴾⁽³⁾، و﴿الْحُسَيْنِيَّ﴾⁽⁴⁾، و﴿يَوْمَ﴾⁽⁵⁾، وما أشبه ذلك.

فاعلم أن في ذلك ثلاثة أوجه كما ذكر الناظم:

- الأول: الإشباع، ذكره أبو عمرو [وجعله مرجوحاً]⁽⁶⁾.
- الثاني: التوسط: ذكره أيضا واختاره اقتداءً بأهل الأداء⁽⁷⁾.
- والقصر وهو مذهب الشيخ والإمام، وهو الذي رجحه ابن سليمان⁽⁸⁾ للحافظ، قال: "وبه قرأت في طرقهم الثلاثة"⁽⁹⁾.

فقوله: (وَقَفَّ بِنَحْوِ سَوْفَ رَيْبَ عَنْهُمَا)، يعني: ورشا وقالون.
وقوله: (بِالْمَدِّ)، يعني المشبع، (وَالْقَصْرُ)، يعني به: القصر حقيقته، وهو ترك المد رأساً، وليس كالقصر في حروف المد؛ لأن القصر فيه مد الصيغة.
قوله: (وَمَا بَيْنَهُمَا)، يعني: التوسط.

(1) - النساء: 55.

(2) - البقرة: 1.

(3) - البقرة: 32.

(4) - التوبة: 52.

(5) - الفاتحة: 3.

(6) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(7) - "ن" جامع البيان في القراءات السبع 501/2-502.

(8) - أي: أبو الحسن علي بن أحمد بن سليمان صاحب كتاب: "التجريد الكبير".

(9) - "ن" جامع البيان في القراءات السبع 501/2-502، والكشف 67/1.

فانظر كيف أثبت التوسط لقالون ههنا، ولا أدري من أين نقله؟، إلى أن
حمل قول الشاطبي -رحمه الله تعالى-:

بِطُولٍ وَقَصْرِ وَصَلٍ وَرَشٍ وَوَقْفٍ (1)

على أن المراد بالطول الإشباع، وبالقصير التوسط، فقال:

..... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَالًا (2)

أي: والوجهان المذكوران لورش القصير الذي هو التوسط، والطول الذي هو
الإشباع.

ثم قال:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ..... (3)

أي: عن القراء غير ورش.

ثم قال:

.....وَوَرَشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمَزٌ مُدْخَلًا (4)

أي: يوافقهم على سقوط المد، أو على الثلاثة الأوجه، وهو الظاهر.

فتحصل في ذلك عن جميع القراء ثلاثة أوجه: التوسط، والقصير، والإشباع.
وقوله: (وَقَفٌ)، البيت.

(1) - الشطر الأول من البيت رقم: 180 من متن الشاطبية، ويأتي تمامه بعده في قوله: "وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَالًا".

(2) - الشطر الثاني للبيت المتقدم رقم: 180 من متن الشاطبية.

(3) - جزء من الشطر الأول من البيت رقم: 181 من متن الشاطبية، ويأتي تمام البيت كاملاً بعد.

(4) - تنمة البيت المتقدم رقم: 181 من متن الشاطبية.

اعلم أن الوقف يكون بالسكون وبالإشمام وبالروم، واعلم أن الوقف بالإشمام يكون حكمه حكم الوقف بالسكون؛ لأنه ضم الشفتين بعد الإسكان، والوقف بالروم حكمه حكم الوصل؛ لأنه النطق ببعض الحركات، وستقف على جميع هذا -إن شاء الله تعالى- في باب الوقف، وباب الرءاءات.

وتنبیه آخر وهو: هذا إذا لم يكن الحرف الموقوف عليه غير همزة، وأما/ إذا كان همزة فإن الحكم فيه لورش غير الحكم لغيره، كما قال الشاطبي فيما قدمنا؛ لأن ورشا في المهموز نحو: ﴿شَعْيٌ﴾⁽¹⁾، و﴿سَوِيٌّ﴾⁽²⁾، يستوي فيه عند الوقف والوصل.

الإعراب:

(قِفْ): فعل أمر، (بَنَحَوْ): متعلق به، (بِالْمَدِّ): كذلك، (وَمَا): موصولة، وصلتها في المجرور بعدها.

فصل في تحقيق

الهمز وتسهيله

وإسقاطه وتبديله.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي الله عنه وأرضاه-:

85) الْقَوْلُ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّسْهِيلِ لِلْهَمْزِ وَالْإِسْقَاطِ وَالتَّبْدِيلِ

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: هذا باب الهمز، ووجه المناسبة بينه وبين

الباب الذي قبله أن فيه المد وتركه، والمد للهمز، وهذا باب الهمز.

قال: واعلم أن هذا الباب من الأبواب المتشعبة الأصول، الرفيعة المعاني

والفصول، ولهذا قال الشاطبي -رحمه الله تعالى-:

(1) - البقرة: 19.

(2) - الأنبياء: 73.

وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ وَعِنْدَ نُحَاتِهِ يُضِيءُ سَنَاهُ كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَلًا⁽¹⁾

أي: فيه طرق متشعبة غامضة، فأحضر فهمك له وتدبره.

قال: والكلام فيه في عشرة فصول:

- الأول: في معناه لغة.

- الثاني: في معناه اصطلاحا.

- الثالث: في أسمائه.

- الرابع: في أنواع الهمزة الأولى من الهمزتين في كلمة.

- الخامس: في أنواع الثانية.

- السادس: فيما يسهل منه وما لا يسهل.

- السابع: في أنواع التسهيل.

- الثامن: في فائدته.

- التاسع والعاشر: في من يسهل ومن لا يسهل، وفي شروط ذلك.

فأما معناه لغة: فهو الدفع بسرعة، تقول: همزت الفرس [أهمزه همزا]⁽²⁾ إذا

دفعته بسرعة، وهذا المعنى موجود في الهمز، والذي يبينه ما ذكر الأصمعي أنه

قال: قلت لأعرابي: "أتهمز الفارة؟" فقال: "السنور يهمزها"⁽³⁾.

فسأله الأصمعي: أيجوز أن يقول في الفار: الفار بالهمز أم لا؟، فأجابه

الأعرابي: بمعنى آخر يناسب ذلك المعنى/، وهو أن السنور -وهو القط- يهمزها،

(1) - البيت 254 من متن الشاطبية.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - "ن" الصحاح للجوهري فصل الهاء، باب الزاي.

أي: يأخذها ويدفعها بسرعة، وأما نحن فلا نهمزها. أي: لا نقول لها الفأر بالهمز، فهذا معنى حسن لم أره لأحد.

حكى هذه الحكاية الجوهري في "صاحه" في فصل الهاء، من باب الزاي⁽¹⁾.

وأما معناه عند القراء فيحتمل معنيين:

- الأول: أن يكون اسم جنس، واحده همزة، وهو الذي يقع الفرق بينه وبين واحده بإسقاط التاء⁽²⁾.

- ويحتمل أن يكون مصدرا لقولك: همز يهمز همزا، فدخل الألف واللام، فذهب التنوين فبقي الهمز هكذا.

وأما أسماؤه: فاعلم أن أسماءه كثيرة، والذي يجمعها خمسة:

- الأول: همزة الاستفهام.

- الثانية: همزة القطع.

- الثالثة: همزة المتكلم.

- الرابعة: همزة الأصل.

- الخامسة: همزة الوصل.

فأما همزة الاستفهام: فيستدل عليها بشيئين:

- الأول: أن يصلح في موضعها هل.

(1) - "ن" الصحاح فصل الهاء، باب الزاي.

(2) - قال بعضهم ناظما:

بِسَقَطِ تَاءٍ يَمْتَازُ اسْمُ جِنْسٍ *** مِنْ مُفْرَدٍ كَكَلِمَةٍ لَا تَأْيِسْ.

- والثاني: أن يصلح وقوع أم بعدها، وقد يكون واقعا في بعض المواضع، وذلك نحو -قوله تعالى:- ﴿آفَرَرْتُمْ﴾⁽¹⁾، والتقدير: هل أفررتُم أم لا؟؟.

وكذلك: ﴿قُلْ-أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ﴾⁽²⁾، أي: هل أنتم أعلم أم الله؟؟.

وأما همزة القطع: فتعرف بشيئين:

- الأول: أن تكون زائدة على أصول الكلمة.

- الثاني: أن تكون في الرباعي نحو: "أَكْرَمَ"، و"أَرْسَلْنَا"، و"أَنْزَلْنَا"، هذا

هو المصطلح عليه.

ويطلق على كل همزة ما عدا همزة الوصل، همزة قطع مجازا وعلى ذلك أطلقها

الناظم في قوله:

وَصَلَ وَرَشٌ صَمَّ مِيم⁽³⁾

وأما همزة المتكلم: فتعرف أيضا بشيئين:

- الأول: أن تكون زائدة على الأصول.

- الثاني: أن يصلح بعدها أنا، نحو: "أَعُوذُ"، و"أَقُولُ"، و"أَضْرِبُ"، وما

أشبه ذلك.

وأما همزة الأصل: فتعرف بأن تكون محل الفاء أو العين أو اللام، نحو:

"أَكَلَ"، و"أَمِنَ"، و"أَذِنَ"، و"أَخَذَ"، في الفاء. و"رُؤُوسُكُمْ"، و"تَجَارُونُ"،

(1) - آل عمران 80.

(2) - البقرة: 139.

(3) - البيت 47 من نظم الدرر، وقد تقدم شرحه مستوفى في (ص: 155) ونص البيت كاملا:

وَصَلَ وَرَشٌ صَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ *** إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ.

و"الْفُؤَادُ" في العين. و"الْخَبَاءُ"، و"مِلءٌ"، و"دِفءٌ"، و"اِقْرَأْ"، و"ذَرَأٌ"،
و﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾⁽¹⁾ في اللام.

وأما همزة الوصل: فتعرف بثبوتها في الابتداء، وسقوطها في الدرج، نحو:
﴿إِسْتَكْبَرُوا﴾⁽²⁾، و﴿مَنْ إِسْتَعْلَى﴾⁽³⁾، و﴿بِمَنْ أَلَّهِ﴾⁽⁴⁾، و﴿إِلَى اللَّهِ﴾⁽⁵⁾
وما أشبه ذلك.

وأما أنواع الهمزة الأولى من الهمزتين في كلمة: فأكثر ما جاءت همزة
الاستفهام نحو: ﴿ءَأَنْتُمْ﴾⁽⁶⁾، و﴿ءَأَمَنْتُمْ لَهُ﴾⁽⁷⁾، و﴿ءَأَشْكُرُ﴾⁽⁸⁾،
و﴿ءَاتَّخِذْ﴾⁽⁹⁾، و﴿أَرْبَابًا﴾⁽¹⁰⁾.

(1) - الأنبياء: 103.

(2) - الأعراف: 74 من قوله -تعالى-: ﴿قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾.

(3) - طه: 63 طه من قوله -تعالى-: ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ إِسْتَعْلَى﴾.

(4) - النحل: 53 من قوله -تعالى-: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ بِمِنْ أَلَّهِ﴾.

(5) - البقرة: 274 من قوله -تعالى-: ﴿وَأْمُرْهُ إِلَى اللَّهِ﴾.

(6) - النازعات: 27 من قوله -تعالى-: ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْفًا أَمْ السَّمَاءُ بَنِيهَا﴾.

(7) - طه: 70 من قوله -تعالى-: ﴿قَالَ ءَأَمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آدَنَ لَكُمْ﴾.

(8) - النمل: 41 من قوله -تعالى-: ﴿لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾.

(9) - يس: 22 من قوله -تعالى-: ﴿ءَاتَّخِذْ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً﴾.

(10) - آل عمران: 79 من قوله -تعالى-: ﴿أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَيِّكَ وَالنَّيَّيسَ أَرْبَابًا﴾.

وتكون همزة الجمع نحو: ﴿أَيِّمَّةٌ﴾⁽¹⁾.

وتكون همزة القطع مع الساكنة نحو: ﴿ءَادَمَ﴾⁽²⁾، و﴿ءَارَرَ﴾⁽³⁾،

و﴿ءَامَسَ﴾⁽⁴⁾ وشبه ذلك.

وأما أنواع الثانية من متفتحي الحركة بالفتح فتكون للقطع، نحو:

﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾⁽⁵⁾، و﴿ءَأَفْرَزْتُمْ﴾⁽⁶⁾.

وتكون للمتكلم، نحو: ﴿ءَاتَّخِذْ﴾⁽⁷⁾، و﴿ءَأَشْكُرْ﴾⁽⁸⁾،

و﴿ءَأَسْجُدْ﴾⁽⁹⁾، وشبه ذلك.

وتكون همزة الجمع، نحو: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَّبِعُونَ﴾⁽¹⁰⁾.

(1) - الأنبياء: 72 من قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾.

(2) - البقرة: 30 من قوله -تعالى-: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾.

(3) - الأنعام: 75 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَارَرَ الْآيَةَ﴾.

(4) - البقرة: 284 من قوله -تعالى-: ﴿ءَامَسَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾.

(5) - البقرة: 5 من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾.

(6) - آل عمران: 80.

(7) - يس: 22.

(8) - النمل: 41 من قوله -تعالى-: ﴿لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرْ أَمْ أَكْفُرْ﴾.

(9) - الإسراء: 61 من قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾.

(10) - يوسف: 39.

وتكون همزة الأصل في قوله - تعالى -: ﴿ءَامِنْتُمْ مَّسِّ فِي السَّمَاءِ﴾⁽¹⁾ في

الملك.

وتكون همزة الوصل في ستة مواضع مع اللام، يأتي ذكرها في موضعها

إن شاء الله تعالى، نحو: ﴿الذَّكَرَيْنِ﴾⁽²⁾، و﴿الْأَلْسِ﴾⁽³⁾، و﴿آلله﴾⁽⁴⁾.

وتكون مع الفعل الماضي في سبعة مواضع أيضا، نذكرها في موضعها
إن شاء الله تعالى.

[وأما ما بقي من الفصول نتكلم عليه مع الحروف إن شاء الله تعالى]⁽⁵⁾.

قوله: (الْقَوْلُ فِي التَّحْقِيقِ)، أي: هذا الباب أبين لك فيه ما يُحَقِّقُ من

الهمز وما لا يُحَقِّقُ، ومن يُحَقِّقُ ومن لا يُحَقِّقُ، وكذلك التسهيل والبدل والإسقاط؛
إذ يذكر جميع ذلك.

وهذه الألفاظ كلها مصادر لألفاظ مختلفة.

فأما التحقيق فمصدر حَقَّقَ نحو: كَرَّمَ.

والتسهيل مصدر سَهَّلَ.

والتبديل مصدر بَدَّلَ، ويقال: أبدل، ومصدره: إبدالاً، نحو: إسقاطاً، مصدر

أسقط، والاسم من التبديل والإبدال: البدل.

(1) - الملك: 17.

(2) - الأنعام: 144 من قوله - تعالى -: ﴿فَلِالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾.

(3) - يونس: 91 من قوله - تعالى -: ﴿ءَالْسِ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ﴾.

(4) - النمل: 61 من قوله - تعالى -: ﴿ءَالله حَيْرُ أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

والبيت ترجمة لما يأتي.

الإعراب:

(لِلْهَمْزِ): متعلق بـ(التَّسْهِيلِ)، أو بـ(التَّحْقِيقِ)، على طريق الإعمال⁽¹⁾.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

(86) وَالْهَمْزُ فِي النُّطْقِ بِهِ تَكْلُفٌ فَسَهْلُوهُ تَارَةً وَحَذْفُوا

(87) وَأَبْدَلُوهُ حَرْفَ مَدٍّ مَحْضًا وَنَقَلُوهُ لِلسُّكُونِ رَفْضًا

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: كلامه في هذا البيت في أنواع التسهيل.

قال: فاعلم أن الهمزة حرف جَلَدٌ⁽²⁾ صعب، بعيد المخرج، يخرج من أقصى

الصدر باجتهاد وقوة واعتماد، حتى شبهه بعضهم بالهوع،⁽³⁾ - وهو تكلف

القيء - وشبهه بعضهم بالسعلة⁽⁴⁾.

قال: ولأجل هذا تصرفت فيه العرب بأنواع من التصريف، ولم تثبته على

أصله كغيره من الحروف.

فمرة تحملت فيه المشقة ونطقت به محققا على أصله، ومرة سهلته بين بين،

ومعنى ذلك: بينها وبين الحرف الذي منه حركته، فإن كان مضموما سهلته بينه

(1) - أي: إعمال الأول أو الثاني، مما يشبه التنازع في العمل، مما سبق ذكره في هامش

(ص: 113).

(2) - الْجَلْدُ بفتح الجيم الصلابة "ن" مختار الصحاح مادة: "جلد".

(3) - في مختار الصحاح التَّهْوُؤُ: التقيؤ "ن" مختار الصحاح "مادة هوع".

(4) - السعال مرض يصيب الصدر يحدث معه صوت تهوع، "ن" لسان العرب مادة: "سعل".

وبين الواو، وإن كان مفتوحا سهلته بينه وبين الألف، وإن كان مكسورا سهلته بينه وبين الياء.

ومرة أبدلته من الحرف الذي قبله، فإن كان مفتوحا فألف، وإن كان مضموما فواو، وإن كان مكسورا فياء.

ومرة حذفوه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله/. ومرة حذفوه مع حركته في [36/ت] زمان واحد.

قال: وهذه أنواع التسهيل.

قال: والأصل منها التسهيل بين بين؛ لأن فيه بقاء بعضها، وبقاء بعضها كبقائها كلها.

ويليه البدل؛ لأن فيه العوض، وربما قام مقام المعوّض منه.

ويليه النقل؛ لأن فيه الحذف بتدرّج.

[ويليه الإسقاط في زمن واحد؛ لأنه فيه حذفها رأسا من غير تدرّج] ⁽¹⁾.

قال: وإذا أطلق التسهيل فإنما يراد به بين بين، هذا هو الاصطلاح.

وأما في اللغات: فيقال للأنواع الأربعة كلها تسهيل.

قوله: (وَالْهَمْزُ)، قال الشيخ: الهمز ههنا أراد به اسم الجنس جمع همزة.

قوله: (فِي النُّطْقِ بِهِ تَكْلُفٌ)؛ أي: فيه صعوبة ومشقة.

قوله: (فَسَهِّلُوهُ)، أي: بين بين، كما قدمنا في إطلاق التسهيل، (تَارَةً) أي:

مرة.

قوله: (وَحَذَفُوا)، أي: هو وحركته.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قوله: (وَأَبْدَلُوهُ حَرْفَ مَدٍّ)، يعني من جنس حركة ما قبله.

قوله: (مَحْضًا)، أي: خالصًا، يقال لكل شيء خالص لم يخالطه شيء:

محض، ولبن محض، أي: خالص.

قوله: (وَنَقَلُوهُ لِلْسُّكُونِ)، هو على حذف المضاف من موضعين:

– الأول: (وَنَقَلُوهُ)، أي: نقلوا حركته.

– الثاني: (لِلْسُّكُونِ)، أي: لصاحب السكون.

قوله: (رَفْضًا)، الرفض هو الترك، وهو منصوب على المفعول من أجله، أي:

نقلوا حركته، ومرادهم بذلك أن يرفضوه، أي: أن يتركوه.

الإعراب:

(وَالْهَمْزُ): مبتدأ، وخبره في الجملة بعده، وهي من المبتدأ والخبر والضمير

(بِهِ)، و(سَهْلُهُ): فعل ماضٍ، وفاعل ومفعول به، (تَارَةً): منصوب على الظرف،

و(مَحْضًا): مصدر؛ لأنه أقيم مقامه، والتقدير: إبدالا محضا.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

(88) فَنَافِعُ سَهْلٍ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ فَهِيَ بِذَاكَ بَيْنَ بَيْنٍ

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلما تقدم توطية لمذهب نافع؛ إذ هو

المقصود، فأخذ يبينه الشيخ.

وهنا نذكر أقسام الهمز، فاعلم أن الهمز على قسمين: مفرد ومجتمع [مع

آخر] ⁽¹⁾.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

فالمفردة يأتي حكمها في باب مفرد بعد هذا إن شاء الله تعالى.

والمجموعة على قسمين: متفتتين ومختلفتين.

فالمتفتتان على قسمين: في كلمة وفي كلمتين.

فالمتفتتان في كلمة: نوع واحد بالفتح، وهو نحو قوله -تعالى-:

﴿وَأَنذَرْتَهُمْ⁽¹⁾﴾، ﴿وَأَفْرَزْتَ⁽²⁾﴾، وشبهه.

وفي كلمتين: على ثلاثة أقسام:

الأولى مفتوحة، والثانية مفتوحة، نحو: ﴿جَاءَ امْرَأَتَا⁽³⁾﴾، و﴿جَاءَ

اجْلَهُ⁽⁴⁾﴾.

والأولى مكسورة، والثانية مكسورة: نحو: ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ مِنَ

الصَّادِقِينَ⁽⁵⁾﴾.

والأولى مضمومة، والثانية مضمومة، وهو موضع واحد/ في الأحقاف [47/ش]

﴿أُولِيَاءَ أَوْلِيَّكَ⁽⁶⁾﴾.

والمختلفتان على قسمين: في كلمة، وفي كلمتين.

(1) - البقرة: 5.

(2) - آل عمران: 80.

(3) - هود: 40 من قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ امْرَأَتَا وَبَارَ التَّنُورَ﴾.

(4) - الأعراف: 32 من قوله -تعالى-: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾.

(5) - الشعراء: 187.

(6) - الأحقاف: 31 من قوله -تعالى-: ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَّكَ﴾.

ففي كلمة نوعان: بالفتح والضم، نحو: ﴿أَوْنَبِّئُكُمْ﴾⁽¹⁾.

وبالفتح والكسر نحو: ﴿أَيِّدَا﴾⁽²⁾، و﴿أَيْفِكَآ﴾⁽³⁾.

وفي كلمتين خمسة أنواع:

الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، نحو: ﴿شَهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾⁽⁴⁾.

والأولى مفتوحة، والثانية مضمومة، نحو: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾⁽⁵⁾، ليس في القرآن

غيره.

والأولى مكسورة، والثانية مفتوحة، نحو: ﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ

اللَّهُ﴾⁽⁶⁾.

والأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، نحو: ﴿أَنْ لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾⁽⁷⁾.

والأولى مضمومة، والثانية مكسورة، نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ

مُسْتَفِيمٍ﴾⁽⁸⁾.

(1) - آل عمران: 15 من قوله -تعالى-: ﴿فَلْ أَوْتِبْئِكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكَ﴾.

(2) - الواقعة: 50 من قوله -تعالى-: ﴿وَكَاثُوا يَقُولُونَ أَيْدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾.

(3) - الصافات: 86 من قوله -تعالى-: ﴿أَيْفِكَآ - إِلَهَةً دُونَ اللَّهِ تَرِيدُونَ﴾.

(4) - البقرة: 132.

(5) - المؤمنون: 44 من قوله -تعالى-: ﴿كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾.

(6) - الأعراف: 49.

(7) - الأعراف: 99.

(8) - يونس: 25.

فهذا أحد عشر قسما، وكلها ذكرها الناظم عفا الله عنه.

وإن شئت قلت: الهمزتان على قسمين، في كلمة وفي كلمتين.

ففي كلمة على ثلاثة أنواع:

الأولى مفتوحة، والثانية مفتوحة، نحو: ﴿ءَاذَرْتَهُمْ﴾.

[والأولى مفتوحة، والثانية مضمومة، نحو: ﴿أَوْنَبِيَّكُمْ﴾] ⁽¹⁾.

والأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، نحو: ﴿أَيْذَا﴾، ﴿أَمَّا﴾ ⁽²⁾،

﴿أَيْفُكَا﴾ ⁽³⁾، ﴿أَلَهُ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ⁽⁴⁾.

وفي كلمتين على قسمين: متفتحتين ومختلفتين.

والمفتقتان: ثلاثة أنواع، وذكرها إلى آخرها.

والمختلفتان: خمسة أنواع (وقد تقدمت) ⁽⁵⁾.

فتجيء الأقسام الخمسة أحد عشر قسما كما قدمنا.

ويأتي الكلام على كل قسم منها في موضعه مفصلا إن شاء الله تعالى.

قوله: (فَنَافِعُ سَهْلٌ أُخْرَى الِهِمَزَتَيْنِ)، نافع: هو عبارة عن ورش وقالون في

المعنى، و(أُخْرَى الِهِمَزَتَيْنِ): كناية عن الثانية، ومفهومه أنه حقق الأولى، وهذا

صحيح، ويعنى ورشا وقالون كما قدمنا، كأن قائلا: قال له: في كلمة أو كلمتين؟

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - النازعات: 10.

(3) - الصافات: 86.

(4) - النمل: 65 والآية ساقطة من نسخة (ت).

(5) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

فقال: (فِي كَلِمَةٍ)، فقال له: كيف ذلك التسهيل؟ فقال: (بَيْنَ بَيْنٍ)، ولو سكت عنه لفهم ذلك؛ إذ التسهيل من غير تقييد كما قدمنا يراد به: بَيْنَ بَيْنٍ. وظاهره كيف ما كانت، مفتوحة نحو: ﴿ءَاذَرْتَهُمْ﴾، أو مضمومة نحو: ﴿أَوْنَيْيَكُمْ﴾، أو مكسورة نحو: ﴿أَيْذَا﴾، ﴿أَنَا﴾ وبابه، وهذا الظاهر صحيح.

فأما قالون فمن جميع الطرق عنه. وأما ورش في المفتوحين فمن طريق: عبد الصمد عنه، والمضمومة والمكسورة بلا خلاف، ونذكر بعد هذا رواية المصريين. قوله: (بِذَاكَ)، إشارة إلى التسهيل.

الإعراب:

(فَنَافِعُ): مبتدأ وخبره (سَهَّلَ)، (أُخْرَى): مفعول، (فِي كَلِمَةٍ): متعلق بـ(سَهَّلَ)، (فَهْيَ): مبتدأ وخبره/ في الظرف، وهي (بَيْنَ بَيْنٍ)، وهما اسمان جعلتا اسما واحدا وبُنيًا، كثلاثة عشر، وبنيتا على الفتح؛ طلبا للتخفيف.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

(89) لَكِنَّ فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ أُبْدِلْتُ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلِفًا وَمُكِّنْتُ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: استدرك في هذا البيت الحكم الثاني لورش فقال:

لَكِنَّ فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ أُبْدِلْتُ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلِفًا وَمُكِّنْتُ

وقال الشاطبي:

وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ (1)

أي: عن أهل مصر عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش.
ثم قال:

..... وَفِي بَغْدَادَ يُرَوَّى مُسَهَّلًا (2)

قالوا: والتسهيل أقيس؛ لأن فيه بقاء بعض الهمزة، والبدل آثر وأحرى في الرواية عن ورش.

وفيهما على هذه الرواية سؤالان:

- الأول: لِمَ يُدِلُّهَا أَلِفًا سَاكِنَةً، والهمزة المتحركة تسهل ولا تبدل؟
الجواب عنه: أن ذلك لغات بعض العرب.

قال الشاعر:

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبْ (3)
وكذلك قول الآخر:

..... فَارْعَى فَرَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ (4)

أي: سألت، وهَنَّاكَ، فسهلها بالبدل.

(1) - الشطر الأول من البيت رقم: 184 من متن الشاطبية ، ويأتي تميمه بعد هذا.

(2) - الشطر الثاني للبيت السابق رقم: 184 من متن الشاطبية.

(3) - البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب "ن" الكتاب 468/3.

(4) - البيت للفرزدق في ديوانه (ص: 508)، وصدره: "رَاحَتْ بِمُسْلَمَةَ الْبَغَالُ عَشِيَّةً"، وفي الكتاب لسيبويه 554/3. والشاهد في البيت: "هَنَّاكَ" حيث أبدلت الهمزة ألفا يريد "هَنَّاكَ".

- الثاني: أن يقال: لم أبدلها ألفا ساكنا وبعدها ساكن؟.

الجواب عنه من وجهين:

- الأول: ذلك على لغة: "لَهُ ثُلُثَا الْمَالِ وَحَلَقَتَا الْبِطَانِ"⁽¹⁾.

- الثاني: أن الألف عارض، وكانت الهمزة في نية الوجود.

قوله: (وَمُكِّنْتُ)، يعني: بالمد المشبع؛ لأنها تصير ألفا بعد ساكن

ك﴿وَمَحْبِآئِ﴾⁽²⁾، وهذا إذا كان بعدها ساكن، وإذا لم يقع بعدها الساكن،

نحو: ﴿ءَامِنْتُمْ مَّسْ فِي السَّمَاءِ﴾⁽³⁾ في الملك؛ فإنه لا يمدّه إلا متوسطا، وقيل:

مشبعا؛ ليجري الباب مجرى واحدا.

الإعراب:

(لَكِنَّ): حرف استدراك ونصب، (فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ): مجرور، و(أُبْدِلْتُ):

ماض وعامة، وبه يتعلق المجرور، واسم (لَكِنَّ): مضمّر، بمعنى الأمر والشأن، (عَنْ

أَهْلِ مِصْرَ): متعلق ب(أُبْدِلْتُ)/، (أَلِفًا): مفعول ثانٍ ل(أُبْدِلْتُ)، (وَمُكِّنْتُ):

[48/ش]

عطف.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

(1) - يقال: التقت حلقتا البطان، للأمر إذا اشتد، "ن" مختار الصحاح مادة: "بطن". وحكي عن

بعض العرب أنه قال: "التقت حلقتا البطان" بإثبات الألف مع لام التعريف، وحكي عنهم أيضًا: "له

ثُلُثَا الْمَالِ" بإثبات الألف، فجمعوا بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لما في الألف من إفراط

المد. "ن" الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 536/2.

(2) - الأنعام: 164 من قوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّاتِي وَنُسُكِي وَمَحْبِآئِي﴾ الآية.

(3) - الملك: 17.

90) وَمَدَّ قَالُونَ لِمَا تَسَهَّلَا بِالْخُلْفِ فِي "أَوْ شَهِدُوا" لِيَفْصِلَا

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: هذا من تمام الحكم لنافع في البيت الأول، فقال: إن قالون لما سهل الهمزة في الأنواع الثلاثة لم يقنع بالتسهيل، ورأى أن الثقل باق، وكأن الهمزتين لم تزالا مجتمعتين؛ إذ بقاء بعضها كبقائها كلها، ففصل بينهما بمد.

فقال : (وَمَدَّ قَالُونَ)، مفهومه: أن ورشا لا يمد، هذا صحيح.

قوله: (لِمَا تَسَهَّلَا)، يعني: في الأنواع الثلاثة.

قوله: (بِالْخُلْفِ)، إلى آخر البيت. فيه تقديم وتأخير، والتقدير: "وَمَدَّ لِمَا

تَسَهَّلَا لِيَفْصِلَا" أي: بين المحققة والمسهلة بِالْخُلْفِ فِي ﴿أَشْهَدُوا﴾⁽¹⁾.

فقال: (بِالْخُلْفِ)، ولم يرجح واحدا على الآخر، وهو مذهب الحافظ أبي عمرو رحمه الله تعالى⁽²⁾.

وذكر الشيخ والإمام -رحمهما الله تعالى- الوجهين، واختارا معا ترك الإدخال كورش⁽³⁾.

الشيخ: وكان بعض شيوخنا يختارون في مذهب الداني الفصل؛ قياسا على غيره؛ ليجري مجرى واحدا.

(1) - الزخرف: 18 من قوله -تعالى-: ﴿وَجَعَلُوا أَلَمَ الْيَكَّةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنشَاءً

أَشْهَدُوا خَلَفَهُمْ سَكَّتَبَ شَهِدَتْهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾.

(2) - "ن" له: جامع البيان في القراءات السبع 512/2، والتيسير (ص: 196).

(3) - "ن" الكشف 259/1، والكافي (ص: 45).

وهذا الخلاف من طريقة أبي نَشِيط، وأما الحلواني فلم يفصل في شيء من القسم الذي الأول فيه مفتوح، والثاني مضموم. ووجه تردد الفصل جمعا بين اللغتين، وخص هذا الموضع؛ لأنه قرئ بهمزة واحدة: ﴿أَشْهَدُوا خَلْفَهُمْ﴾⁽¹⁾، فرعى هذه القراءة.

الإعراب:

(وَمَدَّ): ماضٍ، (قَالُونُ): فاعل، (لَمَّا): متعلق به، (تَسَهَّلَا): في موضع الصلة (لَمَّا)، (بِالْخُلْفِ)، و(لِيَفْصِلَا): متعلقان ب(مَدَّ). ثم قال - رحمه الله تعالى وعفا عنه -:

91) وَحَيْثُ تَلْتَقِي ثَلَاثُ تَرْكَةٍ وَفِي "أَيْمَةٍ" لِنَقْلِ الْحَرَكَةِ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: ذكر في هذا البيت ما نقض قالون فيه أصله فلم يفصل فيه، فقال: (وَحَيْثُ تَلْتَقِي ثَلَاثُ)، أي: وحيث تجتمع ثلاث همزات ترك الفصل.

قوله: (وَفِي أَيْمَةٍ)، أي: تركه في ﴿أَيْمَةٍ﴾⁽²⁾.

قوله: (لِنَقْلِ الْحَرَكَةِ)، (أي: لأجل الحركة)⁽³⁾ في الهمزة الثانية منقولة وليست بأصلية.

(1) - الزخرف: 18.

(2) - الأنبياء: 72 من قوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾.

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

فأما حيث تجتمع ثلاث همزات، فذلك أربعة ألفاظ: ﴿ءَاَمَنْتُمْ بِهِ﴾⁽¹⁾ في الأعراف، و﴿ءَاَمَنْتُمْ لَهُ﴾⁽²⁾ في طه وفي الشعراء، و﴿ءَاَلِهَتُنَا﴾⁽³⁾ في الزخرف.

قال: والحكم لورش في هذه المواضع ولقالون متحد، وهو تحقيق الأول وتسهيل الثانية، وإبدال الثالثة، والأصل ﴿أَأَمَنْتُمْ﴾ بهمزتين: همزة القطع، وهمزة الأصل، والأولى همزة استفهام.

[وأما ﴿ءَاَلِهَتُنَا﴾ فهو جمع، ومفرده إله، بهمزة واحدة، فجمع إلى آلهة بهمزتين: الأولى: همزة الجمع، والثانية أصلية، والأولى همزة الاستفهام]⁽⁴⁾. وروي عن ورش تحقيق الأولى، وإبدال الثانية والثالثة، وَيُطَوِّلُ الْمَدَّ ليقوم مقام همزتين، فترك قالون الفصل ههنا بين المحققة والمسهلة؛ لئلا يجتمع في الكلمة أربع ألفات، وذلك غاية الثقل.

والمراد بالفصل التخفيف، فيؤدي إلى نقض الغرض. وفائدة التسهيل جملة: التخفيف كما قدمنا.

وأما ﴿أَيِّمَّةٌ﴾، فهو جمع، ومفرده إمام، نحو: حزام وأحزمة، فجمع على (أَأَمِّمَةٍ) بهمزتين، وميمين، الهمزة الأولى همزة الجمع متحركة، والثانية أصلية/ساكنة،

[38/ت]

(1) - الأعراف: 122.

(2) - طه: 70 ومثلها في الشعراء: 48.

(3) - الزخرف: 58 من قوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا ءَاَلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ الآية.

(4) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

والميم الأول مكسورة، والثانية مفتوحة، فاجتمع في الكلمة همزتان وميمان، وذلك ثقل، فأرادوا تخفيف هذه الكلمة، فنقلوا حركات الميم الأول إلى الهمزة الثانية في مذهب، وأبدلت في مذهب.

فذكر فيها الحافظ الوجهين: البدل، وهو مذهب النحويين، والتسهيل، قال: وهو مذهب القراء، واختاره واعتمده⁽¹⁾.

والبدل فيها مذهب الشيخ والإمام⁽²⁾.

فوجه البدل هو القياس؛ لأنها في الأصل ساكنة، ووجه التسهيل بالنظر إلى الحالة، فترك الفصل فيها لأنها في الأصل ساكنة؛ لئلا يجتمع ساكنان. هذا معنى قول المؤلف: (لِنَقْلِ الْحَرَكَةِ)، وقيل: ترك الفصل؛ لأن اجتماع الهمزتين ههنا خفيفة في كلمة.

وأما ﴿ءَاذَرْتَهُمْ﴾: فإن الأولى همزة الاستفهام في تقدير الانفصال، وقيل: لأن من قاعدته ألا يفصل إلا بين همزة الاستفهام، وهمزة القطع.

الإعراب:

(وَحَيْثُ): ظرف مبني على الضم؛ لخروجه من النظير، (تَلْتَقِي): مضارع، (ثَلَاثٌ): فاعل، (تَرَكَهُ): ماض ومفعول، وهو العامل في الظرف، وهو العامل في المجرور.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

(1) - قال - رحمه الله -: "والأول مذهب القراء وهو آثر، والثاني مذهب النحويين وهو أقيس وبالله التوفيق" "ن" التيسير في القراءات السبع (ص: 34).

(2) - "ن" التبصرة (ص: 281) والكافي (ص: 45).

92) فَصْلٌ وَأَسْقَطَ مِنَ الْمَفْتُوحَتَيْنِ أُولَاهُمَا قَالُونَ فِي كَلِمَتَيْنِ

93) كَ "جَاءَ أَمْرُنَا" وَوَرِثُ سَهْلًا أَخْرَاهُمَا وَقِيلَ لَا بَلْ أَبْدَلَا/

أتى بالفصل وهو القطع، ومنه المفصل؛ لأنه موضع القطع.

الشيخ: لما فرغ من الكلام في الهمزتين في كلمة، أخذ يذكر الكلام في

الهمزتين من كلمتين، فبدأ يذكر المفتوحتين فقال: (وَأَسْقَطَ مِنَ الْمَفْتُوحَتَيْنِ

أُولَاهُمَا)، فذكر أن قالون يسقط الهمزة الأولى من الهمزتين المتفتحتين في كلمتين

بالفتح، وفي ضمنه أنه يحقق الثانية؛ إذ لا يسقطهما معا.

قوله: (فِي كَلِمَتَيْنِ)؛ احترازاً من الهمزتين في كلمة واحدة، وقد تقدم

حكمهما.

ويرد على هذا سؤالان:

– أحدهما: أن يقال: من أين علمتم أنه أسقط الأولى، ولعله أسقط

الثانية؛ إذ اللفظ بهما واحد؟.

الجواب عنه من وجهين:

– أحدهما: أنها طرف، والأطراف محل التغيير.

– الثاني: أنا وجدنا الأئمة المتقدمين نصوا على الاختلاف في المد لأجلها،

ولو كانت الثانية هي الساقطة؛ لما كان في المد من خلاف.

وقد يقال: إن السؤال وارد على الأئمة المتقدمين، ويقال في الجواب عنه:

بالحمل على المكسورتين والمضمومتين، إذا سهل فيهما الأولى.

– السؤال الثاني: أن يقال لأي شيء أسقط الأولى ولم يسهلها

كالمضمومتين والمكسورتين؟.

الجواب عنه أيضا من وجهين:

- أحدهما: أنه لو سهلها لقربت من الساكن، وقبلها ساكن، وهذا ليس يميز الوجه.

- الثاني: اتباع الأثر؛ ولأنها أكثر دورا من المضمومتين والمكسورتين. قوله: (كَجَاءَ أَمْرُنَا)، هذا مثال لذلك.

قوله: (وَوَرِثُ سَهْلٌ أَخْرَاهُمَا)، الشيخ: هذا أيضا كما تقدم في المفتوحتين، التسهيل هو مذهب البغداديين عن عبد الصمد عن ورش، والبدل للمصريين، والبدل آثر وأحرى في الرواية، والتسهيل أقيس. فقال: (وَوَرِثُ سَهْلٌ أَخْرَاهُمَا)، والأخرى كناية عن الثانية، وفي ضمنه تحقيق الأولى.

قوله: (وَقِيلَ لَا بَلْ أَبْدَلَاً)، هذه رواية المصريين. ويرد على الرواية الأولى سؤال: أن يقال: لم سهل الثانية؟، ولم يسهل الأولى؟

الجواب عنه: أنه لما كانت بها وَقْع الثَّقَل؛ لأنها جاءت بعد النطق بالأولى؛ فسهلها لذلك، والله أعلم. ويرد على الرواية الأخرى على ما ورد في المفتوحتين في كلمة، فالجواب عنها ما تقدم حذو النعل بالنعل⁽¹⁾.

(1) - قال في اللسان: الحذو: التقدير والقطع، أي: يعملون مثل أعمالهم، كما تقطع إحدى النعلين على قدر الأخرى. والحذاء: النعل. واحتذى: انتعل. لسان العرب مادة: "حذا".

الإعراب:

(أَسْقَطَ): ماضٍ، (قَالُونُ): فاعل بأسقط، (فِي كَلِمَتَيْنِ): متعلق بـ(أَسْقَطَ)، (وَوَرِشُ): مبتدأ، وخبره: (سَهِّلَ)، وقيل: مبني لما لم يسم فاعله، والمفعول الذي لم يسم فاعله: (لَا بَلَّ أَبْدَلًا)، و(بَلَّ): حرف اضطراب.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

94) وَسَهِّلِ الْأُخْرَى بِذَاتِ الْكُسْرِ نَحْوُ "مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ" لِلْمِصْرِيِّ

95) وَأَبْدِلْنِيَاءَ خَفِيفَ الْكُسْرِ مِنْ "عَلَى الْبِغَاءِ إِنَّ" وَ"هَؤُلَاءِ إِنَّ"

الشيخ: لما فرغ من الكلام في المفتوحتين أخذ يذكر حكم المكسورتين.

اعلم أن لورش فيها ثلاثة أحكام:

- الأولى: تسهيل الثانية، وتحقيق الأولى، وهذه رواية البغداديين أيضاً، وهي

أقيس.

- الثانية: إبدالها ياء محضة، وهي رواية المصريين، وهي آثر وأكثر في الرواية،

ويذكرها الناظم عند ذكره للمضمومتين.

- الحكم الثالث: تسهيل الأولى، وتحقيق الثانية، كقَالُونُ.

وفيهما حكم آخر؛ وهو مختص بالموضعين، وهما: ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ

أَرَدَنْ﴾⁽¹⁾، و﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾⁽²⁾ وهو إبدالهما مختلصة الكسرة، وقيل

فيها: / مشبعة الكسرة.

[39/ت]

(1) - النور: 33.

(2) - البقرة: 30.

فقال: (وَسَهِّلِ الْأُخْرَى بِذَاتِ الْكُسْرِ)، أي: وفي ضمنه تحقيق الأولى.
 (نَحْوِ مِنَ السَّمَاءِ إِنْ)، يريد قوله: ﴿بِأَسْفِطْ عَلَيْنَا كِسْبًا مِّنَ السَّمَاءِ
 إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾⁽¹⁾.

قوله: (لِلْمِصْرِيِّ)، يريد ورشا.
 قوله: (وَأَبْدَلَنْ)، هو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.
 قوله: (خَفِيفَ الْكُسْرِ)، أي: مختلصة الكسر غير مشبعة، ليست ساكنة
 وليست بمتحركة.

قوله: (عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ وَهْؤُلَاءِ إِنْ)، أي: من هذين اللفظين.
 ويرد عليهما أن يقال: لم فعل ذلك؟
 الجواب أنه فعل ذلك ليريك الجواز، ويريك وجوه التسهيل، ولا جواب عن
 التخصيص.

الإعراب:

(وَسَهِّلْ): أمر، (الْأُخْرَى): مفعول، (بِذَاتِ الْكُسْرِ): متعلق به، والباء
 بمعنى في، و(لِلْمِصْرِيِّ): كذلك، (خَفِيفَ الْكُسْرِ): نعت / للياء، وَذُكِّرَ بملاحظة [50/ش]
 تأنيت الحروف وتذكيرها، وما بقي محكي.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

96) وَسَهِّلِ الْأُولَى لِقَالُونَ وَمَا أَدَّى لِّجَمْعِ السَّاكِنِينَ أُدْغِمَا
 97) فِي حَرْفِي الْأَحْزَابِ بِالتَّحْقِيقِ وَالْخُلْفُ فِي بِالسُّوءِ فِي الصَّدِّيقِ

(1) - الشعراء: 187.

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: لما ذكر الحكم فيهما لورش، أخذ يذكر الحكم لقالون، فاعلم أن له فيها ثلاثة أحكام:

- الأول: ما ذكر الناظم من تسهيل الأولى، وتحقيق الثانية، وهذه الرواية المشهورة عنه.

- الحكم الثاني: تحقيق الأولى والثانية، وهذه ليست بمشهورة.

- الثالث: تحقيق الأولى، وإبدال الثانية ياء محضة كورش.

والمشهور ما ذكر الناظم فقال: (وَسَهِّلِ الْأُولَى لِقَالُونَ)، أي: من المكسورتين؛ لأن كلامه فيهما.

قوله: (وَمَا أَدَّى لِجَمْعِ السَّاكِنِينَ أُدْغَمًا)، أي: وما أدى التسهيل فيه إلى الجمع بين الساكنين؛ فإنه يُبدل الأولى فيه ياء، ويدغمها في الساكن قبلها.

قوله: (فِي حَرْفِي الْأَحْزَابِ بِالتَّحْقِيقِ)، أي: بلا خلاف.

والحرفان اللذان في الأحزاب: في قوله -تعالى-: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ

وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾⁽¹⁾.

الثاني: قوله -تعالى-: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ

النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُودَعَ لَكُمْ﴾⁽²⁾.

فلو سَهَّلَ الهمزة في هذين الموضعين لقربت من الساكن، وقبلها ساكن،

فيلتقي ساكنان، فأبدلها ياء وأدغم الياء في الياء.

(1) - الأحزاب: 50.

(2) - الأحزاب: 53.

فإن قيل: ما الفرق بين هذين الموضعين وغيرهما مما قبل الهمزة فيه ألف،

نحو: ﴿هَؤُلَاءِ أَرْكَنَاتُ الْأَرْضِ﴾⁽¹⁾، وشبهه؟.

الجواب عن ذلك: أن الساكن في هذين الموضعين ياء، وفي الآخر ألف،

والألف في حروف المد واللين أصل، ويجوز مع الأصل ما لا يجوز مع الفرع.

قوله: (وَالْخُلْفُ فِي السُّوءِ فِي الصَّدِيقِ)، أي: في سورة الصديق، وأراد

قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾⁽²⁾، والخلف

الذي فيه هل يسهل الأولى ويحقق الثانية على قاعدته؟، أو يبدل ويدغم؟.

والأول ذهب إليه الشيخ مكّي في الرواية، ورجح في القياس غيره، وهو إما

النقل، وإما الإبدال والإدغام، قال: والأول أجوز، ويليه الثاني، ولم يذكر فيه الإمام

إلا الإبدال، وذكر الحافظ أبو عمرو الداني الوجهين⁽³⁾.

فإن قيل: ما الفرق بينه وبين الموضعين الآخرين؛ لأنهما لا خلاف بينهما،

وهذا فيه الخلاف؟.

فالجواب عن ذلك: أن هذا الموضع فيه الواو أصلية في محل العين،

والآخرين الياء فيهما زائدة لبناء فعيل، والقاعدة العربية أن الحرف الأصلي تنتقل

إليه حركة الهمزة، وقد رويت في هذا المكان، والزائد تبدل فيه الهمزة وتدغم.

(1) - البقرة: 30.

(2) - يوسف: 53.

(3) - "ن" في ذلك التبصرة (ص: 288-289)، والكافي (ص: 133)، وجامع البيان 1231/3 -

الإعراب:

(سَهِّلَ): أمر، (الأُولَى): مفعول، (لِقَالُونَ): متعلق به، (وَمَا): مبتدأ، وخبره: (أُدْغِمَا)، وهي موصولة، وصلتها: (أَدَّى)، (لِجَمْع): متعلق به، (في حَرْفِي): خبر لمحدوف، والتقدير: وذلك في حرفي الأحزاب، (بِالتَّحْقِيقِ): كذلك، (وَالْخُلْفُ): مبتدأ، (فِي السُّوءِ): و(فِي الصِّدِّيقِ): متعلق بـ(الْخُلْفِ).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

98) وَسَهَّلَ الْأُخْرَى إِذَا مَا انْضَمَّتَا وَرَشُّ وَعَنْ قَالُونَ عَكْسُ ذَا أَتَى

99) وَقِيلَ بَلْ أَبْدَلُ الْأُخْرَى وَرَشْنَا مَدًّا لَدَى الْمَكْسُورَتَيْنِ وَهُنَا

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: لما فرغ من الكلام في المكسورتين والمفتوحتين، أخذ يتكلم في المضمومتين، وهما في موضع واحد في القرآن، وهو في سورة الأحقاف، وهو قوله - تعالى -: ﴿أَوَّلِيَاءَ أَوْلَيْكَ فِي ضَلَلٍ مُّبِينٍ﴾⁽¹⁾.

واعلم أن لورش فيهما حكمين:

- الأول: تسهيل الثانية وتحقيق الأولى.

- والثاني: تحقيق الأولى وإبدال الثانية واوا محضة.

وفيهما لقالون ثلاثة أحكام:

- الأول: تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، كما تقدم في المكسورتين.

- الثاني: تحقيقهما معا على الأصل.

- الثالث: تحقيق الأولى وإبدال الثانية كورش.

(1) - الأحقاف: 31.

والأول أشهر.

قوله: (وَسَهَّلَ الْأُخْرَى)، يريد بين بين، كما قدمنا.

قوله: (إِذَا مَا انْضَمَّتَا)، (مَا): زائدة، والتقدير إذا انضمتا، كقوله -تعالى-:

[51/ش]

﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾⁽¹⁾، أي: إذا غضبوا.

(وأنشد بعضهم بيتا في هذا المعنى فقال:

إِذَا مَرَضْنَا أَتَيْنَا نَزُورَكُمْ وَتَغْضِبُونَ فَنَأْتِيَكُمْ وَنَعْتَذِرُ⁽²⁾)

ويروى هذا البيت لذي النون المصري⁽³⁾ رضي الله عنه⁽⁴⁾).

قوله: (وَعَنْ قَالُونَ عَكْسُ ذَا)، الإشارة: عائدة عن الحكم، وهو تحقيق

[40/ت]

الأولى وتسهيل الثانية، وعكسه تسهيل الأولى وتحقيق الثانية/.

قوله: (وَقِيلَ بَلْ أَبْدَلْ)، البيت. ههنا ذكر الحكم الثاني لورش في

المكسورتين، وهو تحقيق الأولى وتسهيل الثانية.

وقوله: (وَرُشْنَا)، الإضافة مقدرة بِمَنْ، والتقدير: وَرُشْنَا مِنَّا.

قوله: (مَدًّا)، أي: حرف مد على حذف المضاف.

(1) - الشورى: 34.

(2) - البيت نسبته بعضهم لدون المصري كما أفاد ذلك المصنف رحمه الله، ونسبه المرزباني في "معجم الشعراء" إلى المؤمل بن أميل المحاربي، أحد بن يجسر بن محارب، "ن" "معجم الشعراء" (ص: 384).

(3) - ذو النون بن إبراهيم، كنيته أبو الفيض، ويقال: إن اسمه الفيض بن إبراهيم، وذو النون لقب له، ويقال: إن اسمه ثوبان، كَانَ حكيما فصيحاً زاهداً، توفي سنة: (245هـ). من مصادر ترجمته طبقات الصوفية للسلمي (ص: 27).

(4) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

وقوله: (لَدَى الْمَكْسُورَتَيْنِ)، أي: في المكسورتين، كقوله -تعالى-:
﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾⁽¹⁾ أي: في الحناجر.

وقوله: (وَهُنَا)، الإشارة إلى المضمومتين، وهو إشارة إلى القريب، وهناك إلى المتوسط، وهناك إلى البعيد، وكذلك ثُمَّ⁽²⁾.
ويقال فيها: هُنَا كما في البيت، ويقال هُنَا بتشديد النون وضم الهاء، ويقال هُنَا بكسر الهاء وتشديد النون⁽³⁾.

الإعراب:

(وَسَهَّلَ): فعل ماضٍ، (الْأُخْرَى): مفعول، (إِذَا): ظرف، (انْضَمَّتَا): فعل وفاعل، (وَرُشٌّ): فاعل بـ(سَهَّلَ)، و(عَكْسٌ): مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، (ذَا): مضاف، (أَتَى): ماضٍ، (بَلْ): حرف إضراب، (أَبْدَلْ): ماضٍ، (الْأُخْرَى): مفعول، (وَرُشْنًا): فاعل ومضاف، (مَدًّا): مفعول به، وقيل: حال، (لَدَى الْمَكْسُورَتَيْنِ): ظرف وخفض به، والعامل فيه (أَبْدَلْ)، (وَهُنَا): عطف.
ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

(1) - غافر: 17.

(2) - قال ابن مالك -رحمه الله- في ألفيته في باب اسم الإشارة ناظما:
وَبُهْنًا أَوْ هُهْنًا أَشْرُ إِلَى *** دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلًا
فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فَهُ أَوْ هَنَا *** أَوْ بِهُنَالِكَ انْطَقَنُ أَوْ هَنَا

(3) - وقد تقدم قول ابن مالك -رحمه الله-:
فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فَهُ أَوْ هَنَا *** أَوْ بِهُنَالِكَ انْطَقَنُ أَوْ هَنَا

100) ثُمَّ إِذَا اخْتَلَفْتَا وَانْفَتَحَتْ أُولَاهُمَا فَإِنَّ الْأُخْرَى سُهِّلَتْ

101) كَالْيَا وَكَالْوَاوِ وَمَهُمَا وَقَعَتْ مَفْتُوحَةً يَاءً وَوَاوًا أُبْدِلَتْ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى - : لما فرغ من الكلام في المتفتحتين، أخذ يتكلم في المختلفتين، فقال: (ثُمَّ إِذَا اخْتَلَفْتَا)، فأتى بـ(ثُمَّ) إشارة إلى انقطاع ما قبلها عن ما بعدها، وغيره جعله باباً قائماً بنفسه، كما فعل الشاطبي رحمه الله تعالى.

وفي هذا الباب خمسة أنواع، وهي على اختلافها لها ثلاثة أحكام:

-الأول: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينها وبين حركتها، فتسهل المضمومة

بينها وبين الواو، والمكسورة بينها وبين الياء، وهذا الحكم في الموضع الذي تكون فيه الأولى مفتوحة، والثانية مضمومة أو مكسورة، وذلك نحو: ﴿شَهْدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾⁽¹⁾، ﴿وَزَكَرِيَّاءَ إِذْ نَادَى﴾⁽²⁾.

والمضمومة موضع واحد، وهو قوله - تعالى - : ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾⁽³⁾.

- الحكم الثاني: تحقيق الأولى وإبدال الثانية، وذلك إذا انفتحت الثانية

وكانت الأولى مضمومة، نحو قوله - تعالى - : ﴿نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾⁽⁴⁾. أو مكسورة؛ نحو: ﴿أَنْ أَيْضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾⁽⁵⁾.

(1) - البقرة: 132.

(2) - الأنبياء: 88.

(3) - المؤمنون: 44.

(4) - الأعراف: 99.

(5) - الأعراف: 49.

- الحكم الثالث: مختلف فيه، وهو فيما إذا كانت الأولى مضمومة،

والثانية مكسورة، نحو: ﴿يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽¹⁾ وشبهه.

وهذا نتكلم فيه حيث تعرض له الناظم رحمه الله تعالى.

قوله: (ثُمَّ إِذَا اخْتَلَفْتَا)، يعني الهمزتين، وقد قدمنا أن اختلافهما ههنا على

خمسة أنواع.

قوله: (وَأَنْفَتَحَتْ أَوَّلَاهُمَا)، أي: وكانت الأولى مفتوحة.

قوله: (فَإِنَّ الْأُخْرَى سُهِّلَتْ)، يعني بين بين.

والثانية إما مضمومة، نحو: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾، أو مكسورة، نحو: ﴿شَهِدَاءَ إِذْ

حَضَرَ﴾.

قوله: (كَأَلْيَاءٍ)، راجع لما إذا كانت الثانية مكسورة.

قوله: (وَكَاَلَوَا)، راجع لما إذا كانت الثانية مضمومة، وهو: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾.

الشيخ: وهذا حكم مطلق؛ فالمراد به نافع.

قوله: (وَمَهُمَا وَقَعَتْ مَفْتُوحَةٌ)، يعني الأخرى؛ لأن الأولى تقدمت وتقدم

حكمها.

قوله: (يَاءٍ)، يعني إذا كانت التي قبلها مكسورة، نحو: ﴿مِنْ أَلْمَاءٍ أَوْ مِمَّا

رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾، و﴿مِنْ وَّعَاءٍ آخِيَةٍ﴾⁽²⁾.

(1) - يونس: 25.

(2) - يوسف: 76.

قوله: (وَإِذَا)، يعني إذا كانت التي قبلها مضمومة، نحو: ﴿نَشَأُ
أَصْبَنَهُمْ﴾، و﴿السَّبَّحَاءُ آلَاءُ﴾⁽¹⁾ وما أشبه ذلك.

ويرد على هذا الحكم الثاني سؤال أن يقال: لم أبدلها؟ فهلا سهلها/ بين بين [52/ش] كالأولى، وهو القياس؟.

الجواب: أنه لو سهلها وهي مفتوحة لَقَرَّبَهَا من الألف، وقبلها ضمة أو كسرة، والألف لا يكون ما قبله إلا مفتوحا، وكذلك ما قرب منه. وهذه الأقسام على اختلاف أنواعها إنما تصرف فيها في الثانية، [ولم يتصرف في الأولى.

أما ورش فلا يرد عليه سؤال؛ لأنه إنما تصرف في الثانية]⁽²⁾ في جميع هذا الباب.

وأما قالون فيرد عليه أن يقال: لم تصرف ههنا في الثانية، وقبل هذا تصرف في الأولى.

قال الشيخ: الجواب عن ذلك: إن قالون فعل ذلك ليريك الجواز ووجوه التصريف في الهمز؛ لئلا يعتقد من قلده أنه لا يجيء التصرف في الثانية بحال.

الإعراب:

(ثُمَّ): عطف ومهلة، (إِذَا): ظرف، والعامل فيها جوابها، (اخْتَلَفْتَا): فعل ماضٍ، وفاعل، و(أَوَّلَاهُمَا): فاعل بـ(انْفَتَحَتَا)، (فَإِنَّ): الفاء جواب (إِذَا)،

(1) - البقرة: 12.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

و(سُهِّلَتْ): في موضع خبر (إِنَّ)، (كَأَلْيَاءٍ): متعلق ب(سُهِّلَتْ)، و(مَهْمَا): اسم شرط، واختلف هل هي مركبة أو بسيطة؟.

فقليل: إنها بسيطة، وقيل: إنها مركبة من مه التي معناها اكفف، فَضُتَّت إليها ما، فَكَلَبَتْ معناها إلى الشرط؛ لأن الزيادة في المباني تؤذن بالزيادة في المعاني. وقيل: هي مركبة من ماما، فأبدلت الألف هاء فصار مهما، وإنما أبدلت كراهة تكرار اللفظ كما قالوا: حَاخَيْتُ والأصل حَيْحَيْتُ⁽¹⁾، وَحَسَنْ يَسَنْ، والأصل: حَسَنْ حَسَنْ، و(وَقَعَتْ): في موضع جزم بها، وجوابها: (أُبْدِلَتْ).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

[41/ت] 102 (وَإِنْ أَتَتْ بِالْكَسْرِ بَعْدَ الضَّمِّ فَالْخُلْفُ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ/

103 (فَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْقُرَاءِ إِبْدَالُهَا وَآوًا لَدَى الْأَدَاءِ

104 (وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ ثُمَّ سَيَوِيهِ تَسْهِيلُهَا كَأَلْيَاءٍ وَالْبَعْضُ عَلَيْهِ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: كلامه في هذه الآيات في القسم الخامس،

وهو إذا انضمت الأولى وانكسرت الثانية، وفيها مذهبان:

- الأول: مذهب القراء وبعض النحويين إبدالها واوا من جنس حركة ما قبلها.

- الثاني: مذهب النحويين وبعض القراء تسهيلها بينها وبين الياء؛ لأنها

مكسورة، وذكر الناظم جميع ذلك فقال: (وَإِنْ أَتَتْ بِالْكَسْرِ بَعْدَ الضَّمِّ)، وذلك

(1) - قال في اللسان مادة الحاء: لأن ألف حاحيت بدل من الياء في حي حيت.

نحو: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽¹⁾، و﴿يَزَكِّيَّاءَ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ﴾⁽²⁾ وشبهه.

قوله: (فَالْخُلْفُ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ)، الشيخ: لم يترك الناظم للشرح في هذه المسألة كلاما يقولونه، ولو سكت ههنا لقال الشراح ما بقي. فأخبر أن مذهب القراء إبدالها واوا من جنس حركة ما قبلها، ووافقهم من النحويين سعيد بن مسعدة الأخفش⁽³⁾.

قوله: (لَدَى الْأَدَاءِ)، أي: عند أداء القراءة، وهو التلفظ بها. قوله: (فَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ ثُمَّ سَيَوِيهِ تَسْهِيلُهَا كَالْيَاءِ)، أي: بينها وبين الياء؛ لأنها مكسورة.

قوله: (وَالْبَعْضُ عَلَيْهِ)، يعني على التسهيل، ويريد بعض القراء، فأدخل الألف واللام على بعض مسامحة. فحجة القراء اتباع الأثر، وتغليبا للضمة على الكسرة؛ لأنها أقوى منها، وحجة النحويين القياس؛ لأنه أصل في باب التسهيل.

الإعراب:

(وَأَنَّ): شرط، وجوابها: (فَالْخُلْفُ)، و(أَتَتْ): في موضع جزم بـ(إِنَّ)، و(الْخُلْفُ): مبتدأ، وخبره في الظرف، وبه يتعلق المجرور. [(فَمَذْهَبُ): مبتدأ،

(1) - يونس: 25.

(2) - مريم: 6.

(3) - إمام النحو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي، تقدمت ترجمته (ص: 131).

وخبره (إِبْدَالُهَا)، وبه يتعلق الظرف وهو (لَدَى)، (وَأَوَّ): مفعول بـ(إِبْدَالُهَا)؛ لأنه مصدر [1]. و(مَذْهَبٌ): مبتدأ، وخبره: (تَسْهِيلُهَا)، وبه يتعلق: (كَالْيَاءِ)، و(الْبَعْضُ): مبتدأ، وخبره: (عَلَيْهِ).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

105 (فَصْلٌ وَأَبْدَلُ هَمْزٍ وَصَلِ اللَّامُ مَدًّا بُعِيدَ هَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ

106 وَبَعْدَهُ اخْذِفْ هَمْزَ وَصَلِ الْفِعْلِ لِعَدَمِ اللَّبْسِ بِهِمْزِ الْوَصْلِ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: كلامه في هذين البيتين في الاستفهام إذا

دخل على همزة الوصل، وذلك على نوعين:

- الأول: أن تكون الهمزة الثانية همزة وصل مع لام/ التعريف، ووردت في

القرآن في ستة مواضع: في ثلاثة ألفاظ: ﴿الذَّكَرَيْنِ﴾، ﴿الذَّكَرَيْنِ﴾⁽²⁾،

و﴿الَّذِينَ﴾، و﴿الَّذِينَ﴾⁽³⁾، و﴿الَّذِينَ﴾⁽⁴⁾.

قال: فأما حكمهما مع التي مع اللام فحكمان:

- الأول: إبدالها ألفا خالصة، مع إشباع المد لأجل الساكن بعدها، كهمزة

القطع، وهذا هو المشهور.

- الثاني: تسهيلها بين بين، وهذان الحكمان لنافع رحمه الله تعالى.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ت) واستعملت هنا [...] مسامحة لتكرار الهالين في الإعراب.

(2) - الأنعام: 144 - 145.

(3) - يونس: 51 و91.

(4) - ذكر في آيات كثيرة وكرر أكثر من مرة في سورة النمل: الآية 61.

فأما قالون الذي من قاعدته أن يفصل بين المحققة والمسهلة بألف، فلا يفصل ههنا؛ لأن همزة الوصل لا تقوى قوة همزة القطع.

ويرد على هذا أن يقول: لِمَ لَمْ يسقطها على قاعدة همزة الوصل؟؛ لأنها تسقط إذا اتصل ما بعدها بما قبلها، وإنما ثبتت في الابتداء، ولذلك جيء بها؟.

فالجواب: أنه لو أسقطها ههنا لالتبس الاستفهام بالخبر، فأبدلها وسهلها لئلا يقع اللبس.

فإن قيل: ولعله في رواية البدل حذفها على القاعدة، وأتى بمدة يفرق فيها بين الاستفهام والخبر.

فالجواب: أنه لو كان ذلك لما جاز فيه التسهيل.

والنوع الآخر الذي تدخل فيه على همزة الوصل وبعدها الفعل الماضي، ووردت في القرآن في سبعة مواضع:

- الأول: في البقرة: ﴿فَلْآتَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾⁽¹⁾.

- الثاني: في سورة مريم: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾⁽²⁾.

- الثالث: في سورة سبأ: ﴿جَدِيدٍ آفَتَرَى﴾⁽³⁾.

(1) - البقرة: 79.

(2) - مريم: 79.

(3) - سبأ: 7 - 8.

- الرابع: في سورة "والصافات": ﴿أَصْطَقَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾⁽¹⁾

في موضع واحد.

- الخامس: في سورة "ص": ﴿أَسْتَكَبَرْتَ أَمْ كُنْتَ﴾⁽²⁾.

- السادس: في "ص" أيضا: ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ﴾⁽³⁾.

- السابع: في "المنافقون": ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْبَرْتَ لَهُمْ﴾⁽⁴⁾.

فهذا فيه حكم واحد، حذف همزة الوصل على قاعدتها، والفرق بينه وبين الأول أن هذا لا يُخَافُ فيه لَبَسٌ؛ لأن همزة الوصل ههنا مكسورة؛ لأنها في الفعل الماضي، وثالثه مفتوح، والأول همزة الاستفهام فيه مفتوحة، وهمزة الوصل مفتوحة، فيخاف فيه اللَّبَسُ.

قوله: (وَأَبْدِلْ هَمْزَةَ وَصْلِ اللَّامِ)، أي: همزة الوصل التي مع اللام.

قوله: (مَدًّا)، أي: حرف مد، وهو الألف؛ لأن قبلها فتحة.

قوله: (بُعَيْدَ هَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ)، هو تصغير بَعْدَ، وصغره لقرب ما بينهما كما

يقال: فلان دُوَيْنَ فلان، إذا قرب ما بينهما⁽⁵⁾.

(1) - الصافات: 153.

(2) - ص: 74.

(3) - ص: 62.

(4) - المنافقون: 6.

(5) - وهناك بيت جمع مقاصد التصغير الخمسة، ومن بينها: التقريب الذي ذكر الناظم رحمه الله، ونص البيت:

عَنَّا بِهِ تَقْلِيلًا أَوْ تَقْرِيْبًا *** تَعْظِيْمًا أَوْ تَحْقِيْرًا أَوْ تَحْسِيْبًا

قوله: (وَبَعْدَهُ اخْذِفْ هَمْزٌ وَصِلَ الْفِعْلُ)، أي: وبعد همز الاستفهام.

قوله: (هَمْزٌ وَصِلَ الْفِعْلُ)، أي: همزة الوصل التي مع الفعل، وذلك في

المواضع السبعة التي قدمنا.

قوله: (لَعَدَمَ اللَّبْسِ)، أي: لعدم الاختلاط بهمز الوصل؛ أي: لأنها - أعني

التي بقيت مفتوحة - لا تلبس بهمزة الوصل، إشارة إلى ما قدمناه من الفرق

بينهما.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يذكر الناظم الحكم الثاني في التي مع اللام، وهو تسهيلها

بين بين؟

قيل في الجواب عن ذلك: ولعله ذكره في قوله: (فَنَافِعُ سَهْلٍ أُخْرَى

[42/ت]

الْهَمْزَتَيْنِ)، والأخرى كناية عن الثانية، وهذه داخلة في ذلك، كما أنه يدخل/ فيه

حيث اجتمعت ثلاثة همزات في كلمة، فيؤخذ منه تحقيق الأولى وتسهيل الثانية،

ويدخل إبدال الثالثة من قوله بعد هذا: (وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أُبْدِلَتْ).

وكذلك يدخل في قوله: (كَ"جَاءَ أَمْرُنَا" وَوَرِشٌ سَهْلًا أَخْرَاهُمَا)، المواضع

التي اجتمعت فيها ثلاث همزات في كلمتين: وذلك: ﴿جَاءَ. أَلْ لُوطِ﴾⁽¹⁾،

﴿جَاءَ. أَلْ فِرْعَوْنَ﴾⁽²⁾. فقالون يسقط الأولى؛ لأنها مفتوحة، ويحقق الثانية؛ لأنها

مفتوحة، والثالثة متفق على إبدالها في قوله: (وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أُبْدِلَتْ).

(1) - الحجر: 61.

(2) - القمر: 41.

وورش يحقق الأولى ويسهل الثانية، ويبدل الثالثة، هذا هو المشهور عنده، وروي عنه إبدال الثانية كالثالثة.

الإعراب:

(فَصْلٌ): خبر لمحدوف، والتقدير هذا فصل، (وَأَبْدَلُ): أمر، (هَمْزٌ): مفعول، (مَدًّا): مفعول ثاني، [(بُعَيْدَ) ظرف، ما بعده خفض به] ⁽¹⁾، (بُعَيْدَ) العامل فيه (أَبْدَلُ)، (وَبَعْدَهُ): العامل فيه (احْدِفْ)، (هَمْزٌ): مفعول، (لِعَدَمِ): هو العامل فيه، (بِهَمْزٍ): متعلق بـ(اللَّبْسِ).

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

107 (فَصْلٌ وَالِاسْتِفْهَامُ إِنَّ تَكَرَّرًا فَصِيرَ الثَّانِي مِنْهُ خَبَرًا

108) وَأَعْكِسُهُ فِي النَّمْلِ وَفَوْقَ الرُّومِ لِكْتَبِهِ بِأَلْيَاءٍ فِي الْمَرْسُومِ

حكم الاستفهام
المكرر

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في / هذين البيتين في حكم [54/ش]

الاستفهامين إذ اجتماعهما في كلمتين، وازدحما في موضع.

قال: والأولى أن لو ذكر هذا في باب فرش الحروف كما فعل الشاطبي

وغيره.

قال: وَتَكَرَّرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ -عز وجل- في أحد عشر موضعا.

- الأول: في "الرعد"، في قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ

أَذَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَمِهِ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ⁽²⁾.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - الرعد: 05.

- الثاني والثالث: في قوله -تعالى-: ﴿أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرُفَّتًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾⁽¹⁾.

- الرابع: في "المؤمنون": ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾⁽²⁾.

- الخامس: في "النمل": ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا أَيْنًا لَمُخْرَجُونَ﴾⁽³⁾.

- السادس: في "العنكبوت": ﴿وَلَوْ طَآءَ إِذْ قَالَ لِفَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْبَهِشَةَ مَا سَفَعَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾⁽⁴⁾.

- السابع: في "الصفات": ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ ءَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾⁽⁵⁾.

[وفيها: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَدِينُونَ﴾⁽⁶⁾.

(1) - الإسراء: 49 والموضع الثاني شبيه به في الآية 98 من السورة نفسها.

(2) - المؤمنون: 82 - 83.

(3) - النمل: 69.

(4) - العنكبوت: 27.

(5) - الصفات: 16-17.

(6) - الصفات: 53.

-الثامن: في "إذا وقعت الواقعة": ﴿أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْلًا

إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾⁽¹⁾.

-التاسع⁽²⁾: في "النازعات": ﴿يَقُولُونَ أَمَّا لَمَرْدُودٌ فِي

إِلْحَافِرَةٍ﴾⁽³⁾.

قال: والحكم لنافع في تسعة مواضع أنه يستفهم في الأولى، ويخبر في الثانية،

وفي الموضعين: في النمل والعنكبوت يخبر في الأولى، ويستفهم في الثانية.

قال: والاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الثاني؛ لأنهم لم يشكوا في أن يكونوا

ترابا، وإنما شكوا وكذبوا في أن يُعادوا.

قال: وحجة نافع في جعل الاستفهام أولا والخبر ثانيا: أن الاستفهام له

صدر الكلام، فجعله أولا لذلك، وذلك موجود في كتاب الله -تعالى- في موضع

متفق عليه، وذلك قوله -عز وجل-: ﴿أَقْبَائِسَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ إِنْفَلَبْتُمْ عَلَى

أَعْقَابِكُمْ﴾⁽⁴⁾.

والاستفهام إنما هو عن قوله: ﴿إِنْفَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾، والتقدير:

تنقلبون على أعقابكم إن مات أو قتل؟.

(1) - الواقعة: 50.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - النازعات: 10.

(4) - آل عمران: 144.

وذلك أيضا موجود في أشعار العرب فمن ذلك قول ذي الرُّمَّة⁽¹⁾:
 أَنَّ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ⁽²⁾
 والاستفهام إنما هو عن قوله: "مَاءُ الصَّبَابَةِ"، والتقدير: أماء الصبابة
 مسجوم من عينك أن ترسمت من خرقاء؟.
 ومنه قول الآخر:

أَلْحَقَّ إِنَّ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرٌ⁽³⁾
 والاستفهام في الحقيقة إنما وقع عن قوله: "أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرٌ"، والتقدير: أيطير
 قلبك إذا تباعدت دار الرباب وهي امرأة؟.
 قوله: (وَالِاسْتِفْهَامُ إِنَّ تَكَرَّرًا)، أي: إذا صح أن يستفهم في محل في
 موضعين، فاجعل الأول استفهاما والثاني خبرا.
 قوله: (وَاعْكِسُهُ فِي النَّمْلِ وَفَوْقَ الرُّومِ)، أي: صير الأول خبرا، والثاني
 استفهاما، وهذا أتى فيه الاستفهام في محله.

(1) - ذو الرُّمَّة: غيلان بن عقبة بن بُهَيْشٍ، ويكنى أبا الحارث، من بني صعب بن ملكان بن عدى،
 كان كثير الأخذ من شعر غيره. توفي سنة: (117هـ) ترجمته في: "الشعر والشعراء" لابن قتيبة
 515/1.

(2) - البيت كثر الاستشهاد به في مجيء الألف فاصلة بين الهمزتين، وهو في مطلع القصيدة
 الخامسة والسبعين من ديوان ذي الرمة، "ن" "ديوان ذي الرمة" بشرح الباهلي 371/1، ويروى:
 "عن ترسمت" بالعين مكان الهمزة.

(3) - البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من شواهد سيويه في الكتاب 136/3، والأشُموني 78/4
 وابن عقيل 209/4 في شرح الألفية، والشاهد فيه: قوله: "أَلْحَقَّ" حيث نطق الشاعر بهمزة أل في
 هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر.

وقوله: (لِكْتَبِهِ بِالْيَاءِ فِي الْمَرْسُومِ)، هذا تعليل للعكس، كأنه قال: إنما أخرج عن الأصل الذي أصله غيره؛ لأجل أنه مكتوب بالياء، فالياء دليل على أنه من همزتين.

والموضعان اللذان في النمل والعنكبوت وهما المكنى عنهما بـ(فَوْقَ الرُّومِ): قوله - تعالى - في النمل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا أَيْنًا لَمْ نُخْرَجْ جُودًا﴾⁽¹⁾. والذي في العنكبوت قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ طَافَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْبَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ أَيَنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾⁽²⁾.
و(الْمَرْسُومِ)، مرسوم الخط.

الإعراب:

(وَالِإِسْتِفْهَامُ): مبتدأ، وخبره في الجملة بعده من الشرط والجواب، (فَصِيرَ): أمر، وهو يَنْصِبُ مفعولين على جهة اللزوم من أخوات ظن، (الثَّانِي): مفعول أول، (خَبَرًا): ثان، (وَاعْكِسُهُ): أمر ومفعول، (فِي النَّمْلِ): متعلق به، وبه تتعلق المجزورات كلها.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

109) الْقَوْلُ فِي إِبْدَالِ فَاءِ الْفِعْلِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ صَحِيحَ النَّقْلِ

القول في إبدال
فاء الفعل

(1) - النمل: 69.

(2) - العنكبوت: 27 - 28.

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: هذا باب الهمزة المفردة، ويكنى عنها بفاء

الفعل/، ولام الفعل، وعين الفعل، وهو من تمام الباب الذي قبله، والكلام فيه في
عشرة مواضع:

- الأول: في حقيقة الفاء والعين واللام.

- الثاني: في الأصل فيها.

- الثالث: أي الهمزتين / أثقل؟، هل المتحركة أو الساكنة؟.

- وفي شروط الإبدال.

- ومن يبدل، ومن لا يبدل.

- وفي موضع الاتفاق، وفي موضع الاختلاف.

- وفي الموضع الذي نقض فيه ورش أصله.

- وفي حجة قالون على مذهبه.

- وفي حجة ورش على مذهبه.

- وفي حروف الكتاب.

فأما الفاء والعين واللام: فهي عبارة عما يوزن به الكلام، وهي ثلاثة

أحرف: فالأول: الفاء بمثابة كفة الميزان، واللام: بمثابة الكفة الأخرى، والعين:
بمثابة القبة.

وإنما جعلت هذه الحروف ثلاثة؛ لأن أقل ما تكون أصول ما يوزن به ثلاثة،

فإذا كانت أكثر من ذلك، فإما أن تكون مما تكرر فيه العين، نحو: خرّج، أو مما

تكرر فيه اللام نحو: جعفر، أو يكون الرابع والخامس زائداً نحو: أكرم واقتتل.

وإن كان أقل، فاعلم أنه حذف منه شيء، وذلك نحو قولك: فعل في وزن ضرب، وأكل، وأمر، ويفعل في وزن يضرب، ويأمر، وما أشبه ذلك. وأما الأصل في الهمزة المفردة وفي غيرها من الهمز: التحقيق، ولهذا أخرنا الكلام في هذا الفصل، ولم نتكلم عليه في باب الهمز، والدليل على ذلك من وجهين:

- الأول: الافتقار.

- وعدم الافتقار.

وهو أن كل ما يسهل لا بد أن يشترط فيه أن لا يكون في أول الكلام، أو غير ذلك من الشروط، وما يحقق لا يفتقر إلى شرط، والعموم والخصوص أن كل همزة محققة لا يجوز تسهيلها، وكل همزة مسهلة يجوز تحقيقها، والأمر المطرد هو التحقيق.

وأما أثقل الهمزتين: فالساكنة أثقل، والدليل على ذلك من وجهين:

- أحدهما: أنها يحتبس الصوت معها أكثر من المتحركة.

- [الثاني: أنهم أجمعوا على إبدالها بعد الهمزة المتحركة]⁽¹⁾، والمتحركة لا يلزم فيها البذل.

وأما شروط الإبدال: فيشترط فيه أن لا تكون ساكنة، ولا يؤدي التسهيل إلى الجمع بين الساكنين.

وأما ما بقي من الفصول فتكلم عليه مع حروف الكتاب إن شاء الله تعالى.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قوله: (الْقَوْلُ فِي إِبْدَالِ فَاءِ الْفِعْلِ)، أي: هذا الباب أبين لك فيه ما يبدل من (الهمزة الواقعة في) ⁽¹⁾ فاء الفعل وما لا يبدل، ومن يبدل ومن لا يبدل.

وكذلك العين واللام؛ إذ قد ذكرت جميع ذلك.
ويحتمل أن يريد بالفعل الفعل في اصطلاح النحاة، ويحتمل أن يريد به ما يوزن بالفاء والعين واللام، أي شيء كان.
فعلى الاحتمال الأول يكون غير الفعل محمولا على الفعل، وعلى الاحتمال الثاني يكون جميع ذلك داخلا فيه، وهو أولى للعموم.
مثالها في محل الفاء: ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ ⁽²⁾، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ⁽³⁾.
وفي محل العين: ﴿يَيْسَ﴾ ⁽⁴⁾، و﴿يَجْعَرُونَ﴾ ⁽⁵⁾، و﴿الْفُؤَادُ﴾ ⁽⁶⁾.
وشبهه.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - آل عمران: 122.

(3) - البقرة: 2.

(4) - المائدة: 4.

(5) - المؤمنون: 65.

(6) - النجم: 11.

وفي محل اللام نحو: "قرأ" و﴿بَدَأَ﴾⁽¹⁾، و﴿ذَرَأَ﴾⁽²⁾، و﴿الْخَبَاءَ﴾⁽³⁾، و﴿دَفَّءَ﴾⁽⁴⁾، و﴿مِلَّءَ﴾⁽⁵⁾، وشبه ذلك.

قوله: (صَحِيحُ النَّقْلِ)، أي: هذا القول صحيح مروي عن الرواة، منقول عن الأئمة.

الإعراب:

(الْقَوْلُ): قد تقدم معناه وإعرابه، (صَحِيحُ): حال من (الْقَوْلُ)، وإضافته غير محضة.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

110) أَبْدَلَ وَرْشٌ كُلَّ فَأٍ سَكَنْتَ وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أُبْدِلَتْ

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في هذا البيت فيما يبدل وما لا يبدل، ومن يبدل ومن لا يبدل، فقال: (أَبْدَلَ وَرْشٌ)، مفهومه: أن قالون لا يبدل، بل يحقق، وهذا صحيح.

قوله: (كُلَّ فَأٍ سَكَنْتَ)، مفهومه: أنها إذا تحركت لا يبدلها، ويأتي حكم ذلك، ويريد من جنس حركة ما قبلها، وسواء كانت متصلة مع الحركة في كلمة، أو في كلمتين.

(1) - العنكبوت: 19.

(2) - الأنعام: 137.

(3) - النمل: 25.

(4) - النحل: 5.

(5) - آل عمران: 90.

فمثالها في كلمة: ﴿يُومِسُ﴾⁽¹⁾، و﴿يَاتِ﴾⁽²⁾، و﴿مَاتِيًّا﴾⁽³⁾، وشبه ذلك.

ومثالها في كلمتين: ﴿قَلِيُودٍ اِلْذِى اِوْتِمِسَ﴾⁽⁴⁾، و﴿يَقُولُ اِيْذَنْ لِّى﴾⁽⁵⁾،

و﴿اَوْ اِيْتِنَا﴾⁽⁶⁾، و﴿اَلْهُدَى اِيْتِنَا﴾⁽⁷⁾.

و﴿اِلْذِى اِوْتِمِسَ﴾: أصله: "أُتِمِّنَ" بهمزتين: الأولى: همزة الوصل، والثانية:

همزة الأصل ساكنة، وقعت / قبلها لفظة: ﴿اِلْذِى﴾، وآخره ياء ساكنة، فاتصلت [56/ش]

الكلمة الأولى بالثانية، فسقطت همزة الوصل على قاعدتها، والتقى ساكنان: الياء

من ﴿اِلْذِى﴾، والهمزة الساكنة التي هي في ﴿اِوْتِمِسَ﴾، فسقطت الياء من

﴿اِلْذِى﴾؛ لالتقاء الساكنين، فبقيت الهمزة بعد حركة ﴿اِلْذِى﴾، فأبدلها ورش

ياء من جنس حركة ذال ﴿اِلْذِى﴾، وحققها قالون على الأصل.

فالياء الملفوظ بها في قراءة ورش هي بدل من همزة الأصل، وليست ياء

﴿اِلْذِى﴾؛ لأنها سقطت لالتقاء الساكنين.

(1) - البقرة: 230.

(2) - البقرة: 147.

(3) - مريم: 61.

(4) - البقرة: 282.

(5) - التوبة: 49.

(6) - الأنفال: 32.

(7) - الأنعام: 71.

وكذلك: ﴿يَقُولُ إِيْذَنْ لِّي﴾⁽¹⁾، و﴿إِلَى الْهُدَى إِيْتِنَا﴾⁽²⁾ وشبهه.

وقوله: (وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ)، يعني لجميع القراء والنحويين، وهذا موضع الاتفاق، وذلك لثقلها؛ لأن الهمزة ثقيلة إذا كانت وحدها متحركة، فكيف إذا اجتمعت مع غيرها ساكنة؟.

وحجة ورش على مذهبه طلب الخفة، ولأنها يلزمها البدل في مثالين إجماعاً، وهما: "أَوَّلُفُّ" و"أَوْمُنُّ" وما أشبه ذلك، فحمل عليه سائر المواضع.

الثاني في الاحتجاج له: وذلك أن هذه الهمزة ثقيلة، وهي عرضة لأن يدخل عليها زائر وزائران وثلاثة، نحو: ﴿مُؤْمِسٌ﴾⁽³⁾، و﴿فَتَاتُونَ أَفْوَاجاً﴾⁽⁴⁾، و﴿وَيَسْتَلِذْنَ﴾⁽⁵⁾، فهي تثقل بكثرة الزوائد، فأبدلها لذلك.

وحققها قالون على الأصل.

الإعراب:

(أَبْدَلْ): فعل ماضٍ، (وَرَشْ): فاعل، (كُلٌّ): مفعول، (فَاءٍ): مضاف، (سَكَنْتَ): فعل ماضٍ وعلامة، (وَبَعْدَ هَمْزٍ): متعلق بـ(أَبْدَلْتُ)، وكذلك (لِلْجَمِيعِ).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

(1) - التوبة: 49.

(2) - الأنعام: 71.

(3) - البقرة: 219.

(4) - النبأ: 18.

(5) - الأحزاب: 13.

111) وَحَقَّقِ الْإِيوَا لِمَا تَدْرِيه مِنْ ثِقَلِ الْبَدَلِ فِي "تُؤْوِيهِ" /

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: كلامه في هذا البيت في الموضع الذي نقض ورش أصله فيه، وكان حقه أن يبدل فيه الهمزة فحققتها ولم يبدلها.
فقال: (وَحَقَّقِ الْإِيوَاءَ)، أي: باب الإيواء، وأتى بالمصدر ليجتمع سائر المواضع، وذلك نحو: ﴿مَأْوِيَكُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿مَأْوِيَهُمْ﴾⁽²⁾، و﴿وَتُؤْوِي﴾⁽³⁾، و﴿تُؤْوِيهِ﴾⁽⁴⁾، وشبه ذلك.

واعلم أن في هذا الفصل ثلاثة مذاهب:

- الأول: ما ذكره صاحب الكتاب: تحقيق الجميع.

- الثاني: إبدال الجميع كغيره.

- الثالث: تحقيقها في ﴿تُؤْوِي﴾، و﴿تُؤْوِيهِ﴾، وإبدالها فيما عدا ذلك،

والمشهور ما في الكتاب.

وقوله: (وَحَقَّقِ الْإِيوَاءَ لِمَا تَدْرِيه)، هذا يرجع لأول الفصل، لقوله: (أَبْدَلَ وَرَشَ كُلَّ فَاءٍ سَكَنْتَ)، وَحَقَّقَ الْإِيوَاءَ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَرْجِعُ لِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أَبْدَلْتُ)، فَإِنْ ذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْإِيوَاءِ وَفِي غَيْرِهِ، نَحْوُ: ﴿أَوْ-اَوْتِ

(1) - الحديد: 14.

(2) - آل عمران: 197.

(3) - الأحزاب: 51.

(4) - المعارج: 13.

إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ⁽¹⁾، وكذلك: ﴿ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾⁽²⁾، و﴿ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾⁽³⁾.

وقوله: (لَمَّا تَدْرِيه)، أي: لما تعرفه وتقف عليه.

قوله: (مَنْ ثَقُلَ الْبَدَلُ)، أي: وهو ثقل البدل (فِي تَوْوِيهِ)، أي: وذلك لو أنه أبدل (فِي تَوْوِيهِ)، لأبدالها واوا وبعدها واو، وبعدها ياء، فكان يؤدي ذلك إلى اجتماع حروف العلة، وهي ثقيلة، ومراده بالبدل: التخفيف.

وقس على ﴿تَوَوَّعَ﴾ و﴿تَوَوَّيَ﴾ سائر الباب بالحمل على موضع العلة، وإن لم تكن علة، وهو كثير.

هذا وجه الرواية المشهورة، ووجه البدل في الجميع: طرد الباب، ووجه تخصيص التحقيق بـ﴿تَوَوَّعَ﴾ و﴿تَوَوَّيَ﴾: قصر العلة؛ لأن الثقل إنما هو موجود فيهما، فاكتفي بهما.

وقوله: (وَحَقَّقَ الْإِيوَاءَ)، وقصره للضرورة.

الإعراب:

(وَحَقَّقَ): أمر، (الْإِيوَاءَ): مفعول، ويتعلق به (لَمَّا)، و(مَا): موصولة، وصلتها: (تَدْرِيه)، والعائد الهاء منه، (وَمَنْ ثَقُلَ): للبيان، لا تتعلق بشيء. ثم قال - رحمه الله تعالى - رضي عنه وأرضاه:-

(1) - هود: 79.

(2) - يوسف: 69.

(3) - يوسف: 99.

112) وَإِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا وَآوَاءً إِذَا مَا الضَّمُّ جَاءَ قَبْلَهَا/

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: لما فرغ من الكلام في الساكنة أخذ يتكلم في المتحركة، ولا يبدل منها إلا المفتوحة بعد الضم، نحو: ﴿مُؤَدِّنٌ﴾⁽¹⁾، و﴿مُؤَجَّلًا﴾⁽²⁾، و﴿وَالْمُؤَلَّيَّةُ فُلُوبُهُمْ﴾⁽³⁾.

فقال: (وَإِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً)، يعني فاء الكلمة.

قوله: (أَبْدَلَهَا)، يعني: ورش؛ لأنه صاحب البدل، ويعني من جنس حركة ما قبلها، وهي الضمة، فيبدلها (وَآوَاءً).

قوله: (إِذَا مَا الضَّمُّ)، أي: إذا الضم، و(مَا): زائدة كما تقدم في غيرها، والتقدير: إذا الضم جاء قبلها، نحو: ﴿مُؤَدِّنٌ﴾، و﴿مُؤَجَّلًا﴾، و﴿وَالْمُؤَلَّيَّةُ﴾.

ومفهومه: إذا كانت مفتوحة وقبلها فتحة لا تبدل، نحو: ﴿بَاءَدَنَ﴾، و﴿يَا كُلَّهُ الدَّيْبُ﴾⁽⁴⁾.

وكذلك إذا كانت مكسورة بعد الكسرة، نحو: ﴿بِإِيْمَنٍ﴾⁽⁵⁾، و﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾⁽⁶⁾، وما أشبه ذلك.

(1) - الأعراف: 43.

(2) - آل عمران: 145.

(3) - التوبة: 60.

(4) - يوسف: 13.

(5) - الطور: 19.

(6) - الحجر: 79.

ومفهومه إذا انضمت بعد الفتحة لا تبدل، نحو: ﴿يَعُوذُ﴾⁽¹⁾،
و﴿تَوَزَّهُمْ أَزَّآ﴾⁽²⁾.

وإنما لم يبدلها في هذه الأمثلة؛ لأنه لو أبدلها في ﴿تَوَزَّهُمْ﴾، و﴿يَعُوذُ﴾
لقربت من الساكن، وبعدها ساكن، فيؤدي ذلك إلى التقاء الساكنين.
وإبدالها في ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ وشبهه؛ لأن البدل يلزمها في قولك: "أؤلف"
و"أؤذن" و"أؤجل"، وشبه ذلك، فحمل عليه سائر الفصل.

الإعراب:

(وَإِنْ): تقدم إعرابها في غير ما مرة، فأغنى عن إعادتها هنا، وفي غير هذا
الموضع، (مَفْتُوحَةٌ): حال من الفاعل بـ(أَتَتْ)، (وَأَوَّأَ): مفعول ثان، والعامل في
(إِذَا): (أَبْدَلَهَا)، و(مَا): زيدت، و(الضَّمُّ): فاعل بفعل محذوف، يدل عليه
(جَاءَ)، أي: إن جاء الضم قبلها.
ثم قال - رحمه الله تعالى -:

113 (وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ فَلَا تُبْدِلُهُمَا لِنَافِعٍ إِلَّا لَدَى بُئْسٍ بِمَا

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: لما فرغ من الكلام في فاء الفعل، أخذ يتكلم
في عين الفعل ولامه.

واعلم أن العين واللام في مذهب نافع تنقسم على ثلاثة أقسام:
- قسم اتفق عليه ورش وقالون بالبدل.

(1) - البقرة: 254.

(2) - مريم: 84.

- وقسم انفراد به قالون.

- وقسم انفراد به ورش.

وذكر الناظم الجميع فقال:

وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ فَلَا تُبَدِّلُهُمَا لِنَافِعٍ

أي: لم يبدل نافع على طريق الاتفاق عنه إلا في ﴿بَيْسٍ يَمًا﴾⁽¹⁾. في

الأعراف، فإنهما اتفقا على البدل فيه.

ويرد عليه سؤال أن يقول: ولم كان ذلك؟، ولم خص هذا الموضع؟.

أما الجواب عن الأول: فقال فيه أهل التعليل: إنما فعل ذلك، إما لأنه لا

أصل له في الهمز، وهو على وزن عَيْسٍ، فلا أصل له في الهمز.

وإما لأنه منقول من الاسم إلى الصفة، وذلك تغيير له، والبدل تغيير،

والتغيير يأنس بالتغيير.

وقيل: لأن أصله بَيْسٍ على وزن فَعِيلٍ، فنقلت حركة الهمزة إلى الباء،

وحذفت حركتها (التي كانت فتحة، كما فعلوا في قِيلٍ)⁽²⁾، فحذفت الهمزة فبقي

﴿بَيْسٍ﴾ بالياء على هذا الأصل لها في الهمز.

وقيل: أبدلوه؛ لأنه صفة، والصفة ثقيلة؛ لأنها فرع عن الموصوف فخففه

بالبدل.

(1) - الأعراف: 165.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ت).

قوله: (إِلَّا لَدَىٰ بُنْسٍ بِمَا)، أي: إلا في ﴿بِئْسَ﴾، ف(لَدَى) بمعنى في، كقوله -عز وجل-: ﴿لَدَىٰ الْحَنَاجِرِ﴾⁽¹⁾، أي: في الحناجر. وقوله -تعالى-: ﴿وَأَلْقَىٰ سَيِّدَهَا لَدَا أَلْبَابٍ﴾⁽²⁾، أي: عند الباب، ولهذا المعنى فرق بينهما في الرسم، كما اختلفا في المعنى، فكتب ﴿لَدَىٰ أَلْحَنَاجِرِ﴾ بالياء في المشهور، وكتب ﴿لَدَا أَلْبَابٍ﴾ بالألف اتفاقاً⁽³⁾. قوله: في البيت: (بِمَا)، هي من لفظ القرآن، وأراد قوله -تعالى- في سورة الأعراف: ﴿بِعَذَابٍ بِئْسَ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾⁽⁴⁾، وليست بقيد لهذا الموضع؛ إذ هو متحد، وإنما هي تميم للوزن.

الإعراب:

(وَالْعَيْنُ): مبتدأ، وخبره (فَلَا تُبَدِّلُهُمَا)، فأخبر بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهذا هو المذهب المشهور، ومنع من ذلك بعض النحويين، وهو ثعلب⁽⁵⁾، والله أعلم.

والجور متعلق بـ(تُبَدِّلُهُمَا)، وهو/ مجزوم بالنهي.

[45/ت]

(1) - غافر: 17.

(2) - يوسف: 25.

(3) - يقول الخراز في مورد الظمان وفي لَدَى فِي غَافِرٍ يَخْتَلِفُ *** وفي لَدَا أَلْبَابٍ اتَّفَاقاً أَلِفُ "ن" دليل الحيران على مورد الظمان (ص: 302).

(4) - الأعراف: 165.

(5) - إذ الإخبار بالجملة الطلبية خلاف القياس؛ لأنها لا تحمل الصدق والكذب، "ن" شرح التصريح على التوضيح للأزهري 460/1.

ثم قال -رحمه/ الله تعالى ورضي عنه-:

(114) وَأَبْدَلَ الذُّبَّ وَبُشْرٍ بَيْسَ وَرَشٌ وَرِيًّا بَادَّغَامَ عَيْسَى

قال الشيخ -رحمه الله تعالى-: ذكر في هذا البيت ما انفرد به ورش، وما

انفرد به قالون.

فأما ما انفرد به ورش، فهو أصل مطرد في ﴿بَيْسَمًا﴾⁽¹⁾، و﴿بَيْسَ﴾⁽²⁾،

حيثما ورد، وكيف ما جاء، ولفظ: ﴿الذِّيبُ﴾⁽³⁾. و﴿بَيْرٍ﴾⁽⁴⁾، في سورة الحج.

والذي انفرد به قالون موضع واحد في سورة مريم، وهو قوله -تعالى- فيها:

﴿أَثَلْنَا وَرِيًّا﴾⁽⁵⁾.

فأما ﴿بَيْسَ﴾، و﴿بَيْسَمًا﴾ حيث وقع، فإنما أبدل ورش فيه الهمزة؛ لأن

هذا الفعل فيه أربعة لغات:

الأولى: بَيْسَ، نحو: عَلِمَ.

الثانية: بَأْسٌ، نحو: رَأْسٌ.

الثالثة: بَيْسَ، بكسر الباء والهمزة.

الرابعة: بَيْسَ، بكسر الباء وسكون الهمزة، وهي المستعملة.

(1) - البقرة: 92.

(2) - هود: 99.

(3) - يوسف 13.

(4) - الحج: 43.

(5) - مريم: 74.

والأصل من هذا اللغات الأولى؛ لأنها من قولهم: بَيَسَ الرجل إذا أصاب
بؤسا، فأخرجته العرب عن هذه اللغات الأصلية، والتزمت فيه اللغات الأخرى
الفرعية، وذلك تغيير له، والبدل تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير.

وقيل: إنما أبدلته؛ لأن هذا الفعل هو من الأفعال التي لا تتصرف، وهي
أربعة أفعال: "نَعَمْ"، و"بَيْسَ" و:حَبَدًا"، وفعل التعجب، وهذا خروج له عن أصله؛
لأن أصل الفعل أن يكون متصرفا، كما أن أصل الاسم أن يكون متمكنا منصرفا،
وذلك تغيير له، والبدل تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير.

وأما ﴿الذَّيْبُ﴾: فأبدله أيضا لأحد وجهين:

- الأول: أنه لا أصل له في الهمز، وهو الذي قاله الكسائي، من ذاب

يذوب إذا سال وجرى، فسمي الذئب بذلك، لأنه يجيء ويجري كثيرا.

وقيل: إنما أبدلت جمعا بين اللغتين، وخصصه لأنه غُيِّرَ عن أصله، والبدل

تغيير، وبيان التغيير فيه أنه على وزن فِعْلٍ بكسر الفاء، وقياسه أن يجمع على
أفعال في القلة نحو: حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ، وفي الكثرة على فُعُولٍ، كحُمُولٍ، فلما لم يجمع
على هذا القياس، وُجِّعَ في القلة على أَذْؤُبٍ، وفي الكثرة على ذِئَابٍ فُغُيِّرَ جمعه،
[غير ورش مفردة]⁽¹⁾؛ ليجري مجرى الجمع.

(1) - كذا في النسختين معا (ش) و(ت) ويبدو -والله أعلم- أن واوا سقطت قبل ورش، فتقدر
هكذا: "وغيَّرَ ورش مفردَه" ليستقيم المعنى الذي يدل على أن ورشا أبدل الهمزة في المفرد (ذيب)
قياسا على الجمع، و"ن" كتاب: تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع، في أصل مقرئ الإمام نافه
للشيخ أبي زكرياء يحيى بن سعيد الكرامي 152/2.

وأما ﴿بِيرٍ﴾: فقليل أيضا: لا أصل له في الهمز، وهو من بار يبور، والصحيح أن أصله الهمز، وهو من بَارَ يَبَارُ إذا حفر، وأبدل ورش فيه الهمزة؛ لأنه أيضا على وزن فِعْلٍ بكسر الفاء، والباء فاء الكلمة، والهمزة عين الكلمة، وكان قياسه أن يجمع في القلة على أَبْنَارٍ، بتقديم الباء كما هي في المفرد، نحو: حمل وأحمال، ولم يجمع كذلك، وجمع على آبار بتقديم الهمزة وتأخير الباء، وهذا تغيير له، والبدل تغيير.

ونظيره في المجموع على القلب آرام جمع رِئِم وهي الغزال، بتقديم الراء فاء الكلمة، والهمزة في عين الكلمة، وقياسه أن يجمع على أَرَام، ولم يجمع هكذا، وإنما جمع على آرام. قال جرير⁽¹⁾:

لَوْلَا مُرَاقَبَةُ الْعُيُونِ أَرَيْنَا مُقْلَ الْمَهَا وَسَوَالِفَ الْآرَامِ⁽²⁾

وإنما فعلت العرب هذا القلب لكي تجمع الهمزة الثانية مع الأولى، فيلتزمون فيها البدل، فتخف الكلمة، فحمل فيه ورش المفرد على الجمع⁽³⁾.
وقوله: (وَرَشٌ)، مفهومه: أن قالون لا يبدل ويحقق.

(1) - جرير: أبو حذرة جرير بن عطية بن الخطفي التميمي، البصري شاعر زمانه، مدح يزيد بن معاوية، وخلفاء بني أمية، وشعره مدون توفي: سنة: (110هـ) بعد الفرزدق بشهر، من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء 4/591.

(2) - البيت لجرير بن عطية يخاطب نفسه على طريق التجريد، من قصيدة مطلعها:

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِشْنٍ غَيْرِ نِيَامٍ *** وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ

"ن" خزانة الأدب ولباب لسان العرب للبغدادى 431/5.

(3) - معناه: أن ورشا أبدلها في المفرد قياسا على الجمع، "ن" كتاب: تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع، للكرامى 152/2.

قوله: (وَرِيًّا بِادْغَامِ عَيْسَى)، أي: هو قالون، ومعناه أنه يبدل الهمزة فيه ياء، ويدغمها في الياء بعدها، وإنما لم يهمز قالون لاحتمال أن يكون لا أصل له في الهمز، وهو من رَوِيَ يَرَوَى إذا شبع من الماء، والصحيح: أنه من رَأَى العين، وأبدل فيه الهمزة جمعا بين اللغتين، وخصصه لأنه رأس آية قبلها مشدد وبعدها مشدد، فانظر الآية تجدها كذلك.

ومفهومه أنه لا يدغمه غير عيسى وهو ورش، وهذا صحيح.
والإدغام مصدر من قولك: أدغم يدغم إدغاما نحو: ادخر يدخر ادخارا.

الإعراب:

(أَبْدَلَ): فعل ماض، والفاعل (وَرَشٌ)، وما قبله محكي، (وَرِيًّا): مبتدأ محكي، وخبره في المجرور بعده.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

(115) وَإِنَّمَا النَّسِيُّ وَرَشٌ أَبْدَلَهُ وَلَسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلُ ثَقَلَهُ

هذا مما انفرد به ورش، وهو: ﴿النَّسِيُّ﴾ في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا

النَّسِيُّ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾⁽¹⁾ في سورة براءة، وهو من نَسَأَ الله في أجله إذا أخره⁽²⁾.

¹ التوبة: 37.

(2) - لسان العرب، مادة: "نَسَأَ".

[59/ش] وأصله الهمز، ومعناه في/ الآية: أن العرب كانت في الجاهلية إذا احتاجت إلى القتل في الشهر الحرام قتلت فيه، وحرموا مكانه شهرا، فإذا كان في العام الآخر قتلوا في ذلك الشهر، وحرموا مكانه آخر، فهو كان من باب السلف⁽¹⁾.

وقوله: (أَبْدَلُهُ)، أي: أبدل همزته على حذف المضاف.

قوله: (وَلِسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلُ)، أي: قبل الهمزة المبدلة.

قوله: (ثَقَّلَهُ)، أي: شدده، وقالون يهمزه على أصله.

وهذا هو الذي أبدل نافع من لام الفعل في رواية ورش خاصة، وحقق جميع الهمزات اللواتي في الفاء والعين واللام غير ما ذكر.

فمثال ما حقق في الفاء: ﴿فَأَذَنْ﴾، و﴿تَوَزَّهْمُ﴾، و﴿فَأَكَلَهُ﴾.

وشبهه.

ومثال ما حقق في العين: ﴿رُءُوسِهِمْ﴾⁽²⁾، و﴿رُءُوسَكُمْ﴾⁽³⁾،

و﴿الْبَاسُ﴾⁽⁴⁾، و﴿الرَّأْسُ﴾⁽⁵⁾.

وأما ﴿سَالَ سَابِلٌ﴾⁽⁶⁾، فهو عنده من السيلان، فلا أصل له في الهمز،

ولذا لم يذكره الناظم، ومثاله في اللام: ﴿الْحَبَاءُ﴾، و﴿دِفْءٌ﴾، و﴿مِلْءٌ﴾،

(1) - "ن" جامع البيان للطبري 245/14-245.

(2) - إبراهيم: 45.

(3) - البقرة: 195.

(4) - البقرة: 176.

(5) - مريم: 03.

(6) - المعارج: 1.

و﴿بَدَأَ﴾ و﴿ذَرَأَ﴾ و﴿أَنْشَأَكُمْ﴾⁽¹⁾ و﴿النَّبِيِّينَ﴾⁽²⁾ و﴿بِالْحَاطِئَةِ﴾⁽³⁾
و﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾⁽⁴⁾، وما أشبه ذلك.

الإعراب:

(وَأَيْنَمَا): الواو للعطف والاستئناف، (النَّسِيءُ): مبتدأ، وخبره: (أَبْدَلَهُ)، ولا يصح أن يكون من باب الاشتغال؛ لأن فيه الفصل بين الفعل والاسم المشتغل عنه، (وَرُشٌّ): مبتدأ، وخبره: (أَبْدَلَهُ)، (وَلِسُكُونِ الْيَاءِ): مجرور ومضاف، والعامل فيه (ثَقَّلَهُ)، و(ثَقَّلَهُ): فعل ومفعول، وقيل: مبني لقطعه عن الإضافة والعامل / فيه [46/ت] (لِسُكُونِ).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

116) الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ نَقْلِ الْحَرَكَةِ وَذِكْرٍ مَنْ قَالَ بِهِ وَتَرْكِهِ

قال الشيخ - رحمه الله تعالى -: هذا باب نقل الحركة، وهو من التصرفات الأربعة التي تجري في الهمزة كما قدمناه، وهو مما ضمنه بقوله قبل: (وَالْإِسْقَاطِ)⁽⁵⁾؛ لأن الإسقاط هو الحذف، وهو على نوعين:

- نوع تحذف فيه الهمزة مع حركاتها في زمان واحد، وقد تقدم في قوله:

(وَأَسْقَطَ مِنَ الْمَفْتُوحَتَيْنِ)⁽¹⁾.

(1) - الملك: 24.

(2) - البقرة: 60.

(3) - الحاقة: 08.

(4) - المزمّل: 05.

(5) - أي: عند قوله: "الْقَوْلُ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّسْهِيلِ *** لِلْهَمْزِ وَالْإِسْقَاطِ وَالتَّبْدِيلِ

- ونوع تحذف فيه بعد نقل حركتها، وهو الذي أخذ يبينه في هذا الباب.
 - ثم الكلام فيه في مواضع عشرة:
 - الأول: في معناه لغة.
 - الثاني: في معناه اصطلاحاً.
 - الثالث: في الأصل في الهمز.
 - الرابع: في شروطه.
 - الخامس: في أقسام الساكن المنقول إليه حركة الهمزة.
 - السادس: في فائدة النقل.
 - السابع: في حركة النقل هل يعتد بها أم لا؟.
 - الثامن: من انفرد بالنقل.
 - التاسع: في المواضع التي نقض نافع فيها أصله.
 - العاشر: في حكم الهمزة بعد النقل.
- أما النقل في اللغة: فهو التحول، تقول انتقلت من مكان إلى مكان، أي: تحولت إليه، ونقلت حركة الهمز إلى الساكن إذا حولتها من موضعها إلى الساكن.
- وأما معناه في اصطلاح القراء: فهو إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها، فيتحرك ذلك الساكن بحركتها وتسقط هي رأساً.

(1) - "ن" (ص: 252) عند شرح بيتي:

فَصْلٌ وَأَسْقَطَ مِنَ الْمَفْتُوحَيْنِ *** أَوْلَاهُمَا قَالُونَ فِي كَلِمَتَيْنِ
كَ"جَاءَ أَمْرُنَا" وَوَرِثَ سَهْلًا *** أَخْرَاهُمَا وَقِيلَ لَا بَلْ أَبْدَلَا

وأما الأصل في الهمزة: فهو التحقيق، والنقل فرع عنه، والدليل على ذلك ما تقدم في الباب الذي قبل هذا من الافتقار (وعدم الافتقار)⁽¹⁾، والخصوص والعموم.

وشروطه: ذكرها صاحب الكتاب.

وأما فائدته: فهو التخفيف؛ لأن مرادهم بنقل حركة الهمزة حذف الهمزة؛ لتحريك الساكن بحركتها، وهو كما قال: في قوله قبل هذا: (وَنَقْلُوهُ لِّلْسُكُونِ رَفْضًا)، أي: ونقلوا حركته لصاحب السكون؛ لأجل أن يرفضوه، أي: يتركوه ولا ينطقوا به، فإذا لم ينطقوا به سقط وخفت الكلمة.

وأما الحرف الذي تنتقل إليه حركة الهمزة: فهو لام التعريف، نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾⁽²⁾، و﴿الْأَرْضِ﴾⁽³⁾.

ونون التنوين، نحو: ﴿عَذَابُ آلِيمٍ﴾⁽⁴⁾، وحرف اللين، نحو: ﴿ذَوَاتِي﴾⁽⁵⁾، و﴿إِبْنِي - أَدَمَ﴾⁽⁶⁾، وهاء السكت، نحو: ﴿كِتَابِي﴾⁽⁷⁾. وفيها خلاف نذكره إن شاء الله تعالى.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - البقرة: 93.

(3) - البقرة: 10.

(4) - البقرة: 9.

(5) - سبأ: 16.

(6) - المائدة: 29.

(7) - الحاقة: 18.

والساكن في سائر حروف المعجم، ما عدا حروف المد واللين، فإنه لا تنقل إليه حركة الهمزة، بل يزداد في مده نحو: ﴿فَوَ أَنْفُسَكُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿وَجَاءَ آيَاتِنَا﴾⁽²⁾، و﴿وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا﴾⁽³⁾، وشبهه، ونذكره بعد إن شاء الله تعالى.

ونتكلم على باقي الفصول مع حروف الكتاب إن شاء الله تعالى./

قوله: (الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ نَقْلِ الْحَرَكَةِ)، أحكام بفتح الهمزة، جمع حكم، كقفل وأقفال، وخَرَجَ وأَخْرَجَ⁽⁴⁾، وجمعه باعتبار تكرر حكمها؛ إذ هذه الفصول كلها أحكام، وليس فيه مجاز.

قوله: (وَذِكْرُ مَنْ قَالَ بِهِ وَتَرَكَهُ)، أي: وفي ذكر من تركه ولم يأخذ به. فأما من قال به فهو ورش عن نافع.

وأما من لم يأخذ به فهو قالون، وهذا بالنظر إلى الأصل. وحجة قالون على مذهبه البقاء على الأصل، وإن كان فيه النقل، وحجة ورش على مذهبه التخفيف، كما قدمنا.

وقوله: (وَتَرَكَهُ)، الفاعل بتركه (مَنْ) محذوفة، دلت عليها الأولى، ولا يصح أن يكون الفاعل أيضا (مَنْ) الأولى؛ لأن الذي قال بالنقل غير الذي تركه ولم يقل

(1) - التحريم: 6.

(2) - الأنعام: 68.

(3) - غافر: 70.

⁴ - في مختار الصحاح مادة: "خرج": والخَرْجُ و الخَرَجُ: الإِثَاوَةُ، وجمع الخَرْجِ: أَخْرَاجٌ.

به، (بل يصح أن يكون ضميراً من المستتر في تركه، ويعود عليها، فتأمله فإنه مشكلات الكتب)⁽¹⁾.

الإعراب:

(وَذِكْرُ): معطوف على (أَحْكَامُ)، ولا يصح فيه الرفع؛ لأننا قدمنا: القول والذكر والباب بمعنى واحد، فيكون فيه التكرار لغير فائدة. (مَنْ): مضافة، وصلتها (قَالَ)، والعائد الفاعل المضمر، و(به): يتعلق ب(قَالَ).

وقوله: (تَرْكُهُ): أي: وَمَنْ تركه، قلنا: حذف (مَنْ) وأبقى صلتها، وحذف الموصول وإبقاء الصلة جائز، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾⁽²⁾. وقوله -تعالى-: ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَّا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾⁽³⁾. ولم يقل: ﴿وَمَا أُنْزِلَ﴾ كما في الآية الأخرى، ومنه قول الشاعر:

أَلِفْتُ خُوصَ الْمَطَايَا إِنَّ مُنْكَرَةً إِيَّ الْغَزَالِ مَقَالِيَةً مَقَالِيَةً⁽⁴⁾

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت) وفيها ولم يقل به فتأمله، وما ورد في (ش) لعل الصواب فيه فتأمله فإنه من مشكلات الكتب، فسقطت "من".

(2) - العنكبوت: 46 وهي ساقطة من (ت).

(3) - البقرة: 135.

(4) - البيت لأبي العلاء المعري في قصيدة من نحو خمسين بيتاً مطلعها:

هَاتِ الْحَدِيثَ عَنِ الزُّوْرَاءِ أَوْ هَيْتَا***وَمَوْقِدِ النَّارِ لَا تَكْرَى بِتَكْرِيْتَا=.

أي: إِلْفَ الْعَزَالِ الذي مَقَالِيَتاً مَقَالِيَتاً، فحذف الذي وأبقى صلته.
ثم قال - رحمه الله تعالى -:

117) حَرَكَةُ الْهَمْزِ لَوْرَشٍ تَنْتَقِلُ لِلْسَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلُ الْمُنْفَصِلِ

118) أَوْ لَامٍ تَعْرِيفٍ وَفِي كِتَابِيهِ خُلْفٌ وَيَجْرِي فِي ادِّغَامٍ مَالِيَةٍ

الشيخ: ذكر في البيت الأول من أخذ بالنقل وهو ورش، ومفهومه أن قالون لم يأخذ به كما تقدم، وذكر فيه شروط النقل فقال: (حَرَكَةُ الْهَمْزِ).

الشيخ: يريد همزة القطع، لا جنس الهمز؛ احترازاً من همزة الوصل، فإن حركتها لا تنتقل إلى الساكن قبلها، بل تسقط هي ويتحرك الساكن، نحو: ﴿مِنْ اللَّهِ﴾⁽¹⁾، و﴿مَنْ أَلَا رُضٍ﴾⁽²⁾، و﴿وَلَا كُنْ﴾⁽³⁾، و﴿مَحْظُوراً﴾⁽⁴⁾، و﴿نَظَرٌ﴾⁽⁴⁾، وما أشبه ذلك.

وقوله: (لَوْرَشٍ)، مفهومه أن قالون لا يُنْقَلُ له، هذا صحيح.

وقوله: (لِلْسَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلُ الْمُنْفَصِلِ)، هذه شروط النقل كما قال أربعة:

=وخصوص المطايا: أي النوق: الغائرة عيونها من الهُزَالِ، مقاليتا الأولى مركبة من مقأ، أي: جلا، وليت: صفحة العنق، ومقاليتا الثانية واحدها مقالات: المرأة لا يعيش لها الولد. "ن" سقط الزند (ص: 173).

(1) - البقرة: 119.

(2) - البقرة: 266.

(3) - الأعراف: 143.

(4) - الإسراء: 30 - 31.

- الأول: أن يكون ساكنا احترازا من المتحرك نحو: ﴿بَنَتِيعَ

ءَايَتِكَ﴾⁽¹⁾، ﴿وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾⁽²⁾.

قوله: (الصَّحِيح)، احترازا من حروف المد واللين، نحو: ﴿وَجِ

أَنْفُسِكُمْ﴾⁽³⁾، و﴿فَوْأَ أَنْفُسَكُمْ﴾⁽⁴⁾.

بخلاف حروف اللين، فإنها تنتقل إليها نحو: ﴿إِبْنَى-أَدَمَ﴾⁽⁵⁾، و﴿ذَوَاتِي

اِخْلِ﴾⁽⁶⁾.

قوله: (قَبْلُ)، أي: قبل الهمزة، احترازا منه أن يكون بعدها، نحو:

﴿أَفْلَحَ﴾⁽⁷⁾، و﴿أَرْجُلِهِمْ﴾⁽⁸⁾، و﴿أَنْفُسِكُمْ﴾⁽⁹⁾، لا يجوز نقل حركة الهمزة

من أفلح للفاء بعدها، ولا للراء في أرجلهم، ولا للنون/ في أنفسكم، وشبه ذلك. [47/ت]

قوله: (الْمُنْفَصِلُ)، احترازا من المتصل نحو: ﴿الْفُرَّاءُ﴾ و﴿الظَّمَّانُ﴾

وشبه ذلك، لا يجوز نقل حركة الهمزة ههنا.

(1) - طه: 133.

(2) - المائدة: 115.

(3) - البقرة: 283.

(4) - التحريم: 6.

(5) - المائدة: 29.

(6) - سبأ: 16.

(7) - طه: 63.

(8) - المائدة: 68.

(9) - البقرة: 283.

ومثل ما توفرت فيه الشروط فنقلت إليه نحو: ﴿مَسَّ - اَمَسَّ﴾⁽¹⁾، ﴿مَسَّ - اِفْكِهِمْ﴾⁽²⁾، ﴿مَسَّ - اِسْتَبْرَقَ﴾⁽³⁾، و﴿مَسَّ - اِلَيْهِ﴾⁽⁴⁾، و﴿وَمَا مَسَّ - اِلَيْهِ﴾⁽⁵⁾. و﴿مِنْ عَذَابٍ اَلِيمٍ﴾⁽⁶⁾، ﴿فَاِنْ اَعْطُوا﴾⁽⁷⁾، وشبه ذلك.

وإنما لا ينقل إلى المتحركة؛ لأنه أغنى عن حركته، ولا ينقل إلى حروف العلة؛ لأن المد الذي فيه يقوم مقام الحركة.

فكما لا ينقل إلى المتحرك، كذلك لا ينقل إلى ما كان في حكمه، ولا ينقل إلى الساكن بعد الهمزة؛ لأنه يؤدي إلى اللبس في الكلمة، فيصير الرباعي على زنة الثلاثي، فيقال في أفلح: فليح، وأرسل: رسل، ولا ترجع الهمزة في ذلك إلى أصلها في حال [من الأحوال؛ لأنه لا يوقف بينهما، فترجع إلى أصلها في حال]⁽⁸⁾ الابتداء؛ لأن القبلي طرف، والأطراف محل التغيير، ولا ينقل إلى المتصل؛ لأنه أخف من المنفصل؛ إذ المتصل كلمة واحدة، والمنفصل كلمتان، والكلمتان أثقل من الكلمة الواحدة، فنقل في الثقيل وخفف في الخفيف.

ولأنه لو نقل أيضا لم ترجع الهمزة إلى أصلها/ في حالة من الأحوال.

(1) - البقرة: 61.

(2) - الصافات: 151.

(3) - الرحمن: 53.

(4) - هود: 50.

(5) - آل عمران: 61.

(6) - الحج: 23.

(7) - التوبة: 58.

(8) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

وقوله: (أَوْ لَامٍ تَعْرِيفٍ)، عطفه على قوله: (لِلسَّاكِينِ)، أي: حركة الهمز ينقلها ورش للساكن الصحيح القبلي المنفصل إذا كان قبل الهمزة بهذه الشروط⁽¹⁾.
(أَوْ لَامٍ تَعْرِيفٍ)، الشيخ: ولام التعريف هي اللام الزائدة الداخلة في أول الاسم النكرة، نحو: الرجل، والغلام، والدابة، والأرض، وشبهه.
فالزائدة احترازا من الأصلية، نحو: ﴿وَاللَّهُكُمْ﴾⁽²⁾، ﴿التَّكَاثُرُ﴾⁽³⁾، فاللام ههنا أصلية فاء الكلمة.
﴿أَلُو عَصَاكَ﴾⁽⁴⁾، و﴿أَلْفَيْنَا﴾⁽⁵⁾، و﴿أَلْقَابًا﴾⁽⁶⁾، وكذلك في أَلِيَّة الرجل، وأَلِيَّة الكبش⁽⁷⁾.
وقولنا: الداخلة في أول الاسم النكرة، احترازا مما في غير ذلك نحو: الحارث والعباس، ليست ههنا للتعريف؛ لأنهما معرفان بالعلمية، وكذلك في اسم الله تعالى؛ لأنه معرف بالغلبة والعظمة⁽⁸⁾.

(1) - في (ت) ينقلها ورش للساكن الصحيح المنفصل قبل الهمزة.

(2) - البقرة: 162.

(3) - التكاثر: 1.

(4) - الأعراف: 116.

(5) - المائدة: 66.

(6) - النبأ: 16.

(7) - الألية بالفتح: العجيزة للناس وغيرهم، وألية الشاة وألية الإنسان، مفتوحة الألف، لسان العرب مادة: "ألا من باب عدا".

(8) - في ألفية ابن مالك مبحث أل التعريفية والزائدة، في باب "المعرف بأداة التعريف" فيه كل ما ذكر الناظم وزيادة، "ن" مع شرح ابن عقيل 177/1.

هذا من جهة التسمية، وأما من جهة الحكم في النقل فهو واحد.
الشيخ: وانظر لأي شيء عطفه، وهو حرف ساكن صحيح منفصل من
الهمزة قبلها؟.

قال والجواب عنه: إنه إنما فعل ذلك؛ لينزيل الإيهام، وذلك أن لام التعريف
شديدة الاتصال بما بعدها، فيتوهم أنها كلمة واحدة، فرفع ذلك الإيهام.
وَتَعَلَّمَ أن لام المعرفة كلمة قائمة بنفسها، كـ"قَدْ" و"بَلْ" و"هَلْ"، إلا أنها
شديدة الاتصال بما بعدها، والدليل على أنها كذلك قول الشاعر:
دَعْ ذَا وَعَجَلْ ذَا وَالْحِفْنَا بِذَالٍ بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ⁽¹⁾
فوقف عليها الشاعر: في قوله: "بَذَلْ".

الشيخ: ثم أعادها لشدة اتصالها بما بعدها كما ذكرناه.
وقوله في آخر البيت: "بَجَلْ" بالباء والجيم، [أي: حسب. فَحَسَبُ]⁽²⁾
و"بَجَلْ" بمعنى واحد⁽³⁾.

والدليل على جواز النقل إلى لام المعرفة قول الشاعر:
الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ضَوْءُ الصُّبْحِ مُنْفَلِقٌ وَالْخَيْطُ الْأَسْوَدُ لَوْنُ اللَّيْلِ مَكْتُومٌ⁽⁴⁾

(1) - البيت لغيلان بن حريث الربيعي الراجز، ذكره سيويه في الكتاب 325/3، وذكره من شراح
الألفية الأشموني 83/1.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - في صحاح الجوهري مادة: "بجل": "وَبَجَلْ بمعنى حَسَبُ، قال الأخفش: هي ساكنة أبداً،
يقولون بجلك كما يقولون قطك، إلا أنهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني، ولكن يقولون: بجلي
وبجلي، أي حسبي.

(4) - البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه، (ص: 77).

فنقل في الأبيض والأسود، ولولا ذلك لم يتزن البيت.
 قوله: (أَوْ لَامَ تَعْرِيفٍ)، نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾⁽¹⁾، و﴿الْإِيمَانِ﴾⁽²⁾،
 و﴿الْأُولَى﴾⁽³⁾، و﴿الْأَرْبَعَةُ﴾⁽⁴⁾، و﴿الْآخِرَةُ﴾⁽⁵⁾، وما أشبه ذلك.
 قوله: (وَفِي كِتَابِيهِ)، أراد قوله - تعالى - في الحاقة: ﴿إِفْرَأْوَ﴾
 كِتَابِيهِ⁽⁶⁾. وهذا من أقسام الساكن المنقول إليه الحركة.

فقال فيه: (خُلْفٌ) بالنقل وَتَرَكَهُ، وهما وجهان مشهوران عن ورش، فالنقل
 مذهب البغداديين عن عبد الصمد عن ورش، وَتَرَكُهُ مذهب المصريين عن أبي
 يعقوب عن ورش.

قال الإمام الشاطبي:

بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُلًا⁽⁷⁾

أي: أصح في الرواية، وهو ترك النقل.

(1) - البقرة: 266 من قوله - تعالى -: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾.

(2) - التوبة: 23 من قوله - تعالى -: ﴿إِنْ إِسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ﴾.

(3) - طه: 20 من قوله - تعالى -: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾.

(4) - النجم: 56 من قوله - تعالى -: ﴿أَرَبَّتِ الْأَرْبَعَةُ﴾.

(5) - النجم: 25 من قوله - تعالى -: ﴿قَلِيلٌ إِلَّا خَيْرُ الْأُولَى﴾.

(6) - الحاقة: 18 من قوله - تعالى -: ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمْ بِإِفْرَأْوَ كِتَابِيهِ﴾.

(7) - الشطر الثاني من البيت 234 من متن الشاطبية.

قوله: (وَيَجْرِي فِي ادِّغَامٍ مَّالِيَةٍ)، أي: ويجري هذا الخلاف في إدغام الهاء من ﴿مَالِيَةٍ﴾⁽¹⁾ في الهاء من ﴿هَلَكَ﴾، أو لا يدغم؟.

والمذهبان فيها كما قدمنا في ﴿كِتَابِيَةٍ﴾، والإسكان أصح، فوجه النقل والإدغام؛ لأن هذه الهاء كسائر حروف المعجم، يجوز نقل حركة الهمزة إليها وإدغامها في مثلها، ووجه الإسكان؛ لأنها إنما جيء بها لأجل الوقف؛ حرصا على إبيان الحركة التي قبلها، ففائدتها إنما هي في الوقف، فلا يعتد بها في الوصل هكذا قالوا.

وأبين من هذا أن نقول: وذلك أن هذه الهاء جيء بها للوقف عليها، فالقارئ مطلوب بالوقف عليها، فإذا وقف عليها لم يكن في ذلك نقل ولا إدغام، ولا يجوز وصلها بما بعدها، والدليل على ذلك ما روى أن أبا العباس المبرد⁽²⁾ صلى صلاة الصبح خلف إمام قرأ سورة الحاقة، فوصل هاءاتها، ولم يقف عليهن، فانصرف أبو العباس فقال: "هَذَا لَحْنٌ جَلِيٌّ"⁽³⁾.

(1) - الحاقة: 28 من قوله -تعالى-: ﴿مَا أَغْنَيْ عَنْ مَالِيَةٍ هَلَكَ عَنْ سُلْطَانِيَةٍ﴾.

(2) - أبو العباس المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، البصري، النحوي صاحب، "الكامل". كان إماما، علامة، فصيحا، مفوها، موثقًا، صاحب نوادر وطرف، توفي أول سنة: (286هـ). من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي 546/10.

(3) - ذكره مكِّي في الكشف 94/2.

وقوله: (وَيَجْرِي فِي ادِّغَامٍ مَالِيَةٍ)، يظهر منه أنه تخرج وليس بمنصوص،

[48/ت] وأن الناظم لم يسبق إليه، وهكذا كان شيخنا يقول، وليس كذلك، بل نص على ذلك أبو محمد مكي في كتابيه⁽¹⁾.

الإعراب:

(في كِتَابِيَّةٍ خُلْفٌ): مبتدأ، وخبره في الجرور.

[62/ش] (وقوله: (قَبْلُ الْمُنفَصِلِ): أيضا (الْمُنْفَصِلِ): مخفوض، نعت (لِلسَّاكِنِ)/

ولا يجوز أن يقال: (2) إنه مخفوض بالظرف؛ لأن الظرف مبني على الضم

لانقطاعه على الإضافة، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾⁽³⁾. والعامل فيه

(لِلسَّاكِنِ)، (في ادِّغَامٍ): متعلق بـ(يَجْرِي).

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

119 وَيَبْدَأُ اللَّامُ إِذَا مَا اعْتَدَا بِهَا بَغَيْرِ هَمْزٍ وَصَلٍ فَرْدًا

الشيخ: كلامه في هذا البيت في حركة النقل، هل يعتد بها، أم لا؟.

قال: فاعلم أن حركة النقل من جهة العارض، والعارض فيه قولان: هل

يعتد به، أم لا يعتد به؟.

وقد تقدم لذلك نظائر، فمنها: الخلاف في المد لما تغير، والخلاف في

السكون الموجود في الوقف.

(1) - يعني التبصرة والكشف، "ن" التبصرة في: (ص: 310) والكشف في: 94/2

(2) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

(3) - الروم: 3.

وكذلك الخلاف ههنا في حركة النقل هل يعتد بها، فيبدأ بها مجردة من همزة الوصل فيقال: ﴿الْآخِرَةُ﴾، ﴿الْأَيْمَنُ﴾، ﴿الْأَرْضُ﴾؟، أم لا يعتد بها، فيؤتى بهمزة الوصل فيقال: ﴿الْأُولَى﴾، ﴿الْآخِرَةُ﴾، وأمثاله؟.

قال وهذا هو المشهور، وترك الاعتداد بالعارض أحسن وأشهر، لقوله - تعالى -: ﴿بِمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾⁽¹⁾، أصله يريدُ، فدخل الجازم فسكن الدال، وحذفت الياء للالتقاء الساكنين، فوقع بعد هذه الدال ساكن آخر، وهو اللام من ﴿اللَّهُ﴾، فَحُرِّكَ الدال بالكسر، فهي حركة عارضة، فلم يُعْتَدَّ بها؛ إذ لو اعتدَّ بها لرجعت الياء إلى موضعها؛ لأنها إنما حذفت لأجل سكون الدال، فكان يكون اللفظ: "يُرِيدُ اللَّهُ"، فلما لم يكن كذلك علم أنَّ تَرَكَ الاعتداد بالعارض أولى.

قوله: (وَيَبْدَأُ اللَّامُ)، فاعل (يَبْدَأُ) يظهر أنه ورش فقط؛ لأنه المتقدم الذكر دون غيره، هذا من جهة اللفظ، أما في المعنى فالحكم عند قالون في حركة النقل في الاعتداد بها وترك الاعتداد بها كورش، على ما نبين في موضعه إن شاء الله تعالى. قوله: (إِذَا مَا اعْتَدَا)، أي: إذا اعتدا، و(مَا): زائدة، ومعنى اعتد بها: أي: حسبها وجعلها مراعاة، لا غير مراعاة ملغاة.

وقوله: (بِهَا)، أي: بحركتها، على حذف المضاف. قوله: (بِغَيْرِ هَمْزٍ وَصَلٍ فَرْدًا)، أي: مجردة من همز الوصل كما قدمنا، فيقال: ﴿الْأَرْضُ﴾، ﴿الْأَيْمَنُ﴾، ﴿الْآخِرَةُ﴾، ﴿الْأُولَى﴾.

(1) - الأنعام: 126.

ومفهومه إذا لم يعتد بها لا يبدأ بها مجردة من همزة الوصل، بل يجتلبها فيقول: ﴿الْأَرْضِ﴾، ﴿الْأَيْمَنِ﴾ كما قدمنا، وهذا هو المشهور عنه، وهذا المفهوم صحيح.

الإعراب:

(يَبْدَأُ): فعل مضارع، (اللَّامُ): مفعول، (إِذَا): ظرف، والعامل فيه: (يَبْدَأُ)، و(اعْتَدَا): فعل ماضٍ، الألف فيه للإطلاق، و(بِهَا بِغَيْرِ): مجروران يتعلقان بـ(يَبْدَأُ)، و(فَرَدَا): حال من اللام، وذَكَرُهُ بملاحظة تذكير الحروف. ثم قال -رحمه الله وعفا عنه-:

120) وَنَقُلُوا لِنَافِعٍ مَّنْقُولًا رَدَّاءَ وَءَالَانَ وَعَادًا الْأُولَى

الشيخ: ذكر في هذا البيت المواضع التي نقض نافع فيها أصله، وهي: ﴿رَدَّاءَ﴾⁽¹⁾ في "القصص"، و﴿ءَالَانَ﴾ في "يونس" في الموضعين⁽²⁾، و﴿عَادًا الْأُولَى﴾⁽³⁾ في "النجم".

فأما ﴿رَدَّاءَ﴾ فنقض ورش فيه أصله من كونه نقل فيه، وهي في كلمة، ومن أصله ألا ينقل في كلمة، والمواضع الأخرى لم يناقض فيها أصله. وأما قالون فإنه نقض أصله في الجميع؛ لأن من أصله ألا ينقل إليهما.

(1) - القصص: 34.

(2) - يونس: 51 و91.

(3) - النجم: 49.

فأما ﴿رِدَاءٌ﴾ فيحتمل أن يكون الأصل له في الهمز، ويكون من أردى على المائة، أي: زاد عليها، ويكون معناه في الآية المكرمة: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا﴾ أي: زيادة⁽¹⁾.

ويحتمل أن يكون من أَرْدَأْتُهُ، أي: أَعْنَتُهُ، فهو من ذوات الهمز، ويكون معناه في الآية أيضا: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا﴾ أي: إعانة⁽²⁾.

فيكون في الوجه الأول الألف فيه منقلبة عن الياء، وفي الوجه الثاني يكون غير منقلبة، ووزنه فَعْلٌ.

والصحيح: أنه من ذوات الهمز، والدليل على ذلك: اتفاق المصاحف على كتبه بغير ياء، فنقل نافع فيه حركة الهمز إلى الدال؛ إذ أصله: رِدْءًا، وحذفت الهمزة تخفيفا، ومع ذلك جُمعا بين اللغتين.

وأما ورش فإنه أشبه عنده ما كان من كلمتين/، فأشبه رِدْ، فعل الأمر من "وَرَدَ يَرِدُ"، وأشبهت الهمزة نون التنوين الخفيفة، فنقل لأجل هذا الشبه.

وأما ﴿ءَالَسَ﴾: فأصله آن، دخلت الألف واللام فصار: الآن، فدخلت عليه همزة الاستفهام فصار أالآن، فنقلت هذه الكلمة بكثرة الزوائد، فنقلت لتخفيف الكلمة فصار ﴿ءَالَسَ﴾.

(1) - يقال: أردى على المائة أي: زاد عليها وهو الذي حكاه أبو عبيد، "ن" اللسان، مادة: "ردأ".

(2) - قال في الصحاح مادة: "ردأ": "وأردأته أيضا بمعنى: أَعْنَتُهُ. تقول: أردأته بنفسي، إذا كنت له رِدْءًا، وهو العون. قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾.

وأما ﴿عَادَاْ الْأَوَّلِيَّ﴾: فأصله أُوْلَى على وزن فُعْلَى، فدخلت عليه "أل"

التعريف، فصار ﴿الْأَوَّلِيَّ﴾ فوق قبل هذه الكلمة لفظ منون، وهو: ﴿عَادَاْ﴾،

والتنوين نون ساكنة زائدة، وبعدها لام التعريف من ﴿الْأَوَّلِيَّ﴾ ساكن، وقاعدة

الساكنين إذا اجتمعا في كلمتين وكانا صحيحين، أن يحرك الأول بالكسر، فلو

حرك ههنا بالكسر على تلك القاعدة؛ لأدى إلى ثقل في الكلمة، وهو أنه يكون

فيه الانتقال من الأسفل إلى الأعلى، فالأسفل حركة التنوين التي هي الكسرة،

والأعلى حركة الهمزة، كل ما بينهما لا يعد فاصلا؛ لأن همزة الوصل تسقط، واللام

بعدها ساكن/ غير حصين، فأراد الفرار من هذا الثقل بأن يدغم التنوين في اللام، [49/ت]

واللام ساكنة، ولا يصح الإدغام في الساكن، فحركها بحركة الهمزة منقولة إليها،

وحذف الهمزة، فنقل نافع هنا لتخف الكلمة؛ لئلا يخرج من تسفل إلى تصعد

فاعرفه.

فصارت هذه (الكلمة)⁽¹⁾ كأنها لازمة الإدغام، إِذَا قَدْ أدغم فيها نون

التنوين، وهذا أوجب الخلاف في المد وقد تقدم بابه.

هذا هو الكلام في هذا الموضوع ملخصا مختصرا، وبالله التوفيق.

قوله: (وَنَقْلُواْ لِنَافِعٍ)، أي: رووا، وهي من نقل الرواية.

قوله: (مَنْقُولاً)، أي: منقول الحركة.

(1) - في (ت) الحركة.

قوله: (رَدَّأً)، إلى آخر البيت. قد قدمنا شرح ذلك، ويحتمل أن يكون بالعكس، فيكون (نَقَلُوا) الأول من نقل الحركة، والثاني من نقل الرواية، قال ناظمها: "والوجه الأول أردت"، عفا الله عنه.

الإعراب:

(نَقَلُوا): فعل وفاعل، (لِنَافِعٍ): متعلق بـ(نَقَلُوا)، وضمير الفاعل في (نَقَلُوا): عائذ على الرواية، (مَنْقُولاً): حال من (رَدَّأً).

قال الشيخ: وهذا مثل قوله: ضربت قائما زيدا وعمرا وخالدا، وتقدير الحال إن كان العامل فيها فعلا جائزاً، ويحتمل أن يكون (مَنْقُولاً): نعتا لمحذوف، أي: نقلا منقولاً، والأول أحسن.

ثم قال — رحمه الله تعالى ورضي عنه —:

121) وَهَمْزُوا الْوَاوَ لِقَالُونَ لَدَى نَقْلِهِمْ فِي الْوَصْلِ أَوْ فِي الْإِبْتِدَاءِ

122) لَكِنَّ بَدْءَهُ لَهُ بِالْأَصْلِ أُولَى مِنْ ابْتِدَائِهِ بِالنَّقْلِ

الشيخ: ذكر في هذين البيتين أن قالون إذا نقل حركة الهمزة في ﴿الْأُولَى﴾

يهمز الواو بعدها.

وصفة الابتداء بـ﴿الْأُولَى﴾ لقالون في "والنجم" قال: فاعلم أن قالون ينقل

حركة الهمزة إلى اللام في ﴿عَادَاً الْأُولَى﴾ في الوصل على كل حال، وفي

الابتداء على أحد الوجوه التي نذكر، فإنه يأتي بعد ضمة اللام بهمزة ساكنة،

فيقول: ﴿عَادَا أَلْأَوَّلَى﴾ في الوصل، وفي الابتداء: ﴿أَلْأَوَّلَى﴾ بلام التعريف مجردة، و﴿أَلْأَوَّلَى﴾ بالنقل واجتلاب همزة الوصل⁽¹⁾.

وهذه الواو المهموزة يحتمل أن تكون همزة في الأصل، ويحتمل أن تكون واو فعلى؛ لاحتمال أنها همزة، يكون أصلها "وُعَلَى" من "وَأَلَّ" إذا لجأ أو أُلجأ، فهُمَزَت الواو الأولى لوقوعها أولاً مضمومة، فصار "وُؤَلَى" بهمزتين، أبدلت الثانية واو لوقوع الهمزة قبلها مضمومة، فصار أولى، فلما نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف وحذفت، رجعت الهمزة الثانية إلى أصلها من التحقيق؛ لأنها إنما أبدلت لوقوع همزة قبلها.

ويحتمل أن يكون أصله أَوَّلَى تأنيث أول، كقُصوى تأنيث أقصى، فنقلت حركة الهمزة إلى اللام، وهمزوا الواو بعد حركة اللام كما قرأ ابن كثير: ﴿عَلَى سُوْفِهِ﴾⁽²⁾؛ لأن الواو إذا سكنت وانضم ما قبلها ربما قدرُوا فيها الضمة وقلبوها همزة، وهي لغة أبي حية النميري⁽³⁾، كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة، نحو: ﴿مُوسَى﴾⁽⁴⁾، و﴿إِلْمُوفَدَةٌ﴾⁽⁵⁾، وشبهه.

(1) - "ن" التبصرة لمكي (ص: 687) والبيان له أيضا (ص: 130).

(2) - الفتح: 29 من قوله -تعالى-: ﴿بَاسْتَوَى عَلَى سُوْفِهِ﴾ بهمز الواو.

(3) - أبو حية النميري: الهيثم بن الربيع بن زرارة، كان من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، وكان شاعرا فصيحاً، من ساكني البصرة. تنظر ترجمته في: فوات الوفيات 242/4.

(4) - البقرة: 50 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.

(5) - الهمزة: 7 من قوله -تعالى-: ﴿نَارُ اللَّهِ إِلْمُوفَدَةٌ﴾.

وأما صفة الابتداء بهذه الكلمة لقالون: فعنه في ذلك ثلاثة أوجه:

-الأول/: أن يتبدأ بهمزة الوصل بعدها لام ساكنة، بعدها همزة الأصل [64/ش]

مضمومة، بعدها واو ساكنة، فيقول: ﴿أَلْأُولَى﴾، هذا هو المشهور وإليه أشار بقوله:

لَكِنَّ بَدْءَهُ لَهُ بِالْأَصْلِ (1)

- الوجه الثاني: أن يبدأ بلام المعرفة مجردة من همزة الوصل كما تقدم لورش، وبعدها همزة ساكنة فيقول: لُؤْلَى.

- الوجه الثالث: أن يبدأ بهمزة الوصل بعدها لام التعريف مضمومة، بعدها همزة ساكنة، فيقول: الأولى.

ذكر هذه الأوجه أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى، قال: "والمشهور منها الأول، وهو الابتداء بالوصل" (2).

هذا هو الكلام في هاتين المسألتين ملخصا مختصرا.

قوله: (وَهَمْزُؤَا)، الفاعل به الرواة.

قوله: (الْوَاوِ)، يحتمل أن يريد الواو التي في الرسم، ويحتمل أن يريد التي في

الأصل، على أحد الوجهين المتقدمين.

قوله: (لِقَالُونَ)، مفهومه أنهم لا يهمزونها لورش، هذا صحيح.

(1) - الشطر الأول من البيت رقم 122 وتتمة البيت: أُولَى مِنْ ابْتِدَائِهِ بِالنَّقْلِ.

(2) - "ن" جامع البيان 1614/4 - 1615.

قوله: (لَدَى نَقْلِهِمْ)، أي: إذ نقلوا حركة الهمزة، ومفهومه إذا لم ينقلوا (لم يهمزوا، وهذا في الابتداء، وأما الوصل فلا بد من النقل ضرورةً.

قوله⁽¹⁾: (فِي الْوَصْلِ أَوْ فِي الْإِبْتِدَاءِ)، تهمز في الابتداء من وجهين، ولا تهمز في وجه واحد وهو المشهور.

وعن ورش في الابتداء وجهان: ﴿الْأَوَّلَى﴾، ﴿الْأُولَى﴾، كما في ﴿الْآخِرَةَ﴾، و﴿الْأَرْضِ﴾، وشبهه⁽²⁾.

قوله: (لَكِنَّ بَدْءَهُ)، يستدرك في هذا البيت الوجه المشهور، و(بَدْءُهُ): الضمير عائد على قالون، أي: بدء قالون لهذا اللفظ، ويحتمل أن الضمير عائد على اللفظ، أي: بدء هذا اللفظ.

قوله: (لَهُ)، أي: لقالون، لا يصح غير ذلك.

قوله: (بِالْأَصْلِ)، أي: في ترك النقل؛ إذ هو الأصل.

[قوله: (أَوَّلَى مِنْ ابْتِدَائِهِ)، أي: ابتداء هذا اللفظ، أو ابتداء قالون له، يحتمل الوجهين]⁽³⁾.

قوله: (أَوَّلَى)؛ لأن فيه ترك الاعتداد بالعارض، وهو المشهور كما قدمنا.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - قال الشاطبي: وَتَبَدَأَ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ*** وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًا بِعَارِضِهِ فَلَا.

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

الإعراب:

(وَهَمَزُوا الْوَاوَ): فعل، وفاعل، ومفعول، (لِقَالُونَ): متعلق به، (لَدَى نَقْلِهِمْ): ظرف خفض به، والعامل فيه: (وَهَمَزُوا)، وكذلك: (فِي الْوَصْلِ أَوْ فِي الْإِبْتِدَاءِ)، (لَكِنَّ): استدراك ونصب، (بَدَّءَ): اسمها، (لَهُ): متعلق بـ(بَدَّءَ)، (بِالْأَصْلِ): كذلك، (أُولَى): خبر (لَكِنَّ)، (مِنْ ابْتِدَائِهِ): متعلق بـ(أُولَى)، (بِالنَّقْلِ): متعلق بـ(ابْتِدَائِهِ).

[50/ت]

ثم قال / - رحمه الله - تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

123) وَالْهَمْزُ بَعْدَ نَقْلِهِمْ حَرَكَتَهُ يُحْذَفُ تَخْفِيفاً فَحَقَّقْ عِلَّتَهُ

الشيخ: كلامه في هذا البيت في حكم الهمزة بعد النقل، فاعلم أن حكمها الحذف ولا خلاف فيه، وإنما الخلاف في العلة الموجبة لحذفها، واختلف فيها على قولين:

- الأول: ما قاله صاحب الكتاب، حذف تخفيفاً؛ لأن مرادهم بالنقل:

التخفيف.

- الثاني: حذفت لسكونها وسكون الحرف الذي نقلت إليه حركتها؛ لأنه

في الأصل ساكن.

وَرُدَّ هذا بأن قيل: وذلك أن الهمزة في الأصل أيضاً متحركة، فلم يجتمع

ساكنان.

وأجيب عنه بأن ذلك موجود في اللغة العربية، نحو: "أقام"، أصله: "أَقْوَمَ"،

فانقلبت الواو ألفاً بعد نقل حركتها إلى القاف بالنظر إلى حركة الأصل، فقالوا:

تحركت وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا، ولم يراعوا سكون القاف في الأصل، كما راعوا تحرك الواو في الأصل.

واعترض من وجه آخر، وهو أن الساكنين إذا التقيا من كلمتين، وكانا صحيحين، حكمهما تحريك الأول لا حذفه، وههنا حذف، وعلى تقدير ثبوت الحذف، إنما يكون في الأول.

وقيل: الساكن الذي حذفت لأجل سكونه هو الساكن الذي بعدها في نحو: ﴿أَفْلَحَ﴾، فإذا لم يوجد بعدها ساكن في نحو: ﴿إِلَّا مَن آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾⁽¹⁾ حذفت لسكونها، وتقدير السكون في الذي قبلها في الأصل.

ويُعتَرَضُ أيضا بما قدمنا بأن يقال: سببها التحريك لا الحذف، والأولى ما قاله الناظم: حذفت تخفيفا، وهو الذي قاله أبو العباس المهدوي⁽²⁾. ولذا قال الناظم: (فَحَقَّقْ عِلَّتَهُ)، أي: حقق هذه العلة، واعلم أن غيرها لا يسلم من الاعتراض.

قوله: (وَالْهَمْزُ بَعْدَ نَقْلِهِمْ)، أي: نقل الرواة.

قوله: (حَرَكَتُهُ)، أي: حركة الهمز.

قوله: (يُحْذَفُ)، أي: يسقط.

(1) - الشعراء: 89.

(2) - أبو العباس المهدوي: أحمد بن محمد بن عمار، كان عالما بالقراءات والأدب، له كتب منها: "التحصيل في التفسير"، و"التفصيل في تفسيره" والهداية في القراءات السبع. ومات بعد الثلاثين وأربع مائة (ت430هـ) من مصادر ترجمته معرفة القراء الكبار، (ص: 222) ترجمة رقم: 29 وغاية النهاية في طبقات القراء 92/1، ترجمة رقم: 417.

الإعراب:

(وَالْهَمْزُ): مبتدأ، وخبره: (يُحَذَفُ)، وبه يتعلق بـ(بَعْدَ نَقْلِهِمْ)، و(حَرَكَتُهُ):

مفعول بـ(نَقْلِهِمْ)؛ لأنه مصدر، و(عَلَّتُهُ): مفعول (فَحَقَّقُ).

ثم قال -رحمه الله تعالى-:

124) الْقَوْلُ فِي الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الْأَحْكَامِ

القول في الإظهار
والإدغام

الشيخ: هذا باب الإظهار والإدغام، قال: وهو باب جليل يجب الاعتناء

به، والمحافظة عليه.

قال: والدليل على ذلك: ما قاله بعض العلماء: من أدغم ما يجب أن

يظهر، وأظهر ما يجب أن يدغم، فقد لحن وأخطأ وجه الصواب، وقرأ القرآن بما لم ينزل به.

وقال بعضهم: اللحن على قسمين: لحن جلي، ولحن خفي:

فالجلي لحن الإعراب، وذلك رفع المنصوب، وخفض المنصوب أو المرفوع،

إلى غير ذلك.

والخفي: إظهار المدغم، وإدغام المظهر، وغير ذلك من أحكام القراءة⁽¹⁾.

فبان بهذا أن ذلك لحن يقدح في صحة الصلاة؛ لذا قد اختلف في صلاة

اللحان، والصلاة أولى ما احتيط له⁽²⁾.

والكلام في هذا الباب ينحصر في عشرة فصول/:

[65/ش]

(1) - "ن" التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني (ص: 118).

(2) - "ن" المسائل الفقهية المتعلقة باللحن في الصلاة في كتاب: النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني 282/1.

- الأول: في الإدغام والإظهار لغة.
- الثاني: في معناهما اصطلاحا.
- الثالث: في الأصل منهما والفرع.
- الرابع: في فائدة الإدغام.
- الخامس: في شروطه.
- السادس: في أقسامه.
- السابع: في إدغام ذال "إِذْ" وإظهارها وحجة ذلك.
- الثامن: في إدغام دال "قَدْ" وإظهارها وحجة ذلك.
- التاسع: في تاء التأنيث.
- العاشر: في لامي: "هل" و"بل".

أما الإدغام لغة: فهو الإدخال، وتقول: أدغمت اللحم في فم الفرس، [إذا أدخلته فيه] ⁽¹⁾، وهو ههنا بين.

والإظهار لغة: هو البيان، تقول: أظهرت الشيء إذا بينته، قال: ومنه قولهم فيما هو ظاهر الدلالة: بين، وفيما لم تظهر دلالته ولا وجهه ليس بينا. وبانت المسألة إذا ظهرت.

وأما معناهما اصطلاحا: فمعنى الإدغام: أن يجتمع حرفان متماثلان أو متقاربان، بأن يُسبق أحدهما بالسكون، فيدخل الأول في الثاني إدخالا كلياً، فيعمل بهما اللسان عملاً واحداً، ويرتفع بهما ارتفاعاً واحداً.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

ومعنى الإظهار: هو أن يجتمع حرفان متباينان، فيُفصّل الأول من الثاني إِفصّالا كلياً، ويُبَيَّنُ منه غاية الإبانة.

فمثال الإدغام: "رَدَّ" الأصل "رَدَدَ"، فسكن الأول وادغم فصار "رَدَّ".

والمتقاربان: ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾⁽¹⁾ فيصيران حرفاً واحداً، وارتفع بهما اللسان ارتفاعاً واحداً، وعلا بهما علواً واحداً.

وأما الأصل منهما: فالإظهار أصل، والإدغام فرع، والدليل عليهما الخصوص والعموم، والافتقار وعدمه.

وأما فائدة الإدغام: فهو التخفيف، وذلك إذ نطقت بالحرف أول مرة ثم أعدته كان ثقيلاً، حتى شبهه بعضهم بمشي المقيد، يرفع رجله ثم يضعها في المكان الذي رفعها منه.

وشبهه بعضهم بإعادة الحديث (وتكرار اللفظ الواحد لغير فائدة)⁽²⁾، [وذلك ثقیل على السامع، ومن كلامهم القديم: أقبح من حديثٍ مُعَادٍ]⁽³⁾.

فمن ذلك ما يُذكر أن مَلِكاً من ملوك الأرض كانت له جارية يحبها، فقال لها كلاماً ثم أعاده عليها، فقالت: كلاماً حسناً، لولا الإعادة والتكرار.

وأما شروط الإدغام: فشرطان:

– الأول: على الإيجاب وهو: أن يكون الحرفان متماثلين أو متقاربين.

(1) – النساء: 63 من سورة النساء.

(2) – ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) – ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

– الثاني: على النفي وهو: أن لا يكون الأول مشددا ولا منونا ولا مخفيا،

[51/ت] ولا تاء خطاب/ ولا تكلم، ولا حرف مد ولين، ولا عارضا؛ احترازا من هاء السكت.

وهذه الشروط عند غير نافع، فأما نافع فإنه لا يشترط إلا التقارب

والتماثل، والصحة والعارض عنه فيه روايتان قد تقدم ذكرهما.

وأما أقسامه: فهي من وجه على قسمين:

– إدغام المثلين نحو: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَّعْضُكُمُ﴾⁽¹⁾.

– وإدغام المتقاربين نحو: ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾، وشبهه.

وينقسم من وجه آخر إلى قسمين: صحيح وغير صحيح.

– فالصحيح: الإدغام مع الغنة، نحو: ﴿مَسَّ رَبِّهِمْ﴾⁽²⁾.

– وغير الصحيح: الإدغام مع بقاء الغنة في المدغم، وتأتي في الباب الذي

بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وينقسم من وجه آخر إلى ثلاثة أقسام:

– إدغام حسن فصيح، وهو إدغام الضعيف في القوي، نحو: ﴿فَالَتْ

طَّآيِبَةً﴾⁽³⁾.

(1) – الحجرات: 12.

(2) – البقرة: 4.

(3) – الأحزاب: 13.

- وإدغام ليس بفصيح: وهو إدغام القوي في الضعيف، نحو: ﴿بَسَطْتُ﴾⁽¹⁾، وشبهه.

الثالث متوسط بينهما: وهو إدغام المتماثلين في المخرج والصفة، ولا قوة بينهما ولا ضعف.

وأما ما بقي من الفصول فتكلم عليه مع حروف الكتاب إن شاء الله تعالى.

قوله: (الْقَوْلُ فِي الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ)، أي: هذا القول أبين لك فيه ما يظهر وما يدغم، ومن يُظْهِرُ، ومن لا يُظْهِرُ، إلى غير ذلك.

قوله: (وَمَا يَلِيهِمَا)، أي: يلي الإظهار والإدغام، وهي من الْوَلْيِ وهو المجاورة، وهي: القلب والإخفاء.

قوله: (مِنَ الْأَحْكَامِ)، بيان لما يليها.

الإعراب:

(وَمَا): معطوفة، وصلتها (يَلِيهِمَا)، والعائد الفاعل، (مِنَ الْأَحْكَامِ): إما حال وإما بيان.

ثم قال - رحمه الله -:

(125) وَإِذْ لِأَخْرَفِ الصِّفِيرِ أَظْهَرَ وَلِهَجَاءِ جُدَّتْ لَيْسَ أَكْثَرًا

الشيخ: كلامه في هذا البيت في حكم ذال "إِذْ"، فاعلم أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

(1) - المائدة: 30.

- قسم اتفقا فيه على إدغامها.

- وقسم اتفقا فيه على إظهارها.

- وقسم اختلفا فيه.

فالمختلف فيه ما ذكره صاحب الكتاب، وهي ستة أحرف: الصاد، والسين،

والزاي، وهي أحرف الصفيّر، والجيم، والذال المهملة، والتاء مثلها.

فنافع أظهرها في ذلك كله، وغيره منهم من أظهر، ومنهم من أدغم.

والمتفق عليه بالإدغام في الذال مثلها، نحو: ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾⁽¹⁾، وفي الظاء

نحو: ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾.

والمتفق عليه بالإظهار ما بقي من أحرف المعجم، هذا عند القراء غير نافع.

قوله: (وَإِذْ لِأَحْرَفِ الصَّفِيرِ أَظْهَرًا)، أي: ذال "إذ" على حذف المضاف،

وأحرف الصفيّر ثلاثة كما قدمنا، ونبين الصفيّر في باب المخارج إن شاء الله تعالى.

قوله: (أَظْهَرًا)، هذا حكم مطلق، فالمراد به ورش وقالون.

وقوله: (وَلِهَجَاءِ جُدَّتْ)، أي: الدال والتاء المهملتان والجيم، وقد جمعها

بعض في أوائل كلم هذا البيت فقال:

تَابَ صَالِحٌ سَحَرًا جَاءَ دَاعِيًا زُمْرًا⁽²⁾

(1) - الأنبياء: 86.

(2) - من الأبيات المتداولة بين أهل التجويد، ولم أقف له على قائل.

وذلك نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾⁽¹⁾، ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾⁽²⁾،

﴿وَإِذْ زَيَّيْنَا﴾⁽³⁾، ﴿إِذْ جَعَلْنَا﴾⁽⁴⁾، ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾⁽⁵⁾، ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾⁽⁶⁾.

فحجة الإظهار البقاء على الأصل، مع ما بينهما وبين هذه الحروف من التباين في بعض الصفات، ومن أدغم من القراء راعى القرب في المخرج وفي بعض الصفات.

الإعراب:

(وَإِذْ): مفعول لم يسم فاعله، مقدم محكي، (أَظْهَرَا): الألف للإطلاق، لا

للتثنية، وبه يتعلق (لِأَحْرَفِ الصَّفِيرِ)، (وَلِهَجَاءِ): كذلك، (جُدَّتْ): محكي،

(لَيْسَ أَكْثَرَا): (أَكْثَرَا): خبر ليس، واسمها مستتر، تقديره ليس المظهر أكثر من

ذلك، يفسره: (أَظْهَرَا) الأول.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

126 (وَقَدْ لِأَحْرَفِ الصَّفِيرِ تَسْتَبِينُ ثُمَّ لِدَالٍ وَلَجِيمٍ وَلِشَيْنِ

127 (وَزَادَ عَيْسَى الظَّاءَ وَالضَّادَ مَعًا وَوَرِثَ الْإِدْغَامَ فِيهِمَا وَعَى

(1) - الأحقاف: 28.

(2) - النور: 16.

(3) - الأنفال: 49.

(4) - البقرة: 124.

(5) - الحجر: 52.

(6) - البقرة: 165.

الشيخ: كلامه في هذين البيتين في دال: "قَدْ"، قال: فاعلم أن لها أيضا عند حروف المعجم ثلاثة أحوال:

– حالة تظهر ليس إلا.

– حالة تدغم ليس إلا.

– وحالة اختلف فيها.

فالمختلف فيها ثمانية أحرف، وهي التي ذكر الناظم، وهي أحرف الصغير، والذال المعجمة، والجيم والشين، والطاء المشالة، والضياء المعجمة⁽¹⁾.

وهذه الحروف أيضا على قسمين.

– قسم اتفق فيه ورش وقالون.

– وقسم اختلفا فيه.

وذلك كله ذكره الناظم.

والحالة التي تدغم ليس إلا، فالذال في مثلها، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾⁽²⁾

و﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾⁽³⁾ في التاء وما أشبه ذلك، والمظهر ما عدا ذلك أيضا.

قوله: (وَقَدْ لِأَحْرَفِ الصَّفِيرِ)، أي: ودال قد.

قوله: (تَسْتَبِينُ)، أي: تظهر؛ لما قدمنا أن معنى الإظهار: البيان، و(لِذَالِ)

يعني المعجمة، والجيم والشين.

(1) – المقصود بالطاء المشالة ذات الرقبة، والمعجمة ذات النقط فقط.

(2) – المائدة: 63.

(3) – البقرة: 255.

هذا هو المتفق عليه عند نافع، نحو: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾⁽¹⁾، و﴿لَقَدْ سَمِعَ
 اللَّهُ﴾⁽²⁾، و﴿لَقَدْ رَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾⁽³⁾، و﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾⁽⁴⁾، و﴿لَقَدْ
 جَاءَكُمْ﴾⁽⁵⁾، وما أشبه ذلك.

والمختلف فيه [الطاء والضاد]⁽⁶⁾، نحو: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾⁽⁷⁾، و﴿بَقَدَ
 ضَلَّ﴾⁽⁸⁾، فورش يدغمه، وقالون يظهره.

وقد جمعها بعض الشعراء في أوائل كلم هذا البيت فقال:

ضَلَّ ظُلُومٌ دَمَّ زَاهِدِينَ صَامُوا شُهُورًا جَاهِدُوا سِنِينَ⁽⁹⁾

فحجة من أظهر: البقاء على الأصل، وحجة من أدغم، مراعاة القرب في
 المخرجين وبعض الصفات؛ وحجة ورش في إدغام دال "قَدْ" في الطاء والضاد، هو
 مراعاة القرب في المخرج؛ لأنهما جميعا من طرف اللسان؛ ولأن الطاء والضاد أقوى
 من الدال.

(1) - الكهف: 53.

(2) - آل عمران: 181.

(3) - الملك: 5.

(4) - الأعراف: 179.

(5) - التوبة: 129.

(6) - ما بين المعقوفين ساقطة من (ش).

(7) - ص: 23.

(8) - البقرة: 107.

(9) - من الأبيات المتداولة ولم أقف لها حسب بحثي المتواضع على قائل.

ونبين ذلك في باب المخارج إن شاء الله تعالى؛ إذ باب الإظهار والإدغام

مبني على معرفة المخارج وصفاتها؛ ولهذا قدمه بعض المؤلفين على باب الإظهار/ والإدغام؛ لأن ذلك يتبين منه معرفة القرب في المخرج والصفات، والضعف والقوة⁽¹⁾.

وحجة قالون: البقاء على الأصل مع بعض التباين الذي بينهما.

قوله: (وَزَادَ عَيْسَى)، وهو قالون.

قوله: (مَعًا)، أي: جميعاً.

قوله: (وَوَرِثَ الْإِدْغَامَ فِيهِمَا وَعَى)، أي: حفظ، يقال: وعى يعي إذا

حفظ، وأوعى يُوعى إذا جعل الشيء في الوعاء، قال —تعالى—: ﴿وَجَمَعَ قَبْأُ وَعِي﴾⁽²⁾.

الإعراب:

(وَقَدْ): مبتدأ محكي، (لِلْأَحْرَفِ): متعلق بـ(تَسْتَيْنِ)، وفيه الخبر، (ثُمَّ

لِذَلِكَ): إلى آخره عطف، (وَزَادَ): فعل ماضٍ، (عَيْسَى): فاعل، (الظَّاءُ وَالضَّادُ):

مفعول ومعطوف، (وَوَرِثَ): مبتدأ، و(الْإِدْغَامَ): مفعول مقدم، (وَعَى): خبر

المبتدأ، وبه يتعلق المجرور قبله.

ثم قال —رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه—:

128) وَالتَّاءُ لِلتَّائِيَةِ حَيْثُ تَأْتِي مُظْهَرَةً عِنْدَ الصَّغِيرِ يَأْتِي

(1) — كما فعل مكي — رحمه الله — في كتابه: "الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة".

(2) — المعارج: 18.

129) وَالْجِيمُ وَالثَّاءُ وَزَادَ الظَّاءُ أَيْضاً وَبِالْإِدْغَامِ وَرُشُّ جَاءَ

الشيخ: كلامه في هذين البيتين في تاء التأنيث، وهي أيضا على ثلاثة أقسام:

- قسم متفق فيه على الإدغام.

- وقسم متفق فيه على الإظهار.

- وقسم مختلف فيه.

والمختلف فيه ما ذكر صاحب الكتاب.

والمتفق عليه الإدغام في التاء مثلها، نحو: ﴿كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ﴾⁽¹⁾،

وفي الطاء: ﴿قَالَتْ طَائِفَةٌ﴾⁽²⁾، وفي الدال: ﴿أَثْفَلَتْ دَعَا اللَّهَ﴾⁽³⁾، والمظهر

ما عدا ذلك.

قوله: (وَالثَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ)، يريد تاء التأنيث اللاحقة للفعل الماضي، نحو:

"قَالَتْ"، و"بعدت"، و"قامت" و"دخلت" و"خرجت"، وهي لتأنيث الفعل.

قوله: (حَيْثُ تَأْتِي)، أي: حيث ما وقعت.

قوله: (مُظْهَرَةٌ عِنْدَ الصِّفْرِ يَأْتِي)، هذا حكم مطلق، والمراد به نافع.

(1) - غافر: 22.

(2) - الأحزاب: 13.

(3) - الأعراف: 189.

(وَالْجِيمِ وَالثَّاءِ)، نحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿أُنْبِتَتْ سَيْعَ سَنَايِلَ﴾⁽²⁾، و﴿حَبَّتْ زِدَّتْهُمْ سَعِيرًا﴾⁽³⁾، و﴿تَضَجَّتْ جُلُودُهُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾⁽⁵⁾، وما أشبه ذلك. وهذا هو المتفق عليه عند نافع.

(والمختلف فيه بينهما الظاء، نحو:

﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾⁽⁶⁾، و﴿حَرِّمَتْ ظُهُورَهَا﴾⁽⁷⁾، أدغمها⁽⁸⁾ ورش وأظهرها قالون.

وقد جمعها بعضهم أيضا فقال:

جئْتُ سَعِيدًا زَائِرًا ثُمَّ أَطْعَمْتُ صَاغِرًا⁽⁹⁾

فحجة من أظهر البقاء على الأصل، وحجة من أدغم مراعاة القرب.

وحجة قالون في إظهاره التاء عند الظاء المشالة البقاء على الأصل، وحجة

ورش القرب في المخرج؛ ولأن الظاء أقوى، فهو إدغام حسن.

(1) - النساء: 89.

(2) - البقرة: 260.

(3) - الإسراء: 97.

(4) - النساء: 55.

(5) - الشمس: 11.

(6) - الأنبياء: 11.

(7) - الأنعام: 139.

(8) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

(9) - من الأبيات المتداولة ولم أقف له على قائل.

قوله: (وَزَادَ)، الفاعل بزاد عيسى، بدليل قوله: (أَيْضاً)؛ لأن أيضاً تدل على تكرار العمل، والفعل أو القول.

قوله: (وَبِالْإِدْغَامِ وَرُشُّ جَاءَ)، أي: في الطاء.

الإعراب:

(وَالْتَاءُ): مبتدأ، وخبره: (مُظْهَرَةٌ)، و(لِلتَّأْنِيثِ): في موضع الحال، والعامل في (حَيْثُ): (مُظْهَرَةٌ)، و(عِنْدَ الصَّغِيرِ يَأْتِي) كذلك، و(أَيْضاً)، مصدر آض يبيض أيضاً، (وَبِالْإِدْغَامِ): متعلق ب(جَاءَ)، و(وَرُشُّ) مبتدأ، خبره (جَاءَ).

ثم قال -رحمه الله تعالى-:

130 وَيُظْهِرَانِ هَلْ وَبَلْ لِلطَّاءِ وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعًا وَالتَّاءِ

131 وَالضَّادِ مُعْجَمًا وَحَرْفِ السَّيْنِ وَالزَّايِ ذِي الْجَهْرِ وَحَرْفِ النُّونِ

الشيخ: كلامه في هذين البيتين في حكم لامبي هل، وبل، وهما أيضاً على

ثلاثة أقسام:

- [قسم ليس إلا الإدغام] ⁽¹⁾.

- قسم ليس فيه الإدغام ⁽²⁾.

- وقسم مختلف فيه.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - في (ت) وقسم لا بد من الإظهار.

فالمدغم في اللام مثلها، نحو: ﴿بَلْ لَا تُكْرِمُونَ﴾⁽¹⁾، وفي الراء: ﴿كَلَّا بَلْ رَّانَ﴾⁽²⁾، و﴿بَلْ رَبَّبْكُمْ﴾⁽³⁾.

والمختلف فيه ما ذكره صاحب الكتاب ثمانية أحرف/، من القراء منهم من أظهر فيها كلها، وهو نافع، ومنهم من أدغم فيها وفي بعضها، والمظهر ما عدا ذلك.

قوله: (وَيُظْهِرَانِ)، يعني ورشا وقالون.
 وقوله: (هَلْ وَبَلْ)، أي: لامي: "هَلْ" و"بَلْ"، على حذف.
 قوله: (لِلطَّاءِ)، أي: للطاء المهملة، (وَالطَّاءِ)، أي: المشالة، (وَالتَّاءِ)، أي: المهملة.

وقوله: (مَعَاً)، يرجع ل(هَلْ وَبَلْ).
 (وقوله): (الضَّادِ مُعْجَمًا)؛ احترازاً من الصاد المهملة والسين.
 وقوله: (الرَّايِ ذِي الْجَهْرِ)، أي: صاحبة الجهر، ويتبين في موضع الصفات إن شاء الله.

فالطاء نحو: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾⁽⁴⁾، والطاء نحو: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْفَلِبَ الرَّسُولُ﴾⁽⁵⁾.

(1) - الفجر: 19.

(2) - المطففين: 14.

(3) - الأنبياء: 56.

(4) - النساء: 154.

(5) - الفتح: 12.

والتاء نحو: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ﴾⁽¹⁾ والتاء نحو: ﴿هَلْ ثَوَّبَ أَلْكَبَارُ﴾⁽²⁾،
والضاد نحو: ﴿بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ﴾⁽³⁾، والسين نحو: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾⁽⁴⁾.
والزاي نحو: ﴿بَلْ زَيَّيْنِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁵⁾، والنون نحو:
﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾⁽⁶⁾.

وقد جمعت أيضا في هذا البيت حيث قال:

ضَنَا بِنَفْسِي ظَبْيٍ سَرَبٌ ثَنَاهُ زُهْدٌ ثُمَّ ظَنَّا⁽⁷⁾

فحجة من أظهر من القراء هو البقاء على الأصل، ومن أدغم مراعاة القرب
في المخرج وفي بعض الصفات.

وإنما ذكر الناظم هذه الحروف دون غيرها في باب ذال: "إِذْ"، و"قَدْ"، وتاء
التأنيث، و"هَلْ"، و"بَلْ"؛ لأنها هي التي اختلف فيها القراء، وترك غيرها للاتفاق
عليه.

(1) - الأعلى: 16.

(2) - المطففين: 36.

(3) - الأحقاف: 27.

(4) - يوسف: 18.

(5) - الرعد: 34.

(6) - القلم: 27.

(7) - من الأبيات المتداولة ولم أقف له على قائل.

الإعراب:

(وَيُظْهِرَانِ): فعل، وفاعل، وعلامة رفع الفعل، (هَلْ وَبَلْ): محكيان، (لِلطَّاءِ): متعلقان بـ(يُظْهِرَانِ)، و(مُعْجَمًا): حال من الضاد، و(ذِي): نعت للزاي، وهو نعت توكيد.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

132 (فَصَلُّ وَمَا قَرُبَ مِنْهَا أَدْعُمُوا كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ إِذْ ظَلَمُوا

133) وَقَدْ تَبَيَّنَ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ وَأَثْقَلْتُ فَلَا تَكُنْ مُخَالِفَةً

الشيخ: ذكر في هذين البيتين ما يدغم عند هذه الأحرف لأجل قرب مخرجها منه فقال: (وَمَا قَرُبَ مِنْهَا أَدْعُمُوا)، أي: من هذه الأحرف، وهي: ذال "إِذْ"، ودال "قَدْ"، وتاء التأنيث، ولاما: "هَلْ"، و"بَلْ".

وقوله: (أَدْعُمُوا)، أي: أدغمه جميع القراء، وجميع الرواة عن نافع.

قوله: (كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ): [معنى سبحانه: أي براءة الله من السوء، وتنزيهه

عما لا يليق به] ⁽¹⁾، ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ ⁽²⁾، وكذا ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ ⁽³⁾، وبيان

القرب: أن الذال والطاء من مخرج واحد.

(1) - ما بين المعقوفتين ساقط من (ش).

(2) - النساء: 63.

(3) - الزخرف: 38.

قوله: ﴿وَقَدْ تَبَيَّنَ﴾، يريد قوله -تعالى-: ﴿فَدَّ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ

الْغَيِّ﴾⁽¹⁾ وغيره، وبيان/ القرب بينهما: أنهما من مخرج واحد، وهذا فيه إدغام [53/ت]

القوي في الضعيف؛ لأن الدال أقوى من التاء؛ [لأنها مهموسة.

﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾، أيضا، والتاء والطاء من مخرج واحد، وهذا إدغام حسن؛

لأن الطاء أقوى من التاء [(2) جدا.

قوله: ﴿وَأَثْقَلْتُ﴾، يريد قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ﴾⁽⁴⁾.

وهما أيضا من مخرج واحد، وهذا حسن أيضا؛ لأن الدال أقوى من التاء،

وهو عكس: ﴿وَفَدَّ تَبَيَّنَ﴾⁽⁵⁾.

قوله: ﴿فَلَا تَكُنْ مُخَالَفَهُ﴾، أي: فلا تكن مخالف هذا الحكم.

وقد رُوي عن قالون إظهار الدال في ﴿وَفَدَّ تَبَيَّنَ﴾؛ لما ما قدمنا من أنه

أقوى من التاء، والمشهور ما في الكتاب، وهو الإدغام.

(1) - البقرة: 255.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - ما بين الهالين ساقطة من (ت).

(4) - الأعراف: 189.

(5) - العنكبوت: 38.

الإعراب:

(فَصْلٌ): خبر لمحدوف، (وَمَا): مبتدأ، وهي موصولة، وخبره: (أُدْغَمُوا)، وصلتها: (قُرْبَ)، و(مِنْهَا): متعلق ب(قُرْبَ)، و(كَقَوْلِهِ): خبر مبتدأ أيضا محذوف، والتقدير: هو كقوله، (سُبْحَانَهُ): مصدر ومضاف، وغير ذلك محكي. ثم قال - رحمه الله تعالى -:

134) وَسَاكِنُ الْمِثْلَيْنِ إِنْ تَقَدَّمَ وَكَانَ غَيْرَ حَرْفٍ مَدٌّ أَدْغَمَا

الشيخ: هذا الترتيب حسن؛ لأنه لما تقدم الكلام في المتقاربين أخذ يتكلم في المثلين، [وإن كان الأولى أن يتكلم أولا في المثلين] ⁽¹⁾؛ إذ الإدغام فيهما أكد، وهو في المتقاربين بالحمل عليه، وإنما أخره ليسارته، وقدم المتقاربين لكثرتهما، قال سيبويه: "وهم يقدمون الأهم، وما هم به أعنى" ⁽²⁾.

قوله: (وَسَاكِنُ الْمِثْلَيْنِ إِنْ تَقَدَّمَ)، أي: إذا كان الساكن متقدما، والمتحرك متأخرا؛ إذ لا يدغم ساكن في ساكن، ولا متحرك في متحرك، ولا متحرك في ساكن، وإنما يدغم الساكن في المتحرك.

قوله: (وَكَانَ غَيْرَ حَرْفٍ مَدٌّ أَدْغَمَا)؛ احترازا من حرف المد نحو: ﴿يُوسُفَ﴾ ⁽³⁾، و﴿فَالُوا وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ ⁽⁴⁾، و﴿عَلَيْهَا الْمَاءَ إِهْتَرَّتْ﴾ ⁽¹⁾، وشبه ذلك.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من نسخة (ش).

(2) - في الكتاب: "إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى" "ن" الكتاب 34/1.

(3) - يوسف: 7.

(4) - الأنعام: 24.

وإنما لا يدغم حرف [العلة - وهو حرف المد - لأنه لا يدغم إلا الساكن]⁽²⁾، وحرف المد في حكم المتحرك [بالمدة الذي فيه.

وظاهره في كلمة أو كلمتين، أما في كلمة، فلا يجري نحو: ﴿عَدُوٌّ﴾⁽³⁾،

و﴿وَلِيٌّ﴾⁽⁴⁾؛ إذ الأصل: عدوو، ووليي، فأدغم فصار ﴿عَدُوٌّ﴾، و﴿وَلِيٌّ﴾.

وقوله: (حَرْفُ مَدٍّ)، مفهومه أن حرف اللين يدغم هذا صحيح، نحو:

﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾⁽⁶⁾، "واخشي يًا هذا" في غير القرآن.

وهو ههنا بمثابة حرف الصحة، وفي باب النقل بخلاف باب المد، وذلك

نحو: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾⁽⁷⁾، و﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾، و﴿مَا لَهُمْ

مِّنْ دُونِهِ﴾⁽⁸⁾، و﴿فِي نَارٍ جَهَنَّمَ﴾⁽⁹⁾، وشبه ذلك.

(1) - الحج: 5.

(2) - ما بين المعقوفين ساقطة من (ش).

(3) - البقرة: 35.

(4) - الإسراء: 110.

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(6) - الأنفال: 73.

(7) - الحجرات: 12.

(8) - الكهف: 26.

(9) - البينة: 6.

الإعراب:

(وَسَاكِنٌ): مبتدأ، (الْمِثْلَيْنِ): مضاف إليه، وخبر المبتدأ في الجملة من الشرط والجواب، وهو مذهب سيبويه، ومنعه ابن الأنباري⁽¹⁾.

قال أبو عبد الله محمد بن مالك⁽²⁾: "ولا يمتنع كونها طلبية، خلافا لابن الأنباري، ولا كونها قسمية، خلافا لثعلب، وإن وقعت لم تقدر بالقول، خلافا لابن السراج"⁽³⁾.⁽⁴⁾ والشرط كالقسم -والله أعلم- بكنه الأمر.

و(غَيْرَ): خبر (كَانَ)، (أُدْغِمَا): جواب الشرط.

ثم قال -رحمه الله-:

135 وَأَظْهَرَ نَخَسِفُ نَبَذْتُ عُدْتُ أُورِثُ مُوَهَا وَكَذَا لَبِثْتُ / [ش/258]

الشيخ: كلامه في هذا البيت في حروف قربت مخارجها، قال: وهذا من فرش الحروف وما تقدم من الأصول.

(1) - ابن الأنباري: الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، المقرئ النحوي، قال أبو بكر الخطيب: "كان ابن الأنباري صدوقا ديناً من أهل السنة". توفي سنة: (304هـ) من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء 279-274/15.

(2) - أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الإمام العلامة الأوحى، جمال الدين الطائي الجبلي الشافعي النحوي؛ صاحب الألفية في النحو والصرف، وهو أشهر من أن يعرف، توفي سنة: (772هـ)، من مصادر ترجمته: فوات الوفيات 408-407/3.

(3) - ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري البغدادي، إمام النحو صاحب المبرد، انتهى إليه علم اللسان، له كتاب: "أصول العربية"، و"شرح كتاب سيبويه"، وله كتاب: "احتجاج القراء"، توفي سنة: (316هـ)، من مصادر ترجمته: سير الأعلام النبلاء للذهبي 484-483/14.

(4) - "ن" تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، باب المبتدأ 48/1.

فقال: (وَأَظْهَرَا نَخِيفُ)، يعني: ورشا وقالون، ويعني ﴿نَخِيفُ بِهِمْ
الْأَرْضَ﴾⁽¹⁾.

وقوله: (نَبَذْتُ)، أي: ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾⁽²⁾، وهو من باب حذف حرف
العطف، وهو كثير في هذه القصيدة، وكذلك في كلام الشاطبي.
ووجه الإظهار في جميع ذلك: البقاء على الأصل، ويعني بـ(نَبَذْتُ)، قوله -
تعالى- في سورة طه: ﴿فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلْتُ لِي نَفْسِي﴾⁽³⁾، وعذت
يعني: ﴿وَإِنِّي عَذْتُ رَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾⁽⁴⁾.

قوله: (أُورِثْتُمُوهَا)، يعني: قوله -تعالى-: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي
أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽⁵⁾.

قوله: (وَكَذَا لَبِثْتُ)، [أي: وكذا لبثت] ⁽⁶⁾ أظهره، وكذا: ﴿لَبِثْتُمْ﴾⁽⁷⁾
و﴿لَبِثْنَا﴾⁽⁸⁾، و﴿لَبِثْتُ﴾⁽⁹⁾.

(1) - سبأ: 9.

(2) - طه: 94.

(3) - طه: 94.

(4) - الدخان: 19.

(5) - الزخرف: 72.

(6) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(7) - الإسراء: 52.

(8) - المؤمنون: 114.

(9) - البقرة: 258.

قلنا: وجه الإظهار في هذه كلها البقاء على الأصل.

ويرد هنا سؤال أن يقال: لأي شيء أظهرنا (نَبَذْتُ)، وأدغما ﴿إِتَّخَذْتُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿أَخَذْتُمْ﴾⁽²⁾؟.

قالوا: الفرق بينهما قلة الحروف وكثرتها، فأدغم في الكثير لثقله، وأظهر في القليل لخفته.

وقيل: لئلا يلتبس (نَبَذْتُ) بنبت من النبات، ورُدَّ هذا الوجه؛ لأنه لا يقال: من النبات إلا أنبت رباعيا، وليس بصحيح؛ لأنه يقال: نبت الأرض وأنبت بمعنى واحد، ذكر ذلك صاحب "الصحاح"⁽³⁾.

و﴿عَذْتُ﴾⁽⁴⁾ أيضا أظْهَرُهُ؛ لأنه أيضا قليل الحروف من ﴿إِتَّخَذْتُمْ﴾، و﴿أَخَذْتُمْ﴾. وقيل: لئلا يلتبس بالعودة.

الإعراب:

(وَأَظْهَرَا): فعل، وفاعل، و(نَخَسِفُ): إلى آخر البيت محكي.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

136) وَاذْهَبْ مَعَا يَغْلِبْ وَإِنْ تَعَجَبْ يَتَّبِ يُرْذِ ثَوَابَ فِيهِمَا وَإِنْ قَرُبْ

(1) - الجاثية: 34.

(2) - الأنفال: 69.

(3) - الصحاح: باب التاء، فصل النون مادة: "نبت".

(4) - غافر: 27.

قوله: (وَإِذْهَبْ)، هو معطوف على قوله: (نَخْسِفْ)، أي: وأظهرها (نَخْسِفْ) و(إِذْهَبْ) معا.

ويريد الموضعين في قوله -تعالى-: ﴿قَالَ إِذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾ في سورة سبحان⁽¹⁾، و﴿قَالَ فَإِذَا هَبَّ فَاِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ﴾ في سورة طه⁽²⁾.
قوله: (يَغْلِبْ)، يريد: ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ في سورة النساء⁽³⁾.

وقوله: (وَإِنْ تَعْجَبْ)، يريد قوله -تعالى- في سورة الرعد: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾⁽⁴⁾.

قوله: (يُرِدُّ ثَوَابَ فِيهِمَا)، يريد قوله -تعالى- في سورة آل عمران: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾⁽⁵⁾ في آل عمران.

قوله: (فِيهِمَا)، يعني: في الكلمتين.

(1) - الإسراء: 63.

(2) - طه: 95.

(3) - النساء: 73.

(4) - الرعد: 6.

(5) - آل عمران: 145.

قوله: (وَإِنْ قَرُبْ)، هو راجع لجميع ما ذكر في هذا البيت والذي قبله؛

[54/ت] لأنها كلها/ قريبة في المخرج، ولا يصح تخصيصه ببعضها دون بعض، والإظهار على الأصل، ومن أدغم من القراء فعلى مراعاة القرب.

الإعراب:

جميع ما ههنا محكي، وقوله: (فِيهِمَا): متعلق بـ(أَظْهَرَا)، أي: أظهرها فيهما.

ثم قال -رحمه الله تعالى-:

137) وَذَال صَادٍ مَرِيْمٍ لِدِزْكِرٍ وَبَا يُعَذِّبُ مَنْ رَوَّوَا لِلْمِصْرِ

138) وَارْكَبْ وَيُلْهَثْ وَالْخِلَافُ فِيهِمَا عَنْ ابْنِ مِينَا وَالْكَثِيرُ أَدْغَمَا

الشيخ قال: قوله: (وَذَال صَادٍ مَرِيْمٍ لِدِزْكِرٍ)، أي: وأظهرها دال "صاد" مريم،

أي: في سورة مريم.

قوله: (لِدِزْكِرٍ)، أي للذال عند الصاد من ﴿كَيْهَيْعَصَ ذِكْرُ رَحْمَتِ

رَبِّكَ﴾⁽¹⁾.

قوله: (وَبَا يُعَذِّبُ)، يريد الباء من: ﴿وَيُعَذِّبُ﴾⁽²⁾ في سورة البقرة.

وقوله: (لِلْمِصْرِ)، أي: رروا للمصري الذي هو ورش إظهار الباء من يعذب

عند الميم من ﴿مَنْ﴾ في البقرة، ومفهومه: أنهم لم يرووه لقالون، هذا صحيح.

(1) - مريم: 1.

(2) - البقرة: 283.

[قوله: (وَأَرْكَبْ وَيَلْهَثْ)، أي: رَووا للمصري ﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾⁽¹⁾ في سورة هود، و﴿يَلْهَثْ ذَلِكَ﴾⁽²⁾ في الأعراف]⁽³⁾.

قوله: (وَالْخِلَافُ فِيهِمَا عَنْ ابْنِ مِينَا)، يعني قالون، ويريد في الموضعين القريين: ﴿إِرْكَبْ﴾، و﴿يَلْهَثْ﴾.

مفهومه أن الذي قبلهما [وهو ﴿يُعَذِّبُ﴾]⁽⁴⁾ لا خلاف في إدغامه، هذا المفهوم صحيح.

وأما الموضعان الآخران فذكر الحافظ فيهما الوجهين ولم يرجح⁽⁵⁾. ولم يذكر فيهما مكى⁽⁶⁾ وابن شريح⁽⁷⁾ إلا الإدغام، ولهذا قال: (وَالْكَثِيرُ أَدْغَمًا).

والإظهار ههنا على الأصل.

وحجة قالون في إدغامه الباء من ﴿يُعَذِّبُ﴾ في الميم، هو القرب في المخرج وفي الصفة.

وحجته في إدغامه الباء من ﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾ أيضا كذلك.

(1) - هود: 42.

(2) - الأعراف: 176.

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(4) - البقرة: 283 وما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(5) - "ن" له التيسير في القراءات السبع (ص: 44-45).

(6) - "ن" له التبصرة (ص: 365).

(7) - "ن" له الكافي (ص: 57).

والثاء من ﴿يَلْهَثُ﴾ في الذال؛ لأنهما متحدان في المخرج.

وحجة ورش في الإظهار: البقاء على الأصل.

الإعراب:

(وَدَّال): معطوف على (نَخَسِفُ)، (وَبَا): مفعول بـ(رَوَّوْا)، لا أنه

معطوف، (لِلْمِصْرِ): متعلق بـ(رَوَّوْا)، (وَالْخِلَافُ): مبتدأ، وخبره في المجرور،

(وَالْكَثِيرُ): مبتدأ، وخبره: (أَدْعَمَا)، والألف للإطلاق.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

139) وَعَنْهُ نُونٌ نُونٌ مَعَ يَاسِينَا أَظْهَرَ وَخُلْفٌ وَرَشِهِمْ بُنُونًا

الشيخ قوله: (وَعَنْهُ)، أي: عن ابن مينا القريب الذكر.

قوله: (نُونٌ نُونٌ)، أي: النون من هجاء: ﴿نَّ وَالْقَلَمُ﴾⁽¹⁾، والنون من

هجاء: ﴿يَسَّ وَالْفُرْعَانِ﴾⁽²⁾ عند الواو بعدهما.

[69/ش]

ومفهومه أنك لا تظهرهما عند/ ورش، هذا صحيح.

قوله: (وَخُلْفٌ وَرَشِهِمْ بُنُونٌ)، أي: الخلاف عن ورش في النون من هجاء

نون، من ﴿نَّ وَالْقَلَمُ﴾ عند الواو.

ومفهومه: أن ﴿يَسَّ وَالْفُرْعَانِ﴾، لا خلاف عنه، بل عنه الخلاف فيه،

لكن المشهور عنه فيه الإدغام، والمشهور عنده أيضا في ﴿نَّ وَالْقَلَمُ﴾ الإظهار.

(1) - التحريم: 1.

(2) - يس: 1.

فوجه رواية قالون التي هي الإظهار فيها البقاء على الأصل؛ ولأن هذه الحروف الواقعة في أوائل السور مطلوبة بالوقف عليها؛ لأنها محكية غير معربة، فالوقف مقدر على كل حرف منها.

وقد أظهر القراء ما هو أبين من هذا في الإدغام، وذلك النون من هجاء سين من ﴿طَسِمَ﴾⁽¹⁾ مع أنه متصل.

ووجه الإدغام: القرب الذي بين الواو والنون في المخرج والصفة.

قال الشيخ: هنا انتهت هذه الحروف التي ذكرها في هذا الباب، وبقيت عليه مسائل لم يُدرَ ما حكمها؟، فإن كان تركها لأنها معلومة، فغيرها كذلك، وإن تركها لأنه أغفلها، فلا ينبغي له إغفالها لأنها كثيرة.

قال: ونحن نذكر منها ما استطعناه، فمنها: اللام من ﴿قُلْ﴾ عند النون، وكذلك اللام من ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾⁽²⁾، و﴿وَأَرْسَلْنَاهُ﴾⁽³⁾، وشبهه، فإنه يتوهم فيها الإدغام، وكذلك و﴿وَأَسْلَيْنَاهُ﴾⁽⁴⁾.

قال: لأن اللام تدغم في النون في نحو: ﴿النَّارِ﴾⁽⁵⁾، و﴿النَّهَارِ﴾⁽⁶⁾.

(1) - أظهر السن في كلمة: ﴿طَسِمَ﴾ من القراء السبعة في أول الشعراء والقصص حمزة، وفي ذلك يقول الشاطبي -رحمه الله-: "وَطَاسِيْنَ عِنْدَ الْمِيَمِ فَآزَ".

(2) - البقرة: 56.

(3) - البقرة: 150.

(4) - سبأ: 12.

(5) - النحل: 62 من قوله -تعالى-: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرِطُونَ﴾.

(6) - الرعد: 3 من قوله -تعالى-: ﴿يُغْشَىٰ إِلَيْلَ النَّهَارِ﴾.

قال الفرق بينهما: أن هذه اللام التي هي للتعريف، شديدة الاتصال بما بعدها، وسكونها لازم، والنون من ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾، و﴿وَأَرْسَلْنَاهُ﴾ وشبهه، ليست كذلك، وسكونها عارض؛ لأنها متحركة قبل اتصالها بنون الضمير في "أرسل" و"أنزل".

ومنها: الراء عند اللام، نحو: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾⁽²⁾، قال: حكمها الإظهار على الأصل.

ومنها: الطاء عند التاء [نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾⁽³⁾، و﴿بَسَطْتُ﴾⁽⁴⁾، حكمها: الإدغام مع بقاء الإطباق.

ومنها: الضاد عند التاء⁽⁵⁾ [نحو: ﴿وَفَدَّ بَرَضُكُمْ لَهُنَّ﴾⁽⁶⁾، فحكمها: الإظهار.

والذال من ﴿إِتَّخَذْتُمْ﴾⁽⁷⁾ و﴿أَخَذْتُمْ﴾⁽⁸⁾، فحكمها: الإدغام.

(1) - نوح: 4.

(2) - الطور: 46.

(3) - النمل: 22 من قوله -تعالى-: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾.

(4) - المائدة: 30 من قوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ بَسَطْتُ إِلَى يَدِكَ لِتَفْتَلِنَ﴾.

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(6) - البقرة: 235.

(7) - الجاثية: 34.

(8) - الأنفال: 69.

ومنها: لام المعرفة، قال: وهي تدغم في اثني عشر حرفاً، وهي: التاء، والشاء، والذال، والذال، والزاي، والراء، والطاء، والظاء، والصاد، والضاد، والسين، والشين.

وأما اللام: فهو من إدغام المثليين، وتظهر في غير ذلك.
ومنها: القاف عند الكاف في قوله -عز وجل-: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾⁽¹⁾.

قال: حكمها الإدغام مع بقاء الإطباق أو بدونه، فيه قولان.

الإعراب:

(وَعَنْهُ): متعلق بـ(أَظْهَرُ)، و(نُونُ): مفعول مقدم بـ(أَظْهَرُ)، و(نُونُ): مضاف إليه، ولم يصرفه للعلمية والتأنيث؛ لأن معناه السورة، و(خُلِفُ): مبتدأ، وخبره: (بُنُونُ)، والباء ظرفية.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

القول في
إدغام النون
والتنوين

140) ذِكْرُ ادِّغَامِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ وَالْقَلْبِ وَالْإِخْفَاءِ وَالتَّبْيِينِ

الشيخ: هذا من تمام الكلام الذي قبله، ولذلك لم يقل فيه: القول، وهو الذي كنى عنه بقوله: (وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الْأَحْكَامِ).

قال: والكلام فيه في مواضع:

- الأول: في معنى النون الساكنة والتنوين.

- الثاني: في الحروف التي تظهران عندها.

(1) - المرسلات: 20.

– الثالث: في حجة ذلك.

– الرابع: في الحروف التي تدغمان عندها.

– [الخامس/: في الحروف التي تخفيان عندها] ⁽¹⁾.

[55/ت]

– السادس: في حجة ذلك.

– السابع: في الحروف التي تقلبان عندها.

– الثامن: في حجة ذلك.

– التاسع: في الموضع الذي يظهر فيه النون، وفي الموضع الذي

يجب أن تدغم فيه.

– العاشر: في حجة ذلك.

وهذه المواضع كلها في الكتاب.

الأول: فاعلم أن النون: هي النون الساكنة الأصلية، نحو: "مِنْ"، و﴿مِّنْ

أَنفُسِكُمْ﴾ ⁽²⁾.

وأما التنوين: فهو نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله، فتفصله عن ما

بعده، نحو: ﴿عَبُورَ رَّحِيمٍ﴾ ⁽³⁾، و﴿فَدِيرٍ﴾ ⁽⁴⁾، و﴿نَّصِيرٍ﴾ ⁽⁵⁾،

(1) – ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) – ﴿لَفَدُ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ التوبة: 129.

(3) – ﴿وَاللَّهُ عَبُورُ رَّحِيمٍ﴾ الحديد: 27.

(4) – ﴿فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الأنعام: 18.

(5) – ﴿وَمَا لِّلظَّالِمِينَ مِّنْ نَّصِيرٍ﴾ الحج: 69.

و﴿بَصِيرٌ﴾⁽¹⁾، و﴿شَكُورٌ﴾⁽²⁾، و﴿غَفُورٌ﴾⁽³⁾، و﴿حَلِيمٌ﴾⁽⁴⁾،
و﴿عَلِيمٌ﴾⁽⁵⁾، وجواد، ورزاق، ووهاب، وما أشبه ذلك.

فالساكنة: احترازاً من المتحركة.

والزائدة: احترازاً من الأصلية.

وقولنا: تلحق الاسم بعد كماله؛ لأنها لا تكون إلا في آخر الاسم.

وقوله: (ذِكْرُ ادِّغَامِ التُّونِ وَالتَّنْوِينِ)، الذكر والباب والقول قد تقدم أنها
بمعنى واحد أو متقاربون.

(الِادِّغَامُ): مصدر كالادخار.

و(الْقَلْبُ)، مصدر، كقولك: قلب الثوب وغيره يقلبه قلباً.

قال ولا يقال: الإقلاب كما يقوله بعض عوام الطلبة.

ذكر ذلك ثعلب في "الفصيح" في باب: فعلت بفتح العين⁽⁶⁾.

و(الإِخْفَاءُ): مصدر أخفى يخفي إخفاءً، كأرخصي يرخصي إرخاءً.

(1) - ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ لقمان: 27.

(2) - ﴿إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ فاطر: 30.

(3) - ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ النساء: 25.

(4) - ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ البقرة: 222.

(5) - ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ المؤمنون: 52.

(6) - "ن" نظم الفصيح لثعلب، باب فعلت بفتح العين.

و(التَّبْيِين): هو الإظهار، وهو مصدر من بين يبين تبياناً، كقوله: بدل يبدل

تبديلاً.

الإعراب:

(ذِكْرُ): خبر ابتداء محذوف، وغير ذلك معطوف.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

141 وَأَظْهَرُوا التَّنْوِينَ وَالتُّونَ مَعاً عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ حَيْثُ وَقَعَا/

الشيخ: ذكر ما يظهر عند النون الساكنة والتنوين، وذلك ستة أحرف:

الهاء، والهمزة، والألف، والعين، والحاء، والخاء، والغين، فهذه حروف الحلق، وقد بينها في ذكر المخارج؛ ولذلك لم يذكرها ههنا.

وقد نظم هذه الأحرف بعضهم فقال:

فَحَاءٌ وَخَاءٌ ثُمَّ هَاءٌ وَهَمْزَةٌ وَعَيْنٌ غَيْنٌ لَيْسَ قَوْلِي بِالتُّكْرِ⁽¹⁾

فقال: إنها تظهر عند هذه الستة. وذكر الحكم مطلقاً، والمراد به نافع.

وهذه الحروف لاشك أنها يقرب بعضها من حروف الفم، ويبعد بعضها،

ويتوسط بعضها.

فالبعيد: الهمزة والهاء.

والقريب: الغين والحاء.

والمتوسط: العين والحاء.

وهل يراعى هذا الترتيب فيتفاضل فيه الإظهار؟، أو لا يراعى.

(1) - البيت الخامس والأربعون من رائية أبي مُزَاحِمِ الخاقاني البغدادي (ت325هـ)، وهي قصيدة

من واحد وخمسين بيتاً، نظمت على بحر الطويل، وهي من أوائل ما صنف في التجويد.

ظاهر الكتاب أنه لا يراعى؛ لأنه ذكرها جملة ولم يفصل، وهذا هو المشهور، وقد روي أنه يراعى، وروي إخفاؤها عند الحاء والغين المجتمعين؛ للقرب الذي ذكرنا من حروف الفم، فاعلم ذلك.

فمثالها عند الهاء: ﴿مِنْهُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾⁽²⁾.

وعند الهمزة: ﴿وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ﴾⁽³⁾.

هذا لنافع من طريق قالون.

وأما ورش فإن ذلك كثير في همزات النقل⁽⁴⁾ ك﴿مَسَّ - امْسَ﴾⁽⁵⁾، و﴿مَسَّ

- ال﴾⁽⁶⁾، و﴿عَذَابُ آيَمٍ﴾⁽⁷⁾.

وعند الحاء: ﴿صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾⁽⁸⁾، ﴿غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾⁽⁹⁾، و﴿مَنْ حَمَلْنَا

مَعَ نُوحٍ﴾⁽¹⁰⁾،

(1) - ﴿وَقَدْ كَانَ بَرِيئًا مِّنْهُمْ﴾ البقرة: 74.

(2) - التوبة: 110.

(3) - الأنعام: 27.

(4) - أي: ينقل ولا يظهر عكس قالون كما هو معلوم.

(5) - البقرة: 61.

(6) - مريم: 5.

(7) - البقرة: 9.

(8) - الشعراء: 101.

(9) - البقرة: 223.

(10) - الإسراء: 3.

وعند العين: ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾⁽¹⁾، ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾،

وعند الغين: ﴿بَسِيقُ غُصُونٍ﴾⁽³⁾، و﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾⁽⁴⁾.

وسواء كانت النون متصلة أو منفصلة.

قوله: (وَأَظْهَرُوا)، يعني الرواة.

قوله: (مَعًا)، يرجع للتنوين والنون، وإنما قدم الإظهار؛ لأنه أصل كما

قدمنا.

الإعراب:

(وَأَظْهَرُوا): فعل وفاعل، و(التَّنْوِينُ): مفعول، (عِنْدَ): متعلق بـ(أَظْهَرُوا)،

وبه يتعلق: (حَيْثُ)، (وَقَعًا): فعل، وفاعل.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

142 وَأَدْغَمُوا فِي لَمْ يَرَوْا لَكِنَّهُ أَبْقُوا لَدَى هِجَاءٍ يَوْمَ غُنَّه

الشيخ: لما ذكر ما تظهر فيه، أخذ يذكر ما تدغم فيه فقال: (وَأَدْغَمُوا فِي

لَمْ يَرَوْا)، أي: في هجاء: (لَمْ يَرَوْا)، أي: اللام، والميم، والياء، والراء، والواو،

فهذه خمسة أحرف تدغم فيها النون والتنوين معاً.

(1) - ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ ص: 68.

(2) - آل عمران: 34.

(3) - الإسراء: 51.

(4) - لقمان: 23.

وقد جمعها بعض الشيوخ في هجاء: "يَرْمُلُونَ"، واعتبر بأنه زاد النون ولا مدخل لها ههنا؛ لأن هذا الباب من إدغام المتقاربين، والنون مع النون من إدغام المثلين واجبة، بأنه يحتمل أن يكون ذكر المدغم والمدغم فيه.

قوله: (لَكِنَّهُ أَبْقَوْا)، إلى آخر البيت. الهاء من قوله: (لَكِنَّهُ)، هاء الأمر والشأن، أي: لكن الأمر والشأن إبقاء القراء في هجاء: (يَوْمَ غُنَّهْ)، فلم يدغموها.

نعم، وبالجملية أن النون والتنوين يدغمان في الراء واللام إدغاما صحيحا مع غنتهما، وفي الياء والميم والواو إدغاما غير صحيح؛ لأنه يبقى بعض صفتها وهي الغنة، [وتفسير الغنة] ⁽¹⁾ يذكره في باب بعد هذا آخر الكتاب.

فالغنة التي فيهما مع الياء غنتهما بلا شك، وفي الواو بالحمل على الياء، ولهذا لم يدغمهما بغنة بعض القراء، بل أدغمهما إدغاما صحيحا.

وإدغامهما في الميم يحتمل أن يكون غنتهما أو غنة الميم، في ذلك قولان بيّن السيرافي ⁽²⁾، وابن كيسان ⁽³⁾.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - السيرافي هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن الفيروزان، النحوي المشهور، القاضي بالجانب الشرقي ببغداد، روى القراءة عن أبي بكر بن مجاهد، كان يدرس القراءات والنحو واللغة والعروض والكلام والحساب والشعر يرجع إليه في ذلك كله، توفي سنة: (368هـ)، من مصادر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء 218/1.

(3) - ابن كيسان هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، حفظ مذهب البصريين والكوفيين ولم يتعصب لأحد، أخذ عن أبي العباس المبرد، وثعلب، وغيرهما. ألف في مختلف علوم العربية؛ توفي ببغداد سنة: (299هـ)، " ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص: 153).

وقوله: (أَبْقُوا لَدَى هِجَاءِ يَوْمٍ)، يعني الرواة.

الإعراب:

(وَأَدْغُمُوا): معطوف على (أَظْهَرُوا)، (فِي لَمْ يَرَوْا): متعلق به، (وَأَبْقُوا):

جملة في موضع خبر (لَكِنَّةً): و(غُنَّةً): مفعول ل(أَبْقُوا).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

143 (وَقَلَّبُوهُمَا لِحَرْفِ الْبَاءِ مِيمًا وَقَالُوا بَعْدُ بِالْإِخْفَاءِ

الشيخ: أخذ يتكلم ويذكر في هذا البيت ما تقلب عنده ميمًا، فقال:

(وَقَلَّبُوهُمَا)، أي: قلبوا النون الساكنة والتنوين.

قوله: (لِحَرْفِ الْبَاءِ)، أي: عند الباء.

قوله: (مِيمًا)، أي: صيروهما ميمًا، وذلك نحو: ﴿بَابٌ بَاطِنُهُ﴾⁽¹⁾،

و﴿أَنْبَاءُهُمْ﴾⁽²⁾، وشبهه.

قوله: (وَقَالُوا بَعْدُ بِالْإِخْفَاءِ)، الشيخ: ههنا تأويلان:

- الأول: أن معناه: وقالوا فيما بقي من حروف المعجم: بالإخفاء،

والذي بقي: الضاد، والصاد، والطاء، والظاء، والكاف، والذال، والذال، والسين،

والشين،/، والتاء، والثاء، والجيم، والزاي، والقاف، والفاء.

- والتأويل الثاني: وقالوا بَعْدُ: بالإخفاء، أي: وقالوا: بعد قلب (النون

والتنوين)⁽¹⁾ ميمًا بإخفاء/ الميم عند الباء بعد القلب.

(1) - الحديد: 13.

(2) - ﴿فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ البقرة: 32.

(وَرُجِّحَ هذا التأويلُ بأن قيل: إنه إذا لم يحمل على هذا لم يُدرَ ما حكم الميم عند الباء بعد القلب)⁽²⁾، وهو لم يذكر حكمها عندها في نحو: ﴿أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾⁽³⁾، و﴿أَمْ يَظَاهِرُ﴾⁽⁴⁾، فيحتمل على هذا، ويكون الحكم الرابع الذي هو الإخفاء يعلم، فإنه لم يبين إلا حكم الإخفاء عند ما بقي من الحروف، وليس ببين.

والتأويل الأول أبين؛ لأنه تعرض له في الترجمة؛ إذ قال: (وَالْإِخْفَاءُ)، فيحمل عليه أولى.

ومعنى الإخفاء: حال بين حالتين، ليس بإدغام صحيح، ولا بإظهار صحيح، وقل من يضبطه، وينبغي أن لا يُفَرِّطَ فيه فيكون إدغاماً، ولا يُخَلَّ به فيكون إظهاراً، ولا يُضَبِّطُ إلا بالمشافهة.

قال: وهذه أحكام النون الساكنة والتنوين، وهي أربعة أحكام: إظهار، وإدغام، وقلب، وإخفاء.

قال: وهذه الأحكام مرتبة على القرب والبعد في المخرج، فالتى بعدت منهما جدا -وهي حروف الحلق- أظهرت عندها، [والتى قربت منهما]⁽⁵⁾ جدا أدغمت فيها، والتي توسطت أعطيت حالة بين حالتين، وهو الإخفاء، والتي قربت منهما

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

² - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) - سبأ: 8.

(4) - ﴿أَمْ يَظَاهِرُ مِّنَ الْقَوْلِ﴾ الرعد: 34.

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

إلا أنها لم تبلغ في القرب درجة الميم والواو والياء، قلبت عندها حرفا يؤاخيها جميعا، فيؤاخي الباء الميم؛ لأنهما من مخرج واحد وهي الشفة، ويؤاخي النون في الغنة.

وأما حكم الباء عند الميم في نحو: ﴿أَمْ يَظَاهِرُ﴾، وإذا قلبت النون والتنوين ميما: فمختلف فيه، فروي فيه الإظهار، وروي فيه الإخفاء وهو المشهور.

الإعراب:

(لِحَرْفٍ): متعلق بـ(قَلْبُوهُمَا)، (مِيمًا): مفعول، (بَعْدُ): يعمل فيه (قَالُوا)، وكذلك (بِالإِخْفَاءِ).

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

144 (وَتَظْهَرُ النُّونُ لَوَاوٍ أَوْ يَا فِي نَحْوِ قِنَوَانٍ وَنَحْوِ الدُّنْيَا

145 خِيفَةَ أَنْ يُشَبَّهَ فِي ادِّغَامِهِ مَا أَصْلُهُ التَّضْعِيفُ لِاتِّزَامِهِ

الشيخ: أخرج في هذا البيت ما دخل في عموم قوله قبل هذا (وَأَدْغَمُوا فِي

لَمْ يَرَوْا لَكِنَّهُ)؛ إذ ظاهره كانتا في كلمة، أو في كلمتين حيث يتصور.

فاعلم أن ذلك في كلمتين، وأما في كلمة فلا، وحكمها: الإظهار، فقال:

(وَتَظْهَرُ النُّونُ لَوَاوٍ أَوْ يَا)، ولم يذكر التنوين لأنه لا يجتمع مع غيره في كلمة

واحدة؛ لأنه لا يكون إلا في آخر الاسم.

قوله: (نَحْوِ قِنَوَانٍ وَنَحْوِ الدُّنْيَا)، دنياكم ودنيانا وشبهه.

ومثله في الكلام: امرأة قنوى، التي في أنفها احدداب، ولو أتى الميم معها في كلمة لكان حكمها ذلك؛ إذ العلة متحدة، وقد أتى "شاة زنماء"⁽¹⁾، أي: التي [تركت]⁽²⁾ لها الزنمة، وهي العلامة، وإنما يفعل ذلك لكرائم الأموال.

قوله: (خِيفَةً أَنْ يُشْبِهَ)، إلى آخر البيت، هو يقول: إنما كان ذلك؛ لأنها لو أدغمت لالتبست الكلمة، ولم يُدَر المدغم الذي هو الأول، هل هو مثل المدغم فيه، واوا أو ياء، وهو متقارب، ولا يتبادر للفهم، إلا أنه مماثل؛ لأنه يدخل فيه إدخالا كلياً، حتى يصير بمثابة حرف واحد مشدد، فيصير ما عينه نون واوا، ويشبه ما أصله التضعيف وهو التشديد الأصل له في التضعيف⁽³⁾، فيصير ﴿فَنَوَانٌ﴾⁽⁴⁾: قَوَّانًا.

ومعنى (لِلتَّزَامِ)، أي: لالتزام الإدغام؛ إذ لا ينفصل الأول من الثاني في حالة من الأحوال، ولا يوقف بينهما فيظهر المدغم [من المدغم فيه]⁽⁵⁾ بخلاف ما كان من كلمتين، فإنه يوقف عليه، فينفصل فيتبين أصله. قوله: (خِيفَةً أَنْ يُشْبِهَ فِي ادِّغَامِهِ)، أي: في حال إدغامه.

(1) - في الصحاح: والزنمة: شئ يقطع من أذن البعير فيترك معلّقاً. وإنما يفعل ذلك بالكِرام من الإبل. يقال: بعيرٌ زَنَمٌ وَأَزَنَمَ وَمُزَنَّمٌ، وناقَةٌ زَنَمَةٌ وَزَنَمَاءٌ وَمُزَنَّمَةٌ، "ن" الصحاح مادة: "زنم".

(2) - "تركت" ساقطة من (ش).

(3) - كذا في النسختين معا، ولعله: "ويشبه ما أصله التضعيف وهو التشديد الذي الأصل فيه التضعيف" والله -تعالى- أعلم.

(4) - الأنعام: 100.

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قوله: (مَا أَصْلُهُ التَّضْعِيفُ)، أي: ما أصله التشديد نحو: ﴿دَيَّارًا﴾⁽¹⁾

وشبهه حيث ما وقع.

[قوله: (التَّزَامَةُ)، أي: التزام الإدغام؛ إذ لا ينفصل في حالة من

الأحوال]⁽²⁾.

الإعراب:

(خِيفَةً): مفعول من أجله، والعامل فيه (تُظْهِرُ)، (فِي ادَّغَامِهِ): متعلق

بـ(يُشَبِّهُ)، و(أَنَّ) وما بعدها في موضع خفض بالإضافة. (مَا): مفعول، وصلتها

الجملة بعدها من المبتدأ والخبر، والعائد الهاء في (أَصْلُهُ)، وهو العامل في

(التَّزَامَةُ).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

146 (الْقَوْلُ فِي الْمَفْتُوحِ وَالْمَمَالِ وَشَرَحَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ

الشيخ: هذا باب الفتح والإمالة، وهو من أعظم أبواب القراءات، فينبغي أن

يُحَافَظَ عَلَيْهِ غاية الحفظ، وهو مما يُخْتَبَرُ به الطالب.

[72/ش]

قال: / والكلام فيه في عشرة مواضع:

- الأول: في الإمالة والفتح لغة.

- الثاني: في معناهما عند القراء اصطلاحا.

- الثالث: في الأصل منهما والفرع.

(1) - نوح: 28.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

- الرابع: بماذا يختبر الألف.
 - الخامس: في أسباب الإمالة.
 - السادس: في فائدتها.
 - السابع: في إمالة ورش هل هي محصورة أم لا؟.
 - الثامن: هل إمالته محضة، أو بين بين؟.
 - التاسع: من انفرد بها عن نافع.
 - العاشر: ما يمنع الإمالة بعد موجبها.
- أما الإمالة في اللغة: فهي التقريب، تقول: أملت الشيء نحوي، إذا قربته نحوك، وكذلك الغصن للجني.
- والفتح لغة: نحو من التفخيم، ولهذا يطلقون على الراء المفخمة مفتوحة، وقد استعمل ذلك الناظم -عفا الله عنه- في مواضع منها قوله:
- وَبَابُ سِتْرًا فَتَحْ كُلَّهُ عُرْفٌ⁽¹⁾
- وأما الإمالة الصناعية الاصطلاحية: فهو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء.
- والفتح: أن تنحو بالفتحة نحو الضمة، وبالألف نحو الواو.
- وأما الأصل منهما: فلتعلم أنهما لغتان ثابتتان عن العرب، والأصل منهما الفتح، بدليل الافتقار وعدمه، والخصوص والعموم أيضا.

(1) - الشطر الثاني من البيت الخامس والسبعين بعد مائة في باب الراءات، وشطره الأول قوله: (وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ وَإِنْ حَالَ أَلْفٌ)، وسيأتي -إن شاء الله- شرحه قريبا.

وأما ما تختبر به الألف: فإنها لا تخلو من أن تكون ثلاثية، أو رباعية فما فوق.

فإن كانت رباعية فأكثر، فإنها تصير كلها من ذوات الياء، وتكتب بالياء، نحو: ﴿مُوسَى﴾⁽¹⁾، و﴿غَزَى﴾⁽²⁾، و﴿ضَحَى﴾⁽³⁾، ومستدعى، إلى غير ذلك. وإن كانت ثلاثية، فإما أن تكون في اسم أو فعل.

[57/ت]

فإن كانت في الاسم فإنك تختبرها/ بالثنائية، فما ظهرت فيه الياء فهو من ذوات الياء، وما ظهر فيه الواو فهو منها، فتقول في ثنية هدى: هديان؛ لأنه "هَدَى يَهْدِي"، وفي ثنية رحي: رحيان، وتقول في ثنية شفا: شفوان، وعصاً: عصوان، وسناً: سنوان، وأباً أحد: أبوان، إلى غير ذلك. وإن كانت في فعل فإنك تختبرها بأحد ثلاثة أشياء:

- الأول: رد الفعل إلى نفسك، فتقول في رمى: رميت، وفي نجا: نجوت، وفي سعى: سعت⁽⁴⁾.

- الثاني: المصدر، فتقول في مصدر رمى: رميا، وسعى: سعيًا، وغزا: غَزَوْه وغزواً، ودعا: دعوة.

- الثالث: المضارع، فتقول في مضارع نجا: ينجو.

(1) - طه: 8 من قوله -تعالى-: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾.

(2) - آل عمران: 156 من قوله -تعالى-: ﴿أَوْ كَانُوا غُرَى﴾.

(3) - طه: 58 من قوله -تعالى-: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضَحَى﴾.

(4) - وفي ذلك يقول الشاطبي -رحمه الله- في الحرز:

وَتَنْشِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ *** رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفَتْ مِنْهَا.

وهذا كله فيه نظر؛ لأنك لا تقول: نجوت إلا إذا علمت أنه من ذوات الواو، حتى تقول نجوت، إلى غير ذلك، فهذا هو الدور.

ومن جعلها عشرة أدلة فزاد في الأفعال إلى الثالثة التي قدمنا أربعة أدلة:

– الأول: أن تكون فَعْلَةً منه بفتح الفاء تظهر فيه الياء، فتقول في ذلك من

مشا: مَشْيَةً، ومن دعا: دَعْوَةً.

– [والثاني: أن تكون فِعْلَةً بكسر الفاء منه كذلك أيضا، فتقول في ذلك

من مشا: مِشْيَةً، فتظهر الياء، وفي ذلك من دعا: دِعْوَةً⁽¹⁾.

– والثالث: [أن يكون في فاء الفعل واو، نحو: وشا يشي، فتعلم أنه من

ذوات الياء.

– الرابع⁽²⁾: أن يكون في محل العين أيضا واو، نحو: ذَوَى العُودِ إذا

جف⁽³⁾، ونوى ينوي نية، وشبهه.

وزاد في الأسماء دليلين آخرين إلى التثنية، وهما:

– الجمع.

– وسماع الإمالة.

فالجمع: نحو قولك: جبل جبليات في الملحق بالياء، وفي قطا: قطوات،

وفي وشى: وشيات.

(1) – ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) – ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) – في مختار الصحاح مادة: "ذَوَى" ذوى البقل يَذْوِي بالكسر، فهو ذاوٍ أي: ذبل، ولا يقال:

ذوي بكسر الواو. وقال يونس: (ذوي) بكسر الواو لغة.

وسماع الإمالة: نحو: ﴿بَلَى﴾⁽¹⁾، ﴿مَتَى﴾⁽²⁾، سمعت فيهما الإمالة،

دليل على أنهما من ذوات الياء، بخلاف: ﴿كَلَّا﴾⁽³⁾، و﴿لَوْلَا﴾⁽⁴⁾.

وقد نظمها بعض الأدباء في قوله:

بِعَشْرِ يَبِينُ الْقَلْبُ فِي الْأَلْفِ الَّتِي عَنْ الْوَاوِ تَبْدُو فِي الْأَخِيرِ أَوْ الْيَاءِ
بِمُسْتَقْبَلِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِي وَأَمْسِيهِ وَمَصْدَرِهِ وَالْفِعْلَتَيْنِ وَبِالْفَاءِ
وَعَيْنٍ لَهُ إِنْ كَانَتْ الْوَاوُ فِيهِمَا وَتَثْنِيَّةٍ وَالْجَمْعِ خُصًّا لِلْأَسْمَاءِ
وَعَاشِرُهَا سَبْرُ الْإِمَالَةِ فِي الَّذِي يَشِدُّ عَنِ الْأَذْهَانِ غُنْصُرُهُ النَّائِي⁽⁵⁾

وأما أسباب الإمالة عند ورش:

- فانقلاب الألف عن الياء./

- [الثانية: الإمالة للكسرة بعد الألف.

ويتفرع عنهما ست علل:

(1) - القيامة: 4 من قوله -تعالى-: ﴿بَلَىٰ فَلَإِنَّ أُولَٰئِكَ لَنُسَوِّيَنَّ بَنَانَهُ﴾.

(2) - البقرة: 212 من قوله -تعالى-: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَّا إِنَّا نَصْرُ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

(3) - المدثر: 32 من قوله -تعالى-: ﴿كَلَّا وَالْفَمْرِ﴾.

(4) - البقرة: 118 من قوله -تعالى-: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَاتِينَا آيَةً﴾.

(5) - الأبيات لمهذب الدِّين أبي المحاسن مهلب بن الحسن المهلب المصريّ التَّحَوِّيّ اللُّغَوِيّ الأديب، عاش بين سنتي (541هـ) و(583هـ)،. "ن" كتاب: "تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم" 290/1.

- الأولى: الإمالة في الألف المشبه بالمنقلب عن الياء،⁽¹⁾ نحو: حبلى، وصغرى، وذكرى.

- الثانية: أن تكون قبل [الألف كسرة، نحو: ﴿ضِعْبًا﴾⁽²⁾، هذه العلة لم يستعملها نافع.

- الثالثة: الإمالة لأجل الإمالة⁽³⁾.

- الرابعة: الألف التي تصير إلى الياء إذا كانت ثلاثية، ثم تصير رباعية، نحو: مستدعى من دعا.

فهذه ست علل⁽⁴⁾ التي استعمل منها ورش إمالة الألف المنقلبة، والمشبهة بها، والإمالة لأجل الإمالة، ولأجل الكسرة، والتي تصير رباعية هي من جملة المنقلبة.

وأما فائدة الإمالة: فهي من المنقلب عن الياء تنبيهها على الأصل الألف، وهي في الإمالة للكسرة؛ ليتجانس اللفظ، ويصير العمل من جهة واحدة. وقالوا: فائدتها: التخفيف، واستشكل.

وأما إمالة ورش: فهي منحصرة في ثمانية فصول:

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - النساء: 9 من قوله -تعالى-: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعْبًا﴾.

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(4) - كذا في النسختين معا، مع سقط كبير في النسخة الأصل (ش)، وبقي من العلل الست علتان وهما: وجود كسرة بعد الألف، رسم الألف بالياء في المصحف، "ن": القصد النافع (ص: 242) والفجر الساطع 169/3، والنجوم الطوالع (ص: 90).

– الأول: إمالة الألف المنقلبة عن ياء.

– الثاني: المشبهة بها.

– الثالث: الإمالة لأجل الإمالة.

– الرابع: إمالة ذوات الواو في رؤوس الأي.

– الخامس: إمالة الألف لأجل الكسرة.

– السادس: إمالة جمع المذكر السالم.

– السابع: إمالة ما رسم بالياء من ذوات الواو⁽¹⁾.

– الثامن: إمالة فواتح السور.

وذكر الناظم جميع ذلك عفا الله عنه، ويتكلم على باقي الفصول مع حروف الكتاب إن شاء الله تعالى عز وجل.

قوله: (الْقَوْلُ فِي الْمَفْتُوحِ وَالْمَمَالِ)، أي: هذا القول أبين لك فيه ما يمال

وما لا يمال، ومن يميل ومن لا يميل، ومن يفتح ومن لا يفتح، وما يفتح والمفتوح،

[والممال أي: في الألف المفتوح]⁽²⁾ على حذف الموصوف.

قوله: (وَشَرَحَ مَا فِيهِ)، الشرح هو البيان.

وقوله: (مِنْ الْأَقْوَالِ)، الأقوال: جمع قول، كالأفعال جمع فعل.

قوله: (مَا فِيهِ)، الصواب: أن لو قال: ما فيهما؛ لأنه ذكر المفتوح والممال،

ولكن هذا سائغ كما قال الشاعر:

(1) – ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

(2) – ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

وَكَاَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قُرْنُفُلٍ أَوْ سُبُلًا كَحَلَّتْ بِهِ فَانْهَلَتْ⁽¹⁾

الإعراب:

(مَا): موصولة، وصلتها بالجرور، والضمير في المحذوف، و(مَنْ الْأَقْوَالِ):

للبيان.

ثم قال - رحمه الله ورضي عنه وأرضاه -:

147 (أَمَالَ وَرَشٌ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ ذَا الرَّاءِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ

148 (نَحْوُ رَأَى بُشْرَى وَتَتَرَا وَاشْتَرَى وَيَتَوَارَى وَالنَّصَارَى وَالْقُرَى

الشيخ: بين في هذا الكلام من انفرد بالإمالة فقال: (أَمَالَ وَرَشٌ)، ودليله

أن قالون لا يميل، وهذا صحيح.

وبين أن الألف المنقلب عن الياء والمشبهة به على قسمين:

- قسم معه الراء.

- وقسم لا راء معه.

[فالذي معه الراء نحو راء: ﴿بُشْرَى﴾⁽²⁾، و﴿إِشْتَرَى﴾⁽³⁾، ولا خلاف في

إمالة هذا عن ورش. والخلاف في الذي لا راء معه]⁽⁴⁾ على ما ذكره.

(1) - البيت للشاعر الجاهلي سلمى بن ربيعة، "ن" شرح ديوان الحماسة 386/1.

(2) - آل عمران: 126 من قوله -تعالى-: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ﴾.

(3) - التوبة: 112 من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ إِشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾.

(4) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

وقوله: (أَمَّا لَ وَرْشٌ مِّنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ)، أي: من الألفة المنقلبة عن الياء
والمشبهة به، أو التي صارت الياء بالزيادة.

ويقال: ذوات الياء، وبنات الياء بمعنى واحد.

فذوات الياء حقيقة: ﴿رَبِّا﴾⁽¹⁾، و﴿إِشْتَرَى﴾⁽²⁾، و﴿يَتَوَارَى﴾⁽³⁾،

و﴿الْفَرَى﴾⁽⁴⁾. والمشبهة بـ﴿بُشْرِى﴾؛ لأن الألف للتأنيث على وزن فعلى.

وورد من ألف التأنيث خمسة أوزان:

– الأول: فُعَلَى بضم الفاء نحو: ﴿بُشْرِى﴾.

– الثاني: فَعْلَى بفتح الفاء نحو: ﴿تَتَرَأْ﴾⁽⁵⁾.

– الثالث: على فِعْلَى بكسر الفاء نحو: ﴿إِحْدَى﴾⁽⁶⁾ و﴿سِيْمَاهُمْ﴾⁽⁷⁾.

– الرابع: فُعَالَى نحو: ﴿كُسَالَى﴾⁽⁸⁾.

(1) – الأنعام: 77 من قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا﴾.

(2) – التوبة: 112.

(3) – النحل: 59 من قوله -تعالى-: ﴿يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ﴾.

(4) – الأعراف: 96 من قوله -تعالى-: ﴿أَفَأَمِّنَ أَهْلُ الْفَرَىٰ أَنَّ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا﴾.

(5) – المؤمنون: 44 من قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتَرَأْ﴾.

(6) – القصص: 27 من قوله -تعالى-: ﴿إِحْدَىٰ إِبْنَتَىٰ هُنْتَيْنِ﴾.

(7) – الفتح: 29 من قوله -تعالى-: ﴿سِيْمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾.

(8) – النساء: 141 من قوله -تعالى-: ﴿فَامُوا كُسَالَى﴾.

– الخامس: فعَالِي نحو: ﴿يَتَمَى﴾⁽¹⁾.

والملاحق بالمنقلب بعد أن كان من ذوات الواو، نحو: ﴿عَزَّى﴾⁽²⁾،

و﴿مُسَمَّى﴾⁽³⁾؛ لأنه من غزا يغزو، وسما يسمو، و﴿مَرَضَاتٍ﴾⁽⁴⁾.

قال بعض الشيوخ: اختلف الشيوخ في هذه الكلمات في / المواضع الستة،
ومن لم يستثنها لورش وأجراها مجرى سائر الفصل: أبو جعفر بن الباذش في إقناعه
قال: "وبه أخذنا عن بعض شيوخنا رحمهم الله تعالى"⁽⁵⁾.

وذكر أن الحافظ نص في جامع البيان: أن ﴿مَرَضَاتٍ لِلَّهِ﴾

و﴿مَرَضَاتٍ﴾ لورش بين اللفظين⁽⁶⁾.

قوله: (ذَا الرَّاءِ)، في الألف المصاحبة للراء.

قوله: (فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ)، أي: سواء كان في اسم أو فعل، نحو ما

مثل به.

وقوله: (أَمَالَ)، ظاهره إمالة محضة، وليس كذلك، وقد بينه بقوله:

(1) – النساء: 126 من قوله – تعالى: ﴿يَوْمَ يَتَمَى النِّسَاءُ﴾.

(2) – آل عمران: 156.

(3) – البقرة: 281 من قوله – تعالى: ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُتِبُوهَ﴾.

(4) – البقرة: 205 من قوله – تعالى: ﴿إِبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾.

(5) – الإقناع في القراءات السبع: باب الإمالة: إمالة الألف المشبهة بالمنقلبة 130/1.

(6) – "ن" الإقناع في القراءات السبع، باب الإمالة: إمالة الألف المنقلبة 124/1، وجامع البيان في

القراءات السبع، باب ذكر مذاهبهم في الفتح والإمالة، 686/2–687.

وَكُلُّ مَا لَهُ بِهِ أَتَيْنَا مِنْ الْإِمَالَةِ فَبَيْنَ بَيْنٍ⁽¹⁾

قوله: (نَحْوُ رَأَى)، هذا اللفظ فيه إمالة الألف؛ لأجل انقلابه عن الياء؛

لأن أصله رَأَى على وزن فعل، فانقلبت الياء ألفاً، ومالت/ فتحة الهمزة لأجلها، ومالت فتحة الراء لأجل الهمزة.

ويقال: ما الفرق بين رأى ورمى، فأميلت فتحة الراء في رأى، ولم تمل في

رمى؟.

قال: الفرق بينهما الإمالة في رأى في الهمزة وهي قوية، فجلبت الإمالة لما

قبلها بخلاف رمى.

قال: ومما يورده أن بعض القراء أمال الألف والراء من رأى في الوصل، ولو

لقيها الساكن في نحو: ﴿رَأَى الْفَمَرَ﴾⁽²⁾.

قال الشيخ: وفَحِّمْتُ عنه، حتى وجدت الجواب عند أبي جعفر⁽³⁾، وهو أن

قال: الفرق بين رأى ورمى، أن الراء في رأى أنسب بالإمالة في المضارع، بخلاف

الراء من رمى⁽⁴⁾.

قوله: (بُشْرَى)، الألف فيه للتأنيث؛ لأنه على وزن فُعْلَى، وإنما ألحق

بالمنقلب عن الياء؛ لأنه يرجع إلى الياء في التثنية والجمع، فيقال: بشريان وحبيان،

وبشريات وحبيليات.

(1) - البيت السابع والخمسون بعد مائة، من متن الدرر، وسيأتي شرحه قريباً إن شاء الله تعالى.

(2) - الأنعام: 78 من قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْفَمَرَ بَارِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾.

(3) - أبو جعفر ابن الباذش.

(4) - الإقناع في القراءات السبع (ص: 137-138).

قوله: (وَتَشْرَا)، تترا: فَعَلَى بفتح الفاء، وألفها للتأنيث أيضا، وأصل التاء فيها واو، أصلها: وترى، ويلحق بها كلتا عند البصريين؛ لأن ألفها للتأنيث على وزن فَعَلَى، فيوقف على مقتضى مذهبهم بالإمالة، ولكن لم تسمع فيها الإمالة عن القراء، وعلى مذهب الكوفيين الذين يجعلون ألفها للتثنية لا تمال عند أحد.

قوله: و(النَّصَارَى)، ألفه للتأنيث، وهو على وزن فَعَالَى، ومما يلتحق به خطايا، فإنه يشبهه في اللفظ، لكن ألفه منقلبة عن ياء؛ لأنها ألف التأنيث، وأصله عند سيبويه خطاءء بهمزتين، فأبدل الثانية ياء فصار خطاءءي، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار خطاءءي، ثم انقلبت لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءء، ثم أبدلت الهمزة ياء فصار خطايا، وكذلك حوايا على هذا النحو.

وقوله: (مَنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ)، ظاهره سواء كانت الألف متطرفة لام الكلمة، أو متوسطة عين الكلمة، نحو: جاء وطاب، هذا لا يجري⁽¹⁾.

ولا يميل ورش إلا التي في محل اللام، وظاهره سواء كانت الألف منقلبة عن الزائد أو الأصلي.

أما هذا الظاهر فصحيح، فالأصلية تقدمت، والزائدة نحو: ﴿يَتَأَسَّبِعُ﴾⁽²⁾، و﴿يَلْحَسَرَتِي﴾⁽³⁾، هذا ممال.

(1) - أي: لا يجري فيها هذا الحكم الذي هو الإمالة.

(2) - يوسف: 84 من قوله -تعالى-: ﴿وَتَوَلَّيْ عَنْهُمْ وَقَالَ يَتَّأَسَّبِعُ﴾.

(3) - الزمر: 53 من قوله -تعالى-: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَلْحَسَرَتِي﴾.

الإعراب:

(أَمَالَ): فعل ماضٍ، (وَرَشٌ): فاعل، و(ذَا): مفعول بـ(أَمَالَ)، وهو من الأسماء الخمسة، ويتعلق (مِنْ ذَوَاتِ): بـ(أَمَالَ)، وكذلك (فِي الْأَفْعَالِ). وغيره محكي.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

149) وَالْخُلْفُ عَنْهُ فِي أَرْيَكَهُمْ وَمَا لَا رَأْيَ فِيهِ كَالْيَتَامَى وَرَمَى

150) وَفِي الَّذِي رُسِمَ بِالْيَاءِ عَدَا حَتَّى زَكَّى مِنْكُمْ إِلَى عَلَى لَدَى

الشيخ: ذكر في هذا البيت الأول الخلاف عن ورش في موضعين:

- الأول: حرف واحد وهو: ﴿وَلَوْ أَرْيَكَهُمْ﴾⁽¹⁾ في الأنفال.

- الموضع الثاني: جميع ما ألفه منقلبة عن ياء ومشبهه به.

فأما ﴿أَرْيَكَهُمْ﴾ فذكر فيه الخلاف ولم يرجح، فاعلم أنه عن ورش فيه

وجهان: الإمالة بين بين، والفتح⁽²⁾.

قال الحافظ أبو عمرو والإمام ابن شريح: وبين اللفظين أشهر⁽³⁾.

(1) - الأنفال: 44 من قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ أَرْيَكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ﴾.

(2) وحجة الخلاف أن الألف المنقلبة فيه عن الياء متوسطة، قال الشيخ عبد الله المغراوي البرجي في منظومة: "الدرة المضيئة في علل قراءة نافع":

حُجَّةٌ مَنْ فَتَحَ لَوْ أَرْيَكَهُمْ *** كَوْنُهُ فِي الْوَسْطِ خُذْ جَوَابَهُمْ.

(3) - "ن" جامع البيان جامع البيان، 699/2، والتبصرة (ص: 389) والكافي باب الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين. (ص: 61).

وقال الحافظ أبو عمرو أيضا في التمهيد: وهو الصواب؛ لأني لم أجد ذلك مستثنى في كتاب أحد من أصحابه⁽¹⁾.

وقال أبو محمد مكي: "رواية ورش عن نافع فيه الفتح، واختار بين اللفظين، قال: وبالوجهين قرأت"⁽²⁾.

وكذلك أبو جعفر ابن الباذش عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش، أنه روى عن نافع ﴿وَلَوْ أَرِيكَهُمْ﴾ بالفتح، واختار بين اللفظين⁽³⁾.

هذا هو تحصيل القول في هذه المسألة وبالله التوفيق.

فوجه الإمالة فيه قياسا على نظائره، ووجه الفتح جمعا بين اللغتين؛ لئلا يعتقد أن ما بعد الراء لا يجوز فتحه.

وخصه لأن/ من قاعدة ورش ألا يميل الألف إلا إذا كانت طرفا، وهذه الألف وقع بعدها ضميران، فصارت كأنها حشو الكلمة.

قوله: (وَمَا لَا رَاءَ فِيهِ)، أي: الخلف عن ورش في الألف المنقلبة عن الياء والمشبهة بها إذا لم يكن معها راء.

(1) - كتاب التمهيد للداني يشتمل على رواية الرواة الأربعة عن نافع، مع توسع في الطرق عنهم، قال عنه الدكتور عبد الهادي حميتو في كتاب: "معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني": "مفقود منذ زمان، وإنما بقي النقل المستفيض منه عند المؤلفين كابن أبي السداد، وابن الجزري، والمنطوري. "ن" كتاب معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالمغرب والأندلس وبيان الموجود منها والمفقود. (ص: 37-38).

(2) - التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي (ص: 389).

(3) - الإقناع في القراءات السبع (ص: 128).

نعم وعنه فيه الوجهان: الفتح، وبين اللفظين. [واختار أبو عمرو الداني الإمامة بين اللفظين] ⁽¹⁾، واختار أبو محمد المكي وابن شريح الفتح ⁽²⁾.
فوجه الإمامة بالحمل على ما فيه الراء، ووجه الفتح جمعا بين اللغتين؛ لأن الراء حرف مكرر قوي فجلب للإمالة، وغيره ليس كذلك، فبعدت الإمامة.
قوله: (كَالِتَامَى وَرَمَى) و﴿الْأَيْمَى﴾ ⁽³⁾ و﴿انْبِئْ﴾ ⁽⁴⁾ و﴿إِخْدَى﴾ ⁽⁵⁾ و﴿ضِيزَى﴾ ⁽⁶⁾ و﴿سِيمَا﴾ ⁽⁷⁾ إلى غير ذلك.
و﴿رَمَى﴾ ⁽⁸⁾، و﴿سَعَى﴾ ⁽⁹⁾، و﴿وَفَضَى﴾ ⁽¹⁰⁾، و﴿هَدَى﴾ ⁽¹¹⁾، و﴿هَدَيْكُمْ﴾ ⁽¹²⁾، إلى غير ذلك.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - "ن" كتاب التيسير، باب ذكر الفتح والإمالة و بين اللفظين (ص: 208-209)، والبصرة، باب ذكر ما أمل أبو عمرو من جميع ما ذكرنا (ص: 388)، والكافي، باب الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين (ص: 64).

(3) - النور: 32 من قوله -تعالى-: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ﴾.

(4) - آل عمران: 36 من قوله -تعالى-: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنَّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾.

(5) - القصص: 27.

(6) - النجم: 22 من قوله -تعالى-: ﴿تِلْكَ إِذًا فِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾.

(7) - الفتح: 29.

(8) - الأنفال: 17 من قوله -تعالى-: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾.

(9) - البقرة: 203 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾.

(10) - الإسراء: 23 من قوله -تعالى-: ﴿وَفَضَىٰ رُبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾.

(11) - البقرة: 1 من قوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ﴾.

(12) - الحجرات: 17 من قوله -تعالى-: ﴿أَنْ هَدَيْكُمْ لِلَايْمِ﴾.

ومن الأسماء: ﴿هُدًى﴾⁽¹⁾، و﴿عَمًى﴾⁽²⁾، و﴿غُرًى﴾⁽³⁾،
و﴿سِوًى﴾⁽⁴⁾، و﴿مُفْتَرًى﴾⁽⁵⁾، وما أشبه ذلك.
و﴿هُدَاًى﴾⁽⁶⁾، و﴿وَمَحْيَاًى﴾⁽⁷⁾، و﴿مَثْوَاًى﴾⁽⁸⁾، هذه الثلاثة أيضا
فيها الوجهان.

ويظهر من كلام الحافظ في التيسير أنه استثنائها، ولم يستثنها في غيره،
وكذلك: ﴿مَرَضَاتٍ﴾ كما قدمنا الخلاف فيها⁽⁹⁾.

[59/ت]

ثم قال: / (وَفِي الَّذِي رُسِمَ بِالْيَاءِ):

أي: الخلاف عن ورش أيضا فيما رسم بالياء، مما ألفه مجهولة الأصل،
وذلك كـ ﴿مَتَبًى﴾⁽¹⁰⁾، و﴿عَلًى﴾⁽¹¹⁾، و﴿إِلًى﴾⁽¹²⁾.

-
- (1) - البقرة: 1 من قوله -تعالى-: ﴿بِهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.
(2) - فصلت: 43 من قوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾.
(3) - آل عمران: 156.
(4) - طه: 57 من قوله -تعالى-: ﴿مَكَانًا سِوًى﴾.
(5) - سبأ: 43 من قوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا مَا هَذَا إِلَّا إِفْكٌ مُّفْتَرًى﴾.
(6) - البقرة: 37 من قوله -تعالى-: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَاى﴾.
(7) - الأنعام: 164 من قوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَاى﴾.
(8) - يوسف: 23 من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ رَبِّى أَحْسَنَ مَثْوَاى﴾.
(9) - التيسير (ص: 202) و جامع البيان، 694/2.
(10) - البقرة: 212 من قوله -تعالى-: ﴿مَتَبًى نَصْرُ اللَّهِ آلَا إِنْ نَصَرَ اللَّهُ فَرِيقً﴾.
(11) - البقرة: 6 من قوله -تعالى-: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾.
(12) - البقرة: 13 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَیْطَانِهِمْ﴾.

فأما ﴿مَبْتًى﴾، و﴿أَبْنًى﴾⁽¹⁾ بمعنى كيف، فهما اسمان.

وأما ﴿بَلْبًى﴾⁽²⁾ فهي حرف، وليس من الحروف ما يمال في السبع غيرها.

وذكر الحافظ في هذه كلها وجهين، واختار الإمالة بين اللفظين، ونخالفه

الشيخ والإمام كما تقدم قبل⁽³⁾.

قوله: (عَدَا حَتَّى زَكَّى مِنْكُمْ إِلَى عَلَى لَدَى)، هذه الخمسة مستثناة بعد؛

لأن عدا من ألفاظ الاستثناء، ولا خلاف في أن هذه الخمسة لا تمال.

فأما ﴿حَتَّى﴾⁽⁴⁾، فكتبت بالياء؛ لأن ألفها رباعية، ولم تمل لأنها حرف،

وأما ﴿زَكَّى مِنْكُمْ﴾ في النور⁽⁵⁾، فإنه من ذوات الواو، وكتبت بالياء بالحمل

على زَكَّى الذي لم يسم فاعله.

و﴿إِلَى﴾ كتبت بالياء لانقلابها مع الضمير ياء، فيقال: إليه وإليهم،

وكذلك: ﴿لَدَى﴾، و﴿عَلَى﴾، ويعني ﴿لَدَى﴾ في المؤمن⁽⁶⁾، وأما الذي في

يوسف لم يرسم بالياء⁽⁷⁾.

(1) - البقرة: 221 من قوله -تعالى-: ﴿فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَبْنَىٰ شَيْئًا﴾.

(2) - البقرة: 80 من قوله -تعالى-: ﴿بَلْبًى مَسَّ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾.

(3) - "ن" أيضا التيسير باب ذكر الفتح والإمالة و بين اللفظين (ص: 208-209)، والبصرة، باب ذكر ما أمال أبو

عمرو من جميع ما ذكرنا (ص: 387)، والكافي باب الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين (ص: 61).

(4) - البقرة: 54 من قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾.

(5) - النور: 21.

(6) - غافر: 17 ﴿إِذْ أُلْقُوا لَدَىٰ الْحَنَاجِرِ كَظِيمِينَ﴾.

(7) - يوسف: 25 ﴿وَأَلْقَىٰ سَيِّدَهَا لَدَا الْأُتْبَابِ﴾.

[هذا هو الكلام فيها على الاختصار.

ويدخل في قوله: (رُسَمَ بِالْيَاءِ):⁽¹⁾ ﴿ضَحَى﴾ في الأعراف⁽²⁾؛ لأنه مرسوم

بالياء فيجئ فيه قولان، والمشهور فيه الفتح.

وأما الذي في سورة "طه"⁽³⁾ فهو من رؤوس الآي، فإنه يمال.

الإعراب:

(وَالْخُلْفُ): مبتدأ، وخبره: (عَنْهُ)، و(فِي أَرْيَكَهُمْ): خبر بعده، (وَمَا):

موصولة، وصلتها الجملة بعدها، (وَلَا رَاءَ): مبتدأ، وهو مبني؛ لتركيبه مع لا،

وخبره: (فِيهِ)، (عَدَا): من ذوات الاستثناء، ويستعمل مع ما، ويستعمل مع

غيرها، وينتصب ما بعده فتكون فعلا، وينخفض ما بعده فتكون حرفا، ويقل

الحفض مع ما⁽⁴⁾. وما بعد (عَدَا) محكي.

ثم قال - رحمه الله تعالى وعفا عنه -:

151) إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ دُونَ هَاءٍ وَحَرْفَ ذِكْرِيهَا لِأَجْلِ الرَّاءِ

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - الأعراف: 97 ﴿ضَحَى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾.

(3) - طه: 58 ﴿وَأَنْ يُخَشِّرَ النَّاسَ ضَحَى﴾.

(4) - قال ابن مالك - رحمه الله - في ألفيته:

وَاجْرُزْ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ *** وَبَعْدَ مَا انْصَبَ وَأَنْجِرَازَ قَدْ يَرِدْ

وَحَيْثُ جَرَّاهُمَا حَرْفَانِ *** كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصَحَّبْ مَا *** وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

"ن" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 237/2.

الشيخ: هذا الاستثناء من قوله: (وَالْخُلْفُ عَنْهُ فِي أَرْيَكِهِمْ وَمَا لَأَرْاءَ فِيهِ)، أي: إما أن يكون رأس آية، وكذلك إذا كان رأس آية مما كتب بالياء، وألفه مجهولة أو منقلبة عن واو.

قوله: (إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ دُونَ هَاءٍ)، فإنها لا خلاف في إمالتها، هذا هو الظاهر من الاستثناء، فإنه متصل.

وقال الشاطبي:

وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْآيِ (1)
فدخل فتحها، فقال:

..... قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا (2)

فيظهر منه الخلاف، والكثير بين اللفظين.

والذي وقع من ذلك رأس آية: إحدى عشرة سورة: "طه"، و"النجم"، و"المعارج"، و"القيامة"، و"النازعات"، و"عبس"، و"الأعلى"، و"الشمس"، و"الليل إذا يغشى"، و"الضحى"، و"العلق".

ووجه هذا الحكم أن رؤوس الآي مشبهة بالقوافي، فأملت لأجل ذلك.

قوله: (دُونَ هَاءٍ)، هذا استثناء من الاستثناء، أي: أن رؤوس الآي التي لا خلاف في أنها بين اللفظين إنما هي [إذا لم تتصل فيها هاء مؤنث الواحدة، فإذا

(1) - جزء من الشطر الأول من البيت 315 من متن الشاطبية، ونص البيت كاملاً:

وَلَكِنْ رُؤُوسَ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُهَا *** لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضُرْ مُكَمَّلًا

(2) - جزء من الشطر الأول من البيت المتقدم.

اتصلت فإن فيها خلافا، وذلك بَعْضٌ⁽¹⁾ في آيِّ "النازعات"، وآيِّ "والشمس وضحاها"، كلها هذه تفتح ولا تمال، وذكر أبو عمرو في هذا خلافا ضعيفا⁽²⁾.

قوله: (وَحَرَفَ ذِكْرُهَا لِأَجْلِ الرَّاءِ)، معطوف على قوله: (إِلَّا رُؤُوسَ

الآي) أي: فهو أيضا يمال بلا خلاف؛ لأجل الراء فيه، وإنما لم تمل التي معها الهاء؛ لأننا قدمنا أن رؤوس الآي مشبهة بالقوافي، فلذلك أميلت، والتي فيها الهاء لا تشبه بالقوافي؛/ لأن الهاء لا تكون حرف روي في الشعر، وإنما تكون صلة. [76/ش]

سؤال: قال الشيخ إن قيل: ما الفرق بين قوله -تعالى-: ﴿يَسْأَلُونَكَ

عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِيهَا﴾ في "الأعراف"⁽³⁾، والذي في "النازعات"⁽⁴⁾؛ لأن الذي في "الأعراف" يمال على المشهور، والذي في "النازعات" لا يمال في المشهور أيضا.

الجواب: إن الذي في "النازعات" رأس آية، والذي في "الأعراف" ليس كذلك.

الإعراب:

(إِلَّا): حرف استثناء، (رُؤُوسَ الآي): نصب به، (دُونِ): ظرف، والعامل

فيه معنى الاستثناء، (وَحَرَفَ): معطوف على (رُؤُوسَ الآي)، والعامل في (لِأَجْلِ الرَّاءِ): محذوف، أي: خالف غيره لأجل الراء التي فيه.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - جامع البيان 698/2-699.

(3) - الأعراف: 187.

(4) - النازعات 41.

ثم قال - رحمه الله وعفا عنه -:

152) وَاَقْرَأْ ذَوَاتِ الْوَاوِ بِالْإِضْجَاعِ لَدَى رُؤُوسِ الْآيِ لِلِاتِّبَاعِ

الشيخ: كلامه في هذا البيت فيما وقع من ذوات الواو المرسومة بالياء رأس

آية، قال: وذلك أربعة ألفاظ: لفظ: ﴿وَالضُّجَى﴾⁽¹⁾، و﴿الْفُؤَى﴾⁽²⁾،

و﴿سَجَى﴾⁽³⁾، و﴿ضَحَى﴾⁽⁴⁾ منكرا.

قال بعض الشيوخ: ويلتحق بالأسماء على رأي: ﴿سُدَى﴾⁽⁵⁾. قال: ولم أر

أحدا من القراء ذكره في الأسماء.

الثانية من ذوات الواو والتي وقع الخلاف بين القراء في إمالتها، وإنما الذي

ذكروا أربعة أسماء: ﴿الْعَلَى﴾⁽⁶⁾، و﴿الْفُؤَى﴾، و﴿الضُّجَى﴾، و﴿الرَّبَّوْأُ﴾⁽⁷⁾

عند غير نافع.

قال: فمنهم من أمالها على الإطلاق، ومنهم من لم يملها إلا إذا كانت رأس

آية، ومنهم نافع - رحمه الله تعالى - في: ﴿سَجَى﴾ في قوله - تعالى -: ﴿وَالْيَلِ

(1) - ضحى: 1.

(2) - النجم: 5 ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾.

(3) - الضحى: 2 ﴿وَالْيَلِ إِذَا سَجَى﴾.

(4) - طه: 58 ﴿وَأَنْ يُخْشَرَ النَّاسُ ضَحَى﴾.

(5) - القيامة: 35 ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدَى﴾.

(6) - طه: 3 من قوله - تعالى -: ﴿تَنْزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾.

(7) - البقرة: 277 من قوله - تعالى -: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾.

إِذَا سَجَى⁽¹⁾، و﴿الْفَوَى﴾ في "والنجم"، و﴿الضُّجَى﴾ في ﴿وَالضُّجَى﴾
وَالْيَلِ إِذَا سَجَى⁽²⁾، و﴿ضَحَى﴾ في "الأعراف"⁽³⁾، و﴿الْعَلَى﴾ في "طه"⁽³⁾
أيضا.

فأما ﴿سَجَى﴾ فهو من سجا يسجو إذا سكن، ومنه قيل: طرف ساج،
أي: لا يتحرك، وكثيرا ما يمدح به الشعراء، فيقولون: فيه طرف مريض، وعين
مريضة.

قال الشاعر:

بِهَا مِنْ مَهَاةِ الرَّمْلِ عَيْنٌ مَرِيضَةٌ وَفِي رَشْفِهَا لِلآثِمِ الْمَنْ وَالسَّلْوَى⁽⁴⁾

وأما ﴿الضُّجَى﴾: فهو من ذوات الواو؛ لأنك تقول ضحوة.

وأما ﴿الْفَوَى﴾: فهو جمع قوة.

وأما ﴿الْعَلَى﴾: جمع علو، ككُبرى وكُبر.

وأما ﴿سُدَى﴾ على ما قال ذلك الشيخ من سدا يسدو، إذا أهمل، فمعنى

قولهم: إبل سدَى، مهملة لا راعى لها⁽⁵⁾.

(1) - الضحى: 2.

(2) - الأعراف: 98.

(3) - طه: 3.

(4) - لم أقف له على قائل، وقد عرضته على الشاعر الأستاذ الفقيه محمد مستقيم، فأقام وزنه
وشكله بما كتبه به.

(5) - في مختار الصحاح مادة: "سدَى": "إبل سدَى أي: مهملة".

قوله: (بِالِضُّجَاعِ)، أي: بين اللفظين.

قوله: (لَدَى رُؤُوسِ الْآيِ)، مفهومه أنها في غير رؤوس الآي لا تمال، هذا

صحيح فيخرج/ منه ﴿ضَحَى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾⁽¹⁾.

قوله: (لِلْإِتْبَاعِ)، أشار إلى العلة في ذلك، وقال: (لِلْإِتْبَاعِ)، ومعناه: لتنقاد

رؤوس الآي وتتشاكل؛ لأنك إذا أملت قبلها وبعدها ما ألفه منقلبة عن ياء،

وفتحت ما ألفه عن واو، كنت قد خالفت بين رؤوس الآي، وهي كالتقوافي لا

تختلف، ومذهب الحافظ أبي عمرو اختيار الإمامة⁽²⁾.

وأما مكى وابن شريح فلم يذكر في ذلك إلا الفتح على الأصل⁽³⁾.

الإعراب:

(أَقْرَأُ): أمر، (ذَوَاتِ): مفعول، وعلامة النصب فيه الكسرة؛ لأنه جمع

ذات، (بِالِضُّجَاعِ): متعلق ب(أَقْرَأُ)، وكذلك: (لَدَى رُؤُوسِ الْآيِ)، وكذلك:

(لِلْإِتْبَاعِ).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

153) وَالْأَلِفَاتِ اللَّائِي قَبْلَ الرَّاءِ مَخْفُوضَةٌ فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ

154) كَالدَّارِ وَالْأَبْرَارِ وَالْفَجَّارِ وَالْجَارِ لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارٍ

(1) - الأعراف: 98.

(2) - جامع البيان 698/2-699.

(3) - "ن" التبصرة باب ذكر مذهب نافع وابن كثير في جميع ما ذكرنا من الإمامة وبين اللفظين.

(ص:387)، والكافي، باب الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين. (ص:64).

الشيخ: كلامه في هذا البيت في الإمالة لأجل الكسرة بعد الألف، فاعلم أن ورشا يميل الألف في ذلك بثلاثة شروط:

– الأول: أن تكون الكسرة في الراء.

– الثاني: أن تكون كسرة إعراب لا كسرة بناء.

– الثالث: لا يفصل بينها وبين الألف فاصل، نحو: ﴿الْبَدَارِ﴾⁽¹⁾ كما

قال؛ لأن الكسرة ههنا في الراء، وهي للإعراب، ولم يفصل بينهما وبين الألف بفواصل.

[فإن كانت في غير الراء لم توجب شيئاً نحو: ﴿صَلَّصَل﴾⁽²⁾،

و﴿مَقَابِ﴾⁽³⁾، و﴿عَادِ﴾⁽⁴⁾، وشبهه.

وكذلك إذا كانت كسرة بناء نحو: ﴿مَنْ أَنْصَارِي﴾⁽⁵⁾، و﴿فَلَا تُمَارِ﴾⁽⁶⁾،

و﴿الْجَوَارِ﴾⁽⁷⁾، على أن ابن شريح ذكر الإمالة في ﴿مَنْ أَنْصَارِي﴾⁽⁸⁾.

(1) – ص: 45 من قوله – تعالى: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الْبَدَارِ﴾.

(2) – الرحمن: 12 من قوله – تعالى: ﴿خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْعَبْجَارِ﴾.

(3) – الرعد: 30 من قوله – تعالى: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَقَابٍ﴾.

(4) – البقرة: 172 من قوله – تعالى: ﴿بِمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾.

(5) – آل عمران: 51.

(6) – الكهف: 23.

(7) – الرحمن: 22.

(8) – الكافي، باب الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين. (ص: 64).

وكذلك إذا فصل بينهما وبين الألف فاصل⁽¹⁾، نحو: ﴿كَافِرٌ بِهِ﴾⁽²⁾،
و﴿الْكَوَافِرِ﴾⁽³⁾، وكذلك: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾⁽⁴⁾؛ لأن الحرف المشدد من حرفين،
ففصل المدغم الأول بين الألف والراء⁽⁵⁾.

قوله: (وَالْأَلِفَاتِ)، مخفوفة بالعطف على قوله: (ذَوَاتِ)، وهو من جمع
المؤنث السالم، و(الْأَلَفَاتِ): جمع التي، ويجمع على اللاتي.
وقوله: (مَخْفُوضَةً)، حال من الراء؛ احترازاً من أن يكون مكسورة؛ لأن
الخفض من ألقاب الإعراب.

قوله: (فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ)، حشو لا فائدة فيه؛ لأن الخفض لا يكون إلا
في آخر الأسماء.

وقوله: ﴿وَالْجَارِ﴾⁽⁶⁾، يعني في النساء.

وقوله: (لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارٍ)، فذكر فيه الخلاف ولم يرجح، واختار الحافظ

بين اللفظين⁽⁷⁾، وذكر فيه الإمام بين اللفظين لا غير⁽⁸⁾.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - البقرة: 40.

(3) - الممتحنة: 10.

(4) - النساء: 12.

(5) - "ن" الكافي، باب الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين، (ص: 62).

(6) - النساء: 36.

(7) - التيسير في القراءات السبع، باب ذكر الفتح والإمالة وبين اللفظين (ص: 216).

(8) - الكافي في القراءات السبع، باب الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين، (ص: 62).

وذكر الشيخ الوجهين الفتح وبين اللفظين، ويظهر منه ترجيح الفتح؛ لأنه قال: "الفتح مذهب أبي الطيب"⁽¹⁾.

وهو المرتضى عنه مذهب شيخه أبي الطيب⁽²⁾.

فهذا هو الخلاف في الجاري في لفظ: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾⁽³⁾ فوجه

الفتح جمعا بين اللغتين، وخصصه لأنه موصوف بـ ﴿ذِي﴾ فكأن الراء متوسطة، إذ الصفة والموصوف شيء واحد.

قوله: (لَكِنْ فِيهِ خُلْفٌ جَارٍ)، هكذا هي الرواية الصحيحة، ويروى (وَفِي

كِلَا الْجَارِ الْخِلَافُ جَارٍ)⁽⁴⁾، وهذا من تجنيس اللفظ وقد تقدم مثله.

الإعراب:

(اللَّائِي): نعت، لـ (الْأَلِفَاتِ): مبني، وقيل صلة (اللَّائِي).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

155) وَالْكَافِرِينَ مَعَ كَافِرِينَ بِالْيَأِ وَالْخُلْفُ بِجَبَّارِينَ

(1) - التبصرة، باب ذكر مذهب نافع وابن كثير في جميع ما ذكرنا من الإمالة وبين اللفظين. (ص: 390).

(2) - أبو الطيب: عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، مؤلف "الإرشاد في القراءات" وغيره، وهو والد أبي الحسن مؤلف "التذكرة" ولد سنة: (309هـ) وتوفي بمصر سنة: (389هـ) من مصادر ترجمته: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: 199) وغاية النهاية في طبقات القراء 470/1.

(3) - النساء: 36.

(4) - وهي رواية الحضرمي، وهي الرواية الأولى عن المصنف؛ إذ وَقِفَ عليها بخط الناظم، "ن" تحقيق متن الدرر (ص: 54).

الشيخ: كلامه في هذا البيت في إمالة جمع المذكر السالم.
وقوله: (وَالْكَافِرِينَ)، معطوف على قوله: (وَاقْرَأْ ذَوَاتِ الْوَاوِ)، أي: واقرأ ﴿الْكَافِرِينَ﴾⁽¹⁾ مع ﴿الْكَافِرِينَ﴾⁽²⁾ بالإضجاع.

قوله: (وَالْكَافِرِينَ مَعَ كَافِرِينَ)، يريد معرفاً كان أو منكراً.
قوله: (بِالْيَاءِ)، احترازاً منه بالواو.

سؤال: إن قيل: ما الفرق بين ﴿الْكَافِرِينَ﴾ و﴿الظَّالِمِينَ﴾، في أن هذا الألف بعده توالي الكسرات وهذا كذلك؟

والجواب: أن ﴿الْكَافِرِينَ﴾ الكسرة في الراء، وهذا ليس كذلك.
ويقال: ما الفرق بينه وبين ﴿الْصَّافِرِينَ﴾؛ لأن الكسرة في الراء؟
قال: الفرق بينهما أن ﴿الْكَافِرِينَ﴾ كثير الدور؛ فخفف بالإمالة.
وقوله: (وَالْخُلَفُ بِجَبَّارِينَ)، ولم يرجح، وهذا الخلاف عن الحافظ، واختار بين اللفظين⁽³⁾.

وأما الشيخ والإمام: فلم يذكر فيه غير الإمالة بين اللفظين⁽⁴⁾.
ويقال: لم أميل؟ وما الفرق بينه وبين ﴿الْكَافِرِينَ﴾؟

(1) - البقرة: 33.

(2) - آل عمران: 100.

(3) - التيسير، باب ذكر الفتح والإمالة وبين اللفظين. (ص: 216).

(4) - التبصرة، باب ذكر مذهب نافع وابن كثير في جميع ما ذكرنا من الإمالة وبين اللفظين. (ص: 390)، والكافي، باب الفتح والإمالة وما هو بين اللفظين. (ص: 62).

يقال الفرق: إن هذا أميل بالحمل على المفرد؛ لأنه ممال.

الإعراب:

(بِالْيَاءِ): في موضع الحال، (وَالْخُلْفُ): مبتدأ، (بِجَبَّارِينَ): خبر، والباء ظرفية.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

156) وَرَا وَهَا يَا ثُمَّ هَا طَهَ وَحَا وَبَعْضُهُمْ حَا مَعَ هَا يَا فَتَحَا

الشيخ: كلامه في هذا البيت في حروف التهجي الواقعة في أوائل السور،

قال: فاعلم أن الحروف تنقسم عنده إلى ثلاثة أقسام:

- قسم: لا بد من إمالته.

- وقسم: لا بد من فتحه.

- وقسم: فيه خلاف.

فالأول: الراء من ﴿الْمَرْبِ﴾، و﴿الْبَرْ﴾.

والثاني: الياء من ﴿يَسِيَّ﴾، والطاء من ﴿طَسِيَّ﴾، و﴿طَسِمَّ﴾، وكذلك

الام من ﴿آلَمَّ﴾.

والثالث: الحاء من ﴿جَمَّ﴾، والهاء يا من ﴿كَهَيْعَصَّ﴾، والهاء من

﴿طَهَّ﴾.

قال: فاعلم أن أبا عمرو الداني لم يذكر في ذلك عن ورش إلا بين اللفظين،

وذكر الشيخ والإمام في ذلك الوجهين.

قال الشيخ: وبين اللفظين أشهر.

وقال الإمام: والفتح أكثر، وبهذا الاعتبار ذكر الناظم الخلاف⁽¹⁾.

قوله: (وَرَا وَهَا يَا)، معطوف على قوله: (ذَوَاتِ الْوَاوِ)، أي: واقرأ (رَا) و(هَآيَا) بالإضجاع.

قوله: (وَهَا يَا)، يعني في سورة: "مريم"، و(هَآ طَه)، أي: الهاء من "طه".

قوله: (وَبَعْضُهُمْ حَا مَعَ هَا يَا فَتَحَا)، إشارة إلى ما ذكرنا عن الإمام والشيخ، فوجه إمالة هذه الحروف؛ لأنها أسماء دالة على مسمياتها، وهي صور الحروف، والدليل على ذلك أنك تخبر عنها فتقول: حَاؤُك حسنة، وصادك/ محكمة، إلى غير ذلك، إلا أنها محكية غير معربة إذا وقفت عليها ولم تعطف، فإذا عطفت عليها أعربت، كأسماء الأعداد، فتقول في الوقف: "راء"، "صاد"، "ميم"، فإذا عطفت قلت: "راءٌ وصادٌ وميمٌ وقافٌ"، وكذلك في العدد تقول: "واحدٌ اثنانٌ ثلاثة"، فإذا عطفت قلت: "واحدٌ واثنانٌ وثلاثةٌ"، فأماها فرقا بينها وبين حروف المعاني.

الإعراب:

(وَبَعْضُهُمْ): مبتدأ، وخبره في قوله: (فَتَحَا)، والألف للإطلاق، و(حَا):

مفعول مقدم بـ(فَتَحَا).

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

(157) وَكُلُّ مَا لَهُ بِهِ أَتَيْنَا مِنَ الْإِمَالَةِ فَبَيْنَ بَيْنَ

(1) - جامع البيان، باب ذكر الحروف المتفرقة واختلافهم فيها فيها سورة سورة...، 1166/3. والتبصرة، ذكر اختلافهم فيما قل دوره من الحروف، (ص:532). والكافي، باب اختلافهم في فرش الحروف. (ص:152) و(ص:171).

158) وَقَدْ رَوَى الْأَزْرَقُ عَنْهُ الْمَحْضَا فِيهَا بِهَا طَهَ وَذَاكَ أَرْضَى

الشيخ: في البيت الذي قبل هذا انتهت الإمالة، وهي إمالة ورش؛ (إذ هو صاحب الباب) ⁽¹⁾، فلما فرغ منها، أخذ يبين ما أطلقه أولا في قوله: (أَمَالَ وَرَشٌ)، إلى غير ذلك مما ذكر من ألفاظ الإمالة.

[فأخبر أن إمالة ورش كلها بين اللفظين: لفظ الفتح، ولفظ الإمالة] ⁽²⁾، وهو معنى قوله: (بَيْنَ بَيْنَ)، ضربٌ من المشاكلة، وأخذٌ باللغتين من غير تغليب. قوله: (وَكُلُّ مَالَةٍ)، الضمير لورش، والضمير عائد على (مَحْضَا)، و(مَا) واقعة على ما بينه، لقوله: (مِنَ الْإِمَالَةِ).

قوله: (وَقَدْ رَوَى الْأَزْرَقُ عَنْهُ الْمَحْضَا فِيهَا)، إلى آخر البيت. أن أبا يعقوب الأزرق، يوسف بن عمرو بن يسار، ويقال: يسار الأزرق، روى عن ورش الإمالة المحضة، وهي الخالصة في الهاء من ﴿طَهَ﴾ وذكر قبل هذا أنها بين اللفظين، وفيها وجه ثالث، وهو الفتح لم يذكره، وذكره الحُصْرِي في قصيدته، حيث قال: **إِمَالَةٌ وَرَشٌ كُلُّهَا غَيْرُ مَحْضَةٍ سِوَى الْهَاءِ مِنْ "طَهَ" وَلِلْفَتْحِ أَسْتَجْرِي** ⁽³⁾ فوجه الإمالة المحضة جمعا بين اللغتين، ولا معنى للتخصيص، اعلمه.

قوله: (فِيهَا)، يعنى: في الإمالة.

قوله: (وَذَاكَ أَرْضَى)، أي: أختار، وهمزته للمتكلم، وهو الناظم عفا الله عنه.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - البيت 132 من القصيدة الحصرية، (ص: 121).

الإعراب:

(وَكُلُّ): مبتدأ، وخبره في الظرف، وهو: (بَيْنَ بَيْنَ)، والفاء جواب لـ(كُلُّ)،
(وَمَا): موصولة، وصلتها: (أَتَيْنَا)، والعائد به، و(الْمَحْضَا) مفعول بقوله
(رَوَى)، و(ذَلِكَ): مفعول مقدم بـ(أَرْضَى).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

159) وَأَقْرَأُ جَمِيعَ الْبَابِ بِالْفَتْحِ سِوَى هَارٍ لِقَالُونَ فَمَحْضَهَا رَوَى

160) وَقَدْ حَكَى قَوْمٌ مِنَ الرُّوَاةِ تَقْلِيلَ هَا يَا عَنْهُ وَالتَّوَرَاةِ

الشيخ: ذكر في هذا البيت المفهوم في قوله: (أَمَالَ وَرَشَّ مِنْ) كذا وكذا

مفهومه: أن قالون لا يميله، فبينه ههنا.

فقال: (وَأَقْرَأُ جَمِيعَ الْبَابِ بِالْفَتْحِ سِوَى)، الألف واللام للعهد، والمعهود

باب الإمالة، وذكر في هذا لقالون الإمالة المحضة في سورة براءة: ﴿عَلَى شَبَا

جُرْفٍ هَارٍ﴾⁽¹⁾.

وذكر فيه الحافظ وجهين آخرين: الفتح وبين اللفظين عن الحلواني، قال:

وبالإمالة المحضة آخذ⁽²⁾.

وذكر الشيخ والإمام فيه الإمالة المحضة لا غير، وهو المشهور، وعليه اعتمد

الناظم رحمه الله تعالى⁽³⁾.

(1) - التوبة: 110.

(2) - جامع البيان، 1161/3.

(3) - التبصرة، باب ذكر اختلافهم فيما قل دوره من الحروف، (ص: 531)، والكافي، باب
اختلافهم في فرش الحروف. (ص: 124).

قوله: (وَقَدْ حَكَى قَوْمٌ مِنَ الرُّوَاةِ)، إلى آخر البيت.

أما (هَا يَا) فذكر الحافظ فيها عن قالون وجهين كما قال من طريق الحلواني، وأبي نسيط، وكذلك ذكر الشيخ والإمام⁽¹⁾.

وأما (التَّوْرَةُ) فذكر فيها الحافظ أيضاً وجهين: الإمالة بين بين، والفتح. قال: وبين اللفظين أشهر⁽²⁾.

وذكر عنه الشيخ والإمام بين اللفظين لا غير، هذا هو المشهور⁽³⁾. فأما (التَّوْرَةُ) فإن ألفها منقلبة عن ياء، وأصلها وُورِيَّةٌ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، فصارت وُورَاةً، فأبدلت الواو الأولى تاء، كما قالوا: ترات ووراة، فصارت (تَوْرَة)، فهذا الكلام في هذا الموضع.

الإعراب:

(اِقْرَأْ): أمر، (جَمِيعٌ): مفعول، (البَابِ): مضاف إليه، (بِالْفَتْحِ): متعلق به، (سِوَى): استثناء، (هَارٍ) محكي، (لِقَالُونِ): متعلق ب(اِقْرَأْ)، (مَحْضَهَا): مفعول مقدم ب(رَوَى)، (تَقْلِيلِ): مفعول ب(حَكَى).
ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

161 فَصْلٌ وَلَا يَمْنَعُ وَقْفُ الرَّاءِ إِمَالَةُ الْأَلِفِ فِي الْأَسْمَاءِ

162 حَمَلًا عَلَى الْوَصْلِ وَإِعْلَامًا بِمَا قَرَأَ فِي الْوَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَ

الوقف على
الراء في
الأسماء

(1) - جامع البيان 1334/3، والبصرة، (ص: 455)، والكافي، (ص: 91).

(2) - "ن" جامع البيان 956/3.

(3) - "ن" التبصرة 389، والكافي (ص: 91).

الشيخ: هو يذكر في هذا الفصل حكم الألف الممالة في الوصل لأجل الكسرة ما حكمها في الوقف إذا ذهبت الكسرة الموجبة للإمالة، ويذكر فيه ما يمنع الإمالة بعد موجبها.

فقال: (فَصْلٌ وَلَا يَمْنَعُ وَقْفُ الرَّاءِ)، أي: سكون الراء في الوقف.

قوله: (إِمَالَةُ الْأَلِفِ فِي الْأَسْمَاءِ)، الألف واللام في الأسماء للعهد، والمعهود الأسماء المتقدمة في قوله قبل: (مَخْفُوضَةٌ فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ). وهذا الذي ذكر هو المشهور عن ورش، وحكى عنه داود بن أبي طيبة الوقف بالتفخيم من غير إمالة كقالون.

قوله: (حَمَلًا عَلَى الْوَصْلِ)، إشارة إلى العلة في ذلك؛ أي: بالحمل على الوصل؛ لأن الوقف عارض.

قوله: (وَأَعْلَامًا بِمَا)، إلى آخر البيت. أي: وليعلمك أن قراءته في الوصل إنما هي بالترقيق والإمالة؛ لئلا تعتقد أنك إذا سمعته يقف عليها بالتفخيم إن قرأته في الوصل كذلك.

(وقد قال بعض من تكلم في هذا المعنى في أبيات:

[79/ش]

الْقَوْلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى النَّهَارِ وَشِبْهِهِ / كَالْوَاحِدِ الْقَهَّارِ
فَذَكَرَ الْخِلَافَ فِيهِ يَجْرِي هَلْ هُوَ بِالْإِشْبَاعِ أَوْ بِالْقَصْرِ
فَمَا رَوَيْنَا عَنْ شُيُوخِ الْمَعْرِفَةِ وَجْهَيْنِ جَيِّدَيْنِ كُنْ مُتَّبِعَهُ

وَرَجَّحَ الْقَصْرُ لِأَجْلِ الْكَسْرِ هَذَا إِغْلَالٌ فِيهِ فَافْهَمْ وَادْرِي⁽¹⁾

فتكلم في هذه الأبيات في الوقف على الرء الواقعة في الأسماء⁽²⁾.

الإعراب:

(فَصْلٌ): خبر لمحدوف، (وَقُفُّ): فاعل (يَمْنَعُ)، (إِمَالَةٌ): مفعول

به، (حَمَلًا): مصدر في موضع المفعول من أجله، وبه يتعلق (عَلَى
الْوَصْلِ)، (وَإِعْلَامًا): معطوف، وبه يتعلق (بِمَا).

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

163) وَيَمْنَعُ الْإِمَالَةَ السُّكُونُ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفُ بِهَا يَكُونُ

[62/ت]

164) وَالْخُلْفُ فِي/وَصْلِكَ ذِكْرَى الدَّارِ وَرُقِّقَتْ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ

الشيخ: ذكر في هذا البيت ما يمنع الإمالة بعد موجبها فقال: فاعلم

أن المانع لها هو السكون، قال: وهو على قسمين: (متصل ومنفصل.

فالم متصل: هو التنوين)⁽³⁾، ويأتي بعد.

(1) - من الأبيات المتداولة، ولم أقف لها الآن على قائل، وقد عرضتها على الشيخ الدكتور عبد الهادي حميتو فلم يحضره قائلها، وقال لي: معناها لا يستقيم؛ لنقصان التوسط؛ لأنه حيثما ذكر القصر والإشباع إلا ويذكر معهما التوسط.

² - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

والمنفصل: سائر السكون نحو: ﴿مُوسَىٰ أَلْكِتَبَ﴾⁽¹⁾، و﴿مُوسَىٰ

أَلْهَدَىٰ﴾⁽²⁾، و﴿عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ﴾⁽³⁾، وشبهه.

فأما قوله: (وَيَمْنَعُ الْإِمَالَةَ السُّكُونُ فِي الْوَصْلِ)، نحو: ﴿مُوسَىٰ

أَلْكِتَبَ﴾ ومن ذلك: ﴿إِلَىٰ أَلْهَدَىٰ إِيْتِنَا﴾⁽⁴⁾؛ لأن أصله ائتنا بهمزتين: همزة

الوصل، وهمزة الأصل، فوقع قبله لفظ: ﴿أَلْهَدَىٰ﴾ وآخره ألف ساكن، فلما

اتصلت الكلمة سقطت الألف التي هي ألف الوصل، على قاعدتها، وبقيت

الألف من ﴿أَلْهَدَىٰ﴾ ساكنة، وهمزة الأصل ساكنة، فسقطت الألف لالتقاء

الساكنين، وأبدل ورش همزة من جنس حركات ما قبلها ألفاً؛ لأجل حركات

البدال وهي الفتحة، وحقق قالون همزة على الأصل.

فلا إمالة فيه في الوصل، هذا هو المشهور عن ورش، ورويت عنه الإمالة فيه

على أنه إنما حذف الألف المبدلة من همزة الوصل، وهو شذوذ لا وجه له فاعلم

ذلك.

قوله: (وَالْوَقْفُ بِهَا يَكُونُ)؛ لأن المانع يَعدَم في الوقف، فإذا عُدِم ارتفع

المنع.

(1) - البقرة: 52.

(2) - غافر: 53.

(3) - البقرة: 86.

(4) - الأنعام: 71.

وقوله: (وَالْخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ذِكْرَى الدَّارِ)، يريد قوله -تعالى- في سورة
"ص": ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾⁽¹⁾.

قال الشيخ فيها: هل ترقق الراء في الوصل أو تفخم؟؛ لأن الخلاف فيها هل
تمال أم لا؟؛ لأن الألف التي تكون فيها الإمالة تسقط في الوصل لا محالة، فإذا
سقطت سقطت الإمالة ضرورة.

قال: ولم يذكر الخلاف أبو العباس بن حرب⁽²⁾، قال وهذا منه وهم.
قال: والذي حمله على ذلك أنه رأى أن الراء رقت لأجل إمالة فتحتها
لإمالة الألف، فلما سقطت الألف سقطت الإمالة من فتحتها، فرجعت إلى
أصلها من التفخيم.

قال الشيخ: وهذه الراء قبلها سبب، وبعدها سبب، فلما سقط البعدي،
بقي القبلي، فرقت لأجله، وأغفل أبو العباس الذي قبلها، ولهذا قال الناظم:
(وَرُقِّقَتْ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ)⁽³⁾.

قوله: (وَصْلِكَ ذِكْرَى الدَّارِ)، وفيه رواية: (وَالْخُلْفُ فِي الْوَصْلِ بِذِكْرَى
الدَّارِ)⁽⁴⁾.

(1) - ص: 45.

(2) - أبو العباس بن حرب: أحمد بن محمد بن سعيد، أخذ القراءات عن أبي داود سليمان بن نجاح، وحازم بن محمد، وأبي الحسن العباسي، وكان من أهل الحذق والتجويد، صنف كتاب التقريب في القراءات السبع، وتصدر للإقراء ياشيلية أخذ عنه نجية بن يحيى وابن خير، وبقي إلى حدود الأربعين وخمسمائة، من مصادر ترجمته: معرفة القراء الكبار (ص: 272-273) وغاية النهاية 1/115-116.

(3) - "ن" القصد النافع (ص: 268) والفجر الساطع 3/310.

(4) - وهي رواية المكناسي والبلغيفي، كما في تحقيق متن الدرر (ص: 54-55) للدكتور توفيق العبقرى.

الإعراب:

(الإِمَالَةُ): مفعول مقدم، (السُّكُونُ): فاعل (يَمْنَعُ)، (فِي الْوَصْلِ) متعلق بـ(يَمْنَعُ) كذلك، (وَالْوَقْفُ): مبتدأ، وخبره: (يَكُونُ)، و(يَكُونُ): بمعنى يقع، تامة، (وَالْخُلْفُ فِي وَصْلِكَ): مبتدأ وخبره، (وَرُقِّقْتُ): مبني لما لم يسم فاعله، (فِي الْمَذْهَبِ): متعلق به، (الْمُخْتَارِ): نعت لـ(الْمَذْهَبِ).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

165 (فَإِنْ يَكُ السَّاكِنُ تَنْوِينًا وَفِي مَا كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالْفَتْحِ قِفْ

166 نَحْوُ قُرَى ظَاهِرَةً وَجَاءَ إِمَالَةُ الْكُلِّ لَهُ أَدَاءٌ

الشيخ: ذكر في هذا البيت القسم الثاني من أقسام الساكن وهو التنوين،

فقال: (فَإِنْ يَكُ السَّاكِنُ)، إلى آخر ما ذكر، وذلك مثل: ﴿هُدًى﴾⁽¹⁾،

و﴿عَمًى﴾⁽²⁾، و﴿مُفْتَرًى﴾⁽³⁾، و﴿غُرًى﴾⁽⁴⁾، و﴿عَسْ مَوْلًى﴾⁽⁵⁾،

و﴿مُصَبًى﴾⁽⁶⁾، و﴿مُسَمًى﴾⁽⁷⁾، و﴿أَذًى﴾⁽⁸⁾، و﴿سُدًى﴾⁽⁹⁾، وشبه ذلك.

(1) - البقرة: 1.

(2) - فصلت: 43 من قوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾.

(3) - القصص: 36 من قوله -تعالى-: ﴿قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرًى﴾.

(4) - آل عمران: 156 من قوله -تعالى-: ﴿أَوْ كَانُوا غُرًى﴾.

(5) - الدخان: 41 من قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَسْ مَوْلًى شَيْئاً﴾.

(6) - محمد: 15 من قوله -تعالى-: ﴿وَأَنهَارٍ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَبًى﴾.

(7) - البقرة: 281 من قوله -تعالى-: ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًى قَاتِلُوهُ﴾.

(8) - البقرة: 195 من قوله -تعالى-: ﴿أَوْ يَهْ أَذًى مِّنْ رَّأْسِهِ﴾.

(9) - القيامة: 35 من قوله -تعالى-: ﴿أَيَحْسَبُ إِلَّا نَسْلُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾.

واعلم أن في ذلك في الوقف ثلاثة مذاهب:

- **الأول:** الفتح في الكل، ووجهه أن الألف الموقوف عليها هي التنوين، والمحدوفة للساكنين الألف الأصلية.

- **المذهب الثاني:** الإمالة في الجميع، ووجهه أن الألف الموقوف عليها هي الأصلية، والمحدوف للساكنين ألف التنوين.

- **الوجه الثالث:** الفرق بين ما كان في موضع نصب، فيوقف عليه بالفتح، وبين ما كان في موضع رفع أو خفض، فيوقف عليه بالإمالة، ووجه هذا المذهب بالحمل على الأسماء الصحيحة؛ لأن الألف الموجود في الأسماء الصحيحة المنسوبة في حالة الوقف ألف التنوين.

ولا بد من فتح والوقف على غير المنصوب بالإمالة، وجعلها الألف الأصلية/، وبيان ذلك أن أصل ﴿هُدًى﴾ هُدًى بياء مضمومة منونة، فاستثقلت [80/ش] فيها الضمة فحذفت، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكنًا، فحذفت الياء وبقي التنوين، فلما وقفت عليه أبدلت من التنوين ألفًا، فلما أبدلتها ذهب التنوين. فهل يُرَدُّ الألف الأصلي ويسقط ألف التنوين فيكون ممالًا؟، أو أنه ساقط على كل حال؟، والموقوف عليه ألف التنوين، فلا إمالة فيه البتة، هذا هو الكلام فيها على الاختصار.

وإن شئت قلت: أصل ﴿هُدًى﴾ هُدًى، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا، وبعده التنوين ساكن، فحذفت الألف للالتقاء الساكنين، وبقي التنوين.

فمن نظر إلى الألف الموقوف عليها هي الأصلية أmaal كما قدمنا، ومن نظر إلى أنها ألف التنوين؛ لأن التنوين موجود في الوصل لم يمل، ومن تعارض عنده النظر -أَنْ تَوَسَّطَ- ففرق بين المنصوب وغيره.

قوله: (فَإِنْ يَكُ السَّاكِنُ تَنْوِينًا)، أي: نون التنوين، وحذَفَ النُّونَ من (يَكُ)، والأولى إثباتها.

قال الشيخ: جواب الشرط محذوف يدل عليه (فَبِالْفَتْحِ قِفِ)، والتقدير: فإن يك الساكن تنوينا فبالفتح قف، هذا أحد الأقوال الثلاثة.

وقوله: (وَفِي مَا كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالْفَتْحِ قِفِ)، هذا هو المذهب الثاني.
 وقوله: (نَحْنُ قُرَى ظَاهِرَةً)⁽¹⁾، هذا مثال المنصوب؛ لأنه مفعول بـ﴿جَعَلْنَا﴾، وكذلك: ﴿أَوْ كَانُوا غُرَى﴾⁽²⁾ خبر كان.

والمخفوض في ﴿قُرَى﴾ مثل: ﴿قُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾⁽³⁾، فيوقف عليه

بالإمالة/.

والمرفوع نحو: ﴿وَلَوْ لَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾⁽⁴⁾.

(1) - سبأ: 18 ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا قُرَى ظَاهِرَةً﴾.

(2) - آل عمران: 156.

(3) - الحشر: 14.

(4) - العنكبوت: 53.

قوله: (وَجَاءَ إِمَالَةُ الْكُلِّ)، أي: إمالة ذلك كله من غير تفريق بين منصوب ولا مرفوع ولا مخفوض، والمشهور التفريق والله تعالى أعلم.

قوله: (لَهُ)، أي: لورش.

وقوله: (أَدَاءً)، أي: في حال الأداء.

الإعراب:

(السَّاكِنُ): اسم كان، و(تَنْوِينًا): خبرها، و(قِفِ): أمر، وكسر للضرورة،

وبه يتعلق (فِي مَأَ)، وصلة (مَا): كان، وخبرها: (مَنْصُوبًا)، و(إِمَالَةً): فاعل بـ(جَاءَ)، (لَهُ): متعلق به، (أَدَاءً) مصدر.

ثم قال — رحمه الله تعالى ورضي عنه —:

167) الْقَوْلُ فِي التَّرْقِيقِ لِلرَّاءَاتِ مُحَرَّكَاتٍ وَمُسَكَّنَاتٍ

القول في ترفيق
الراءات

الشيخ: هذا الباب باب الراءات، قال: وهو من أصعب أبواب القراءة،

فينبغي للقارئ أن يحتفظ عليه، ويعمل فكره فيه، ويحضر بذهنه، كالنداء في

السَّحَر⁽¹⁾، ويعمل هاجسه فيه، ويتشبث رُوعُه به تشبث الظل بالشجرة، ولا

ينبغي له تركه ملغى سدى، فإنَّ ذلك لا يزيده إلا بعدا، ومع الإعمال يحتمل الخيبة

والنجابة، ولا يحتمل النجابة مع الإهمال، ولا الدراية مع الإقلال⁽²⁾.

(1) — أي: أن ينتبه انتباه آكل السحور المريد للصيام لنداء الأذان وقت السَّحَر.

(2) — أي: إذا كان ممن يعمل به ويتقنه يحتمل أن يصيب ويخطئ، ولا يصل إلى الصواب من يهمله.

قال: والكلام فيه في عشرة مواضع:

- الأول: في التفخيم والترقيق لغة.

- وفي معنهما اصطلاحا.

- وفي أصل (الراء).

- وفي أقسامها.

- وفي العلة الموجبة لترقيقها.

- وفي الحالة التي تراعى⁽¹⁾ فيها تلك العلل.

- وفي المعنى الذي من أجله روعيت مع التقدم لا التأخير.

- وفي ما يمنع من الترقيق مع موجه.

- وفيما يعد حصينا في هذا الباب وما لا يعد.

- وفي حكمها في الوقف.

فأما الترقيق: فمعناه التحقير والتضعيف، وكان هذا المعنى حسيا.

ومعنى التفخيم: ضده، وهو التعظيم والتغليظ.

ومعنى الترقيق عند القراء: أن تنحو بالراء نحو أسفل اللسان، كالكسرة.

ومعنى التفخيم: أن تنحو بالراء نحو الحنك الأعلى، كالحرف المستعلي.

وأما الأصل فيها: فهو التفخيم، والدليل على ذلك الافتقار وعدمه،

والخصوص والعموم.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

وأما أقسامها: فأربعة: مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، وساكنة، ذكرها
الناظم كلها عفا الله عنه وغفر له.

وأما السبب الموجب لترقيقها: فقالوا شيئان: الكسرة اللازمة، والياء
الساكنة اللازمة، وزاد بعض: وقوع الألف بعدها مماله، نحو: ﴿الْفُرَى﴾⁽¹⁾
و﴿إِشْتَرَى﴾⁽²⁾، و﴿ذِكْرَى﴾⁽³⁾، وشبهه، وهذه الزيادة بينة.

واللازم احترازا من أن يكون عارضا، فإن كان عارضا فإنه لا يوجب ترقيقا
وذلك نحو: ﴿لِرَفِيكٍ﴾⁽⁴⁾، و﴿بِرَبِّ﴾⁽⁵⁾ و﴿لِرَبِّكَ﴾⁽⁶⁾ و﴿بِرَسُولٍ﴾⁽⁷⁾،
و﴿بِرَازِفِينَ﴾⁽⁸⁾.

[والياء العارضة نحو: ﴿فِي رَبِّهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾]⁽⁹⁾، وشبهه.

وأما ما بقي من الفصول فيذكر مع حروف الكتاب إن شاء الله تعالى.

(1) - الأنعام: 93 من قوله -تعالى-: ﴿وَلْيُنْذِرْ أُمَّ الْفُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾.

(2) - التوبة: 112 من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ إِشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾.

(3) - الأنعام: 69 من قوله -تعالى-: ﴿وَلَكِنَّ ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

(4) - الإسراء: 93 من قوله -تعالى-: ﴿وَلَسْ نُوْمِنَ لِرَفِيكٍ﴾.

(5) - الأعراف: 120 من قوله -تعالى-: ﴿قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(6) - المدثر: 7 من قول الله -تعالى-: ﴿وَلِرَبِّكَ بَاصِبِينَ﴾.

(7) - الصف: 6 من قوله -تعالى-: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِيهِ مِنَ بَعْدِي﴾.

(8) - الحجر: 20 من قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِفِينَ﴾.

(9) - التوبة: 45 وما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قوله: (أَلْقُولُ فِي التَّرْقِيقِ)، أي: في هذا الباب؛ ليبين لك فيه ما يرقق من الرءات وما لا يرقق؛ إذ ذكر صاحب الكتاب كل ذلك.

قوله: (لِلرَّاءَاتِ مُحَرَّكَاتٍ)، المحركة تدخل فيه المفتوحة، والمضمومة، والمكسورة، والساكنة، قسم واحد.

الإعراب:

(مُحَرَّكَاتٍ): حال من (الرَّاءَاتِ)، (وَمُسَكَّنَاتٍ): عطف عليه.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

168) رَقَقَ وَرَشَّ فَتَحَ كُلَّ رَاءٍ وَضَمَّهَا بَعْدَ سُكُونِ يَاءٍ

169) نَحَوُ خَيْرًا وَبَصِيرًا وَالْبَصِيرُ وَمُسْتَطِيرًا وَبَشِيرًا وَالْبَشِيرُ/ [81/ش]

الشيخ: يبين في هذا الباب أن ورشا يرقق الرء بعد الأسباب التي ذكر، وفي ضمنها أن قالون يفتحها.

قوله: (فَتَحَ كُلَّ رَاءٍ وَضَمَّهَا)، أي: رقق فتحها وضمها إذا كانت بعد ياء ساكنة.

قوله: (بَعْدَ سُكُونِ يَاءٍ)، مفهومه أنها إذا تحركت بغير السكون لا توجب ترقيقا، نحو: ﴿الْخَيْرَاتِ﴾⁽¹⁾.

(1) - المؤمنون: 57 من قوله -تعالى-: ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ﴾، هكذا في النسختين معا:

﴿الْخَيْرَاتِ﴾، ولعل الصواب -والله أعلم- ﴿الْخَيْرَةُ﴾ فهي التي ينطبق عليها ما ذكر الشارح.

قوله: (بَعْدَ سُكُونِ يَاءٍ)، مفهومه أنها إذا تأخرت ساكنة لا توجب

شيئا أيضا، نحو: ﴿لَا رَيْبَ﴾⁽¹⁾، و﴿فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ﴾⁽²⁾ وشبهه.

وإنما لا توجب شيئا إذا تحركت؛ لأن حركتها مقدرة بعدها، فهي

فاصلة بينها وبين الراء، قال سيبويه: "الحركات مقدرة بعد الحروف"⁽³⁾.

وإنما لا توجب إذا تأخرت؛ لأنها قد أدبرت عن الراء وتولت عنها،

وإذا تقدمت أقبلت على الراء بكليتها فأوجبت؛ إذ ليس المقبل كالمدبر؛

ولأن حركة الراء فاصلة بينها وبين الياء كما قدمنا من أنها مقدرة بعدها.

وإنما رقت هذه الراء وأخرجت عن أصلها لهذه الأسباب؛ طلبا

للمجانسة والمشاكلة؛ وليعمل اللسان عملا واحدا؛ لأن الكسرة والياء

يطلبان من الفم أسفله، والراء تطلب في حالِ تَفْخِيمِهَا من الفم أعلاه،

ففيه تنافر، فرقت لهذه العلة.

(1) – البقرة: 01.

(2) – الحج: 05.

(3) – لم أفق على كلام سيبويه المذكور بلفظه في الكتاب، لكنني وجدت في مبحث باب الراء كلاما نفيسا في هذا المعنى، "ن" الكتاب 136/4.

قوله: نحو: ﴿خَيْرًا﴾⁽¹⁾، و﴿بَصِيرًا﴾⁽²⁾، وكذلك: ﴿فَدِيرًا﴾⁽³⁾، وما أشبه ذلك.

و﴿الْبَصِيرُ﴾⁽⁴⁾ مثال المضمومة، [و﴿الْبَشِيرُ﴾⁽⁵⁾]: مثال أيضا للمضمومة [٦].

الإعراب:

(رَقَّقَ): ماضٍ، (وَرَشَ): فاعل، (فَتَحَ): مفعول، (وَضَمَّهَا): معطوف.
(وَبَعْدَ): متعلق بـ(رَقَّقَ)، وغيره محكي.
ثم قال - رحمه الله وعفا عنه -:

170) وَالسَّيْرَ وَالطَّيْرَ وَفِي حَيْرَانَ خُلْفٌ لَهُ حَمَلًا عَلَى عِمْرَانَ

قوله: (وَالسَّيْرَ)، هذا مثال لما بعد الياء، وهي حرف لين.
وقوله: (وَفِي حَيْرَانَ خُلْفٌ)، يعني: هل يفخم أو يرقق؟، ولم يذكر ترجيحاً، والمشهور الترقيق.

(1) - النساء: 35 من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾.

(2) - النساء: 57 من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾.

(3) - النساء: 148 من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عُبُورًا فَدِيرًا﴾.

(4) - الأنعام: 51 من قوله -تعالى-: ﴿فَلْهَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾.

(5) - يوسف: 96 من قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا أُنْجِيَ الْأَبْشِيرُ﴾.

(6) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قال الشاطبي - رحمه الله تعالى -:

..... وَحَيْرَانٌ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضُ تَقَبُّلًا⁽¹⁾

قوله: (لَهُ)، يعني لورش.

قوله: (حَمَلًا عَلَى عِمْرَانَ)، أشار إلى العلة الموجبة لتفخيمه فقال: (حَمَلًا

عَلَى عِمْرَانَ)، وَحُمِلَ عليه لقرب الشبه الذي بينهما في اللفظ، ولم يخالفه إلا في حركات أوله، هذا مفتوح وهذا مكسور.

قال بعض المتأخرين: وذلك أن وجه/ تفخيمه أنه مذكر، وتأنيته: حَيْرَى [64/ت]

على وزن: فَعَلَى، وهو مرقق، وفخم المذكر مبالغة للفرق بين المذكر والمؤنث.

الإعراب:

(وَفِي حَيْرَانَ): متعلق بمحذوف؛ لأنه خبر المبتدأ بعده، وهو: (خُلْفٌ)،

و(لَهُ): متعلق بـ(خُلْفٌ)، و(حَمَلًا): مفعول من أجله، وبه يتعلق المجرور بعده.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

171) وَبَعْدَ كَسْرِ لَازِمٍ كَنَاطِرُهُ وَمُنْدِرٌ وَسَاحِرٌ وَبَاسِرُهُ

ذكر في هذا البيت السبب الثاني وهي الكسرة اللازمة فقال: (وَبَعْدَ كَسْرِ

لَازِمٍ)، وهو معطوف على قوله: (بَعْدَ سُكُونِ يَاءٍ)، أي: ورقق ضمها وفتحها أيضا بعد كسر لازم.

(1) - الشطر الثاني من البيت رقم: 347 من متن الشاطبية، وأوله: "وَفِي شَرِّ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلُّهُمْ..."

قوله: (لازم)، احترازاً من العارض، والعارض نحو: ﴿بِرَّآدَيْ﴾⁽¹⁾،

﴿بِرَّسُولٍ﴾⁽²⁾، وشبهه.

وإنما لم يجب العارض تريقاً في هذا الباب؛ لأن الراء حرف قوي مكرر، لا يخرج عنه أصله إلا القوي.

وانظر كيف ذكر اللازم في الكسرة، ولم يذكره في الياء، وكان حقه أن يذكره؛

لأن الياء العارضة لا توجب شيئاً نحو: ﴿فِي رَيْبٍ﴾ و﴿فِي رَسُولٍ إِلَهٍ﴾⁽³⁾ واجتزأ بذكره في الكسرة والله أعلم.

قوله: كـ ﴿نَاطِرَةً﴾⁽⁴⁾ إلى آخره، وكذلك ما أشبهه.

الإعراب:

(لازم): نعت لـ (كسِرٍ)، و(وَمُنْدِرٌ): معطوف محكي، وكذلك ما بقي.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

172) إِذَا سَكَنَ ذُو اسْتِعْلَاءٍ بَيْنَهُمَا إِلَّا سُكُونُ الْخَاءِ

173) فَإِنَّهَا قَدْ فُخِّمَتْ كَمِصْرًا وَإِصْرُهُمْ وَفِطْرَتٍ وَوَقْرًا

(1) - النحل: 71 من قوله -تعالى-: ﴿فَمَا أَلَدِينَ فُضِّلُوا بِرَّآدَيْ رِزْفِهِمْ﴾.

(2) - الصف: 6 من قوله -تعالى-: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِيهِ مِنَ بَعْدِي﴾.

(3) - الأحزاب: 21 من قوله -تعالى-: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

(4) - القيامة: 22 من قوله -تعالى-: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾.

الشيخ: ذكر في هذا البيت ما يمنع من الترقيق بعد موجهه، وهو سكون حرف الاستعلاء بين الكسرة والراء، فقال: (إِلَّا إِذَا سَكَنَ ذُو اسْتِعْلَاءٍ بَيْنَهُمَا)، فإنه يفخمها؛ لأن أصل الاستثناء أن يكون متصلا، وقد بين ذلك، ولم يكتف بدليل الخطاب، وفي ضمنه أنه إذا سكن غير المستعلي لا يمنع من الترقيق، هذا صحيح على مذهب الداني⁽¹⁾.

قوله: (إِذَا سَكَنَ)، مفهومه إذا تحرك، الحكم ماذا؟.

الجواب: أن الحكم حينئذ التفخيم، سواء كان مستعليا أو غير مستعل؛ لأنه لا يكون فاصلا حصينا بحركته، وإنما الذي ليس بجائل حصين الساكن غير المستعلي، والساكن المستعلي إذا كان خاء.

قوله: (إِلَّا إِذَا سَكَنَ ذُو اسْتِعْلَاءٍ)، والحروف المستعلية سبعة، يجمعها قولك: "قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ".

وإنما لا تمنع الخاء وهي مستعلية، لأنها مهموسة، والفرق بينها وبين الصاد؛ لأن الصاد قوية في الإطباق.

وإنما منع من الترقيق حرف الاستعلاء، وذلك أن المطلوب بالترقيق كما قدمنا المناسبة، وإذا رقت الراء مع المستعلي كانت فيه منافرة أيضا؛ لأنه يطلب من الفم أعلاه، والترقيق يطلب من الفم أسفله، فردت إلى أصلها من التفخيم.

(1) - "ن" جامع البيان في القراءات السبع 777/2.

قوله: (كَمِصْرًا)، هو في مواضع⁽¹⁾، و﴿إِصْرَهُمْ﴾ في الأعراف⁽²⁾، و﴿بِطَرَتَ اللَّهُ﴾⁽³⁾، وكذلك ﴿فِطْرًا﴾ في الكهف⁽⁴⁾، وكذلك ﴿وَفِرًّا﴾⁽⁵⁾ وشبهه، ولو أتى غيرُ هذه مع الراء لمنَعَ كهي. ومثال الخاء: ﴿إِخْرَاجًا﴾⁽⁶⁾.

الإعراب:

العامل في (إذا): جوابها، وخبر أن: (قَدْ فُحِّمَتْ).

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

174) وَفُحِّمَتْ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَإِرمَ وَفِي التَّكْرِيرِ بَفَتْحٍ أَوْ بِضَمِّ

175) وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ وَإِنْ حَالَ أَلْفٌ وَبَابُ سِتْرًا فَتَحُ كُلُّهُ عُرْفٌ

قوله: (وَفُحِّمَتْ فِي الْأَعْجَمِيِّ):

أي: في الاسم الأعجمي على حذف الموصوف.

(1) - في خمسة مواضع، منها موضع البقرة في الآية 60 في قوله - تعالى -: ﴿إِهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ﴾.

(2) - الأعراف: 157: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾.

(3) - الروم: 29 من قوله - تعالى -: ﴿بِطَرَتَ اللَّهُ إِلَهِيَ قَطَرًا النَّاسَ عَلَيْهَا﴾.

(4) - الكهف: 92 من قوله - تعالى -: ﴿ءَاتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ فِطْرًا﴾.

(5) - الذاريات: 2 من قوله - تعالى -: ﴿بِالْحَمَلَتِ وَفِرًّا﴾.

(6) - نوح: 18 من قوله - تعالى -: ﴿وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾.

وذلك نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾⁽¹⁾، و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾⁽²⁾، و﴿عِمْرَانَ﴾⁽³⁾،

وإِسْرَافِيلَ، وشبهه.

وقوله: (وَفُحِّمْتُ فِي الْأَعْجَمِيِّ)، يعني مع وجود السبب.

قوله: (وَأِرَمٌ)⁽⁴⁾، يظهر منه أنه غير أعجمي؛ لأن العطف يقتضي المغايرة،

قال الشيخ: وهو اسم أعجمي، وإنما عطفه إشارة إلى تأكيد ثبوت الحكم؛ لأنه روي فيه الترقيق، لكنه ضعيف.

قوله: (وَفِي التَّكْوُرِ)، أي: إذا تكررت الراء بفتح، نحو: ﴿فِرَارًا﴾⁽⁵⁾ أو

بضم نحو: ﴿الْفِرَارُ﴾⁽⁶⁾.

وإنما فحمت في الاسم المعجم؛ لأن هذه الأسماء ممنوعة من التصريف، ولو

رققت لخرجت عن تلك القاعدة؛ لأن الإمالة باب من التصريف، وفحمت في

التكرار؛ لما في الترقيق من المنافرة، والمطلوب المناسبة.

(1) - البقرة: 123 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾.

(2) - البقرة: 39 من قوله -تعالى-: ﴿يَبْنِيهِ إِسْرَآءِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي﴾.

(3) - آل عمران: 33 من قوله -تعالى-: ﴿وَأَلَّ عِمْرَانَ﴾.

(4) - الفجر: 7 ﴿إِرَمَ ذَاتِ الْإِعمَادِ﴾.

(5) - الكهف: 18 من قوله -تعالى-: ﴿لَوْ إِطْلَعَتْ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾.

(6) - الأحزاب: 16 من قوله -تعالى-: ﴿فَلَن يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ بَرَزْتُمْ مِّنْ أَلْمُوتِ أَوْ الْفِتْلِ﴾.

قوله: ﴿وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ﴾، أي: وفحمت قبل المستعلي، وإن حال بينهما ألف، نحو: ﴿الصِّرَاطَ﴾⁽¹⁾، و﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾⁽²⁾، و﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ﴾⁽³⁾، ونحو: ﴿الْإِشْرَاقِ﴾⁽⁴⁾ وشبهه.

قوله: ﴿وَإِنْ حَالُ أَلِفٍ﴾، تأكيد، وإنما لم يمنع الألف ههنا؛ لأنه ضعيف هوائي، ومفهومه إذا حال غير الألف فإنه يمنع، وهذا هو الذي ذكره أبو عمرو⁵. وذكر غيره أن حيلولة الألف وغيره سواء، تفخم الراء معها، وذلك نحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽⁶⁾ في حال الوصل، وهو الذي ذكر أبو محمد مكي⁽⁷⁾. وذكر ابن شريح فيها الوجهين⁽⁸⁾.

قوله: ﴿وَبَابُ سِتْرًا﴾:

المسألة: اعلم أن بَابَ سِتْرًا هو ما كان على وزن "فِعْلًا"، وهو: ﴿سِتْرًا﴾⁽¹⁾ و﴿ذِكْرًا﴾⁽²⁾ و﴿إِمْرًا﴾⁽³⁾ و﴿حِجْرًا﴾⁽⁴⁾ و﴿وَصِهْرًا﴾⁽⁵⁾ و﴿وِزْرًا﴾⁽⁶⁾.

(1) - الفاتحة: 5.

(2) - الفاتحة: 6.

(3) - الشورى: 50.

(4) - ص: 17 من قوله - تعالى -: ﴿يُسَبِّحُ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾.

5 - "ن" جامع البيان، 2/775-776.

(6) - النساء: 89.

(7) - "ن" التبصرة (ص: 409-410).

(8) - "ن" الكافي (ص: 75).

فهذا الباب فيه خلافات: فذهب الحافظ إلى تفخيمها كلها⁽⁷⁾.

وذهب الشيخ إلى ذلك إلا ﴿صِهْرًا﴾، فذكر فيه الوجهين⁽⁸⁾.

وأما الإمام: فذهب فيه إلى التفخيم والترقيق⁽⁹⁾.

وذكر الحافظ فيها الترقيق وضعفه⁽¹⁰⁾.

وهو معنى قوله: (وَبَابُ سِتْرًا فَتَحُ كُلُّهُ عُرْفٌ)، أي: الفتح هو المعروف

المشهور.

ووجه التفخيم فيها قالوا: وذلك أن هذه الراء قبلها ساكن، وبعدها ساكن،

والفتحة ضعيفة ليست بجائلة حصينة، ففخمت لتتقوى وتمنع من التقاء ساكنين،

بخلاف الراء في ﴿ذِكْرٌ﴾⁽¹¹⁾ المرفوع.

(1) - الكهف: 87 من قوله -تعالى-: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾.

(2) - البقرة: 199 من قوله -تعالى-: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾.

(3) - الكهف: 70 من قوله -تعالى-: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾.

(4) - الفرقان: 22 من قوله -تعالى-: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّخْجُورًا﴾.

(5) - الفرقان: 54 من قوله -تعالى-: ﴿فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾.

(6) - طه: 98 من قوله -تعالى-: ﴿فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْفِيلَةِ وِزْرًا﴾.

(7) - "ن" التيسير (ص: 237).

(8) - قال: وقرأت له بالوجهين في "صهرا" التبصرة، (ص: 411-412).

(9) - الكافي في القراءات السبع (ص: 76).

(10) - "ن" جامع البيان جامع البيان في القراءات السبع 778/2-779.

(11) - الأعراف: 62 من قوله -تعالى-: ﴿أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

وليست ﴿فِطْرًا﴾⁽¹⁾ من هذا/ لأجل حرف الاستعلاء.

وليست ﴿سِرًّا﴾⁽²⁾ من ذلك لأنه مدغم وهو مرقق.

الإعراب:

(وَفُحِّمَتْ): فعل ماض وعلامة، مبني للمفعول، وبه يتعلق المجروران،

(وَبَفْتَحَ): و(فِي التَّكْوِينِ): (وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ): ب(فُحِّمَتْ). (وَبَابُ) مبتدأ، وخبره في قوله: (فَتَحَ كُلَّهُ عُرْفًا)، وفيه رواية: "أَلِفٌ"⁽³⁾.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

176) وَرَقِّقِ الْأُولَى لَهُ مِنْ بَشَرٍ وَلَا تُرَقِّقْهَا لَدَى أُولَى الضَّرَرِ

177) إِذْ غَلَبَ الْمُوجِبُ بَعْدَ الثَّقَلِ حَرْفَانِ مُسْتَعْلٍ وَكَأَلْمُسْتَعْلِ

قوله: (وَرَقِّقِ الْأُولَى لَهُ)، أي: الراء الأولى لورش من ﴿بَشَرٍ﴾ أراد قوله -

تعالى - في المرسلات: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرِّ﴾⁽⁴⁾ جمع شررة، وهي كبقرة وبقر، والشررة: ما يسقط من النار عند الوُزْيِ⁽⁵⁾.

قوله: (وَلَا تُرَقِّقْهَا لَدَى أُولَى الضَّرَرِ)، أي: لا ترقق أيضا الراء الأولى من

قوله - تعالى -: ﴿أُولَى الضَّرَرِ﴾⁽⁶⁾ في النساء.

(1) - الكهف: 92.

(2) - البقرة: 233 من قوله - تعالى -: ﴿وَلَكِنَّ لَّا تُؤَاغِدُوهُنَّ سِرًّا﴾.

(3) - وهي رواية الحضرامي والبلغيني، ووجهه عند المكناشي، "ن" متن الدرر (ص: 55).

(4) - المرسلات: 32.

(5) - يقال وَرَى الزُّنْدُ يَرِي بالكسر وَرِيًّا، إِذَا خَرَجَتْ نَارُهُ، "ن" مختار الصحاح، مادة: "ورى".

(6) - النساء: 94.

وأما الثانية فيهما: فمارقة فيهما معا على كل حال؛ لأنهما مكسورتان. والموجب لترقيقها في ﴿بِشْرَرٍ﴾ الكسرة التي بعدها في الراء، لا التي قبلها في الباء؛ لأن الشين فاصل بينهما بحركته، وإنما روعي ههنا السبب البعدي لوقوعه/ في حرف [83/ش] مكرر، وقد ذكره بعد هذا.

قوله: (إِذْ غَلَبَ الْمُوجِبُ)، أخذ يفرق بين ترقيقها في ﴿بِشْرَرٍ﴾، وتفخيمها في ﴿الضَّرَرِ﴾.

ومعناه أن الراء في ﴿الضَّرَرِ﴾ قبلها مستعل، وفتحها كالمستعلي، بخلاف الراء من ﴿بِشْرَرٍ﴾، والعلل إذا اجتمعت أوجبت، وإن كانت ضعيفة في الانفراد. وكأن هذا التعليل ضعيف، ولذلك أسند في الفرق إلى نقل الرواية، كذلك في الموضعين فقال: (إِذْ غَلَبَ الْمُوجِبُ بَعْدَ النَّقْلِ)، أي: بعد نقل الرواية وثبوتها. والفرق بين ﴿بِشْرَرٍ﴾ أيضا، و﴿عَلَى سُرُرٍ﴾⁽¹⁾، أن الراء في ﴿سُرُرٍ﴾ قوية مضمومة.

الإعراب:

(الأُولَى): مفعول، و(لَهُ): بِ(رَقَّقَ)، [وَمِنْ بِشْرَرٍ] كذلك، و(مِنْ): بمعنى في، و(لَدَى): متعلق بِ(لَا تُرَقِّقُ)، (إِذْ): للتعليل حرف، (غَلَبَ): فعل ماضٍ، (الْمُوجِبُ): مفعول مقدم⁽²⁾، و(حَرْفَانِ): فاعل بِ(غَلَبَ)، و(مُسْتَعْلٍ): بدل

(1) - الحجر: 47 في قوله - تعالى -: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مَّتَّفِيلِينَ﴾.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

من (حَرْفَانِ)، بدل المفصل من الجمل، وعلامة رفعه تقدير الضمة في الياء المحذوفة؛ إذ أصله مستعلي. (وَكَاَلُمُسْتَعْلٍ) معطوف.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

178) وَكُلُّهُمْ رَقَقَهَا إِنْ سَكَنْتَ مِنْ بَعْدِ كَسْرِ لَازِمٍ وَاتَّصَلَتْ

179) إِلَّا إِذَا لَقِيَهَا مُسْتَعْلٍ وَالْخُلْفُ فِي فَرْقٍ لِفَرْقٍ سَهْلٍ

الشيخ: كلامه في هذا البيت في الراء الساكنة (إذا كانت قبلها كسرة) ⁽¹⁾، فقال: (وَكُلُّهُمْ).

واعلم أنها ترقق لجميع القراء، نافع وغيره، بثلاثة شروط:

- الأول: أن تكون بعد كسرة.

- الثاني: أن تكون الكسرة لازمة.

- الثالث: أن تكون الكسرة متصلة.

وفيه شرط رابع على النفي: أن لا يقع بعدها حرف استعلاء. وذلك نحو:

﴿شِرْعَةً﴾ ⁽²⁾، و﴿فِي مِرْيَةٍ﴾ ⁽³⁾، و﴿فِرْعَوْنَ﴾ ⁽⁴⁾، و﴿وَأَنْذِرْهُمْ﴾ ⁽⁵⁾،

و﴿فَبَشِّرْهُمْ﴾ ⁽⁶⁾، وشبهه.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - المائدة: 50 من قوله -تعالى-: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾.

(3) - هود: 18 من سورة هود من قوله -تعالى-: ﴿بَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ﴾.

(4) - البقرة: 49 من قوله -تعالى-: ﴿وَأَعْرِفْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾.

(5) - مريم: 38 من قوله -تعالى-: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ فُضِيَ الْأَمْرُ﴾.

(6) - آل عمران: 21 من قوله -تعالى-: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

فإن كانت الكسرة عارضة منفصلة أو متصلة، لم توجب شيئاً، نحو:
﴿يَبْنِي إِرْكَبَ مَعَنَا﴾⁽¹⁾.

أما في حالة الوصل فإن الكسرة منفصلة في كلمة أخرى، وأما في الابتداء:
فإن الكسرة عارضة أيضاً؛ لأنها تفقد في الوصل؛ إذ هي همزة الوصل فتفخم.
وأما إذا لقيها المستعلي، فإنها تفخم أيضاً للمناسبة، وذلك نحو:
﴿فِرْطَاسٍ﴾⁽²⁾، و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾⁽³⁾، و﴿إِعْرَاضاً﴾⁽⁴⁾، وإن حال ألف كما
تقدم، و﴿فِرْفَةٍ﴾⁽⁵⁾.

وإنما اتفق على ترقيقها بعد الكسرة؛ لأن الراء الساكنة لا حركة لها، والكسرة
التي قبلها كأنها فيها؛ لأنها مقدرة بعد الحرف الذي هي فيه كما قدمنا.
قوله: (وَكُلُّهُمْ)، أي: وكل القراء.
قوله: (وَاتَّصَلَتْ)؛ احترازاً من الانفصال نحو: ﴿يَبْنِي إِرْكَبَ مَعَنَا﴾
كما قدمنا، و﴿آمَ إِرْتَابُوْا﴾⁽⁶⁾.

(1) - هود: 42.

(2) - الأنعام: 8 من قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي فِرْطَاسٍ﴾.

(3) - الأنعام: 36 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾.

(4) - النساء: 127 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ إِمْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾.

(5) - التوبة: 123 من قوله -تعالى-: ﴿قُلْ لَا تَجْرَ مِنْ كُلِّ فِرْفَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾.

(6) - النور: 48.

قوله: (إِلَّا إِذَا لَقِيَهَا مُسْتَعْلٍ)، فإنها تفخم، واكتفى ههنا بدليل الخطاب، ولم يكتف به فيما تقدم.

وقوله: (وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ)، أراد قوله -تعالى- في الشعراء، ﴿بَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾⁽¹⁾ ولم يرجح، والمشهور الترقيق؛ لأن حرف الاستعلاء انخفض فلم يمنع من الترقيق، وهذا هو الفرق السهل.

الإعراب:

(وَكُلُّهُمْ): مبتدأ، (رَقَّقَهَا): في موضع الخبر، و(مِنْ بَعْدٍ): بـ(سَكَنَتْ)، والعامل في (إِذَا): محذوف، تقديره: فإنها تفخم. (وَالْخُلْفُ): مبتدأ، وخبره في: (فِرْقٍ)، و(لَفَرِقٍ): بمحذوف، تقديره: ثبت (لَفَرِقٍ)، أو بنفس (الْخُلْفُ)، و(سَهْلٍ) نعت للفرق.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

180) وَقَبْلَ كَسْرَةٍ وَيَاءٍ فَخَمَا فِي الْمَرْءِ ثُمَّ قَرَبَةٍ وَمَرِيَمَا

181) إِذَا لَا اعْتِبَارَ لِتَأْخُرِ السَّبَبِ هُنَا وَإِنْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ

182) وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ فِي بَشَرٍ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي مُكَرَّرٍ

قال الشيخ: إن قيل: لأي شيء ذكر هذه المواضع ولا موجب لترقيقها،

ومعلوم أنها مفخمة؛ لأنها لا كسرة قبلها ولا ياء؟.

فالجواب: أنه إنما ذكرها لأجل الخلاف الذي فيها.

فاعلم أن في هذه المواضع مذهبين: الترقيق، والتفخيم.

(1) - الشعراء: 63.

فمذهب الحافظ في المواضع الثلاثة التفخيم لجميع القراء¹.
 ومذهب الشيخ والإمام في ﴿مَرِّمَ﴾⁽²⁾، و﴿فَرِيَّةَ﴾⁽³⁾ مضافة وغير
 مضافة، إلى الترقيق للجماعة أيضاً⁽⁴⁾.
 قال: أبو جعفر بن الباذش، قال أبي - رضي الله عنه -: والوجهان
 صحيحان⁽⁵⁾.
 وأما ﴿أَلَمَرَّ﴾ في الموضعين في البقرة والأنفال⁽⁶⁾، فذكر فيهما الشيخ
 والإمام الوجهين: التفخيم والترقيق⁽⁷⁾.
 قال الشيخ: والمشهور عنه الترقيق، وقال الإمام: والتفخيم أكثر وأحسن،
 ومذهب أبي عمرو التفخيم فيها كما قدمنا، هذا هو الخلاف في هذه المواضع.
 فوجه الترقيق نظراً إلى الياء والكسرة البعدية، قياساً على القبلية.
 ووجه التفخيم أن/ هذه الراء بعدها السبب، وهو لا يراعى إلا إذا كان قبل
 هذا إذا كانت الياء ساكنة، فكيف بها متحركة، ولو أوجبت الياء المتحركة، لكان

[66/ت]

¹ - جامع البيان 784/2.

(2) - البقرة: 86 من قوله - تعالى -: ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾.

(3) - البقرة: 258 من قوله - تعالى -: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ فَرِيَّةَ﴾.

(4) - التبصرة: (ص: 408) والكافي: (ص: 76).

(5) - "ن" الإقناع في القراءات السبع: "باب الراءات، (ص: 328).

(6) - الموضع الأول: البقرة: 101 من قوله - تعالى -: ﴿بَيْنَ أَلَمَرَّ وَزَوْجِهِ﴾ والموضع الثاني: في

الأنفال: 24 من قوله - تعالى -: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ أَلَمَرَّ وَقَلْبِهِ﴾.

(7) - التبصرة: (ص: 408)، والكافي: (ص: 76).

ذلك في حال تقدمها أولى؛ لأنها حينئذ أقوى. فكان يرقق ﴿الْخَيْرَةَ﴾⁽¹⁾ وشبهه.

وأما الكسرة فلا تراعى أيضاً/ بعد، ولو روعيت؛ لرقق ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾⁽²⁾ [84/ش] و﴿مَرْفِئاً﴾⁽³⁾، وشبههما.

قال الشيخ: فيقال لهؤلاء: إن ادعيتم هذه الرواية، فالتفخيم هو المروي فيها، وإن ادعيتم القياس فلا مدخل له في القراءة.

ومما يقوي هذا المعنى قول الإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى -:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ أَلِيا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلًا
وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ فَذُنُوكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً⁽⁴⁾
يعني التفخيم.

قوله: إِذْ لَا اِعْتِبَارَ لِتَأْخُرِ السَّبَبِ هُنَا وَإِنْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ

حكى عن بعض العرب أنهم يقولون: ضَعُفْتُ مِنَ الْكِبَرِ، فيميلون فتحة الباء

لأجل كسرة الراء، وهو معنى قول الشاطبي:

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ⁽⁵⁾

(1) - القصص: 68.

(2) - آل عمران: 54 من قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾.

(3) - الكهف: 16 من قوله -تعالى-: ﴿وَيَهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُمْ مَّرْفِئًا﴾.

(4) - البيتان 353 و354 من متن الشاطبية

(5) - الشطر الأول من البيت رقم 354 من متن الشاطبية.

قوله: (وَإِنَّمَا اعتُبِرَ فِي بِشَرِّهِ)، أشار إلى الفرق بينها وبين ﴿بِشَرِّهِ﴾؛

لكونه روعي فيه السبب البعدي؛ لأنه وقع في حرف مكرر وهو الراء، مع ثبوت الرواية فاعلم ذلك.

الإعراب:

(وَقَبْلَ): العامل فيه: (فَحَمًا)، وهو فعل وفاعل، والضمير لورش وقالون،

وبه يتعلق (فِي الْمَرْءِ)، و(لِتَأْخُرَ): ب(اعتبار)، وكذلك: (هُنَا)، و(لِكَوْنِهِ): ب(اعتبار).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

183) وَالْإِتِّفَاقُ أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ رَقِيقَةٌ فِي الْوَصْلِ لِلضَّرُورَةِ

الشيخ: كلامه في هذا البيت في الراء المكسورة، فقال: (وَالْإِتِّفَاقُ أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ).

قوله: (مَكْسُورَةٌ)، حال، وهو منصوب، أي: الاتفاق أنها في حال كسرها.

قوله: (رَقِيقَةٌ)، خبر (أَنَّ) أي: والاتفاق أنها رقيقة في حال كسرها.

و(رَقِيقَةٌ)، فعلية بمعنى مفعولة.

قوله: (فِي الْوَصْلِ)؛ احترازا من الوقف، ويأتي حكمها فيه إن شاء الله

تعالى.

قوله: (لِلضَّرُورَةِ)، معنى هذه الضرورة أن ذلك يؤدي إلى تنافر لا يستطاع

معه تفخيمها مكسورة، فرقت لذلك، وهذا أبين؛ لأنهم كانوا يرققونها وهي ساكنة

باعتبار تقدير الكسرة التي قبلها فيها، فإذا كانت مكسورة أولى وأحرى.

سؤال: إن قيل: ما الفرق بين الراء وحرف الاستعلاء المخفوض، فإن المنافرة أيضا موجودة، وهو الاستعلاء والكسرة.

الجواب: أن في الراء مندوحة عن التفخيم، ولا مندوحة في المستعلي.

الإعراب:

(في الوصل): متعلق بـ(رقيقة)، وللضرورة كذلك.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

184) لَكِنَّهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ وَالْمَمَالِ مِثْلُ الْمَرِّ

185) وَالْوَقْفُ بِالرَّوْمِ كَمِثْلِ الْوَصْلِ فَرْدٌ وَدَعٌ مَا لَمْ يَرِدْ لِلْأَصْلِ

الشيخ: لما ذكر في البيت الذي قبل هذا أن الراء المكسورة مرققة في الوصل

باتفاق، فُهِمَ منه أنها مفخمة في الوقف، وذلك نحو: ﴿الْبَحْرِ﴾⁽¹⁾،

و﴿الْبَصْرِ﴾⁽²⁾، وما أشبهه.

وفي الوقف على هذه خلاف، والمشهور التفخيم، واستثنى من ذلك إذا

وقعت الراء مكسورة بعد الكسرة والياء الساكنة أو الممال، وبَيَّن أنها في هذا كله

كالمروي، وهو الوصل، وبَيَّن أن الوقف فيها كلُّها مثل (المرِّ)، وهو الوصل.

(1) - البقرة: 163 من قوله -تعالى-: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾.

(2) - النحل: 77 من قوله -تعالى-: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ﴾.

فمثاله بعد الكسرة ﴿مُنْهَمِرٌ﴾⁽¹⁾، وبعد الياء ﴿خَبِيرٌ﴾⁽²⁾،

و﴿بَشِيرٌ﴾⁽³⁾، [وبعد الممال] ⁽⁴⁾﴿بِشْرٍ﴾⁽⁵⁾؛ لأنها بعد الراء المرققة، وأطلق

على المرققة مماله، وقد قدمناه.

هذا هو مذهب أبي عمرو في ﴿بِشْرٍ﴾⁽⁶⁾.

وذكر الإمام بن شريح الوقف عليها بالتفخيم ك﴿الْقَجْرِ﴾⁽⁷⁾، وغيره⁽⁸⁾.

واعلم أن كل راء يوقف عليها بالتفخيم، محركة كانت أو ساكنة بأي حركة،

إلا إذا تقدمت عليها الكسرة، أو الياء، أو الممال، لمن أخذ بالإمالة، وهو ورش.

والوقف على ﴿الْبَدَارِ﴾⁽⁹⁾ وشبهه قد تقدم.

(1) - من الآية 11 من سورة القمر، من قوله -تعالى-: ﴿بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ﴾.

(2) - من الآية 232 من سورة البقرة من قوله -تعالى-: ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(3) - من الآية 21 من سورة المائدة من قوله -تعالى-: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾.

(4) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(5) - من الآية 32 من سورة المرسلات.

(6) - "ن" له جامع البيان، 780/2.

(7) - من الآية 78 من سورة الإسراء من قوله -تعالى-: ﴿وَفُرْعَانَ الْقَجْرِ﴾.

(8) - "ن" له الكافي (ص: 75).

(9) - الرعد: 24 من قوله -تعالى-: ﴿لَهُمْ غُفْبَى الْبَدَارِ﴾.

قوله: (لَكِنَّهَا)، إلى آخر البيت. يريد الراء المكسورة كما قدمنا في المثال؛ لا الراء من حيث كانت؛ لأنه لا يجري لقالون، وإذا حمل على المكسورة سلم من الاعتراض.

قوله: (لَكِنَّهَا فِي الْوَقْفِ)، قلنا: وذلك مثل: ﴿مُنْهَمِرٍ﴾، فإذا كان قبلها غير ذلك كانت مفخمة في الوقف، نحو: ﴿الْبَحْرِ﴾⁽¹⁾، و﴿الزُّبْرِ﴾⁽²⁾، و﴿الْكَبَرِ﴾⁽³⁾، هذا هو المشهور.

وروي أن الوقف عليها ههنا بالترقيق؛ نظرا إلى الأصل.

ويرد عليه سؤال أن يقال: ما الفرق بينه وبين ﴿الْبَدَارِ﴾ وشبهه، في أن هذه في المشهور التفخيم، روعي فيها الحالة ولم ينظر إلى الأصل، وتلك فيها حالة الأصل ولم ينظر إلى الحالة، فرققت وأميلت الألف قبلها؟.

وكذلك يقال ما الفرق بينها وبين اللام في نحو: ﴿بَطَلٍ﴾⁽⁴⁾ و﴿يُوصَلٍ﴾⁽⁵⁾؛ لأنها مفخمة، فروعي فيها حالة الوصل، ولم يراع فيها ههنا؟.

(1) - الإسراء: 70 من قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾.

(2) - القمر: 43 من قوله -تعالى-: ﴿أَمْ لَكُمْ بَرَآءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾.

(3) - البقرة: 265 من قوله -تعالى-: ﴿وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾.

(4) - الأعراف: 117 من قوله -تعالى-: ﴿وَبَطَلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

(5) - البقرة: 26 من قوله -تعالى-: ﴿وَيَفْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾.

ولا جواب بين عنه، فمن هذا الوجه يرجح فيها الترقيق، ومن جهة الرواية

التفخيم، فاعلم ذلك.

قوله: (وَالْوَقْفُ بِالرَّوْمِ كَمِثْلِ الْوَصْلِ)، هنا تذكر القاعدة التي قدمنا في

باب المد، وهي أن الوقف بالروم مثل الوصل؛ لأنه بعض الحركة، والوقف بالإشمام [85/ش] مثل السكون؛ لأنه ضم الشفتين بعد الإسكان.

فإذا عرفت ذلك فما كنت تفخمه [في الوصل، فإنك تفخمه في الوقف

بالروم، وما كنت ترققه فيه رققته، وما كنت تفخمه] ⁽¹⁾ أو ترققه في الوقف بالسكون، فعلت فيه ذلك في الوقف بالإشمام.

قال: (وَالْوَقْفُ بِالرَّوْمِ كَمِثْلِ الْوَصْلِ)، يأتي بيان الروم إن شاء الله تعالى،

ومفهومه: أن الوقف بالسكون أو الإشمام ليس كالوصل، بل بخلافه كما قدمنا.

قوله: (فَرِدْ)، فعل أمر من "وَرَدَ" "يَرِدُ" إذا شرب الماء، ويستعمل في العلم

مجازا واتساعا، وقد استعمله الشاطبي - رحمه الله تعالى - حيث قال:

..... فَرِدْ غُدْرًا ⁽²⁾

وغير ذلك.

(1) - ساقط من (ش).

(2) - جزء من الشطر الثاني للبيت الثاني من باب الحذف في "كلمات تحمل عليها أشباهها" من منظومة الإمام الشاطبي: "عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف".

ووجه هذا المجاز أن الجاهل محتاج إلى العلم كحاجة الظمآن إلى الماء أو

أشد، فلهذا/ يقال: "رُدْ" أي: اشف نفسك بالعلم بالمسائل وهو مجاز بين. [67/ت]

قوله: (وَدَعْ)، أي: اترك، ولا يقال منه وَدَعَ ولا وَادِعْ، وقد اسْتُغْنِيَ عنه بـ"تَرَكَ" وَ"تَارَكَ".

قوله: (مَا لَمْ يَرِدْ لِلْأَصْلِ)، يرد يجيء، أي: اترك ما لم يرد عليك ذكره في هذا الباب بترقيق ولا تفخيم على أصله، وهو التفخيم.

قوله: (لِلْأَصْلِ)، أي: على الأصل، واللام بمعنى على، كقوله -تعالى-: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾⁽¹⁾ أي: على الأذقان.

ومنه قولهم: سقط لوجهه، أي: على وجهه، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَتَلَّهْ

لِلْجَبِينِ﴾⁽²⁾ أي: على الجبين، ﴿وَتَلَّهْ﴾ بمعنى: صرعه.

الإعراب:

(لَكِنَّهَا): استدراك ونصب، واسمها، وخبرها: (مِثْلُ الْمَرِّ)، و(فِي الْوَقْفِ):

حال، و(الْوَقْفُ): ابتداء، وخبره: (كَمِثْلِ)، (فَرْدُ): أمر، و(مَا): موصولة، وصلتها: (يُرِيدُ)، وبه يتعلق (لِلْأَصْلِ).

ثم قال -رحمه الله- وعفا عنه:

(1) - الإسراء: 108.

(2) - الصافات: 103.

186) الْقَوْلُ فِي التَّغْلِيظِ لِلَّامَاتِ إِذَا انْفَتَحْنَ بَعْدَ مُوجِبَاتِ

الشيخ: هذا باب اللامات، وهو أيضا باب كثير الشَّعْبِ⁽¹⁾ والخلاف، حتى

لا تكاد تسلم منه مسألة من الخلاف، فيجب أن يحافظ عليه غاية.

والكلام فيه في مواضع عشرة:

- الأول: الأصل في اللام.

- الثاني: في أقسامها.

- الثالث: في الأسباب الموجبة للتفخيم.

- الرابع: في شروط تلك الأسباب.

- الخامس: فيما يعد فاصلا في هذا ، وما لا يعد.

- السادس: في السكون العارض في الوقف، هل يمنع أم لا؟.

- (السابع: في انقلاب الألف الذي بعد اللام عن الياء، هل يمنع أم

لا؟)⁽²⁾.

- الثامن: في حكم اللام من اسم الله تعالى.

- التاسع: من أخذ بالتغليظ.

- العاشر: في حروف الكتاب.

(1) - الشَّعْبُ بوزن الكعب، ما تشعب وتفرق، "ن" مختار الصحاح، مادة: "شعب"

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت) ومكانه بياض.

فأما الأصل في اللام: فهو الترقيق، والتفخيم فيها فرع، والدليل على ذلك الافتقار وعدمه، والعموم والخصوص كما تقدم قبل.

قالوا: ولا يعارض ذلك باللام من أسماء الله -تعالى- بعد الفتحة والضمّة، فإنّها رقت بعد الكسرة وبعد الفتحة الممالة [عند من أمال في نحو: ﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾⁽¹⁾، فقد ثبت فيها التفخيم والترقيق⁽²⁾].

والتفخيم⁽³⁾ فيها لعلّ نذكرها⁽⁴⁾، والترقيق على الأصل.

وأما أقسامها: فأربعة أقسام كما تقدم في الراء.

وأما أسباب التفخيم: فهو مجاورتها لأحد ثلاثة أحرف، وهي: الظاء المشالة، والطاء المهملة، والصاد المهملة، هذا هو المشهور.

(1) - البقرة: 54.

(2) - قرأ السوسي في المقدم عنه، عن أبي عمرو البصري، بإمالة الراء في قوله -تعالى-: ﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾، وترقيق اللام من اسم الجلالة لمجاورته للراء المرققة، وقرأ الباقون بالتفخيم، وفي ذلك نُظِمَ: (نَرَى اللَّهَ وَيَرَى الذِّينَ وَبَابُهُ *** بِالْإِضْجَاعِ لِلْسُّوسِيِّ وَقَفًا وَمَوْصِلًا)

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(4) - انظره فيما سيأتي عند قول الناظم -رحمه الله-:

وَفُحِّمَتْ فِي اللَّهِ وَاللَّهُمَّةُ *** لِلْكُلِّ بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ

وروي أربعة زيادة الضاد المعجمة، روى ذلك ابن شريح، نحو: ﴿بَضْلُ

اللَّهِ﴾⁽¹⁾، و﴿بَضْلًا﴾⁽²⁾ عنه فيها الوجهان، والتفخيم عنه أشهر⁽³⁾.

وروي خمسة زيادة وقوعها بين حرفي استعلاء أو تاء أو طاء نحو:

﴿خَلَصُوا﴾⁽⁴⁾، و﴿خَلَطُوا﴾⁽⁵⁾، و﴿اغْلُظْ﴾⁽⁶⁾، و﴿اسْتَغْلِظْ﴾⁽⁷⁾، ذكر

الإمام ابن شريح فيها الوجهين، والتفخيم أيضا عنده أشهر⁽⁸⁾.

وروي ستة زيادة وقوعها بين ثاءين معجمتين، نحو: ﴿ثَلَاثَةٌ﴾⁽⁹⁾.

وروي مع الظاء المعجمة، فقد ذكر ذلك أبو عمرو عن شيخه أبي

الحسن⁽¹⁰⁾.

(1) - البقرة: 63 من قوله -تعالى-: ﴿قُلُوبًا بَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾.

(2) - البقرة: 197 من قوله -تعالى-: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

(3) - "ن" الكافي في القراءات السبع: (ص: 71).

(4) - يوسف: 80 من قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾.

(5) - التوبة: 103 من قوله -تعالى-: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾.

(6) - التوبة: 74 من قوله -تعالى-: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾.

(7) - الفتح: 29 من قوله -تعالى-: ﴿فَاسْتَغْلِظْ فَاسْتَوِ عَلَى سُوفِهِ﴾.

(8) - "ن" الكافي، (ص: 71)، باب تفخيم اللامات وترقيقها.

(9) - البقرة: 195 من قوله -تعالى-: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾.

(10) - "ن" جامع البيان 788/2.

وروي مع الصاد المهملة فقط. ذكر ذلك أيضا محمد بن علي⁽¹⁾، قال:
وعلى ذلك أصحاب عبد الصمد⁽²⁾.

قال أبو عمرو: وتغلّظها مع الطاء والظاد والصاد قرأت على فارس بن
أحمد⁽³⁾، (وابن خاقان)⁽⁴⁾، وسألت عن ذلك فارسا فأخبرني عن من قرأ به⁽⁵⁾.
وعلى هذا مشى الناظم، وعليه تفرعت مسائل هذا الكتاب.
وأما شروط تلك الأسباب: فنذكرها حيث تعرض لها المصنف، وكذلك ما
بقي من الفصول.

(1) - محمد بن علي بن أحمد الإمام أبو بكر الأدفوي المصري، المقرئ النحوي المفسر،
(ت388هـ) قال أبو عمرو الداني: انفرد أبو بكر بالإمامة في وقته، في قراءة نافع مع سعة علمه،
وبراعة فهمه وصدق لهجته وتمكنه من علم العربية، وبصره بالمعاني، "ن" في ترجمته: معرفة القراء
الكبار للذهبي (ص: 199).

(2) - "ن" جامع البيان، 788/2.

(3) - فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الفتح الحمصي المقرئ الضّرير، نزيل مصر،
(ت401هـ)، صاحب كتاب "المُنشأ في القراءات الثّمان"، كان أحد الحُذّاق في القراءات، من
مصادر ترجمته: معرفة القراء الكبار للذهبي (ص: 212).

(4) - ابن خاقان ساقطة من (ت) ومكانها بياض بقدر ثلاث كلمات، وابن خاقان هو: خلف بن
إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان أبو القاسم المصري المقرئ، أحد الحذّاق في قراءة ورش،
قال تلميذه أبو عمرو الداني: كان ضابطا لقراءة ورش، متقنا لها مجودا، مشهورا بالفضل والنسك،
واسع الرواية صادق اللهجة، كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقّه، توفي سنة: (402هـ)
من مصادر ترجمته: معرفة القراء الكبار للذهبي (ص: 204).

(5) - "ن" جامع البيان، 788/2.

قوله: (الْقَوْلُ فِي التَّغْلِيظِ لِلْأَمَاتِ)، أي: هذا القول أبين لك فيه ما يغلظ من اللام وما لا يغلظ، ومن يغلظ ومن لا يغلظ؛ إذ قد ذكر جميع ذلك.
قوله: (إِذَا انْفَتَحْنَ بَعْدَ مُوجِبَاتٍ)، قالوا: فيه إشعار بأن أصله الترقيق؛ لأنه لا يفتقر إلى الموجب إلا الفرع.

قوله: (لِلْأَمَاتِ)، جمعها باعتبار تكرارها/ في المواضع وليست إلاّ لاماً [86/ش] واحدة.

الإعراب:

(لِلْأَمَاتِ): ب(التَّغْلِيظِ)؛ لأنه مصدر كالتكريم، وبه يتعلق: (إِذَا)،
(انْفَتَحْنَ): فعل وفاعل، وبه يتعلق: (بَعْدَ).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه:

187) غَلَّظَ وَرْشٌ فَتَحَةَ اللَّامِ يَلِي طَاءً وَطَاءً وَلِصَادٍ مُهْمَلٍ

188) إِذَا أَتَيْنَ مُتَحَرِّكَاتٍ بِالْفَتْحِ قَبْلُ أَوْ مُسَكَّنَاتٍ

الشيخ: ضَمَّنَ هذا الكلام فصلين:

- الأول: من أخذ بالتفخيم.

- الثاني: شروطه.

فقال: (غَلَّظَ وَرْشٌ)، دليله أن قالون لا يغلظ، ويتركها على أصلها.

قوله: (فَتْحَةُ اللَّامِ)، يريد بشرط أن تكون مفتوحة، فإن سكنت أو انضمت فلا تفخم، هذا مذهب أبي عمرو رحمه الله تعالى⁽¹⁾.

(1) - جامع البيان 787/2.

وذهب ابن شريح إلى تفخيمها مضمومة كانت أو ساكنة، ففخمها في ﴿صَلِّ﴾⁽¹⁾، و﴿تَطْلُعْ﴾⁽²⁾ وشبهه⁽³⁾.
ورققها أبو عمرو⁽⁴⁾.

ووجه رواية الداني - رحمه الله - أنه لما كان التفخيم أن تنحو بالفتحة نحو الضمة، وبالألف نحو الواو، وكان ذلك متمكنا في المفتوحة، ولم يتمكن في الساكنة ولا في المضمومة.

ويُعَارِضُ أبو عمرو بتفخيم اللام الموقوف عليها بالسكون، نحو: ﴿بَطَلْ﴾⁽⁵⁾، و﴿أَنْ يُوصَلَ﴾⁽⁶⁾.

فأما المكسورة فمرفقة بالاتفاق، وذلك للضرورة التي قدمنا في الراء المكسورة. قوله: (يَلِي)، هو من ولي يلي، إذا جاور اللام أحدَ هذه الحروف الثلاثة المذكورة.

قوله: (وَلِصَادٍ مُّهِمَلٍ)، احترازا من الضاد المعجمة.
والفرق بينها وبين هذه الحروف الثلاثة عند أبي عمرو: أن الثلاثة أقرب إليها في المخرج من الضاد قليلا؛ لأن الصاد والطاء والظاء من طرف اللسان، واللام

(1) - الرحمن: 12 من قوله - تعالى -: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾.

(2) - الكهف: 87 من قوله - تعالى -: ﴿وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾.

(3) - "ن" الكافي، (ص: 71)، باب تفخيم اللامات وترقيقها.

(4) - جامع البيان 788/2.

(5) - الأعراف: 117 من قوله - تعالى -: ﴿بَوَاقٍ أَلْحَوُّ وَبَطَلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

(6) - البقرة: 26 من قوله - تعالى -: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾.

كذلك، والضاد من حفة اللسان وما يلي الأضراس، هذا مذهب القراء وجماعة،
والله أعلم.

وإن كان هذا الحكم/ بالتغليظ مبنيًا على الصفات لا على المخارج، والله
أعلم بكنه الأمر.

قوله: (يَلِي طَاءً وَظَاءً)، يريد أو وطاء بالواو، بمعنى أو التي هي لأحد شيئين
أو الأشياء.

قوله: (إِذَا أَتَيْنَ)، هنا شرع في الشروط، فاعلم أن الشروط ثلاثة:

واحد في اللام، وهو كونها مفتوحة وقد تقدم، واثنان في الأحرف:
- أولها: أن تكون متحركة بالفتح، أو تكون ساكنة.

- الثاني: أن تتقدم على اللام، وذلك نحو: ﴿صَلَاتِهِمْ﴾⁽¹⁾،

و﴿ظَلَمُوا﴾⁽²⁾، و﴿أَظْلَمَ﴾⁽³⁾، و﴿فَيُصْلَبُ﴾⁽⁴⁾، و﴿الطَّلَقُ﴾⁽⁵⁾،

و﴿الصَّلَاةُ﴾⁽⁶⁾، إلى غير ذلك.

(1) - الأنعام: 93 من قوله -تعالى-: ﴿وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾.

(2) - البقرة: 58 من قوله -تعالى-: ﴿بَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

(3) - البقرة: 17 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾.

(4) - يوسف: 41 من قوله -تعالى-: ﴿وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ﴾.

(5) - البقرة: 225 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(6) - البقرة: 2 من قوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾.

وسواء كانت اللام بعدهن مشددة أو مخففة، نحو: ﴿طَلَّفْتُمْ﴾⁽¹⁾،
و﴿ظَلَّلْنَا﴾⁽²⁾، أعني الأولى وشبهه.

فإن انكسرت الأحرف أو انضمت لم توجب شيئاً، نحو: ﴿ظِلَّلَا﴾⁽³⁾،
وشبهه، ونحو: ﴿يَصِلُونَ﴾⁽⁴⁾.

كذلك إذا تقدمت اللام نحو: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا﴾⁽⁵⁾، و﴿خَلَصُوا﴾⁽⁶⁾
وشبهه.

وإنما أوجبت إذا تقدمت، ولم توجب مع التأخير بالحمل على الراء؛ لأنها لا
يخرجها عن أصلها إلا السبب [القوي] ⁽⁷⁾.

وقوله: (قَبْلُ)، أي: قبل اللام، فبناه على الضم لقطعه عن الإضافة.
قوله: (أَوْ مُسْكِّنَاتٍ)، أي: ساكنات.
وذكر الناظم جميع الشروط الثلاثة.

(1) - البقرة: 230 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا طَلَّفْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾.

(2) - البقرة: 56 من قوله -تعالى-: ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ وَالسَّلْوى﴾.

(3) - النحل: 81 من قوله -تعالى-: ﴿وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا﴾.

(4) - النساء: 89 من قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾.

(5) - التوبة: 103 من قوله -تعالى-: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾.

(6) - يوسف: 80 من قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾.

(7) - في (ش) القبلي.

وقد أخطأ من جعلها أربعة، فقال: أن تكون ساكنة أو متحركة بالفتح، وهو خطأ بين؛ إذ لا يصح أن تتحرك وتسكن في حال واحدة، وهو الذي ذكر صاحب هذا القول؛ إذ لا بد في الأحكام من وجود السبب وتوفر الشرط وارتفاع المانع. فاعلم ذلك.

قالوا: والتفخيم في اللام [أضعف منه في الراء؛ لأنه في الراء أصل، وفي اللام فرع، والفرع لا يقوى قوة الأصل؛ ولأنه في اللام] ⁽¹⁾ بالشبه في الراء، والمشبه بالشيء لا يقوى قوته.

قالوا: وإنما فحمت مع هذه الأحرف (طلباً للمناسبة؛ لأن هذه الأحرف) ⁽²⁾ تطلب بتصعدها واستعلائها من الفم أعلاه، واللام إذا رقت تطلب من الفم أسفله، ففحمت للمناسبة، كما كان الترقيق في الراء.

الإعراب:

(غَلَّظَ): ماض، (وَرَّشَ): فاعل، [فَتَحَّهَ]: مفعول، (يَلِي): مضارع، (طَاءَ): مفعول، و(ظَاءٌ وَلِصَادٍ): عطف، (مُهِمَلٍ): نعت (لِصَادٍ) ⁽³⁾، والعامل في (إِذَا أَتَيْنَ): (غَلَّظَ)، (مُتَحَرِّكَاتٍ): حال من الضمير في (أَتَيْنَ)، وبه يتعلق (بِالْفَتْحِ)، (أَوْ مُسَكِّنَاتٍ): عطف.

ثم قال — رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه —

189 وَالْخُلْفُ فِي طَالَ وَفِي فِصَالًا وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ إِنْ أَمَلَا

(1) — ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) — ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) — ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

190) وَفِي الَّذِي يَسْكُنُ عِنْدَ الْوَقْفِ فَعَلَّظَنَ وَاتْرُكَ سَبِيلَ الْخُلْفِ/

الشيخ: ذكر الخلاف في هذين البيتين في ثلاث مسائل:

- الأول: في (طَالَ)، نحو قوله -تعالى-: ﴿أَبْطَالَ عَلَيْكُمْ

الْعَهْدُ﴾⁽¹⁾، و﴿إِصْلَا﴾⁽²⁾، ومنه: ﴿أَنْ يَصْلَحَا﴾⁽³⁾.

ذكر الحافظ والإمام ابن شريح في هذا اللام وجهين، واختاراً معاً التغليب⁽⁴⁾.

ولم يتعرض لها أبو محمد مكّي في أكثر تواليفه التي وقفنا عليها، قال بعض

الشيوخ: والظاهر من إطلاقه فيها: التريق⁽⁵⁾.

- الثاني: ما وقع فيه بعد فتحة اللام ألفٌ منقلبة عن ياء، وذلك في غير

رؤوس الآي؛ لأنه يذكر رؤوس الآي بعد، في نحو: ﴿وَيُصَلِّي سَعِيرًا﴾⁽⁶⁾،

و﴿يُصَلِّيَهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا﴾⁽⁷⁾، و﴿سَيَصَلِّي نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾⁽⁸⁾،

وشبهه.

(1) - طه: 85.

(2) - البقرة: 231 من قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ أَرَادَا إِصْلَاً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا﴾.

(3) - النساء: 127 من قوله -تعالى-: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِّحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾.

(4) - "ن": جامع البيان: 789/2، والكافي، (ص: 70).

(5) - ومن ذلك كتابه: التبصرة (ص: 416-417).

(6) - الانشقاق: 12.

(7) - الإسراء: 18.

(8) - المسد: 3.

ذكر الحافظ فيها وجهين، واختار التعليل، ونص على ذلك في "إيجاز البيان" (1).

وذكر الشيخ مكي، والإمام ابن شريح التعليل لا غير (2).

- الثالث: السكون العارض في الوقف، نحو: ﴿قَطَلٌ﴾ (3)، و﴿أَنْ

يُوصَلْ﴾ (4)، وشبهه.

ذكر فيها الحافظ الوجهين واختار التعليل (5).

وذكر الإمام ابن شريح الوجهين، واختار التريق (6).

وخير الشيخ مكي في الوجهين (7).

هذا هو تحصيل الخلاف في هذه المسائل.

قوله: (وَالْخُلْفُ فِي طَال)، وكذلك: ﴿أَقْطَالٌ عَلَيْكُمْ﴾.

قوله: (وَفِي فَصَالًا)، وكذلك: ﴿أَنْ يَصْلَحَا﴾.

(1) - لم يطبع من "إيجاز البيان" إلا القسم المتعلق بعلوم القرآن، بتحقيق الدكتور: غانم القدوري، ولا يوجد فيه ما ذكر، ومثل هذا التفصيل في جامع البيان: 789/2 في باب: اللامات ومذهب ورش وغيره من الرواة عن أئمة القراء في تزيينهم وتعليقهم.

(2) - "ن" الكافي (ص: 70). و"التبصرة (ص: 415).

(3) - البقرة: 264 من قوله -تعالى-: ﴿فَإِنْ لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾.

(4) - البقرة: 26.

(5) - "ن" جامع البيان 789/2-790.

(6) - "ن" الكافي (ص: 71).

(7) - "ن" التبصرة (ص: 415-416).

قوله: (وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ إِنَّ أَمَالَ)، نحو: ﴿وَيُصَلِّي سَعِيرًا﴾، أو ﴿يُصَلِّيَهَا مَذْمُومًا مَذْهُورًا﴾، يريد في غير رؤوس الآي.

قوله: (إِنَّ أَمَالَ)، أي: إن كان ممن يأخذ بالإمالة؛ لأن فيها بالإمالة وجهين، وقد قدمناهما في الإمالة، وإن كان ممن لا يأخذ بالإمالة فلا بد من التفخيم.

قوله: (وَفِي الَّذِي يَسْكُنُ عِنْدَ الْوَقْفِ)، نحو: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾.

قوله: (فَعَلَّظَنْ)، أي: غَلَّظَنْ، فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

قوله: (وَأَتْرَكَ سَبِيلَ الْخُلْفِ)، أي طريق الخلف، وذلك اعتمادا على مذهب الحافظ، وعلى ما قدمنا من ترجيح التخليط.

قوله: (فَعَلَّظَنْ)، راجع للمسائل الثلاثة من رقق في ﴿أَقْطَالَ﴾ وفي

﴿وَصَالًا﴾ جعل الألف فاصلا حصينا واعتد به.

ويقال: ما الفرق على هذا المذهب بينه وبين ﴿أَلْهَرَارُ﴾⁽¹⁾،

و﴿أَلْصِرَاطُ﴾⁽²⁾؛ لأن الألف ليست بفواصل هناك؟.

الجواب: أنه هناك رد الرء إلى أصلها من التفخيم، وههنا أبقى اللام على

أصلها من الترقيق.

- ووجه من فخمها: لأن الألف غير حائل كما هو في باب الرء.

(1) - الأحراب: 16.

(2) - الفاتحة: 5.

- ووجه من فخمها في ذوات الياء: تغليبا لموجب التغليظ؛ لأنه أمكن بتقدمه؛ لأن التقدم أقوى من التأخر.

- ووجه من رقق: تغليبا للياء بعد، والأول أوجه.
وأما سكون الوقف فالأقيس فيه الترقيق؛ لأن النحو بالساكن نحو الضمة متعذر.

الإعراب:

(وَالْخُلْفُ): مبتدأ، وخبره في المحرور بعده، و(أَمَالًا): فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، (وَأَثَرُكَ): أمر، (سَبِيلَ): مفعول به.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -

191) وَفِي رُؤُوسِ الْآيِ خُذْ بِالتَّرْقِيقِ تَتَّبِعْ وَتَتَّبِعْ سَبِيلَ التَّحْقِيقِ
الشيخ: كلامه في هذا البيت في اللام التي يقع بعد حركتها ألف منقلبة عن ياء، وكذلك في رؤوس الآي، وكذلك: ﴿صَلَّى﴾ في ثلاثة مواضع: في القيامة⁽¹⁾، والأعلى⁽²⁾، وقرأ باسم ربك⁽³⁾.

فقال: (خُذْ بِالتَّرْقِيقِ)، فدل ذلك على أن فيه خلافا، وقد ذكر أبو عمرو فيه الوجهين، واختار الترقيق كما ذكر الناظم⁽⁴⁾.

[69/ت]

(1) - القيامة: 30 ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾.

(2) - الأعلى: 15 ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾.

(3) - العلق: 10 ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾.

(4) - "ن" جامع البيان: 788/2.

ولم يذكر مكّي وابن شريح فيه إلا الترقيق⁽¹⁾.

قوله: (تَتَّبِعْ)، أشار إلى العلة الموجبة الترجيح للترقيق، فقال: (تَتَّبِعْ) أي: تتبع رؤوس الآي بعضها ببعض؛ للتناسب والتشاكل، وأنت إذا لم تفعل ذلك وفخمت خالفت بينها؛ لأن قبله ممال وبعده ممال، ورؤوس الآي كالقوافي، يجب ألا تختلف.

قوله: (وَتَتَّبِعْ سَبِيلَ التَّحْقِيقِ)، (أي: طريق التحقيق)⁽²⁾؛ إذ المشهور في الرواية الترقيق، والتفخيم فيها ضعيف.

الإعراب:

(في رؤوس الآي): متعلق بـ(خُذْ)، وكذلك: (بِالتَّحْقِيقِ)، و(تَتَّبِعْ): مجزوم على جواب الأمر، و(تَتَّبِعْ): عطف عليه، (سَبِيلَ): مفعول. ثم قال - رحمه الله تعالى وعفا عنه -:

192) وَفُخِّمَتْ فِي اللَّهِ وَاللَّهُمَّ لِكُلِّ بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ

الشيخ: كلامه ههنا في اللام من اسم الله تعالى، فقال: (وَفُخِّمَتْ فِي اللَّهِ وَاللَّهُمَّ لِكُلِّ)، يريد لجميع القراء.

(1) - "ن" التبصرة: (ص: 415)، والكافي: (ص: 70-71).

(2) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

قوله: ﴿بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ﴾، نحو: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾⁽¹⁾، و﴿قَالَ اللَّهُ﴾⁽²⁾ و﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾⁽³⁾.

(ومفهومه: أنها ترقق بعد الكسرة، هذا صحيح، وذلك نحو: ﴿قَلِيلَهُ﴾⁽⁴⁾،

[88/ش]

و﴿رَسُولِ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾ (6)/.

وظاهره سواء كانت الكسرة عارضة أو لازمة، هذا هو الظاهر من جهة اللفظ، وأما في التصور فإنه لا يكون قبلها إلا الكسرة العارضة، وذلك لأن هذه اللام في أول الكلام، وقبلها همزة الوصل مفتوحة، ولا يمكن كسرهما، ولو كان يمكن لكان عارضا.

فالكسرة قبلها لا توجد إلا في كلمة منفصلة، أو في تقدير الانفصال، وذلك في المنفصل حقيقة ولفظا: ﴿رَسُولِ اللَّهِ﴾، و﴿رَسُولِ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾ وشبهه، والمنفصلة في التقدير: ﴿بِاللَّهِ﴾⁽⁸⁾، و﴿لِلَّهِ﴾⁽⁹⁾.

(1) - البقرة: 137 من قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾.

(2) - النحل: 51 من قوله . تعالى .: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ إِثْنَيْنِ﴾.

(3) - النساء: 156 من قوله -تعالى-: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾.

(4) - الجاثية: 35 من قوله -تعالى-: ﴿قَلِيلٌ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(5) - المنافقون: 7 من قوله . تعالى .: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾.

(6) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(7) - الأحزاب: 21 من قوله . تعالى .: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

(8) - البقرة: 7 من قوله . تعالى .: ﴿ءَاْمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

(9) - الفاتحة: 1 من قوله -تعالى-: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

فإن قيل: لم أوجبت في اللام الكسرة العارضة ههنا، ولم تُوجب في الراء؟.

أجاب عنه بعض الشيوخ من وجهين:

– الأول: أن الراء حرف قوي، والتفخيم فيه أصل، فلا يخرجُه عن أصله إلا

اللازم، واللام ليست كذلك.

– الوجه الثاني: لَمَّا لم يكن وقوع اللازم قبل هذه اللام إلا العارض،

أعطي الحكم له؛ إذ لا يوجد غيره.

وفخمت بعد الفتحة والضمة لأمرين:

– الأول: التعظيم.

– والثاني: للفرق بينه وبين ﴿الَّتِ﴾⁽¹⁾ على مذهب من وقف عليه

بالهاء، وهو حمزة، ففخموا هنا، ورققوا هناك مبالغة في الفرق.

ورققت بعد الكسرة طلباً للتحفيف؛ إذ التفخيم بعد الكسرة صعب جداً،

وأيضاً فإنه (على الأصل).

الإعراب:

و(فُخِّمَتْ): ماضٍ مركب للمفعول، (فِي اللَّهِ): به يتعلق، و(اللَّهُمَّ):

معطوف، أصله⁽²⁾ يا لله، فحَذَفَ حرف النداء، وَعَوَّضَ منها ميماً، [والهاء

للسكت.

(1) – النجم: 19 من قوله – تعالى: ﴿أَقْبَرَاتِيَّتُمُ اللَّتَّ وَالْعُرَى﴾.

(2) – ما بين الهالين ساقط من (ت).

قالوا: ⁽¹⁾ ومعناه اللهم أئمنّا بالخير، أي أقصدنا به، ولهذا لا يجوز أن يقال: يا اللهم؛ لأن فيه الجمع بين العوض والمعوّض منه، ولا يقال ذلك إلا قليلاً ⁽²⁾. وعليه قول القائل:

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا اللَّهُمَّا
(أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا لِأَنَّنَا مِنْ خَيْرِهِ لَنْ نَعْدَمَا) ⁽³⁾
(لِلْكُلِّ): متعلق بـ(فُخِّمْتُ)، وكذلك: (بَعْدَ فَتْحَةٍ).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -

193) الْقَوْلُ فِي الْوُقُوفِ بِالْإِشْمَامِ وَالرُّومِ وَالْمَرْسُومِ فِي الْإِمَامِ

الشيخ: تعرض في هذا الباب لصفة الوقف بالروم والإشمام.

[ووجه هذا الترتيب: وذلك أنه ذكر في باب الرء الوقف بالروم، فاحتاج إلى

بيانه، وكانت مسائل اللام أنسب، فقدمها ثم أخذ يبين الوقف] ⁽⁴⁾.

والكلام في هذا الباب في عشرة فصول:

- الأول: في معنى الوقف.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - قال ابن مالك في ألفيته:

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ "يَا" وَ"أَلْ" *** إِلَّا مَعَ "اللَّهُ" وَمَحَكِي الْجَمَلِ
وَالْأَكْثَرُ "اللَّهُمَّ" بِالتَّغْوِيضِ *** وَشَدَّ "يَا اللَّهُمَّ" فِي قَرِيضِ

"ن" شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص: 240).

(3) - البيت الثاني ساقط من (ت) والبيتان كثر الاستشهاد بهما في النحو في باب النداء، وقد

أنشدهما ابن منظور في اللسان مادة: "أله" وشرحهما البغدادي في الخزانة 359/1.

(4) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

- الثاني: في أقسامه.
 - الثالث: في الأصل فيه.
 - الرابع: في معنى الروم.
 - الخامس: في معنى الإشمام.
 - السادس: في حركات هذا الباب.
 - السابع: في الحركات التي يكون فيها الروم.
 - الثامن: في التي يكون فيها الإشمام.
 - التاسع: في فائدة الروم والإشمام.
 - العاشر: في مذهب نافع في الوقف.
- أما معنى الوقف: فهو مشتق من قولك: وقف عن كلامه، أي: تركه، فمعنى الوقف أن تقف على الحركة، أي: تتركها.
- وأما أقسامه: فهي خمسة: الوقف بالسكون، وبالروم، وبالإشمام، وبالحذف، وبالإبدال، ونبين جميع ذلك إن شاء الله تعالى.
- أما الأصل من هذه الأقسام: فهو الوقف بالسكون، كما ذكر الناظم عفا الله عنه.
- وأما الروم: فهو لغة من قولك: رمت الشيء أرومه روما إذا طلبته، ومعناه ههنا -والله أعلم- أنك تروم بيان الحركات؛ أي: تطلبها.
- وأما معناه في الاصطلاح: فقد ذكره الناظم⁽¹⁾.

(1) - أي: عند قوله فيما سيأتي:

فَالرُّومُ إِضْعَافُكَ صَوْتَ الْحَرَكَةِ *** مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ رَأْسًا صَوْتُكَ.

وأما معنى الإشمام لغة: فهو من قولك: أشممت كذا بكذا؛ إذا خلطته به، ومنه: أشممت الذهب بالفضة إذا خلطتهما، ويأتي معناه اصطلاحاً.

وأما حركات هذا الباب وما بقي: فيأتي بيان ذلك كله إن شاء الله تعالى.
قوله: (الْقَوْلُ فِي الْوُقُوفِ بِالْإِشْمَامِ)، أي: هذا القول يبين لك فيه صفة الوقف بالإشمام والروم، وصفة الوقوف على مرسوم الخط.
و(الْوُقُوفِ): مصدر كالخروج.

وقوله: (وَالْمَرْسُومُ فِي الْإِمَامِ)، يعني باعتبار الوقف، لاعتبار صفة المرسوم؛ إذ ليس هذا موضع ذكره.
و(الْإِمَامِ): مصحف السيد الإمام الفاضل عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه.

الإعراب:

(فِي الْإِمَامِ): متعلق بـ(الْمَرْسُومِ).

ثم قال - رحمه الله ورضي عنه وأرضاه -:

194) قِفْ بِالسُّكُونِ فَهُوَ أَصْلُ الْوُقُوفِ دُونَ إِشَارَةِ لِشَكْلِ الْحَرْفِ

195) وَإِنْ تَشَأْ وَقَفْتَ لِلْإِمَامِ مُبَيِّنًا بِالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ

الشيخ: تعرض في الترجمة لبيان الوقف بالروم والإشمام، ثم أخذ يبين الوقف بالسكون.

ويحتمل أن يكون من باب التبرع، وهو جائز، وقد قدمنا الدليل على جوازه⁽¹⁾.

ويحتمل أن يكون من باب حذف المعطوف، أي: القول في الوقف بالإشمام والروم وغيرهما/ وهو المشهور، كقوله -تعالى-: ﴿تَفِيكُمُ الْحَرَّ﴾⁽²⁾، قالوا: يريد -عز وجل- والبرد⁽³⁾.

وقوله: (فَهُوَ أَصْلُ الْوَقْفِ)، الدليل على ذلك من وجهين:

- الأول: أنه مناسب الاشتقاق؛ لأن معنى وقفت عن الحركة أي: تركتها، وإذا تركتها رجعت/ إلى السكون.

[89/ش]

- الثاني: ضد الوقف الابتداء، فالابتداء بالحركة، والوقف بالسكون مبالغة في الفرق بين المتضادين.

قوله: (دُونَ إِشَارَةٍ لِشَكْلِ الْحَرْفِ)، أي: من غير أن تشير إلى شكل الحرف، وهي حركته، والإشارة أيضا: كناية عن الروم والإشمام.

(1) - سبق بيان ذلك في (ص: 173) عند شرح بيت:

وَهَاءُ هَذِهِ كَهَاءِ الْمُضْمَرِ *** فَوَصَلُهَا قَبْلَ مُحَرِّكِ حَرِّ

(2) - النحل: 81 من قوله -تعالى-: ﴿سَرَّابِيلَ تَفِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَّابِيلَ تَفِيكُمُ بَأْسَكُمْ﴾.

(3) - لأن الواو يجوز حذفها مع ما عطوفها، "ن" الكلام عليه مع الفاء في شرح المكودي على الألفية (ص: 231) عند قول ابن مالك -رحمه الله-:

وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ *** وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبَسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ *** مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْ هُمِ اتَّقِي

قوله: (وَإِنْ تَشَأْ وَقَفْتَ لِلْإِمَامِ)، إلى آخر البيت. خير في الوقف للإمام - وهو نافع- بالسكون، وبالروم والإشمام، فأخبر أن ذلك كله عنده جائز، مع أن الرواية عن نافع معدومة في جميع ذلك، ولكن ذلك استحسان من الشيوخ؛ لما في الوقف بالإشارة من بيان الحركات كيف كانت في الوصل، وهو فائدة الروم والإشمام؛ ولهذا قال: (مُبَيَّنًا بِالرُّومِ وَالْإِشْمَامِ)، أي: لكي تبين الحركات كيف كانت في الوصل.

وكيفية الوقف بالسكون: أن تحذف الحركة ويبقى الحرف ساكنا، سواء كان مشددا أو معتلا أو مهموزا، أو قبله ساكن أو متحرك، وهو ظاهر الإطلاق، وكذلك أطلقه الناظم عفا الله عنه.

والوقف بالروم والإشمام يتبين.

والوقف بالإبدال في المنون المنصوب تُبدلُ من التنوين ألفا في الوقف، وكذلك في تاء التأنيث اللاحقة للأسماء إذا كتبت هاء نحو: ﴿رَحْمَةً﴾⁽¹⁾، و﴿سَنَةً﴾⁽²⁾، و﴿جَنَّةً﴾⁽³⁾، تقف عليها بالهاء، هذا هو الأفصح فيها، ومنهم من يقف عليها بالتاء كالوصل.

وعليه قوله:

(1) - آل عمران: 8 من قوله -تعالى-: ﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾.

(2) - المائدة: 28 من قوله -تعالى-: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾.

(3) - الإسراء: 91 من قوله -تعالى-: ﴿أَوْ تَكُونْ لَكُمْ جَنَّةٌ مِمَّنْ نَخْلِيلِ وَعِنَبٍ﴾.

اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتْ [مَنْ بَعْدَ مَا وَبَعْدَ مَا وَبَعْدَ مَتْ] ⁽¹⁾

يريد مسلمة، ويقال: هي لغة طي.

والوقف بالحذف في أربعة أشياء:

- في المنون المرفوع والمخفوض.

- وفي صلة هاء الضمير: الواو والياء.

- وفي الزائد.

- الرابع: صلة ميم الجمع.

فإذا حذفت هذا كله رجعت إلى ما قبل فسكنت، وهذا كله يرجع أكثره

للووقف بالسكون، ومن هذا الوجه أيضا كان أصلا في هذا الباب.

سؤال: إن قيل: لم وقف على المنصوب المنون بالإبدال، فأبطل من التنوين

ألفا، وفي المرفوع والمجرور بالحذف [دون إبدال؟].

الجواب من وجهين:

- الأول: وذلك أن المنصوب أخف من المرفوع والمجرور ⁽²⁾، وأبطل منه

الأخف وهو الألف.

- والثاني: وذلك أنه لو أبطل في المرفوع لأبطل منه واوا، فيؤدي لوقوع واو

ساكنة في الاسم، فيقال: قام زيدو، وذلك لا يوجد في كلام العرب، ولو أبطل في

(1) - الشطر الثاني من البيت ساقط من نسخة (ت) والبيت لأبي النجيم العجلي في ديوانه (ص: 276). وفي لسان العرب أيضا، مادة: "مه"، وبعده قوله:

صَارَتْ نُفُوسُ النُّومِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ *** وَكَادَتْ الْخُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

المحذور لأبدل منه ياء، فيوقف على مررت بـغلام، مررت بـغلامي، فيلتبس بالمضاف إليه.

وقوله: (مُبَيَّنًا بِالرَّوْمِ)، حال من (وَقَفْتَ)، أي: من التاء فيه، ومعناه أنك تفعل ذلك لتبين حركات الحروف كيف كانت في الوصل، أشار إلى فائدة الإشارة.

الإعراب:

(قِفْ): فعل أمر، مثل: "عِدْ" و"زِنْ"، وبه يتعلق: (بِالسُّكُونِ)، وهو العامل في (دُونَ)؛ لأنه ظرف، و(لِشَكْلِ): بـ(إِشَارَةٍ)، (وَإِنْ): شرط، (تَشَأْ): جزم به، ومفعوله محذوف، تقديره: إن تقف⁽¹⁾.

و(وَقَفْتَ): في موضع جزم على جواب الشرط، والجواب بالماضي، وولي الشرط المضارع⁽²⁾، وبه يتعلق: (بِالرَّوْمِ).

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

- 196) فَالرَّوْمُ إِضْعَافُكَ صَوْتِ الْحَرَكَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ رَأْسًا صَوْتُكَ
197) يَكُونُ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ مَعًا وَفِي الْمَضْمُونِ وَالْمَكْسُورِ
198) وَلَا يُرَى فِي النَّصْبِ لِلْقُرَاءِ وَالْفَتْحِ لِلْخَفَةِ وَالْخَفَاءِ

(1) - "إن تقف": كذا في النسختين معاً، ولم يظهر لي وجه ذلك، وصوابه -والله أعلم- أن يقدر بالوقوف، فيكون التقدير هكذا: "وإن تشأ الوقوف وقفت".

(2) - يجوز أن يكون الشرط والجواب معاً مضارعين، أو ماضيين أو مختلفين كما هنا، يقول ابن مالك -رحمه الله- في ألفيته:

وماضيين أو مضارعين *** تليفهما أو متخالفين

"ن" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 32/4.

الشيخ: أخذ في هذا الكلام يبين صفة الروم والحركات التي يكون فيها فقال: (فَالرَّوْمُ إِضْعَافُكَ)، أي: فالروم المذكور إضعافك صوت الحركة، أي: تحقيرها.

قوله: (مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ رَأْساً صَوْتُكَ)، أي: من غير أن ينقطع صوتك بالكلية.

وأخصر من هذا كله أن تقول: هو: "إضعافك الصوت بالحركة، حتى يذهب بذلك التضعيف معظم صوتها"، قاله الحافظ⁽¹⁾.

ولهذا يقال: فيه بعض الحركة، وزاد الحافظ في بعض تواليفه: فتسمع لها صوتا خفيفا يدرکه الأعمى بحاسة سمعه، والمتباعد عنك⁽²⁾.

وهذا كله لا يضبط إلا بالمشافهة، وهو عسير، لا يتقنه إلا النحرير، الماهر الحاذق.

وفي رواية:

فَالرَّوْمُ إِضْعَافُ صَوْتِ الْحَرَكَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ رَأْساً صَوْتُكَ⁽³⁾ / [90/ش]

قوله: (يَكُونُ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ)، هذا الكلام يستدعي أقسام الحركات في هذا الباب، فاعلم أنها ثمان حركات:

– الرفع: وهي في المعرب، نحو: ﴿عَبُورَ رَّحِيمٍ﴾⁽⁴⁾.

(1) – "ن" جامع البيان: فصل في حقيقة الروم 829/2.

(2) – نفسه.

(3) – وهذه الرواية عليها خط الناظم، والمعنى في الروايتين واحد، "ن" تحقيق متن الدرر (ص: 56).

(4) – التوبة: 5.

- وحركة الضم: وهي في المبني، نحو: ﴿حَيْثُ﴾⁽¹⁾، و﴿قَبْلُ﴾⁽²⁾، و﴿يَجِبَالُ﴾⁽³⁾.

- وحركة الجر: وهي في المعرب أيضاً، نحو: ﴿جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾⁽⁴⁾.

- وحركة الكسر: وهي في المبني أيضاً، نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾⁽⁵⁾، و﴿الْوَالِدَيْنِ﴾⁽⁶⁾، و﴿الْحُسَيْنَيْنِ﴾⁽⁷⁾ وشبهه.

- وحركة النصب: وهي في المعرب، نحو: ﴿غَفُوراً رَحِيماً﴾⁽⁸⁾.

- وحركة الفتح: وهي في المبني نحو: ﴿أَيُّنَ﴾⁽⁹⁾، و﴿كَيْفَ﴾⁽¹⁰⁾.

- والحركة العارضة: وهي حركة النقل.

(1) - البقرة: 34 من قوله -تعالى-: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾.

(2) - البقرة: 24 من قوله -تعالى-: ﴿قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾.

(3) - سبأ: 10 من قوله -تعالى-: ﴿يَجِبَالٌ أَوِيَّةٌ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾.

(4) - إبراهيم: 18.

(5) - النساء: 41 من قوله -تعالى-: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾.

(6) - النساء: 134 من قوله -تعالى-: ﴿أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾.

(7) - التوبة: 52 من قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا إِخْدَى الْحُسْنَيْنِ﴾.

(8) - النساء: 23.

(9) - البقرة: 147 من قوله -تعالى-: ﴿أَيُّنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾.

(10) - البقرة: 27 من قوله -تعالى-: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾.

- وحركة التقاء الساكنين: نحو: ﴿مَسَّ-أَمَسَ﴾⁽¹⁾، و﴿أَمَّ-إِزْتَابَوْا﴾⁽²⁾

- وحركة هاء الضمير⁽³⁾: وكلها مذكورة في هذا الرجز.

قوله: (فِي الْمَرْفُوعِ)، الرفع: من ألقاب الإعراب، والضم: من ألقاب البناء،
كما أن الجر والنصب من ألقاب الإعراب أيضا، والفتح والكسر من ألقاب البناء.
قوله: (يَكُونُ)، يعني الروم.

قوله: (فِي الْمَرْفُوعِ)، نحو: ﴿عَبُورَ رَحِيمٍ﴾⁽⁴⁾.

(وَالْمَجْرُورِ) نحو: ﴿حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾⁽⁵⁾.

والمضموم نحو: ﴿حَيْثُ﴾، و﴿فَبَلِّ﴾، و﴿يَجِبَالُ﴾.

والمكسور نحو: ﴿هَؤُلَاءِ﴾.

قوله: (وَلَا يُرَى فِي النَّصْبِ)، البيت. اختلف في الروم هل يكون في

المفتوح نحو: ﴿أَيُّ﴾، و﴿كَيْفَ﴾، والمنصوب نحو: رجلا، و﴿عَبُورًا﴾
رَّحِيمًا أم لا؟.

(1) - البقرة: 61.

(2) - النور: 48 من قوله -تعالى-: ﴿أَفَبِعِلْمِهِمْ مَرَضُ أُمِّ إِرْتَابُوا﴾.

(3) - أصبحت بهذا العد تسعا.

(4) - التوبة: 5.

(5) - في النسختين معا: عليم حكيم بالجر، والمتبع للقرآن الكريم الحافظ له لا يجد (عليم حكيم) بالجر، لذلك أثبت مكانها: ﴿حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ النمل: 6 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّكَ لَتَلَقَّى الْفِئَةَ آنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾.

فذهب جميع القراء إلى المنع من ذلك، إلا أبا محمد مكي، فإنه حكى عن شيخه أبي الطيب أنه أجازته مرة، ومنعه/ مرة أخرى، قال: "وتركه أحب إلي" (1). [71/ت]

وذهب جمهور النحويين إلى إجازة ذلك، سيبويه وغيره.

قال الإمام الشاطبي -رحمه الله تعالى-:

..... وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَالًا (2)

إلا القراء، وأبا حاتم (3)، فإنهما منعا منه (4).

ودليل القراء: أن الفتح والنصب خفيفان خفيان ضعيفان، والضعيف لا

يحتمل ضعيفا، وهو معنى قول الناظم: (لِلْخِفَّةِ وَالْخَفَاءِ).

ودليل النحويين: أنهم يقولون: وإن كان ضعيفا فليؤخذ منه بقدره.

هذا هو الكلام في هذه المسألة مختصرا ملخصا.

قوله: (وَلَا يُرَى)، البيت. فيه تقديم وتأخير، أي: ولا يرى في النصب

والفتح للقراء.

(1) - "ن" التبصرة: باب: "ذكر مذاهب القراء في الوقف ومعنى الروم والإشمام" (ص: 336).

(2) - الشطر الثاني من البيت رقم 371 من منظومة الشاطبية.

(3) - أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان القاسم السَّجِسْتَانِي، المتوفى سنة: (552هـ) صَنَّفَ "إعراب القرآن" و"لحن العامة" و"المقصود والممدود" و"القراءات" و"الوحوش" و"الطير" و"النخلة" و"الفصاحة" و"التهجاء" و"خلق الإنسان" و"الإدغام" وغير ذلك، من مصادر ترجمته: سلم الوصول إلى طبقات الفحول 157/2.

(4) - "ن" "جامع البيان": 830/2.

قوله: (لِلْخِفَّةِ)، بيان أنه خفيف ضعيف الحركة؛ لأن الفم يفتح بالفتحة، وتنضم الشفتان بالضم، وينخفض بالكسرة، وما لا تنخفض معه ولا تنضم، وهو الفتح أخف.

الإعراب:

(في النَّصْبِ): جار ومجرور، متعلق بـ(يُرى)، وكذلك: (لِلْخِفَّةِ)، وكذلك: (لِلْقَرَاءِ)، و(صَوْتٌ): مفعول بـ(إِضْعَافُكَ)، وهو مصدر، و(رَأْسًا): تمييز.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

199) وَصِفَةُ الْإِشْمَامِ إِطْبَاقُ الشِّفَاةِ بَعْدَ السُّكُونِ وَالضَّرِيرُ لَا يَرَاهُ
200) مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ عِنْدَهُ مَسْمُوعٌ يَكُونُ فِي الْمَضْمُومِ وَالْمَرْفُوعِ
الشيخ: كلامه في هذين البيتين في صفة الإشمام، وفي أي حركة يكون، فقال: (وَصِفَةُ الْإِشْمَامِ إِطْبَاقُ الشِّفَاةِ).

قال أبو عمرو: "الإشمام ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى؛ لأنه لرأي العين خاصة؛ إذ هو إيماء بالعضو"⁽¹⁾. يريد الحافظ بالعضو: الشفة.

قال: "وهو خلاف الروم"⁽²⁾، فإن الروم يرى ويسمع؛ لأنه نطق ببعض الحركة، وهذا مثل ما

(1) - التيسير في القراءات السبع: (ص: 58).

(2) - نفسه.

قال الحُصْرِي:

يُرَى رَوْؤُنَا وَالْأَعْمَى يَسْمَعُ صَوْتَهُ وَإِشْمَامُنَا مِثْلَ الْإِشَارَةِ بِالشُّفْرِ⁽¹⁾

قوله: (وَصِفَةُ الْإِشْمَامِ إِطْبَاقُ الشِّفَّةِ)، الشيخ: فيه مجاز من وجهين:

- الأول: كونه أطلق على الضم إطباقا، وليس ضم الشفتين كإطباقهما؛

لأنه لا بد مع ضمها من فرجة بينهما، ولا فرجة مع الإطباق؛ لأنه لصاق الشفة بالشفة، ووجه هذا الإطلاق أنه لما كان لا بد مع ضمها من إطباق، أطلق عليه إطباقا.

- المجاز الثاني: كونه قال: (الشِّفَاهُ)، فجمع، وليس إلا شفتان، والأولى

أن لو قال: الشفتين.

ووجه هذا الإطلاق أيضا على حد قولهم: "عَظِيمُ الْمَنَاقِبِ"، وليس إلا

منكبان، و"شَابَتْ مَفَارِقُهُ"، وليس إلا مفرق، وإما باعتبار النَّاطِقِينَ.

وتابع في ذلك كله أبا القاسم الشاطبي حيث قال:

وَالْإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعِيدَ مَا يُسْكَنُ لَا صَوْتُ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا⁽²⁾

قوله: (والضَّرِيرُ لَا يَرَاهُ)،/ الضَّرِيرُ: هو المكفوف البصر الأعمى، وإنما لا

يراه؛ لأنه إشارة من غير صوت كما قال.

قوله: (يَكُونُ فِي الْمَضْمُومِ وَالْمَرْفُوعِ)، المضموم وهو المبني، نحو:

﴿قَبْلُ﴾، و﴿بَعْدُ﴾⁽³⁾.

(1) - البيت رقم: 128 من نظم الحصرية، (ص: 120).

(2) - البيت رقم 369 من متن الشاطبية.

(3) - الروم: 3 من قوله -تعالى-: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾.

والمرفوع هو المعرب، نحو: ﴿قَدِيرٌ﴾⁽¹⁾، و﴿حَكِيمٌ﴾⁽²⁾، و﴿غَفُورٌ﴾، و﴿رَحِيمٌ﴾⁽³⁾.

وإنما لا يكون في غيرهما؛ لأنه ضم الشفتين، ولا يناسب الضم إلا الرفع والضم.

الإعراب:

(صِفَةٌ): مبتدأ، وخبره: (إِطْبَاقُ)، و(الشِّفَاةُ): مضاف إليه، والهاء أصلية، وهو جمع شفة، كعضة وعضاه، ذكره ثعلب في "الفصيح"⁽⁴⁾.

(بَعْدَ): متعلق بـ(إِطْبَاقُ)، و(الضَّرِيرُ): مبتدأ، وخبره: (لَا يَرَاهُ)، (مَنْ غَيْرِ): متعلق بـ(إِطْبَاقُ)، (مَسْمُوعٌ): نعت لصوت، (فِي الْمَضْمُومِ) خبر كان. ثم قال -رحمه الله تعالى-:

201 وَقَفَ بِالْإِسْكَانِ بِلَا مُعَارِضٍ فِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَشَكْلِ عَارِضٍ

202 وَالْخُلْفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَمَا ضَمَّةٌ أَوْ كَسْرَةٌ أَوْ أُمِّيهِمَا

الشيخ: ذكر في هذين البيتين صفة الوقف على الحركة العارضة، وهو المراد

بالشكل، وصفة الوقف على هاء التأنيث، وهاء الضمير، فقال: (وَقَفَ بِالْإِسْكَانِ بِلَا مُعَارِضٍ)، أي: بلا منازع.

(1) - البقرة: 19 من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(2) - البقرة: 226 من قوله -تعالى-: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(3) - المائدة: 4 من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(4) - الفصيح: باب ما الهاء فيه أصلية (ص: 309).

قوله: (فِي هَاءِ تَأْنِيثٍ)، اللاحقة للأسماء، نحو: ﴿رَحْمَةً﴾⁽¹⁾،
 و﴿سَنَةً﴾⁽²⁾، و﴿جَنَّةً﴾⁽³⁾، وعائشة، وفاطمة، وضربة، وغرفة، وشبه ذلك.
 وقوله: (وَشَكْلٍ عَارِضٍ)، أي: وحركة عارضة، نحو: ﴿أُمِّ إِرْتَابُوا﴾⁽⁴⁾؛
 لأن حركة الميم لا لتقاء الساكنين، وكذا حركة النقل، نحو: ﴿فُلٌ أَوْحَىٰ إِلَىٰ﴾⁽⁵⁾
 و﴿مَسَّ - امْسَ﴾⁽⁶⁾، وشبهه.

وإنما لا ترام ولا تشم تاء التأنيث؛ لأنها قد انقلبت في الوقف إلى حرف
 آخر، والحركة العارضة لا ترام ولا تشم؛ لأنها لا أصل لها في الحركة، وذلك أن
 فائدة الروم والإشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه كيف كانت في الوصل، وتاء
 التأنيث التي كانت في الوصل انقلبت هاء، والحركة العارضة لم تكن في الوصل في
 الحرف الموقوف عليه إلا لأجل ما بعدها، فهي عارضة لا توجد، إذا عدم ما
 أوجبها فهي معدومة.

وقوله: (فِي هَاءِ تَأْنِيثٍ)، سماها هاء باعتبار الوقف، وتسمى تاء باعتبار
 الوصل.

واختلف هل الهاء أصل والتاء بدل منها؟، أم التاء أصل والهاء بدل منها؟.

(1) - آل عمران: 8.

(2) - المائدة: 28.

(3) - الإسراء: 91.

(4) - النور: 48.

(5) - الجن: 1.

(6) - البقرة: 61.

ذهب الكوفيون إلى الأول، واستدلوا بأن التاء علامة التأنيث في الأفعال نحو: قامت، وخرجت، وقعدت، والهاء تكون علامة التأنيث في الأسماء نحو: عائشة، ورحمة، مبالغة في الفرق بينهما.

وذهب البصريون إلى الثاني، واستدلوا على ذلك بأنها توجد في الوصل والوقف، وعلى ذلك أنشدوا:

..... بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ⁽¹⁾

فوقف بالتاء، وكذلك ما قدمناه في قول الآخر:

آلَهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتِ⁽²⁾

قَالُوا: وما ثبت في الحاليين هو الأصل.

وقوله: (وَشَكْلٍ / عَارِضٍ)، الشكل العارض على قسمين:

- قسم منه كاللازم؛ لثبوته في الحاليين.

- وقسم منه عارض صِرْفاً لا يلزم في الحاليين.

- فالأول: يرام ويشم، وذلك مثل: ﴿حَيْثُ﴾؛ لأن الحركة على التاء

لالتقاء الساكنين؛ لكنها لا يفارقها الساكن قبلها، فصارت كاللازمة.

(1) - الشطر الثاني من بيت من بحر الرجز، لسُر الذئب، وشطره الأول: "قَدْ تَبَلَّتْ فُؤَادَهُ وَشَغَفَتْ: من قصيدة تائية مطلعها:

"ما بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ *** وَشَقَّهَا مِنْ حُرْنِهَا مَا كَلِفَتْ.

"ن" لسان العرب مادة: "جحف".

(2) - الشطر الأول من بيت لأبي النجيم العجلي في ديوانه (ص: 276) وقد تقدم مستوفى في (ص: 444).

وكذلك: ﴿هَوَآءٍ﴾ حركت الهمزة لأجل سكون الألف قبلها،

وهي عارضة، لكنها كاللازمة؛ للزوم الألف قبلها.

وكذلك: ﴿يُشَاقِّ إِلَهَ﴾⁽¹⁾، أصله: يُشَاقِّ بِقَافَيْنِ، فأرادوا الإدغام

فسكنوا الأول، وأدغموه في الثاني، فصار: يُشَاقِّ، فدخل الجازم، فسكن القاف الثانية، والأولى ساكنة، فحركت الثانية بالكسر لأجل الأولى، فيجوز فيه الروم؛ لأجل اللزوم الساكن قبلها.

وأما لو قلت: أصله يُشَاقِّ لأجل الجازم، ثم أرادوا الإدغام فسكنوا

الأول، وبعده ساكن، ولا يدغم ساكن في ساكن، فحركوه بالكسرة وأدغموا فيه.

فالكسرة كأنها لازمة بلزوم الإدغام، وهذا أبين من الأول.

وليس ﴿يُشَاقِّ إِلَهَ﴾⁽²⁾ في الأنفال مثل هذا؛ لأن القاف فيه

حركت للساكن الذي بعده، وهو اللام من ﴿إِلَهَ﴾ وهو منفصل، فلا يجوز فيه روم.

وأما جوار و﴿غَوَاشٍ﴾⁽¹⁾: فالروم فيها جائز؛ لأن الراء والشين

الحركة فيهما ساكنة لازمة؛ إذ أصله جوارى وغواشي⁽²⁾، فحذفت الحركة

(1) - الحشر: 4 من قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ إِلَهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

(2) - الأنفال: 13 من قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ إِلَهَ وَرَسُولَهُ﴾.

من الياء، وعوض منها التنوين وهو ساكن، وحذفت الياء لأجله فبقي جوار وغواش⁽³⁾.

- وأما القسم الثاني من الشكل العارض: فهو الذي مثلنا به، نحو:

﴿قَالَتْ إِمْرَأْتُ﴾⁽⁴⁾؛ لأنها حركة النقل، و﴿مِنْ إِيَّاهُمْ﴾⁽⁵⁾، وحركة التقاء الساكنين نحو: ﴿أَشْتَرُوا لَصَلَّةَ﴾⁽⁶⁾، فلا تشم ولا ترام.

ومنه: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾⁽⁷⁾، و﴿حِينَئِذٍ﴾⁽⁸⁾، الأصل يَوْمَ إِذْ كَانَ كَذَا وَكَذَا،

[وَحِينَ إِذْ كَانَ كَذَا وَكَذَا]⁽⁹⁾، فحذفت تلك الجملة، وأقيم مقامها التنوين، وهو تنوين العوض⁽¹⁰⁾، فلا يجوز فيها روم؛ لأن الدال في الوقف ترجع إلى أصلها من السكون.

(1) - الأعراف: 40 من قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ قُوفِهِمْ غَوَاشٍ﴾.

(2) - أصلهما جوارِي وغواشِي، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فصارتا جوارِي وغواشِي فبقيت الياء فيهما ساكنة، فحذفت اعتباطاً وعوض منها التنوين.

(3) - ولذلك يسمى التنوين فيهما بتنوين العوض، وهو أحد أنواع التنوين الستة، التي هي تنوين: التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترجم، وتنوين الغالي، ولكل أمثلته في كتب النحو.

(4) - آل عمران: 35 من سورة آل عمران ﴿إِذْ قَالَتْ إِمْرَأْتُ عِمْرَانَ﴾.

(5) - الصافات: 151 من قوله -تعالى-: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِيَّاهُمْ لَا يَقُولُونَ﴾.

(6) - البقرة: 15 من قوله -تعالى-: ﴿وَلَيْكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الصَّلَاةَ بِالْهَدْيِ﴾.

(7) - هود: 66 من قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾.

(8) - الواقعة: 87 من قوله -تعالى-: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَيْذٍ تَنْظُرُونَ﴾.

(9) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(10) - وهذا النوع يسمى بتنوين العوض عن جملة، وهو أحد أنواع تنوين العوض.

قوله أولاً: (فِي هَاءِ تَأْنِيْثٍ)، قلنا: هذا إذا وقف عليها بالهاء، فإذا وقف عليها بالتاء في الموضع الذي رسمت فيه تاء، جاز فيه الروم والإشمام، وذلك بَيِّنٌ. قوله: (وَالْخُلْفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ)، البيت.

اعلم أن هاء الضمير إذا وقعت بعد ضمة نحو: ﴿يُخْلِجُهُ﴾⁽¹⁾، أو واو ساكنة نحو: ﴿وَشَرَّوْهُ﴾⁽²⁾، أو كسرة نحو: ﴿وَرُسُلِهِ﴾⁽³⁾، أو ياء ساكنة نحو: ﴿أَخِيهِ﴾⁽⁴⁾، و﴿يَدَيْهِ﴾⁽⁵⁾، ففيها الوجهان: الوقف بالروم والإشمام، والوقف بالإسكان، ذكرها أبو عمرو، ولم يرجح واحدا منهما على الآخر، وقال فيهما: والمذهبان جيدان⁽⁶⁾.

وذكر الشيخ مكّي، والإمام بن شريح فيهما الإشمام لا غير⁽⁷⁾. ومنعنا من الروم والإشمام ووجه ذلك: لأنها معلوم أنها لا تكون بعد الضمة والواو الساكنة إلا مضمومة، وبعد الكسرة والياء الساكنة الا مكسورة، فأغنى ذلك عن الإشارة.

ووجه الجواز: مبالغة في البيان.

(1) - سبأ: 39 من قوله -تعالى-: ﴿وَمَا أَنْقَضْتُمْ مِنْ شَيْءٍ بِهِوَ يَخْلِفُهُ﴾.

(2) - يوسف: 20 من قوله -تعالى-: ﴿وَشَرَّوْهُ يَتَمَنَّيْ بِخُسٍ﴾.

(3) - البقرة: 284 من قوله -تعالى-: ﴿وَمَلَّيْكَتِهِ وَكُتَيْهِ وَرُسُلِهِ﴾.

(4) - البقرة: 177 من قوله -تعالى-: ﴿بِمَنْ عَمِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾.

(5) - فاطر: 31 من قوله -تعالى-: ﴿مُصَدِّفًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾.

(6) - "ن" جامع البيان: 834/2.

(7) - "ن" التبصرة: (ص: 340-341) والكافي (ص: 69).

قوله: (بَعْدَمَا)، (مَا): زائدة، والتقدير: بعد ضمة أو كسرة.

ومفهومه إذا كان قبلها الفتحة أو الألف نحو: ﴿إِجْتَبِيْهِ وَهَبِيْهِ﴾⁽¹⁾،

و﴿خَلَقَهُ﴾⁽²⁾، و﴿أَمَرَهُ﴾⁽³⁾ أنه لا خلاف فيها، بماذا هل بالإشارة أو

بالسكون؟. معناه بالسكون، نص على ذلك أبو عمرو وغيره⁽⁴⁾.

ويفهم من الكتاب؛ لأنه قال أولا: (يَكُونُ فِي الْمَضْمُونِ وَالْمَرْفُوعِ)،

يدخل في ذلك حركة التاء للتأنيث، والحركة العارضة، وحركة هاء الإضمار بعد أي

شيء كانت، فأخرج الحركة العارضة وتاء التأنيث، وذكر الخلاف في هاء الضمير

بعد ما ذكر، وهي الضمة والواو والياء والكسرة، وبقيت بعد الفتحة والألف على

أصل جواز الإشارة؛ لدخولها في عموم المضموم، وهذا بَيِّنٌ لمن تأمله وأنصف.

قوله: (وَأُمِّيَهُمَا)، أي: أم الضمة والكسرة، فأم الضمة الواو، وأم الكسرة

الياء، وهذا على مذهب من جعل الحروف أصلا، والحركات متولدة عنها، وقيل:

الحركات أصل، والحروف ناشئة عنها، وهو الذي يظهر من قوله في باب المد، وهو

خلاف هذا؛ لأنه قال: (مَتَى عَنْ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ نَشَأَتَا) يعني الواو والياء،

انظره⁽⁵⁾.

وقيل: كل واحد أصل في نفسه، وليس بمتولد عن شيء.

(1) - النحل: 121.

(2) - السجدة: 6 من قوله -تعالى-: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾.

(3) - عبس: 23 من قوله -تعالى-: ﴿كَأَلَّا لَمَّا يَفْضِ مَّا أَمَرَهُ﴾.

(4) - "ن" جامع البيان 834/2.

(5) - انظره في (ص: 190 وما بعدها) من هذا الشرح.

الشيخ: فذكر الناظم جميع ما تمنع فيه الإشارة من الحركات، وما تجوز فيه إلا المنصوب المنون، قالوا: ولا يحتاج فيه إلى إشارة؛ لأن الألف أدل على الحركة من الإشارة.

الإعراب:

(قَفْ): أمر، (بِالِإِسْكَانِ بِلا مُعَارِضٍ): متعلقان به، و(لَا): زائدة في اللفظ لا في المعنى، كقولك: خرجت بلا زاد، فهي زائدة في اللفظ؛ لأنها لم تمنع حرف الجر من جر ما بعدها، وثابتة في المعنى؛ لأنه لم يخرج بالزاد. و(فِي هَاءٍ تَأْنِيثٍ): متعلق بـ(قَفْ)، و(عَارِضٍ): نعت لـ(شَكْلٍ)، ولا يقال ههنا إلا بفتح الشين، (وَالْخُلْفُ): مبتدأ، وبه يتعلق: (فِي هَاءِ الضَّمِيرِ)، وخبره في الظرف.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

203 (فَصْلٌ وَكُنْ مُتَّبِعًا مَتَى تَقِفْ سَنَنْ مَا أُثْبِتَ رَسْمًا أَوْ حَذِفْ

204 وَمَا مِنْ الْهَاءَاتِ تَاءٌ أَبْدِلَا وَمَا مِنَ الْمَوْصُولِ لَفْظًا فُصِّلَا

205 وَاسْلُوكَ سَبِيلَ مَا رَوَاهُ النَّاسُ مِنْهُ وَإِنْ ضَعَّفَهُ الْقِيَاسُ

الشيخ: هنا تعرض لذكر الوقف على مرسوم الخط الذي ترجم عليه بقوله:

(وَالْمَرْسُومُ فِي الْإِمَامِ) /.

قال: وجعله غيره بابا قائما بنفسه، كأبي القاسم الشاطبي، لأنه قال: أولا:

"بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ"، وقال بعده: "بَابُ الْوَقْفِ عَلَى مَرْسُومِ

الْخَطِّ"⁽¹⁾، وجعله هو فصلا؛ لأن هذا كتاب مختصر.

(1) - انظره في البابين المذكورين في متن الشاطبية.

الشيخ: نذكر هنا مقدمة في قياس الحذف، وما جاء منه مقيسا وغير مقيس.

قال: فاعلم أنه يكون في الأسماء والأفعال.

- والأسماء على قسمين:

- منكر.

- ومعرف بالألف واللام.

- **فالمنكر:** نحو: هذا قاض، وهذا غاز، وهذا داع، فهذا القسم الحذف

فيه أكثر وأقيس؛ لأن ياءه حذفت في الوصل لأجل التنوين، وحذفت في الوقف حيث لا تنوين بالحمل على الوصل.

- **وأما المعرف:** فنحو: الداعي، والقاضي، والغازي، / فالقياس والأكثر [93/ش]

فيه الإثبات، والحذف فيه بالحمل على المنكر، فهو في الدرجة الثانية.

قال: وهذا الحمل بين؛ لأن فيه حمل الفرع على الأصل؛ إذ التنكير أصل

للتعريف، ولأن التعريف إنما جاء بعد التنكير.

- **وأما الأفعال فعلى قسمين:**

- الأول: محذوف للجازم نحو: ﴿مَنْ يَّهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾⁽¹⁾،

﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾⁽²⁾، ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمِلِهَا﴾⁽³⁾، فهذا على

القياس.

(1) - الكهف: 17.

(2) - التوبة: 18.

(3) - فاطر: 18.

- والثاني: محذوف لغير الجازم، ولا يقع إلا فيما آخره ياء أو واو، بخلاف الألف نحو: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَ﴾⁽¹⁾، ﴿وَسَوْفَ يُوْتِ اللَّهُ﴾⁽²⁾، وشبهه، القياس فيه الإثبات، وحذفت منه الياء في الوقف أيضا؛ لحذفها في الوصل للساكنين؛ ليجري مجرى الوقف، وهذا كله في الأصلية.

وأما ياء الإضافة في الأسماء والأفعال نحو: هذا كلامي، وهذا أعطاني، فالراجح فيها الإثبات، والحذف جائز، لكن الإثبات أقيس، وهذا كله أيضا في غير الفواصل، وهي رؤوس الآي، والقوافي في الشعر.

أما في القوافي ورؤوس الآي فيستحسن فيها الحذف، فمثال ذلك في رؤوس الآي: ﴿يَسِرَّ﴾⁽³⁾، و﴿أَكْرَمَ﴾⁽⁴⁾، و﴿أَهْنَى﴾⁽⁵⁾، وكذلك ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ في المومن⁽⁶⁾.

ومثال ذلك في القوافي قول الأعشى:

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِ
وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَ⁽⁷⁾

(1) - الإسراء: 11.

(2) - النساء: 145 من سورة النساء.

(3) - الفجر: 4 من قوله -تعالى-: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَسِرَّ﴾.

(4) - الفجر: 16 من قوله -تعالى-: ﴿بَقِيْقُولُ رَبِّي أَكْرَمَ﴾.

(5) - الفجر: 18 من قوله -تعالى- ﴿بَقِيْقُولُ رَبِّي أَهْنَى﴾.

(6) - غافر: 33.

(7) - البيتان للأعشى في ديوانه، "ن" ديوان الأعشى (ص: 65).

فحذفها من الماضي والمضارع.

إذا عرفت هذا فلنرجع إلى شرح الكتاب.

قوله: (وَكُنْ مُتَّبِعاً مَتَى تَقِفْ)، أي: متى أردت أن تقف.

اعلم أن هذا الوقف على قسمين:

– وقف الاختيار.

– ووقف الاضطرار.

ووقف الاختيار على قسمين:

– وقف اختبار: فهو في غير مواضع الوقف.

– ووقف الاختيار: في مواضع الوقف.

فمثال وقف الاختبار في غير مواضع الوقف: أن يختبر الإنسان أستاذَه

فيشير له بالوقف في نحو: ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾⁽¹⁾ فإن وقف على

﴿كُلِّ﴾ علم أنه نبيه فطن، وإن وقف على ﴿مَا﴾ علم أنه غير ذلك.

وكذلك إذا أشار له بالوقف في نحو: ﴿مِنْ مَّا﴾⁽²⁾ المقطوع، أو ﴿مِنْ

مَالِ اللَّهِ﴾⁽³⁾، أو ﴿فِي مَّا﴾⁽⁴⁾ المقطوع، فإن وقف على ﴿مِنْ﴾، أو ﴿فِي﴾،

علم أنه جيد، وإلا فلا.

(1) – إبراهيم: 36 من قوله – تعالى –: ﴿وَأَتَّبِعْكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

(2) – المنافقون: 10 من قوله – تعالى –: ﴿وَأَنِفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْتَكُمْ﴾.

(3) – النور: 33 من قوله – تعالى –: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾.

(4) – الزمر: 3 من قوله – تعالى –: ﴿فِي مَا هُمْ بِهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

ووقف الاختيار: في مواضع الوقف.

ووقف الاضطرار: إذا اضطر القارئ بانقطاع نفس أو سعدة إلى الوقف،

وقف حيث أمكنه، فإن صادف موضع الوقف، وإلا رجع من قبل.

وقوله: (وَكُنْ مُتَّبِعاً سَنَنْ)، السَّنُّ بفتح السين: هي الطريقة.

قاله الجوهري في "الصحيح" (1).

قوله: (مَا أُثْبِتَ رَسْمًا)، أي: في الرسم أو حذف، وسواء كان مقيسا أو

غير مقيس.

فتقف على ﴿الْظُّنُونَا﴾ (2) بالألف، و﴿الرَّسُولَا﴾ (3) كذلك، و﴿يَتَأَيُّهَا

الَّذِينَ﴾ (4) بالألف، وعلى ﴿يَتَأَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ (5) بغير ألف، وعلى ﴿يَوْمَ

نَدْعُوا﴾ (6) بالواو، وعلى ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ (7) بغير واو، إلى غير ذلك.

وما أثبت في الرسم أثبته في الوقف، وما حذف حذفته في الوقف، سواء

ثبت لفظه في الوصل أم لا.

(1) - الصحيح للجوهري: مادة: "سنن".

(2) - الأحزاب: 10 من قوله -تعالى-: ﴿وَتَطُتُّونَ بِاللهِ الْظُّنُونَا﴾.

(3) - الأحزاب: 66 من قوله -تعالى-: ﴿يَلَيْتُنَا أَطَعْنَا اللهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾.

(4) - المائدة: 1.

(5) - الزخرف: 48.

(6) - الإسراء: 71.

(7) - القمر: 6.

وتقف على المنون المنصوب بالألف لرسمها بالألف، وكذلك الألف المعوضة من النون الخفيفة، تقف عليها بالألف، نحو: ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾⁽¹⁾، و﴿لَنَسْقَعَنَّ﴾⁽²⁾.

وكذلك إذا وقفت على التنوين في ﴿وَكَايَ﴾⁽³⁾؛ لأنه رسم بالنون، وكذلك ما أشبهه.

تنبيه: ولا يدخل في هذا مثل: يجي، ويستحي؛ لأنه محذوف الياء من آخره، بل يوقف عليه بيائين: الأولى مكسورة، والثانية ساكنة؛ لأنها إنما حذفت من الرسم كراهة اجتماع الأمثال، وما كان مثل هذا لا يحذف في الوقف.

وقاعدة هذا الباب أنه لا يحذف منه في الوقف إلا ما حذف في الرسم، وحذف من اللفظ في الوصل إذا لم يلقه ساكن.

(1) - يوسف: 32 من قوله -تعالى-: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِ﴾.

(2) - العلق: 16 من قوله -تعالى-: ﴿لَنَسْقَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ﴾.

(3) - الطلاق: 8 من قوله -تعالى-: ﴿وَكَايَ مِنَ قَرْيَةٍ﴾.

تنبيه آخر: قوله: ﴿يَبْدُوا﴾⁽¹⁾، و﴿أَلْمَلُوا﴾⁽²⁾، و﴿شَبَعُوا﴾⁽³⁾، و﴿مِنْ نَّبَاٍ﴾⁽⁴⁾، و﴿وَمِنْ - اِنَاءِئِ﴾⁽⁵⁾ الوقف على الهمزة في ذلك، لا على الواو والياء؛ لأنهما غير ملفوظ بهما كما قدمنا في القاعدة.

قوله: (وَكُنْ مُتَّبِعاً)، البيت.

هذا الحكم مروى عن نافع من طريق المسيبي فقط، فوجب المصير إليه وإن لم يروه غيره؛ لأن الرجوع إلى غيره من غير رواية لا يسمع أحد فعله⁽⁶⁾. والاحتمال أن يكون غيره، روى ذلك ولم يحفظ عنه من طريق النسيان أو من عدم التكرار.

ولهذا قال أبو القاسم بن فيره الشاطبي - رحمه الله تعالى -:

وَكُوفِيهِمْ وَالْمَازِنِي وَنَافِعٌ عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِتْبَالِ
وَلَا بِنَ كَثِيرٍ / يُرْتَضَى وَابْنِ عَامِرٍ وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفْصَلَ⁽⁷⁾

[94/ش]

(1) - الروم: 10 من قوله -تعالى-: ﴿اللَّهُ يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾.

(2) - المؤمنون: 24 من قوله -تعالى-: ﴿فَقَالَ أَلْمَلُوا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

(3) - الروم: 12 من قوله -تعالى-: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِّنْ شُرَكَاءٍ بِهِمْ شَبَعُوا﴾.

(4) - القصص: 2 من قوله -تعالى-: ﴿نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَاٍ مُّوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ﴾.

(5) - طه: 128 من قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ - اِنَاءِئِ الْإِنِيلِ بِسَبِّحْ﴾.

(6) - "لا يسمع أحد فعله" كذا في النسختين معا، ولعل صوابه لا يسمع أحد فعله.

(7) - البيتان رقم 376 - 377 من متن الشاطبية، باب الوقف على مرسوم الخط.

قوله: (وَمَا مِنَ الْهَاءَاتِ تَاءٌ أُبْدِلَا)، هو معطوف على قوله: (وَكُنْ مُتَّبِعًا سَنَنْ)، أي: كن متبعا ما من الهاءات تاء أبديا، فتقف على المبدل تاء بالتاء؛ لرسمه كذلك، نحو: ﴿رَحِمَتْ﴾ في المواضع السبعة⁽¹⁾.

[74/ت]

و﴿نِعِمَّتْ﴾ في المواضع الأحد عشر⁽²⁾، إلى غير ذلك.

قوله: (وَمَا مِنَ الْمُؤْصُولِ لَفْظًا فُصْلًا)، أي: واتبع سَنَنْ ما وصل في اللفظ، وفُصِّل في الرسم، فافصله في الوقف، وذلك نحو: ﴿فِي مَاءٍ﴾ في المواضع الأحد عشر⁽³⁾.

(1) - جمع القراء المغاربة المواضع السبعة في رمز: (وَوَقِ كَفَقُ) تسهيلا لضبطها، ويقصدون بتلك الحروف أوائل أربع معينة وردت فيها كلمة: ﴿رَحِمَتْ﴾ المبسوطة، فالواو الأول لربع: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾، والواو الثاني لربع: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَرَهُمْ﴾، والقاف الأول لربع: ﴿قَالُوا يَصْلِحْ﴾. والكاف لربع: ﴿كَلْبَعَصْ﴾ والفاء لربع: ﴿بَأْفَمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيبًا﴾، والقاف الأخير المشدد لربع: ﴿فَلْ آوَلَوْ جِئْتَكُمْ﴾، وشدد القاف لورودها فيه مرتين.

(2) - جمع أبو عبد الله محمد الخراز (ت718هـ) - رحمه الله - تلك المواضع في نظمه مورد الظمان، حيث قال:

فَصَلِّ وَنِعِمَّتْ بِنَاءٍ عَشْرَةٌ *** وَوَاحِدٌ مِنْهَا أَخِيرُ الْبَقَرَةِ
وَأَلِ عِمْرَانَ تَعُدُّ وَاحِدَهُ *** وَمَعَ إِذْ هُمْ بِنَصِّ الْمَائِدَةِ
ثُمَّ يَابِرَاهِيمَ أَيْضًا حَرْفَانِ *** لَا أَوَّلًا وَفَاطِرٍ وَلُثْمَانِ
ثُمَّ ثَلَاثُ التَّحْلِ أَعْنِي الْأَخْرَا *** وَوَاحِدٌ فِي الطُّورِ لَيْسَ أَكْثَرَا

"ن" مورد الظمان مع شرحه: دليل الحيران على مورد الظمان (ص: 335).

(3) - جمعها أيضا أبو عبد الله محمد الخراز في مورد الظمان، حيث قال:

فَصَلِّ وَفِي مَا وَاحِدٌ وَعَشْرَةٌ *** فِي مَا فَعَلَنْ ثَانِيًا فِي الْبَقَرَةِ=

﴿عَسَ مَا نُهَوَّ عَنْهُ﴾⁽¹⁾، و﴿عَسَ مَسَّ تَوْبِي﴾⁽²⁾ و﴿مَسَّ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾⁽³⁾، إلى غير ذلك.

فما فصل في الرسم فصلته في الوقف، وما وصل وصلته. وظهره أن الوقف على قوله -تعالى-: ﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا﴾⁽⁴⁾ على ﴿أَيَّ﴾؛ لأنها مفصولة، والنص عن نافع بالوقف على ﴿مَا﴾، وأطلق اللفظ مراعاة للكثرة⁽⁵⁾.

والقياس في هذه المواضع الوقف على ﴿أَيَّ﴾؛ لأن ﴿أَيَّ﴾ شرط، و﴿مَا﴾ زائدة، وهي كلمة مستقلة بنفسها، وفيه اتباع الرسم، فالأولى الوقف على ﴿أَيَّ﴾، لكن الرواية جاءت بخلاف ذلك، فيجب اتباعها، وهو أعرف بحقيقة ذلك. ووجه ذلك أنه لما كانت ﴿مَا﴾ زائدة للتوكيد، كأنها مع ﴿أَيَّ﴾ شيء واحد.

=وَوَسَطَ الْعُقُودِ حَرْفٌ وَمَعَا *** فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ كُلِّ قَطْعَا
وَالْأَنْبِيَا وَالشُّعْرَا وَوَقَعَتْ *** وَالتَّوْرِ وَالرُّومِ كَذَاكَ وَقَعَتْ
وَمِثْلُهَا الْحَرْفَانِ أَيْضًا فِي الرُّمْرِ *** وَخَلْفَ مُقْنَعٍ بِكُلِّ مُسْتَطَرِّ

"ن" مورد الظمان مع شرحه: دليل الحيران على مورد الظمان (ص: 323).

(1) - الأعراف: 166.

(2) - ما بين الهالين سقط من (ت). وهو جزء من الآية 28 من سورة النجم.

(3) - إبراهيم: 36.

(4) - الإسراء: من قوله -تعالى-: ﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾.

(5) - "ن" تفصيل أقوال القراء في الوقف على (ما) دون (أيَّ) في جامع البيان: 817/2.

قوله: (وَاسْلُكْ سَبِيلَ)، البيت. هو يقول: اتبع هذا فإنه مروى عن السلف، وإن خالف القياس.

وروي أن الخير كله محصور في ثلاثة خصال: «اتَّبِعْ وَلَا تَبْتَدِعْ، تَوَاضِعْ وَلَا تَرْتَفِعْ، مَنْ وَرَعَ لَا يَتَّسِعْ»⁽¹⁾.
والاتباع وترك الابتداع من الدين.

وقوله: (وَإِنْ ضَعَّفَهُ الْقِيَاسُ)، معناه أن يكون مقيسا جائزا في اللغة، إلا أنه ذو ضعف؛ لأنه غير جائز في القياس رأسا، ومن هذا الوجه يمتنع الوقف على مثال: ﴿أَلْمَلُوا﴾⁽²⁾ على الواو؛ لأنه لا يوجد في اللغة العربية واو ساكن آخر الاسم.

ولا يجوز الوقف على من ﴿مِنْ نَبَائِي﴾⁽³⁾ على الياء؛ لأنه يلتبس بياء الإضافة، واللبس ليس من كلام العرب، بل هو محتنب فيه.
وقوله: (وَإِنْ ضَعَّفَهُ الْقِيَاسُ)، توكيد لاتباع الرواية.

(1) - نسب الأثر في تفسير الثعالبي: "الجواهر الحسان في تفسير القرآن 322/4" إلى أبي إسحاق الجبنياني الذي قيل عنه: أنه قل ما يترك ثلاث كلمات وفيهن الخير كله: "اتَّبِعْ وَلَا تَبْتَدِعْ، اتضع وَلَا تَرْتَفِعْ، مَنْ وَرَعَ لَا يَتَّسِعْ". ونسبت في فروق القرافي لأبي العباس الأبياني من أهل الأندلس حيث قال: "ثلاث لو كتبن في ظفر لوسعهن، وفيهن خير الدنيا والآخرة اتبع ولا تبتدع، اتضع ولا ترتفع، من تورع لا يتسع" "ن" الفروق للقرافي 205/4.

(2) - المؤمنون: 24.

(3) - الأنعام: 53.

فمثال ما رسم على غير قياس: ﴿قَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹⁾ الأصل والقياس الاتصال؛ لأن اللام حرف جر، دخلت على ﴿الَّذِينَ﴾ وهي على حرف واحد، فقياسه الاتصال.

وكذلك: ﴿فِي مَا﴾، وكذلك: ﴿مِنْ مَا﴾⁽²⁾.

والأصل والقياس: الاتصال، وإن كانا على حرفين؛ لأنهما دخلا على ذلك الاسم لمعنى يحدثانه فيه.

ووجه ذلك أنه لما كان الأصل في الكلام أن تبنى كل كلمة على حدتها، ولا يوصل شيء بشيء؛ لتغاير المعاني، كتب ذلك على الأصل. فلهذا قال الشاطبي - رحمه الله -:

وَقُلْ عَلَى الْأَصْلِ مَقْطُوعُ الْحُرُوفِ أَتَى وَالْوَصْلُ فَرْعٌ فَلَا تُلْفَى بِهِ حَصْرًا⁽³⁾

الإعراب:

(كُنْ): أمر من كان، (مُتَّبِعًا): خبر كان، (مَتَى): ظرف فيه معنى الشرط، (تَقِفْ): جزم به، (سَنَنْ): مفعول بـ(مُتَّبِعًا)، (مَا): مضافة، وصلتها: (أُثِّبَ)، والعائد المضممر فيه، (رَسْمًا): تمييز المفعول الذي لم يسم فاعله، والضمير العائد على (مَا) في هذا: محذوف، تقديره: ما أثبت رسمه، ويحتمل أن يكون ظرفا

(1) - المعارج: 36.

(2) - وقد تقدمت من ما المفصولة، ومكان وجودها في القرآن في ثلاثة أمكنة، منها: الآية 10 من سورة: "المنافقون"، من قوله - تعالى -: ﴿وَأَنفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾.

(3) - البيت رقم 237 من "عقيلة أتراب القصائد في رسم القرآن"، باب المقطوع والموصول.

للإثبات؛ أي: أثبت في الرسم، (وَمَا): عطف، (مِنَ الْهَاءَاتِ): متعلق بـ(أُبْدِلَا)،
و(تَاءً): مفعول ثانٍ مقدم، (وَمِنَ الْمُؤْصُولِ): متعلق بـ(فُصِّلَا) لا محالة،
و(لَفْظًا): مثل (رَسْمًا).

ثم قال — رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه —:

206) الْقَوْلُ فِي الْيَاءَاتِ لِلْإِضَافَةِ فَخُذْ وَفَاقَهُ وَخُذْ خِلَافَهُ

الشيخ: هذا باب الإسكان والفتح لياءات الإضافة، والكلام فيه في

مواضع عشرة:

- في معنى ياء الإضافة.
 - وفي معنى الإضافة.
 - وفي لغاتها.
 - وفي الأصل في ياء الإضافة.
 - وفي الدليل على أن أصلها الفتح.
 - ولأي شيء اختير لها الفتح؟.
 - وفي وجه الإسكان فيها.
 - وفي الكلمات التي تتصل بها ياء الإضافة.
 - وفي موضع الاتفاق.
 - وفي موضع الاختلاف.
- أما حقيقتها: فهي الياء الزائدة الدالة على الواحد المتكلم، نحو: غلامي،
وصاحبي، [وأعطاني وأكساني].

وأما الإضافة: فهي لغة الضم والإسناد، تقول: أضفت الشيء إلى الشيء، إذا ضمته إليه وأسندته إليه⁽¹⁾.

وأما لغاتها فثلاثة:

- الأولى: التحريك بالفتح.

- الثانية: بالإسكان.

وقد جاء بهما امرؤ القيس في بيت واحد حيث قال:

[95/ش] ففَاضَتْ دُمُوعُ/ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعِي مَحْمَلِي⁽²⁾

فسكن في "مني"، و"محملي"، وحرك بالفتح في "دمعي".

- الثالثة: الكسر، فيقول: يا صاحبي، وغلامي، وعضضته بنفي، ومنه قول

الراجز:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَاتَا فِيٍّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ⁽³⁾

وأما الأصل من هذه اللغات: فهو التحريك بالفتح؛ لأنها اسم من

الأسماء، كالتاء في "قمت"، والكاف من "أكرمك"، والهاء من "أعطاه"، وبدليل

مجيء هاء السكت بعدها في الوقف، نحو: ﴿كِتَابِيهِ﴾⁽⁴⁾؛ لبيان حركتها،

فحركتها في الوصل أكد وأولى، واختير لها الفتح؛ لأنه أخف الحركات، فإن ياء

الإضافة حرف معتل ثقيل، فأعطي الفتح ليخف، بخلاف التاء من "قمت".

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - البيت لامرئ القيس من ديوانه: 21/1.

(3) - البيت من بحر الرجز للأغلب العجلي، وهو في خزانة الأدب للبغدادى 333/1.

(4) - الحاقة: 18 من قوله -تعالى- ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمْ بِفِرْعَوْنَ وَكِتَابِيهِ﴾.

وأما وجه الإسكان فيها: فهو أيضا: طلب المبالغة في الخفة، لأن السكون أخف من الحركة.

فإن قيل: الفتح أخف الحركات كما قدمتم قبل.

فالجواب: أن ذلك بالنظر إلى الضم والكسر، وأما بالنظر إلى السكون فالسكون أخف، وأيضا فإن حرف العلة ثقيل، تستثقل فيه الحركة، والدليل على ذلك أنه إذا تحرك وانفتح ما قبله انقلب ألفا نحو: ﴿فَضِي﴾⁽¹⁾ أصله قَضِي ياء مفتوحة، فقلبت ألفا طلبا للخفة، ونظير ذلك كثير.

فإن قيل: الفتحة على الياء مستخفة؛ ألا ترى أنهم يقولون: جاء القاضي، ومررت بالقاضي، فيقدرون الضمة والكسرة في الياء، فإذا قالوا: رأيت القاضي أظهروا الفتحة لحفتها؟

فالجواب: عن ذلك من ثلاثة أوجه:

- الأول: إن خفة الفتحة بالنظر إلى الحركات لا إلى السكون كما قدمنا.

- الثاني: أن ياء قاض ترد عليها (الحركات الثلاث الفتحة والكسرة

والضمة، وياء الإضافة لا يرد عليها)⁽²⁾ إلا الفتحة، فحركت بالفتح في القاضي؛ / [75/ت]

ليتين خفة الفتحة على غيرها، وسكنت ياء الإضافة ليتبين ثقلها على السكون، وأنه أخف منها.

(1) - الأنعام: 3 من قوله -تعالى-: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾.

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

- الثالث: أن الحركة في ياء القاضي حركة إعراب تتغير، فهو خفيف، وحركة ياء الإضافة حركة بناء لازمة، فهي أثقل للزومها.

وتتصل بأقسام الكلام الثلاث الاسم نحو: "غلامي"، والفعل نحو: "أعطني"، والحرف نحو: "بي"، و"لي"، و"مني".

ونبين ما بقي من الفصول (مع حروف الكتاب إن شاء الله تعالى) ⁽¹⁾.
قال: (الْقَوْلُ)، أي: هذا القول أبين لك فيه حكم ياء الإضافة في الاتفاق وفي الاختلاف؛ إذ قد ذكر ذلك كله.

قوله: (فِي الْيَاءَاتِ)، جمعها باعتبار موضعها ⁽²⁾.
قوله: (فَخُذْ وَفَاقَهُ)، أي: وفاق هذا القول، وكذلك (خِلَافَهُ)، (أي: خلاف هذا القول) ⁽³⁾، وهما مصدران لوافق وخالف.

الإعراب:

(لِلْإِضَافَةِ): في موضع الحال، (وَفَاقَهُ): مفعول متعلق بـ(خُذْ)، و(خُذْ خِلَافَهُ): عطف.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

207 سَكَنَ قَالُونَ مِنَ الْيَاءَاتِ تَسْعًا أَتَتْ فِي الْخَطِّ ثَابِتَاتِ

208 وَلْيُؤْمِنُوا بِي تُؤْمِنُوا لِي إِخْوَتِي وَلِي فِيهَا مَنْ مَعِيَ فِي الظُّلَّةِ

209 وَيَاءَ أَوْزَعْنِي مَعًا وَفِي إِلَيَّ رَبِّي بِفُصِّلَتْ خِلَافُ فُصَّلَا

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

210) وَيَاءَ مَحْيَايَ وَوَرَشُ اصْطَفَى فِي هَذِهِ الْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ رَوَى

الشيخ: بين في هذه الآيات ما فيه الخلاف بين ورش وقالون عن نافع، وذلك تسع ياءات كما قال.

قال: وفي ضمن كلامه أن ورشا لا يسكنها، بل يفتحها؛ لأنه أسند الحكم لقالون، ففهمنا أن ورشا على خلافه.

قوله: (أَتَتْ فِي الْخَطِّ ثَابِتَاتٍ)، احترازاً من الزوائد؛ لأنها ساقطة في الخط على ما نبينه بعد إن شاء الله تعالى.

فقال: (وَلْيُؤْمِنُوا بِي) يريد في البقرة: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾⁽¹⁾، و﴿تُؤْمِنُوا لِي فَاغْتَرِلَوْهُ﴾ في الدخان⁽²⁾، و﴿إِخْوَتِي﴾ في يوسف عليه السلام: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾⁽³⁾، (وَلِي فِيهَا) في سورة طه: ﴿وَلِي فِيهَا مَّارِبٌ خَبْرِي﴾⁽⁴⁾.

وقوله: (مَنْ مَعِيَ فِي الظُّلَّةِ)، يريد في سورة الشعراء: ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁵⁾.

(1) - البقرة: 185.

(2) - الدخان: 20.

(3) - يوسف: 100.

(4) - طه: 17.

(5) - الشعراء: 118.

وقيده ب(مَنْ)؛ احترازاً من الآخر في السورة معه، وهو قوله -تعالى-:

﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِي﴾⁽¹⁾، فإنه متفق عليه بالإسكان.

قوله: (فِي الظُّلَّةِ)؛ احترازاً أيضاً من الذي في الملك، وهو قوله -تعالى-:

﴿إِنْ أَهْلَكَنِي اللَّهُ وَمَسَّ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾⁽²⁾ ⁽³⁾.

قوله: (وَيَاءٌ أَوْزَعْنِي مَعًا)، يريد في النمل⁽⁴⁾ وفي الأحقاف⁽⁵⁾.

وذكر الحافظ في هاتين اليائين في السورتين: الفتح عن قالون من طريقة

الحلواني خاصة مثل ورش، قال: "وبالوجهين آخذ"، ولم يذكر غيره⁽⁶⁾.

[96/ش]

والمشهور الإسكان كما ذكر الناظم.

قوله: (وَفِي إِلَى رَبِّي بِفُصِّلَتْ)، أي: في فصلت، فالباء ظرفية، ويريد:

﴿وَلَيْسَ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِلَّا لِي عِنْدَهُ، لِلْحُسْنَى﴾⁽⁷⁾.

وقوله: (خِلَافٌ فَصَّلاً) أي: بُيِّنَ، ومنه قوله -تعالى-: ﴿نَبْصِلْ

الْآيَاتِ﴾⁽⁸⁾، أي: نبينها.

(1) - الشعراء: 62.

(2) - الملك: 29.

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(4) - النمل: 19 من قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾.

(5) - الأحقاف: 14 من قوله -تعالى-: ﴿قَالَ رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾.

(6) - مفردة الإمام نافع بن عبد الرحمن المدني، (ص: 129).

(7) - فصلت: 49.

(8) - الأنعام: 56.

وذكر الخلاف ولم يرجح، (إلا ما ظهر من قوله أولاً: (سَكَنَ قَالُونَ مِنْ
الْيَاءَاتِ تِسْعاً) وبها يكون العدد تسعاً.

واعلم أن الحافظ⁽¹⁾ ذكر فيها الوجهين، ويظهر منه ترجيح الفتح⁽²⁾.

وذكر عنه في ذلك مكّي وابن شريح الفتح لا غير، كورش.

إلاً أبا محمد ذكر فيها في الكشف الوجهين، ثم قال: وبالفتح قرأت، ثم
قال: وأخبرني الشيخ أبو الطيب أنه قرأها له بالوجهين⁽³⁾.

قوله: (وَيَاءٌ مَحْيَايَ)، هذه الياء التاسعة، وهي الياء من ﴿مَحْيَايَ﴾⁽⁴⁾ في

الأنعام، فسكنها قالون، وعن ورش فيها خلاف نذكره.

فقال الناظم: (وَوَرَشُ اصْطَفَى)، أي: اختار.

قوله: (فِي هَذِهِ)، يعني ياء: ﴿مَحْيَايَ﴾.

قوله: (وَالْإِسْكَانَ رَوَى)، يريد عن نافع، فذكر الناظم أن ورشاً - رحمه الله

تعالى - روى عن نافع في هذه الياء الإسكان، واختار هو لنفسه الفتح.

الشيخ: وقد نص على ذلك أبو عمرو في "إيجاز البيان" وغيره، وذكر أنه

قرأها له بالوجهين. قال: والفتح اختيار من ورش، والإسكان روايته عن نافع.

(1) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

(2) - قال الداني: "وقرأتها على أبي الفتح في رواية قالون من طريق الحلواني والشحام وأبي نسيط

بالوجهين" جامع البيان في القراءات السبع: 1566/4

(3) - "ن" الكشف: 326/1، والكافي: (ص: 197).

(4) - الأنعام: 164 من قوله - تعالى -: ﴿فَلْيَايَ صَلَاتِهِ وَنُسُكِهِ وَمَحْيَايَ﴾.

قال: وأوجه الروایتین وأولاهما بالصحة الإسكان؛ إذ هو المروي عن نافع دون غيره⁽¹⁾.

(وقال: أبو عمرو: إن أبا يعقوب الأزرق لم يرو عن ورش إلا الإسكان دون غيره)⁽²⁾.

والذين رووا عنه الفتح فيها هم: أبو الأزهر عبد الصمد، وداود بن أبي طيبة، ويونس بن عبد الأعلى⁽³⁾، بعد أن أخذ كل واحد منهم الإسكان (وقرأ به عليه، ثم أقرأهم بالفتح اختياراً منه)⁽⁴⁾.

وأسند أبو عمرو قال: حد[ثنا أبو الأزهر عن ورش عن نافع: و﴿مَحْبِآءٌ﴾ واقفة الياء⁽⁵⁾.

فقال أبو الأزهر، وأمرني عثمان⁽⁶⁾ بن سعيد أن أنصبها - يعني به ورشا - مثل: ﴿مَثْوَى﴾⁽⁷⁾، وزعم أنه أقيس في النحو⁽⁸⁾.

(1) - "ن" جامع البيان 1073/3.

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت)، و"ن" أيضاً: جامع البيان 1073/3.

(3) - يونس بن عبد الأعلى ابن أبي ميسرة، الإمام الحافظ المقرئ، كان من كبار العلماء في زمانه، توفي: سنة: (264هـ)، من مصادر ترجمته: معرفة القراء الكبار (ص: 112-113) وغاية النهاية 407-406/2.

(4) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(5) - جامع البيان 1073/3.

(6) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(7) - يوسف: 23.

(8) - "ن" التيسير (ص: 353).

ووجه هذا القياس (أن هذه الكلمة)⁽¹⁾ - أعني أن هذه الياء - قبلها ساكن، فلو أسكنها لالتقى ساكنان، فحركها لذلك، ولا يجوز الجمع بين الساكنين إلا بثلاثة شروط قد قدمناها في باب المد، انخرم منها ههنا أن الثاني غير مشدد.

وقوله: (اصْطَفَى فِي هَذِهِ الْفَتْحِ)، ليس ذلك اختياراً منه من غير رواية، بل روى فيها الفتح ضعيفاً، وقواه بالقياس؛ إذ لا يصح أن يقال: إن ورش كان يقول في القرآن برأيه، وهو منزّه عن ذلك رضي الله عنه، موثوق به في الرواية والقراءة، لا يقول إلا بثبوت وتوقيف رضي الله عنه.

هذا الكلام في هذه الياءات، وفي جملة ما اختلفا فيه من ياءات الإضافة. وغير ذلك متفق عليه إما بالسكون، وإما بالفتح.

وهذا مفهوم من قول الناظم؛ إذ ذكر المختلف فيه، وسكت عن المتفق عليه، فسكوته عنه دُكِّرَ له؛ لأن الأشياء تتبين بأضدادها، وهو كما قال أبو القاسم الشاطبي:

وَتَعْرِفُ الْيَاءَ فِي حَالِ الثُّبُوتِ إِذَا حَصَلَتْ مَحْذُوفَهَا فَخُذْهُ مُبْتَكِرًا⁽²⁾

فمن المتفق عليه بالفتح: ﴿وَلَيْ دِي﴾⁽³⁾، و﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا

أَنَا﴾⁽⁴⁾، و﴿إِنِّي امْرُتٌ﴾⁽⁵⁾، و﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾⁽⁶⁾، وشبهه كثير.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد: البيت الأول من باب حذف الياء وثبوتها.

(3) - الكافرون: 6.

(4) - طه: 13 .

(5) - الأنعام: 15.

(6) - المائدة: 30.

ومن المتفق عليه بالإسكان: ﴿أَرِنِحْ أَنْظِرِ إِلَيْكَ﴾⁽¹⁾، ﴿أَنْظِرْنِحْ إِلَيَّ﴾⁽²⁾، و﴿إِنِّي إِصْطَبَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽³⁾ وشبهه، ولم يختلفا في شيء من ذلك.

الإعراب:

(سَكَّنَ): فعل ماضٍ، (قَالُونُ): فاعل، (تَسْعًا): مفعول، وأسقط التاء؛ لأن العدد للمؤنث⁽⁴⁾، و(ثَابِتَاتٍ): حال من الفاعل بـ(أَتَتْ)، وغير ذلك محكي، [76/ت] (وَيَاءٌ أَوْزَعْنِي): معطوف على ما قبله، وكذلك: (يَاءٌ مَحْيَايَ). وهنا ثم الكلام، ثم استأنف: (وَوَرِشُ اصْطَفَى): مبتدأ وخبر، وبه يتعلق: (فِي هَذِهِ)، (الْفَتْحُ): مفعول، (وَالْإِسْكَانُ): مفعول مقدم، (رَوَى): ماضٍ. ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

211) الْقَوْلُ فِي زَوَائِدِ الْيَاءَاتِ عَنِ الَّذِي صَحَّ عَنِ الرُّوَاةِ

الشيخ: هذا باب الزوائد، ووجه المناسبة بينه وبين الذي قبله ظاهرة.

قال: وفي هذا الباب أسولة عشرة:

(1) - الأعراف: 143.

(2) - الأعراف: 13.

(3) - الأعراف: 144.

(4) - وقاعدته معلومة، فالعدد يخالف معدوده تذكيرا وتأنيثا، يقول ابن مالك - رحمه الله - في ألفيته:

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ *** فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ *** فِي الصِّدِّ جَرَّدٌ ...

"ن" شرح المكودي على الألفية (ص: 302).

- الأول: أن يقال: ما حقيقة الياء الزائدة؟.
 - الثاني: لأي شيء سميت زائدة؟.
 - الثالث: في الموجب لحذفها.
 - الرابع: ما عددها على الجملة؟.
 - الخامس: ما عددها على التفصيل؟.
 - السادس: في وجه حذفها في الحاليين.
 - السابع: في مقابله.
 - الثامن: في وجه من حذفها في حال دون حال.
 - التاسع: في موضع الاتفاق./.
 - العاشر: في موضع الاختلاف.
- أما الزائدة: فهي عبارة عن الياء المحذوفة من الخط، الثابتة في اللفظ، الساقطة في الوصل؛ احترازاً من ياء الإضافة؛ لأنها ثابتة في الحالتين.
- وأما تسميتها زائدة: فلأحد أمرين:
- الأول: إما لأنها زائدة على أصول الكلمة، وهذا لا يصدق في بعض المواضع، نحو: ﴿يَهْدِي﴾⁽¹⁾، و﴿وَعِيدٌ﴾⁽²⁾، ولا يصدق في ﴿الْمُهْتَدِي﴾⁽³⁾، و﴿الْمُنَادِي﴾⁽¹⁾، ويكون بالحمل.

(1) - الكهف: 24 من قوله -تعالى-: ﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَهُ رَبِّي﴾.

(2) - ق: 14 من قوله -تعالى-: ﴿كُلُّ كَذَّبٍ أَلْرُسُلَ بَحَوَّ وَعِيدٌ﴾.

(3) - الأعراف: 178 من قوله -تعالى-: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾.

(وضابط هذا أن تقول: هذه الياء لا تخلو إما أن تتصل بالأسماء أو بالأفعال:

فإن اتصلت بالأسماء: فلا تخلو من أن تتعرف بالالف واللام، أو بالإضافة،
فإن تعرفت بالالف واللام فهي فيه زائدة، نحو: ﴿الْمُهْتَدِ﴾⁽²⁾،
و﴿الدَّاعِ﴾⁽²⁾.

وإن تعرفت بالإضافة فهي فيه أصلية، نحو: ﴿نَكِيرِ﴾⁽³⁾،
و﴿دُعَاءِ﴾⁽⁴⁾.

وإن اتصلت بالأفعال: فلا تخلو إما أن تتصل بنون الوقاية أم لا، فإن
اتصلت بنون الوقاية فهي زائدة، نحو: ﴿تَتَّبِعِ﴾⁽⁵⁾، و﴿يُوتِي﴾⁽⁶⁾.
وإن لم تتصل بالنون فهي أصلية، نحو: ﴿نَبِّغْ﴾⁽⁷⁾، و﴿يَاتِ﴾⁽¹⁾، وما
أشبه ذلك.

(1) - ق: 41 من قوله -تعالى-: ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾.

(2) - البقرة: 185 من قوله -تعالى-: ﴿اجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾.

(3) - سبأ: 45 من قوله -تعالى-: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾.

(4) - نوح: 6 من قوله -تعالى-: ﴿بَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَاءِي إِلَّا فِرَارًا﴾.

(5) - طه: 91 من قوله -تعالى-: ﴿قَالَ يَهْرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعِي﴾.

(6) - الكهف: 39 من قوله -تعالى-: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُوتِيَنِي خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ﴾.

(7) - الكهف: 64 من قوله -تعالى-: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾.

وهذا ضابط لا ينحرم أبدا ولا ينعكس، وبالله التوفيق⁽²⁾.

– الثاني: سميت كذلك لزيادتها في اللفظ على الرسم؛ لأنها ليست

مرسومة، وإنما هي محذوفة، وهذا أولى.

وأما الموجب لحذفها: فهو طلب الخفة، والاكتفاء عنها بالكسرة قبلها،

وذلك شأن العرب تحذف للاختصار، ثبت أنهم يقولون: لا أَدُرُّ بتسكين الراء

وحذف الياء بعدها، ومن ذلك قول الشاعر:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدِّمَا⁽³⁾

يريد: "تُعْطِي"، فحذف الياء طلبا للخفة، واكتفاء بالكسرة عنها.

وما بقي من الفصول يذكر مع الحروف إن شاء الله تعالى.

قوله: (الْقَوْلُ)، إلى آخره، أي: هذا القول أبين لك فيه ما زيد من الياءات

وما لم يزد، ومن زاد ومن لم يزد، وقد ذكر جميع ذلك.

قوله: (عَنِ الَّذِي صَحَّ عَنِ الرَّوَاةِ)، أي: هذا القول صحيح ثابت مروي

عن الرواة، وهو جمع راو، كقاض وقضاة.

الإعراب:

(عَنِ الَّذِي): يتعلق بـ(الْقَوْلُ)، [أو في موضع الحال، وصلة (الَّذِي):

(صَحَّ)، والعائد الفاعل به⁽⁴⁾، وبه يتعلق: (عَنِ الرَّوَاةِ).

(1) – هود: 105 من قوله –تعالى–: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾.

(2) – ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

(3) – ذَكَرَ البيه غير منسوب، في لسان العرب في مادة: "لَقَّ" غير منسوب.

(4) – ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

ثم قال - رحمه الله ورضي عنه وأرضاه -:

(212) لِنَافِعِ زَوَائِدٍ فِي الْوَصْلِ مِنْهُنَّ زَائِدٌ وَلَا مِ فِعْلٍ

الشيخ: ذكر في هذا البيت أن زوائد نافع على قسمين:

- أصل من نفس الكلمة لام منها.

- وزائد عليها للإضافة.

قال الشيخ: وضابط هذا أن تقول: إما أن تكون هذه الياء في الاسم أو الفعل.

فإن كانت في اسم: إما أن يكون معرفا بالألف واللام أو لا، فإن كان

معرفا بذلك التعريف فهي فيه أصلية لام الكلمة، نحو: ﴿الْجَوَارِءُ﴾⁽¹⁾،

و﴿الدَّاعِزُ﴾، و﴿الْمُهْتَدِىَ﴾، و﴿الْبَادِىَ﴾⁽²⁾، إلى غير ذلك.

وإن لم تكن فيه الألف واللام، فإنها زائدة للإضافة، نحو:

﴿وَعِيدِىَ﴾⁽³⁾، و﴿نَكِيرِىَ﴾⁽⁴⁾، و﴿نَذِيرِىَ﴾⁽⁵⁾، إلى غير ذلك.

(1) - الشورى: 30 من قوله - تعالى -: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِءُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾.

(2) - الحج: 23 من قوله - تعالى -: ﴿سَوَاءٌ أَلَنَكَفُ بِهِهٖ وَآلْبَادِىَ﴾.

(3) - ق: 14 من قوله - تعالى -: ﴿كُلُّ كَذَّبٍ أَلْرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِىَ﴾.

(4) - سبأ: 45 من قوله - تعالى -: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِىَ﴾.

(5) - الملك: 18 من قوله - تعالى -: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِىَ﴾.

وإن كانت في فعل: فإما أن تدخل عليه نون الوقاية أم لا، فإن دخلت عليها فهي للإضافة زائدة، نحو: ﴿يَهْدِي﴾⁽¹⁾، و﴿تُرْدِي﴾⁽²⁾، و﴿بَاعْتَرِلُو﴾⁽³⁾، إلى غير ذلك.

وإن لم تدخل عليه فهي أصلية لام الكلمة، نحو: ﴿يَاتِ﴾⁽⁴⁾، و﴿نَبَغْ﴾⁽⁵⁾، و﴿يَسِرْ﴾⁽⁶⁾، إلى غير ذلك.

قوله: (فِي الْوَصْلِ)، مفهومه أن الوقف لا تزداد فيه بل تحذف، وقد بين ذلك بقوله: (فَهَذِهِ) البيت⁽⁷⁾.

قوله: (مِنْهُنَّ زَائِدٌ)، أي: ليست من نفس الكلمة.

قوله: (وَلَا مُفْعَلٍ)، أي: لام الكلمة، وقال: (فِعْلٍ)، إما بالنظر إلى الأكثر، أو تكون الأسماء بالحمل على ما بينا في باب الهمزة المفردة.

(1) - الكهف: 24 من قوله -تعالى-: ﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَهُ رَبِّي﴾.

(2) - الصافات: 56 من قوله -تعالى-: ﴿قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ تُرْدِي﴾.

(3) - الدخان: 21 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ لَّمْ تُؤْمِنُوا لِيْ فَاغْتَرِلُوْا﴾.

(4) - هود: 105 من قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِذِيئَةٍ﴾.

(5) - الكهف: 64 من قوله -تعالى-: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾.

(6) - الفجر: 4 من قوله -تعالى-: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾.

(7) - ونص البيت:

فَهَذِهِ فَإِنْ وَصَلْتَ زِدْتَهَا *** وَصَلًا وَوَقَفًا لَهَا حَذَفْتَهَا.

الإعراب:

(لِنَافِعِ): مجرور، و(زَوَائِدُ): مبتدأ، وخبره في المجرور، ونَوْنُهُ للضرورة، وكان حقه أن لا يُنَوَّنَ؛ لأنه جمع منتاه لا ينصرف، نحو: مساجد، ودراهم، وجوار، وذلك جائز للشاعر استعماله للضرورة، ومن غير الضرورة⁽¹⁾، ومنه قوله:
تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنٍ تَحْمَلْنَ بِالْعِلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمٍ⁽²⁾
فَنَوَّنَ "طَعَائِنَ".

وبه يتعلق: (فِي الْوَصْلِ)، (زَائِدُ): مبتدأ، وخبره في المجرور⁽³⁾، و(لَا مُ): عطف.

[98/ش]

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -/:

(213) أَوْلَهُنَّ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ وَيَأْتِي لَأَسُنَّ أُخْرَتَنِ

(214) وَالْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءَ وَالْكَهْفِ وَأَنْ يَهْدِيَني بِهَا وَتَبْغِ يُؤْتِيَنِ

الشيخ ذكر في هذا الكلام جملة مما اتفق عليه ورش وقالون، قال: فاعلم أن

جملة زوائد نافع - رحمه الله - تسع وأربعون زائدة، وهي ثلاثة أقسام:

(1) - قال ابن مالك في ألفيته:

وَلَا ضِطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ *** ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

(2) - البيت لزهير بن أبي سلمى، في معلقته، "ن" شرح المعلقات التسع: لأبي عمرو الشيباني (ص: 186).

(3) - كذا في النسختين معا، فأعاد الإعراب ربما للاعتراض الذي وقع منه في بيان سبب تنوين "زوائد"، والله أعلم.

– الأول: قسم اتفق عليه ورش وقالون، وهو ثمان عشر، أولهن ﴿وَمَسِ﴾

﴿إِتَّبَعَيْ﴾⁽¹⁾، إلى قوله: ﴿وَزَادَ قَالُونَ لَهُ﴾، البيت.

– الثاني: قسم انفرد به قالون، وهو موضعان: ﴿إِن تَرَى﴾⁽²⁾ في الكهف،

و﴿إِتَّبِعُوا أَهْدِيكُمْ﴾⁽³⁾ في غافر كما قال.

– الثالث: قسم انفرد به ورش، وهو تسعة وعشرون ياء، من قوله:

﴿وَوَرِشُ﴾ إلى آخره.

إلا أن قالون اختلف عنه في موضعين وهما: ﴿التَّنَادِ﴾⁽⁴⁾،

و﴿التَّلَوِ﴾⁽⁵⁾، وذكرهما الناظم.

قوله: ﴿أَوَّلُهُنَّ﴾، أي: أول الزوائد.

قوله: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَقُلْ﴾، في آل عمران⁽⁶⁾، وقيده بـ﴿قُلْ﴾؛ احترازا من

غيره من لفظه، نحو: ﴿وَمَسِ اتَّبَعْنِي﴾ في سورة يوسف⁽¹⁾، هو بالياء وصلا ووقفًا.

(1) – آل عمران: 20 من قوله – تعالى: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَسِ اتَّبَعَيْ﴾.

(2) – الكهف: 38 من قوله – تعالى: ﴿إِن تَرَى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾.

(3) – غافر: 38 من قوله – تعالى: ﴿إِتَّبِعُوا أَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾.

(4) – غافر: 32 من قوله – تعالى: ﴿وَيَقْفُومُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾.

(5) – غافر: 14 ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَوِ﴾.

(6) – آل عمران: 20 من قوله – تعالى: ﴿فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَسِ اتَّبَعَيْ﴾.

و(يَأْتِي)، يريد في سورة هود عليه السلام: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾⁽²⁾، فقيده ب(لَا): احترازا من غيره من لفظه وهو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾⁽³⁾، فهو بالياء/ ربما ووقفا ووصلا.

[77/ت]

قوله: (لَنْ أُخَرَّتِنْ)؛ يريد و(لَنْ أُخَرَّتِنْ)، فحذف واو العطف وهو جائز، وهو كثير في هذه الزوائد، أعني حذف واو العطف، ويريد في سورة الإسراء: ﴿لَيْسَ أَخْرَتِي إِلَى يَوْمِ الْفَيْمَةِ﴾⁽⁴⁾، وقيده ب(لَنْ): احترازا من الذي في سورة المنافقين: ﴿لَوْلَا أَخْرَتِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾⁽⁵⁾، وهو في كل حال بالياء. (وَالْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءِ وَالْكَهْفِ)، يعني فيهما معا، (وَأَنْ يَهْدِيَنِي بِهَا)، يريد في سورة الكهف، وهو قوله -تعالى-: ﴿أَنْ يَهْدِيَ رَبِّي لَأَفْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾⁽⁶⁾.

واحترز ب(الْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءِ)، من الذي في سورة الأعراف، وهو بالياء على كل حال⁽⁷⁾.

(1) - يوسف: 108 من قوله -تعالى-: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾.

(2) - هود: 105.

(3) - الأنعام: 159.

(4) - الإسراء: 62.

(5) - المنافقون: 10.

(6) - الكهف: 24.

(7) - الأعراف: 178 في قوله -تعالى-: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾.

قوله: (بَهَا)، أيضا قيد لقوله: ﴿أَنْ يَهْدِيَ﴾ احترازا من الذي في سورة القصص: ﴿أَنْ يَهْدِيَ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾⁽¹⁾، وهو بالياء رسما ووصلا ووقفا. قوله: (وَنَبْغِي يُوتِينَ)؛ يريد: ﴿نَبْغُ﴾⁽²⁾ بها، و﴿يُوتِي﴾⁽³⁾ بها. وقيدهما (بَهَا) احترازا من الذي في سورة يوسف، ﴿مَا نَبْغُ هَذِهِ بِضَعَتَنَا﴾⁽⁴⁾، فهو بالياء، فهذه ثمانية مواضع.

الإعراب:

(أَوَّلُهُنَّ): مبتدأ، وخبره: (وَمَنْ اتَّبَعَنِي)، محكي به، فلا معنى لإعرابه.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

215) تَعْلَمُنْ تَتَّبِعْنَ آتَانِ فِي النَّمْلِ ذَاتُ الْفَتْحِ لِلْإِسْكَانِ

216) وَأَتُمِدُّونَ وَالْجَوَارِ فِي ثُمَّ إِلَى الدَّاعِ الْمُنَادِ أَضِفْ

217) وَأَحْرَفُ ثَلَاثَةً فِي الْفَجْرِ أَكْرَمَنِ أَهَانَنِ وَيَسْرِ

الشيخ: ذكر في هذه الآيات ما بقي من المتفق عليه، وهي عشرة مواضع،

إلى ثمانية تقدمت، فتلك ثمان عشرة زائدة.

فقال: (تَعْلَمُنْ)، يريد في الكهف، و(تَتَّبِعْنَ)، يريد في طه: ﴿أَلَا تَتَّبِعِينَ

أَفْعَصَيْتَ أَمْرِي﴾⁽¹⁾.

(1) - القصص: 21.

(2) - الكهف: 63 من قوله -تعالى-: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾.

(3) - الكهف: 39 من قوله -تعالى-: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُوتِيَ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾.

(4) - يوسف: 65.

و(آتَانِ فِي النَّمْلِ)⁽²⁾؛ احترازاً من الذي في سورة مريم عليها السلام:
﴿آتَيْنِي الْكِتَابَ﴾⁽³⁾، فإنه بالياء.

وقوله: (ذَاتُ الْفَتْحِ)، أي: صاحبة الفتح، يشير إلى أن الزوائد كلها ساكنة في الوصل وهي مفتوحة.

قوله: (لِلْإِسْكَانِ)، أشار إلى الموجب لتحريكها بالفتح.

فاعلم أنها حركت لالتقاء الساكنين، وهو الياء الزائدة، واللام من اسم
﴿اللَّهُ﴾ بعدها، وحركت بالفتح رجوعاً إلى أصلها؛ لأن أصل ياء الإضافة
التحريك بالفتح، كما قدمنا، وكان حقها أن تحذف؛ لأنها حرف علة، ولكن لم
تحذف ورجع إلى أصلها؛ لأن ذلك يخل بها؛ فيؤدي إلى أن تسقط وصلاً ووقفاً.
(وَأَتِمُّدُونِ)، يريد في سورة النمل⁽⁴⁾، ولم يقيده؛ لأنه لا لفظ يشبهه.

قوله: (وَالْجَوَارِ فِي)، يريد في سورة الشورى⁽⁵⁾، ولذلك قيده بـ(في)؛
احترازاً من الذي في سورة الرحمن والتكوير، وهما محذوفتان في الرسم⁽⁶⁾.

(1) - طه: 91 .

(2) - النمل: 37 من قوله -تعالى-: ﴿بِمَا آتَيْنِي اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَيْتُكُمْ﴾.

(3) - مريم: 29.

(4) - النمل: 37 من قوله -تعالى-: ﴿قَالَ أَتِمُّدُونِي بِمَالٍ﴾.

(5) - الشورى: 30 من قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾.

(6) - الذي في الرحمن في الآية: 22 من قوله -تعالى-: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾، والذي في سورة التكوير في الآية: 16 في قوله -تعالى-: ﴿الْجَوَارِ الْكُنُسِ﴾.

قوله: (ثُمَّ إِلَى الدَّاعِ)، يريد الثاني في القمر، ولذلك قيده بـ(إِلَى)؛ احترازا من الذي قبله، وهو: ﴿مُتَّطِيعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾⁽¹⁾، هذا زائد لنافع، وهو المراد، والذي قبله لورش وحده، وهو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَّكَرٍ﴾⁽²⁾. و(الْمُنَادِ)، في "ق": ﴿يَوْمَ يَنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾⁽³⁾. قوله: (أَضِفِ)، أي: أضف هذا إلى ما ذكرت لك من الزوائد. قوله: (وَأَخْرَفُ ثَلَاثَةً فِي الْفَجْرِ).

ثم عينها فقال: / (أَكْرَمَنِ أَهَانٍ وَيَسْرٍ)، يريد ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَسْرٍ﴾⁽⁴⁾، [99/ش] ولم يذكر (الْفَجْرُ) لأجل القيد، وإنما ذكره لإقامة الوزن. سؤال: إن قيل: لم حذفت الياء من ﴿يَسْرٍ﴾، وهي أصلية لا موجب لحذفها؟

فعن ذلك جوابان:

- أحدهما: أنها حذفت لأجل الفواصل؛ لأنها رأس آية.
- الثاني: لأن إضافة السُّرَى إلى الليل مجاز، والحذف مجاز، فْقُبُولِ المجاز بالمجاز، كما يقال: "التغيير يُؤنس بالتغيير"، ذكر هذا الجواب عن الأخفش رحمه الله تعالى⁽¹⁾.

(1) - القمر: 8.

(2) - القمر: 6.

(3) - ق: 41.

(4) - الفجر: 4.

فهذه ثمان عشرة زائدة انتهت متفق عليها.

الإعراب:

قوله: (ذَاتُ): نعت لـ(آتَانِ)، وهو في موضع رفع؛ لأنه معطوف على خبر
المبتدأ، وهو: (أَوَّلُهُنَّ)، و(مَنْ اتَّبَعَنِ)، وكذلك إلى أن قال: (آتَانِ فِي التَّمَلِّ
ذَاتُ الْفَتْحِ)، و(لِلْإِسْكَانِ): متعلق بالفتح، (وَأَخْرَفُ): عطف.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

(218) وَزَادَ قَالُونَ لَهُ إِنَّ تَرَنٍ وَاتَّبِعُونِي أَهْدِيكُمْ فِي الْمُؤْمِنِ

الشيخ: ذكر في هذا البيت ما انفرد به قالون، فقال: (وَزَادَ قَالُونَ لَهُ)، دليله
أن ورشا لم يزد هما، هذا صحيح.

و(إِنَّ تَرَنِي)، في سورة الكهف⁽²⁾.

و(لَهُ)، يريد لنافع.

و(اتَّبِعُونِي أَهْدِيكُمْ)، في غافر كما ذكر⁽³⁾.

وقيده بـ(أَهْدِيكُمْ)؛ احترازا من ﴿اتَّبِعُونِ﴾، وهو في الزخرف⁽⁴⁾، وهو

محذوف الياء، وصلا ووقفا ورسمًا، وفي طه: ﴿بَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾⁽¹⁾

بالياء، وفي آل عمران: ﴿بَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾⁽²⁾، وهو بالياء.

(1) - "ن" الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 780/10-781.

(2) - الكهف: 39.

(3) - غافر: 38 .

(4) - الزخرف: 61 من قوله -تعالى-: ﴿وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾.

الإعراب:

(وَزَادَ): ماضٍ، (قَالُونُ): فاعل، (لَهُ): متعلق به، وكذلك: (فِي الْمُؤْمِنِ)،

و(إِنْ تَرَنْ): محكي.

ثم قال - رحمه الله وعفا عنه -:

219 (وَوَرِشُ الدَّاعِ ي مَعَا دَعَانِ وَتَسْأَلَنَّ مَا فَخُذُ بَيَانِي

220 (ثُمَّ دُعَاءِ رَبَّنَا وَعِيدِ وَاثْنَيْنِ فِي قَافٍ بِلَا مَزِيدِ

221 (وَأَرْبَعًا نَكِيرٍ ثُمَّ الْبَادِ تُرْدِينَ وَالتَّلَاقِ وَالتَّنَادِ

222 (وَأَنْ يُكَذِّبُونَ قَالَ يُنْقِذُونَ وَتَرْجُمُونَ بَعْدَهُ فَاعْتَزِلُونَ

الشيخ: أخذ يبين في هذه الأبيات [ما انفرد به ورش، وهو تسع وعشرون

زائدة، ذكر منها في هذه الأبيات ستة و] ⁽³⁾ عشرين موضعاً، فقال: (وَوَرِشُ)

فاعل بفعل مضمر دل عليه (قَالُونُ)، أي: وزاد ورش.

قوله: (الدَّاعِ مَعَا)، يعني في البقرة، وفي القمر: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ ⁽⁴⁾.

وقوله: (دَعَانِ)، يريد في البقرة أيضاً في قوله - تعالى -: ﴿الدَّاعِ﴾ إِذَا

دَعَا ⁽⁵⁾.

(1) - طه: 89 من قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾.

(2) - آل عمران: 31 من قوله - تعالى -: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾.

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(4) - القمر: 6.

(5) - البقرة: 185 والآية ساقطة من نسخة (ت).

قوله: ﴿وَتَسْأَلُنَّ مَا﴾، يريد في سورة هود عليه السلام: ﴿فَلَا تَسْأَلَنَّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾⁽¹⁾، وقيده ب(مَا)؛ احترازا من الذي في الكهف: ﴿فَلَا تَسْأَلَنِّي عَنْ شَيْءٍ﴾⁽²⁾، فإنه بالياء.

[78/ت]

﴿فَخُذْ بَيَانِي﴾، أي: خذ ما شرحته لك.

قوله: ﴿ثُمَّ دُعَاءِ رَبَّنَا﴾، يريد في سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾⁽³⁾، ولذلك قيده ب(رَبَّنَا).

قوله: ﴿وَعِيدِ﴾ بحذف حرف العطف، أي: و(وَعِيدِ)، يريد في سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿وَوَخَافَ وَعِيدِ﴾⁽⁴⁾.

قوله: ﴿وَاتْنِينَ فِي قَافٍ بِلَا مَزِيدِ﴾ أي: في "ق" اثنان من لفظ ﴿وَعِيدِ﴾⁽⁵⁾، لا أزيد منهما في القرآن، لأنهما ليسا بزائدين.

قوله: ﴿وَأَرْبَعًا نَكِيرِ﴾، يريد في الحج (قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾⁽⁶⁾).

(1) - هود: 46.

(2) - الكهف: 69.

(3) - إبراهيم: 42.

(4) - إبراهيم: 17 وما بين الهلالين ساقط من (ت).

(5) - الأول: في الآية: 14 في قوله - تعالى -: ﴿كُلُّ كَذَّبٍ أُلْثِمَ بِحَقِّ وَعِيدِ﴾ والثاني: في الآية: 45 في

قوله - تعالى -: ﴿قَدْ كُفِّرَ بِالْفُرْءَانِ مِنْ بَخَافٍ وَعِيدِ﴾.

(6) - من الآية 42.

وفي سبأ، وهو قوله -تعالى-: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَرْسِلْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾⁽¹⁾.

وفي فاطر قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾⁽²⁾.

وفي الملك قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾⁽³⁾.

قوله: (ثُمَّ الْبَادِ)، يريد في الحج: ﴿الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادِءُ﴾⁽⁴⁾.
(وَتُرْدِينِ)، يريد في "والصافات"، وهو قوله -تعالى-: ﴿تَاللَّهِ إِن كِدْتَ لَتُرْدِينَ﴾⁽⁵⁾.

(وَالْتَّلَاقِ وَالتَّنَادِ)، يريد في غافر⁽⁶⁾.
(وَأَنْ يُكَذِّبُونِ) يريد في سورة القصص؛ ولذلك قيده بـ(قَالَ)، ويريد
﴿أَنْ يُكَذِّبُوا﴾ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ⁽⁷⁾.

(1) - الحج: 45.

(2) - سبأ: 26.

(3) - الملك: 19، وما بين الهالين ساقط من (ت).

(4) - الحج: 23.

⁵ - الصافات: 56.

(6) - ﴿التَّلَوِي﴾ غافر: 14، و﴿التَّنَادِ﴾ في الآية: 32.

(7) - القصص: 34.

و﴿يُنْقِذُونَ﴾ في يس، وهو قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَنْفِذُونَ إِنِّي﴾⁽¹⁾.

﴿تَرْجُمُونَ﴾ في الدخان وهو قوله -تعالى-: ﴿بَرِّبِّ وَرَبِّكُمْ أَل

تَرْجُمُونَ﴾⁽²⁾.

و﴿بَعْدَهُ﴾ أي: بعد ﴿تَرْجُمُونَ﴾، ﴿فَاعْتَزِلُوا﴾ أيضا في الدخان⁽³⁾.

الإعراب:

(الدَّاعِ): محكي إلى آخر الكلام، و(بَيَّانِي): مفعول بـ(خُذْ)، وعلامة نصبه

أنه أضافه المتكلم إلى نفسه، فتعذر إعرابه، وبيان هذا أنه مبني لإضافته إلى المبني.

(وَأَثْنَيْنِ): معطوف، ونصب لعطفه على المنصوب؛ لأن هذه الكلم في موضع

نصب بـ(زَادَ)، (وَأَرْبَعًا): معطوف على اثنين، (نَكِيرٍ): في موضع التمييز.

ثم قال -رحمه الله تعالى-:

223 وَمَعْ نَذِيرٍ كَالْجَوَابِ نُذِرُ فِي سِتَّةٍ قَدْ أَشْرَقَتْ فِي الْقَمَرِ

224 وَالْوَادِ فِي الْفَجْرِ وَفِي التَّنَادِي مَعَ التَّلَاقِ خُلْفُ عَيْسَى بَادِي

الشيخ: ذكر في هذين البيتين ما بقي من زوائد ورش، وذلك تسعة ألفاظ،

فقال: (وَمَعْ نَذِيرٍ).

الشيخ: وفي البيت تقديم وتأخير، والتقدير: وكالْجَوَابِ مع نذير.

(1) - يس: 22.

(2) - الدخان: 19.

(3) - الدخان: 20.

ويعني/ بـ(نَذِيرٍ) في الملك، وهو قوله -تعالى-: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ﴾⁽¹⁾.

و(كَالْجَوَابِ)، في سورة سبأ، وهو قوله -تعالى-: ﴿كَالْجَوَابِ وَفُودٍ﴾⁽²⁾.

قوله: (نُذِرْ فِي سِتَّةِ) ألفاظ، في سورة القمر.
قوله: (قَدْ أَشْرَقَتْ فِي الْقَمَرِ)، فذكر أنها أشرقت، فاستعار لها الإشراق كناية عن شهرتها، وإنما ذكر الإشراق لمطابقته القمر.
قوله: (وَالْوَادِ فِي الْفَجْرِ)، يعني: ﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾⁽³⁾.
ههنا انتهت زوائد ورش.

وقوله: (وَفِي التَّنَادِ)، كلام مستأنف، فذكر الخلاف عن قالون، وهو عيسى، وذكر أنه (بَادٍ)، أي: ظاهر، من "بدا يبدو" إذا ظهر، غير مهموز، و"بدأ يبدأ" إذا اخترع وأنشأ، ولم يرجح واحدا من الوجهين.
واعلم أن أبا عمرو (ذكر الوجهين ثم قال: والوجهان صحيحان)⁽⁴⁾.
ولم يذكر الشيخ والإمام إلا أنه غير)⁽⁵⁾ زائد، محذوف وصلا ووقفا⁽⁶⁾.

(1) - الملك: 18.

(2) - سبأ: 13.

(3) - الفجر: 9.

(4) - التيسير (ص: 501) وجامع البيان: 1557/4.

(5) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(6) - "ن" التبصرة: (ص: 665)، والكافي: (ص: 195).

الإعراب:

العامل في (مَعَ): (زَادَ) الذي رفع.

قوله: (وَرُشٌّ): أي: وزاد ورش (مَعَ نَذِيرٍ)، (كَالْجَوَابِ) وَ (فِي الْقَمَرِ):
بـ(أَشْرَقَتْ)، وَ (خُلْفُ): مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، وَ (بَادٍ): نعت لـ(خُلْفُ)،
وعلامه رفعه تقدير الضمة في الياء المحذوفة؛ إذ أصله بادي.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

225) فَهَذِهِ فَإِنْ وَصَلْتَ زِدْتَهَا وَصَلًا وَوَقَفًا لَهَا حَذَفْتُهَا

226) لَكِنَّهُ وَقَفَ فِي آتَانٍ قَالُونَ بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِسْكَانِ

الشيخ: لما عدد هذه المواضع، وقسم فيها الحكم بالنسبة لورش وقالون،
ولهما معا، أخذ الآن يبين حكمها، فقال (فَهَذِهِ)، أي: فهذه الزوائد.

قوله: (فَإِنْ وَصَلْتَ زِدْتَهَا وَصَلًا)، أي: إذا وصلت ولم تقف (زِدْتَهَا)
لفظا، أي: أثبتها في اللفظ.

وقوله: (لَهَا)، موضعه: (زِدْتَهَا لَهَا)، فأخره ضرورة.

قوله: (وَوَقَفًا لَهَا حَذَفْتُهَا)، هذا هو مذهب نافع - رحمه الله تعالى - في
الوقف، ويثبتها في الوصل، إلا ما ذكر عن قالون من الخلاف في ﴿عَائِشَةَ﴾،
ونذكره ونبينه بعد إن شاء الله تعالى.

فحجة نافع على مذهبه أنه جمع في ذلك بين وجهين من الصواب، فحذفها
في الوقف اتباعا لرسمها، وأثبتها في الوصل مراعاة للأصل والقياس؛ لأن هذه

الياءات حذفت لغير جازم، ولا موجب لحذفها، فأثبتها في الوصل لذلك، وخص الوقف بالحذف؛ لأنه موضع التغيير.

وحجة من حذفها في الحالتين مراعاة لرسمها، وحجة من أثبتها في الحالتين مراعاة للقياس.

وقوله: (لَكِنَّهُ وَقَفَ)، البيت.

المسألة: قال صاحب التجريد⁽¹⁾: ذكر الحافظ والإمام عن قالون في الوقف

على قوله: ﴿بِمَا آتَيْتِ اللَّهَ﴾⁽²⁾ وجهين: إثبات الياء وحذفها.

ويظهر من الحافظ ترجيح الإثبات⁽³⁾.

ويظهر من الإمام ترجيح الحذف⁽⁴⁾.

ولم يذكر عنه الشيخ في ذلك إلا الإثبات⁽⁵⁾.

ثم قال⁽⁶⁾: وقد قال ابن مجاهد: إن من فتح الياء يقف بياء، فيجب على

قوله أن يقف ورش بالياء، والرواية عند الحذف.

(1) - أي: أبو الحسن علي بن سليمان القاضي.

(2) - النمل: 37.

(3) - "ن" جامع البيان: 4/1447.

(4) - "ن" الكافي: (ص: 174).

(5) - قال في التبيان: "كل هذا حذفه في وقفه وأثبتته في وصله، إلا ﴿بِمَا آتَيْتِ اللَّهَ﴾ في النمل، فإنه

يقف عليه بالياء، ويحذف كل زائدة لورش مما لم نذكره لك في الوصل، فاعلم ذلك وتفهمه وتعلمه"

"ن" التبيان في اختلاف ورش وقالون (ص: 125)، والتبصرة (ص: 624-625).

(6) - أي: الحافظ.

قال: قلت: وبه قرأت، ولا خلاف عنه في فتح الياء في الوصل، وهذا هو الخلاف في هذه المسألة⁽¹⁾.
فقال الناظم:

لَكِنَّهُ وَقَفَ فِي آتَانِ قَالُونَ بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِسْكَانِ

يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ (بِالْإِثْبَاتِ) أَي: بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ [وَالْإِسْكَانِ، أَي: وَالْإِسْكَانِ النُّونَ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ]⁽²⁾.
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ (بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِسْكَانِ) فِي الْيَاءِ مَعًا، وَيَدْخُلُ الْوَجْهَ الْآخَرَ، وَهُوَ حَذْفُ الْيَاءِ فِي عَمُومِ قَوْلِهِ:

..... فَإِنْ وَصَلْتَ زِدْتَهَا وَصَلًا وَوَقَفًا لَهَا حَذَفْتَهَا

أَي: الْيَاءِ فِي ﴿ءَاتَيْسَ اللَّهُ﴾⁽³⁾ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ اعْتَرَضَهُ بَعْضُ النَّاسِ⁽⁴⁾ هَهُنَا فَقَالَ: ذَكَرَ النَّاضِمُ عَنْ قَالُونَ أَنَّهُ يَقِفُ عَلَى ﴿ءَاتَيْسَ اللَّهُ﴾ يَاءً سَاكِنَةً، وَقَدْ تَضَمَّنَ عَمُومَ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ حَذْفَ هَذِهِ الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ، أَنَّهُ يَحْذِفُهَا كُورْشَ.

قال: فإن كان أراد أنه لا يقف إلا بالياء، فذلك مفهوم لفظه، وقد ذكر ذلك أبو عمرو عنه في المفردة⁽¹⁾.

(1) - "ن" جامع البيان: 1447/4.

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - النمل: 37.

(4) - المراد ببعض الناس: أبو عبد الله محمد الخراز (ت718هـ) - رحمه الله - في شرحه: "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع".

وإن كان قصد الوجهين من الإثبات والحذف، وتبع في ذلك الشيخ أبا القاسم الشاطبي -رحمه الله تعالى- حيث قال:

..... وَخِلَافُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلَا عِلَا⁽²⁾

فذكر الخلاف عن قالون، وهو الذي كنى عنه بالباء في قوله "بَيْنَ".
قال فكان ينبغي ألا يعطف بـ(لَكِنْ)؛ إذ هي تثبت للثاني ما انتفى عن الأول.

قال: ولفظه يؤذن بحذف هذه الياءات في الوقف، فقد نفى عن/ هذا اللفظ [79/ت] ما أثبت لغيره.

قال: ولو قال:

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ قَالُونَ فِي آتَانِ الْوَقْفُ بِالْإِثْبَاتِ / وَالْإِسْكَانِ
[101/ش] لكان نصا على الخلاف⁽³⁾.

والجواب عن هذا الاعتراض وهو العطف ولكن أن نقول: سلمنا أن (لَكِنْ) تثبت للثاني ما انتفى عن الأول، ولكن الرواية ههنا في البيت التي لم يُرَوَّ غيرها: (لَكِنْ) بتشديد النون التي للاستدراك والنصب، وليست (لَكِنْ) المخففة، التي هي للعطف في نحو قولك: ما قام عمرو لكن خالد.

(1) - "ن" مفردة نافع (ص: 73-74).

(2) - من الشطر الثاني من البيت رقم: 429 من متن الشاطبية: باب زوائد الياءات.

(3) - نقله بتصريف يسير عن "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع" (ص: 333).

وعلى تقدير أن تكون لكن التي تثبت للثاني ما انتفى عن الأول، فمعنى إخراجها هذه الياء، أنه أخرجها بعض الإخراج، وهو أنها ثبت لها ما لم يثبت لغيرها، وهو جواز الوجهين فيها بخلاف غيرها.

وقوله أولاً: (فَهَذِهِ فَإِنْ وَصَلَتْ زِدْتَهَا)، عبر عن إثباتها بالزيادة؛ لأنها زيادة بالنظر إلى الرسم.

قوله: (فَهَذِهِ فَإِنْ وَصَلَتْ زِدْتَهَا)، بخلاف غيرها من المحذوفات في الرسم والوصل والوقف، نحو: ﴿يُوتِ اللَّهُ﴾⁽¹⁾، و﴿يَشْعِبِ﴾⁽²⁾، و﴿يَسْفِي﴾⁽³⁾،

و﴿يَهْدِي﴾⁽⁴⁾، و﴿أَلْمُتَعَالِ﴾⁽⁵⁾، إلى غير ذلك.

ووجه إثبات قالون لهذه الياء في الحاليين في إحدى الروايتين استعمال القياس؛ لأنها محذوفة لغير موجب.

قال: وخص هذا الموضع دون غيره؛ لأن هذه الياء متحركة في الوصل، وحق ما تحرك في الوصل أن يثبت ساكناً في الوقف.

(1) - النساء: 146 من قوله - تعالى -: ﴿وَسَوْفَ يُوتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

(2) - الشعراء: 80 من قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾.

(3) - الشعراء: 79 من قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْفِينِ﴾.

(4) - الشعراء: 78 من قوله - تعالى -: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾.

(5) - الرعد: 9 من قوله - تعالى -: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾.

وحجة قالون فيما حذف منها في الوصل والوقف نحو: زوائد ورش، وورش
في زوائد قالون، أنهم اتبعوا في ذلك خط المصحف، واستكفوا عنها بالكسرة كما
فعلوا في الوقف، وأجروا الوقف مجرى الوصل.

الشيخ: وتلك لغة مشهورة للعرب، ثبت أنهم يقولون: مررت بالقاض
والغاز، يعنون القاضي والغازي، فيحذفون الياء لدلالة الكسرة على الياء، وكذلك
يحذفون الياء من الأفعال اكتفاء بالكسرة عنها⁽¹⁾.

وعلى ذلك أنشدوا:

وَلَا أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ سِوَى أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَا جِدَّ مَحْضٍ⁽²⁾

يريد: "وَلَا أَدْرِ"، فحذف الياء اكتفاء بالكسرة عنها.

وحجة قالون في إثباته الياء أيضا في ﴿ءَاتَيْسِ ٱللَّهُ﴾⁽³⁾ في الحالتين، أنه اتبع
خط المصحف، ووافق بين الوصل والوقف.

قال: ونظيرها فيما حذف في الرسم وأثبت في الوقف والوصل: الألف في
جمع المذكر السالم وغيره، نحو: ﴿ٱلْعَلَمِينَ﴾⁽⁴⁾، وهو ثابت في اللفظ وصلا
ووقفا.

(1) - وفي هذا يقول ابن مالك - رحمه الله - في ألفيته: شرح ابن عقيل 171/4.

وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا *** لَمْ يُنْصَبْ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمَا

(2) - البيت لأبي خراش الهذلي، وروي بلفظ ولم أدري، وحينئذ لا شاهد في البيت، "ن" شرح ديوان
الحماسة للتبريزي 327/1.

(3) - النمل: 37.

(4) - الفاتحة: 1.

وقلنا: فتحت هذه الياء للالتقاء الساكنين، ولم يلق شيئاً من الزوائد ساكنٌ غيرها، ولو لقيه لكانت مفتوحة كما هي في ﴿ءَاتِيَسِ ٱللّٰهُ﴾. فمجمّل جميع ما في هذا الباب أن الزوائد على قسمين:

– أصلية: نحو: ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾⁽¹⁾، و﴿نَبِغْ﴾⁽²⁾.

– وزوائد: نحو: ﴿ٱكْرَمَ﴾⁽³⁾، و﴿يُوتِيَسْ﴾⁽⁴⁾.

وأنها تسعة وأربعون، ثمانية عشر لنافع⁽⁵⁾، من قوله: (أَوَّلُهُنَّ وَمَنِ اتَّبَعَنِ) إلى قوله: (وَزَادَ قَالُونَ).

واثنان انفرد بهما قالون، وهما: ﴿إِن تَرِ﴾⁽⁶⁾، و﴿إِتَّبِعُونَ أَهْدِيَكُمْ﴾ في المومن⁽⁷⁾.

وتسعة وعشرون موضعاً انفرد بها ورش، وهي من قوله: (وَوَرِشُ الدَّاعِ)، إلى قوله: (وَالْوَادِ فِي الْفَجْرِ)، وأنها تحذف وقفاً وثبتت وصلاً، إلا ﴿ءَاتِيَسِ ٱللّٰهُ﴾، فعن قالون فيها وجهان كما تقدم.

(1) – الأعراف: 178.

(2) – الكهف: 63.

(3) – الفجر: 16.

(4) – الكهف: 39.

(5) – كذا في النسختين معاً، ويقصد ثمانية عشر اتفق عليها ورش وقالون؛ لأنه إذا أطلق نافع يعم القارئین معاً كما هو معلوم من هذا النظم.

(6) – الكهف: 38.

(7) – غافر: 38.

الإعراب:

(فَهَذِهِ): مبتدأ، وخبره في الجملة بعده، ويحتمل أن يكون الخبر محذوفاً،

والتقدير: فهذه جملة الزوائد.

قوله: (فَإِنْ وَصَلَتْ زِدْتَهَا): كلام مستأنف.

وقوله: (وَصَلًّا): حال، (وَوَقْفًا): حال مقدم، وبه يتعلق (بِحَذْفِهَا)،

(لَكِنَّهُ): لكن واسمها، والضمير للشأن والأمر، (وَقَفَ): ماض، وبه يتعلق (فِي)

آتَانِ، (قَالُونُ): قالون فاعل، (بِالْإِثْبَاتِ): متعلق بـ(وَقَفَ)، (وَالْإِسْكَانِ):

عطف.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

227 (الْقَوْلُ فِي فَرْشِ حُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ وَفِيَتْ مَا قَدَّمْتُ فِيهِ مِنْ عِدَّةِ

باب فرش
الحروف

الشيخ: هذا باب فرش الحروف، وقد جرت عادة المؤلفين في هذا الشأن أن

يذكروا أولاً الأحكام المنضبطة في أبواب تجمعها، وقواعد تبينها، وقوانين تحويها، ثم

تشرّد من ذلك مسائل لا تندرج في ذلك، ولا يحويها قانون، فَيُفْرَدُ لها بابٌ قائماً

بنفسه، تدخل فيه من غير تناسب بين المسألة وبين التي قبلها.

قال: وهذا الباب نظيره عند الفقهاء كتاب الجامع؛ لأنه مثله يُجْمَع فيه

المسائل الشاردة التي لا تناسب بينها، ولا تدخل تحت قانون يجمعها، فيقال فيها:

كتاب كذا، بل يقال: كتاب الجامع.

فقال الناظم: (الْقَوْلُ فِي فَرْشِ حُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ)، أي: هذا باب أبين لك

فيه حكم حروف مفردة، كل حرف منها على حدة، أي: لا يناسب الذي قبله،

والمراد بالحروف ههنا: المسائل مجازاً واتساعاً.

والفرش لغة: قال الجوهري: يقال: فرشته أفرشه فراشا، أي: بسطته،

[102/ش]

والفراش واحد الفرش، وقد يكنى/ به عن المرأة؛ لأنها تفرش⁽¹⁾.

وسمى الناظم هذا فرشا لانبساط المسائل فيه.

قوله: (وَقِيْتُ)، يقال: "وَقَيْ" مشددا، و"وَقَيْ" مخففا، و"وَاقِي" رباعيا،

فمضارع الأول: يُوقِي، ومضارع الثاني: يَفِي، ومضارع الثالث: يُؤَافِي، ومصدر

الأول: تَوْفِيَةٌ، ومصدر الثاني: وَفَاءٌ، وقياس مصدر الثالث: إِيْقَاءٌ، كإعطاء.

قوله: (مَا قَدَّمْتُ فِيهِ مِنْ عِدَّةٍ)، أشار إلى قوله قبل هذا: (فَجِئْتُ مِنْهُ

بِالَّذِي يَطْرُدُ)، البيت.

يعني أنه استوفى الكلام في الأصول المطردة، وَوَقَيْ في هذا الباب بقوله:

(فَرَشْتُ بَعْدَ مَا يَنْفَرُدُ).

وقوله: (فِيهِ)، الضمير عائد على الباب.

و(الْعِدَّةُ): والوعد بمعنى واحد، وهما مصدران لِـ"وَعَدَ"، ويقال: وعده بالخير،

وأوعده بالشر، فإذا [قصدوا]⁽²⁾ الخير والشر، قالوا في الخير: الوعد والعدة، وفي

الشر: الإيعاد والوعيد.

قال الشاعر:

وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ/ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخِلِفْ إِيْعَادِي وَمُنْجِرُ مَوْعِدِي⁽³⁾ [90/ت]

(1) - الصحاح للجوهري مادة: "فرش".

(2) - في النسختين معا: (ش) و(ت) فإذا أسقطوا، والمثبت حسب المعنى.

(3) - البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه (ص58)، ولبعض الطائيين في الجنى الداني (ص434).

فذكر هذا الشاعر: أن من حسن إنصافه ومحبته لهذا المخاطب أنه إذا وعده بالخير أنجز وأنصف، وإذا وعده بالشر أخلف (وعيده، ولم يأخذه باقترافه للذنب وإن عظم.

وإذا كان الشأن والأمر في المخلوق، فكيف بالخالق الحكيم الكريم، الرؤوف الرحيم، ذي الفضل العظيم؟⁽¹⁾.

والبيت ترجمة للمسائل، قال: ويتبين جميع ذلك إن شاء الله تعالى.

الإعراب:

(فِي فَرْشٍ): متعلق بالقول، (مُفْرَدَةً): نعت لـ(حُرُوفٍ)، و(مَا): مفعولة، وصلتها: (قَدَّمْتُ)، والعائد محذوف تقديره: قدمته، و(مِنْ عِدَّةٍ): للبيان لا تتعلق بشيء.

ثم قال - رحمه الله تعالى وعفا عنه -:

228) قَرَأَ وَهُوَ وَهْيَ بِالْإِسْكَانِ قَالُونَ حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

229) وَمِثْلُ ذَاكَ فَهُوَ فَهْيَ لَهُوَ وَلَهْيَ أَيْضًا مِثْلُهُ ثُمَّ هُوَ

الشيخ: بدأ بذكر هُوَ وَهْيَ فقال: (قَرَأَ وَهُوَ وَهْيَ بِالْإِسْكَانِ)، يريد في

الهاء.

وقوله: (قَالُونَ)، ومفهومه أن ورثا لا يسكن بل يحرك، فيحرك هُوَ بالضم،

وهي بالكسر.

(1) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

قوله: (حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ)، أي: حيث ما ورد، وكان حقه أن يقول: حيث جاءا بالألف؛ لأن العطف بالواو وهما لفظان، ولكن ذلك سائغ، والكثير التشنية.

فقرأ ورش بالتحريك، وقالون بالتسكين، فقالوا: قراءة قالون على غير أصله، وسكنه تخفيفا، وقرأ ورش على الأصل، والدليل على ذلك أنه إذا عَرِيَ عن الواو والفاء واللام وُثِّمٌ، لا يجوز فيه إلا التحريك، والتحريك مطرد، والإسكان قاصر، وما اطرده أكثر أصل، ولأنه إذا كان السكون أصلا، لا وجه للتحريك.

فوجه قراءة قالون التي على غير أصل أنه شبهه بَعْضُ وسَبْعٌ؛ لأنه على وزنه، والعرب تسكن أوسط ذلك طلبا للتخفيف، فيقولون عَضُدٌ وسَبْعٌ. وأما وَهْيٌ وَلَهْيٌ فشبهه أيضا بَفَخَذٌ وَكَتِفٌ، والعرب تسكن أوساط ذلك أيضا فيقولون: فَخَذٌ وَكَتِفٌ.

وأنشدوا في تسكين فَعَلٍ:

رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةٍ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا غُرَيَانَا⁽¹⁾
يريد "رَجُلَانِ" فأسكن الجيم تخفيفا.

وأنشدوا في فَعَلٍ:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ⁽²⁾
يريد "يَلِدْهُ أَبَوَانِ" فسكن اللام.

(1) – البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 183/9، وشرح شواهد المغني 833/2.

(2) – البيت في شرح التصريح 18/2، وشرح إيضاح شواهد الإيضاح 353/1 لرجل من أزد السراة.

وأما ثُمَّ هُوَ فهي من إجراء المنفصل مجرى المتصل بالحمل عليه، فأنشدوا في تسكين فعل وهو منفصل: قول امرئ القيس حيث قال:

الْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنْثَمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ⁽¹⁾
فأسكن الباء من "أَشْرَبَ تخفيفاً، وجعلها مع العين بعدها كالمتصلة.
وأنشدوا في تسكين فعل منفصلاً:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا وَهَاتِ بُرَّ الْبَخْسِ أَوْ دَقِيقًا
وَاعْجَلْ بِلَحْمٍ نَتَّخِذُ خُرْدِيْقًا وَاشْتَرِ وَعَجَلْ خَادِمًا لَبِيْقًا⁽²⁾
فأسكن الراء من "اشْتَرَى" في الموضعين، وجعلها مع ما بعدها كالمتصل.
قالوا: وكان حق هذه المسألة أن تذكر مع الأصول؛ لأنها مطردة في جميع القرآن، ولكن كذلك جرت عادتهم فيها.

الإعراب:

(قَرَأَ): ماضٍ، (وَهُوَ وَهِيَ): محكي، (قَالُونُ): فاعل، (بِالْإِسْكَانِ): متعلق بـ(قَرَأَ)، وكذلك: (حَيْثُ)، و(فِي الْقُرْآنِ): بـ(جَاءَ)، وغيره محكي.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه - /:

(230) وَفِي بُيُوتٍ وَالْبُيُوتِ الْبَاءَ قَرَأَهَا بِالْكَسْرِ حَيْثُ جَاءَ

[103/ش]

(1) - البيت لامرئ القيس في "ديوانه" (ص: 122)، وروي: "فاليوم أُسْقَى".

(2) - البيتان في شرح شافية ابن الحاجب 2/298، ولسان العرب مادة: "بخس" نسباً إلى العدافر الكندي.

الشيخ: هذه مسألة من مسائل هذا الباب، وهي الباء من لفظ: (الْبُيُوتِ)، منكرا، أو معرfa بالألف واللام، أو بالإضافة.

قال قرأها يعني: (الْبَاءُ)، والفاعل قالون؛ لأنه يدل عليه سياق الكلام؛ لأنه المتقدم الذكر، فقال: (قَرَأَهَا بِالْكَسْرِ حَيْثُ جَاءَ)، وورث على خلاف ذلك، وهو الضم.

وقرأها ورث على أصلها وهو الضم، ودليله: أنه جمع، وواحد بيت، على وزن فَعَلٍ، بفتح الفاء، وقياسه فُعُولٌ في الكثرة، نحو: فَلَسٍ وفُلُوسٍ⁽¹⁾.

وقرأ قالون بالكسر طلبا للتخفيف؛ لأن الفتح قبل الياء ثقیل، والدليل على ذلك أنهم يقولون في تصغير عَيْنٍ: عَيْنَةٌ بكسر العين لأجل الياء، والأصل في بناء التصغير عَيْنَةٌ بالضم؛ لأن الكسرة مع الياء أخف من الضمة معه؛ إذ هي أنسب لها، لاسيما والباء مضمومة وهي في الجمع، والجمع ثقیل، فكسر طلبا للتخفيف، وخص هذا الجمع دون غيره نحو: شيوخ وعيوب؛ لأنه كثير الدور.

[سؤال: إن قيل: فإنه قد خرج من تسفيل الكسرة إلى تصعد الضمة على الياء، وذلك ثقیل؟]

فالجواب: [1] أن الكسرة عارضة؛ لأن أصلها ضمة، ولا يستثقل في العارض ما يستثقل في اللازم.

(1) - قال ابن مالك - رحمه الله - في ألفيته: في باب "جمع التكسير":

وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدٍ *** يَخْصُ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ
فِي فَعَلٍ اسْمًا مُطْلَقًا أَلْفًا وَفَعَلٌ *** لَهُ وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ

"ن" ألفية ابن مالك مع شرح ابن عقيل 127/4.

قوله: (قَرَأَهَا)، فأنث على معنى تأنيت الحروف.

وقوله: (حَيْثُ جَاءَ)، يعني حيث جاءت الباء، فذَكَرَ بملاحظة تذكير الحروف.

الإعراب:

(الْبَاءُ): مفعول بفعل مضمر، أي: قرأ، دل عليه: (قَرَأَهَا)، من باب الاشتغال، وبه يتعلق المجروران والظرف.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه-:

(231) وَاخْتَلَسَ الْعَيْنَ لَدَى نِعْمًا وَفِي النِّسَاءِ لَا تَعْدُوا ثَمَّ

(232) وَهَا يَهْدِي ثُمَّ خَا يَخْصِمُونَ إِذْ أَصْلُ مَا اخْتَلَسَ فِي الْكُلِّ السُّكُونُ

هذه المسألة من مسائل هذا الباب أيضا، وهي مسألة: ﴿نِعْمًا﴾⁽²⁾، و﴿لَا

تَعْدُوا﴾⁽³⁾، و﴿يَهْدِي﴾ في يونس⁽⁴⁾، و﴿يَخْصِمُونَ﴾ في يس⁽⁵⁾.

فقال: (وَاخْتَلَسَ الْعَيْنَ لَدَى نِعْمًا)، يريد قالون، دل عليه سياق الكلام،

والاختلاس هو الاختطاف، وهو هنا عبارة عن حركة غير مشبعة، ليست بسكون

ولا بحركة، وهو الإخفاء، وورش لا يختلس، بل يشبع جميع ذلك.

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - النساء: 57 في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾.

(3) - النساء: 153 من قوله -تعالى-: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾.

(4) - يونس: 35 من قوله -تعالى-: ﴿أَمْسِ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾.

(5) - يس: 48 من قوله -تعالى-: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾.

قوله: (وَاخْتَلَسَ الْعَيْنَ)، يريد حركة العين، على حذف المضاف، وكذلك الهاء والحاء.

وقوله: (لَدَى نِعَمًا)، ويريد في البقرة ﴿بَنِعَمًا هِيَ﴾⁽¹⁾.

قوله: (وَفِي النِّسَاءِ)، أي: وكذلك في سورة النساء: ﴿نِعَمًا/يَعْظُمُ بِهِ﴾⁽²⁾.

وقوله: (لَا تَعْدُوا ثَمًّا)، أي: هناك، يريد في سورة النساء: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾⁽³⁾.

وتمّ بفتح الشاء ظرف مكان للبعيد، في مقابلة هنا للتقريب⁽⁴⁾.

قوله: (إِذْ أَصْلُ مَا اخْتَلَسَ)، البيت.

أما في غير ﴿نِعَمًا﴾، فهو جار مطرد، وأما في ﴿نِعَمًا﴾ فلا؛ لأن فيه أربع لغات:

- الأولى: نَعِمَ مثل عَلِمَ.

- الثانية: نِعَمَ بإسكان العين.

(1) - البقرة: 270 من قوله -تعالى-: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾.

(2) - النساء: 57.

(3) - النساء: 153.

(4) - قال ابن مالك -رحمه الله- في ألفيته في باب اسم الإشارة ناظما:

وَبُهْنًا أَوْ هَهْنًا أَشْرُ إِلَى *** دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

فِي الْبُعْدِ أَوْ يَشَمُّ فَهُ أَوْ هَنَا *** أَوْ بَهْنَالِكَ انْطَقَنَ أَوْ هَنَا

- الثالثة: نِعَمَّ بكسرها.

- الرابعة: نَعَمَ بإسكان العين.

قالوا: والأصل من هذه اللغات نِعَمَ وهي الأولى؛ لقولهم: نِعَمَ الرجلُ إذا أصاب نعمة، ويَنَسَ الرجلُ إذا أصاب يؤسا.

هذه اللغة الأصلية، ثم نقل هذان الفعلان إلى المدح والذم، فأصل العين على هذه الحركة، وعلى اللغة المستعملة بعد النقل، يكون الأصل الإسكان كما قال. فوجه قراءة ورش بتحريك النون والعين جميعا، فيحتمل أن يكون عنده قبل اتصال (مَا) بـ(نِعَمَ) بإسكان العين، فلما اتصل به (مَا) وأدغم فيها الميم الأولى بعد تسكينها، فالتقى ساكنان، فحرك العين لالتقاء الساكنين.

ويحتمل أن يكون عنده نِعَمَ بكسر النون والعين جميعا، فاتصل بالكلمة (مَا) فبقيت العين مكسورة على حالها، والأول أبين وأظهر في القياس.

ووجه قراءة قالون أيضا فيحتمل أن يكون عنده كما قدمنا نِعَمَ بإسكان العين، فلما اتصلت به (مَا) وأدغمت فيه الميم الأولى أيضا بعد إسكانها -وقبلها العين ساكنة- اختلس حركة العين ولم يشبعها؛ لئلا يجتمع ساكنان، ولم يسكنها سكونا خالصا؛ لأن أصلها الحركة.

ويحتمل أن يكون الأصل عنده نَعَمَ بسكونهما معا، فلما اتصل بالكلمة (مَا) أيضا وأدغمت الميم بعد سكونها، اختلس حركة العين؛ لئلا تتوالى الكسرات، والأول أيضا أوضح وأبين.

وأما ﴿تَعَدُّوْا﴾: فأصله أيضا: تَعَدُّوْا، فاجتمع في الكلمة حرفان متقاربان، وهما: الدال والتاء، فأرادوا التخفيف بالإدغام، فأبدلوا من الأول دالا، ولا يصح

الإدغام إلا بسكونه، فسكونه وأدغموا، وقبله ساكن، فحرك ورش العين للساكنين، واختلسهما قالون بالنظر إلى الفرار من اجتماع الساكنين، وبالنظر إلى أنها لا أصل لها في الحركة/.

[104/ش]

وأما ﴿يَهْدَى﴾ و﴿يَخْصِمُونَ﴾: فأصلهما يهتدي ويختصمون، فجرى فيهما أيضا ما جرى في ﴿تَعْدُوا﴾.

الإعراب:

(وَاخْتَلَسَ): ماض، (الْعَيْنَ): مفعول به، (لَدَى نِعْمًا): ظرف ومخفوض به، والعامل فيه (اخْتَلَسَ).

وقوله: (وَفِي النِّسَاءِ): معطوف، والمعطوف عليه محذوف، تقديره واختلس العين لدى نعماً في البقرة وفي النساء، فحذفه لدلالة المعنى عليه، والأولى الإثبات. (وَلَا تَعْدُوا): محكي، وهو في موضع رفع بالابتداء، وخبره في الظرف: (ثُمَّ) والتقدير: ولفظ ولا تعدوا ثم، وغير ذلك معطوف.

و(أَصْلُ): مبتدأ، و(مَا): مضافة، وصلتها: (اخْتَلَسَ)، والضمير محذوف، أي: اختلسه، (السُّكُونُ): خبر المبتدأ، و(فِي الْكُلِّ) بـ(اخْتَلَسَ).

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

(233) وَأَنَا إِلَّا مَدَّهُ بِخُلْفٍ وَكُلُّهُمْ يَمُدُّهُ فِي الْوَقْفِ

الشيخ: هذه مسألة "أنا" في هذا الكتاب من هذا الباب، وذكر أن قالون يمدّه بخلاف عنه، إذا وقع بعده همزة مكسورة.

واعلم أن هذا على ثلاثة أقسام:

مسألة مد
ألف أنا

- قسم: اتفق ورش وقالون على مده.

- وقسم: اتفقا على قصره.

- وقسم: اختلفا فيه.

فالأول: إذا وقعت بعده همزة مضمومة أو مفتوحة، نحو: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ

بِتَأْوِيلِهِ﴾⁽¹⁾، ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ﴾⁽²⁾.

والثاني: إذا وقع بعده سائر حروف المعجم غير الهمزة المكسورة، نحو: ﴿أَنَا

خَيْرٌ مِنْهُ﴾⁽³⁾، و﴿أَنَا وَمَنْ يَتَّبَعْنِي﴾⁽⁴⁾، و﴿وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾⁽⁵⁾.

[والثالث: إذا وقع بعده همزة مكسورة، وذلك في ثلاثة مواضع:

في الأعراف ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾⁽⁶⁾.

ومثله في الشعراء والأحقاف: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾.

فورش يقصر هذا كالقسم الثاني، وقالون يمدّه بخلاف عنه.

(1) - يوسف: 45.

(2) - النمل: 39.

(3) - ص: 75.

(4) - يوسف: 108.

(5) - العنكبوت: 50.

(6) - الأعراف: 188.

(7) - في الشعراء: 115 وفي الأحقاف: 8.

(8) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

قال صاحب التجريد: ذكر الحافظ عن قالون من طريق أبي نشيط إثبات ألف "أنا" في الوصل، إذا وقع بعد همزة مكسورة، بخلاف عنه في ذلك⁽¹⁾. وذكر أيضا في المفردة حذفها، وأنه قرأها له بالوجهين⁽²⁾. ثم قال: وبالوجهين أخذ في ذلك، ومعتمده في التيسير إثباتها⁽³⁾. وذكر في بعض تواليفه عن قالون من طريق الحلواني الحذف لا غير⁽⁴⁾. وذكر الشيخ أيضا إثبات الألف في ذلك كالحافظ عن قالون، ثم قال: والمشهور عنه الحذف وبه قرأت⁽⁵⁾. وذكر عنه فيه الإمام الحذف لا غير، انتهى⁽⁶⁾. ويؤخذ من قول الناظم أن المشهور الإثبات؛ لأنه قدمه، ثم ذكر الخلاف اعتمادا على ما في التيسير⁽⁷⁾. وهذا كله في حالة الوصل، وأما في الوقف فلا خلاف في مده؛ ولذلك جيء بالألف لأجل الوقف؛ لأنه لو لم يوقف بها لوقف على النون ساكنة، فيلتبس بـ"أن" الخفيفة الناصبة للفعل.

(1) - "ن" جامع البيان 924/2-925.

(2) - مفردة نافع بن عبد الرحمن المدني للداني (ص: 58).

(3) - التيسير في القراءات (ص: 82).

(4) - "ن" جامع البيان: 925/2.

(5) - "ن" التبصرة في القراءات السبع (ص: 443-444).

(6) - "ن" الكافي: (ص: 87).

(7) - التيسير في القراءات (ص: 82).

والمد ههنا: عبارة عن إثبات ألفه، لا عبارة عن المد الذي هو الإشباع؛ لأن ذلك قُدم في باب المد والقصر في المنفصل.

وفيه سؤالان:

– الأول: أن يقال: الألف فيه أصلية من نفس الكلمة؟.

أو هي زائدة، والضمير: "أَنْ"، وزيدت الألف للوقف؟.

فذهب الكوفيون إلى الأول، واستدلوا بقول الشاعر:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا⁽¹⁾

فأثبتها في الوصل كالوقف.

وذهب البصريون إلى الثاني، وجعلوا قول الشاعر ضرورة شاذة لا يقاس

عليها.

[82/ت] قال الجوهري في "الصحاح": "وأما قولهم: أنا فهو اسم/ مكنى، وهو

للمتكلم وحده، وإنما بني على الفتح، فرقا بينه وبين "أَنْ" التي هي حرف

ناصب للفعل، والألف الأخيرة إنما هي لبيان الحركة في الوقف، فإن

توسطت الكلام سقطت، إلا في لغة رديئة كما قال الشاعر"⁽²⁾.

وأنشد البيت الأول المتقدم فجعلها لغة رديئة.

– السؤال الثاني: أن يقال: لأي شيء خَصَّ نافع الإثبات بالهمزة؟.

(1) – البيت لحُميد بن بحدل، "ن" معجم ديوان الأدب 4/132، وأساس البلاغة 1/312.

(2) – في الصحاح كما قال حميد بن بحدل، "ن" الصحاح 5/2075، مادة: أَنْ.

الجواب عنه: أن ذلك من أجل قوة الهمزة؛ ليتمكن النطق بها، وخص المكسورة بالقصر في رواية ورش جمعا بين اللغتين؛ لئلا يتقدر أنه لا يجوز قصره مع الهمزة.

الإعراب:

(وَأَنَا إِلَّا): محكي من باب الاشتغال، (بِخُلْفٍ): بـ(يَمُدُّهُ)، (وَكُلُّهُمْ): مبتدأ، وخبره: (يَمُدُّهُ)، وبه يتعلق: (فِي الْوَقْفِ).
ثم قال -رحمه الله تعالى-:

134) وَسَكَنَ الرَّاءُ الَّتِي فِي التَّوْبَةِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ قُرْبَهُ

الشيخ: هذه مسألة من مسائل هذا الباب، وهي مسألة قوله -تعالى-:

﴿أَلَا إِنَّهَا فَرْبَةٌ لَهُمْ﴾⁽¹⁾.

سكن الراء قالون، (وضمها ورش، وهو المفهوم أيضا من سياق الكلام، فسكنها قالون تخفيفا لأجل توالي الضمات)⁽²⁾، وضمها ورش على الأصل.
والدليل على أن أصلها الضم، أنه لا وجه للتحريك به إذا كان فرعاً؛ لأنه ثقیل مع أنه فرع.

الإعراب:

(وَسَكَنَ): ماض، (الرَّاءُ): مفعول، (الَّتِي): نعت، وصلته في المجرور، وبه يتعلق: (فِي قَوْلِهِ)، والضمير في (قَوْلِهِ): / عائد على الله تعالى.

[105/ش]

(1) - التوبة: 99.

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

ويقال: الضمير لا يعود إلا على مذكور، وما من ذكر للفظ الله.
الجواب: إن الله - تعالى عز وجل - مذكور على الدوام.
ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه -:

(235) وَلَأَهْبَ هَمَزُهُ وَاللَّائِي مَعَ لَيْلًا فِي مَكَانِ الْيَاءِ

الشيخ: ذكر في هذا البيت ثلاثة مسائل من هذا الباب:

- الأولى مسألة: ﴿لَأَهْبَ﴾⁽¹⁾.

- الثانية: مسألة: ﴿لَجَ﴾⁽²⁾.

- الثالثة: مسألة: ﴿لَيْلًا﴾⁽³⁾.

فقال: إن قالون همز ذلك كله، وفهم منه أن ورشا لا يهمز.

فأما ﴿لَأَهْبَ﴾ لورش فيقرأه بالياء، وذلك في سورة مريم عليها السلام⁽⁴⁾.

[واختلاف القراءتين باختلاف المعنى، فأما ورش فقرأ بالياء]⁽⁵⁾، فالمعنى

عنده في الآية المكرمة أن الفاعل يهيب هو الله عز وجل، لفظاً وحقيقة، أي: قال لها جبريل: يا مريم أنا رسول ربك ليهب لك ربك غلاماً زكياً.

(1) - مريم: 18 من قوله - تعالى -: ﴿لَأَهْبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا﴾.

(2) - الأحزاب: 4 من قوله - تعالى -: ﴿لَجَ تَطَّهَّرُونَ مِنْهُنَّ امْتَهَلَيْتَكُمْ﴾، وما أشبهه.

(3) - الحديد: 28 من قوله - تعالى -: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾، وما أشبهه.

(4) - مريم: 18.

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

ومعنى الآية عنده -أعني ورشا- يحتمل أن يكون اللفظ عنده بالهمزة كقالون، والفاعل جبريل -عليه السلام- بأمر الله تعالى، فيكون سهل الهمزة بالبدل؛ لأن قبلها كسرة، والأول أوجه⁽¹⁾.

والفاعل في قراءة قالون بالهمز هو جبريل -عليه السلام- بأمر الله تعالى. وأما ﴿لَيْلًا﴾ فأصله "لِأَنَّ"، بلام الجر، وَأَنَّ الناصبة للفعل، ولا النافية، فأدغمت أَنَّ في لا، وكتب بالياء على مراد الاتصال، فقرأه قالون على الأصل، وأبدل ورش الهمزة ياء لانكسار ما قبلها، حيث ما ورد في القرآن.

وأما ﴿الْبِ﴾ فأصله اللائي بياء بعد الهمزة كالتي، فكتب بلام واحد، وحذف الألف، وحذفت الياء التي بعد الهمزة تخفيفاً، فقرأه قالون بالهمزة على الأصل، وقرأه ورش بتسهيل الهمزة بين بين في رواية أبي عمرو الداني، وبإبدالها ياء خالصة في رواية محمد مكي رحمه الله تعالى، والإمام ابن شريح.

واختار الحافظ إشباع مد الألف، واختار الشيخ والإمام قصره⁽²⁾. فوجه التسهيل؛ لأنه القياس، ووجه البدل؛ لأن قبلها ساكن، فلو سهلت لقربت من الساكن، فيلتقي ساكنان.

والأول أولى، وقد فعل ذلك قالون في المكسورتين.

(1) - "ن" الكشف: 86/2.

(2) - "ن" جامع البيان: 1487/4، والكشف: 193/2، والكافي: (ص: 183).

قوله: (فِي مَكَانِ الْيَاءِ)، يحتمل أن يريد في مكان الياء في قراءة ورش، ويحتمل أن يريد في مكان الياء في الرسم، والأول أظهر؛ لأن فيه التنبيه على القراءة الأخرى.

والخلاف الذي فيه في المد إنما هو في الوصل، وأما في الوقف فقالوا: لا بد من المد لأجل سكون الياء؛ لأنه إذا وقف صيرها ياء ساكنة، اتفق على ذلك الحافظ وغيره⁽¹⁾.

قالوا: ولا يدخله الخلاف الذي في سكون الوقف؛ لأن الياء الموقوف عليها لم تتحرك قط؛ لأنها لم تكن في الوصل، ولم تحدث إلا في الوقف. قالوا: وتجري مجراه الصلاة والزكاة والحياة، وشبهه مما الحرف الموقوف عليه لم يكن في الوصل، فلا بد من المد.

الإعراب:

(وَلَا هَبْ): من باب الاشتغال أيضا محكي، والعامل في المجرور والظرف: (هَمْزُهُ).

ثم قال - رحمه الله -:

(236) ثُمَّ لِيَقْطَعْ وَلِيَقْضُوا سَاكِنًا وَلِيَتَمَتَّعُوا وَأَوْءَابَاؤُنَا

الشيخ: ذكر في هذا البيت أربع مسائل من مسائل هذا الباب:

- مسألة: ﴿لِيَقْطَعْ﴾⁽²⁾.

(1) - "ن" جامع البيان 4/1487-1488.

(2) - الحج: 15 من قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَ كَيْدُهُ﴾.

- و﴿لِيَفْضُوا﴾⁽¹⁾.

وكلاهما في الحج.

- و﴿لِيَتَمَتَّعُوا﴾⁽²⁾ في العنكبوت.

- وواو ﴿ءَابَاؤُنَا﴾ في موضعين: في الصفات⁽³⁾، والواقعة⁽⁴⁾.

فذكر أن قالون يسكن جميع ذلك، دل عليه سياق الكلام، وأن ورشا يحرك جميع ذلك بدليل الخطاب.

فأما ﴿ثُمَّ لِيَفْطَحْ﴾، و﴿لِيَتَمَتَّعُوا﴾، فإن هذه اللامات فيهن لام الأمر، وأصلها التحريك بالكسر؛ لأنها في أول الكلام، لا يمكن الابتداء بها ساكنة؛ ولأنها متحركة مع غير الواو والياء وثم، نحو قوله: ﴿لِيُنَبِّئِ ذُو سَعَةِ﴾⁽⁵⁾.

فأسكنها قالون تخفيفاً مع الواو والفاء؛ لأنها لا يتبدأ بها؛ إذ لا يوقف عليها.

وأجرى "ثُمَّ" مجرى الواو والفاء؛ لأنها أختها في العطف.

وقرأ ورش بالكسر على الأصل.

(1) - الحج: 27 من قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ لِيَفْضُوا تَبَثَّهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾.

(2) - العنكبوت: 66 من قوله - تعالى -: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا بِسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾.

(3) - الصفات: 17.

(4) - الواقعة: 51.

(5) - الطلاق: 7.

وأما ﴿ءَابَاؤُنَا﴾ فحجة من أسكن الواو أنه جعلها "أَوْ" التي للعطف، ومعناها الإنكار، أي: وأنكروا أن يبعثوا؟، وأن يبعث آباؤهم؟. فـ"أَوْ" للإباحة في الإنكار.

ومن حركها بالفتح وهو ورش، فإنه جعلها الواو التي للعطف، دخلت عليها همزة الاستفهام التي معناها أيضا الإنكار للبعث/.

[83/ت]

الإعراب:

(ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ وَلَيَفْضُوهُنَّ): محكي، (سَاكِنًا): حال، وهو على حذف مضاف، أي: اقرأ لام: ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ﴾، و﴿لَيَفْضُوهُنَّ﴾. ثم قال -رحمه الله ورضي عنه وأرضاه-:

[106/ش]

(237) وَاتَّفَقَا بَعْدَ عَنِ الْإِمَامِ فِي سِنٍ سَيِّئَةٍ سَيِّءٍ بِالْإِشْمَامِ/

(238) وَنُونٍ تَأْمَنَّا وَبِالْإِخْفَاءِ أَخَذَهُ لَهُ أَوْلُوا الْأَدَاءِ

الشيخ: ذكر في هذين البيتين مسألتين:

- الأولى: مسألة إشمام: ﴿سَيِّئَةٍ﴾⁽¹⁾، و﴿سَنَعَاءٍ﴾⁽²⁾، حيث جاء في القرآن.

- الثانية: مسألة نون: ﴿تَأْمَنَّا﴾ في سورة يوسف عليه السلام⁽³⁾.

فقال: (وَاتَّفَقَا)، يعني ورش وقالون، وإليهما يرجع الضمير.

(1) - الملك: 28.

(2) - هود: 76، ومثلها في العنكبوت: 33.

(3) - يوسف: 11.

قوله: (عَنِ الْإِمَامِ)، يعني الإمام نافعا رحمه الله تعالى.

قوله: (فِي سَيْنٍ سَيِّئَةٍ)، نحو قوله: ﴿سَيِّئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ

كَفَرُوا﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿سَنَعَاءَ بِهِمْ﴾⁽²⁾.

قوله: (بِالْإِشْمَامِ)، في الوقف .

وأما الإِشْمَامُ هنا فهو يُرَى وَيُسْمَعُ؛ لأن معناه أن يخلط كسرة السين بالضمّة، فيرى ويسمع؛ لأنه نطق، ولا يُطْلَقُ على هذا الإِشْمَامِ إلا أهل الكوفة؛ لأن أهل الكوفة يقولون فيما يرى ويسمع إِشْمَامًا، وفيما لا يسمع ويرى روما، وذلك عكس ما يطلقونه عليه أهل البصرة، ويتبين ذلك - إن شاء الله تعالى - في ﴿تَأْمَنَّا﴾⁽³⁾.

ووجه الإِشْمَامِ أن أصل ﴿سَنَعَاءَ﴾ سُوءٌ، مثل ضَرْبٍ، فأرادوا التخفيف فأزالوا

ضمة السين، ونقلوا إليه حركة الواو وأبدلت ياء؛ لأن قبلها كسرة.

فأراد نافع التنبيه بالإِشْمَامِ على الأصل؛ إذ أصل السين الضمّة، ونظيره

﴿فَيْلٌ﴾⁽⁴⁾، و﴿وَعِغِضٌ﴾⁽⁵⁾، وقد أشمها بعض القراء⁽⁶⁾.

(1) - الملك: 28.

(2) - هود: 76.

(3) - الكشف: 122/1-123.

(4) - البقرة: 10 من قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا فَيْلٌ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾.

(5) - هود: 44 من قوله -تعالى-: ﴿وَعِغِضَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾.

(6) - أشمها الكسائي براوييه، وهشام عن ابن عامر الشامي، قال الشاطبي -رحمه الله- في باب فرش الحروف، البيت 447: (وَقِيلَ وَغِضَ ثُمَّ جِيءَ يُشْمُهَا *** لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رِجَالٌ لَتَكُمَلَا).

وأما ﴿تَامَنَّا﴾ فاعلم أنه من المسائل التي اختلف فيها الحافظ والإمام والشيخ.

قال صاحب التجريد: اختار الشيخ والإمام أن يكون الإشمام في ﴿تَامَنَّا﴾ على حد الإشمام في الوقف، فتكون الإشارة فيها بالشفتين خاصة إلى ضم النون الأولى بعد النطق بها ساكنة في حال إدغامها، وهي الضمة التي كانت في النون الأولى في الأصل، وذهب سكونها لإدغامها في النون الثانية⁽¹⁾.

قال الإمام في الكافي: "واتفقوا على تشديد نون: ﴿تَامَنَّا﴾، وإشمام النون الأولى الساكنة الضم في حال إدغامها"⁽²⁾.

وقال الشيخ في التبصرة: "وكلهم قرؤوا ﴿تَامَنَّا﴾ بإشمام النون الساكنة الضم بعد الإدغام، وقبل استكمال التشديد"⁽³⁾.

وقال في كتاب التنبيه: "الإشمام في ﴿تَامَنَّا﴾ إنما يكون بالشفتين على ما ذكرنا بعد الإدغام وقبل استكمالها، وهو قبل النون المتحركة وهي الثانية، وبعد الساكنة وهي الأولى، كأن الإشمام إنما هو إشارة إلى حركة النون الأولى الساكنة، التي سكنت لأجل الإدغام"⁽⁴⁾.

(1) - التيسير: (ص: 127)، وجامع البيان: 1216/3.

(2) - الكافي: (ص: 131).

(3) - التبصرة (ص: 545).

(4) - "التنبيه في قراءة نافع" من الكتب المفقودة، وبقي النقل عنه في شروح الدرر.

واختار الحافظ: أن تكون الإشارة فيها ببعض الحركة وهي الضمة، فتدرك بالسمع، وتكون على الحقيقة روما لا إثمًا⁽¹⁾.

إلا على مذهب الكوفيين الذي يطلقون على ما يسمع من الإشارة إلى الحركة روما، وما لا يسمع إثمًا، عكس ما يطلقونه عليه البصريون، ذكر ذلك عنهم الشيخ في باب الوقف من كتاب الكشف⁽²⁾.

ويكون على ذلك الإدغام في النون ليس بإدغام صحيح؛ لأن النون الأولى لم تسكن سكونًا خالصًا؛ لبقاء بعض حركتها في النطق، وإنما هو بين الإظهار والإدغام حال بين حالتين، كإدغام النون الساكنة والتنوين، مع بقاء غنتهما في الياء والواو.

قال الحافظ في التيسير ما نصه: "وكلهم قرأ: ﴿مَالِكٌ لَا تَآمَنَّا﴾

بإدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها في الضم.

وحقيقة الإشمام في ذلك أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو إليها، فيكون ذلك إخفاء لا إدغامًا صحيحًا؛ لأن الحركة لا تسكن رأسًا، بل يضعف الصوت بها، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك، وهذا قول عامة أئمتنا وهو الصواب؛ لتأكيد دلالته وصحته في القياس"⁽³⁾.

(1) - التيسير: (ص: 127)، وجامع البيان: 1216/3.

(2) - الكشف: 122/1-123.

(3) - التيسير: (ص: 127-128).

فأطلق على ذلك إخفاء؛ لأنه ليس بإدغام ولا بإظهار صحيح ، كما قال في باب النون والتنوين⁽¹⁾.

وقد ذكر الحافظ الوجه الأول في بعض تواليفه عن شيوخه، وقال فيه: فتكون الإشارة بالشفيتين بعد الإدغام وكماله، وبعد سكون النون الأولى وكمال الإدغام، من غير إحداث شيء في جسم النون المدغمة⁽²⁾.

ثم قال: واللفظ بذلك على الوجهين جميعا يتصعب ويتعذر؛ لدخول المدغم في المدغم فيه دخولا شديدا، حتى يصيرا بذلك كالحرف الواحد لا فرجة فيه، ولا تمال فتحة النون المدغم فيها بالألف التي بعدها من غير فصل ولا مهملة، فيتعذر لذلك إعمال العضو وتهيئته⁽³⁾.

وهذا الذي قاله الحافظ بين، فتأمله من أجل ذلك التعذر، واختار الوجه الثاني، وإليه أشار بقوله: "وهو الصواب لتأكيد دلالة وصحته في القياس" انتهى⁽⁴⁾.

هذا هو الكلام في هذه المسألة محصلا.

فخرج من هذا كله أن نون ﴿تَآمَنَّا﴾ مذهب الحافظ فيها المختار أن يخلط السكون في النون الأولى بالضم، فيصير ليس بإدغام خالص؛ إذ لم تسكن

(1) - قال: "والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، وهو عار من التشديد فاعلمه، وبالله التوفيق" "ن" التيسير: (ص: 45).

(2) - ذكر ذلك في جامع البيان: 1218/3-1219.

(3) - نقله بتصرف عن جامع البيان: 1219/3.

(4) - التيسير: (ص: 128).

النون سكونا خالصا، وهو المعبر عنه بالإخفاء، وهو الذي قال الناظم:
(وَبِالْإِخْفَاءِ أَخَذَهُ لَهُ أَوْلُوا الْأَدَاءِ)، أي: أصحاب القراءة/، اعتمادا على مذهب [107/ش]
الحافظ واختياره.

ومذهب مكّي وابن شريح الإشارة بالشفة فقط، قبل استكمال التشديد،
وبعد النطق بالنون الأولى، وهو عسير/ كما قال الحافظ⁽¹⁾. [84/ت]

الإعراب:

(اتَّفَقَا): فعل وفاعل، وهو العامل في الظرف والمجرور، (وَبِالْإِخْفَاءِ):
مستأنف يتعلق بـ(أَخَذَهُ)، و(لَهُ): متعلق بـ(أَخَذَهُ)، و(أَوْلُوا): فاعل وعلامة الرفع
الواو، وهو جمع، ومفرده ذو، من غير لفظه، قاله ابن عطية في قوله -تعالى-:
﴿وَأُولُوا أَلْعَلِّمْ فَأَيُّمَآ بِأَلْفِسَطِ﴾⁽²⁾.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

(239) وَأَرَأَيْتَ وَهَأَنْتُمْ سَهْلًا عَنْهُ وَيَعْصُهُمْ لَوْرَشٌ أْبَدَلَا

(240) وَالْهَاءُ يَحْتَمِلُ كَوْنَهَا فِيهِ مِنْ هَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّنْبِيْهِ

(241) وَهِيَ لَهُ مِنْ هَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْلَى وَهَهُنَا انْقَضَى نِظَامِي

(1) - "ن" كتاب التبصرة لمكي (ص: 545)، والكشف عن وجوه القراءات السبع لابن شريح.
122/1.

(2) - آل عمران: 18 وهو لم يقل ذلك عند هذه الآية، بل قاله عند الآية 8 من سورة النساء:
﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا
مَّعْرُوفًا﴾، قال: "وأولوا: اسم جمع، لا واحد له من لفظه، ولا يكون إلا مضافا للإبهام الذي فيه،
وربما كان واحده من غير لفظة: ذو" "ن" المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 13/2.

الشيخ: ذكر في هذه الأبيات مسألتين من هذا الباب:

– الأولى مسألة: ﴿أَرَأَيْتَ﴾⁽¹⁾.

– والثانية مسألة: ﴿هَآنَتْكُمْ﴾⁽²⁾.

فذكر عن ورش الخلاف في ذلك بالتسهيل والبدل.

قال: صاحب التجريد أيضا: ذكر الشيخ عن ورش في ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾⁽³⁾

وشبهه من لفظه الوجهين: البدل، [والتسهيل بين بين، فإنه قرأ بهما، قال: وجعلها

بين بين أقيس على أصول العربية، والبدل]⁽⁴⁾ أجرى في الرواية؛ لأن النقل

والمشافهة عن ورش إنما هو بالمد، والمد إنما يكون مع البدل⁽⁵⁾.

وذكر الحافظ والإمام في التيسير والكافي: التسهيل لا غير⁽⁶⁾.

وذكر الحافظ في "إيجاز البيان" الوجهين، واختار التسهيل⁽⁷⁾.

هذا في ﴿أَرَأَيْتَ﴾، وكذلك روى بعضهم، وكلهم في القياس، والبدل أثر

في الرواية، ولهذا قدم الناظم التسهيل.

(1) – الكهف: 62 من قوله – تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾.

(2) – آل عمران: 119 من قوله – تعالى: ﴿هَآنَتْكُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾.

(3) – الأنعام: 41 من قوله – تعالى: ﴿فَلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ آتَيْكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾.

ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(4) – ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(5) – التبصرة (ص: 493).

(6) – "ن" التيسير (ص: 102)، والكافي (ص: 108).

(7) – و"ن" له أيضا جامع البيان: 1037/3.

وأما قالون فليس عنده إلا التسهيل كما قال الناظم، فورش في رواية البدل
يبدل، ويمد مدا مشبعا أكثر من قالون، وقالون في رواية التسهيل عن نافع أطول
مدا؛ لأنه يفصل بين الهاء والهمزة المسهلة.

هذا في ﴿هَآنْتُمْ﴾، وأما ﴿أَرَّآيْتَ﴾ فلا مد فيه عنهما إلا الهمزة بين بين،
وهو عندهم في تقدير أَلْفٍ، وكثيرا ما يطلقون عليها مدة.

وإنما فصل قالون (بين الهمزتين في ﴿هَآنْتُمْ﴾)⁽¹⁾؛ لأن الهاء عنده بدل من

همزة الأصل ﴿هَآنْتُمْ﴾ بهمزتين مثل: ﴿آنْتُمْ أَغْلَمَ أَمِ اللَّهُ﴾⁽²⁾ ففصل، ورأى
أن الهمزة ما بقيت، والهاء عارضة.

قوله: (عَنْهُ)، يعني عن نافع.

قوله: (وَالْهَاءُ يَحْتَمِلُ).

المسألة: ذكر أن الهاء في ﴿هَآنْتُمْ﴾ يحتمل وجهين:

- الأول: أن تكون بدلا من همزة الاستفهام، والأصل: "أَأَنْتُمْ"، فأبدلت

كما قالوا: "هرقت الماء"، الأصل فيه: "أرقت الماء".

- ويحتمل أن تكون هاء التنبيه، نحو: هذا وهذه.

وذكر الاحتمال لنافع، ولم يذكره أبو عمرو إلا لقالون، وأما ورش فلا⁽³⁾.

وتابع في ذلك الشاطبي حيث قال:

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - البقرة: 139.

(3) - جامع البيان: 966/3.

وَكَمْ.....وَجِيهٍ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَمَلًا⁽¹⁾

ورجح أن البدل فيها من همزة الاستفهام أولى له، أي: لنافع، وإنما رجع ذلك؛ لأنه إذا قلنا إنها [هاء التنبيه يقال أين الألف التي بعدها في قراءة ورش الذي ينطق بالهاء بعدها]⁽²⁾ همزة بين بين، هذا وجه الترجيح⁽³⁾.

وأما قالون: فتحتمل قراءته الوجهين؛ لأنه يفصل بين الهاء والهمزة بألف.

قوله: (وَهِيَ لَهُ)، يحتمل أن يريد لنافع، ويحتمل أن يريد لورش.

قوله: (وَهُنَا انْقَضَى كَلَامِي)، أي: تَمَّ وَكَمُلَ وانقضى.

الإعراب:

(أَرَأَيْتَ): مفعول مقدم محكي، (سَهَّلَا): فعل وفاعل، (عَنْهُ): به⁽⁴⁾، وَبَعْضُهُمْ): مبتدأ، وخبره: (أَبْدَلَا)، والألف للإطلاق، (وَالِهَاءُ): مبتدأ، وخبره في الجملة بعده، والعائد الضمير في قوله: (كَوْنُهَا)، و(مِنْ هَمْزٍ): بمحذوف تقديره: مبدلة، وهو خبر كونها، (وَهِيَ): مبتدأ، وخبره (أُولَى)، وبه يتعلق: (لَهُ)، و(هَهُنَا): ظرف، والعامل فيه: (انْقَضَى)، (نِظَامِي): فاعل، وعلامة رفعه البناء للإضافة إلى المبني.

(1) - من البيت 561 من متن الشاطبية، وهو تام كامل:

وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ *** وَجِيهٍ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَمَلًا

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - جامع البيان: 966/3.

(4) - أي: متعلق بسهلا.

ثم قال - رحمه الله وعفا عنه -:

242) فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْعَمَا عَلَيَّ مِنْ إِكْمَالِهِ وَأَلْهَمَا

243) ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ كُلِّ حِينٍ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمَكِينِ

الشيخ: لما ابتدأ هذا الرجز بالحمد تأسيا بكتاب الله تعالى، واقتداء بسنة

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما تقدم، أعاده عند ختمه على جهة الشكر لله - تعالى - والتبرك بأسمائه⁽¹⁾.

قال بعض الشيوخ⁽²⁾: ولما طلب العصمة من الله - تعالى - في قوله: (وَأَسْأَلُ

اللَّهُ تَعَالَى الْعِصْمَةَ)، كان ذلك دعاء منه إلى الله عز وجل، فاستتم له ما أراد وطلب، وإكمال ما إليه قصد وفيه رغب، ولم يقصد به مباهاة ولا فخرا، ولم يطلب عليه من أحد أجرا، كما قال: (نَظَّمْتُهُ مُحْتَسِبًا لِلَّهِ) البيت⁽³⁾.

فختمه بالصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - كي يتقبل الله - تعالى -

دعائه، ويسمع ندائه، لما روي أن سعيد بن المسيب - رضي الله عنه - قال: قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: «بَلَّغْنِي أَنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى يُصَلَّى فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَجَّدَ وَكَرَّمَ، وَشَرَّفَ وَعَظَّمَ»⁽⁴⁾.

(1) - الكلام نفسه عند أبي عبد الله الخراز في القصد النافع، فكأنه نقله عنه، من توارد الخاطر، ووضع الحافر على الحافر.

(2) - القائل هو: أبو عبد الله الخراز في القصد النافع.

(3) - نقله ببعض التصرف والاختصار عن القصد النافع، "ن" القصد النافع (ص: 352).

(4) - سنن الترمذي، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم 486، لكن بتغير يسير، ولفظه كما عند الترمذي: «إِنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا =

قوله: (عَلَى مَا أَنْعَمًا)، هو من النعمة، وفسرها بالإكمال لهذا الرجز،
و(الْإِلَهَامُ): التذكر والإلقاء في خاطر، يقال: فلان ألهمني إلى كذا، أي: ألقاه في
خاطري، والله ألهمه، أي: نبهه.
و(الصَّلَاةُ وَالْحَمْدُ): تقدم معناها. و(كُلَّ حِينٍ)، أي: كل وقت،
و(المُصْطَفَى)، المختار، (المَكِينِ)، ذو المكانة، (وهو الكامل من كل حيز
ونعمة، وهداية وتوفيق) ⁽¹⁾.

الإعراب:

(الْحَمْدُ): مبتدأ، وخبره في المجرور، و(أَنْعَمَ عَلَيَّ)، و(كُلَّ حِينٍ) متعلق
بـ(صَلَاةِ اللَّهِ)؛ لأنه مصدر وكذلك المجرور بعده/.

[108/ش]

ثم قال - رحمه الله -:

مخارج
الحروف

244) أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ عَلَى مَا مَنَّنَا مِنْ أَنْعَامِهِ وَأَكْمَلًا

[85/ت]

245) ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ تَثْرَا أَبَدًا / عَلَى النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ أَحْمَدًا

246) فَالْقَصْدُ مِنْ هَذَا النَّظَامِ الْمُحْكَمِ حَصْرُ مَخَارِجِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ

الشيخ: ألحق ههنا بعض الشيوخ ترجمة قبل هذه الأبيات، يقال فيها:

وَقَالَ أَيْضًا سَمَحَ اللَّهُ لَهُ وَزَادَهُ رُشْدًا وَزَكَّى فِعْلُهُ

وليست للناظم، وإنما هي ملحقة ⁽¹⁾.

=يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ، حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» والكلام منقول أيضا عن الخراز من
القصد النافع (ص: 352).

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

ولما كانت الحاجة إلى معرفة مخارج الحروف وصفاتها أكيدة، ذيل رجزه بها فقال: (أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ)، [كرر الحمد]⁽²⁾ على جهة التبرك. و(الْحَمْدُ لِلَّهِ)، جملة محكية في موضع خفض بالظرف، و(مَنْ)، معناه: أنعم، يقال: "مَنْ يَمُنُّ مَنًّا"، إذا أعطى وأنعم، ومنه: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾⁽³⁾.

و(تَتَرَا): معناه: تتابع وتتوالى.

(أَبَدًا): دائما.

(عَلَى النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ): ذلك نسب النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من صميم العرب المحض الخالص، قال -صلى الله عليه وسلم-: «أَنَا عَرَبِيٌّ وَكَلَامِي عَرَبِيٌّ، وَكَلَامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ»⁽⁴⁾. وقوله: (أَحْمَدًا)، ذلك اسمه صلى الله عليه وسلم.

(1) - نبه على زيادتها غير واحد من شراح الدرر، منهم شيخنا الأغصاوي في شرحه هذا، وابن القاضي في الفجر الساطع 4/130، والكرامي في تحصيل المنافع 2/281، والدكتور: توفيق العبقري في تحقيق متن الدرر اللوامع (ص: 58).

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - القصص: 82.

(4) - لم أقف عليه بهذا اللفظ، ووجدته بلفظ: "أَجِبُوا الْعَرَبَ لِثَلَاثٍ: لِأَنِّي عَرَبِيٌّ، وَالْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ، وَكَلَامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ"، وهو بهذا اللفظ عند الطبراني في المعجمين: الكبير، حديث رقم: 11441 والأوسط، حديث رقم: 5583، وعند الحاكم في المستدرک، حديث رقم: 6999، والبيهقي في الشعب، حديث رقم 1364.

[و(أَحْمَدًا): بدل مما قبله، وهو: (النَّبِيِّ)، والفتحة فيه نائبة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف] ⁽¹⁾، ونصبه بإضمار فعل تقديره: أعني وأمدح. والنظم و(النَّظَام): واحد، وقد قدمناه أولاً في صدر الرجز، و(المُحْكَم): المتقن والمضبوط النسج. [وقوله (مَخَارِج)، هو جمع مخرج، وهو عبارة عن الموضع الذي نشأ عنه الحرف] ⁽²⁾، قاله أبو عمرو ⁽³⁾. وحروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً، وهي حروف أبجد إلى آخرها. و(المُعْجَم)، بمعنى الإعجام أي: حروف النقط؛ لأن معنى الإعجام النقط، يقال: أعجمت الكتاب إذا بينته بالنقط. وسميت حروف المعجم بالنظر إلى أكثرها؛ لأن أكثرها معجم.

الإعراب:

(تَتَرَا): مصدر في موضع حال، أي: في حال كونها متتابعة، (أَبْدَا): ظرف والعامل فيه (تَتَرَا)، وهو العامل في: (عَلَى النَّبِيِّ)، صلى الله عليه وسلم، و(الْقَصْدُ): مبتدأ، وخبره: (حَصْرُ)، وبه يتعلق: (مِنْ هَذَا النَّظَامِ)، أعني بـ(الْقَصْدِ)، (المُحْكَم): نعت للنظام. ثم قال -رحمه الله تعالى-:

(1) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - يعني في كتابه "التحديد في الإتيان والتجويد: (ص: 104) قال: "ومعنى المخرج: أنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف".

247) وَهِيَ ثَلَاثٌ مَعَ عَشْرٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي الْحَلْقِ ثُمَّ الْفَمِ ثُمَّ الشَّفَتَيْنِ

الشيخ: ذكر في هذا البيت عدد المخارج فقال: إنها خمسة عشر مخرجاً، قال وهذا مذهب القراء، والله أعلم.

وقال سيبويه: هي ستة عشر، فأسقط منها الناظم مخرج النون الساكنة وذكره في الصفات⁽¹⁾.

قال: فاعلم أن المخارج ستة عشر عند سيبويه: ثلاثة في الحلق، وعشرة في الفم، وثلاثة في الشفة، إلا أن مخرج النون الساكنة من الخيشوم. ففي الحلق ثلاثة مخارج لستة أحرف عند سيبويه، وسبعة عند الخليل⁽²⁾، بزيادة الألف⁽³⁾.

وفي اللسان عشرة مخارج لخمس عشرة حرفاً. وفي الشفتين ثلاثة لأربعة أحرف، وهي: الفاء والميم والباء والواو. وستقف على جميع ذلك إن شاء الله تعالى. قال الشيخ: وإذا أردت أن تعرف مخرج الحرف فسكنه، واجتلب إليه همزة الوصل للنطق به مكسورة، فيتبين لك موضع خروجه.

(1) - "ن" الكتاب 433/4.

(2) - ذكرت متفرقة حسب حروف المعجم في كتابه: "العين".

(3) - الخليل: أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، كان ذكياً فطناً شاعراً، واستنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق، توفي سنة: (170هـ). "ن" في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين (ص: 47-51)

قوله: (وَهِيَ ثَلَاثٌ مَعَ عَشْرٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي الْحَلْقِ)، راجع لثلاث، وفي الفم راجع لعشر، واثنتين راجع للشفتين، وهذا من باب اللف، وهو من البديع، وقد تقدم مثله¹.

قوله: (ثَلَاثٌ)، ولم يقل ثلاثة، وهو الأولى؛ لأن المخرج مذكر، ولكن راعى معنى المخرج؛ إذ معناه الجهة والناحية.

قلت: هكذا قالوا كلهم، ولكن هذا ضعيف؛ لأن مراعاة المعنى في باب العدد ضعيف جدا، لا يقاس عليه ولا يعرف.

وعليه أنشدوا:

فَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرٌ⁽²⁾

فأنت لأن الشخوص واقعة على الكاعبين والمُعْصِر، وهي ثلاثة.

وقد استفتح هذا البيت غاية، وجعل فيها الشذوذ من وجهين:

- الأول: قدمناه⁽³⁾.

- الثاني: كونه جمع ثلاثة⁽⁴⁾ وأضافه لجمع الكثرة، والأولى لو قال: أشخاص فانظره.

(1) انظر بعضا منه في (ص: 192) من هذا الشرح.

(2) - البيت في إيضاح شواهد الإيضاح 447/1. والمعصر: الفتاة التي بلغت سن الشباب، والبيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، والشاهد فيه: حذف تاء التأنيث، من قوله: "ثلاث شخوص"، والشخص مذكر يجب معه إثبات تاء التأنيث، لكنه لما عني بالشخوص النساء، حمل على المعنى فحذف، كأنه قال: ثلاث نسوة.

(3) - وهو تأنيث العدد، وكان حقه أن يُدَكَّرَ، باعتبار اللفظ، لكنه اعتبر فيه المعنى.

(4) - كذا في النسختين معا، ولعل صوابه -والله أعلم- أن يقال: أنت ثلاثة.

الإعراب:

(وَهِيَ ثَلَاثَةٌ): مبتدأ، وخبره، والعامل في الظرف محذوف، أي: ثبتت (في)

الْحَلْق): في موضع الحال.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

248) فَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ الْأَلِفُ مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ جَمِيعاً تُعْرَفُ

249) وَالْعَيْنُ مِنْ وَسْطِهِ وَالْحَاءُ وَالْغَيْنُ مِنْ آخِرِهِ وَالْخَاءُ

الشيخ: ذكر في هذين البيتين ثلاثة مخارج لسبعة أحرف، فزاد الألف، وهذا

مذهب الخليل، وذهب سيبويه إلى إسقاطه، وأنه لا مخرج له؛ لأنه هوائي.

ومعنى قول الخليل: أن مخرجه من الحلق؛ إذ كان صوته ينقطع من هناك؛

لأن ذلك حقيقة في مخرجه، ولذلك قال الهوزني⁽¹⁾:

وَقَالَ أَيْضاً الْخَلِيلُ الْأَلِفُ مِنْ مَخْرَجِ الْهَمْزَةِ قَدْ تَتَّصِفُ

إِذَا كَانَ صَوْتُهَا لَدَيْهَا يَنْصَرِمُ فَهُوَ مَجَازٌ لَا حَقِيقَ يَرْتَسِمُ⁽²⁾

فالهاء من أول الصدر، والهمزة كذلك، والعين والحاء من الوسط، والحاء

والغين من آخر الحلق. هكذا قال الناظم .

(1) - الشيخ: يحيى بن محمد بن خلف الهوزني، من أهل اشبيلية، له أراجيز حسان في القراءات والتجويد ومخارج الحروف توفي سنة: (602هـ) ترجمته في التكملة لكتاب الصلاة 4/186.

(2) - بيتان من منظومة الشيخ الهوزني في مخارج الحروف، مخطوطة خاصة للشيخ المقرئ النحرير المحقق سيدي الحاج الطاهر حريري العشراوي، أسعفني بها وارث سره وابن ابن أخيه: الشيخ السبعي المقرئ: عبد الكريم حريري حفظه الله، وهي أيضا في الفجر الساطع 1/145.

قالوا : والأولى أن لو قال: (وَالْغَيْنُ مِنْ أَوَّلِهِ وَالْخَاءُ) ؛ إذ ذلك مما يلي الفم

أول الحلق، قال بعض الشراح: وإليه رجع الناظم والحمد لله⁽¹⁾، وإنما قال: [109/ش]
(آخِر): في ذلك كله.

أما آخر الحلق باعتبار الابتداء من الفم، فهو مما يلي الصدر، وأما باعتبار
الابتداء من الصدر، فالآخر من ناحية الفم.

الإعراب:

[86/ت]

(فَالْهَاءُ): مبتدأ، وخبره/ في قوله: (مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ).

قوله: (جَمِيعاً): حال، (وَالْغَيْنُ): مبتدأ، وخبره: (مِنْ وَسْطِهِ)، (وَالْغَيْنُ):
مبتدأ، وخبره: (مِنْ آخِرِ).

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

250) وَالْقَافُ مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ وَالْحَنْكُ وَالْكَافُ مِنْ أَسْفَلُ شَيْئاً تُدْرِكُ

الشيخ: ذكر في هذا البيت مخرجين لحرفين:

- القاف، فقال: (مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ)، أي: من أبعدده، وهو قريب من

الحلق والحنك، وهو عبارة عما تحت الذقن من اللسان، قاله صاحب "الصحاح".
وهو موضع اللثة من الفم⁽²⁾.

- والمخرج الثاني للكَاف، وهو من أسفل الحنك، أو من أسفل القاف

قليلاً، إلا أن القاف يصعد إلى الحنك، والكَاف ينسفل.

(1) - قائل ذلك أبو عبد الله الخراز في شرحه على الدرر: "القصد النافع" انظره في (ص: 357)،

وفي الفجر الساطع أيضاً: 142/1.

(2) - الصحاح: مادة: "حنك".

قوله: (تُدْرِكُ)، أي: تدرك بالقاف.

الإعراب:

و(الْقَافُ): مبتدأ، وخبره في المحرور بعده، و(الْكَافُ): كذلك، و(شَيْئًا): منصوب على التمييز؛ لأن كل اسم نكرة منصوب بعد أَفْعَلٍ فإنه تمييز، نحو: أَكْرَمُ خُلُقًا: ﴿وَأَفْوَماً فَيْلًا﴾⁽¹⁾.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

(251) وَالْجِيمُ وَالْيَاءُ كَذَا وَالشَّيْنُ مِنْهُ وَمِنْ وَسْطِهِ تَكُونُ

ذكر في هذا البيت المخرج الثالث من مخارج اللسان، وهو وسطه، فذكر أنه ثلاثة أحرف، وهي: الجيم، والياء، والشين، فزاد غيره وما يليه من الحنك.

الإعراب:

(وَالْجِيمُ): مبتدأ، وخبره في المحرور، والضمير في (مِنْهُ): عائد على اللسان.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

(252) وَالضَّادُّ مِنْ حَافَتِهِ وَمَا يَلِي ذَلِكَ مِنْ أَضْرَاسِهِ مِنْ أَوَّلِ

الشيخ: ذكر في هذا البيت المخرج الرابع من مخارج اللسان، وهو من حافة اللسان، أي: من جانبه، وذكر أنه الضاد وحده، وهل الحافة اليمنى أو اليسرى؟؟. قالوا: لها مخرج في كليتهما، لكن من جهة اليسار أيسر، وقل من يخرجها من مخرجها، ومن يفرق بينها وبين الظاد.

وقد أبطل أبو محمد بن أبي زيد صلاة من لم يفرق بينهما⁽¹⁾.

(1) - المزمّل: 5.

وقال بعض الفقهاء: يدخلها ما يدخل صلاة اللحن من الخلاف⁽²⁾.
 وقال الإمام ابن الخطيب⁽³⁾ في "أسرار التنزيل" إنها لا تبطل الصلاة، فذلك
 عندنا يعني عند الشافعي؛ لأنه شافعي، وذلك لقوة الشبه بينهما⁽⁴⁾.
 وقوله: (مَنْ أَوَّلَ)، أي: من أول الحافة.
 (وقال بعضهم: والضاد تنفرد عن سواها جهة اللسان من أدناها الذي يلي
 الأضراس، وَقَلَّ من يحكمها في الناس، وقد روي أن عمر بن الخطاب كان ينطق
 بها من الجهتين من شدة فصاحته رضي الله عنه⁽⁵⁾)⁽⁶⁾.

-
- (1) - "ن" ذلك في كتاب: النوار والزيادات على مافي المدونة من غيرها من الأمهات، 282/1.
 (2) - في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ الدردير 329/1: "فإنهم لما ذكروا الخلاف في اللحن قالوا: ومنه من لا يميز بين ضاد وظاء".
 (3) - وهو: محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، فخر الدين أبو عبد الله القرشي البكري، المفسر المتكلم إمام وقته في العلوم العقلية وأحد الأئمة في علوم الشريعة صاحب المصنفات المشهورة والفضائل الغزيرة المذكورة ولد في رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة وقيل سنة ثلاث اشتغل أولا على والده ضياء الدين عمر وهو من تلامذة البغوي، مؤلفاته كثيرة لا يتسع المجال لذكرها، توفي سنة: (606هـ) من مصادر ترجمته: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 65/2.
 (4) - ذكر ذلك في تفسيره: مفاتيح الغيب 69/1، حيث قال: "المسألة العاشرة: المختار عندنا أن اشتباه الضاد بالظاء لا يبطل الصلاة، ويدل على أن المشابهة حاصلة بينهما جدا، والتمييز عسر، فوجب أن يسقط التكليف...".
 (5) - قال ابن الجزري في النشر 219/1: "وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقل من يحسنه، فمنهم من يخرج ظاء، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لا ما مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي. وكل ذلك لا يجوز".
 (6) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

الإعراب:

(وَالضَّادُّ): مبتدأ، وخبره في المجرور، و(ذَلِكَ): مفعول به(يُلي).

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

253) وَاللَّامُ مِنْ طَرَفِهِ وَالرَّاءُ وَالثُّونُ هَكَذَا حَكَى الْفَرَّاءُ

254) وَالْحَقُّ أَنَّ اللَّامَ قَدْ تَنَاهَى لَهُ مِنَ الْحَافَةِ مِنْ أَدْنَاهَا

255) وَالرَّاءُ أَدْخَلَ إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ مِنْ مَخْرَجِ الثُّونِ قُدُونَكَ الْبَيَانِ

الشيخ: ذكر في هذه الآيات - في القول الصحيح الذي قال فيه: والحق -

ثلاثة مخارج لثلاثة أحرف:

- الأول: مخرج اللام من طرف اللسان إلى منتهى طرفه، بينه وبين ما يليه

من الحنك، والنون من طرفه أيضا حقيقة من غير ميل إلى جهة، والراء من طرفه، إلا أنها أدخلت من النون إلى ظهر اللسان.

وقال الفراء⁽¹⁾ والجرمي⁽²⁾ وقطرب⁽³⁾: هذه الثلاثة من مخرج واحد، وهو الذي

قدم الناظم.

(1) - تقدمت ترجمته في (ص 80).

(2) - الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحاق البصري، تقدمت ترجمته في (ص: 71).

(3) - قطرب: أبو علي محمد بن المستنير، سمي قطربا لقول سيويه - وكان يخرج بالأسحار يجده على بابه حريصا على التعلم -: إنما أنت قطرب ليل، له كتاب في القرآن حسن كثير الفوائد، وله كتاب في النحو يلقب بـ"الجماهير"، توفي سنة: (ت 206هـ) من مصادر ترجمته: تاريخ العلماء النحويين للتوحي (ص: 82).

ثم قال: (وَالْحَقُّ أَنَّ اللَّامَ)، أي: الحق البين؛ إذ كلاهما حق، لكن هذا على حذف الصفة، نحو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾⁽¹⁾ أي: ليس من أهلك الناجين، (وقوله): ﴿فَالَوْ أَنَّهُ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾⁽²⁾ أي: الحق البين⁽³⁾.
و(تَنَاهَى)، معناه وصل.

قوله: (لَهُ)، أي: للسان من أدنى الحافة، والضاد أبعد من ذلك كما قدمنا.
قوله: (فَدُونَكَ الْبَيَانَ)، أي: خذ البيان.

الإعراب:

(وَاللَّامُ): مبتدأ، وخبره في المجرور، (هَكَذَا): الهاء للتنبيه، و(كَذَا): اسم إشارة، وهو مفعول محكي، (وَالْحَقُّ): مبتدأ، وخبره: أن مع اسمها، وخبرها: (تَنَاهَى)، وهو فعل ماضٍ، وبه يتعلق المجروران بعده، (وَالرَّاءُ أَذْخَلُ) مبتدأ وخبره، وبه يتعلق المجرور، (دُونَكَ): بمعنى خذ، وهو من ألفاظ الإغراء، و(الْبَيَانَ): مفعول.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

256 وَالطَّاءُ وَالْتَّاءُ وَحَرْفُ الدَّالِ أَعْنِي بِهَا الْمُهِمْلَةُ الْأَشْكَالِ

257 مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ مَعَ أَصُولِ عَلِيَا الشَّنَايَا فُزْتُ بِالْوُصُولِ

(1) - هود: 46.

(2) - البقرة: 70.

(3) - ما بين الهاليتين ساقط من (ت).

الشيخ: ذكر في هذين البيتين المخرج الثامن من مخارج اللسان، وهو طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، وهي لثلاثة أحرف كما ذكر: الطاء، والتاء، والذال المهملة، وهي غير المعجمة.

و(الْأَشْكَالِ)، جمع شَكْل بالفتح، كفرخ وأفراخ، وزند وأزناد، وهو جمع عزيز جدا، والأشكال هي الصور، أي: صورها غير منقوطة، والثنايا جمع ثنية، كحوية وحوايا وركية وركايا.

قوله: (فُزْتُ بِالْوُصُولِ)، دعاء لقارئ كتابه بالفوز بالوصول إلى الأصل،

نفعنا الله - تعالى - / برعايته وكرمه.

[110/ش]

الإعراب:

و(الطَّاءُ): مبتدأ أيضا، (أَعْنِي): مضارع، وبه يتعلق: (بِهَا)، (الْمُهِمَلَةُ): مفعول به، (مِنْ طَرَفٍ): خبر مبتدأ، (فُزْتُ): ماض وعلامة، ومعناه الطلب بالوصول.

ثم قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه -:

258) وَمِنْهُ يَخْرُجُ وَمِنْ أَطْرَافِهَا مَا امْتَّازَ بِالْإِعْجَامِ عَنْ خِلَافِهَا

ذكر في هذا البيت المخرج التاسع، وهو طرف اللسان وطرف الثنايا العليا، والفرق بينه وبين الذي قبله أن هذا من طرف الثنايا من فوق، وتلك من أصول الثنايا، وهو لثلاثة أحرف، عكس الأول، وهو: الذال، والطاء، والتاء المعجمة.

وقوله: (وَمِنْهُ)، يعني من طرف اللسان.

وقوله: (مِنْ أَطْرَافِهَا)، يعني من أطراف الثنايا.

قوله: (مَا امْتَّازَ بِالْإِعْجَامِ)، أي: ما افترق بالإعجام وهو النقط، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَامْتَّزُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾⁽¹⁾ أي: افترقوا اليوم.

الإعراب:

(يَخْرُجُ): مضارع، وهو يعمل في (منه)، و(مِنْ أَطْرَافِهَا)، و(مَا): فاعل، وصلتها: (امْتَّازَ)، وبه يتعلق المجروران.

ثم قال -رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه-:

(259) وَالصَّادُ ثُمَّ الزَّايُ ثُمَّ السِّينُ مِنْهُ وَمِنْ بَيْنَهُمَا تَيْنٌ

الشيخ: ذكر في هذا البيت المخرج العاشر/ من مخارج حروف اللسان، وهو [87/ت] من طرف اللسان وبين الشايات العليا والسفلى، وهو لثلاثة أحرف: الصاد، والسين، والزاي، كما ذكر.

قوله: (منه)، يريد من طرف اللسان.

وقوله: (وَمِنْ بَيْنَهُمَا)، أي: من بين الشايات.

ومعنى (تَيْنٌ): تظهر.

الإعراب:

(وَالصَّادُ): مبتدأ، وخبره في المجرور، و(تَيْنٌ): مضارع، وبه يتعلق (مِنْ بَيْنَهُمَا).

ثم قال -رحمه الله تعالى-:

(260) وَالْفَاءُ مِنْ بَاطِنِ سُفْلَى الشَّقَتَيْنِ وَطَرَفِ الْعُلْيَا مِنَ الشَّقَتَيْنِ

(1) - يس: 58.

261) وَالْمِيمُ مِنْ بَيْنِهِمَا وَالْبَاءُ وَالْوَاوُ لَكِنْ مَا بِهِمَا التَّقَاءُ

لما ذكر حروف اللسان أخذ يذكر حروف الشفتين، وفيهما مخرجان لأربعة

أحرف:

فالأول: الفاء، وهو من باطن الشفة السفلى، وطرف الثنية العليا.

والثاني: من الشفتين، وهو لثلاثة أحرف: الميم، والباء، والواو، إلا أنهما

تنطبقان على الميم والباء، ولا يلتقيان على الواو.

قوله: (وَالْفَاءُ مِنْ بَاطِنِ سُفْلَى الشَّفَتَيْنِ)، يريد الشفة السفلى.

قوله: (لَكِنْ مَا بِهِمَا التَّقَاءُ)، أي: لا يلتقيان على الواو، ومفهومه أنهما

يلتقيان على الميم والباء.

الإعراب:

(وَالْفَاءُ): مبتدأ، وخبره: (مِنْ بَاطِنِ)، (سُفْلَى): مضاف، (وَطَرْفِ): عطف

على (سُفْلَى)، و(مِنْ الشَّفَتَيْنِ) حال. (وَالْمِيمُ): مثل: (وَالْفَاءُ)، (مَا بِهِمَا): يتعلق

بمحدوف، خبره المبتدأ وهو: (التَّقَاءُ).

ثم قال — رحمه الله —:

262) ثُمَّ لِهَذِي الْأَحْرُفِ الْمَذْكُورَةِ صِفَاتُهَا الْمَعْلُومَةُ الْمَشْهُورَةُ

لما ذكر المخارج أخذ يذكر الصفات، اعلم بأن الصفات بها تمتاز الحروف

المشتركة المخارج، واعلم أنها على قسمين:

— صفات قوية.

— وصفات خفيفة.

فالقوية على قسمين: قسم له ضد، وقسم لا ضد له.

- فالأول - أعني القوية - مثل الجهر، والشدة، والإطباق، والاستعلاء، إلى غير ذلك. وتتبين كلها إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثُمَّ لِهَذِي)، أثبت الياء على الأصل، وقال: إن الصفات معلومة مشهورة.

الإعراب:

(صِفَاتُهَا): مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، و(الْمَذْكُورَةُ): عطف بيان، (الْمَعْلُومَةُ الْمَشْهُورَةُ): صفتان.

ثم قال - رحمه الله -:

263 (فَالْهَمْسُ فِي عَشْرَةٍ مِنْهَا أَتَى هِجَاءُ حَتْ شَخْصَهُ فَسَكَّتَا

فقال: إن الهمس في عشرة أحرف وذكرها.

ومعنى الهمس: الصوت الخفي، وهمس الأقدام أخفها، قال - تعالى -:

﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾⁽¹⁾.

ومنه قول الراجز:

وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيسًا⁽²⁾

والأسد المهموس: الصوت الوطء⁽¹⁾.

(1) - يس: 105.

(2) - الشطر الأول من بيت من بحر الرجز لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وشطره الثاني: (إِنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنْكَ لَمِيسًا). "ن" لسان العرب مادة: "همس".

قالوا ومعنى الحرف المهموس: أنه حرف ضعف الاعتماد عليه في محله،
فجرى معه النفس.

الإعراب:

(فَالْهَمْسُ): مبتدأ، وخبره (في عَشْرَةٍ)، (مِنْهَا): صفة، (أَتَى): حال من
(عَشْرَةٍ)، [(هَجَاءَ): بدل من (عَشْرَةٍ)، (حَثَّ شَخْصَهُ فَسَكَّتَا)]⁽²⁾ وما بقي
محكي.

ثم قال - رحمه الله -:

(264) وَفِي سِوَاهَا الْجَهْرُ وَالشَّدَّةُ فِي أَجَدْتُ قُطْبَكَ ثَمَانِ أَحْرَفٍ

(265) وَمَا عَدَاهَا رِخْوَةٌ لَكِنَّا يَقْلُ فِي هِجَاءٍ لَمْ يَرْعَوْنَا

ذكر في هذين البيتين حروف الجهر، وحروف الشدة، وحروف الرخوة.
حروف الجهر: ما عدا حروف الهمس.

والجهر: ضد الهمس، ويجمعها قولك: "ظِلُّ قَوْ رِبْضٍ إِذْ غَزَا جُنْدٌ
مُطِيعٌ"⁽³⁾.

وإنما سمي مجهوراً؛ لأنه أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري
معه، قاله الجوهري⁽¹⁾.

(1) - والأسد المهموس: الصوت الوطء، كذا في النسختين معا (ش) و(ت) وفيه غموض، وتجليته
ما ورد في لسان العرب مادة: "همس": "قال أبو الهيثم: سمي الأسد هموساً لأنه يهمس همساً أي
يمشي مشياً بخفية فلا يسمع صوت وطئه".

(2) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(3) - "ن" الصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور، مادة: "جهر".

وأما الشدة: فضدها الرخوة، وقد جمعها في حروف: (أَجَدْتُ قُطْبُكَ).

ومعنى الحرف الشديد: أنه حرف اشتد لزومه لموضعه، فمنع النفس أيضا

أن يجري معه، وهي صفة زائدة على الجهر.

وأما الرخوة: فيقال شيء رخو ورخو، بفتح الراء وكسرهما، أي: سهل لين،

وفرس رخوة؛ أي: سهلة مسترسلة.

ومعنى الحرف الرخو: أنه حرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه عند

النطق به، فيجرى معه الصوت، وهو أضعف من الشديدة.

وقوله: (يَقُلُّ)، أي: الرخاوة في هجاء، (لَمْ يَرْعَوْنَا)، وهي بين الرخوة وبين

الشديدة، وهي إلى الرخوة أقرب، ومنهم من جعلها ستة، فأسقط النون والألف،

ومنهم من جعلها خمسة، وأسقط حروف المد.

والصحيح/ ما قاله الناظم، وهو مذهب سيبويه⁽²⁾.

[111/ش]

الإعراب:

(الْجَهْرُ): مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، و(الشَّدَّةُ): مبتدأ، وخبره في المجرور

بعده، و(مَا): مبتدأ، وخبره: (رَخْوَةٌ)، و(لَكِنَّا): لكن هو الأصل، والألف للقافية،

و(يَقُلُّ) مضارع، وبه يتعلق المجرور.

ثم قال - رحمه الله -:

266 (وَالْإِنْسِفَالُ فِي سَوَى هِجَاءٍ قِطْ خُصَّ ضَغْطُ ذَاتِ الْإِسْتِعْلَاءِ

(1) - الصحاح، مادة: "جهر".

(2) - الكتاب 434/4-435.

ذكر في هذا البيت حروف الاستعلاء، وحروف الانسفال، وهما ضدان، فالاستعلاء صفة قوية، والانسفال صفة ضعيفة.

ومعنى المستعلي أنه حرف يطلب من الفم أعلاه، ويصعد إلى الحنك الأعلى، والانسفال ضده، وهو أنه حرف ينخفض إلى قاع الفم.

وقوله: (قَطُّ خُصٍّ ضَغْطٍ ذَاتِ الْإِسْتِعْلَاءِ)، أي: صاحب استعلاء، وغيرها هي المنسفلة، وهو ما بقي من الحروف.

الإعراب:

(وَالْإِنْسِفَالُ): مبتدأ، وخبره: (فِي سَوَى هِجَاءٍ)، (ذَاتِ): خفض؛ لأنه نعت لمخفوض.

ثم قال - رحمه الله -:

267) وَأَخْرَفُ الْإِطْبَاقِ مِنْ ذِي الطَّاءِ وَالصَّادُ ثُمَّ الضَّادُ ثُمَّ الظَّاءُ

268) وَغَيْرُهَا مُنْفَتِحٌ ثُمَّ الصَّفِيرُ فِي السَّيْنِ وَالصَّادِ وَفِي الزَّايِ الْجَهِيْرُ

ذكر في هذين البيتين حروف الإطباق، وحروف الانفتاح، وحروف الصفير، وذكر أن المطبقة من حروف الاستعلاء أربعة كما ذكر، وغيرها منفتحة.

والانفتاح ضد/ الإطباق.

ومعنى الإطباق: أن الحرف ينطبق اللسان به مع الحنك الأعلى، والمنفتح

ينفتح معه اللسان.

قوله: (وَأَخْرَفُ الْإِطْبَاقِ مِنْ ذِي)، الإشارة إلى المستعلية.

والصغير معناه: صوت يسمع عند النطق بأحد هذه الأحرف، قال صاحب "الصحاح": "يقال صفر الطائر يصفر صغيراً، أي: مكا، ومنه قولهم: أجب من صافر، أي: أفرع من صافر، وأصفر من بلبل"⁽¹⁾.

وقوله: (في الزَّاي الجَّهِير)، وصف بالجهر؛ لأنه أشد جها من غيرها.

الإعراب:

(وَأَحْرُفُ): مبتدأ، وخبره: (الطَّاءُ)، والمجرور في موضع الحال، و(غَيْرُهَا):

مبتدأ، (مُنْفَتْحٌ) خبر، (ثُمَّ الصَّغِيرُ): عطف.

ثم قال - رحمه الله -:

269 (وَالْمُتَفَشِّي الشَّيْنُ وَالْفَاءُ وَقِيلَ يَكُونُ فِي الضَّادِ وَيُدْعَى الْمُسْتَطِيلُ

ذكر في هذا البيت صفتين: التفشي والاستطالة.

فقال: إن المتفشي يكون في الشين والفاء، وذكر أنه حكي أنه يكون في

الضاد.

ومعنى التفشي: انتشار الصوت، قال أهل اللغة: تفشى الشيء إذا اتسع،

قالوا: والفواشي: كل شيء منتشر من الغنم والإبل وغيرها، وفي الحديث: «ضُمُّوا

فَوَاشِيَكُمْ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعَتَمَةِ»⁽²⁾.

(1) - نقله عنه بتصريف "ن" الصحاح، مادة: "صفر".

(2) - لم أقف عليه بهذا اللفظ، ووجدته بلفظ: "لا ترسلوا فواشيكم وصبيانكم إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء، فإن الشاطين تنبعث إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء" وهو في صحيح مسلم من كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء، وإغلاق الأبواب، =

والاستطالة: طول الصوت بالحرف، وذلك موجود في الضاد.

الإعراب:

(وَالْمُتَقَشِّي): مبتدأ، وخبره (الشَّيْنُ)، (وَيُدْعَى): مبني للمفعول، ومفعوله

يعود على الضاد، ومفعوله الثاني: (الْمُسْتَطِيلُ)، وهو منصوب.

ثم قال - رحمه الله -:

(270) وَاللَّامُ مَالَتْ نَحْوَ بَعْضِ الْأَحْرَفِ فَسُمِّيَتْ لِذَاكَ بِالْمُنْحَرِفِ

ذكر في هذا البيت صفة واحدة وهي الانحراف، يقال: انحرف عنه، وتحرف

واحرورف، أي: مال.

ومعنى الانحراف في اللام: أنه مال نحو الشدة والرخوة في الصفة، ومال

في المخرج إلى جهة الحافة عن طرف اللسان، ومال نحو حروف الشدة كما قدمنا.

وقد فسر الميل بالانحراف فقال: (وَاللَّامُ مَالَتْ)، فسميت لذلك الميل

بالمُنْحَرِف، وقال: (بِالْمُنْحَرِفِ)، بمراعاة التذكير.

الإعراب:

(وَاللَّامُ): مبتدأ، وخبره: (مَالَتْ)، وبه يتعلق (نَحْوُ)، (فَسُمِّيَتْ): مبني

للمفعول، وبه يتعلق المحروران.

ثم قال - رحمه الله -:

(271) وَالرَّاءُ فِي النُّطْقِ بِهَا تَكْرِيرٌ وَهُوَ إِذَا شَدَّدَتْهَا كَثِيرٌ

= وذكر اسم الله عليها، وإطفاء السراج والنار عند النوم، وكف الصبيان والمواشي بعد المغرب.

حديث رقم: 2013.

ذكر في هذا البيت صفة واحدة وهو التكرير، قال أهل اللغة: كررت الشيء تكريرا وتكرارا، وتكرر الرجل في أمره أي: تردد، والكررة في الضحك مثل الفرفة في الوزن.

ومعنى التكرار في الراء: أنها يرتعد بها طرف اللسان عند النطق. وقوله: (به)، فَذَكَرَ وَأَنْتَ في قوله: (إِذَا شَدَّدْتَهَا)، جمعا بينهما. وقوله: (وَهُوَ إِذَا شَدَّدْتَهَا)، البيت. لأنها تتضعف بالتشديد فيزداد التكرار، قالوا: وينبغي ألا يُفْرَطَ في تشديدها فيخرجها عن حدها⁽¹⁾.

الإعراب:

(وَالرَّاءُ): مبتدأ، وخبره في الجملة من قوله: (فِي النُّطْقِ) إلى آخره، و(بِهَا تَكْرِيرُ): مبتدأ، وخبره في الجملة قبله، وبه يتعلق بـ(النُّطْقِ)، (وَهُوَ): مبتدأ، وخبره (كَثِيرُ)⁽²⁾.

ثم قال -رحمه الله-:

[112/ش] 272 وَالْغَنَّةُ الصَّوْتُ الَّذِي فِي الْمِيمِ وَالنُّونِ يَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ /
273 فَهَذِهِ الصِّفَاتُ بِاخْتِصَارٍ تُفِيدُ فِي الإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ

(1) - في نسخة (ش) كلام كثير قبل فقرة الإعراب، لم أستطع قراءته بسبب رداءة التصوير، وهو لا يوجد في (ت)، ويمكن الاستغناء عنه لوضوح المعنى، في انتظار الحصول على مخطوطة أخرى أكثر وضوحا، وبالله التوفيق.

(2) - هذا نص الإعراب الوارد في نسخة (ت)، أما نسخة (ش) فلم يظهر منها شيء لرداءة تصوير هذه اللوحة كما أسلفت، والمتأمل في هذا الإعراب يجده غير مستقيم، والإعراب الصائب -في نظري- أن نقول: (الرَّاءُ): مبتدأ، خبره: (تَكْرِيرُ) وبه يتعلق (فِي النُّطْقِ) و(بِهَا) يتعلق بـ(النُّطْقِ)؛ لأن (النُّطْقَ) و(تَكْرِيرَ) فيهما رائحة الفعل لمصدريتهما، وباقي الإعراب صحيح، والله -تعالى- أعلم.

ذكر الشيخ في هذين البيتين صفة واحدة وهي الغنة.

قال: أهل اللغة: الغنة صوت يوجد في الخيشوم، والأغن الذي يتكلم من خياشمه، يقال: طير أغن، وواد أغن، أي: كثير العشب؛ لأنه إذا كان كذلك ألفه الذباب، وفي أصواتها غنة، ومنه قولهم للقرية الكثيرة الأهل والعشب: غَنَاءٌ⁽¹⁾.

وأما قولهم: واد مغنى ومغن، فهو الذي صار فيه صوت الذباب، ولا يكون الذباب إلا في واد مخضب معشب، وأغن الوادي إذا امتلأ⁽²⁾.

فقال: إن الغنة في الميم والنون، وذكر مخرجها من الخيشوم، وهو المخرج الذي أسقط أولا.

والخيشوم قال أهل اللغة: الخيشوم أقصى الأنف، وقد خشمته خشما، أي: كسرت خيشومه، وخياشم الجبال أنوافها، ورجل خُشَام بالضم، أي: غليظ الأنف، ورجل أخشم، أي: بَيِّنُ الحَشَم، وهو داء يعتري الإنسان في أنفه، والمخشَم بفتح الشين مشددا: السكران الشديد السكر، وكذلك اللحم إذا تغير يقال فيه: تخشم اللحم⁽³⁾.

وقالوا: إذا أردت أن تختبر الغنة، فضع يدك على أنفك عند النطق بأحد هذين الحرفين، (بل بأحدهما، فيتين لك مخرجها كما تحب، إن كنت من أهل الفهم والعلم.

(1) - جاء في اللسان مادة: "غن": قرية غَنَاء: جمعة الأهل والبنيان والعشب، وكله من الغنة في الأنف.

(2) - لسان العرب مادة: "غن".

(3) - نقل ذلك عن الصحاح مادة: "خشم".

ثم⁽¹⁾ قال: (فَهَذِهِ الصِّفَاتُ بِاخْتِصَارٍ)، أي: مختصرة، (تُفِيدُ فِي الإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ)؛ لأن الإدغام والإظهار مبني على معرفة الضعف والقوة في الحروف والمخارج.

قوله: (تُفِيدُ فِي الإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ)، (أي: فيما يدغم من الحروف في الحروف، وما يظهر أيضا من الحروف عند الحروف.

قال:)⁽²⁾ فذكر الناطم أربع عشرة صفة، وأسقط حروف المد واللين؛ لأنه ذكرهما في باب المد واللين.

وأسقط الهوى وهو الألف؛ [لأنه يهوي في الفم.

وزاد بعضهم القلقلة، وهي صوت يحدث في الفم عند الوقف]⁽³⁾، وبعضهم أسقطه، وهو كذلك يحدث في الفم عند الوقف على أحد أحرفها [وهي خمسة، يجمعها قولك: (جُدَّ تَطَقِّ)، ومنهم من جعلها في الباء موضع التاء.

وزاد بعضهم صفة أخرى وهي النفخ، وهو يكون في الحروف عند الوقف، قريب من القلقلة، وهو في أربعة أحرف يجمعها قولك: "صظذز" الصاد المهملة، والطاء والذال المعجمين والزاي/]⁽⁴⁾.

[89/ت]

(قال الشارح - رحمه الله تعالى ورضي عنه -: قوله: (فَهَذِهِ الصِّفَاتُ) البيت. معناه فهذه الذي ذكرت هي الصفات، هي: مبتدأ وخبره، كما تقول: هذه الأيام

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(3) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(4) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

وهذه يدل عليه جهة، يدل على ذلك الاختبار، قال الله العظيم: ﴿هَذِهِ نَافَةٌ
اللَّهُ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾⁽¹⁾، ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾⁽²⁾، إلى غير
ذلك.

قوله: (بِاخْتِصَارٍ)، أي: مختصرة، فهو موضع نصب على الحال، يعني أنه
اختصرها وجمعها واقتصر على المشهور منها.

قوله: (تُفِيدُ فِي الإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ)، قال الشارح: وهذا مما قل؛ لأنه لا
يتوصل إلى إدغام ما يجب إدغامه، وإظهار ما يجب إظهاره، إلا بعد معرفة صفات
الحروف ومخارجها، فإن عرف ذلك فحينئذ يعد من القارئین والتالین، ويحصل له
من الثواب ما يسره عند ربه.

قال الشارح: لأن معرفة الصفات والمخارج يعرف ما يحسن من الإدغام
والإظهار، وما يفتح من ذلك على ما قدمناه في باب الإدغام، وبمعرفة المخارج
يعرف ما يكون وما يصنع، على حسب قرب المخارج وبعدها انظره.

قوله: (تُفِيدُ فِي الإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ)، الصفات ظاهرة أنها تفيد في الإدغام
والإظهار لمعرفة الصفات والمخارج معاً؛ لأنه لا يتوصل لمعرفة ذلك إلا بعد معرفة
مخارج الحروف وصفاتها، على حسب قرب المخارج وبعدها؛ إذ تقدم لنا أن
الإدغام على ثلاثة أقسام، انظرها هناك في باب الإدغام.

(1) - الأعراف: 72.

(2) - يس: 62.

وقد تقدم الكلام على ذلك، ولا يتوصل لمعرفة ذلك إلا بعد معرفة مخارج الحروف وصفاتها، فمن أدغم ما يجب إظهاره، وأظهر ما يجب إدغامه، فقد ألحن وأخطأ، وقرأ القرآن بغير ما أنزل به؛ لأنه خرج عن لغة العرب، وعن طريقتهم وألسنتهم، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الإدغام والإظهار انظره⁽¹⁾.

الإعراب:

(وَالْغَنَّةُ): مبتدأ، و(الصَّوْتُ): خبره، (الَّذِي): بدل، (فِي الْمِيمِ)⁽²⁾: (جار ومجرور، والعامل فيه محذوف؛ لأنه صفة لموصوف، (وَالنُّونُ): معطوف، (يَخْرُجُ): فعل مضارع، والعامل مضمر، يعود على (الصَّوْتُ)، و(وَمِنَ الْخَيْشُومِ): جار ومجرور، والعامل فيه (يَخْرُجُ))⁽³⁾.

(وَهَذِهِ): مبتدأ، و(الصِّفَاتُ): [عطف بيان أو نعت]⁽⁴⁾، (بِاخْتِصَارٍ) (جار ومجرور) في موضع الحال (من) (الصِّفَاتِ)، وهو العامل فيه (تُفِيدُ): فعل مضارع [في موضع الخبر]⁽⁵⁾، والعامل مضمر يعود على (الصِّفَاتِ)، (فِي الْإِدْغَامِ): جار ومجرور، والعامل فيه (تُفِيدُ)، (وَالْإِظْهَارِ) معطوف عليه⁽⁶⁾.

(1) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(2) - في "ت": والذي نعت وصلته في المجرور، ويخرج في موضع الحال، وبه يتعلق المجرور.

(3) - ما بين الهالين ساقط من (ت).

(4) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(5) - ما بين المعقوفين ساقط من (ش).

(6) - في "ت" تفيد مضارع في موضع الخبر، وبه يتعلق المجرور في الإدغام والإظهار، ثم جاءت خاتمتها هكذا: قال عبد الله الراجي من ربه أن يتغمده برحمته منه وأسجاح، والإنابة والعافية بالنجاح، قد تم جميع ما أردت، وفيه رغبة والله قصدت، من تقييد البرية، ولم آل في ذلك نصحا ولا =

وهذا آخر ما قال المؤلف والشارح عفا الله عنهما وغفر لهما ولوالديهما،
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذرياته، خاتم النبيين
وإمام المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

[113/ش]

كمل على / يد العبد المذنب الفقير الذليل الضعيف المقر بخطاياہ لمولاه،
يرجوه أن يتوب عليه، وأن يغفر له ولوالديه، ولشيوخه ولأصحابه، ولجميع
المسلمين والمسلمات، والمومنين والمومنات، الأحياء منهم والأموات، وصلّى الله
على محمد وعلى آله، والحمد لله رب العالمين.

وكان الفراغ من نسخته⁽¹⁾ عند الزوال من يومه الخميس ثمانية وعشرين من
شهر الله المحرم، في سنة أربعة بعد الألف. والحمد لله لمن له الحمد بلا نهاية.
وكتبه عبد الله بن محمد المجلاوي، كان الله له وعفا عنه.

كُتِبَهُ⁽²⁾ الْمَجْلَاوِي بِالْيَمِينِ يَرْجُو بِهِ الْعَفْوَ مِنَ الرَّحْمَنِ

=ادخرت وسعا، وذلك على قدر الجهد، ومقدرة الطوق، فمن عثر على خلل أو اطلع على أحد من
الخطأ، ولا ينبغي الكمال إلا للموصوف بالجلال، وهو الخلاق العليم؛ إذ قيل: لكل عالم هفوة،
ولكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة، هذا لمن اتصف بالعلم، فكيف بالجاهل مثلي، واقل العذر
ترزق الأجر، قال هذا وكتب بخطه لنفسه ولمن شاء الله بعده، أعني أحمد بن محمد بن سليمان بن
سليمان، الزوادي الأندلسي الأنصاري، الخزرجي أصلا، الأنجري دارا ومنشأ، اللهم اغفر لكاثره
ولولديه ولأشياخه، ولمن نظر فيه وأصلح فيه ما ظهر من زيادة أو نقص، ولجميع المسلمين
والمسلمات، يا أرحم الراحمين يا رب العالمين، وكان الفراغ منه يوم عرفة، عام إحدى وثمانين ومائة
ألف، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما".

(1) - كذا في الأصل ولعل صوابه: "من نسخته".

(2) - في الأصل: كتابه.

مَنْ نَظَرَ فِيهِ مِنَ الْإِخْوَانِ فَلْيَدْعُ لِي بِالْعَفْوِ وَالْغُفْرَانِ

لَأَنْنِي لَسْتُ بِذِي تَبَيَانٍ وَلَا بِنَحْوِي رَفِيعَ الشَّانِ

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين.

قال -عز وجل-: ﴿وَأَخِرُّ دَعْوِيَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾.

(1) - يونس: 10.

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار الواردة في المتن.
- فهرس الأعلام الواردة أسماؤهم في المتن.
- فهرس الكتب المذكورة في المتن.
- فهرس الأماكن الواردة في المتن.
- فهرس الأبيات الشعرية الواردة في المتن.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس محتويات قسمي الدراسة والتحقيق.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	الفاتحة	7-6	404-154
﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾	الفاتحة	7	141
﴿فِيهِ هُدًى﴾	البقرة	1	172
﴿بِمَا أَنْزَلْ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾	البقرة	3	201
﴿عَذَابُ أَلِيمٌ﴾	البقرة	9	347-294
﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾	البقرة	13	206
﴿وَالَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾	البقرة	15	452
﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾	البقرة	30	257-254
﴿وَإِذْ - آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾	البقرة	52	388
﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾	البقرة	54	420
﴿عَلَيْهِمُ الدَّلِيلُ﴾	البقرة	60	162-161-156
﴿مَنْ - آمَنَ﴾	البقرة	61	-299-209-206 449-444-347
﴿قَالُوا أَلَمْ نَجِئْتَ بِالْحَقِّ﴾	البقرة	70	538
﴿فَلْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾	البقرة	79	267
﴿عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾	البقرة	86	388
﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ﴾	البقرة	97	149
﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾	البقرة	284	172
﴿فَبَقِيَ صُلَّ سِوَاءِ السَّبِيلِ﴾	البقرة	107	323
﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾	البقرة	124	98

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿شَهِدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾	البقرة	132	262-261--243
﴿وَمَا أَنْزَلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾	البقرة	135	296
﴿فَلْ-أَنْتُمْ أَغْلَمُ أَمْ اللَّهُ﴾	البقرة	139	525-235
﴿بِهِمُ الْأَسْبَبُ﴾	البقرة	165	-162-161-156 163
﴿الْدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾	البقرة	185	488
﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾	البقرة	185	470
﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	البقرة	195	191
﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	البقرة	196	169
﴿عَفْوَرٌ حَلِيمٌ﴾	البقرة	223	347
﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	البقرة	235	342
﴿فَدَتَّبِعَ الرَّشْدَ مِنَ الْغَيِّ﴾	البقرة	255	331-322
﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾	البقرة	260	326
﴿فَبِنِعْمَةِ هِيَ﴾	البقرة	270	507
﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي لَوْ تُمْسَ﴾	البقرة	282	279
﴿أَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	آل عمران	1	227-203
﴿وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْفِسْطِ﴾	آل عمران	18	523
﴿فَبَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾	آل عمران	31	487
﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	آل عمران	34	348
﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾	آل عمران	35	452
﴿وَمَا مِن إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾	آل عمران	61	299

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	آل عمران	110	99
﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾	آل عمران	139	161-156
﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾	آل عمران	145	337-176
﴿أَبَايَسْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ إِنْفَلَبْتُمْ﴾	آل عمران	144	272
﴿أَوْ كَانُوا غُرَى﴾	آل عمران	156	392
﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾	آل عمران	181	323
﴿عَفُورًا رَحِيمًا﴾	النساء	23	444-443
﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾	النساء	36	379
﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾	النساء	43	168
﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾	النساء	55	326
﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾	النساء	57	507
﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	النساء	89	404-326
﴿أَوْ يَغْلِبَ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء	73	337
﴿إِلَّا هُوَ﴾	النساء	86	152
﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾	النساء	135	507-506
﴿أُولَى الضَّرَرِ﴾	النساء	94	406
﴿نُؤْتِيهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِيهِ جَهَنَّمَ﴾	النساء	114	177
﴿وَسَوْفَ يُوتِ اللَّهُ﴾	النساء	145	496-457
﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾	النساء	154	328
﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ﴾	المائدة	1	459

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنبَنَىٰ - اَدَمَ﴾	المائدة	29	298-294-221
﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾	المائدة	30	474
﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾	المائدة	63	322
﴿كَانَا يَا كُلَّي الطَّعَامَ﴾	المائدة	77	168
﴿وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾	المائدة	115	298
﴿إِنِّي مُمِرْتُ﴾	الأنعام	15	474
﴿قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا﴾	الأنعام	24	332
﴿وَيَنْعُونَ عَنْهُ﴾	الأنعام	27	347
﴿نُقِصِلُ الْآيَاتِ﴾	الأنعام	56	471
﴿الْهُدَىٰ إِيْتِنَا﴾	الأنعام	71	388-280
﴿فَمَنْ يُّرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾	الأنعام	126	305
﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾	الأنعام	122	156
﴿حَرِّمَتْ ظُهُورَهَا﴾	الأنعام	139	326
﴿هَلِيزِهِ إِلَّا نَعَم﴾	الأنعام	141	174
﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾	الأنعام	159	483
﴿أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾	الأعراف	13	475
﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا﴾	الأعراف	28	162-161-156
﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾	الأعراف	32	242
﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾	الأعراف	49	262-261-243
﴿قَالَ يَلْفُومُ لَيْسَ بِ سَبَاهَةٍ﴾	الأعراف	66	168
﴿هَلِيزِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾	الأعراف	72	551

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿إِيتِنَا بِمَا تَعِدُنَا﴾	الأعراف	76	214
﴿ضَحَىٰ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾	الأعراف	98	374-371-356 376-375
﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾	الأعراف	99	263-261-243
﴿ءَاْمَنْتُمْ بِهِ﴾	الأعراف	122	250
﴿قَالَ رَبِّ ارْنِجْ أَنْظِرِ إِلَيْكَ﴾	الأعراف	143	475
﴿وَلَكِنْ أَنْظِرْ﴾	الأعراف	143	297
﴿إِنِّي إِصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ﴾	الأعراف	144	475
﴿يُعَذِّبُ بِسِمْاءٍ﴾	الأعراف	165	286-285
﴿عَسَ مَا نُهَوَّاهُ عَنْهُ﴾	الأعراف	166	463
﴿أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾	الأعراف	176	339
﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾	الأعراف	179	323
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِيهَا﴾	الأعراف	187	373
﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾	الأعراف	188	510
﴿فَلَمَّا أَتَفَلَّتْ دَعَا اللَّهُ﴾	الأعراف	189	331-325
﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾	الأنفال	1	114
﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾	الأنفال	73	333
﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	التوبة	5	444-442-344
﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾	التوبة	18	456
﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِّءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	التوبة	3	147
﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾	التوبة	37	290

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿يَقُولُ اِيْذَنْ لِّيْ﴾	التوبة	49	280-279
﴿فَاِنْ اَعْطُوا مِنْهَا رِضْوَانًا﴾	التوبة	58	299
﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوْبُهُمْ﴾	التوبة	60	283
﴿وَمِنَ الْاَغْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْاٰخِرِ﴾	التوبة	100	79
﴿اَلَا اِنَّهَا فُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾	التوبة	99	513
﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾	التوبة	104	79
﴿عَلَى شَبَا جُرْفٍ هَارٍ﴾	التوبة	110	384-347
﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾	التوبة	129	323
﴿وَاٰخِرُ دَعْوَاهُمْ اَنْ اِلْحَمْدُ لِلّٰهِ﴾	يونس	10	554-92
﴿يَشَاءُ اِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ﴾	يونس	25	265-262-243
﴿اِنَّكَ اَنْتَ وَاقِدٌ لَّنَا نَارًا كَاتِبَةً﴾	يونس	51	217
﴿اِنَّكَ اَنْتَ وَاقِدٌ لَّنَا نَارًا كَاتِبَةً﴾	يونس	91	217
﴿اَنْزَلْنَاهَا﴾	هود	28	156
﴿جَاءَ اَمْرُنَا﴾	هود	40	242
﴿يَسْمِ اللّٰهُ مُجْرِبَهَا وَمُزْسِفَهَا﴾	هود	41	70
﴿يَبْنِيْ اِرْكَبَ مَعَنَا﴾	هود	42	409-339
﴿قَالَ يَنْفُخُ اِنَّهُ لَيْسَ مِنْ اَهْلِكَ﴾	هود	46	538
﴿فَلَا تَسْأَلِيْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾	هود	46	489
﴿اِنَّ اِبْرٰهِيْمَ لَحَلِيْمٌ اَوّٰةٌ مُّنِيْبٌ﴾	هود	74	107
﴿سَنَحْءَ بِهِمْ﴾	هود	76	519

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿أَوْ اِوتِ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾	هود	79	281
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾	هود	105	483
﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾	يوسف	11	521
﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّيبُ﴾	يوسف	13	288-287-283
﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾	يوسف	18	329
﴿وَأَلْقَيْتَا سِدِّهَا لَدَا أَلْبَابٍ﴾	يوسف	25	286
﴿ءَا رَبَّابٌ مُّتَقَرِّفُونَ﴾	يوسف	39	237
﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ﴾	يوسف	45	510
﴿إِنَّ النِّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾	يوسف	53	257
﴿مَا نَبْعِي هَذِهِ بِضَلَعَتَنَا﴾	يوسف	65	484
﴿ءَاوَيْتَ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾	يوسف	69	282
﴿مِنْ وُجَعَاءِ أَخِيهِ﴾	يوسف	76	262
﴿ءَاوَيْتَ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾	يوسف	99	282
﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾	يوسف	100	470
﴿هَٰذِهِ سَبِيلِي﴾	يوسف	108	174
﴿أَنَا وَمَنْ يَتَّبِعَنِي﴾	يوسف	108	510-482
﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ؛ أَذَّا كُنَّا تُرَابًا﴾	الرعد	5-6	337-270
﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾	الرعد	25	78
﴿أَمْ يَظَاهِرُ مِنْ الْقَوْلِ﴾	الرعد	34	352-351
﴿بَلْ رُئِينَ لِلذِّينِ كَقَرُّوا مَكْرَهُمْ﴾	الرعد	34	329
﴿قَالَتْ زُسُلُهُمْ؛ أَمِ اللَّهُ شَكٌّ﴾	إبراهيم	13	162
﴿أَمِ اللَّهُ شَكٌّ﴾	إبراهيم	13	196

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَخَافَ وَعَبَدَ﴾	إبراهيم	17	489
﴿جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾	إبراهيم	18	443
﴿مَنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾	إبراهيم	36	463-458
﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾	إبراهيم	42	489
﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾	الحجر	61	269
﴿لَبِإِمَامٍ مُبِينٍ﴾	الحجر	79	283
﴿إِلَهُنَّ إِثْنَتَيْنِ﴾	النحل	51	191
﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	النحل	98	134
﴿إِجْتَبِيهِ وَهَدِيهِ﴾	النحل	121	454
﴿مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾	الإسراء	3	347
﴿وَأَمَدَدْنَاهُ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾	الإسراء	6	186
﴿وَيَدْعُ الْإِنْسُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾	الإسراء	11	457
﴿يَصْلِيهَا مَذْمُومًا مَذْخُورًا﴾	الإسراء	18	430-428
﴿أَإِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرَقَةً إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾	الإسراء	49	271
﴿لَيْسَ آخِرْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْفِيلَةِ﴾	الإسراء	62	483
﴿قَالَ إِذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾	الإسراء	63	337
﴿يَوْمَ نَدْعُوا﴾	الإسراء	71	459
﴿حَبَّتْ زِدَّتْهُمْ سَعِيرًا﴾	الإسراء	97	326
﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْفَانِ﴾	الإسراء	108	418
﴿فُلْ دَعُوا اللَّهَ أَوْ دَعُوا الرَّحْمَنَ﴾	الإسراء	109	75-70

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿أَيَّ مَا تَدْعُونَ﴾	الإسراء	109	463
﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾	الكهف	17	456
﴿أَنْ يَهْدِيَ رَبِّي لَأَفْرَبَ مِنْ هَذَا رَشْدًا﴾	الكهف	24	484-483
﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ﴾	الكهف	26	333
﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾	الكهف	53	323
﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾	الكهف	69	489
﴿كَهَيْبَعَصٍّ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾	مریم	1	381-338
﴿يُنْزَكِرِيَاءَ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ﴾	مریم	6	265
﴿ءَاتَيْنِي الْكِتَابَ﴾	مریم	29	485
﴿هُمْ أَحْسَنَ أَثْنًا وَرِئَاءَ﴾	مریم	74	287
﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ أُمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾	مریم	79	267
﴿تَوَرَّهُمْ﴾	مریم	84	284
﴿الرَّحْمَنَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾	طه	4	75
﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾	طه	13	474
﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمُوسَى قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾	طه	16	173
﴿وَلِي فِيهَا مَقَارِبُ أُخْرَى﴾	طه	17	470
﴿ءَاْمَنْتُمْ لَهُ﴾	طه	70	250-236
﴿وَلَا صَلْبَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾	طه	70	154
﴿يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾	طه	74	180-175
﴿أَقْطَالٌ عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ﴾	طه	85	429-428
﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾	طه	89	487

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿أَلَا تَتَّبِعِينَ أَفْعَصَيْتُمْ أَمْرِ﴾	طه	91	484
الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلْتُ لِي نَفْسِي﴾	طه	94	335
﴿قَالَ بَادِثُهَا بِإِنِّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ﴾	طه	95	337
﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾	طه	105	542
﴿فَنَتَّبِعْ آيَاتِكَ﴾	طه	133	298
﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾	الأنبياء	11	326
﴿وَرَكْرَكِيَاءَ إِذْ نَادَى﴾	الأنبياء	88	261
﴿هَؤُلَاءِ إِلَهَةٌ﴾	الأنبياء	98	206
﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾	الأنبياء	103	236
﴿فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ﴾	الحج	5	397
﴿الْمَاءَ أَهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾	الحج	5	332-196
﴿إِلْعَافٍ فِيهِ وَالْبَادِ﴾	الحج	23	490
﴿مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	الحج	23	299
﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾	الحج	42	489
﴿جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا﴾	المؤمنون	44	262-261—243
﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ قَالُوا﴾	المؤمنون	82	271
﴿عَلَى الْبُعَاةِ إِنْ أَرَدْنَ﴾	النور	33	254
﴿يَخْسِبُهُ الظُّمُءَانُ مَاءً﴾	النور	38	210
﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمُشُونَ﴾	الفرقان	63	76

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿أَنْ إِيَّتِ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾	الشعراء	9	214
﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾	الشعراء	62	471
﴿بَكَانَ كُلُّ فِرْزٍ كَالطُّودِ الْعَظِيمِ﴾	الشعراء	63	410
﴿إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾	الشعراء	89	314
﴿وَلَا صَدِيقِي حَمِيمٍ﴾	الشعراء	101	347
﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾	الشعراء	115	510
﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الشعراء	118	470
﴿فَاسْفُطْ عَلَيْنَا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾	الشعراء	187	255
﴿مِّنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾	الشعراء	187	255-242
﴿حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾	النمل	10	444
﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	النمل	30	71-70
﴿فَمَا عَاطِيَا ابْنِيَ اللَّهِ خَيْرَ مِمَّا عَاطَاكُمْ﴾	النمل	37	495-494-493 499-498
﴿أَنَّا عَاطَاكُمْ بِهِ﴾	النمل	39	510
﴿فَالْوُحُوشُ يَغْتَبِرْنَ بَكَ وَبِمَنْ مَّعَكَ﴾	النمل	49	198-196
﴿فَلْيُحْمَدْ لِلَّهِ﴾	النمل	62	92
﴿أَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	النمل	65	244
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا﴾	النمل	69	274-271
﴿أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾	القصص	21	484
﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٍ﴾	القصص	27	131
﴿فَبَارِسْهُ مَعِيَ رِدْآ يَصْدَفْنِي﴾	القصص	34	306-307

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾	القصص	34	490
﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾	القصص	73	192
﴿فَحَسَبْنَا بِهِءَ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾	القصص	81	167
﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخُسِفَ بَنَانَا﴾	القصص	82	529
﴿أَلَمْ أَحَسِبِ النَّاسَ﴾	العنكبوت	1	227-203
﴿وَلَوْ طَآءُ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَنَاتُونَ الْأَنْبِيَاءَ﴾	العنكبوت	27	274-271
﴿وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسْلِكِنَاهُمْ﴾	العنكبوت	38	133
﴿وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي ءَنَزَلَ إِلَيْنَا ءَوَاقِلُكُمْ﴾	العنكبوت	46	296
﴿وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾	العنكبوت	50	510
﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾	العنكبوت	53	392
﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	الروم	3	304
﴿إِنَّ الشَّرَّكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾	لقمان	12	108
﴿عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾	لقمان	23	348
﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾	السجدة	17	202
﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾	الأحزاب	13	325-318
﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾	الأحزاب	43	74
﴿وَأَمْرًا مُّؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّجِيِّ﴾	الأحزاب	50	256
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾	الأحزاب	53	256
﴿جَدِيدٍ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾	سبا	8	726
﴿إِنْ نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾	سبا	9	335
﴿كَالْجَوَابِ وَفُذُورٍ رَّاسِيَتٍ﴾	سبا	13	492

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ذَوَاتِي أَكُلِ﴾	سبأ	16	298-294-221
﴿فَكَذَّبُوهُ أَرْسِلْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾	سبأ	45	490
﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمِيلِهَا﴾	فاطر	18	456
﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾	فاطر	26	490
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾	فاطر	32	94
﴿يَسَىٰ وَالْقُرْءَانِ﴾	يس	1	340
﴿وَلَا يُنْفِذُونَ إِنِّي﴾	يس	7	491
﴿وَامْتَنَزُوا أَلْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾	يس	58	540
﴿هَٰذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾	يس	62	551
﴿أَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾	الصفافات	16	271
﴿أَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَدِينُونَ﴾	الصفافات	53	271
﴿تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لَتُرْدِيَ﴾	الصفافات	56	490-480
﴿وَتَلَّهِ لَلْجَبِينِ﴾	الصفافات	103	418
﴿مِنْ إِنْكَرِهِمْ﴾	الصفافات	151	452-299
﴿أَصْطَقَىٰ النَّبَاتِ عَلَىٰ النَّبِيِّ﴾	الصفافات	153	268
﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾	ص	23	323
﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَىٰ الدَّارِ﴾	ص	45	389-377
﴿أَسْتَكَبرَتْ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾	ص	74	268
﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾	ص	75	510
﴿يَرْضَاهُ لَكُمْ﴾	الزمر	8	180-175
﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ﴾	الزمر	62	211-206

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾	غافر	2	152
﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾	غافر	17	286-260
﴿كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ﴾	غافر	22	325
﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾	غافر	33	457
﴿إِتَّبِعُوا أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾	غافر	38	499-482
﴿مُوسَى الْهُدَى﴾	غافر	53	388
﴿وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا﴾	غافر	70	295
﴿إِلَيْهِ يَرُدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾	فصلت	46	152
﴿وَلَيْسَ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْبَى﴾	فصلت	49	471
﴿جَمَّ عَسَقٌ﴾	الشورى	1	226-219
﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾	الشورى	34	259
﴿صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ﴾	الشورى	50	404
﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾	الزحرف	18	249
﴿وَقَالُوا يَتَّيْنُهُ السَّاجِرُ ۖ دَعُ لَنَا رَبَّكَ﴾	الزحرف	48	459
﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾	الزحرف	72	335
﴿وَأَنِّي عَذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ ۚ أَن تَرْجُمُونِ﴾	الدخان	19	491-335
﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي بِأَعْتَزِلُوكِ﴾	الدخان	20	491-480-470
﴿بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ﴾	الأحقاف	27	329
﴿أَوَلِيَاءُ أُولَئِكَ﴾	الأحقاف	31	258-242
﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَنْفَلِبَ الرُّسُولُ﴾	الفتح	12	328

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَا يَغْتَبِ بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾	الحجرات	11	333-318
﴿يَوْمَ يَنَادِ الْمُنَادُ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾	ق	41	486
﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾	الطور	46	342
﴿عَسَىٰ مَسْ تَوَلَّىٰ﴾	النجم	28	463
﴿عَادَا الْأُولَىٰ﴾	النجم	49	216-215
﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾	القمر	6	488-486
﴿مُتَهِّطِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾	القمر	8	486
﴿جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾	القمر	41	269
﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾	الرحمن	1	75
﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرَمَّانٌ﴾	الرحمن	67	149
﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾	الرحمن	71	186
﴿أَيُّدَا مِثْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾	الواقعة	69	272
﴿بَابُ بَاطِنُهُ﴾	الحديد	13	350
﴿حَادَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ﴾	المجادلة	21	199
﴿فُرِيَ مُحَصَّنَةً﴾	الحشر	14	392
﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي إِسْمُهُ أَحمدُ﴾	الصف	6	68
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾	المنافقون	6	268
﴿أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾	المنافقون	10	161
﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾	المنافقون	10	483
﴿لِيُنْفِيقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾	الطلاق	7	517
﴿فَوَا أَنْفُسَكُمْ﴾	التحریم	6	295

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾	الملك	5	323
﴿ءَامِنْتُمْ مَّنْ فِي السَّمَاءِ﴾	الملك	17	247-238
﴿بَسْتَغْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ﴾	الملك	18	492
﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾	الملك	19	490
﴿سَنِيَّتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	الملك	28	519
﴿إِن أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾	الملك	29	471
﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾	القلم	1	340
﴿سَنَسِمْهُ عَلَى الْخُرْطُومِ﴾	القلم	16	72
﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾	القلم	27	329
﴿هَآؤُمْ أَفْرَأْ وَأَكْتَبِيهِ﴾	الحاقة	18	467-302-157
﴿سَالَ سَآبِلٌ﴾	المعارج	1	291
﴿وَجَمَعَ بَأْوَغِي﴾	المعارج	18	324
﴿بِمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِبلَكْ مُهْطِعِينَ﴾	المعارج	36	546
﴿يَغْيِرْ لَكُمْ﴾	نوح	4	342
﴿وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾	نوح	12	185
﴿فُلْ أَوْحَىٰ إِلَىٰ﴾	الجن	1	449
﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾	المزمل	5	292
﴿وَأَفْوَهمْ فَيَلًا﴾	المزمل	5	535
﴿هُوَ أَهْلُ التَّفْوَى وَأَهْلُ الْمَغْمِرَةِ﴾	المدثر	55	144
﴿هُوَ أَهْلُ التَّفْوَى وَأَهْلُ الْمَغْمِرَةِ﴾	القيامة	1	144

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾	المرسلات	20	343
﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ﴾	المرسلات	32	406
﴿فَتَاتُونَ أَفْوَاجًا﴾	النبأ	18	280
﴿يَقُولُونَ أَأَنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾	النازعات	10	27
﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾	عبس	10	173
﴿مِن نُّطْقَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾	عبس	19	171
﴿وَالْأَمْرُ يُؤْمَرُ لِّهِ وَيُْل﴾	الانفطار	18	144
﴿كَلَّا بَلْ رَأَنَّا﴾	المطففين	14	328
﴿هَلْ نُؤِيبُ الْكَفَّارُ﴾	المطففين	36	329
﴿وَيُصَلِّي سَعِيرًا﴾	الانشقاق	12	430-428
﴿بَلْ تُؤِثِرُونَ الْحَيَاةَ﴾	الأعلى	16	329
﴿وَالنَّيْل إِذَا يَسِرُّ﴾	الفجر	4	486
﴿جَابُوا الصَّخَرَ بِالْوَادِ﴾	الفجر	9	492
﴿بَلْ لَا تُكْرِمُونَ﴾	الفجر	19	328
﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾	الفجر	32	144
﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوِيهَا﴾	الشمس	11	326
﴿وَالضُّجَى وَالنَّيْل إِذَا سَجَى﴾	الضحى	2-1	375
﴿فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾	البيئة	1	333
﴿بِالصَّبْرِ﴾	العصر	3	144
﴿وَلِيَّ دِينٍ﴾	الكافرون	6	474
﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾	المسد	3	842

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث ورقم الصفحة	طرف الحديث ورقم الصفحة
﴿ك﴾ «كَرُمَ الْكِتَابِ حَتْمُهُ» 98. «كُلَّ أَمْرِ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ» 90. «كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ» 94. ﴿ل﴾ «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ» 143. «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا» 86. «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى أَبِي أَوْفَى» 79. «لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ مَا أَعْرِفُهُمْ إِلَّا بِكَثْرَةِ صَلَاتِهِمْ عَلَيَّ» 88. ﴿م﴾ «مَا مِنْ كِتَابٍ فِيهِ» 64. «مَا مِنْ كَلَامٍ أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ كَلَامِهِ» 102 «مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلْيُصَلِّ عَلَيَّ» 87. «مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ خَطِيءٌ طَرِيقَ الْجَنَّةِ» 88. «مَنْ رَفَعَ قِرْطَاسًا مِنَ الْأَرْضِ» 64. «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ثَمَانِينَ مَرَّةً» 86. «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ عَشْرًا» 87. «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ» 87. «مَنْ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» 66. «مَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ» 88. «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَةِ» 105. ﴿ه﴾ «هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ» 174. ﴿و﴾ «يُجَاءُ بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صُورَةِ رَجُلٍ شَاحِبٍ» 108.	﴿أ﴾ «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيُجِبْ» 79. «أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ» 107. «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا» 92. «أَمَّا يُرْضِيكَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ إِلَّا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ عَشْرًا» 85. «إِنَّ الرِّسَالَةَ وَالنَّبُوَّةَ قَدْ انْقَطَعَتْ» 99. «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ» 80. «أَنَا عَرَبِيٌّ وَكَلَامِي عَرَبِيٌّ...» 529. «إِنَّكُمْ لَنْ تَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ بِأَفْضَلِ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ» 102. «إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ» 107. «أَهْلُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ» 107. «أَوَّلُ مَا كَتَبَ الْقَلَمُ فِي اللَّيْلِ» 66. «أَوَّلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً» 87. ﴿ب﴾ «بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ» 143. «الْبَحِيلُ الَّذِي ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ» 88. ﴿ج﴾ «تَعَوَّذْ بِأَعُوذِ اللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» 134 ﴿خ﴾ «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ» 103. «خَيْرُكُمْ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَأَفْرَأَهُ» 103. ﴿ز﴾ «رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ» 88. ﴿ر﴾ «الصَّلَاةُ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» 85. ﴿س﴾ «ضُمُّوا قَوَائِشِكُمْ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعَتَمَةِ» 546. ﴿ق﴾ «الْقُرْآنُ أَعْظَمُ خُرْمَةٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ دُونَ اللَّهِ» 108. «الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفِّعٌ، وَمَا حَلَّ مُصَدِّقٌ» 109.

فهرس الآثار

الآثر ورقم الصفحة	الصفحة الأثر ورقم الصفحة
﴿أ﴾ - «اتَّبِعْ وَلَا تَتَّبِعْ، تَوَاضَعْ وَلَا تَرْتَفِعْ، مَنْ وَرِعَ لَا يَتَّسِعْ» (أبو اسحاق الجبني) 464. ﴿ب﴾ - «أَفَرُّوْا مَا فِي الْمُصْحَفِ» (عائشة) 140. - «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ، يُكْنِي بِالْحَسَنِ عَنِ الْقَبِيحِ» (ابن عباس) 168. ﴿ج﴾ - «الدُّعَاءُ مُوقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» (عمر بن الخطاب) 527. ﴿د﴾ - «سَابِقُنَا سَابِقٌ، وَمُقْتَصِدُنَا نَاجٍ، وَظَالِمُنَا مَغْفُورٌ لَهُ» (عمر ابن الخطاب) 94. ﴿ه﴾ - «قِرَاءَةُ نَافِعٍ سُنَّةٌ» (الإمام مالك) 116. ﴿و﴾ - «كَيْفَ كَانَ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (الشعبي) 70. ﴿ز﴾ - «لِكُلِّ شَيْءٍ أَسَاسٌ» (ابن عباس) 65. - «لَمَّا نَزَلَتْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» (عائشة) 65.	﴿م﴾ - «لَمَّا نَزَلَ الْكِتَابُ اسْتَفْتَحَ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ» (السياني) 71. ﴿ن﴾ - «مَنْ أَتَى عَلَيْهِ جَارُهُ فِي الْحَضَرِ، وَمَرَّافَقُهُ فِي السَّفَرِ، وَمُجَالِسُهُ فِي الْأَسْوَاقِ، فَلَا تَشْكُوهُ فِي صَلَاحِهِ» (علي بن أبي طالب) 111. ﴿ي﴾ - «يَجِيءُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَشْفَعُ لِصَاحِبِهِ» (ابن مسعود) 109.

فهرس الأعلام

العلم ورقم الصفحة	العلم ورقم الصفحة
- أبو جعفر النحاس 367-83. - أبو جعفر يزيد بن القعقاع 126. - أبو جعفر ابن الباذش 411-367-363-216-150. - أبو حاتم سهل بن محمد 445. - أبو حية النميري 310. - أبو الحسن محمد بن علي الأزدي 63. - أبو الحسن الحصري 146-145-143-118-207-205. - أبو الحسن الحلواني 201-188-188-179-126-249. - أبو الحسن علي بن سليمان 230-228-194. - أبو الحسن طاهر بن غلبون 421-142. - أبو الحسن السيرافي 349. - أبو داود عبد الرحمن بن هرمز 126. - أبو رَؤف يزيد بن رومان 127. - أبو سعيد ابن كيسان 349. - أبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي 126. - أبو عبيد القاسم بن سلام 70-69. - أبو عمرو الداني 164-153-131-130-129-214-401-381-368-311-257-248-229-214-515-424. - أبو عمرو البصري 188. - أبو العباس المبرد 303. - أبو العباس المهدوي 314. - أبو العباس بن حرب 389. - أبو الفضل عياض 89-85. - أبو القاسم الشاطبي 146-145-142-141-102-151-153-154-165-203-207-216-219.	﴿أ﴾ - إبراهيم بن محمد الشيباني 71. - ابن أبي إسحاق 167. - ابن أبي الربيع 83. - ابن أبي سلمى زهير 83. - ابن بري 62. - ابن حبيب السلمي 64. - ابن الحاجب 121-118. - ابن خاقان 422. - ابن السراج 334. - ابن شريح (الإمام) 216-215-212-207-151-218-220-222-229-339-366-368-377-404-415-421-424-428-429-432-453-523-515-472. - ابن القصاب 167. - ابن عامر 188. - ابن كثير 310-210-188-173-172-116-461. - ابن مالك 334-177. - ابن مجاهد 494-80. - ابن المبارك 77-76. - ابن الأنباري 334. - أبو الأزهر عبد الصمد (العتقي) 140-139-123-207-245-253-302-422-473. - أبو بكر الزبيدي 84. - أبو بكر بن النطاح 112. - أبو جعفر الطبري 91-85.

﴿ح﴾ - حمزة بن حبيب الزيات 434-210-188 - الحارث العكلي 70. ﴿خ﴾ - الخليل بن أحمد 533-531. ﴿د﴾ - داود ابن أبي طيبة 473-386-123 - الدوري 188. ﴿ذ﴾ - ذو الرمة 273. - ذو النون المصري 259. ﴿ر﴾ - سعيد بن منصور 116. - سفيان الثوري 89. - سيويه 334-332-265-221-170-91-71 - 544-533-531-445-397-365 - السوسي 188. - قطرب 537. ﴿ش﴾ - شيبة بن نصاح 126. - الشافعي 536-77-76. - الشعبي 70-65. ﴿ط﴾ - طرفة بن العبد 90. ﴿ع﴾ - عاصم القارئ 189. - عبد الله بن حبيب السلمي 108. - عبد الرحمن بن أبي حاتم 125. - عمر بن كلثوم 220.	-270-261-245-232-231-228-225-221 -447-445-417-412-399-372-335-302 -525-496-474-465-461-455 - أبو الطيب بن غلبون 472-445-379-116 - أبو محمد بن أبي زيد 535-101. - أبو محمد بن السيد البطليوسي 78. - أبو محمد الحريري 120-81. - أبو محمد بن عطية 523-91. - أبو محمد مكي 211-164-153-151-116 -212-215-216-217-218-220-257-304 -432-429-428-404-376-368-367-339 -523-515-472-453-445 - أبو نشيط محمد بن هارون 180-179-160-126 -511-385-249-201-188 - أبو يعقوب يوسف (الأزرق) 208-140-139-123 -473-383-246-208 - الأخفش 486-265-130 - إسحاق المسيب 461-137-136-114 - إسماعيل بن إسحاق القاضي 201-137-126 - الأصمعي 233-113 - الأعشى 457-79 - امرؤ القيس 504-467-192-160-156-125 - الأهوازي 124. ﴿ق﴾ - ثعلب 448-345-334-286-91 - الثعلبي 65. ﴿ج﴾ - جرير التميمي 289. - عنتر بن شداد 90. - الجرمي 537-71. - الجوهري 501-459-234-190-131-129 -543-512
--	---

﴿غ﴾

- الأغصاوي 62.

﴿ف﴾

- فارس بن أحمد 422

- فخر الدين الرازي 535.

﴿ق﴾

- قالون: 139-138-137-128—126-125-124

-162-161-160-159-158-156-155-147-140

-185-181-180-179-178-176-175-173-172

-218-210-207-205-204-202-201-200-188

-250-249-248-245-246-244-231-230-219

-269-267-263-259-258-256-255-254-252

-290-289-287-285-284-280-279-278-275

-313-312-311-309-306-305-297-295-291

-338-335-331-328-326-324-323-322-320

-396-388-386-385-384-361-347-341-339

-481-475-472-471-470-469-423-416-413

-496-495-494-493-492-488-492-487-482

-506-505-504-503-502-500-499-498-497

-516-515-514-513-511-510-509-508-

526-525-518-517

﴿ك﴾

- كثير عزة 186.

- الكساني 84-288.

﴿ل﴾

- مالك بن أنس 76-77-89-109-116-143-177.

-361-359-358-355-347-340-338-335

-381-377-369-367-366-365-363-362

-399-398-396-393-388-386-384-383

-472-471-470-427-423-415-413-406

-488-487-486-482-481-475-474-473

-502-499-498-495-494-493-492-491

- المتنبي 92.

- محمد بن المنصور (المهدي) 114.

- محمد بن علي الشريشي 130.

- محمد بن علي الأدفوي 422

- موسى بن المهدي (الهادي) 114.

﴿ن﴾

-نافع: 62-113-115-116-121-123-125-

-164-147-137-136-134-129-128-126

-181-180-178-175-173-172-171-169

-244-241-217-200-199-169-188-182

-285-284-272-269-266-262-248-245

-318-309-308-307-306-295-293-291

-347-346-330-328-326-325-323-320

-461-439-436-408-374-367-559-355

-487-486-481-479-473-472-470-463

526-525-519-512-499-493

-النابعة: 158.

﴿ه﴾

- الهوزني 533.

﴿و﴾

- ورش: 121-122-123-126-128-137-139-

-158-156-155-147-145-142-141-140

-182-180-175-173-172-162-160-159

-208-207-205-204-201-188-187-185

-221-219-218-215-214-212-211-210

-235-232-231-230-229-228-223-222

-254-253-252-250-248-246-245-244

-270-269-263-260-259-258-256-255

-285-284-283-281-280-279-278-275

-297-295-292-291-290-289-288-287

-320-312-311-307-306-305-302-300

 - يحيى بن زياد الفراء 81-112-445-536. - يحيى بن يحيى الليثي 89. - يونس بن عبد الأعلى 473.	-328-327-326-325-324-323-322-321 -514-513-510-509-508-506-505-503 .526-525-524-523-518-517-516-515 - الوارثي 62.
--	--

فهرس الكتب المذكورة في المتن

الكتاب ورقم الصفحة	الكتاب ورقم الصفحة
(ع) - العقد الفريد 71.	(أ) - إيجاز البيان في قراءة نافع ابن عبد الرحمن 524-472-429.
(ف) - الفائق في اللفظ الرائق 65. - الفصح 448-345. - فضائل القرآن للأزدي 64. - فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام 69.	(ت) - التحديد في الإتقان والتجويد: 530 - التبصرة لمكي 520. التجريد الكبير لأبي الحسن علي بن سليمان 194-220-222- 524-520-494-228 - التلقين للقاضي عبد الوهاب البغدادي 121-118. - التمهيد لأبي عمرو الداني 367. - التنبيه في قراءة نافع لمكي 520. - التيسير لأبي عمرو الداني 524-521-511-369-187.
(ك) - الكافي لابن شريح 524-520. - الكشف عن وجوه القراءات السبع 521-472. - الكشف والبيان عن تفسير القرآن 65.	(ج) - جمع المعاني الدرية والمباحث السننية في تقييد البرية 62. - الجمل 121.
(م) - مفردة نافع بن عبد الرحمن المدني 511-495. - المدونة 121-118.	(د) - الدرر اللوامع 62. - درة الغواص في أوهام الخواص 120-81.
	(ر) - رغائب القرآن 64. - الرسالة لابن أبي زيد القيرواني 121-118.
	(ش) - الشاطبية: حرز الأمانى... 121.
	(ص) - الصحاح 516-459-236-216-190-139-122- 546-534.

فهرس الأماكن الواردة في المتن

المكان ورقم الصفحة	المكان ورقم الصفحة
(م)	(ص)
- المدينة 114-116-125-128.	- أصبهان 113.
- مصر 123-212-246.	(ب)
- مكة 66-69-116.	- البصرة 97-519.
	(ك)
	- الكوفة 519.

فهرس الأبيات الشعرية

رقم الصفحة	قافيته	البيت الشعري
174	(أ)	إِنَّ الَّذِي وَهُوَ مُثَرِّ لَا يَجُودُ حَرٍ *** بِقَافَةٍ تَعْتَرِيهِ بَعْدَ انْتِرَاءٍ
358	(أ)	بِعَشْرِ يَبِينُ الْقَلْبُ فِي الْأَلْفِ النَّسِي *** عَنِ الْوَاوِ تَبْدُو فِي الْأَخِيرِ أَوْ الْبَاءِ
358	(أ)	بِمُسْتَقْبَلِ الْفَعْلِ الثَّلَاثِي وَأَمْسِيهِ *** وَمُصَدَّرِهِ وَالْفِعْلَيْنِ وَبِالْفَاءِ
358	(أ)	وَعَيْنُ لَهُ إِنْ كَانَتْ الْوَاوُ فِيهِمْ *** وَتَنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ خُصًّا لِلْأَسْمَاءِ
358	(أ)	وَعَاشِرُهَا سَبْرُ الْإِمَالَةِ فِي الَّذِي *** يَشُدُّ عَنِ الْأَذْهَانِ غُنْصَرُهُ النَّاسِي
93	(ب)	أَفَادَتْكُمْ التَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً *** يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا
103	(ب)	وَمَا سُمِّيَ الْإِنْسَانُ إِلَّا لِأَنْسِهِ *** وَلَا الْقَلْبُ إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَلَّبُ
158	(ب)	وَلَسْتُ بِمُسْتَقْبِي أَخَا لَا تَلْمُهُ *** عَلَى شَعْتِ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهْدَبِ
173	(ب)	فَهَذِي سُيُوفٌ يَا عَدِي بَنَ مَالِكٍ *** كَثِيرٌ وَلَكِنْ أَيْنَ بِالسَّيْفِ ضَارِبُ
246	(ب)	سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً *** ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَأَلْتُ وَلَمْ تُصِبِ
296	(ت)	أَلِفْتُ خُوصَ الْمُطَايَا إِنْ مُنْكَرَةً *** إِلْفَ الْغَزَالِ مَقَالِيئًا مَقَالِيئًا
361	(ت)	وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قُرْنُفَلٍ *** أَوْ سُنْبُلًا كَحَلَّتْ بِهِ فَانْهَلَتْ
440	(ت)	آلَهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتٍ *** مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدَ مَا وَبَعْدَ مَت
450	(ت)	قَدْ تَبَلَّتْ فُؤَادَهُ وَشَغَفَتْ *** بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَطَهَرِ الْحَجَفَتْ
80	(د)	وَلَا خَلَوْتَ الدَّهْرَ مِنْ حَاسِدٍ *** فَإِنَّمَا الْفَاضِلُ مَنْ يُحْسَدُ
81	(د)	إِنْ يَحْسَدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لَأَنِيهِمْ *** قَلْبِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
81	(د)	فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ *** وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ
81	(د)	أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ *** لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ
82	(د)	إِلَيْكَ أَيْتَ اللَّعْنِ كَانَ وَجِيفُهَا *** إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرَمِ الْجَوَادِ الْمُمَجَّدِ
83	(د)	أَلَيْسَ بِفَيَاضٍ يَدَاؤُهُ غَمَامَةٌ *** ثِمَالُ الْيَتَامَى فِي السَّيِّئِ مُحَمَّدُ
115	(د)	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *** بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
501	(د)	وَأَنِّي وَإِنْ أُوْعِدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ *** لَمْخَلِفٍ إِبْعَادِي وَمُنْجَزٍ مَوْعِدِي
82	(ر)	فَلَسْتُ بِمَحْمُودٍ وَلَا بِمُحَمَّدٍ *** وَلَكِنَّمَا أَنْتَ الْحَبْنَطِيُّ الْخَبَاتِرُ
91	(ر)	ذُلُّ الْغَارَةِ فِي إِفْرَاعِهِمْ *** كَرِغَالِ الطَّيْرِ أَسْرَابًا تَمُرُ
91	(ر)	نَذَرُ الْأَبْطَالَ صَرْعَى بَيْنَهَا *** مَا يَبِي مِنْهُمْ كَمِي مُنْعَفِرُ
118	(ر)	كَانَتْهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ *** وَمَسَجَهُ مَرُّ غَقَابٍ كَاسِرِ

رقم الصفحة	قافيته	البيت الشعري
148	(ر)	لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولِ وَمِنْ عَظَمِ *** جِسْمِ الْبَغَالِ وَأَحْلَامِ الْعَصَافِيرِ
156	(ر)	أَمْرُخْ حَيَاتُهُمْ أَمْ عَشِرْ *** أَمْ الْقَلْبُ فِي إِثْرِهِمْ مُنْحَدِرُ
186	(ر)	وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ *** إِلَيَّ وَلَمْ تَعْلَمْ بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ
186	(ر)	عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْجَحَالِ وَلَمْ أَرِدْ *** قِصَارَ الْخُطَى شُرَّ النَّسَاءِ الْبَحَاتِرُ
259	(ر)	إِذَا مَرَضْنَا أَتَيْنَا نُرُورَكُمْ *** وَتَعْصِبُونَ فَنَأْتِيَكُمْ وَنَعْتَدِرُ
273	(ر)	أَأَلْحَقُ إِنْ دَارَ الرِّبَابِ تَبَاعَدْتُ *** أَوْ انْبَثَّ جَبَلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ
122	(س)	تَلْقَى الْأَمَانَ عَلَى حِيَاضِ مُحَمَّدٍ *** ثَوْلَاءُ مُخْرِفَةٍ وَذَيْبُ أَطْلَسُ
122	(س)	لَا ذِي تَخَافُ وَلَا لِهَذَا جُرْأَةً *** تُهْدِي الرِّعْيَةَ مَا اسْتَقَامَ الرَّيْسُ
498	(ض)	وَلَا أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ *** سِوَى أَنَّهُ قَدْ سَلَ عَنْ مَا جِدَّ مُحَضِّ
246	(ع)	رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةُ *** فَارْحَنِي فِرَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ
184	(ق)	تَقَسَّمَ قَلْبِي فِي هَوَاهُ وَعِنْدَهُ *** فَرِيقٌ وَعِنْدِي شُعْبَةٌ وَفَرِيقُ
184	(ق)	إِذَا ظَلِمْتُ نَفْسِي أَقُولُ لَهُ اسْقِنِي *** وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءٌ لَدَيْكَ فَرِيقُ
504	(ق)	قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيْقًا *** وَهَاتِ بُرَّ الْبُخْسِ أَوْ دَقِيقًا
504	(ق)	وَاعْجَلْ بِلَحْمٍ نَتَّخِذْ خُرْدِيْقًا *** وَاشْتَرِ وَعَجَلْ خَادِمًا لَبِيقًا
84	(ك)	وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ *** وَعَايِدِيهِ الْيَوْمَ أَلَكُ
90	(ل)	فَلَرُبَّ أَبْلَجٍ مِثْلَ بَعْلِكَ يَادِنِ *** ضَحْخَمٍ عَلَى ظَهْرِ الْجَوَادِ مُهْبِلِ
90	(ل)	غَادَرْتُهُ مُتَعَفِّرًا أَوْصَالُهُ *** وَالْقَوْمُ بَيْنَ مُجَرَّحٍ وَمُجَدِّلِ
112	(ل)	تُخْلِي الْجَمَاجِمَ وَالْأَكُفَّ سُبُوفَنَا *** وَرِمَاحُنَا بِالطُّعْنِ تَنْتَظِمُ الْكُلَى
112	(ل)	قَالُوا وَيَنْظُمُ فَارِسِينَ بَطْعَنَةً *** يَوْمَ اللَّقَاءِ وَلَا يَرَاهُ جَلِيلًا
113	(ل)	لَا تَعْجَبُوا فَلَوْ أَنَّ طُولَ قَنَاتِهِ *** مِيلٌ إِذَا نَظَّمَ الْقَوَارِسَ مِيلًا
125	(ل)	كَدِينِكَ مِنْ أُمِّ الْخَوْرِثِ قَبْلَهَا *** وَجَارَتِهَا أُمُّ الرِّبَابِ بِمَاسِلِ
192	(ل)	كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَبَابِسًا *** لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابِ وَالْحَشْفُ الْبَالِي
301	(ل)	دَغْ ذَا وَعَجَلْ ذَا وَالْحَقْنُ بِذُلِّ *** بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلِّ
467	(ل)	فَقَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً *** عَلَى النَّخْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعِي مُحْمِلِي
504	(ل)	الْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ *** إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلِ
80	(م)	وَصَهْبَاءُ طَافَ يَهُودِيَّتُهَا *** وَأَبْرَها وَعَلَيْهَا خَتَمُ
80	(م)	وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنْهَا *** وَصَلَّى عَلَى دَنْهَا وَارْتَسَمَ

رقم الصفحة	قافيته	البيت الشعري
81	(م)	حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ *** فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ
81	(م)	كَضَرَّائِرِ الْحَسَنَاءِ فَلَنْ لَوْجُهَا *** حَسَدًا وَبُغْضًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ
93	(م)	يَا أَعْدَلُ النَّاسِ إِلَّا فِي مُعَامَلَتِي *** فَيْكَ الْخِصَامُ وَأَنْتَ الْخِصْمُ وَالْحَكَمُ
93	(م)	أُعِيدُهَا نَظْرَاتٍ مِنْكَ صَادِقَةً *** أَنْ تَحْسَبَ الشَّحْمَ فَيَمَنُ شَحْمُهُ وَرَمُ
93	(م)	عَفَا غَيْرَ إِرْثٍ مِنْ رَمَادٍ كَأَنَّهُ *** حَمَامٌ بِأَلْبَادِ الْقَطَارِ جُثُومُ
273	(م)	أَنَّ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءٍ مَنَزِلَةً *** مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ
289	(م)	لَوْلَا مُرَاقِبَةُ الْعُيُونِ أَرَيْنَا *** مَقْلَ الْمَهَا وَسَوَالِفَ الْأَرَامِ
301	(م)	الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ضَوْءُ الصُّبْحِ مُنْقَلِقٌ *** وَالْخَيْطُ الْأَسْوَدُ لَوْنُ اللَّيْلِ مَكْتُومُ
435	(م)	وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تُقُولِي كُلَّمَا *** صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّحْتُ يَا أَلَلَّهُمَا
435	(م)	أُرْزُدُ عَلَيْنَا شَيْخَانَا مُسَلَّمًا *** لِأَنَّا مِنْ خَيْرِهِ لَنْ نَعْدَمَا
478	(م)	كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا *** جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ
481	(م)	تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنٍ *** تَحْمَلُنَ بِالْعُلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ
512	(م)	أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي *** حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا
220	(ن)	كَأَنَّ سَيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ *** مَخَارِيقُ بَأْيَدِي لَاعِبِينَا
220	(ن)	إِذَا سَلَّتْ عَنِ الْأَبْطَالِ يَوْمًا *** رَأَيْتُ لَهَا جُلُودَ الْقَوْمِ جُونا
457	(ن)	وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا *** دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِ
457	(ن)	وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهَهُ *** إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنِ
503	(ن)	عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *** وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
375	(و)	بِهَا مِنْ مَهَاةِ الرَّمْلِ عَيْنٍ مَرِيضَةٍ *** وَفِي رَشْفِهَا لِلْآثِمِ الْمَنُّ وَالسَّلْوَى
220	(ي)	كَأَنَّ مُتُونَهُنَّ مُتُونُ غُدْرِ *** تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرِيَا
467	(ي)	قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَاتَا فِيَّ *** قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

لائحة المصادر والمراجع

- (1) القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- (2) إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة (ت665هـ) دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
- (3) إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، لابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي (ت1365) تحقيق: الدكتور علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 1429هـ/2008م.
- (4) إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت840هـ) تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي طبعة: دار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى، 1420هـ/1999م.
- (5) إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت505هـ) دار المعرفة دون ذكر تاريخ الطبعة.
- (6) أرحوزة الدرر اللوامع بتحقيق: الدكتور توفيق بن أحمد العبكري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث الكعبة الأولى 2008م.
- (7) أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت536هـ) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1419هـ/1998م.
- (8) أشعار الشعراء الستة الجاهليين، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري الأعلم (ت476هـ) تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي مصر الطبعة الثالثة: 1382هـ/1963م.

- 9) أمالي ابن الشجري، لأبي السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي (ت542هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى: 1413هـ/1991م.
- 10) أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (ت279هـ) تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، الطبعة الأولى: 1417هـ/1996م.
- 11) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن بري، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن المجراي السلاوي (ت778هـ) مخطوط الخزانة الوطنية بالرباط تحت رقم: 1945.
- 12) إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1408هـ/1987م.
- 13) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد الناصري الدرعي، (ت1315هـ) تحقيق: جعفر الناصري، ومحمد الناصري الناشر: دار الكتاب - الدار البيضاء بدون تاريخ.
- 14) الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت1396هـ) دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر 2002م.
- 15) الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش أبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري الغرناطي، (ت540هـ) دار الصحابة للتراث. بدون تاريخ.
- 16) الأمالي، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم (ت356هـ) عني بوضعها وترتيبها محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية: 1344هـ/1926م.

17) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،
لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) المكتبة
العصرية، الطبعة الأولى: 1424هـ/2003م.

18) تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد ابن
عبد الرزاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزيّدي (ت:1205هـ) تحقيق:
الدكتور عبد الفتاح لولو، مراجعة: الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور:
خالد عبد الكريم جمعة، طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب -
الكويت 1418هـ/1997م.

19) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لأبي سليمان محمد بن عبد الله الربيعي
(ت379هـ) تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة،
الطبعة: الأولى: 1410هـ.

20) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم. لأبي
الحاسن المفضل بن محمد المعري (ت442هـ) تحقيق: الدكتور عبد الفتاح
محمد الحللو، طبعة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة
الثانية: 1412هـ/1992م.

21) تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي
(ت463هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي
الطبعة الأولى: 1422هـ/2002م.

22) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان . تعريب الدكتور عبد الحليم النجار .
دار المعرفة بمصر.

23) تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع"
للشيخ أبي زكرياء يحيى بن سعيد السملالي الكرامي (ت900هـ) تحقيق:
الأستاذ الحسن طالبون، 1997 دون ذكر اسم الطبعة وعددها.

- 24) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1422هـ/2002م.
- 25) تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1419هـ/1998م.
- 26) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل القاضي عياض ابن موسى اليحصبي (ت544هـ) تحقيق: مجموعة من العلماء المغاربة، مطبعة فضالة - المحمدية، الطبعة: الأولى في سنوات مختلفة.
- 27) ترتيب الأداء، وبيان الجمع في الإقراء، لأبي الحسن علي بن أحمد بن سليمان الأنصاري (ت730هـ) تحقيق ودراسة: عبد الله ابن محمد أكيك، عن مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة، التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، طبعة دار الأمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1434هـ/2013م.
- 28) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ/1967م، دون ذكر رقم الطبعة.
- 29) تصحيح الفصيح وشرحه، لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرستويه (ت347هـ) تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1419هـ/1998م.
- 30) تعريف الخلف برجال السلف، لأبي القاسم محمد الحفناوي مؤسسة الرسالة بتونس: ط 1: 1402هـ - 1982م.

- (31) تفسير القرآن من الجامع لابن وهب، لأبي محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت: 197هـ) تحقيق: ميكلوش موراني دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 2003م.
- (32) تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1420هـ/2000م.
- (33) تفسير السمعاني، لأبي المظفر منصور بن محمد الشافعي (ت: 489هـ) تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الطبعة الأولى: 1418هـ/1997م.
- (34) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: 774هـ) تحقيق: مصطفى السيد محمد، محمد السيد رشاد، محمد فضل العجمائي، علي أحمد عبد الباقي، حسن عباس قطب. مؤسسة قرطبة. الطبعة الأولى 1421هـ/2000م.
- (35) تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، الطبعة: الأولى 1406هـ/1986م.
- (36) تقريب المنافع في حروف نافع، لأبي عبد الله محمد بن علي ابن عبد الحق الأنصاري، الشهير بابن القصاب (ت في حدود: 690هـ) تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الله البخاري عن مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة، التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، طبعة دار الأمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1434هـ/2013م.

- (37) تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت373هـ) تحقيق وتعليق: يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، الطبعة الثالثة: 1421هـ/2000م.
- (38) تهذيب السيرة، لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت213هـ) تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية: 1375هـ/1955م.
- (39) الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان، البغدادي المعروف بابن شاهين (ت385هـ) تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1424هـ/2004م.
- (40) التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) تحقيق: الدكتور محمد غوث الندوي، طبعة الدر السلفية، الطبعة الثانية 1402هـ/1982م.
- (41) التبيان في اختلاف ورش وقالون لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور توفيق بن أحمد العبقري، الطبعة الأولى 1437هـ/2016م.
- (42) التحديد في الإتيان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت444هـ) تحقيق: غانم قدوري حمد، الناشر: مكتبة دار الأنبار جامعة بغداد الطبعة الأولى 1407هـ/1988م.
- (43) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي، ابن الملقن (ت804هـ) تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، الطبعة الأولى: 1429هـ/2008م.

- 44) التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1436هـ/2015م.
- 45) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت:875هـ) تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى 1418هـ.
- 46) جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ) جامعة الشارقة، الطبعة الأولى: 1428هـ/2007م.
- 47) جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، لأحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الطبعة الأولى 1974م.
- 48) جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت170هـ) حققه وضبطه: علي محمد البجادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
- 49) جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى: 1987م.
- 50) الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، لأبي بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت911هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة السادسة: 2012م.

51) الجرح والتعديل ، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ) دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: 1271هـ/1952م.

52) الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن المصري المالكي (ت749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1413هـ/1992م.

53) حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح عبد الرحمن المكودي (ت:807هـ) عل ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح محمد صدقي، طبعة دار الرشاد الحديثة بدون تاريخ.

54) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير تأليف: محمد بن أحمد ابن عرفة الدسوقي المالكي (ت:1230هـ) دار الفكر بدون تاريخ.

55) حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي (ت590هـ) تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الرابعة: 1426هـ/2005م.

56) حماسة الظرفاء، من أشعار المحدثين والقدماء، لعبد الله بن محمد بن يوسف العبدلكاني الزوزني (ت431هـ) بدون ذكر الطبعة والتاريخ.

57) الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الشهير بالجاحظ (ت255هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية: 1424هـ.

58) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادى (ت1093هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة: 1418هـ/1997م.

- (59) درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، الحريري البصري (ت516هـ) تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى: 1418هـ/1998م.
- (60) دليل الحيران على مورد الظمان، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت1349هـ)، دار الحديث، بدون تاريخ.
- (61) ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه: أبو سعيد الحسن السكري (ت290هـ) تحقيق: محمد حسن آل ياسين، طبعة دار ومكتبة الهلال الطبعة الثانية: 1418هـ/1998م.
- (62) ديوان امرئ القيس، لامرئ القيس بن حجر الكندي، (ت545م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة: الثانية: 1425هـ/2004م.
- (63) ديوان طرفة بن العبد، لطرفة بن العبد بن سفيان بن سعد (ت564م) تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة: 1423هـ/2002م.
- (64) ديوان ذي الرمة، بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت231هـ) تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة الأولى: 1402هـ/1982م.
- (65) ديوان أبي النجيم العجلي، جمع وشرح وتحقيق: الدكتور محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1427هـ/2006م.
- (66) ديوان الفرزدق، لأبي فراس همام بن غالب بن صعصعة الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية 1407هـ/1987م دون ذكر عدد الطبعة.

(67) ديوان أمية بن أبي الصلت، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور، بهجة عبد الغفور الحديشي، هيئة: أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي 2009م.

(68) ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية الطبعة الثالثة 1416هـ/1996م.

(69) ديوان الأعشى الكبير، لميمون بن قيس الأعشى طبعة دار صادر 1996م.

(70) ديوان عامر بن الطفيل، رواية: أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار صادر 1399هـ/1979م.

(71) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون (ت808هـ) تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، الطبعة الثانية 1408هـ/1988م.

(72) رائية أبي مُزاحم الخاقاني البغدادي (ت325هـ). نشر الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد، العدد السادس من مجلة كلية الشريعة في بغداد 1400هـ.

(73) رسائل في اللغة، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت521هـ)، قرأها وحققها وعلق عليها: د. وليد محمد السراقبي، طبع: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، الطبعة: الأولى، 1428هـ/2007م.

(74) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف الحلبي (ت756هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دون ذكر تاريخ الطبعة.

75) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) دار الفكر، دون ذكر لعدد الطبعة وتاريخها.

76) الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ) لعبد الواحد بن محمد بن علي (ت705هـ) تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر، 1411هـ/1990م.

77) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري (ت799هـ) تحقيق: الدكتور محمد الأحدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، بدون تاريخ.

78) رجال المعلقات العشر، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت1364هـ) دون ذكر الطبعة وتاريخها.

79) الرحلة الحجازية إلى الحرمين الشريفين لأبي محمد الإسحاق المتوفي بعد سنة: (1150هـ) (مخطوطة القرويين) رقم 1259.

80) الروض الأنف في السيرة النبوية، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت581هـ) دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: 1412هـ.

81) زهر الأكم في الأمثال والحكم، لأبي علي الحسن بن مسعود اليوسي (ت1102هـ) تحقيق: محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الثقافة، الطبعة الأولى 1401هـ/1981م.

82) الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1412هـ/1992م.

(83) سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم علي بن عثمان بن محمد المصري الشافعي المقرئ ابن القاصح (ت801هـ) راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة: 1373هـ/1954م.

(84) سقط الزند لأبي العلاء المعري، طبعة دار صادر 1376هـ/1957م.

(85) سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني (ت1067هـ) تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة إرسىكا، إستانبول - تركيا، سنة النشر: 2010م دون ذكر رقم الطبعة.

(86) سلوة الأنفاس ومحاذة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لمحمد بن جعفر الكتاني طبعة حجرية 1357هـ.

(87) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (ت1111هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419هـ/1998م.

(88) سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (ت:275هـ) إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد الطبعة الأولى لدار ابن حزم 1418هـ/1997م.

(89) سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت255هـ) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1412هـ/2000م.

90) سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي (ت:279هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثانية: 1395هـ/1975م.

91) سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:303هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف شعيب الأرنؤوط، وتقديم عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1421هـ/2001م.

92) سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز الذهبي (ت:748هـ) تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غلامه العمروي الطبعة الأولى لدار الفكر، 1417هـ/1997م.

93) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن عمر مخلوف (ت:1360هـ) علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ/2003م.

94) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي ابن أحمد العكري الحنبلي (ت:1089هـ) تحقيق: محمود الأرنؤوط دار ابن كثير، الطبعة الأولى 1406هـ/1986م.

95) شرح المفصل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت:643هـ) قدم له الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1422هـ/2001م.

96) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت:769هـ) طبعة دار الفكر 1411هـ/1991م.

97) شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، (ت:686هـ) تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، 1395هـ/1975م، دون ذكر عدد الطبعة.

98) شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت:458هـ) حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. والمختار أحمد الندوي، طبعة مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى 1423 هـ/2003م.

99) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى، الأشموني (ت:900هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1419هـ/1998م.

100) شرح المجاصي على الدرر اللوامع، في أصل مقرأ الإمام نافع مخطوطة خاصة بخزانة مؤسسة آل سعود الدار البيضاء.

101) شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، (ت:905هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1421هـ/2000م.

102) شرح شواهد المغني، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ) تعليق: أحمد ظافر كوجان، الناشر: لجنة التراث العربي، 1386هـ/1966م دون ذكر عدد الطبعة.

- 103) شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1424هـ/2003م.
- 104) شرح أبي عبد الله المجاصي على الدرر اللوامع، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد اللطيف الميموني، مؤسسة الشيخ غانم بن علي آل ثاني للقرآن الكريم - الدوحة قطر، الطبعة الأولى 1433هـ/2012م.
- 105) الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ) دار الحديث، 1423هـ.
- 106) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض اليحصبي (ت544هـ) طبعة دار الفكر 1409هـ/1988م.
- 107) صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، مع ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ
- 108) صحيح مسلم: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بدون تاريخ.
- 109) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الرابعة: لدار العلم للملايين - بيروت الطبعة الرابعة 1990م.

110) الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد البغدادي (ت230هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1410هـ/1990م.

111) طبقات فحول الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن سلام (ت232هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة، دون ذكر تاريخ ورقم الطبعة.

112) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

113) طبقات الصوفية، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمي (المتوفى: 412هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1419هـ/1998م.

114) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ) تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي، والدكتور: عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: 1413هـ.

115) طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت851هـ) تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، الطبعة الأولى: 1407هـ.

116) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت:902هـ) طبعة دار الجيل، الطبعة الأولى: 1412هـ/1992م.

- 117) عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد: قصيدة رائية في رسم المصاحف لأبي القاسم الشاطبي، ضمن مجموع إتحاف البررة، تصحيح الشيخ علي الضبّاع مطبعة مصطفى محمد بمصر، بدون تاريخ.
- 118) العبر في خبر من غير، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ) تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
- 119) العقد الفريد، لأبي عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت328هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى 1404هـ.
- 120) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج جمال الدين أبي عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ) قدم له وضبطه: الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.
- 121) غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير، شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف (ت833هـ) مكتبة ابن تيمية 1351هـ.
- 122) فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت1250هـ) دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، الطبعة: الأولى: 1414هـ.
- 123) فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت224هـ) تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، الطبعة الأولى: 1415هـ/1995م.
- 124) فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن صلاح الدين (ت764هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، الطبعة الأولى: 1973-1974م.

125) الفجر الساطع لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت1082هـ)
تحقيق: أحمد بن محمد البوشيخي، مطبعة الوراقة الوطنية، الطبعة الأولى
1428هـ/2007م.

126) الفصول في شرح الدرر اللوامع، لعبد القوي بن أحمد بن عمران
المجاصي، تحقيق قسم الإمامة، للطالب الباحث عبد الباري شكري، تحت
إشراف الدكتور: توفيق العبقري. بحث مرقون بكلية الآداب بمراكش.

127) فهرس أحمد المنجور، تحقيق: محمد حجي مطبوعات دار المغرب
للتأليف والترجمة والنشر، الرباط 1396هـ/1976م.

128) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي ابن محمد
الشوكاني (ت1250هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني دار
الكتب العلمية، بدون تاريخ.

129) فيض التقدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد عبد الرؤوف
المناوي (ت1031هـ) المكتبة التجارية الكبرى - مصر الطبعة: الأولى
1356هـ.

130) قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، مقوماتها
البنائية، ومدارسها الأدائية، إلى نهاية القرن العاشر الهجري للدكتور عبد
الهادي حميتو منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
1424هـ/2003م.

131) القراء والقراءات بالمغرب، لسعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي،
الطبعة الأولى: 1410هـ/1990م.

132) القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام
نافع، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز (ت718هـ)

تحقيق: التلميذي محمد محمود، دار الفنون للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1413هـ/1993م.

133) القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري (ت488هـ) تحقيق الدكتور: توفيق بن أحمد العبكري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م.

134) القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ) دار الريان للتراث، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

135) كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادى (ت324هـ) تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف الطبعة الثانية: 1400هـ..

136) كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدياج، الشيخ أحمد بابا السوداني (ت1036هـ) تحقيق محمد مطيع، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب الطبعة: الأولى 1421هـ/2000م.

137) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت1067هـ) مكتبة المثنى - بغداد تاريخ النشر: 1941م.

138) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي أسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت427هـ) تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مطبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م.

139) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1404هـ/1984م.

- 140) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين، الشهير بالمتقي الهندي (ت975هـ) تحقيق: بكري حياني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة: 1401هـ/1981م.
- 141) الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الأندلسي (ت446هـ)، دار الكتب العلمية: الطبعة الأولى 1421هـ/2000م.
- 142) الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت365هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبي سنة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1418هـ/1997م.
- 143) الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بسبيويه (ت:180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة: 1408 هـ/1988م.
- 144) لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي، بن منظور (ت:711هـ) تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي طبعة دار المعارف، بدون تاريخ.
- 145) اللمع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت449هـ) تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى: 1429هـ/2008م.
- 146) مجلة معهد المخطوطات العربية- الكويت، المجلد الثلاثون.
- 147) مجلة تطوان العدد الثامن لسنة: 1963م.
- 148) مجلة دعوة الحق العدد: السابع والسبعون ومائة، جمادى الأولى: 1410هـ/دجنبر 1989م.

149) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، للشيخ الدكتور عمر الجيدي (1416هـ)، منشورات عكاظ مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

150) مختار الصحاح، لأبي عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي (ت666هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الطبعة الخامسة 1420هـ/1999م.

151) مختصر تاريخ دمشق، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي، (ت711هـ) تحقيق: روحية النحاس، ورياض عبد الحميد مراد، ومحمد مطيع، دار الفكر الطبعة الأولى: 1402هـ/1984م.

152) مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت:241هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1421 هـ/2001م.

153) مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي المصري (ت454هـ) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: 1407هـ/1986م.

154) معاني القرآن للفراء، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

155) معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت350هـ) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، 1424هـ/2003م، دون ذكر عدد الطبعة.

156) معجم الشعراء، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت384هـ) تصحيح وتعليق : الأستاذ كرنكو، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية: 1402هـ/1982م.

157) معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالمغرب والأندلس وبيان الموجود منها والمفقود. لدكتور عبد الهادي حميتو، نشر: الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، فرع آسفي، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.

158) معجم الشعراء العرب. تم جمعه من موقع الموسوعة الشعرية.

159) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت748هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م.

160) مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي (ت606هـ) دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة: 1420هـ.

161) مفردة الإمام نافع بن عبد الرحمن المدني " لأبي عمرو الداني. تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الأولى: 1428هـ/2008م.

162) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت748هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: 1382هـ/1963م.

163) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت:542هـ)

تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى
1422هـ/2001م.

164) المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي
(ت732هـ) المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى بدون تاريخ.

165) المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت275هـ)
تحقيق: شعيب الأرناؤوط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1408هـ.

166) المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله
بن محمد النيسابوري (ت:405هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا دار
الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1417هـ/1997م.

167) المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)
تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية:
1403هـ..

168) المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني
(ت360هـ) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية
الطبعة الثانية: 1415هـ/1994م.

169) المعجم الأوسط للطبراني، لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب
بن مطير اللحمي الشامي، الطبراني (ت:360هـ) تحقيق: طارق بن
عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين -
القاهرة 1415هـ/1995م.

170) المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني
(ت360هـ) تحقيق: محمد شكور، محمود الحاج أمير مطبعة: المكتب
الإسلامي، الطبعة الأولى 1405هـ/1985م.

171) المعجم الوسيط. لمجمع اللغة العربية بالقاهرة الناشر: دار الدعوة،
بدون تاريخ.

172) المنهل العذب الحاوي، شرح أرجوزة الإمام الزواوي، لأبي زكرياء يحيى
بن محمد بن أحمد السوسي البعقلي، مكتبة الجامعة الدار البيضاء بدون
تاريخ.

173) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري، لأبي القاسم الحسن بن بشر
الآمدي (ت370هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، الطبعة
الأولى: 1994م.

174) المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم
وبعض شعرهم، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت370هـ)
تحقيق: الأستاذ كرنكو، دار الجيل، الطبعة: الأولى، 1411هـ/1991م.

175) المؤلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني
(ت385هـ) تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب
الإسلامي، الطبعة الأولى: 1406هـ/1986م.

176) الموطأ لإمام أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر
الأصبحي المدني (ت179هـ) تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة
زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية الطبعة: الأولى،
1425هـ/2004م.

177) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع للشيخ
سيدي إبراهيم المارغني (ت1349هـ)، دار الفكر 1415هـ/1995م.

178) نور البصر في شرح المختصر لأبي العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي
السجلماسي (ت1175هـ) دراسة وتحقيق السادة الأساتذة: أحمد

فاضل، والحسين أبو الوقار، وعبد العزيز أيت المكّي، طبع المجلس العلمي المحلي لإنزكان، طبعة دار الأمان، الطبعة الأولى 1435هـ/2014م.

179) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان (ت: 681هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر طبعة: 1900.

180) الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، عام النشر: 1420هـ/2000م.

فهرس المحتويات

.....	القسم الأول: التقديم
01.....	مقدمة:
08..	الفصل الأول: الشيخ المقرئ العلامة ابن بري الرباطي التازي وتراثه العلمي
09.....	المبحث الأول: حياة الشيخ المقرئ العلامة ابن بري
09.....	المطلب الأول: اسمه ونسبه وولادته ونشأته
10.....	المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته
15.....	المبحث الثاني: مكانة ابن بري وتراثه العلمي
15.....	المطلب الأول: مكانته العلمية
17.....	المطلب الثاني: تراث ابن بري المحقق والمخطوط
20.....	المطلب الثالث: وفاته
	الفصل الثاني: الشيخ: أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي
21.....	وتقييده: جمع المعاني الدرية والمباحث السنية في تقييد البرية
	المبحث الأول: الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي،
22.....	ومقيد شرحه: محمد بن عيسى الوارثي
22.....	المطلب الأول: الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي
26.....	المطلب الثاني: تلميذه محمد بن عيسى الوارثي
27....	المبحث الثاني: جمع المعاني الدرية، والمباحث السنية، في تقييد البرية
27.....	المطلب الأول: في تحقيق اسم الشرح
29.....	المطلب الثاني: سبب تأليفه
31.....	المطلب الثالث: نسبة الشرح إلى مؤلفه

33.....	المطلب الرابع: نسخ شرح جمع المعاني الدرية.
38.....	المطلب الخامس: مصادر الشرح.
44.....	المطلب السادس: منهج المؤلف في الشرح
52.....	المبحث الثالث: خطة تحقيق الشرح:
52.....	المطلب الأول: كيفية العمل في تحقيق الشرح.
54.....	المطلب الثاني: تحقيق النص.
55.....	المطلب الثالث: تكشيف النص.
57.....	صورة اللوحة الأولى من النسخة (ش).
58.....	صورة اللوحة الأخيرة من النسخة (ش).
59.....	صورة اللوحة الأولى من نسخة (ت).
60.....	صورة اللوحة الأولى من نسخة (ت).
61.....	القسم الثاني: التحقيق
62.....	مقدمة الشارح.
63.....	الكلام على البسملة وفضلها.
69.....	كيفية نزول البسملة.
71.....	تفسير البسملة.
75.....	إعراب البسملة
76.....	حكم البسملة وهل هي آية أو ليست بآية؟
77.....	الكلام على التصلية.
77.....	حكم عطف التصلية على البسملة
79.....	تفسير ألفاظ التصلية

85.....	حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.
85.....	فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.
88.....	حكم الصلاة على غير الأنبياء .
89.....	الكلام على الحمدلة
90.....	حقيقة الحمد لغة وشرعا
91.....	هل الحمد والشكر مترادفان أو معنيان؟
94.....	أنواع علوم القرآن
101.....	فضل تعلم القرآن وتعليمه.
113.....	التعريف بنافع المدني المقرئ.
122.....	التعريف بأبي سعيد عثمان ورش.
124.....	التعريف بعيسى بن مينا قالون.
130.....	التعريف بأبي عمرو عثمان الداني.
132.....	الكلام على الاستعاذة تعريفا وحكما وألفاظا ومحلا.
135.....	حكم التعوذ مع البسملة
137.....	الكلام على البسملة تعريفا وحكما وفائدة وأقساما ووجوها.
142.....	الكلام على البسملة في الأربع الزهر
146.....	أقسام البسملة.
154.....	القول في الخلاف في ميم الجميع.
165.....	القول في هاء الضمير الواحد
185.....	القول في الممدود والمقصور.

232.....	القول في تحقيق الهمز وتسهيله وإسقاطه وتبديله.
252.....	في الهمزتين المفتوحتين من كلمتين.
254.....	في الهمزتين المكسورتين من كلمتين.
258.....	في الهمزتين المضمومتين من كلمتين.
261.....	في الهمزتين المختلفتين من كلمتين.
266.....	في همز الاستفهام إذا دخل على همز الوصل.
270.....	في حكم الهمز في الاستفهام المكرر.
274.....	القول في إبدال فاء الفعل.
292.....	القول في أحكام نقل الحركة.
315.....	القول في الإظهار والإدغام وما يليهما.
330.....	في إدغام المتقاربين في المخرج.
343.....	إدغام النون والتنوين.
346.....	إظهار النون والتنوين.
350.....	قلب النون والتنوين.
354.....	القول في المفتوح والممال.
385.....	الوقف على الراء في الأسماء.
393.....	القول في الترقيق للراءات.
419.....	القول في التغليظ للامات.
435.....	القول في الوقوف بالإشمام والروم والمرسوم.
455.....	في الوقف على مرسوم الخط.

466.....	القول في الياءات للإضافة
475.....	القول في زوائد الياءات
500.....	القول في فرش حروف مفردة
509.....	مدة ألف أنا
528.....	مخارج حروف المعجم
541.....	صفات الحروف
555.....	الفهارس العامة
556.....	فهرس الآيات القرآنية
573.....	فهرس الأحاديث النبوية
574.....	فهرس الآثار الواردة في المتن
575.....	فهرس الأعلام الواردة أسماءهم في المتن
579.....	فهرس الكتب المذكورة في المتن
580.....	فهرس الأماكن الواردة في المتن
581.....	فهرس الأبيات الشعرية الواردة في المتن
584.....	لائحة المصادر والمراجع
609.....	فهرس المحتويات